

معهد البحوث والدراسات العربية

رؤية الشباب العربى للعولمة

أعمال الندوة التي نظمها معهد البحوث والدراسات العربية: ٢٤-٢٥ نوفمبر/ تشرين ثان ١٩٩٩

تحرير:

د. نيڤين مسعد

٢٠٠٠

اهداءات ٢٠٠٢

أ/ أحمد يوسف

رؤيـة الشـباب العـربى
للعولمـــــة

أعمال الندوة التى نظمها معهد البحوث والدراسات
العربية : ٢٤ ــ ٢٥ نوفمبر / تشرين ثان ١٩٩٩

تحـريـر

د. نيفيـن مســـعد

٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة المحتويات

رؤية الشباب العربى للعولمة

د. نيفين مسعد

٢٠٠٠

مقـدمة

نبعت فكرة هذا العمل من الحاجة إلى اسـتطلاع رأى الشـباب العربـى فـى ظـاهرة تستهدفه أساساً بنتائجها وثمارها، ومن الشعور فى الوقت نفسه بالحاجة إلـى إفادة هذا الشباب من خبرة جيل أكثر حكمة ودراية، تـأكيداً لمعنـى التواصـل بيـن الأجيال. وفى هذا السياق، بدأ الإعداد لهذه الندوة قبل عامين أى فى عام ١٩٩٧، وتـم التخطيط لها على أساس أن يعبر باحثون شباب عن تصورهم للعولمة ،وأن يناقشـهم فى هذا التصور كبار مفكرينا؛ كل منهم فى مجاله. وبالفعل جاءت الاستجابة الفوريـة لباحثين من مصر والأردن والمغرب والجزائر وفلسطين، لتؤكد أن لديهم ما يقولونـه، كما جاء ترحيب السادة المعقبين ورؤساء الجلسات دليلاً علـى اسـتعدادهم للإصغـاء والإنصات والحوار.

تلك كانت الخلفية الممهدة لانعقاد ندوة (رؤية الشباب العربى للعولمة) يومـى ٢٤ - ٢٥ نوفمبر / تشرين ثان ١٩٩٩. وجاء انعقادها فى مقر الأمانة العامة لجامعـة الدول العربية، إثباتا لعروبة الرؤية لقضية تطرح نفسها علـى المجتمعـات المختلفـة بأشكال مختلفة ولنا فيها ما يخصنا، كما جاءت المحاضرة الختامية للأسـتاذ الدكتـور على الدين هلال وزير الشباب تأكيداً للطابع المتميز للندوة؛ ذلك الطابع المسـتمد مـن باحثيها. وفى ما يلى عرض لأهم التساؤلات التى دار حولها النقاش على مدار يومين:

١ ــ هل نعّرف العولمة ؟ وبماذا نعرفها ؟

تحفظ البعض على تعريف العولمة ولفت النظر إلى الاهتمام أكثر بمضمونـها وآليات التعامل معها، بينما أكد البعض الآخر على تعريفها بحسبان أن فهم الظـاهرة -أى الظاهرة- يبدأ من التعريف، وأن المصطلح هو مفتاح العلم. ومن مناقشة سـؤال: "هل نعرف العولمة أم لا نعرفها ؟"، انتقل الحضور إلـى مناقشـة سـؤال : " كيـف نعرفها؟". ظهر اتجاه يرادف العولمة بالأمركة على أساس أن العولمة تتضمن مجموعة من الأدوات السياسية الاقتصادية والتكنولوجيـة التـى تكـرس السـيطرة الأمريكيـة وتؤكدها. وعدّ آخر العولمة والأمركة ليستا صنوين، واستشهد على ذلك بأن فوكوياما أشار إلى أن الأمريكيين سيغزون سواهم وأن سواهم سيغزونهم، وحذر من الانصـراف

إلى محاربة الولايات المتحدة بينما تتقدم العولمة وتكاد تدهمنا بمظاهرها. وميز ثالث بين العولمة وبعض المفاهيم التى ترتبط بها وتتداخل معها مثل الدولية والعالمية، وعَدّ العالمية تعنى تجاوز ظاهرة ما أو دين ما الحدود السياسية التى نشأ فيها، بينما العولمة هى عملية تاريخية لها أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٢ ـ ما هى الجذور التاريخية للعولمة ؟

ذهب فريق من الحضور إلى أن العولمة ظاهرة قديمة تضرب بجذورها فى عمق التاريخ، ومن تجلياتها تجارة أهل بابل مع شعوب وأقوام أخرى. وتوقف البعض أمام ثلاث لحظات أو صدمات تاريخية -بحسب تعبيره- مثل كل منها نقطة فارقة فى تطور البشرية. اللحظة الأولى أو الصدمة الأولى كانت حملة نابليون، والثانية كانت الظاهرة الاستعمارية، والثالثة كانت العولمة. وأسهم آخرون بالقول إن العالمية موجودة قبل العصر الحديث، وهذا صحيح، لكن العالمية شيء والعولمة شيء آخر، ومن هذا المنطلق كانت الإمبراطورية الرومانية تعبيراً عن العالمية وليس العولمة. أما العولمة فقد تطورت عبر مراحل ثلاث أساسية؛ هى مرحلة النظام الرأسمالى فى القرن الخامس عشر؛ ومرحلة الكشوف الجغرافية وتبيُّن عالم آخر غير العالم الأوربى، ومرحلة اجتياح الاستعمار كثيراً من دول العالم الثالث .

٣ـ هل العولمة ديمقراطية ؟

أثير هذا السؤال تحديداً بمناسبة ما ذكر عن أن العولمة تطرح آليات لتطوير وضع الأقليات. ودار نقاش موسع حول العولمة بين النظرية والتطبيق. بمعنى أن العولمة قد تنطوى نظرياً على إجراءات تساعد فى حل مشكلات الأقليات، لكن عند تطبيق هذه الإجراءات عملياً نصطدم بازدواجية المعايير ومصالح القوى الكبرى، وهذا يطرح إشكالية حقيقية لأنه يجعل العولمة ديمقراطية نظرياً مستبدة عملياً. وتطرق البعض للموضوع من زاوية أخرى؛ زاوية توظيف ما يشاع عن ديمقراطية العولمة سواء على مستوى النظرية أو على مستوى التطبيق من أجل حماية الأقليات الإسلامية فى الدول الغربية .

٤ـ إلى أى مدى تؤثر العولمة على الدولة وسيادتها ؟

برز اتجاه فى التحليل يؤكد على أن العولمة تعصف بسيادة الدولة – كل دولة- وأن تعبيرات الدولة الرخوة أو الزائدة عن الحاجة أو السيادة العابرة أو المفتوحة -تعبيرات لا تعترف بالحدود السياسية. وفى المقابل رفض البعض التعامل مع كل الدول بوصفها كيانات مصمتة، وأشار إلى أهمية التمييز بين تأثيرات العولمة على الدول المختلفة؛ فالولايات المتحدة دولة وإسرائيل دولة والصين دولة، كما أن الصومال وتشاد وجيبوتى دول، وبينما نجحت الفئة الأولى من الدول فى الاستفادة من آليات العولمة لتعزيز سيادتها، فقد أتت مظاهر العولمة أو كادت على سيادة الدولة فى الفئة الثانية، وربما على الدولة نفسها .

٥ـ ما هو دور مؤسسات التمويل الدولية فى تفاقم مشكلات الاقتصاد العربى عموماً والاقتصاد الفلسطينى خصوصاً ؟

رأى البعض أن سلبيات مؤسسات التمويل العربية؛ من قبيل غياب التشريعات أو تضاربها، وتراخى الطلب على الأدوات المالية، وهروب رؤوس الأموال العربية، وعدم اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، تتفاقم أكثر على ضوء الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأداء مؤسسات التمويل الدولية؛ من قبيل زيادة المديونية وتشجيع الفساد السياسى. وقارن هؤلاء بين حالتين من خارج الوطن العربى؛ إحداهما الحالة الإندونيسية التى أضعفها فساد نخبتها وحالة سنغافورة التى أصلح شأنها محاربتها للفساد وتطبيقها القانون على الجميع بدون استثناء. واستقطب تحليل أسباب هروب الأموال العربية اهتمام المشاركين، وكان تركيزهم فى التحليل على العامل المتعلق بغياب الثقة بين السلطة والأفراد، وهذه خصيصة وثيقة الصلة ببنية النظام السياسى نفسه ولا شأن لها بالعولمة.

أما فيما يتصل بآثار أداء مؤسسات التمويل الدولية على الاقتصاد الفلسطينى بوصفه نموذجاً لاقتصاد جديد فى دولة ناشئة، فقد أشار البعض إلى حالة التراخى التى اجتاحت هذه المؤسسات بعد فترة نشاطها فى أعقاب اتفاقيات أوسلو. ودلل على هذا التراخى بعدم إنجاز ما يزيد على ٧٥% من المشروعات التى كان يخطط لتمويلها. وعلى صعيد آخر، فإن كون نسبة كبيرة من التمويل تتخذ شكل القروض

وليس المنح فإن هذا ينذر بتحميل الأجيال الفلسطينية القادمة عـب‍ء المديونيـة. هـذا بالإضافة إلى مشروطية هذه الأموال، بالإصرار على توجيهها للمشروعات الخدميـة لا الإنتاجية، ومن قبيل ذلك تمويل الشرطة بهدف تأمين النظام، وذلك دون الحديث عـن تفشى الفسـاد السياسى .

٦ ــ هل نحتاج إلى استراتيجية عربية لمواجهة العولمة ؟

ذهب أكثر الحضور إلى الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب. وركزوا فى هـذا الخصوص على البعد التربوى، وإن اختلفوا حول وجود النموذج مـن عدمـه. رأى البعض أن هناك حالة من غياب النموذج المطلوب التنشئة على نمطه أو على غـراره، بينما رأى آخرون أن هناك أكثر من نموذج؛ فالدولة الإسلامية الأولى نموذج، وإيـران نموذج، وأفغانستان نموذج، والمهم هو فرز هذه النماذج واختيار ما يصلـح منـها لأن يقوى مناعتنا فى مواجهة العولمة. وأشاد هؤلاء بنموذج الإمارات التى تعتزم إنشـاء مدينة ثقافية كاملة، وتتمتع بوجود ثلاث قنوات فضائية . وتمارس المؤسسـة التعليميـة فيها دوراً مميزاً فى التنشئة. وجرت مناقشة بعض عناصر التنشئة المطلوبة، ومنـها الاعتراف بالآخر؛ فالاعتراف بالآخر لا يساوى الانبهار به، وهو حق له تمامـاً كمـا نطالب بحق الآخر فى الاعتراف بنا. وعبر عن ذلك أحد الحضور بأن العلاقـة مـع الآخر تحتاج إلى مزيد من ضبطها، وفى الوقت نفسه تحريرها من بعـض الـهواجس المحيطة بها .

وفى كل الأحوال، فإن خبرة التواصل مع الشباب كانت خبرة مفيدة لطرفيـها، بقدر ما كشفت بينهما عن مساحات اتفاق بقدر ما أفسحت مجالاً لاختلاف مشروع عَـبَّر عنه الباحثون الشباب فى مداخلاتهم وأوراقهم، وهذا ينقلنا من مناقشـات النـدوة إلـى أبحاثها

نيفين مسعد

القسم الأول

الإشكاليات المنهاجية

في

دراسة العولمة

البعد الأيديولوجى للعولمة

عبد السلام طويل *

مقدمة

مفهوم العولمة : العولمة *(Mondialisation)* أو *(Globalization)* لغــةً هــى إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالميــاً؛ أى نقلــه من المحدود المراقب (الدولة القومية) إلى اللامحدود الذى ينــأى عــن كــل مراقبــة (الكون).

أما اصطلاحاً فتشير إلى ذلك التداخل الواضح لأمــور الاقتصــاد والاجتمــاع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية، للدول ذات السـيادة، أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معنية، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية.

إذن فالعولمة تمثل ذلك التداخل الكثيف فى العلاقات الاقتصاديــة والاجتماعيــة والثقافية بين مختلف دول العالم، وهو الذى أصبح مــن المسـتحيل ضبــط تأثيراتــه والتحكــم فيه بالإجراءات التقليدية؛ كإغلاق الحــدود وقطــع العلاقــات الدبلوماســية مثلا[1].

فالعلاقات الدولية اليوم لم تعد تقتصر فحسب – كما هو الشــأن ســابقا – علــى العلاقات التجارية (استيراد وتصدير) والدبلوماسية (تبادل البعثــات)، وهــى تلــك العلاقات التى كانت تقررها الدول بكامل إرادتها فى إطار ممارســتها لسـيادتها علــى شعوبها وبلدانها، بل أصبحت اليوم ــ بفضــل التقــدم الــهائل لوســائل المواصــلات وتكنولوجيا الاتصالات ــ تتخطى كل الحدود، وتحطم كل القيود، لتفرض نفسها علــى كل المستويات الحساسة، عصية على أية مراقبة محكمــة. وهكــذا فعلــى الصعيــد الاقتصادى مثلاً أصبح بإمكان رجال المال والأعمال فى أية دولة أن يتواصلــوا مــع نظرائهم عبر العالم، وأن يبرموا الصفقات ويصدروا ويستوردوا منــهم دون مغــادرة مكاتبهم، وذلك بفضل مكتسبات ثورة تقنيات الإعلام والاتصال.

---

* باحث مغربى.

وعلى الصعيد الاجتماعى والثقافى فإن أجهزة الأقمار الاصطناعية اختصرت المسافات الشاسعة بين شعوب المعمورة، وأماطت اللثام عن الكثير من خصائص بلدانها وتقاليدها، فضلا عن أوضاعها السياسية وظروفها الاقتصادية ومنزلة كل واحدة منها داخل المنظومة الكونية.

جذور العولمة :

لا شك أن ثورة الاتصالات باتت تمثل روح عصر العولمة وعمودها الفقرى، بحيث لا يمكن إدراك هذه الثورة إلا بإدراجها فى إطار أشمل هو الثورة التكنولوجية والعلمية عموماً، أو ما يسميه توفلر " **بالموجة الثالثة** " بوصفها نمطاً حضارياً جديداً قوامه العلم والمعرفة. ولا تمثل هذه الموجة الثالثة قفزة نوعية فى تطوير وسائل الإنتاج، وإنما تتعداه إلى تدشين مرحلة جديدة فى مسار تطور الرأسمالية التى يمكن إجمال أهم أطوارها بعد حركة الإصلاح الدينى والنهضة الأوروبية فى المراحل الآتية:

١ ــ الرأسمالية التجارية.

٢ ــ الرأسمالية الصناعية.

٣ ــ الرأسمالية المالية.

٤ ــ الرأسمالية ما بعد الصناعية[٢].

ولكن مع ثمانينيات القرن العشرين تسارعت أحداث تركت بصماتها على العالم، وكانت وراء العمل على تغيير نظمه ومحاولة إفراغها فى إطار نظام عالمى جديد، وتضافرت جميعها مؤشرة إلى سقوط القطب السوفيتى وبداية عهد الأحادية القطبية متمثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

- ففى سنة ١٩٨٥ م أعلن جورباتشوف سياسة البيريسترويكا والجلاسنوست (إعادة البناء والشفافية)، وانهار جدار برلين، وتوحدت ألمانيا من جديد.

- وفى سنة١٩٩١ م اجتاح العراق الكويت ودعت الولايات المتحدة حلفاءها الغربيين إلى حرب عاصفة الصحراء، ووقف الاتحاد السوفيتى نتيجة أزمته البنيوية المركبة والشاملة مسجلا انسحابه من حلبة التنافس السياسى والأيديولوجى والاقتصادى، وهو ما جعل الرئيس جورج بوش يوظف الانتصار على العراق لمحاولة تكريس مقولة " النظام العالمى الجديد ".
- وفى ٣٠ يناير سنة ١٩٩٢م استجاب مجلس الأمن لدعوة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد قمة، صدر عنها بيان شكّل الوثيقة الدولية التى أفسحت المجال للمنظمات العالمية المتخصصة لإصدار تقنيات وتنظيمات أخذت تؤلف ما يمكن أن يطلق عليه استراتيجية العولمة[٣].

أيديولوجية المفهوم :

لم يكلف مارتن وولف (*Martin Wolf*) نفسه فى دراسته "ولم كل هذا الكره للعولمة؟ " وضع مفهوم خاص به للعولمة، وإنما اكتفى بتعريف صندوق النقد الدولى لها بوصفها : " التعاون المتنامى لمجموع دول العالم، ويحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية فى أرجاء العالم كله "[٤].

وهو اختيار غير برىء؛ لأن التعريف يفترض الحديث عن " مجموع العالم " وعن "أرجاء العالم كله "، وكأن دول العالم إزاء عمليات العولمة سواسية كأسنان المشط لا تناقض ولا تفاوت ولا صراع بينها!

والذى يؤكد الخلفية الأيديولوجية للباحث، فضلا عن صيغة عنوان مقالته الاستنكارية، نعته لمن يعترضون أو يتحفظون على العولمة بالبلادة والادعاء؛ يقول : "إن من البلادة الاعتقاد أن التحررية الحالية غير مفهومة أو غير معقولة عند كثير من الناس. إن دوافع هؤلاء على ثلاثة وجوه؛ كراهيتهم للأسواق، والخوف من الأجانب، والقلق على دخولهم ومواطن عملهم وعلى الأنشطة الاقتصادية". [٥] ويواصل: "لم تكن

العولمة قدراً محتوما لا فكاك منه. إنها بالأحرى تبرز انتشار التحررية الاقتصادية عالميا بعد أن كانت بدأت فى أوربا الغربية قبل نصف قرن من الآن مع مشروع مارشال. إنها تحمل إمكانات لا سابقة لها للمليارات من الناس فى جميع أنحاء العالم. ومن الطبيعى أن تثير هذه العولمة صيحات أولئك الذين يخشون الأسواق والأجانب، ولذا يتوجب علينا ألا نستمع إليهم. "

بكل تأكيد ليست العولمة، كما يصورها مارتن وولف، غنيمة تاريخية تحمل إمكانات لا سابقة لها للمليارات من الناس فى جميع أنحاء العالم، وليست " بالفضاء الاقتصادى العالمى القائم على الاعتماد المتبادل "، وإنما تبرز بوصفها حرباً تجارية ومالية بل وثقافية قاسية، تزيد من حدة الاستقطاب وتؤدى إلى تعميق الهوة فى مستوى التطور بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال (٦) ،وهو ما جعل باحثا أوربياً لا يتردد فى نعتها " بالحرب العالمية الرابعة. " (٧)

يحاول مارتن وولف وأمثاله من دعاة العولمة إقناعنا بأن العولمة تتضمن عملية تحرر تاريخية كبرى من إسار الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الرحيب، ومن نظام التخطيط الصارم والثقيل إلى نظام السوق الحرة، ومن الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعاً، وبأنها تحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أى تعصب؛ تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة من التحيز المسبق لأمة أودين أو أيديولوجيا بعينها إلى عقلانية العلم وحياد الثقافة.(٨)

صحيح أن العالم أمسى فى زمن العولمة أكثر انفتاحاً، وصحيح أنه مع العولمة ازدادت سرعة النقل والمواصلات، و تطورت وسائل الاتصال، واتسعت الأسواق، وبدأت الحواجز تتهاوى أمام اندفاع حركة السلع والخدمات والأشخاص والمعلومات والأفكار، لكن التساؤل يجب أن يثار حول طبيعة هذه السلع والخدمات التى أصبحت تنتقل بهذه السرعة، وعن نوع المعلومات والأفكار التى يجرى بثها وانسيابها بهذه السهولة والكفاءة، وعن خلفيات التقدم التقانى الذى يجرى توظيفه.

إن ما يجرى عولمته فى حقيقة الأمر نمط معين من الحياة؛ عولمة حضارة وثقافة بعينهما، أداتها الأساسية الشركات متعدية الجنسيات، ومن ثم فإن محاولة تصوير العولمة على أنها عملية " تحررية " عقلانية شاملة هو محض تهويل؛ ذلك أن العولمة قد تفسح مجالا أوسع لتطبيق العلم وللتقدم التقانى، ولكنها حتما ستبعدنا كثيراً عن العقلانية. إن الاعتراف بأن حضارة معينة أو ثقافة محددة قد اكتسحت العالم لا يعنى الاعتراف بأنها من نتاج العالم بأسره ،ولا يعنى أنها تستحق أن تكتسح العالم، أو أنها يجب أن تكتسحه.

بعد أن يحدد السيد ياسين جوهر عملية العولمة فى سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع من الدول على النطاق الكونى، بحيث يؤدى انتشار المعلومات وشيوعها بين الناس إلى تذويب الحدود بن الدول وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات – يتساءل : كيف تحدث العولمة ؟ ليستعير الإجابة من جيمس روزناو الذى يرى أن عملية انتشار السلع والخدمات والأفراد والأفكار والمعلومات والنقود والرموز والاتجاهات وأشكال السلوك عبر الحدود، تتم من خلال أربع طرق مترابطة :

١ ــ من خلال التفاعل الحوارى ثنائى الاتجاه عن طريق ثقافة الاتصال.

٢ ــ الاتصال المونولوجى أحادى الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة.

٣ــ من خلال المنافسة والمحاكاة.

٤ــ من خلال تماثل المؤسسات.

فإذا كانت عملية الانتشار تتم فى " الفضاء الشمالى " المتقدم بهذه الطرق بشكل مستساغ ومفهوم؛ فماذا لو انتقلنا إلى " الفضاء الجنوبى " ؟

لا شك أننا سنجد أنفسنا إزاء مفارقات تعكس عملية إسقاط غير علمية ولا موضوعية لشروط فضاء الشمال قسراً على فضاء الجنوب. إن التفاعل الحوارى الثنائى لا يمكن التعويل عليه لتحقيق عملية الانتشار بالمستوى نفسه والشروط نفسها فى الشمال كما فى الجنوب؛ نظراً لاحتكار الشمال تقانة الاتصال وتحكمه فى تداولها وتوظيفها. ولا يمكن تصور التفاعل الحوارى الثنائى فى ظل غياب الحد الأدنى من التكافؤ والندية بين طرفى التفاعل.

أما التعويل على أسلوب الاتصال المونولوجى أحادى الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة فيضعنا أمام مفارقة أخرى، هذه المفارقة تشير إلى أنه بينما كان التقدم التكنولوجى والليبرالية من الأمور التى تستفيد منها دوما الطبقة الوسطى فى المجتمعات الرأسمالية، حيث كانت هذه الطبقة غالباً ما تنتعش وتنمو وتزدهر مع كل تقدم تقنى ومع تعميق الممارسات الليبرالية، فإن التقدم التكنولوجى المعاصر والسياسة الليبرالية الجديدة أديا إلى إلحاق الضرر تماما بمصالح هذه الطبقة، وتدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، فى ظل العولمة والتقدم التكنولوجى المعاصر والليبرالية الجديدة، إلى الحد الذى جعل بعض الدارسين يتوقع اضمحلالها نهائيا. [٩] وهذا ما يجعل الرهان على الطبقة الوسطى فى دول الجنوب، ومن ضمنها العالم العربى، من قبيل الرهان على السراب.

وبالمنطق النقدى نفسه يمكننا الوقوف على محدودية المنافسة والمحاكاة بوصفها أسلوباً لتحقيق العولمة؛ ذلك أن شروط المنافسة شبه منعدمة، كما أن المحاكاة فى ظل غياب شروط الاستيعاب والتمثل لن تؤدى إلا إلى فرض نموذج مشوه وسطحى للعولمة، سرعان ما يؤدى إلى إفراغ مضمونها من كل قيم حضارية وإنسانية خلاقة مبدعة.

وأخيراً فإن طريقة تماثل المؤسسات – بوصفها أداة لتحقيق العولمة – تصطدم بغياب بنية مؤسسية حقيقية فى دول الجنوب. ولعل إخفاق مشروع التحديث السياسى والاجتماعى والاقتصادى العربى يرجع فيما يرجع إلى غياب البناء المؤسسى العقلانى

الرشيد، وسيطرة النزعة التسلطية الشخصانية، مما يجعل عملية التماثل متعذرة، إن لم تكن مستحيلة. إن ما يستحق البحث والاهتمام الفكرى المباشر العملى إذن هو مدى تأثير ظاهرة العولمة، ليس على السطح السياسى أو الاقتصادى والثقافى العربى، وإنما فى شبكة العلاقات المجتمعية التقليدية في " القاع السوسيولوجى " العربى التى تفرز مختلف الأوضاع العربية السائدة وتعوق تطويرها، كما ظلت تقاوم أكثر مؤثرات التحديث. ومن ثم يجب أن ينصب الاهتمام – مثلا – على كيفية تأثير سيل المعلومات الجديدة فى مستوى البنى القبلية والعشائرية والطائفية الراسخة فى المجتمع العربى(١٠).

مفهوم الأيديولوجيا :

إن مصطلح الأيديولوجيا لم يبدأ بوصفه مصطلحاً لصيقاً بالاتهام، كما أنه – فى الاستعمال المتداول – ينأى بعيداً عن أية مضامين أو تضمينات تفيد معنى التعريض أو الإدانة، فالمصطلح يعادل أو يقابل أية مجموعة مترابطة من المعتقدات السياسية المتسقة ذاتيا.

ولعل أول من وظف مفهوم " أيديولوجية " " *Ideologie*" بمعنى " علم الآراء" هو الفيلسوف الفرنسى ديستوت دو تراسى (*Antoine Destut de Tracy*) الذى كان ينتمى إلى وسط من المثقفين الفرنسيين ذوى النزعة الأنوارية، أى التى ترتبط بدراسة أصول الآراء وطبيعتها وتطورها، ثم استعمله بعد ذلك نابليون – لكن بشحنة قَدْحية هذه المرة – للحط من شأن هؤلاء المثقفين الأحرار أصدقاء (دو تراسى) أمثال الفيلسوف الحسى كونديلاك (*Condillac*) والطبيب كابانيس (*Cabanis*) (١٨٠٨م) والأخلاقى فولنى (*C. Volney*)، وقد ارتبط معظم هؤلاء بالثورة الفرنسية، وتأثروا بالتقليد التجريبى فى المعرفة، وبفلسفة الأنوار، وبمناهضة الفكر الميتافيزيقى الذى يمثل فى نظرهم طفولة الإنسانية، وكانوا مولعين بتقدم العلوم الطبيعية، ومن الداعين لإقامة نظام سياسى تربوى جديد. لكن – ومع الماركسية – أصبح ينظر إلى الأيديولوجيا انطلاقا من " الأيديولوجيا الألمانية " لماركس، وصولاً إلى " الأيديولوجيا" وأجهزة الدولة الأيديولوجية لألتوسير (*Althusser*) بصفتها الوعى الزائف أو المغلوط

الذى يتكون للفعلة الاجتماعيين، تحت تأثير السيطرة الطبقية والنفوذ السياسى للذين يملكون الثروة والسلطة، فيبرر لهم الاندماج فى النظام الاجتماعى أو القبول به أو التعايش معه. إنها تعادل الاستلاب، ويكون لها أثر فى وعى الناس بحسبان البنية الفوقية ليست سوى انعكاس للبنية التحتية.

فالأيديولوجيا فى الخطاب الماركسى مرتبطة بالذات الفردية الفاعلة، وهو ما جعل ميشال فوكو (*Michel Faucault*) ينتقد ربط الأيديولوجيا بالذات الفردية الفاعلة والوعى وعَدّ النظر إلى الأيديولوجيا بوصفها وعيا زائفا نظراً مثاليا ذا نزعة إنسانية، مادامت الأيديولوجيا بالنسبة له تنتمى إلى ميدان اللاوعى واللاشعور أكثر مما تنتمى إلى ميدان الوعى والشعور، فهى مرتبطة ببنيات خارجية بالنسبة للذات والوعى، ومندرجة إنتاجاً وتوزيعاً فى إطار مؤسسات وأجهزة اجتماعية تتولى تعهدها ورعايتها وتوزيعها على الأفراد. أما مولينو (*J. Molino*) فيوجه بدوره نقداً لاذعا للتصور الماركسى للأيديولوجيا الذى يقوم حول مصادرة قوامها أن الرمز انعكاس، وهى المصادرة التى لم يستطع حتى ألتوسير تخطيها. إن الأيديولوجيا ليست محض انعكاس. إنها بلورة وإنشاء، وليست معطىً جاهزا مباشرا بسيطا، ومن ثم يجب فى نظر السيميولوجيين عموما طرح الأيديولوجيا فى سياق تفكير عام حول الرمزى (*Le symbolique*) والخروج من الدراما الثلاثية : الواقع ـ العلم ـ الأيديولوجيا، بمواجهة ما يجمع ويوحد بين العلم والأيديولوجيا وهو طابعهما الرمزى، رغم أن الأيديولوجيا – فى بعدها الإبستيمولوجى – تعدّ نقيضه العلم، أو هى ما قبل العلم، كما يؤكد باشلار (*Bachelard*)، أو العلم فى صورته الجنينية قبل أن يحقق قطيعته الإبستيمولوجية، ليصبح خطابا وصفيا، حياديا، كميا[١١].

أما عالم الاجتماع كارل مانهايم فيعدّ الأيديولوجيا حصيلة الأفكار والآراء والتصورات المحافظة التى تؤيد الطبقة المسيطرة فى المجتمع وتساند مصالحها. [١٢]

ينطلق مانهايم فى تحليله للأيديولوجيا من التمييز بين مفهومين ؛ مفهوم جزئى وآخر كلى : فالمفهوم الجزئى يشير إلى "ما يغمر قلوبنا من شكوك وريب، وما يعتور

نفوسنا من تردد، إزاء الأفكار والتمثلات التي يقدمها خصمنا، حيث نعتبرها تزويـــرا، تزداد درجة الوعي به أو تقل، أما المفهوم الكلي الذي هو أكثر منه شمولا فيقصد بــه أيديولوجيا عصر أو جماعة تاريخية معينة، حيث تتجلى لنا مميزات البنية الكلية للفكــر في ذلك العصر أو عند تلك الجماعة" (١٣).

ولعل أبرز العوائق التي تحول دون تحديد مفهوم جامع مانع، أو علــى الأقــل متماسك وواضح لكلمة أيديولوجيا، هو مدلولها الواسع واستعمالاتها المتنوعة إلى حـــد التضارب، والالتباسُ الحاصل بينها وبين الكثير مـــن المصطلحـــات التـــي تتصـــادى مضمونياً معه فتوهمنا بأنها تحيل إليه، كالذهنية، والعقيدة، والمذهب، والرأي، والفكــر، والمنظومة الفكرية، والسياسة، والثقافة، ورؤية العالم، والرؤية الكونية، فضــــلاً عــن تراوح معنى الأيديولوجيا بين الدلالة المجردة الواسعة – التي تكـــاد تـــرادف مفـــهوم الثقافة بالمعنى الأنثروبولوجي بحسبان أنه كـل مظــاهر النشــاط والإنتــاج الفكــري والروحي في المجتمع- والمعنى الحصري الضيق الذي يســـتعمل فـــي إطــار علــم الاجتماع السياسي أو في علم السياسة الذي يحيل إلـــى " مجمـــوع حـــالات الشـــعور والوعي المرتبطة بالعمل السياسي "، (١٤) أو هو جملة التمثـــلات المصاحبـــة للعمــل السياسي في مجتمع معين، وهي الهادفة إلى الاستيلاء على السلطة أو الحفاظ عليــــها، فهي من ثم تشكيلة قولية سجالية وظيفتها تكريس ممارسة السلطة في المجتمع (١٥).

وفي هذا الإطار عمل ألتوسير (*Althusser*) على التمييز بيـــن الأيديولوجيـــا (المعرفة بأل) والأيديولوجيات الجزئية، فالأولى أقرب ما تكون إلى الثقافة أي الإطـــار الاعتقادي أو الفكري العام المؤطر للمجتمع، أما الثانية فتعني الأيديولوجيا الطبقيـــة ،أو الجزئية العاملة في المجال السياسي والثقافي، فالمفهوم العام للأيديولوجيـــا بوصفـــها ثقـــافة يماثـــل مـــا يدعـــوه دوركهـــايم الوعـــــي الجمـــاعي (*La conscience collective*). (١٦)

لكن تتبعنا لحصر التعاريف، مهما تعدد، لن يجدينا في شيء بخصوص تكويـــن مفهوم واضح محدد لمصطلح الأيديولوجيا وما يحيط به من غموض والتباس، وعليـــه

سيكون لزاما علينا الاستعانة ببعض النماذج التنميطية التى تحاول التأليف والجمع بين الاستعمالات والتعاريف المتقاربة، سواء من حيث المعنى أو الهدف أو الوظيفة أو المجال التداولى.

ذلك أن الأيديولوجيا ظاهرة كلية تتعلق بمستويات الوجود الاجتماعى كافة : المستوى الاجتماعى والمستوى السياسى والمستوى السيكولوجي والمستوى المنطقي.(١٧)، بحيث إن السوسيولوجي يمكنه أن يكشف عن الوظيفة الإدماجية للأيديولوجيا، وعالم السياسة بمقدوره أن يحلل الوظائف الأساسية للأيديولوجيا بوصفها مصدرا للمشروعية وإطارا مرجعيا توجيهيا للعمل السياسى، وعالم النفس يمكنه أن يحلل وظائفها السيكولوجية لدى الفرد وارتباطها باستعاراته السيكولوجية الخاصة، أما المنطقى فبوسعه أن يحلل آليات التفكير الأيديولوجى فى كل هذه المستويات الأساسية.(١٨)، وفى هذا الإطار لا بأس من الاستئناس بالتمييز الذى أجراه عبد الله العروى فى كتابه "مفهوم الأيديولوجيا " بين ثلاثة مجالات يوازيها ثلاثة معان كبرى للمفهوم تبعا لهذه المجالات؛ ففى مجال الصراع السياسى تعنى الأيديولوجيا كل تفكير خادع أو تضليلى، فالأيديولوجيا ها هنا تتخذ شكل قناع، وفى مجال الاجتماعيات تحيل الأيديولوجيا إلى حصيلة الأفكار والقيم والمثل والتصورات التى تتبناها جماعة ما، وهى التى تحدد لها رؤيتها للواقع الاجتماعى وللتاريخ، فالأيديولوجيا هنا تعنى رؤية كونية، أما فى مجال الإبستيمولوجيا أو نظرية المعرفة فليست الإيديولوجيا سوى المعرفة الظاهرية السطحية، فى حين أن العلم هو المعرفة الموضوعية العميقة بكنه الأشياء، كما لابد من الإفادة والاستفادة من محاولة د. محمد سبيلا القيمة لصياغة نظرة تكاملية للأيديولوجيا بوصفها ظاهرة اجتماعية وثقافية وسيكولوجية وسياسية ومعرفية، وليست ظاهرة سياسية وحسب، كما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة.

نقد الأيديولوجيا :

لكن الأيديولوجيا تعرضت لحملة عنيفة من النقد الإبستيمولوجى، انطلاقا من التعارض المطلق بينها و بين العلم ، والنقد الفلسفى الذى يرى فى التفكير الأيديولوجى

مجرد تفكير تبسيطى جاهز، ومن ثم فهو أقرب إلى طريقة التفكير الأسطورى حسب **"كاسيرر"**.

أما " **كارل بوبر** " فيرجع التفكير الأيديولوجى إلى أفلاطون ويعده تفكيراً لا علاقة له بالواقع، وأنه نوع من الهرطقة التى تحل محل فهم الأحداث.

أما " **إيسيا برلين** " (*I. Berlin*) فيرى أن نجاح الأيديولوجيا لا يرجع إلى كونها حقيقية صادقة، ولكن يرجع إلى بساطتها وسذاجتها فحسب، ولهذا تقوم الأيديولوجيا مقام التفكير بالنسبة للجماهير غير الواعية.

وبالنسبة " **لهايدجر** " (*Heidegger*) فإن الأيديولوجيا تفكير جاهز تمارسه الجماعة ويعفى الفرد من عناء التحليل والتساؤل، فالذين ينخرطون فى أيديولوجيا معينة بوصفها فكراً جاهزاً يشعرون بفخر المعرفة وغبطة امتلاك الحقيقة، ويكتفون بترديد الصيغ الجاهزة.

وإلى جانب هذه الانتقادات الإبستيمولوجية والفلسفية هناك دعوات للتبشير بنهاية الأيديولوجيا فى محاولة لتنميط الأفكار والقيم والتصورات والمشاعر والمعتقدات. ولعل أبرز من يمثل هذا الاتجاه " **فرنسيس فوكوياما** " من خلال مقولته حول نهاية التاريخ التى يمكن النظر إليها بحق بوصفها غطاءً أيديولوجيا للعولمة التى تعد محاولة لأمركة العالم. (١٩)

بعد هذا التحديد المركز لمفهومى العولمة والأيديولوجيا سوف نعمل على مقاربة موضوع " البعد الأيديولوجى للعولمة " من خلال العنصرين الأساسيين الآتيين:

أولاً : البنية الأيديولوجية للعولمة (هل العولمة أيديولوجيا ؟)

ثانياً : الغطاء الأيديولوجى للعولمة : نهاية التاريخ وفلسفة التسويغ !

أولاً : البنية الأيديولوجية للعولمة (هل العولمة أيديولوجيا ؟)

رأينا كيف أن معظم المقاربات التى تصدت لدراسة موضوع العولمة رأت أن هذه الأخيرة لا تعدو أن تكون ظاهرة أو نظاما أو مشروع نظام. والتساؤل الآن: إذا كان لكل ظاهرة محددات وعوامل، وإذا كان لكل نظام بنية وعلائق؛ فهل يحق لنا أن نتحدث عن محددات أيديولوجية أو بنية أيديولوجية للعولمة؟ وهل يمكن عدّ العولمة أيديولوجيا ؟

على الرغم من أن مصطلح العولمة برز أول ما برز فى عالم المال والتجارة والاقتصاد فإنه لم يعد مصطلحا اقتصاديا محضا؛ " فالعولمة الآن يجرى الحديث عنها بوصفها نظاما أو نسقا ذا أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد. العولمة الآن نظام عالمى، أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجالات المال والتسويق والمبادلات والاتصال.. الخ، كما يشمل مجال السياسة والفكر والأيديولوجيا" (٢٠).

الأكثر من هذا أن يتحدث محمد عابد الجابرى عن العولمة بوصفها أيديولوجيا صريحة تنهض على ثلاثة أسس :

١. تفكك الدولة الوطنية ومن ثم تفتيت العالم لتمكين شبكات الرأسمالية الجديدة والشركات العملاقة متعدية الجنسيات من الهيمنة عليه والسيطرة على دواليبه.
٢. توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة فى عملية الاختراق الثقافى واستعمار العقول، وذلك بربطه المثقفين والتكنوقراطيين منها، على وجه الخصوص، بدائرة التسيير، التى تصرف العقل عن أى شىء آخر يقع خارجها، فتجعل منه العقل ـــ الأداة. وهكذا تسود النفعية الجديدة التى يكون قوامها ابتكار الأدوات النظرية الكفيلة بتخفيض التوترات، وتطويق الصراعات، واعتماد الحلول التقنية المعلوماتية.
٣. التعامل مع العالم؛ مع الإنسان – مطلق الإنسان – تعاملا لا إنسانيا يحكمه مبدأ " البقاء للأصلح " الناجح فى الاستحواذ على الثروة والنفوذ وتحقيق الهيمنة.

وفى هذا السياق تبدو" الخوصصة" و " المبادرة الحرة " و " المنافسة " ...... إلخ، على حقيقتها بوصفها أيديولوجيا للإقصاء والتهميش؛ [٢١] ذلك أن العولمة تقتضى الخوصصة؛ أى نزع ملكية الأمة ونقلها للخواص فى الداخل والخارج، لتصبح الدولة جهازا لا يملك، ومن لا يملك لا يراقب ولا يوجه.

وانسجاما مع هذه المطابقة بين الأيديولوجيا والعولمة، تم تحديد العولمة بوصفها مشتقة من " العالم"، أى نقل اختصاصات الدولة وسلطتها فى المجال الاقتصادى والإعلامى، ومن ثم فى السياسة والثقافة أيضا، إلى مؤسسات عالمية.

والنتيجة أن العولمة أضحت تعبر عن إرادة لاختراق الآخر، وسلبه خصوصيته، ومن ثم نفيه من " العالم " وتعدد هويته الثقافية وتمييعها [٢٢]. فالعولمة إذن تستبطن بل تبين وتروج لأيديولوجيا معينة؛ من عناصرها الأساسية محاربة الذاكرة الوطنية والتاريخ والوعى بالتفاوت الطبقى وبالانتماء الوطنى والقومى، ومن ثم الوعى الأيديولوجى. [٢٣] ذلك أن العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، ويعمل على ربط الناس اقتصاديا وسياسيا وثقافيا بشىء يقع خارج الوطن وخارج التاريخ.

وتتأكد البنية الأيديولوجية للعولمة عند مقارنتها بالعالمية التى تمثل تفتحا على العالم وعلى الثقافات الأخرى، واحتفاظا بالخلاف الأيديولوجى، خلافا للعولمة التى تمثل نفيا للآخر ومحاولة لإحلال الاختراق الثقافى محل الصراع الأيديولوجى. فالعولمة " ***Globalization***" إرادة للهيمنة وإمعان فى قمع الخصوصى وإقصائه ، فى حين أن العالمية (***Uniersalité***) أو (***Universalism***) طموح إلى الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمى. العولمة احتواء للعالم، والعالمية تفتح على ما هو عالمى وكونى.[٢٤] إن الجزم بأنه " لا يمكننا اعتبار العولمة أيديولوجيا معنية أو مذهبا سياسيا أو معتقدا فكريا " [٢٥] لا ينفى أن للعولمة بعدا أيديولوجيا أكيدا بالنظر إلى شروط التوسع والهيمنة التاريخية التى حكمت نشأتها وتطورها؛ ذلك أن التطور الرأسمالى وما ترتب عليه وارتبط به من مظاهر التقدم الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى، لم يكن

ليتحقق لولا ما سماه أنور عبد الملك "**فائض القيمة التاريخى**" الذى تراكم بفعل حركات الاستيطان والاستعمار الغربى فى أمريكا وآسيا وأفريقيا وما ارتبط بهما من عمليات نهب واستغلال واسعة النطاق؛ ذلك أن العولمة شكلت بحق مسيرة استمرت على مدى أربعة قرون، وهى مسيرة كانت أوربية وأصبحت أمريكية، ولذلك فالفاشية والنازية والشيوعية والليبرالية لحظات ومراحل فى مسيرة العولمة (٢٦). أليس فى هذا ما يكفى للتدليل على البنية الأيديولوجية للعولمة، لدرجة تعريفها بأنها أعلى مراحل الإمبريالية؟ ذلك أن الصلة تظل عضوية بين العولمة والإمبريالية، رغم مظاهر الانقطاع الشكلى التى تتوسل بها الإمبريالية لتحقيق هدف العولمة، فى حين أن الاستمرارية تشكل الثابت الرابط بين الإمبريالية والعولمة، من خلال رسوخ ظاهرتين فى نشأة النظام الرأسمالى هما : الاحتكار والنزوع التوسعى المستمر. (٢٧)

ومن الأبعاد الأيديولوجية للعولمة أنها لفظ يصف ما يجرى على السطح دون أن يفصح عن محتواه الحقيقى؛ إذ أن الكلام يجرى عن العولمة من دون إثارة السؤال عما يجرى عولمته. فالذين " يهللون" لظاهرة العولمة يقعون فى مغالطة فادحة، فهم يفهمون العولمة أو يحاولون تصويرها على أنها تنطوى على عملية (تحرر) من ربقة الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الواسع؛ تحرر من نظام التخطيط الآمر الثقيل إلى نظام السوق الحرة؛ تحرر من الولاء لثقافة ضيقة متعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعا؛ تحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أى تعصب وتشنج؛ تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة عن التحيز المسبق لأمة أو دين أو أيديولوجيا بعينها إلى عقلانية العلم وحياد الثقافة. (٢٨) وهو ما يتناقض مع أبرز وظائف العولمة من حيث كونها وسيلة للسيطرة على الإدارة وتسطيح الوعى وربطه بصور ومشاهدات ذات طابع إعلامى تحجب العقل، وتشل فاعليته، وتنمط الأذواق، وتقولب السلوك.

وعليه فإذا كانت المعرفة الأيديولوجية نقيضا لكل معرفة عقلية فإن العولمة تتولى تبعا لذلك عملية تسطيح الوعى، من خلال الترويج لثقافة إشهارية إعلامية

سمعية وبصرية تصنع الذوق الاستهلاكى **(الإشـــهار التجـــارى)** والـــرأى السياســـى **(الدعاية الانتخابية)** وتؤسس لرؤية أيديولوجية خاصة للإنسان والمجتمـــع والتـــاريخ. إنها ثقافة الاختراق، أو بالأحرى " **أيديولوجية الاختراق** " التى تقوم على نشـــر جملـــة أوهام لا عقلانية وتكريسها، وهذه الأوهام هى نفسها " **مكونـــــات الثقافـــة الإعلاميـــة الجماهيرية فى الولايات المتحدة الأمريكية** " و يمكن حصرها فى وهم الفردية، ووهـــم الخيار الشخصى، ووهم الحياد، ووهم الطبيعة البشرية التى لا تتغـــير، ووهـــم غيـــاب الصراع الاجتماعى (٢٩).

ــ وإذا كانت الأيديولوجيا لا تعنى بطرح الإشكالات وتقديـــم الأســـئلة وإنمـــا تقتصر على تقديم الأجوبة الجاهزة وعرض الحلول الناجزة، فإن العولمـــة والخطـــاب المبشر بها لا يبتعدان كثيرا عن هذا المنحى.

ــ أما إذا كانت الأيديولوجيا ترتكز على الوقائع الإيجابية التى هى فى صالحـــها وتتعامى عن الوقائع السلبية التى تكذبها؛ أى تقوم بعملية إخفاء لمـــا يكذبـــها ويســـفهها وينتقص منها، وإظهار ما يؤيدها ويبرز مزاياها (٣٠)، فإن العولمة تقوم بهذه الوظيفـــة بمنتهى الدقة، وهو ما يفسر اقتران الحديث عنها بكثرة الحديث عن أشياء براقة تأســـر الناظرين؛ من حقوق الإنسان والديمقراطية والانفتاح، إلى الإشادة بالعقلانيـــة والعلـــم والتحرر، وبقدرة الثقافة الحديثة على التغلب على كل ما يعترض الإنسان من عوائـــق ومشكلات، والهجوم على التعصب بكل أشـــكاله : الدينـــى أو القومـــى أو العرفـــى، والادعاء بأننا فى كل هذه الأمور وغيرها مقبلون على عصر مجيد تنتصر فيـــه كـــل القيم الإنسانية الخيرة (٣١). وعليه يجرى تصوير من يقف ضد العولمة كمن يقف ضـــد التاريخ وضد الحقيقة، مقابل إخفاء الوجه المظلم للعولمة.

– أما إذا كانت الأيديولوجيا مجموعـــة مـــن التمثيـــلات الاجتماعيـــة والقيـــم والتوجهات التى تكونها المجتمعات عن نفسها انطلاقا من واقعها التـــاريخى وتجربتـــها الحياتية الخاصة، بهدف تأطير الأفراد وضبطهم اجتماعيا وجعلهم يتصرفون ويســـلكون متلائمين معها ومع أهدافها؛ فإن العولمة بهذا المعنى تصبـــح أيديولوجيـــا مشـــددة أو

متطرفة تعمل على تنميط المجتمعات والأفراد وتوحيد رؤاهم وتصوراتهم وأحلامهم وتطلعاتهم بشكل قسرى، سواء على شكل " **أمركة للعالم** " أو **تغريب لـه**". ووسيلتها فى ذلك الإعلام السمعى – البصرى؛ ذلك أن الصورة هى المفتاح السحرى للنظام الثقافى العولمى الجديد؛ نظام إنتاج وعى الإنسان بالعالم. إنها المادة الثقافية الأساسية التى يجرى تسويقها على أوسع نطاق جماهيرى، وهى تقوم، فى إطار العولمة الأيديولوجية، بالدور نفسه الذى قامت به الكلمة فى سائر التواريخ الثقافية التى سلفت. لا تحتاج الصورة دائما إلى المصاحبة اللغوية للتأثير فى إدراك المتلقى، فهى بحد ذاتها خطاب ناجز مكتمل يمتلك سائر مقومات التأثير الفعال فى مستقبله، أو قل هى نفسها لغة تكتفى بذاتها، فتستغنى عن الحاجة إلى غيرها. وهذا ما يفسر شعبيتها وتداولها الجماهيرى الواسع، فالصورة – خلافا للكلمة – باتت قادرة على تحطيم الحاجز الوطنى والجمركى، لكى تصل إلى أى إنسان فى عقر داره. [٣٢]

– وإذا كانت الأيديولوجيا تقدم لمعتنقيها فكرا جاهزا يجعلهم يشعرون بفخر المعرفة وغبطة امتلاك الحقيقة ويكتفون بترديد القيم الجاهزة بوصفها آليات تقوم مقام جهد التحليل وتغنى عن التفكير؛ فإن العولمة تقوم بهذه الوظيفة أخطر قيام، من خلال تحولها إلى وسيلة للسيطرة على الإدراك وتسطيح الوعى وربطه بصور ومشاهدات ذات طابع إعلامى تحجب العقل وتشل فاعليته وتنمط الأذواق وتقولب السلوك (كما سلف ذكره).

نسبية العولمة :

يذهب دانى رودريك " ***Dani Rodrik*** " إلى أن الجدل الدائر حول العولمة ما هو إلا نوع من حوار الطرشان (الأيديولوجى) بعيد تماما عن سمات المناقشة العقلانية. فالمحبذون للتوحد العالمى يعترضون على خصوم العولمة بوصفهم حمائيين (أى من دعاة رفع الضرائب على الواردات لحماية المنتج المحلى)، متعصبين لا يفهمون مبدأ الميزة التفاضلية وتعقيدات قوانين التجارة ومؤسساتها.

هذا بينما يعمد منتقدو العولمة إلى اتهام الاقتصاديين وخبراء التجـارة بضيـق الأفق التكنوقراطى، ويرون أن الخبراء الاقتصاديين مفتونـون بالنمـاذج الاقتصاديـة الغربية التى يبتدعونها، ولا يجيدون التعامل مع الحركة الواقعية للعالم. وحصيلة الجدل لا تعدو أن تكون كثيرا من المشادات العدائية ذات الأبعاد الأيديولوجية (٣٣).

وكلا الموقفين؛ الرفض المطلق وسلاحه الانغلاق الكلى، و القبول التام للعولمـة وما تمارسه من اختراق ثقافى واستتباع حضارى – كلا الموقفين لا مفر من تصنيفـهما ضمن المواقف اللاتاريخية التى تواجه المشاكل، لا بعقل واثـق بنفسـه متمكـن مـن قدراته، وإنما تستقبلها بعقل " مستقل "، مع التشديد على أن أيديولوجية الارتمـاء فـى أحضان العولمة و الاندماج فيها، ثقافة تنطلق من الفراغ، أى من اللاهوية، ومن ثـم لا تستطيع أن تبنى هوية ولا كيانا (٣٤).

فعلى الرغم من الثورة المعاصرة فى مجال المواصلات والاتصالات، والتقـدم المحسوس الذى أحرزته عملية تحرير التجارة العالمية علـى مـدى العقـود الثلاثـة المنصرمة؛ فإن الاقتصادات الوطنية لا تزال معزولة بعضها عن بعض بدرجة كبـيرة، كما أن غالبية الحكومات تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية فى ترتيب شؤونها. كذلـك توجد أدلة كثيرة على عدم صحة الفرضية التى تذهب إلـى أن الاقتصـادات المحليـة أصبحت غارقة فى سوق عالمية موحدة عديمة الملامح. ويضرب دافى رودريك علـى ذلك مثالا شديد القوة انطلاقا من حالة أمريكا الشمالية، حيث العلاقات التجاريـة بيـن أمريكا وكندا من أكثر العلاقات تحررا فى العالم، ومـن أقلـها تـأثرا بنفقـات النقـل والاتصال، ومع ذلك فإن التجارة بين مقاطعة كندية وولايـة أمريكيـة لا تزيـد فـى المتوسط على ١: ٢٠ من التجارة بين مقاطعتين كنديتين، والنتيجة أن السوق الكنـدية لا تزال غير مرتبطة إلا بدرجة جد ضئيلة بنظيرتها الأمريكية (٣٥). ومـن ثـم فمـن المبالغة الحديث عن زمن العولمة الشاملة، وعن " مجتمع الإعلام العـالمى " بوصفـه واقعا منجزا نهائيا. إننا بصدد ظاهرة فى مرحلة التشكيل؛ ظاهرة يعـرف تبـلورها تباينا واضحا من حيث الكم والكيف بين الشمال والجنـوب، بـل وبيـن دول الشـمال

نفسها، فالتجلي العولمي في أمريكا ليس بالدرجة نفسها والحجم نفسه في جنوب أوربا مثلا[٣٦].

إن معظم الكتابات العربية حول الموضوع تنحو إلى نوع من التعميم الإطلاقي دون مراعاة تاريخية الظاهرة ونسبية تبلورها وتجليها. وهو ما يفسر طابع التهويل والمبالغة الذى بات يميز خطاب العولمة العربى، الذى غالبا ما يقدم وعيا زائفا مغلوطا عن الواقع.

ولعل أبرز الإطلاقات أو التعميمات الأيديولوجية حول الموضوع تناول جل الكتابات العربية لأثر العولمة وآثارها السلبية على الدولة بلغة يقينية، وكأن الدولة قد درست فعلا ولم يعد لها وجود أمام طوفان العولمة الجارف ! وذلك دون تمييز بين أنماط الدولة ومستويات تطورها، لدرجة أن بعض الباحثين لم يتردد فى الجزم بأنه كما شكلت الدولة القومية لحظة نفى للدولة الإقطاعية، فقد شكلت دولة (الشركات المتعدية الجنسيات) لحظة نفى جدلى للدولة القومية [٣٧]. وكأن بالإمكان حسبان العولمة وصيرورتها فى إطار قوتها المحركة (التقانة ـ الإنتاجية ـ السوق) تعنى أن الدولة القومية الحالية يعاد تفكيكها لحساب الشركات المتعدية الجنسيات.

بل إن بعض هذه الدراسات يميل لإقناعنا بأن عملية التفكيك هذه قد تمت فعلا وبشكل مبرم، مادامت " الرأسمالية الكوكبية لم تعد بحاجة إلى القوات المسلحة (...)، كما أنها استغنت عن الشرطة وذلك بالاعتماد على وحدات الأمن الخاصة (...)، وأصبحت البنوك المعولمة تصدر النقود على شكل بطاقات ائتمان وشيكات دون الرجوع إلى سلطة الدولة، واستغنت الشركات الكبيرة عن القضاء فى المسائل المدنية التجارية؛ وذلك عبر الالتزام بإجراءات التحكيم، فضلا عن أن الشركات الكوكبية لم تعد بحاجة إلى هيئة البريد لأنها تستخدم الفاكس العصى على المراقبة وشركات البريد السريع الخاصة [٣٨].

إن الدارس لأبجديات الفكر السياسى والعلوم السياسية يعلم أن فكـــرة ســقوط الدولة وتلاشيها واختفائها فكرة قديمة، قال بها الفوضويون فى القديم والحديث، وقـــال بها الماركسيون، وها هى " الحكاية " تتكرر مع العولميين.

وفى المقابل هناك دراسات أكثر موضوعية وأكثر نســبية، ترصــد التحــول وتحلله، وتنتقده دون تعميمات مطلقة ودون أحكام نهائية، ذلك أن الدولة قائمة وســتظل قائمة إلى أجل ليس بالقصير. كما أن " تدخل الدولة لإصلاح الاختلالات الناجمة عــن التفاعل الحر لقوى السوق؛ أى أداءها للوظيفة الاجتماعية، غدا أمرا ألزم وأوجب مـــا يكون، فالدولة وحدها القادرة على تحقيق التوازن بين المطالب المتنافســـة. والدولـــة وحدها القادرة على التوسط بين القوى الاقتصادية القومية وغير القوميـــة مـــن جهـــة، والأفراد المجردين من كل سلاح فى مواجهتها من جهة أخرى.

وإذا كنا نتحدث عن عالم يزيد تكامله وتقل عدالته، فإننا نتحدث فـــى اللحظـــة نفسها عن الحاجة للوظيفة الاجتماعية للدولة (...)، كما أن الدولة مدعـــوة للمشـــاركة فـــى الحوار المتصل بين الأنا والآخر، لكنها مطـــلوبة بدرجة أعلـــى للمحافظـــة علـــى الأنـــا والحيلولة دون تذويبها (...)، إن سيناريو انتـــهاء الدولـــة لحســـاب الشـــركات متعديـــة الجنسيات هو سيناريو لا مستقبل له "[٣٩].

وفى المنحى نفسه نجد " إلى كوهن " *"Eli Kohen"* يؤكد على اســتمرار دور الدولة؛ حيث يرى أنه أصبح من المعقول والمقبول عرض مفهوم العولمة مـــن خـــلال ثلاث مجموعات من العلائق : العلاقات بين الشـــركات متعديـــة الجنســيات، وكـــذا العلاقات بين الشركات متعدية الجنسيات من جهة والدولة من جهـــة ثانيـــة، وأخـــيرا العلاقات فيها بين الدول [٤٠].

أما أوليفى مونكان *(Olivier Mongin)* فيشدد علـــى أن الشـــركات متعديـــة الجنسيات فى زمن العولمة تظل ملتزمة بمجموعة من الواجبات إزاء دولة المنشـــأ.[٤١]

أما ما عده غسان سلامة، تآكلا للدولة فى المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء[٤٢]؛ فليس إلا نوعا من إعادة التحديد لمفهوم السيادة [٤٣].

أكثر من ذلك أنه فى الوقت الذى يزداد فيه الحديث عن " الهوية الكونية "، وزمان العولمة، وتنامى الاعتماد المتبادل؛ تتفجر مختلف الولاءات التحتية، الأقوامية والعشائرية والدينية والعرقية، وهو ما يؤكد محدودية ظاهرة العولمة ونسبيتها[٤٤].

العولمة من النزعة الإقصائية إلى التمركز على الذات :

تبرز النزعة الإقصائية أول ما تبرز حينما يصبح مفهوم " التعولم " مرادفا للتحضر، وتصبح العولمة الطريق الملكى للحضارة.

" .. *à mesure que les gens se globalisent ou se civilisent*"[٤٥] .

أى أن فعل " التعولم " يصبح دالا على فعل التحضر وشرطا له. وهو ما ينكشف حينما يتم طرح " التاريخ العالمى " و " الاقتصاد العالمى " و " الحضارة العالمية " على أنها الحضارة الغربية بشكل حصرى، ومن ثم يتم استبعاد التواريخ والثقافات والحضارات الأخرى ونفيها، وهو ما يعكس عمق البعد الأيديولوجى للعولمة. يجزم *Daryush Shayegan* بأنه " ليس هناك اليوم أى تاريخ هندى أو صينى أو يابانى أو إيرانى... له بعد عالمى، وأن التاريخ لم يغد عالميا إلا بعد الثورة الفرنسية "؛ إذ أصبحت العولمة حركة غير قابلة للمقاومة ولا للارتداد أو النكوص :

" .. *devient un mouvement irrsistible et irreversible à la fois* "[٤٦]

وإذا سلمنا مع *Robert Reich* ــ الأستاذ بجامعة هارفارد ووزير العمل السابق فى الإدارة الأمريكية – بأننا نعيش تحولا عميقا سوف يؤدى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد والسياسة وبنائهما فى القرن المقبل، فمن السابق لأوانه أن نسلم معه بتعميمه الأيديولوجى الذى ينفى ــ على ضوء التحول السابق – عدم وجود " تكنولوجيا وطنية ولا شركة وطنية، ولا صناعة وطنية ولا اقتصاد وطنى. . وأن ما سيبقى داخل حدود الوطن لن يتجاوز الشعب الذى يقطنه، وأن رهانه الأساسى هو قدراته الإنتاجية

ورؤيته المستقبلية"[٤٧]. ذلك أن أمريكا هى أكثر من يتمسك – إلـــى حـــد التعصـــب وفرض العقوبات ـــ بصناعتها واقتصادها الوطنيين، وهو ما تجلى من خلال تحفظاتـــها وشروطها بخصوص بند الملكية الفكرية فى إطار اتفاقية الجـــات (مراكـــش ١٩٩٤)، ومن خلال حرب الموز الأخيرة مع الاتحاد الأوربى.

ومن المظاهر الأيديولوجية للعولمة تجريدها وكأنها حقيقة فوقية ليس لـــها أى عمق محلى، وهو ما ينفيه برتراند بادى *Bertrand Badie* [٤٨] بقـــوة. فضـــلا عـــن تصوير العولمة على أنها تمثل تطورا حتميا آتيا لاريب فيه، ولا قبل لأحـــد بدفعـــه أو الوقوف فى وجهه، دون تقديم دليل ذى بال على وجود تلك الحتمية.

ومن الأبعاد الأيديولوجية للعولمة ذلك التناقض القائم بين الدعوة إلى التوافـــق مع النظام الاقتصادى العالمى الموحد، والدعوة إلى التعددية بوصفـــها أساســـا للنظـــام الديمقراطى الليبرالى، علما بأن جوهر الدعوة إلى العولمة بالمعنى التبشيرى يكمن فـــى حث الجميع على اللحاق بقطار العولمـــة الـــذى لا ينتظـــر، فـــى حيـــن أن جوهـــر الديمقراطيـــة والتعددية يقوم على ضمان الاستقلالية والخصوصية والهويـــة والتفـــرد، والاعتراف والاعتماد المتبادلين. يقول فوكوياما : " العالم سيظل منقسما إلى جزء يمر بالتاريخ وجزء تجاوز التاريخ، وتبقى إمكانية الصراع قائمة بين تلك الدول التـــى لـــم تزل فى ثنايا التاريخ، وكذلك بينها وبين الدول التى وصلت نهايـــة التـــاريخ، وســـتظل ثمـــة أعمال عنف لأسباب عرقية وقومية على درجة عالية من الخطورة.

نجد هنا تمييزا واضحا بين دول لا تزال فى مسار التاريخ وتلك التـــى بلغـــت نهايته، حيث يشبه العلاقة بين مجموعتين من الدول بقطار تصل عربته الأولى وتكـــون عرباته الأخرى سائرة تحتاج إلى وقت للوصول والاستقرار، لكـــن عربـــات القطـــار مترابطة، ولذا ستصل حتما إلى موطن الاستقرار ذاته، والأكيد أن موطـــن الاســـتقرار والهدف المقصود هو الديمقراطية الغربية التى يراد عولمتها.

ويتجلى الجانب التبشيرى فى خطاب العولمة، فى التأكيد على أن العولمة هى أقرب الطرق وأجداها لتحقيق الحداثة السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ لأنها تعبر عن دينامية واعدة بمستقبل أكثر رغدا للبشرية، يقوم على التحرير والليبرالية والخصخصة : " لقد غدا هذا الثلاثى هو الوسائل الاستراتيجية فى السياسة الاقتصادية الأوربية والأمريكية التى أعلى من شأنها المشروع الليبرالى الجديد، لتغدو أيديولوجية تتعهد الدولة بفرضها " (٤٩).

ويتوجه منظرو العولمة فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم بهذا الخطاب التبشيرى دون أن يغفلوا ترسيخ الاقتناع لدى شعوبهم أنفسهم بحسناتها، فالرئيس الأمريكى بيل كلينتون يخاطب الشعب الأمريكى ويقول : " ستكون العولمة حظ الولايات المتحدة الواعد، ولن تشكل أية عرقلة لتقدمها. ستقيم عالما جديدا بحدود جديدة يجب توسيعها، ولن يشكل قيام العولمة أى تهديد لنا " (٥٠).

إن هذه الرغبة فى الهيمنة وتوسيع الحدود ــ انسجاما مع منطق العولمة الذى يقوم على حرية التنافس، وتمكين الأقوى من ربح الرهان على حساب الأضعف –جعل بعض الباحثين ينعت العولمة " بالداروينية الاجتماعية"، التى لا تعترف إلا بالأقوياء مهما كانت مصادر قوتهم غير مشروعة ولا شرعية ولا أخلاقية، وتدوس على الضعفاء مهما كان ضعفهم ناتجا عن مسلسل الظلم والاستغلال التاريخى من طرف الرجل الأبيض.

الوظيفة الأيديولوجية للعولمة :

تتمثل هذه الوظيفة فى طرح أيديولوجيا العولمة لحدود أخرى غير مرئية ترسمها شبكات الاتصال العالمية، والشركات العالمية؛ بقصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك. كما تتمثل هذه الوظيفة الأيديولوجية للعولمة فى علاقتها بالهوية الثقافية، من خلال الاختراق الثقافى الذى تمارسه العولمة ولا يقف عند حدود تكريس التبعية الحضارية بوجه عام، بل إنه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار فى

الهوية الوطنية القومية فى الحاضر والمستقبل؛ ذلك أن الوسائل السمعية ـ البصرية التى تحمل هذا الاختراق وتكرسه إنما تملكها وتفيد منها فئة معينة هى النخبة العصرية وحواشيها فهى التى تستطيع امتلاكها والتعامل مع لغاتها الأجنبية بحكم التعليم (العصرى) الذى تتلقاه. أما " عموم الشعب " وعلى رأسه النخبة التقليدية، فهو فى شبه عزلة يجتر بصورة أو بأخرى ثقافة الجمود على التقليد، والنتيجة : استمرار إعادة إنتاج متواصلة للثنائية نفسها؛ ثنائية التقليدى والعصرى؛ الأصالة والمعاصرة، فى الثقافة والفكر والسلوك (٥١).

وتبرز هذه الوظيفة الأيديولوجية للعولمة ـ كما سلف الذكر ـ فى ادعائها رسم صورة نظام دولى يتجه نحو توحيد مناهجه وقيمه وأهدافه، مع طموحه فى الوقت نفسه إلى دمج الإنسانية كلها داخله. وبطبيعة الحال تبدو هذه العملية المستحدثة فى التاريخ وكأنها تدعم فرضية " التقارب " وترسخها. والواقع أنها تكشف عن الكثير من أنواع التنافر وعدم الاتساق حين تعدد نطاق هذا النظام، فلا يظهر" التوحيد " أو التقارب الذى تدعيه العولمة إلا بوصفه عملية إكراهية لمجتمعات وشعوب الجنوب عموما، نظرا لغياب شروطه الموضوعية، فالتوحيد هنا توحيد استتباعى قسرى يعمل على إلغاء سيادة الآخر ويحول مجددا دون استقلاله السياسى والاقتصادى والثقافى. وهى الحقيقة التى جعلت برتراند بادى *Bertrand Badie* يعد العولمة قوة قاهرة سالبة لقانون الحماية الدولية، بل مؤسسة لفكرة الاستعمار من جديد (٥٢). وهو ما جعل البعض يتساءل : ألا يجوز أن تكون أزمة الثقافة العربية الراهنة ليست أزمة الطبقة الوسطى، وإنما أزمة الفئات والطبقات والشرائح والقوى الاجتماعية العربية كلها فى محاولتها التكيف المفاجئ، والتأقلم السريع مع البنية العولمية الجديدة ومع شروطها ومتطلباتها وإيقاعها ومستلزماتها التى تضغط علينا من كل الجهات وتنفذ فينا من الجوانب كلها؟ (٥٣).

كما يبرز التوظيف الأيديولوجى للعولمة أيضا من خلال عرضها فى شكل صورة عالم بلا حدود، وبلا دولة، حيث تتعدد السياسة النقدية على ضوء ما تمليه

السوق المالية وحركات رؤوس الأموال، وحيث تحل البيروقراطية والطبقة السياسية محل شركات عديمة الجنسية، شاغلها الأوحد هو اغتنام الفرص المتاحة فى سوق عالمية تسيطر عليها حركة التكنولوجيا والمعلومات والإبداع والمال.

وما سبق ذكره فى موضع سابق من الدراسة، يؤكده برتراند بادى بقوله :"إنها صورة مبالغ فيها إلى حد كبير بالتأكيد، تقلل من قوة المطالب التى توجه إلى السياسة لإعادة تعريف الهوية الجماعية والقيم المعنوية المقابلة للعولمة. ولكنها، إذ تصور الأمور بشكل هزلى، توضح كيف تؤدى العولمة الاقتصادية، ويؤدى تفاوت إمكانية الحصول على التكنولوجيا، إلى تعزيز آليات الاستبعاد التى بدأت تمارس عملها بالفعل(٥٤).

أما إذا تصفحنا تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، فسرعان ما تتكشف هذه الوظيفة الأيديولوجية للعولمة من خلال تحديده لهذه الأخيرة، بوصفها " تعبيرا عن اتساع وعمق التدفقات الدولية فى مجالات التجارة والمال والمعلومات فى سوق عالمية وحيدة متكاملة. أما المبادئ فهى تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقا من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون لها أفضل مردود على النمو ورفاه البشر. **وكل ذلك مطروح فى إطار من الحتمية والاقتناع الراسخ.** فالعولمة ماضية فى طريقها باطراد، حتى وإن كانت مزاياها مشكوكا فيها بالنسبة للبلدان الفقيرة، ورغم أن هذه الشكوك تزداد عمقا بالنسبة للفقراء داخل الدول الفقيرة.

ذلك أن العولمة رغم كونها " ظاهرة تاريخية موضوعية "، فإنها موضوعية غير مستوية، وإنما تتفاوت دولها وبلدانها ومجتمعاتها فى مستوى المشاركة، ولهذا فهى تتسم بهيمنة عدد من الدول الرأسمالية الكبرى على العولمة نفسها، وعلى رأسها الولايات المتحدة. وما أكثر ما يتم فك الصلة بين العولمة والهيمنة، مما قد يغيب طبيعة الصراع المحتدم داخل العولمة نفسها " التى باتت تعبر عن مختلف أشكال السيطرة الاقتصادية والسياسية والإعلامية والأيديولوجية، التى أخذت تسعى الدول

الرأسمالية الكبرى إليها، لتنميط العالم تنميطا سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وبخاصة بالنسبة للدول النامية "[55].

التعامل الأيديولوجي العربي مع العولمة :

إن المتابع للواقع العربي المعاصر يلاحظ أن السجال الأيديولوجي القديم ما زال محتدما بين التيارات الفكرية والسياسية الأساسية، ولو على المستوى الفوقي، وهو ما يمكن لمسه بوضوح من خلال معالجة مختلف التيارات القومية والماركسية والإسلامية والليبرالية لموضوع العولمة.

فبينما يعدها التيار الماركسي شكلا جديدا من أشكال السيطرة والهيمنة لدرجة أن كلمة " استعمار " صارت تلازمها كظلها : "استعمار السوق" " استعمار الصورة"، ومن ثم النظر إليها بوصفها أعلى مراحل الرأسمالية الجديدة، وهو ما يعكس نزعة اقتصادية مادية لا تميز بين العولمة بوصفها ظاهرة موضوعية متعددة الأبعاد لا تزال قيد التشكل وبين التوظيف الأيديولوجي لمنجزات هذه الظاهرة ومعطياتها لتكريس فكر أو حضارة أو نظام؛ فإن الإسلام ينظر إلى العولمة بوصفها محاولة لاقتلاع القيم الروحية والأخلاقية، وعملية فرض لمنظومة القيم ومعايير السلوك المادية الغربية والأمريكية على وجه الخصوص.

وبنزعة إرادية يعلن أحد أبرز رموز التيارات الإسلامية أنه "إذا كانت العولمة حقيقية فلابد أن تكون أمريكا أيضا منقوصة السيادة، وكما يضعون أسطولا في الخليج يكون لنا أساطيل هناك. فلماذا تكون سيادتنا فقط منقوصة ويسمى ذلك عولمة؟ "[56].

وتتكرس هذه النزعة الإرادية التي تعبر عن إحباط حضاري شعوري ولا شعوري، وعن عجز عن الفعل التاريخي أو حتى النقد الموضوعي لدى باحث آخر، وذلك بقوله : " فهذه العولمة التي تتحدثون عنها مجرد كلام فارغ وخدعة كبرى يتم فيها تبرير الهيمنة، فليس صحيحا - كما يقول السيد ياسين - أن تقدمهم التكنولوجي قد صار قدرا، ومن ثم فإن العولمة قد صارت قدرا، فنحن نعترف بسبقهم التكنولوجي

بلا شك، ولكننا نرفض أن يكون ذلك مسوغاً لفرض إرادتهم وإلغاء إرادتنا كاملة ".
[٥٧] أما القومى فيرى فيها أساساً عملية اختراق سافر للكيان القومى العربى وطمس للهوية العربية. فى حين أن الليبرالى ينظر إلى العولمة نظرة نفعية براجماتية، بوصفها فرصة لتعظيم الأرباح وتوسيع نطاق الاستثمارات والأرصدة، وكل ما يخشاه هو انعدام شروط الإفادة منها، وغياب مقومات القدرة التنافسية الاقتصادية على مستوى الإنتاج والتوزيع فى عالم السماوات المفتوحة والحدود المشرعة.

أما على المستوى الرسمى فثمة " موقف من العولمة يتراوح بين الإقرار بالتحدى وسلبية المواجهة من جهة ووهم الاستعلاء على أخطار العولمة المحتملة من جهة ثانية، إذ بينما نجد دولة قوية ومتقدمة كفرنسا أو ألمانيا تعلن حالة تأهب قصوى خوفا على قيمها وخصوصيتها الثقافية، نجد حالة من اللامبالاة أو الثقة الزائدة فى قدرة ومناعة الثقافة العربية" [٥٨].

ثانياً : الغطاء الأيديولوجى للعولمة : نهاية التاريخ وفلسفة التسويغ !

إذا كانت العولمة – لغةً – تعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم بأسره، فإنها غدت تعنى فى المجال السياسى – منظوراً إليه من زاوية الجغرافيا السياسية – العمل على تعميم نمط حضارى يخص بلدا بعينه، هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، على بلدان العالم أجمع .

ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور " التلقائى " للنظام الرأسمالي، بل إنها أيضاً، وبالدرجة الأولى، دعوة إلى تبنى نموذج معين. وبعبارة أخرى، فالعولمة، إلى جانب أنها تعكس مظهراً أساسياً من مظاهر التطور الحضارى الذى يشهده عصرنا، هى أيضا أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته [٥٩]. وهو ما تجلى بشكل فج من خلال مقولة نهاية التاريخ والإنسان الأخير لفوكوياما التى تمثل الغطاء الأيديولوجى للعولمة .

لقد شكل انهيار المعسكر الشرقى لحظة سانحة للتنويه بالرأسمالية والديمقراطية الليبرالية ومؤسساتها وقيمها وتصوراتها من قبل الكثير من المفكرين والسياسيين الغربيين، بوصفها النموذج السياسى والاقتصادى والاجتماعى الأصلح والأسمى الذى أمكن للعقل البشرى صياغته. وفى هذا الإطار طرح فرانسيس فوكوياما ***Francis Fukuyama*** نظريته عن نهاية التاريخ بشكل أولى من خلال مقاله المشهور (أهذه نهاية التاريخ ؟) فى مجلة " المصلحة القومية " الدورية الأمريكية؛ قائلاً : " رغم أن انهيار الشيوعية المباغت فى أوروبا الشرقية، خلال عام ١٩٨٩، فاجأ الكثيرين منا، فإن حتمية هذا الانهيار كانت متوقعة أصلاً، فسقوط أنظمة الحكم فى بولندا والمجر وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا جاء نتيجة مباشرة لموت الماركسية اللينينية فى الوطن الأم للبروليتاريا العالمية، أعنى الاتحاد السوفياتى .. وهو لم يكن موت مؤسسات مادية، ولكن موت فكرة، ويعد بدوره جزءا من ظاهرة أوسع مدى، وهو ذلك الإجماع اللافت للنظر الذى تنامى عبر القرنين الماضيين، على أن فلسفة الليبرالية الاقتصادية والسياسية قابلة للتطبيق، بل مرغوبة أيضاً، و **ذلك الإجماع على فكرة الديمقراطية الليبرالية كحل نهائى لمشكلة الحكم هو ما سميته نهاية التاريخ** "(٦٠). وهذا يعنى عولمة نظام السوق على المستوى الاقتصادى، والديمقراطية الليبرالية على المستوى السياسي، والقيم الغربية ذات الجذور اليونانية الرومانية المسيحية الأنوارية الحداثية على المستوى الثقافى .

" العلم الطبيعى و" الرغبة فى نيل الاعتراف " أساس اتجاهية التاريخ وعولمته :

يطرح فوكوياما حجتين لإثبات أن التاريخ يمتلك هذا الاتجاه والنهاية؛ أولاهما العلم الحديث والتكنولوجيا، اللذان يؤديان فى رأيه إلى الرأسمالية؛ ذلك لأن العلم الطبيعى، بوصفه نشاطاً تراكمياً، يمارس علينا سيطرة أكثر وضوحاً من خلال الاقتصاد، **لأن عملية التصنيع ترتكز على ازدهار العلم الطبيعى فتخلق نوعاً من التجانس بين جميع المجتمعات التى تمر بها، بصرف النظر عن نقطة انطلاقها**

الحضارية : " ازدهار العلم الطبيعي يقودنا في هذه المرحلة من تطورنا إلى الرأسمالية" (٦١).

وفي هذا الإطار، وتأكيداً على اتجاهية التاريخ، حرص فوكاياما على الاستناد إلى علم الفيزياء الحديث بوصفه ضابطاً أو أولية لتفسير اتجاه التاريخ وتماسكه، منطلقاً من أن الفيزياء الحديثة تشكل في الواقع نقطة انطلاق ممتازة، لأنها النشاط الاجتماعي المهم الوحيد الذي يتفق الجميع على أنه في الوقت نفسه تراكمي وموجه، حتى ولو أن تأثيراته النهائية على سعادة الإنسان بقيت مبهمة، مما يكشف انشغاله بحركية التاريخ ونقطة نهايته، وتغييبه للهدف من الفعل والصيرورة التاريخيين، كما يكرس إحدى أبرز الإشكاليات التي مازالت تعاني منها العلوم الاجتماعية في علاقاتها بالعلوم الحقة، ويتعلق الأمر بإشكالية الخصوصية التي غالبا ما تتحول سلبا إلى هاجس غير علمي يراد منه إخفاء طابع العلمية الذي تتميز به العلوم الحقة ومن ضمنها علم الفيزياء، عبر تمسح الأولى بالثانية؛ أي تمسح العلوم الاجتماعية بالعلوم الحقة .

إلى هنا يظل المحدد المادي الاقتصادي ذو النزوع الصراعي حاضرا وبقوة من أجل تأكيد هذه الاتجاهية التاريخية، فالغزو التدريجي للطبيعة، الذي أصبح ممكنا بفضل تطور المنهج العلمي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، نجح في استخلاص بعض القواعد الدقيقة التي لا يحددها الإنسان وإنما تحددها الطبيعة وقوانينها. ذلك أن تطور العلوم الفيزيائية الحديثة قام بدور مركزي في إحداث أثر عام متناسق على جميع المجتمعات التي عرفتها. وذلك راجع إلى أنه – وفي ظل نظام عالمي تحكمه موازين القوى واستمرار مخاوف اندلاع حروب مدمرة – تظل حاجة الدولة ملحة لتحديث دفاعها، وتحقيقها لتفوق عسكري حاسم، وهو الشيء الذي لا يمكن تصوره بدون امتلاك الآلية التكنولوجية. كما أن التكنولوجيا تسمح بمراكمة الثروات بلا حدود وعلى نطاق دولي واسع؛ " لأن البلدان التي تتجه نحو تحديث اقتصادها تتشابه شيئاً فشيئاً؛ إذ ينبغي عليها أن تتوحد على الصعيد القومي متبعة قواعد الدولة المركزية. لقد وجدت هذه البلدان نفسها مترابطة فيما بينها بشكل يتزايد باستمرار من

خلال الأسواق العالمية، ومن خلال انتشار ثقافة استهلاكية شمولية، فضلا عن ذلك فإن منطق العلوم الفيزيائية الحديثة عينه قد يبدو أنه يفرض تطورا باتجاه الرأسمالية ".(٦٢)

لكن فوكوياما سرعان ما يصطدم بحقيقة أن التأويلات الاقتصادية للتاريخ غير كاملة وغير مرضية، لأن الإنسان ليس مجرد حيوان اقتصادى. فإذا كانت الأولية التاريخية المتمثلة بالفيزياء الحديثة تكفى لتفسير جانب مهم من التغير التاريخى والتجنيس المتزايد للمجتمعات المعاصرة، فإنها غير كافية لفهم ظاهرة الديمقراطية، فليس هناك من سبب ضرورى اقتصادياً ولا تكنولوجيا يفرض على تقدم التصنيع أن ينتج الحرية السياسية، مقابل ظهور ديمقراطيات مستقرة فى مجتمعات يحكمها النمط ما قبل الصناعى، أو وجود دول تتعايش فيها رأسمالية متقدمة تكنولوجيا وسياسة تسلطية واضحة." إن محاولتنا – حسب تفسير فوكوياما – لإقامة ركيزة لاتجاه التاريخ لم تنجح إلا جزئياً (٦٣). ومن ثم تظهر ضرورة البحث عن تفسير ثان مواز للعملية التاريخية، وهو تفسير يحاول أن يحيط بكلية الإنسان وليس بالجانب الاقتصادى منه فحسب، وذلك من خلال المرجعية الهيجلية التى تعطى للتاريخ تفسيرا غير مادى ينهض على ما يصطلح عليه " بالصراع من أجل الاعتراف".

وثانى الحجتين إذن هو الوجدان الإنسانى العالمى الذى يريد أن يجرى الاعتراف به واحترامه. ومفهوم الاعتراف وفقاً للتصور الهيجلى ليس بالمفهوم المعقد بشكل رهيب، فهو يشير بكل بساطة إلى واقع أن الإنسان، بالإضافة إلى كونه حيواناً بيولوجيا مثل الآخرين، له كرامة إنسانية ودرجة من الاستقلال والخصوصية، بالنظر إلى الكائنات الأخرى. **ففى تصور هيجل أن جميع ظواهر التاريخ الرئيسية لا تحركها قوة اقتصادية مادية، وإنما يحركها النضال من أجل الاعتراف .**

فالإنسان يحرص على الاعتراف به بوصفه كائنا إنسانيا؛ أى كائناً مزوداً بكفاءة وكرامة معينتين. هذه الكرامة ترتبط بالدرجة الأولى بإرادته فى احتمال تعريض حياته لخطر فى صراع من أجل الاعتراف به فحسب، فالإنسان وحده يقوى

على تجاوز غرائزه الحيوانية الخالصة، ومن بينها بشكل رئيسى غريزة البقاء من أجل الالتزام بمبادئ وأهداف أسمى وأكثر تجريداً .

فهيجل يرى أن رغبة الاعتراف هى التى قادت أول خصمين متصارعين إلى السعى المتبادل كى يعترف الآخر بطبيعة الكينونة الإنسانية لخصمه مع تعريض حياتهما لخطر فى صراع مميت. وعندما يؤدى الخوف الطبيعى من الموت بأحد المتصارعين للخضوع والاستسلام، تنشأ حينذاك علاقة السيد والعبد .

إن أسباب هذه المعركة الدامية فى بدايات التاريخ، ليست الغذاء ولا المأوى ولا الأمن ،ولكن الهيبة والتقدير فحسب، لأن سبب هذه المعركة لا يتحدد بالبيولوجيا، فهيجل يرى فيه النور الأول للحرية الإنسانية، ذلك أن النزوع إلى شحن الأنا بقيمة معينة وإلى طلب الاعتراف بهذه القيمة يتوافق مع ما نسميه فى اللغة الجارية " احترام الذات " .

و النزوع لاحترام الذات يولد من هذا الجزء فى الكائن الذى يسميه أفلاطون "تيموس"، فهو يمثل بالنسبة للإنسان نوعا من الإحساس الفطرى بالعدالة، فكلما اعتقد الناس أن لهم قيمة معينة وعاملهم الآخرون وكأن قيمتهم أقل من ذلك يشعرون بانفعال الغضب. وبالمقابل عندما لا يرفع الناس حياتهم إلى مستوى ما يعدونه قيمتهم، فإنهم يشعرون بالخجل، وأخيراً عندما يقيّمون بشكل صحيح يتناسب مع قيمتهم فإنهم يشعرون بالاعتزاز، فرغبة الاعتراف والانفعالات التى يرافقها – الغضب والخجل والاعتزاز – تشكل جزءا لا يتجزأ من حياة أية شخصية إنسانية .

منطق العولمة : من المطلق الهيجلى إلى المطلق الفوكويامى !

والغريب فى الأمر أن الوظيفة التبريرية نفسها التى يقوم بها فوكوياما فى العقد الأخير من القرن العشرين قد سبق لأستاذه هيجل أن مارسها بشىء فيه غير قليل من التماسك .

تتبلور الدولة فى فكر هيجل – مرجعية فوكوياما الأساسية – بوصفها تعبيراً عن انتصار الفكر على المادة وانتصار الوحدة على التشتت، وبوصفها تجسيداً لأرقى القيم المعنوية العامة. وعنده أن الدولة البروسية تمثل مفهوم " الفكرة العامة والإرادة العامة " على غرار الدولة الليبرالية الديمقراطية لدى فوكوياما (٦٤) .

فالدولة لدى هيجل وجود عاقل، لأنها وجود كلى، وهى ليست كلية مجردة، بل هى عينية بقدر ما يتمثل الجزئى الذى هو ضدها فى جوفها، وهى من ثم الوجود المطلق النهائى والتجسيد الحقيقى والتحقق بالفعل للفكرة الأخلاقية .والفكرة هنا تصل إلى أعلى تطور لما يسمح به فى دائرة الفكر الموضوعى؛ ذلك لأن التطور الأبعد سوف يخرجها من دائرة الأخلاق إلى دائرة الفكر المطلق. ولما كانت دائرة الأخلاق هى دائرة تموضع الإرادة؛ كانت الدولة هى التحقق الفعلى للإرادة؛ فهى هوية الإرادة مع فكرتها الشاملة التى تتكون من لحظتين؛ الكلية والجزئية .

والجمع بين اللحظتين يعطينا اللحظة الثالثة وهى لحظة الفردية، وهكذا تكون الدولة فرداً حقيقياً، فهى شخص أو كائن حى يمايز نفسه ويتفرع بطريقة تجعل حياة الكلى تسرى فى الأجزاء، وذلك يعنى أن الحياة الحقيقية للأجزاء، وهم الأفراد، إنما توجد فى حياة الكل، وهى الدولة وتوحدها معها فى هوية واحدة .

يبدو جليا من خلال تصور هيجل للعلاقة بين الفرد المواطن والدولة أنه يقدم تفسيراً مثاليا أيديولوجيا، يستهدف إخضاع الفرد وتطويعه وضمان طاعته للدولة، مؤسسا بذلك لتبرير فلسفى لهيمنة الدولة وسلطتها، وهى وظيفة تشبه إلى حد كبير وظيفة فوكوياما، مع استبدال الأفراد بالدول الخارجة على الفلك الغربى وهى تسعى للالتحاق بالعربات الخلفية للقطار الأمريكى الواثق !

فليست الدولة الليبرالية هى الجوهر الأخلاقى فى أعلى مراحله فحسب، لكنها أيضا الجوهر الأخلاقى الواعى بذاته، بفضل آليات العولمة المادية والرمزية .

وإذا كان انتقادنا للتصور الهيجلى المطلق والشمولى للدولة شديدا، فمن باب أولى أن يكون انتقادنا لتصور فوكوياما المطلق وغير المنسجم للدولة الليبرالية الديمقراطية التى يحرص على عولمتها أشد؛ ذلك لأنه لم يكتف بمجرد إخضاع الفرد للدولة الديمقراطية (الهنود الأمريكيون والأفارقة السود ..) وإنما عمل على إخضاع باقى دول المعمورة للنموذج الأمريكى المهيمن بدعوى نهاية التاريخ وعولمته.

إن الحصن الكبير الذى تحتمى به أطروحات فوكوياما يعد حصنا هيجليا بالأساس، بحيث لو أحسنا الظن إلى مدى بعيد لأمكننا تصنيف الكتاب فى خانة الهيجلية، شريطة أن نربط هذا التصنيف بخاصيته الفجة المتمثلة فى كون هذا التأويل الفوكويامى تبسيطاً إلى حد كبير، وسجاليا، لا يمكن تقبله بوصفه نصاً فلسفياً متماسكاً يضيف شيئاً جديداً إلى التراث الهيجلى. [٦٥] ولّكنه فى الوقت نفسه يحمّل الجدل الهيجلى استنتاجات وتحليلات لا تطيقها مقدمات نصوصه ولا يسوّغها منطقه الذاتى.

وأخطر ما يرتكبه التأويل الفوكويامى فى شأن النص الهيجلى هو هذا الإقحام، غير المعلل أبداً، لمذهب الديالكتيك فى أن تكون له هذه النهاية القسرية جداً والمكرسة لانتصار نموذج الدولة الليبرالية الديمقراطية على الطراز الأمريكى المعولم.

إن فكرة كمال التاريخ عبر الالتحام والتماهى بين المفهوم (المساواة والعدالة والحرية والسعادة) والنموذج (النظام السياسى الاقتصادى)، وعلى النطاق العالمى عبر الحكومة الشمولية المنسجمة والمعولمة، هذه الفكرة التى من الممكن استساغتها وتقبلها من داخل المنطق الهيجلى وتطوره، تظل شعارا معلقا فوق الحدث، ورغم أنها تتضمن تماسكها المنطقى ذاتيا، فإن المشكلة تبقى فى هذه النقلة الهائلة غير المبررة بين مستواها المفهومي، وشكل تحققها عبر التاريخ اليومى .

والحال أن ما يفعله فوكوياما أنه يحاول سحب البساط نهائياً من تحت قدمى الماركسية؛ فالتاريخ فى نظره قد انقضى فعلا، ولكن ليس بانتهاء اليوتوبيا، بل بقضاء

الواقع على اليوتوبيا؛ إذ إن نهاية التاريخ لا تعنى شيئاً فى النهاية، من منظور فوكوياما، سوى نهاية اليوتوبيا نفسها وتكريس العولمة بوصفها أمراً واقعاً تاريخياً فعلياً خطوة خطوة .

لقد ظل الخطاب الماركسى ــ بدءاً من القرن التاسع عشر وحتى اللحظة المعاصرة ــ يراهن على انهيار النظام الرأسمالي، من خلال تناقضاته الداخلية الحادة التى ستؤدى حتما للإجهاز عليه عبر اتساع الهوة بين رأس المال والعمل، كما أن نادى روما طلع على العالم سنة ١٩٧٢ بتقريره الكابوسى الموسوم " حدود النمو " الذى كانت توقعاته مفزعة حقا؛ حيث جاءت مؤكدة على أنه إذا استمرت معدلات النمو بالنسبة للسكان واستخدام الموارد الأولية على ما هى عليه، فإن كارثة تهدد البشرية، سواء من خلال استنفاد الموارد الأولية، أو من خلال استنفاد المواد الغذائية، وإن لم يكن فمن خلال تلوث البيئة بأسرها .

لكن التساؤل الذى يظل مطروحاً هو : لماذا خاب مجمل تلك التوقعات على الأقل فى المدى المنظور ؟ يأتى الجواب من لدن فؤاد مرسى مؤكداً على أن السبب يعود إلى ما وضع من آليات للتصحيح، ضارباً مجموعة من الأمثلة على مثل هذه الآليات. فعلى سبيل المثال وضعت آلية لتصحيح ارتفاع أسعار النفط فى السبعينيات، وذلك بتخفيض الطلب وتحريك نظام الأسعار، ووضعت آلية لتصحيح أسعار الغذاء عن طريق تعجيل البحوث فى التكنولوجيا الحيوية، والتسليم بأن الجوعى جوعى لأنهم فقراء وليس لعدم توفر الغذاء، كما وضعت آلية لتصحيح أسعار الخامات، وذلك بالتغلب على احتمال نضوبها أو ندرتها وعلى " تحكم " البلدان النامية فى أسعارها. وقد تتبعنا فصولا مكشوفة لتطبيق هذه الآلية من خلال حرب الخليج .

كما أن البلدان الرأسمالية المتقدمة أعادت النظر فى أساليب إدارة الاقتصاد الرأسمالى وتنظيمه على المستويين الدولى والمحلى، بحيث تشكلت الآن آليات من نوعين : نوع يوضع خصيصاً للتطبيق على الصعيد الدولى، ونوع آخر يطبق على الصعيد المحلي. وهدفهما هو تصحيح أسلوب عمل قوانين الاقتصاد الرأسمالى :

فعلى المستوى الدولى اكتسبت التجارة الخارجية أهميـــة قصـــوى فـــى إدارة الأزمـــة الاقتصادية، وتقديم هذه الأزمة إلى البلدان النامية، كما تم استخدام المديونية الخارجيـــة بوصفها أداة من أدوات التكيف، وتشكلت آليات للنقل الدولـــى للأعبـــاء التـــى تواجـــه الاقتصاد الرأسمالى.

ومن الواضح جليا أن هذه الآليات التصحيحية على الصعيد الدولـــــى – أينمـــا قامت – تعمل ضد مصالح الدول المتخلفة واستقلالها وتنميتها أساســـــاً، فمـــن خـــلال العلاقة المتبادلة، أو ما يسمى " الاعتماد المتبادل " تتحمل الطبقة الأضعـــف الأعبـــاء. لذلك كانت الساحة الرئيسية للصراع ساحة الموارد الأولية والغذائية، وساحة العلاقـــات المالية والنقدية ومحور المديونية الخارجية، استنادا على مقـــولات الأســـعار الدوليـــة، وتدفقات المال والائتمان، وأسعار الفائدة وأسعار الصرف. وفى هذا الإطار توصلـــت الدول الرأسمالية المتقدمة إلى آليات جديدة لضمان حسن تشغيل الاقتصـــاد الرأســـمالى وتوحيد موقفها الاستنزافى للبلدان النامية .

وإلى جانب هذه الآليات التى استخدمت على الصعيد الدولـــى أخـــذت الـــدول الرأسمالية تعمل على تحسين أساليب مواجهة الأزمات الاقتصادية وتدقيقها، ونشأ عـــن ذلك ما يسمى الآن بآليات إدارة الأزمة الاقتصادية .

وهذه الطـــبيعة المنفتحة المرنة للديمقراطية الليبراليـــة، هـــى التـــى جعلـــت الرأسمالية تستعير من الاشتراكية الماركسية – دونما عقدة نقـــص – بعـــض عنـــاصر التخطيط، واستخدمت التضخم عند الضرورة بوصفه آلية لتشغيل الاقتصاد الرأســـمالى كلما مالت الأرباح إلى الهبوط، واستعانت بالدولة، بالرغم من كـــل مـــا ترفعـــه مـــن شـــعارات ليبرالية، لأن الدولة فى نهاية المطاف هى التى تتولى توزيع الجزء الأكـــبر من الدخل القومى وإعادة توزيعه عن طريق الموازنة العامة، حيث تستفيد الاحتكـــارات من هذه الموازنـــة قروضاً وإعانات ومزايـــا وإعفـــاءات مـــن الضرائـــب والرســـوم واعتمادات لأغراض الأمن والدفاع. فعلى الرغم من كـــل مـــا عـــبرت عنـــه هـــذه الرأسمالية مؤخراً من نزاعات تدعو للحد من دور الدولة على النمط الذى حبذه كيـــنز

فيما مضى، فإن قدرتها على التكيف مع مقتضيات العصر تجعل للدولة دورا أساسيا فى ضبط حركتها والتحكم فى الكثير من آلياتها، فما زالت الدولة تحرك كلا من الرافعة المضادة للأزمة والرافعة المضادة للتضخم، ومازالت الدولة تملك نظام ضبط الإنتاج والتغلب على التقلبات غير المرغوب فيها. وبوساطة الدولة يتم تمويل البحث والتطوير فى مجالات العلم والتكنولوجيا، وبفضل ميزانية الدولة يجرى تمويل النظام العسكرى من الاقتصاد القومى[٦٦].

ولعلها الحقيقة التى حدت بجورج طرابيشى إلى حسبان أن " هذه القدرة التى يتمتع بها المجتمع الديمقراطى الليبرالى على نقد نفسه بنفسه وعلى تصحيح ذاته بذاته، هى التى ترشحه لأن يكون المجتمع " الأخير " بمعنى " النهائى "، فهو مرشح لتأبيد نفسه إلى ما لا نهاية " [٦٧].

ورغم عدم الاتفاق مع حكم طرابيشى، غير التاريخى، فإن الباحث الموضوعى لن يسعه أن ينكر أن الرأسمالية استطاعت فعلاً أن تجدد نفسها وتجعل أسسها قيد نقد ومراجعة دائمين. لكن هذه المرونة لم تحصن النظام الرأسمالى – الذى يراد عولمته – من الأزمات البنيوية المركبة، وهى الحقيقة التى جعلت فوكوياما يقر بأن : " مشكلة المجتمع الأمريكى ليست فى أنه يعيش أزمة كبرى، بل فى أنه لا يعى هذه الأزمة أو يرفض الاعتراف بها ،تلك هى حقيقة ما أحب أن أسميه " المأزق الأمريكى".[٦٨] الديمقراطية الليبرالية لن تواجه بأية معارضة لكنها لن تستطيع بالرغم من ذلك تأمين السعادة للمواطن الأمريكى. فالمشكلة أن المواطن الفرد هنا بات أسير " ماكينة المجتمع " الاستهلاكى التى تسحقه وتستنزفه فى كل لحظة وبكل وحشية. هنا تحديداً يبرز وجه آخر من أوجه ما أصر على تسميته " المأزق الأمريكى " بحيث يكفى أن نلحظ تدهور العلاقات الإنسانية اليومية للاقتناع بأن هذه الحضارة " تدمر الداخل الإنسانى "؛ تدمر كيانه وعواطفه ومشاعره. أعتقد أن هناك اليوم حالة إدراك عام فى العالم أجمع لهذا الإنهاك الذى يحدث شعوراً عميقاً حاداً بالمأزق .

وفى جوابه عن سؤال : ما هو المخرج من هذا المأزق ؟، أجاب : " لا أعرف، لا أملك المشروع الجاهز .. إنه مستقبل داكن، ليس واضحاً فيه سوى الضياع والبلبلة ،وبمعنى آخر سيجد الأمريكيون أنفسهم كعملاق فقد بصره فجأة أو على الأقل شح بصره ولم يعد قادرا على رؤية الأشياء كما هى أو كما ينبغى أن تكون، تلك أقسى معالم مرحلة انتهاء التاريخ، مع الإشارة إلى أن تبعات هذه المرحلة لا تقع على كاهل الأمريكيين فقط بل والأوربيين أيضاً " (٦٩) .

إن مسار العولمة وإن بدأ اقتصاديا إلا أن امتداده إلى الميدانين السياسى والثقافى – القيمى يثير سؤالاً حاسماً كبيراً لا يتصور تجاهله أو القفز عليه، ويتعلق الأمر بالبحث عن الأساس الأخلاقى الذى يشكل بنية أساسية تحتية للعولمة. فماذا عساه يكون الأساس الأخلاقى لعالم متوحد نتيجة توحد السوق وارتفاع الحواجز وتلاقى الثقافات ؟ (٧٠) .

الخاتمة

تشكل العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد (اقتصادية، سياسية، تكنولوجية، ثقافية، أيديولوجية). وقد حرصت هذه الدراسة المتواضعة على إبراز البعد الأيديولوجى للعولمة بوصفه البعد الحاضر الغائب ! حيث يندر أن نجد دراسة تتناول هذا البعد بطريقة مباشرة بوصفه موضوعاً محورياً لها، رغم خطورته وأهميته فى آن واحد.

وعليه فقد انطلقت الدراسة من محاولة تحديد ماهية كل من مفهومى العولمة والأيديولوجيا، ثم سعت إلى الوقوف على مدى إمكان النظر إلى العولمة بوصفها أيديولوجيا، وكذا الكشف عن الطبيعة النسبية للعولمة بوصفها ظاهرة تاريخية مشروطة بمحددات الزمان والمكان، وما يرتبط بها من نزعة إقصائية وتمركز على الذات، مرورا بالوظيفة الأيديولوجية للعولمة، وصولا إلى أهم التبريرات التسويغية للعولمة المتمثلة أساسا فى مقولة " نهاية التاريخ " لفرنسيس فوكوياما، وهى التى شكلت

بحق الغطاء الأيديولوجي للعولمة بامتياز، وهو ما استدعى الوقوف على الأسس الفلسفية والأيديولوجية لهذه المقولة، وكشف حقيقة وظيفتها وأبعادها .

وقد حرصت الدراسة على التمييز المنهجي بين مستويين للعولمة :

١. مستوى موضوعي تاريخي يعبر عن تطورات على أرض الواقع لها وجود مادي ملموس مهما بلغت نسبيته من حيث الانتشار والشمول؛ فالعولمة هنا تحيل إلى ظاهرة يمكن رصد نشأتها وبلورتها تاريخيا .

٢. مستوى أيديولوجي يعبر عن العولمة بوصفها أيديولوجيا من حيث البنية وشروط التشكيل وكذا من حيث الوظيفة والتعامل معها، أى عملية توظيف المستوى الموضوعي الأول من الظاهرة لحساب أيديولوجيا أو دولة أو منظومة دولية معنية .

إن هذا التمييز بين المستويين؛ الموضوعي التاريخي والأيديولوجي، كفيل بمقاربة موضوع العولمة مقاربة علمية تجرد الظاهرة من صفتها القدرية؛ حيث يجرى الإيحاء بأن الأمر يتعلق بحدث شبيه بالأحداث الطبيعية التى لا قدرة لنا على ردها والتصدى لها، أى أنها نتيجة حتمية لتطور تكنولوجي واقتصادى ليس بوسعنا إلا الإذعان له .

لقد استخلصت الدراسة أن العولمة نتيجة موضوعية لسياق تاريخي غربي؛ أمريكي تحديداً، جرى توظيفها وشحنها بدلالات ومضامين أيديولوجية تعبر عن حقيقة موازين القوى الفعلية على أرض الواقع الدولي؛ أى أنها نتيجة خلقتها سياسة معينة بوعي وإرادة .

وهذا لا يعنى أن العولمة شر كلها؛ فهى لا تقود بالضرورة إلى الخراب. لكن بدون قيام دفاعات حقيقية ثقافية واقتصادية وسياسية لدى القوى المهمشة؛ فإن أحادية السيطرة لن تولد غير التناقض السلبي والإكراه وتعميق الهوة بين الشمال والجنوب.

ومن ثم فإن المهمة الرئيسية هى فهم الإمكانات التى تتيحها العولمة من أجل إطـلاق آليات التنمية الحقيقية فى العالم. علما بأن هامش الإفادة مـن الإمكانـات الفعليـة موجود وممكن شريطة توافر الحد الأدنى من الوعى والفعل التاريخيين *.

* انظر برهان غليون، حوار أجرته معه مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمى ـ جامعة الكويت، عدد ٢، مجلد ٢٧، ١٩٩٩، صفحة ٨ ـ ٩.

الهوامش

١. تعريف اعتمدته إحدى " اللجان الدولية المستقلة " واستعاره إسـماعيل صـبرى عبـد الله، " الكوكبة أساس الظاهرة الاجتماعية "، مجلة النهج، عدد١٤/١٩٩٨، ص٧.

٢. ألفن توفلر، " حضارة الموجة الثالثة "، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الطبعة الأولـى، ١٩٩٠، ص ١٨ .

٣. عبد الهادى بو طالب، " لابد من تكامل العولمة والهوية ليكون العالم واحدا ومتعددا "، ندوة " العولمة والهوية "، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات، ص ١٢١.

٤. مارتن وولف (M. Wolf)، " ولم كل هذا الكره للعولمة ؟"، لوموند ديبلوماتيك (الطبعة العربية) يوليو ١٩٩٧، ص ٧.

٥. مارتن وولف (M. Wolf)، نفسه، ص ٧.

6. Pierre Bourdieu, “ L’essence du Neoliberalisme”,Le Monde Diplomatique : No. 528 – 45, Mars 1998.p.3.

7. Sous – Commandant Marcos, “ La Quatrième Guerre a Commencé”, Le Monde Diplomatique : No. 521 – 44, Août 1997,p. 4 – 5

٨. جلال أمين، العولمة والدولة "، ضمن ندوة " العرب والعولمة " مركـز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٦٣ .

٩. رمزى زكي، " وداعا للطبقة الوسطى "، الهيئة المصرية العامة للكتـاب، القـاهرة، ١٩٩٨، ص ١٦.

١٠. محمد جابر الأنصارى ،" العرب والعولمة "، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، بـيروت، ١٩٩٨، ص ٥٥ ــ ٥٦.

١١. محمد سبيلا، " الأيديولوجيا : نحو نظرة تكاملية"، المركز الثقافى العربي، الطبعـة الأولـى، ١٩٩٢، ص ١١.

١٢. كارل مانهايم، " الميتافيزيقا : العصر والأيديولوجيا "، نقلا عن عبد السلام بنعبد العالي، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الطبعة الأولي، ١٩٨١، ص ٤٩-٥٠.

١٣. محمد سبيلا، " الأيديولوجيا : " نحو نظرة تكاملية " مرجع سابق، ص ٤٠.

14. Chaff , "Histoire et Vérité" , Anthropos, Paris, P. 163.

15. J. Beachler , " Qu 'est ce que L' Idéologie ?", Gallimard, 1976 , p .21.

١٦. انظر تفسيرا لهذه الفكرة عند عبد الله العروى فى كتابه : " مفهوم الأيديولوجيا"، ولدى محمد سبيلا، مرجع سابق، ص ١٨٦.

١٧. محمد سبيلا، " الأيديولوجيا : نحو نظرة تكاملية "، مرجع سابق، ص ٢٢١.

١٨. جان جاك روسو، " العقد الاجتماعى "، الفصل الثالث، فى حق الأقوي، دار القلم، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٣٩.

١٩. عبد السلام محمد طويل، " إشكالية العلاقة بين الدينى والأيديولوجى " مجلة العالم اللندنية، العدد ٥٣٩، ١٩٩٦، ص ٣٦ - ٣٨.

٢٠. محمد عابد الجابري، "قضايا فى الفكر المعاصر : أسئلة يجب الوعى بها "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٣٦.

٢١. محمد عابد الجابري، نفسه، ص ١٤٤- ١٤٥.

٢٢. محمد عابد الجابري، " العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات : ضمن " "ندوة العرب والعولمة" مرجع سابق، ص ٣٠١.

٢٣. يجب التمييز بين مختلف المستويات الدلالية والوظيفية للأيديولوجيا، فهى ليست دوما سلبية .

٢٤. محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص ٣٠٣.

٢٥. سيار الجميل، " العرب والعولمة "، تعقيب، مرجع سابق، ص ٤٢.

٢٦. جميل مطر، تعقيب فى ندوة " العرب والعولمة "، مرجع سابق، ص ٦٠.

٢٧. عبد الإله بلقزيز، " تعقيب فى ندوة " العرب والعولمة "، مرجع سابق، ص ٦٩.

٢٨. جلال أمين، " العولمة "، سلسلة اقرأ، دار المعارف ، ط ٢، ص ٣٠١.

٢٩. محمد عابد الجابري، " العولمة الهوية الثقافية.. " ، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

٣٠. محمد سبيلا، " الأيديولوجيا : نحو نظرة تكاملية "، مرجع سابق، ص ٦٦.

٣١. جلال أمين، " العولمة "، مرجع سابق، ص ٣١.

٣٢. عبد الإلة بلقزيز، " العولمة والهوية الثقافية : عولمة أم ثقافة العولمة ؟"، ندوة " العرب والعولمة "، مرجع سابق، ص ٣١٤.

٣٣. دانى رودريك Dani Rodrik " المعقول وغير المعقول فى الجدل الدائر حول العولمة "، مجلة الثقافة العالمية، العدد ١٩٩٨،٨٥، ترجمة سعد زهران ص ٩٢.

٣٤. محمد عابد الجابري، " العولمة والهوية الثقافية .. "، مرجع سابق، ص ٣٠٥ ــ ٣٠٦.

35. J. P. Eitoussi et Pierre Rasouvallon, "Le Nouvel Age des Inégalités" Chapitre: " Les Trois Stades de la Mondialisation" Seuil., 1996, P. 109 – 122. " .. La Mondialisation est un Processus Historique Loin d'être Achevé".

36. Philippe Engelhard, "L'Homme Mondiale" , Les Societes Humaines peuvent – elles Survivre ? "Arlea, 1996, p. 97.

٣٧. متروك الفالح، تعقيب، " العرب و العولمة "، مرجع سابق، ص ١٧١.

٣٨. إسماعيل صبرى عبد الله، "الكوكبة الرأسمالية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية"، مجلة المستقبل العربى، عدد ٢٢٢، ١٩٩٧، ص ١٩ – ٢٠.

٣٩. نيفين مسعد، " العرب والعولمة " مرجع سابق، ص ١٨٦.

40. Elie Cohen, " La Tentation Hexagonale : La Souveraineté à l' Epreuve de la Mondialisation" ,Fayard , 1996, p. 27. " en relations firmes – firmes sur le marché

international ,en relations firmres – Etats sur le marché international et en relations economique Etats –Etats dans le systéme international ".

41. Olivier Mongin, " Les Tournants de la Mondialisation : La Bataille des Interprétations," , Esprit, No. 226, Novembre , 1996 , p. 170.

42. Ghassan Salamé, " La Recomposition du Monde : Les Rapports Nord – Sud après la Guerre Froide" Entretien, Esprit No. 226, Novembre 1996, p. 150. "Nous assistons a L'érosion de l' Etat dans les sociétés riches comme dans les sociétés pauvres".

43. " On assiste moins a une perte de souverainte qu' á la rédéfinition de celle-ci"

44. Olivier Mongin, " Le Choc des Cultures à l' heure de la Mondialisation, de qui Profite la Grille Culturaliste ?" , Esprit, No. 220 Avril , 1996 ,p.33. "S'il y a bien une mondialisation culturelle qui passe par l'information, la consommation et les communications, il y a simultanément une resurgence des cultures autochtones dans les sociétés qui subissent la mondialisation économique" .

"Cette mondialisation se traduit par une certaine homogeneisation des modes de comportement, mais s'accompagne d'une prolifération de toutes sortes d'identites qui revêtent des masques fort diversifiés : national, éthnique, religieux", p. 41.

45. Jean –François Bayart, "Du Culturalisme comme Ideologie" Entretien, Esprit N. 220, 1996, p. 59.

46. Daryush Shayegan, " Le Choc des Civilisations," Esprit, No. 220, Avril 1996, p. 41.

47. Robert Reich , in Darysh Shayegan, ibid p. 41.

" Nous vivons une transformation que va restructurer l'économie et la politique de siècle à venir .."

48. Bertrand Badie, "De la Souveraineté à la Responsibilité" les Conflits dans le Monde, Cahiers Francais, No. 290, p. 6

"… La mondialisation se nourrit de la dynamique des productions locales , des amenagemnts locaux, de l'initiative des villes, de la coopération active entre collectivités .., elle s'equilibre aussi dans la formation de region transversales comme de grands ensmbles régionaux mondiaux .

٤٩. هانس – بيتر مارتين وهارالد شومان، " فخ العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد ٢٣٨، ١٩٩٨، ص ٢٠٢.

٥٠. عبد الهادى بو طالب، " لابد من تكامل العولمة والهوية ليكون العالم واحدا ومتعدداً، مرجع سابق، ص ١٢٩.

٥١. محمد عابد الجابري، " العولمة والهوية الثقافية .."، مرجع سابق، ص ٣٠٥.

52. Bertrand Badie, " L' État importé l'Occidentalisation de l'Ordre Politique",Fayard, Paris, 1992, p.11.

٥٣. صادق جلال العظم، " ثقافة و عولمة"، مجلة أدب ونقد المصرية، العدد ١٦٧، ١٩٩٩، ص ١٠٦.

٥٤. برتراند بادى ومارى كلود سمتس، " انقلاب العالم "، ترجمة سوزان خليل، كتاب العالم الثالث، ١٩٩٨، ص ١٩١.

٥٥. محمود أمين العالم، " جدل العولمة والهوية "، مجلة جسور، العدد ١، ١٩٩٩، ص ٦.

٥٦. محمد عمارة، " العولمة وقضايا الفكر الإسلامي، " ندوة " الإسلام والعولمة "، الدار القومية العربية، مصر، ١٩٩٩، ص ١٢٧.

٥٧. محمد مورو، " ندوة الإسلام والعولمة "، المرجع نفسه، ص ١٣٤.

58. Voir : Farouq Hosni, "Paroles" Al-Ahram Hebdo, No. 255/1999, p.18.

٥٩. فرنسيس فوكومايا (Francis Fukuyama)، ترجمة المقال الأصلى بمجلة المجلة : "أهذه نهايـة التاريخ ؟" ، عدد ١٩٨٩،٥٢،ص ٦٢.

٦٠. فرنسيس فوكوياما، " نهاية التاريخ والإنسان الأخير " ،ترجمة مركز الإنماء العربـــــي، ط١، ١٩٩٣، ص ٢٩.

٦١. فرنسيس فوكوياما، المرجع نفسه، ص ٣١.

٦٢. فرنسيس فوكوياما، فى مناظرته مع اليكس كالينيكوس ،مجلة القـــاهرة المصريـــة، ١٩٩٢، ص ٢٦.

٦٣. نزيه نصيف الأيوبي، " العرب ومشكلة الدولة " دار الساقي، لندن، ط١، ١٩٩٤ ص ٨.

٦٤. والتر ستيس، " فلسفة الروح "، ترجمة : إمام عبد الفتاح إمام، التنوير، ١٩٨٤، المجلد الثـانى ،ص ١١٢.

٦٥. والتر ستيس، المرجع نفسه، ص ١١٢.

٦٦. مطاع صفدي، " مقدمة ترجمة كتاب " نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، ص٩-١٠.

٦٧. جورج طرابيشي، " فوكوياما واستعادة نهاية التاريخ"، جريدة الشرق الأوسط، عـــدد ٥٣٧٦، ١٩٩٣، ص ١٠.

٦٨. فرنسيس فوكوياما فى مناظراته مع اليكس كالينكوس، مرجع سابق، ص ١٠٢.

٦٩. فرنسيس فوكوياما، المرجع السابق .

٧٠. أحمد كمال أبو المجد، " العولمة والهوية ودور الأديان "، مطبوعات أكاديمية المملكة .

الإشكاليات المنهاجية فى دراسة مفهوم العولمة

خالد عبد الكريم الشقران(*)

مقدمة

يعد مفهوم العولمة من المفاهيم التى تثير كثيراً من الإشكاليات المنهاجية، وتفتح الباب للجدل واختلاف الآراء عند تناولها، لا سيما أن هذا المفهوم قد تعرض للكثير من التحليلات والتفسيرات المختلفة تبعا لاختلاف الأطر الفكرية والأيديولوجية والمعرفية للذين تصدوا لدراسته والبحث فى عناصره .

فمن خلال اطلاع الباحث على عدد كبير من الدراسات وأوراق الندوات والمؤتمرات التى تناولت ظاهرة العولمة سواء أكانت مع الظاهرة أم ضدها أم كانت محايدة، فقد لاحظ أنه يكاد يكون لهذه الإشكاليات محل فى موضوعاتها، وعليه تنحصر مشكلة هذه الدراسة فى محاولة تعرف طبيعة هذه الإشكاليات ولفت النظر قدر الإمكان إلى مفاتيح التعامل معها .

وفى حقيقة الأمر يمكن تناول الموضوع ومحاولة الاقتراب من العولمة من خلال مستويين من التحليل، يتعلق أولهما بطبيعة الإشكاليات المنهاجية فى مفهوم العولمة والعناصر المعرفية الموجودة فيها، بينما يرتبط آخرهما بمنطق أو زاوية النظر لظاهرة العولمة نفسها .

وإذ تنطلق الدراسة من المستوى الأول، فإن الهدف الأساسى لها يكمن فى محاولة تذكير من يقترب من دراسة مفهوم العولمة بضرورة الحذر والانتباه لهذه الإشكاليات المنهاجية التى قد تؤدى إلى وقوع الدراسة فى إرباكات وتعقيدات تؤثر سلبا على مسارها ونتائجها النهائية .

(*) باحث أردنى.

وفى هذا الصدد يمكن تحديد الإشكاليات التى تم التعرف عليها فى الدراسات التى تناولت العولمة فى إشكالية تحديد المفهوم، وإشكالية تحديد مصادر المفهوم، وإشكالية علاقة المفهوم بغيره من المفاهيم، وإشكالية منهج دراسة المفهوم، وأخيرا إشكالية تقويم المفهوم .

وقبل البدء بعملية تحليل الإشكاليات وعرضها تباعا وبعيدا عن التعريفات التى تعكس الوجه الإيجابى للعولمة أو تلك التى تعتمد التفسير التآمرى ،فإنه يمكن القول إن مفهوم العولمة يشير بشكله العام إلى تلك العملية التى يتم من خلالها انتقال السلع والخدمات والثقافة والمعلومات ورءوس الأموال وبعض الأيدى العاملة وأدوات الإنتاج والتبادل التجارى بين الدول بيسر وسهولة بغض النظر عن الحدود القائمة بينها، بما يرافق ذلك من نتائج إيجابية أو سلبية. كما يقصد بمفهوم الإشكاليات فى عنوان الدراسة تلك القضايا التى تثير الالتباس أو التداخل والاختلاط أو الغموض بشكل يصعب معه تعريف مفهوم العولمة وفهم حقيقتها، ويبقى المجال مفتوحا لإثارة كثير من علامات الاستفهام حولها، بينما يتعلق مفهوم المنهاجية بالطريقة التى يتم من خلالها الاقتراب من مفهوم العولمة، فى الوقت الذى ترتبط فيه كلمة دراسة - فى العنوان - بمحاولة تحديد المجال الأكبر الذى تتجه إليه الإشكاليات المنهاجية فى دراسة مفهوم العولمة .

أولا : إشكالية تحديد المفهوم :

يعد تعريف المفهوم (أو المفاهيم) من أساسيات التحليل المنهاجي فى أى دراسة؛ حيث إن المفاهيم هى الركيزة الأصيلة للمنهج المستخدم فى التعامل مع الظواهر والأحداث والوقائع، إذ إنه لا منهج بلا ظاهرة ولا ظاهرة بلا موضوع ولا موضوع بلا مفاهيم تجسده وتمثله، وتتحدث باسمه، وبلغة أخرى فإن ضبط المنهج يرتكز بشكل كبير على ضبط المفاهيم، وإن من أهم أسباب ما قد يعترى المنهج من قصور يرجع فى جانبه الذاتى المعرفى إلى حد كبير إلى قصور فى بنائه المفاهيمى[1]،

وهذا ما يفسر ظهور الكثير من الإشكاليات المنهاجية فى بعض الدراسات التى تناولت ظاهرة العولمة دون أن تحاول تبنى تعريفات واضحة المعالم للمفاهيم المستخدمة فيها.

فلو أمعنا النظر فى التعريفات التى قدمت فى كثير من دراسات مفهوم العولمة لوجدنا أن الالتباس وعدم الدقة فى تحليل دلالات المفهوم وتحديدها يكاد يكون صفة عامة مشتركة وقعت فيها معظم هذه الدراسات، إضافة إلى ذلك نلاحظ ندرة الدراسات التى حاولت تحليل المفهوم ابتداء بالمستوى اللغوى للكلمة أو المفهوم(٢). وفى هذا البعض نلاحظ أن معظم الدراسات التى تناولت العولمة سواء من حيث السياق التاريخى أو المفهوم وسياقه النظرى العام أو من خلال السجال الأيديولوجى، قد وقعت فى إشكالية سيادة الالتباس العام فى مسألة دلالة المفهوم، إضافة إلى ابتعاد معظمها عن محاولة الإحاطة بالمفهوم على مستوى منطوق الكلمة وما يشير إليه أو مستوى الإحالات التى ترتبط بالمنطوق وتؤشر على المرجعيات المختلفة التى أطرت وتؤطر عمليات تشكله المتواصلة(٣).

فيما يتعلق بموضوع التسمية نجد أن هناك تنوعا ملحوظا فى عمليات إطلاق التسمية على المفهوم، وهذا الأمر ـ إضافة إلى ما يشير إليه البعض من حيث ارتباطه بقضية قبول المفردة الإنجليزية (*GLOBALISATION*)، أو المفردة الفرنسية (**MONDIALISATION**) (٤)، يتعلق بقضية الإطار المعرفى أو الأيديولوجى أو زاوية التفكير التى ينطلق منها الدارس للظاهرة ،حيث نجد البعض عند دراسته للظاهرة يميل إلى الحديث عن الكوكبية، بينما يميل البعض الآخر إلى تسميتها بالكونية أو الشوملة أو التدويل أو القولبة أو الكوننة أو العالمية، فى الوقت الذى نلحظ فيه اشتراك معظم من تناولوا ظاهرة العولمة بالدراسة فى استخدام كلمة العولمة للتعبير عن الظاهرة ولو مبدئيا حتى أولئك الذين أطلقوا تسميات أخرى مختلفة على المفهوم .

وحقيقة الأمر أن تعدد التسميات للظاهرة نفسها أو المفهوم نفسه يعد مأزقا قد يقع فيه بعض الباحثين على اختلاف أفكارهم ودراساتهم، ومن ثم ينعكس على كل من يحاول قراءة ما كتب حول الظاهرة المختلف على تسميتها، حيث يمكن أن يؤدى ذلك

إلى تشتيت القارئ وإدخاله فى متاهات تتعلق بتسمية المفهوم وأصله أو أصوله المتعددة هو بالأصل فى غنى عنها؛ إذ إنه من المتعارف عليه أن من يرغب فى معرفة ظاهرة أيا ما كانت فإنه فى الغالب لا يكون معنيا بتسمياتها بالقدر الذى يكون مهتما بكيفية نشوء هذه الظاهرة وعملية تطورها ومجرياتها وأحداثها وتأثيراتها المختلفة؛ أى يكون مهتما بجوهر الظاهرة لا بقشورها .

وإذا كان ذلك لا يعنى بالضرورة قبول تسميات أو مسميات الظواهر على إطلاقها كما هى دون محاولة تحليلها أو الاقتراب من معنى هذه المسميات، إذ إن أى منهج يحتم على مستخدمه الإلمام بمفهوم الظاهرة محل الدراسة والإحاطة بمعنى تسميتها، لكن المقصود بالحديث هنا أنه لا يحبذ إطلاق تسميات متعددة على أية ظاهرة، لا سيما إذا كانت هذه التسميات متشابهة فى معناها، كما هو الحال فى التسميات التى أطلقت على ظاهرة (العولمة)؛ إذ تشير جميعها إلى معنى واحد ولا يحتمل أى منها أى معنى آخر مختلف للظاهرة .

أما فيما يتعلق بتعريف مفهوم العولمة فإن الإشكالية هنا تظهر فى عدة أوجه، من أهمها :

١ـ إشكالية اتجاه السكوت عن تعريف العولمة لدى بعض الدارسين : حيث تجنبت بعض الدراسات بشكل أو بآخر عملية وضع تعريف لمفهوم العولمة، وهذا الأمر هو فى حقيقته يشكل مأزقاً حقيقياً وقع فيه بعض الدارسين للظاهرة، فسواء أكان التبرير لعملية السكوت عن التعريف إيثار السلامة عن الخوض فى منعطف عسير تجنباً للدخول فى مزيد من الجدل، أم اقتناعاً بأنه ليس بالإمكان أبدع مما سبق به الآخرون، أو تفضيلاً لخيار أن على القارئ فيه أو الدارس له أن يقرأه أو يدرسه بالشكل الذى يراه مناسباً، أو إهمالاً لأهمية تعريف المفهوم، فإن ذلك لا يعد أمراً مقبولاً فى العلم؛ إذ إنه ليس من العلم فى شيء الحديث عن موضوع أو ظاهرة بمفاهيم مطلقة وغير منضبطة ولو بشكل اجتهادى، حيث إن مفهوم العولمة كما هو معروف لاتزال عمليات تشكله وتطوره مستمرة، وإن إغلاق باب الاجتهاد

فيه قد يؤدى بدلاً من أن يساعد فى حل رموز إشكالية موجودة إلى زيادة هذه الإشكالية تعقيداً [٥].

٢ ـ إشكالية التعقيد فى تعريف العولمة : وتبرز هذه الإشكالية فى تلك التعريفات للمفهوم التى تضفى مزيداً من الصعوبة أمام من يحاول دراسة مفهوم العولمة، فتغرقه فى متاهات وغموض، بدلاً من أن تأخذ بيديه نحو تسهيل المفهوم وتوضيح جزئياته وعناصره .

وفى هذا يرى البعض أن الصورة الناجمة عن التعقيد فى التعريف غالبا ما تأتى على صورتين؛ تتعلق إحداهما بعملية الإفراط فى التعريف من خلال الحديث المتعمق عن المفهوم بإيراد تعريف يجعل من فهم المفهوم أمراً غير يسير لكل من يحاول الاطلاع عليه، بينما يرتبط آخرهما بالتفريط فى التعريف من خلال التناول العفوى له أو العرضى، على نحو يجعل من فهمه أمراً لا يحرك عقلاً ولا يتطلب أية متابعة [٦].

ويقع ضمن إطار تصنيف الصورة الأولى على سبيل المثال لا الحصر ذلك الرأى الذى يعرف العولمة بأنها: " محاولة فى تشكيل رؤية جديدة ومختلفة نحو العالم، والنظر له ككل واحد وجعله إطاراً ممكناً للتفكير مع وجود آليات وتقنيات لها قدرة التعامل مع حقائقه ومعطياته وعناصره " [٧]، وقريب من ذلك الرأى الذى عرفها بأنها: " عبارة عن القولبة الكلية للأحادية الأكثر اتساعاً وشمولية، تنجرف إليها الأوضاع الدولية مدفوعة نحوها بالثورتين الاقتصادية والمعلوماتية المذهلة "[٨].

بينما يندرج ضمن تصنيف الصورة الثانية ذلك الرأى الذى عرف العولمة بأنها: " أكثر من مجرد علاقة بين دول وأخريات، وأكثر من مجرد دولية فضلاً عن كونها خارج تحكم الدول وليست عملية ثابتة وإنما هى عملية تحول "[٩]،ومنها ذلك الذى يعرفها بأنها: " نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، ونظام عالمى يشمل المال والتسويق والمبادلات والاتصال والسياسة والفكر والأيديولوجيا "[١٠]. كذلك الرأى

القائل إنها " عملية تعزيز التبادلات الاقتصادية بين الأقطاب الرئيسية للنمو الاقتصادى والمتمثلين باليابان وأمريكا الشمالية وكندا وأوربا الغربية والشعوب الصناعية الجديدة الآسيوية " (١١).

وهنا فى إطار هذه التعريفات نكتفى بطرح التساؤلات الآتية، وهى : هل عبرت التعريفات فى كلتا الصورتين السابقتين حقيقة عن ماهية مفهوم العولمة ؟ وهل باستطاعة القارئ العادى أن يفهم من خلال أى هذه التعريفات طبيعة ظاهرة العولمة ؟ وأخيراً أليس من الممكن أن تنعكس الإشكالية فى التعريف على ظهور إشكاليات أخرى فى باقى أجزاء الدراسة ؟

٣ ـ **إشكالية النقل والاستعارة فى تعريف مفهوم العولمة** : ويقصد بهذه الإشكالية ذلك الالتباس الذى قد يظهر نتيجة لاستعمال مفهوم ظاهرة العولمة فى مجالات متعددة، حيث إن الظاهرة أصبحت موضع اهتمام فى معظم التخصصات المعرفية، وهو الأمر الذى ستصاحبه عمليات تبلور ونشأة جديدة وتشكل جديد للمفهوم فى كل من هذه التخصصات للتعبير عن حاجتها، وهو ما قد يؤدى إلى تزحزح دلالات المفهوم وتلونها بألوان متعددة وقد تكون أحيانا متناقضة .

وفى هذا يشير البعض إلى أنه إذا كان بإمكان المتخصصين فى المجال الاقتصادى أن يبرزوا بصورة منظمة الكيفيات المختلفة التى تولد بواسطتها المفهوم فى صلب البحث الاقتصادى وهو يتجه للإحاطة بموضوعات وظواهر جديدة فى تاريخ التحولات الاقتصادية الكبرى الجارية فى العالم؛ فإن المجالات المعرفية الأخرى تستعير المفهوم لتمارس باستعارتها إياه عملية توسيع فى دلالاته المرتبطة بمجال تشكله الأول، ذلك أن استعماله السياسى مثلا ينطوى فى حد ذاته على مغامرة نظرية ينبغى الانتباه إلى آثارها المنتظرة؛ إذ إنها من الممكن أن تقود إلى توسيع دلالة المفهوم بشكل يخرجه عن ثوابته المركزية ويوسع من دلالة معانيه، وهذا أمر معروف فى مجال تداول المفاهيم وهجرتها من حقول التخصص المعرفى الذى تنشأ فى إطاره، فغالبا ما يحدث كثير من التجديد فى مجال النظر بفعل عمليات النقل والاستعارة

والهجرة لكن الأمر الذى يدعو إلى الحذر والحيطة هو إغفال الناقلين ثوابت المفـــاهيم المركزية، وهى الثوابت التى تحفظ للتسمية تسميتها وللمفهوم قوته النظرية والإجرائيـة وإلا اختلت عمليات الفكر والتفكير وتضاربت الآراء بما لا يترك أى ســبيل للحـوار المنتج الذى يقود إلى إنشاء الخطاب المنتج فى مجالات المعرفة المتعددة والمختلفة(١٢).

وهنا لابد من التأكيد على ضرورة إلزام كل من يمارس عمليات نقل المفــهوم من أى تخصص معرفى إلى آخر أن يلتزم بقواعد النقل المتعارف عليها علميا، لاسـيما أن عدم الالتزام بهذه القواعد قد يعمق من درجات التباس المفــهوم بصـورة تجعـل الحوار انطلاقا منه غير مجد؛ إذ إن الحوار الذى لا يعتمد على قواعــد مضبوطــة لا يسهم فى عمليات الفهم وتطوير المعرفة، فعلى سبيل المثال عندمــا يسـتخدم مفــهوم العولمة فى مجال الهوية أو الثقافة أو السيادة قد يتحول إلى أداة للتضليـــل والالتبــاس بــدلا من الإفصاح والتوضيح إذا لم تكن عملية استعارة المفهوم مبنية على تقديــرات واضحة، ولم تكن عملية تحليله مبنية كذلك على أسس علمية ومنطقية .

ثانيا : إشكالية تحديد مصادر المفهوم :

ويقصد بهذه الإشكالية الارتباكات التى قد تصاحب اختيار الباحث لنوع معيــن أو أنواع معينة من المصادر التى يستقى منها معلوماته حول ظاهرة العولمة .

وفى هذا الاتجاه يمكن القول إنه على الرغم من كثرة الدراسات حول مفــهوم العولمة وتنوعها فإنه يمكن تقسيم هذه الدراسات من حيث اعتمادها على المصادر إلـــى أربعة أنواع هى : دراسات تعتمد على نوع واحد من المصادر، ودراسات تعتمد علـــى تعدد الروافد أو المصادر المعرفية، ودراسات تعتمد على مجموعة من المصــادر مــع العولمة أو ضدها، وأخيرا دراسات لا تعتمد على أية مصادر .

بالنسبة للنوع الأول من هذه الدراسات التى تعتمد علـــى رافــد واحــد مــن المصادر فإنها عادة ما تكون منتمية إلى التخصص نفسه لدارسها بحيث يعتمد من هــو مختص فى الاقتصاد خلال دراسته لمفهوم العولمة على مراجع اقتصاديــــة أو قريبــة

منـــها بينما يعتمد المتخصصون فى السياسة أو الاجتماع أو الإعلام على مراجع مــــن تخصصاتهم نفسها عند تناولهم المفهوم نفسه(١٣).

وفى حقيقة الأمر أن الاكتفاء برافد واحد من مصادر المعرفـــة فـــى دراســـة العولمة فيه صعوبات جمة؛ من أهمها أنه يؤدى إلى تضييق معنى العولمة ومجالاتــــها وعطائها وموضوعاتها، بل إنه يمكن القول إن فى ذلك افتئات على إبداعات فكرية قـــد تكون أكثر ثراء وتجديدا مما قد يحمله الرافد الواحد من معلومـــــات، نـــاهيك عـــن أن العولمة هى فى طبيعتها ظاهرة يتداخل فى جوانبها الاقتصــــاد والسياســـة والاجتمـــاع والثقافة والقيم والإعلام، هو الأمر الذى يجعل من تناولها بالاعتماد على رافد واحد من المصادر التى تنتمى إلى تخصص واحد أمرا غير مقبول علميا ولا منهاجيا، ولا ســـيما أن ذلك قد ينعكس فى أقل الأحوال على إهمال الدراسة لكثير من الجوانب المهمة فـــى ظاهرة العولمة التى قد تحملها أو تثيرها المصادر التى تنتمى إلى تخصصات معرفيـــة أخرى.

فعلى سبيل المثال قد يتحدث من يتناول ظاهرة العولمة بالاعتماد على مصـــادر اقتصادية بحتة عن السياسات المالية لنسبة الـــ (٢٠%) مــــن ســـكان العـــالم، الذيـــن يملكـــون ثروات تفوق ما يملكه الـــ (٨٠%) الآخرون من سكان العــــالم، ومـــن ثـــم يتحكمون من خلال شركاتهم ومؤسساتهم العابرة للجنسية بسياسات كثير مــــن الـــدول والمنظمات الدولية والاقتصادية وغيرها، وقد يتناول كذلك بالدراسة عمليـــــات انتقـــال السلع والخدمات ورءوس الأموال وأدوات الإنتاج بين الدول وعمليات المضاربة فـــــى الأسواق الدولية والعملات وسندات الدين الحكومية، وهذه المعلومات قد تبـــدو للوهلـــة الأولى اقتصادية تتعلق بالأرقام والأرباح والخسائر وغيرها من العمليات الاقتصاديـــة، لكن الأمر الباطن هنا أن هذه العمليات تحمل فى طياتها الكثير من الجزئيـــات المهمـــة التى تتعلق بسيادة الدول وتوزيع الثروات وانتقال الثقافة والفقـــر والبطالـــة وعمليـــات التنمية وهجرة القوى العاملة وما ترتب عليها من آثار اجتماعية مختلفة، وغيرها مــــن الجزئيات التى قد تبدع فى تناولها مصادر أخرى تنتمـــى إلـــى تخصصـــات معرفيـــة

أخرى. وبالنتيجة فإن الاعتماد على مصادر تنتمى إلى تخصص معرفى واحد قد يؤدى إلى إهمال الجزئيات المهمة الأخرى فى ظاهرة العولمة كما أشرنا سابقاً .

وهنا أرجو ألا يفهم كلامنا هذا على أننا ضد عمليات التخصص فى تناول جوانب العولمة، وإنما المقصود هنا التحذير من الوقوع فى مأزق الاعتماد على نوع واحد من المصادر؛ أى على مصادر تنتمى إلى تخصص معرفى واحد، لما يمكن أن يقود إليه ذلك من التباس ونقص وعيوب قد تكون واضحة فى الدراسة.

أما بالنسبة للنوع الثانى من الدراسات فهى تلك التى تعتمد على تعدد الروافد أو المصادر المعرفية حول العولمة[١٤]، وبقدر ما فى هذا النوع من الدراسات من توسيع لمعنى العولمة ومجالاتها وعطائها وموضوعاتها، بقدر ما فيه من صعوبات قد يقع الدارس فيها حال التوفيق بين هذه المصادر، خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن لكل مصدر طبيعته الخاصة فى لغته وتحقيقه تاريخيا، وأسلوبه فى التحليل وحجيته وأسلوبه فى الدفاع عن أطروحاته ،وإطاره المرجعى والمعرفى، وأولوياته فى تناول جوانب العولمة وتصنيفها الفرعى داخله .

وهنا على الباحث فى هذا المجال أن ينتبه إلى ضرورة عدم أخذ كل ما فى هذه المصادر على أنه من المسلمات، وإنما عليه أن يتأكد من دقة المعلومات التى يحصل عليها من خلال مقارنة المعلومة نفسها فى مصادر مختلفة، لا سيما إذا كانت هذه المعلومات تتعلق بالحدية فى المواقف سواء مع جوانب معينة فى العولمة أو ضدها، وعندما يتعلق الأمر بالأرقام حيث تتضارب وتتباين الأرقام حول القضية الواحدة من مرجع لآخر بحسب طبيعة هذا المرجع ونوعية مصادره المعرفية .

أما النوع الثالث من هذه الدراسات فهو النوع الذى يعتمد على مجموعة من المصادر التى تقف مع العولمة أو ضدها [١٥]، ويتميز هذا النوع بكثرة الدراسات التى يمكن تصنيفها ضمن إطاره، وغالبا ما تكون الدراسات فيه مغلفة بالطابع الأيديولوجى البحت، حيث نجد أن بعض الدراسات التى تأخذ موقفا سلبياً من العولمة تعتمد فى

الغالب على مصادر سلبية الموقف من العولمة، بينما تعتمد الدراسات التى تناصر العولمة على مجموعة من المصادر التى تبرز إيجابياتها، وفى الحالتين فإن هذه الدراسات قد تكون عرضة للوقوع فى إشكاليات قد تضعف أهميتها ودقتها ومصداقيتها.

وفيما يخص النوع الرابع من هذه الدراسات الذى لا يعتمد فيه الدارس لمفهوم العولمة على أية مراجع أو مصادر معرفية[١٦]؛ فإنه فى حقيقة الأمر يثير إشكالية ذات بعدين؛ يتعلق أولهما بمصداقية الدارس وعلميته، ومن ثم قدرته على الإحاطة بمختلف متغيرات العولمة، بينما يرتبط آخرهما بالنهج العام الذى يمكن أن تخلقه مثل هذه الدراسات عند جيل الدارسين الجدد .

وسواء ارتبط تبرير أصحاب هذه الدراسات بقدراتهم العلمية ـ التى لن نسمح لأنفسنا بالتشكيك بها – على الخوض فى مفهوم العولمة دون الرجوع إلى مصادر، أو باعتبار أنهم حسب اعتقاد بعضهم، قد وصلوا إلى درجات علمية تسمح لهم بالكتابة فى مثل هذه المفاهيم دون الرجوع إلى مصادر، أو انطلاقا من أن طبيعة مفهوم العولمة ومتغيراتها بالنسبة إليهم واضحة بدرجة لا تستدعى الرجوع إلى أية مصادر معرفية، فإن ذلك لا يمكن أن يعفى بأى حال من الأحوال أية دراسة لمفهوم العولمة من إيراد مصادرها العلمية، لا سيما إذا كان الأمر يتعلق بالأرقام أو بالدول أو بالأحداث المختلفة المرتبطة بالشركات متعددة الجنسية أو بالبنك الدولى أو بصندوق النقد الدولى واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو بوسائل الإعلام وثورة المعلومات وغيرها من المتغيرات والآليات المختلفة المرتبطة بمفهوم العولمة، ناهيك عن الصعوبات التى يمكن أن يواجهها أى باحث أو دارس يحاول التحقق من مصدر أى معلومة واردة فى مثل هذا النوع من الدراسات، وما يتبع ذلك من تشكيك فى مصداقية وعلمية هذه الدراسات من كل من يطلع عليها .

من جانب آخر تكمن خطورة مثل هذه الدراسات فى أنها يمكن أن تسهم فى خلق توجه عام لدى الباحثين والدارسين الناشئين نحو اتباع هذا الأسلوب (البحث والكتابة فى مفهوم العولمة وغيره دون الاعتماد على مراجع)، ناتج بطبيعة الحال عن

محاولات تقليد أساتذتهم من كبار الباحثين الذين سبقوهم في هذا الاتجاه، وهـو الأمـر الذي يمكن أن يشكل ثغرة في البحث العلمي ومصداقيته بشكل عام .

وإذا كان النوع الثاني من الدراسات – على ما سبق – هو الأقرب نسبياً إلـى المنهج العلمي الصحيح الذي يفرض تنوع المصادر بخصوص المفهوم المراد دراسـته وفق عملية توفيقية منضبطة منهاجياً ،وعلى اعتبار إن النوع الرابع يعد حالة خاصـة مرفوضة علمياً حسب اعتقادنا؛ فإن النوعين الأول والثالث يثيران قضيـة غايـة فـي الخطورة وهي عملية التحيز في دراسة العولمة، حيث إن هذه العملية – وبعيـداً عـن الدفاع عن العولمة – تعد من أهم السلبيات التـي تـهدد مصداقيـة عمليـات البحـث والدراسة حول العولمة بشكل خاص، مثلما أنها تشكل اعتداء على مرتكـزات البحـث العلمي بشكل عام. فقد أدى تحيز بعض الدارسين في هذا المجال للمصادر التي تنتمـي إلى تخصصاتهم – كما في النوع الأول من الدراسات – أو لتلـك التـي تعـبر عـن توجهاتهم الأيديولوجية أو تؤيد مواقفهم من المفهوم محل الدراسة بغض النظـر عـن مدى صحة هذه المواقف أو عدم صحتها، إلى إفراغ هذه الدراسـات مـن مضامينـها العلمية، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على عمليات التحليل في هذه الدراسـات وعلـى نتائجها كذلك، فأبعدها عن الموضوعية والدقة والمصداقية، ولاسيما أن الدراسة العلميـة هي التي يستطيع الدارس فيها – بعد الاعتماد على مصادر علميـة تتناسـب وطبيعـة الظاهرة محل الدراسـة – تنـاول موضـوع الدراسـة بـالتحليل العلمـي المتعمـق والموضوعي بعيداً عن المواقف الحدية الرافضة أو المؤيدة للظاهرة، وبعيداً كذلك عـن التأثر بخلفيته أو إطاره الأيديولوجي .

ثالثاً : إشكالية علاقة مفهوم العولمة بغيره من المفاهيم :

عندما يحاول أي باحث أو دارس الاقتراب من تأصيل مفهوم العولمة قد يجـد نفسه محاطاً بنوعين من المفاهيم – يتمثل أولهما في المفاهيم المرادفة أو قريبة الصلـة به لدى بعض الدارسين، بينما يكمن الآخر في المفاهيم الرافضة أو ما يمكـن تسـميته بمفاهيم رد الفعل – تستدعي نفسها لتمارس على الباحث ضغطاً مفاهيميـاً لأجـل أن يقف عندها وقفة مشابهة لوقفته أمـام مفـهوم العولمـة، خاصـة مفـاهيم العالميـة

والخصخصة والمعلوماتية ورسملة العالم والإمبريالية العالمية والأمركة والهيمنة الجديدة والاستعمار الجديد والعروبة والأسلمة والأقلمة والنظام العالمى .

وتكمن الإشكالية هنا فى أن دراسات العولمة على وفرتها لم يحاول سوى القليل منها فض الاشتباك والتداخل أو الاختلاط ما بين هذه المفاهيم ومفهوم العولمة (١٧)، بل إن كثيراً منها قد زاد مفهوم العولمة تعقيداً باستعمال بعض هذه المفاهيم بوصفها مرادفات له .

وهنا قد يرى بعض الدارسين أو الباحثين أن تجاوز هذه المفاهيم وعدم الوقوف عندها هو الحل الأسلم، على اعتبار أن ذلك قد يجنبهم الدخول فى متاهات وتعقيدات قد لا يستطيعون الخروج منها دون أن تؤثر سلباً على دراساتهم. وقد يبدو هذا الرأى مقبولاً فى الظاهر، ولكنه فى الحقيقة يثير سؤالاً غاية فى الأهمية، وهو : هل يستطيع الدارس استناداً إلى الرؤية السابقة تناول مفهوم العولمة فى معزل عن بقية المفاهيم الأخرى ودون أن يتطرق ولو بالذكر لأى منها ؟! إن مجرد ذكر أى من هذه المفاهيم إلى جانب مفهوم العولمة قد يشكل التباساً واضحاً إذا ما اهتم الباحث ابتداءً بفض الاشتباك والتداخل بينها، علماً بأنه لاتكاد تخلو دراسة من الدراسات التى تتناول بشكل أو بآخر ظاهرة العولمة من مثل هذه المفاهيم .

من جانب آخر فإن الإشكالية الكبرى هنا تتعلق بتلك الدراسات التى لا تكتفى بالخلط بين مفهوم العولمة والمفاهيم الأخرى، وإنما تستعملها جميعاً فى سياق واحد، حيث نجد أن قرن العولمة بالخصخصة أو بالأمركة أو الإمبريالية أو الهيمنة أو الاستعمار .. إلخ، وإيراد جميع هذه المفاهيم أو بعضها بوصفها مترادفات أمر ظاهر فى هذه الدراسات (١٨) .والسؤال هنا كيف يتم قرن مفهوم العولمة بمفهوم الخصخصة واستعمالهما بوصفهما مترادفين لاسيما أن الخصخصة تعد فعلاً جزئياً فى عمليات التدبير الاقتصادى، فى حين أن العولمة تشير إلى ظواهر متعددة تشمل مختلف نواحى الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى جميع دول العالم ؟

وضمن هذا الإطار يمكن النظر إلى المفاهيم التى تعكس التفسير التآمرى لظاهرة العولمة مثل الأمركة والهيمنة والاستعمار والإمبريالية والنظام العالمى الجديد، بحسبان أن هذه المفاهيم ـ وإن كان البعض يستعملها كمرادفات لمفهوم العولمة لا تعنى أنها بالضرورة ترتبط بعلاقة مباشرة بمفهوم العولمة، حيث إن ربط العولمة بالأمركة أو الهيمنة أو بعملية نجاح الرأسمالية أو الليبرالية أمر يشير إليه البعض(١٩) بأنه تساهل واجتزاء للمفهوم، خصوصاً عندما يتم الاقتران على أساس الإقرار بحصول الأمر، أى تحول العولمة إلى أمركة أو هيمنة أو استعمار، أى صياغة الحاضر حسب النموذج الأمريكى أو الأوربى. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من امتلاك الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية واليابان تكنولوجيا عسكرية وقوة اقتصادية وقدرة كبيرة على غزو الأسواق العالمية، فإن ذلك لا يعنى ضرورة الإقرار بلزوم مرادفة العولمة للأمركة أو الهيمنة أو الاستعمار؛ إذ إن العالم اليوم تتنوع وتختلف فيه الأقطاب الاقتصادية والتكنولوجية ذات المرجعيات الثقافية والحضارية المتعددة ،وهو الأمر الذى يجعل من إمكانية ظهور تحالفات ومحاور اقتصادية جديدة، قد تسهم فى دفع موازين القوى نحو التغيير أمراً وارداً فى أى وقت ، ويؤكد صعوبة قرن العولمة بالأمركة أو الاستعمار وغيرهما من المفاهيم، وصعوبة الاستناد إلى أحكام سريعة بمناسبة حدث تاريخى أو سياسى أو عسكرى عارض. وبالنتيجة فإنه لا يمكن نقل الصراع على مستوى إرادة الهيمنة كما حصل فى حرب الخليج والصومال والبلقان إلى مستوى التفكير فى العولمة ؛ لأن العولمة تستوعب الهيمنة ولا يمكن أن ترادف الثانية الأولى مثلما لا ترادف الأمركة العولمة باستمرار، وهنا نتساءل كم من فكرة أو ظاهرة على مر التاريخ خرجت عن المسار أو الأهداف المرسومة لها، وكم من إمبراطوريات تعاقبت على الكرة الأرضية ؟ وإلى متى يمكن أن تظهر أمريكا وأوربا واليابان بوصفها قوى اقتصادية كبرى ؟ أليس من الممكن أن يحدث لأى من هذه الدول وبصورة مفاجئة ما حدث للاتحاد السوفيتى(٢٠)؟ وهل تستطيع أمريكا وغيرها منع ظهور أقطاب اقتصادية جديدة على الساحة الدولية ؟ أليس من الممكن

أن يصبح العرب إذا ما اتفقوا قوة اقتصادية مرتكزة على الثروات الطبيعية المتوفرة فى الوطن العربى إذا ما أحسن توظيفها بشكل أو بآخر ؟

أما فيما يتعلق بمفاهيم العوربة والأسلمة والأقلمة التى تناولتها بعض الدراسات ضمن سياقين يتعلق أولهما بصيغة المشروع البديل عن العولمة، بينما يتعلق ثانيهما بمواجهة ظاهرة العولمة نفسها، فيمكن القول إنه مهما كانت الصورة التى يتم تناول المفاهيم ضمن إطارها فلابد من ضرورة الانتباه والحذر إلى نقطتين أساسيتين هما :

١ــ ضرورة إيجاد تعريفات علمية واضحة لهذه المفاهيم، وعدم إيرادها بوصفها مفاهيم صماء لا تحمل معنى ولا مضموناً، وهو نادراً ما نجده، خاصة أن فى بعضها اشتقاقات لغوية على غير الأصول اللغوية العربية المرعية .

٢ــ التعامل مع معظمها بحسبانها مفاهيم استحدثت للتخفيف من الآثار السلبية لظاهرة العولمة لا لترادف مفهوم العولمة أو للتصادم مع الظاهرة نفسها؛ أى هى بعبارة أخرى من مفاهيم رد الفعل، خصوصاً أن العولمة ظاهرة كبيرة وشاملة تتخللها عمليات معقدة تحتاج فى إطار التعامل مع متغيراتها لمثل هذه الاستحداثات إذا كانت إيجابية تهدف إلى التغلب على الآثار السلبية الناجمة عن الظاهرة لا للتشابك والالتباس مع مفهومها.

والخلاصة أن عدم التزام بعض الدارسين بفض الاشتباك والتداخل أو الاختلاط بين مفهوم العولمة وبعض المفاهيم الأخرى قد أوجد بعض الإشكاليات من أهمها :

١ــ إشكالية تذويب الفوارق بين مفهوم العولمة والمفاهيم الأخرى، حيث يصبح الحديث عن العولمة فى إطار هذه الإشكالية مجرد خبط عشوائى لا قيمة له، بفعل الانصهار والتداخل والاختلاط بدلالات مفاهيم أخرى قريبة منها أو بعيدة عنها.

٢ـ إشكالية تقويض الجهود الرائدة السابقة التى قدمت مساهمات واضحة فى دراسة هذه الظاهرة، وانتهت إلى توكيد أن وجود بعض دوائر الالتقاء بين مفهوم العولمة وبعض المفاهيم الأخرى لا يمنع من احتفاظ كل منها بخصوصيته المعرفية والموضوعية فى المضمون والمحتوى .

٣ـ إشكالية التحيز التى قد تصاحب ترادف بعض المفاهيم ومفهوم العولمة ،لاسيما إذا كانت هذه المفاهيم ترتبط بشكل أو بآخر بمنطق التفسير التآمرى لظاهرة العولمة، كالهيمنة والإمبريالية والاستعمار وغيرها من المفاهيم التى تصب فى المضمون نفسه .

وفى إطار هذه الإشكاليات المفاهيمية يرى البعض أن تبديد المفاهيم يعد المقدمة الأولى لتبديد المناهج، حيث إنه إذا بددت المناهج وأسقطت الحدود بينها فإن الكلام عن لزوم تعددها وتمايزها والاجتهاد فى تطويرها لمواجهة المستجد من المفاهيم وضرورة ذلك وأهميته، كل ذلك يصبح من قبيل الترف الفكرى واللغو المكرر وليس من ورائه إلا المزيد من الإشكاليات الأخرى(٢١).

رابعاً : إشكاليات منهج دراسة المفهوم :

يعد المنهج بمثابة الأداة الكاشفة لطبيعة المادة المدروسة وهو يتأسس ـ بوصفه بناءً معرفياً ـ على فلسفة وقيم وثوابت ومتغيرات وضوابط وأحكام، وقد يتضمن مراحل ومستويات ،وبطبيعة الحال فإنه كلما كان للمنهج مصداقيته فى ذاته وصادف ذلك مصداقية مماثلة فى المادة المدروسة صار المنهج أداة كاشفة صادقة وإلا أضحى أداة ومحرفة لبيانات الدراسة وسيئة التعبير عنها (٢٢) .

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول إن المنهج يشكل حداً فاصلاً ما بين الدراسة العفوية لمفهوم العولمة والدراسة التدبرية الموضوعية، وكذلك ما بين الهوى والتحيز من ناحية والرصانة والاستقامة من ناحية أخرى، حيث إنه لا وسطية بين المنهج واللامنهج. وفى حقيقة الأمر أن قضية إشكاليات دراسة مفهوم العولمة تعد من أكثر

إشكاليات هذا المفهوم تعقيداً بسبب تعدد الحقول المعرفية التى تناولت المفهوم بـــالبحث والدراسة ،إضافة إلى عدم وضوح العلاقة ما بين هذه الحقول المعرفية ببعضها نتيجـــة عمليات التزاوج فيما بينها .

من هنا وفى ضوء صعوبة الوقوف عند جميع المناهج المستخدمة فى الحقـــول المعرفية المختلفة التى تناولت مفهوم العولمة، فإنه يمكن الحديث فى هذا الإطار عـــن عدد من الإشكاليات العامة التى تم التعرف عليها فى إطار منهج دراسة المفهوم ،وهـــى كما يأتى :

١ـــ الإشكالية المتعلقة باستخدام المنهج التاريخى : ويكمن جوهر هذه الإشـــكالية فـــى اعتماد بعض الدراسات[٢٣] التى تناولت مفهوم العولمة علـــى المنـــهج التـــاريخى بهدف سرد المادة التاريخية فحسب، وهو الأمر الذى حرف بشكل أو بآخر مســـار هذه الدراسات عن أحد أهم أهداف استخدام المنهج التاريخى وهو الاســـتفادة مـــن دلالة البيانات التاريخية وتوظيفها لخدمة توضيح نشأة المفهوم وتطوره ومعالمه.

وهنا ينبغى ألا يفهم من ذلك أنه انتقاص من قيمـــة المنـــهج التـــاريخى فـــى دراســـات العولمة بقدر ما هو تنبيه للباحثين والدارسين فى هذا المجال إلى ضـــرورة الانتباه إلى أن استخدام المنهج التاريخى فى دراسات مفـــهوم العولمـــة خاصـــة فـــى الدراسات السياسية يكون أكثر جدوى فى حالة الرجوع إلى التاريخ من أجـــل الدلالـــة التاريخية وليس وصف الخبرة التاريخية، أى الاهتمام بالرجوع للمادة التاريخيـــة مـــن أجل تحليل عناصرها وليس من أجل سرد أحداثها فحسب.

٢ـــ إشكالية الاقتراب الذى يدرس العولمة من خلال الأسئلة والأجوبة : ويهدف هـــذا الاقتراب إلى الدخول الموجز فى القضايا التى يتناولها موضوع الدراسة من خـــلال صياغتها فى مجموعة من الأسئلة التى يظن أنها تغطى معظم جزئيات الظـاهرة أو المفهوم موضوع الدراسة، على أن يتبع كل سؤال إجابته مباشرة، فيلخص بذلـــك الباحث أو الدارس موضوع دراسته بطريقة اســـتفهامية خبـــرية، ويقـــوم هـــذا

الاقتراب على أربعة أركان أساسية هي : القراءة بإمعان وعمق للمصادر المتاحة حول موضوع الدراسة، وتصور مسبق للأفكار الجوهرية فيه، وتصور متزامن معه لمجموعة علامات الاستفهام التي يمكن صياغتها من خلال الأفكار التي تم تصورها ،وتصور ثالث لمجموعة الإجابات التي يمكن الرد بها على علامات الاستفهام تلك(٢٤).

ورغم بساطة الفكرة التي يقوم عليها هذا الاقتراب فقد أثارت الدراسات التي تناولت مفهوم العولمة بالاستناد إليه عدة تساؤلات تشكل في مجملها ثغرات في بني هذه الدراسات، وهي كيف يتم بناء التصورات المتضمنة في أركان المنهج سابقة الذكر؟ وما هي ضوابط البناء ؟ وما الذي يضمن أن الأسئلة قد صيغت بشكل يمكن معه القول إنها غطت الجوانب المهمة التي يجب التساؤل عنها في مفهوم العولمة ؟ وكيف يستدل على أن إجابات الأسئلة قد جاءت مستوفاة وأنها أحاطت بما يلزم معرفته عن مفهوم العولمة ؟ وما هي ضمانات عدم خلط الدارس أو الباحث في الرد على الأسئلة بين آرائه وإجاباته من ناحية، وآراء وإجابات المصادر المتاحة حول مفهوم العولمة من ناحية أخرى ؟ ألا يفتح استخدام هذا الاقتراب في دراسة مفهوم العولمة الباب لمبدأ الانتقائية والتحيز سواء في الأسئلة أو في الإجابات ؟

في الواقع أن هذه التساؤلات تشكل في مجملها إشكاليات يجب على من يحاول دراسة مفهوم العولمة ـ استناداً إلى هذا الاقتراب ـ الانتباه إليها والحذر من الوقوع فيها، حتى يتمكن في النهاية من الوصول إلى عمل منهاجي علمي .

٣ـ **إشكاليات الاقتراب الوصفي في دراسة مفهوم العولمة :** يعد وصف الظواهر والأحداث في الدراسات المختلفة أحد أهداف البحث العلمي، لاسيما أن عملية الوصف العلمي تؤدي إلى تكوين تصور واضح لشكل وطبيعة وجزئيات الظاهرة أو الحدث محل الدراسة ،ولا يكاد يخلو منهج أو اقتراب مهما كانت طبيعته من وصف ولو نسبي للظاهرة أو الحدث محل الدراسة .

وبالرغم من أهمية وصف الظواهر والأحداث فى الدراسات المختلفة كما أشرنا، فإن هذه العملية قد تنجم عنها إشكالية فى المنهج إذا ما أحسن استخدامها، خصوصاً عندما يتعلق الأمر باستخدام بعض الباحثين الاقترابات التى تميل إلى الوصف وتقتصر دراساتها على عملية جمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة محل الدراسة ،والوقوف عند حدود وصف الظاهرة دون الاهتمام بالسياقات الأخرى المرتبطة بها، ودون محاولة تقديم تحليل أو تفسير للقضايا المرتبطة بالظاهرة(٢٥).

وقد لوحظ أن هناك بعض الدراسات التى تناولت مفهوم العولمة بالاستناد إلى هذه الاقترابات، ركزت على وصف ظاهرة العولمة وصفاً مجرداً (٢٦)؛ إذ إنه فى الغالب تكون افتتاحية هذه الدراسات بسؤال حول ما هى العولمة، ومن ثم يبدأ الباحث بالإسهاب فى وصف ماهية هذه العولمة دون الاهتمام بالسياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية الأخرى المرتبطة بها، ناهيك عن تحييد العوامل الذاتية المرتبطة بالباحث، فلا تجده يبدى رأياً فى هذه الظاهرة، ولا يحاول تقديم تحليل أو تفسير أو طرح تصورات معينة حول أى من جزئياتها، حتى إن كثيراً من الدراسات نجدها ــ نتيجة لعملية الوصف ــ قد خلصت إلى أن العولمة ليست سوى المزيد من التطور التكنولوجى الفائق، والمزيد من الحركة والحيوية والسرعة المذهلة ،والمزيد من التقدم الاتصالى والمعلوماتى والاستهلاكى الباهر!

السؤال الذى يمكن طرحه فى إطار هذه الإشكالية هو: هل استطاع مستخدمو هذه الاقترابات فى دراسة العولمة الوصول حقاً إلى ماهية العولمة ؟ وهل استطاعوا تجذير متغيرات ظاهرة العولمة وربطها وتفسيرها بشكل واضح ؟ هل من الممكن أن تقود عملية الوصف إلى تفسير آليات ومحركات العولمة الأكثر عمقاً ؟ وهل من الممكن أن تؤدى عمليات الوصف المجرد للعولمة ومتغيراتها إلى بيان حقيقة ما يجرى تحت سطح الظواهر والتطورات المختلفة المرتبطة بالعولمة ؟

ليس الهدف هنا التشكيك فى أهمية هذه الاقترابات؛ فإن ما يهمنا هو ضرورة التنبيه إلى توخى الدقة والحذر عند تناول مفهوم العولمة بالدراسة استناداً إلى هذه

الاقترابات، واستخدام الوصف وحده لتكوين تصور واضح حول الظاهرة يساعد في عمليات التحليل والتجذير والتأصيل وتفسير الجزئيات والكليات المختلفة المتعلقة بها، وليس الاعتماد على الوصف كهدف معلن أو غير معلن للدراسة، بحيث يقنع الدارس بوصف الظاهرة سواء في جانبها الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي ....إلخ، بدون إصدار أحكام قيمية عليها أو الخوض في تحليل جزئياتها الأكثر أهمية وجدلاً .

٤ــ **إشكالية الاقتراب المقارن** في دراسة مفهوم العولمة : يعد الاقتراب المقارن من الاقترابات المهمة التى أسهمت فى إثراء البحث العلمي، ويهدف هذا الاقتراب كما هو معروف إلى استشفاف أوجه التشابه أو الاتفاق والاختلاف بين ظاهرتين أو حدثين أو فكرتين أو مجموعة من الظواهر أو الأحداث أو الأفكار المراد المقارنة فيما بينها، وذلك من أجل فهم الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بتطوراتها ومستقبلها[٢٧].

يتميز هذا الاقتراب رغم صعوبته، بتعدد مستوياته وأبعاده وإضافاته الواضحة في مختلف الحقول المعرفية، لا سيما إذا ما أحسن توظيفه وروعيت متطلباته والتزمت قواعده، حيث إن المقارنة ــ استناداً إلى أسس هذا الاقتراب ــ لا تكون عشوائية، وإنما تحتاج إلى مفاهيم ومصطلحات محددة بدقة ووضوح وإطار نظرى وتصنيف وفئات تحليلية لهذه المفاهيم[٢٨]، وبدون ذلك تصبح المقارنة ضرباً من التخبط ونقطة ضعف خطيرة تنعكس على مجمل الدراسة ،وهذا ما وقعت فيه بعض الدراسات التى تناولت العولمة بالاستناد إلى هذا الاقتراب .

وتكمن الإشكالية فى هذه الدراسة فى أنه بالرغم من افتراض أن المقارنات في الدراسات المختلفة تسهم فى إضاءة الوقائع وجعلها تفصح عن محتواها، فإنه من الملاحظ أن بعض المقارنات حول العولمة قد أدت إلى عكس ما هو مفترض من ورائها، حيث لوحظ أن بعض الدراسات قد حاولت مقارنة العولمة بالمشروع

الإمبريالى أو الاستعمار الذى بلغته رأسمالية القرن الماضى أو حتى بالإسلام والماركسية وغيرها[٢٩]. وفى الحقيقة إن هذه المقارنات لا تمكننا من استيعاب جوهر التغيير الجديد فى الرأسمالية العالمية اليوم، ولا من فهم ظاهرة العولمة بكل ما تحمله من متغيرات .

إن القياس على ظواهر ومعطيات تنتمى إلى قرون وعقود خلت يعد أمراً مضللاً، لا سيما أنه بالرغم من أن الصيرورة التاريخية الجارية فى هذا القرن قد تتضمن فى كثير من جوانبها معطيات شبيهة بما جرى فى نهاية القرن الماضى، فإن ذلك لا يعنى أن هناك تماثلاً بينها وبين إرادة العولمة التى هى فى طور تأسيس معطيات تسمح بترتيب العلاقات العالمية وفق مشاهد جديدة متعددة تسهم فى تفجيرها ثورة المعلومات والاقتصاد والتكنولوجيا.

وفى هذا يرى البعض أنه بالرغم من استمرار إرادة الصراع فى العالم بحكم تناقض المصالح بين البشر وخاصة الأقطاب الاقتصادية الرأسمالية الكبرى، وهى أقطاب لا تستوعب القوى الإمبريالية التقليدية وحدها، بل تضم أيضا أقطاباً وأحلافاً جديدة – فإن المعطيات الجديدة تشير إلى فوارق متعددة بين روح المشروع الإمبريالى فى صيغته التى نشأت فى القرن التاسع عشر، زمن نشوء المد الرأسمالى، والمشروع الجديد الذى تدعمه معطيات أخرى تتمثل فى الصورة التكنولوجية وثورة المعلومات، إضافة إلى معطيات تاريخية أخرى راكمتها قرون من الصراع بين الأمم على مر التاريخ[٣٠] .

وهذا يؤكد أن استخدام المنهج المقارن على هذا النحو يزيد من التباس الصورة بدلاً من إيضاحها؛ بمعنى أن نتائجه لا تكون بالضرورة مساعدة على فهم الظاهرة أو الحدث محل الدراسة، فعلى سبيل المثال كيف يمكن لمثل هذه المقارنات أن تصل إلى تكوين تصور واضح حول ظاهرة العولمة فى ضوء ما تحمله من مفاهيم ومصطلحات تتعلق باقتصاد السوق ونهب الثروات والسيطرة على المقدرات

والاستعمار وبروز الرأسمالية بعد انهيار المعسكر الشيوعي والعمل المتواصل باتجاه الدفاع عن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، في صورها المتبلورة في الثقافة السياسية الغربية لا سيما أن هذه المعطيات تؤجج أصلاً الخطاب الأيديولوجي أكثر مما تسهل فرص الحوار المتكافئ نحو تكوين فهم صحيح للعولمة؟

من هنا فإننا نخلص إلى القول إن استخدام الاقتراب المقارن في دراسة مفهوم العولمة يمكن أن يكون أكثر جدوى في حالة إجراء المقارنات بين جزئيات هذه الظاهرة نفسها التي تماثل بعضها لا بينها وبين ظواهر تاريخية سابقة، لا سيما أن مثل هذه المقارنة لا تخدم البحث العلمي في هذا المجال وإنما تزيد من إشكالياته تعقيداً.

خامساً : إشكالية التقويم :

تعد إشكالية تقويم مفهوم العولمة جزءاً من كل يشمل مشكلة عامة أكبر تتعلق بإشكاليات التقويم في دارسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية المختلفة بشكل عام، حيث ترتبط المشكلة في هذا الإطار بالأسئلة الآتية : كيف يمكن فصل الظاهرة محل الدراسة عن شخص الباحث ومقوماته ؟ وكيف يبدو الباحث وكأنه أداة لاكتشاف الحقيقة دون أن يصبغ هذه الحقيقة بصبغة عاطفية ؟ وكيف - من خلال كل ذلك - يترك الظاهرة تتحدث عن نفسها هي دون أن يجبرها على الحديث كما يريد هو ؟

من المؤكد أن عمليات التقويم في دراسات العولمة قد اعتراها بعض الإشكاليات، خصوصا أن الظاهرة نفسها - كما أشرنا في موضع سابق من الدراسة - تثير كثيراً من الجدل، وتؤجج عمليات استخدام المرجعيات الأيديولوجية في التفكير وإطلاق الأحكام المختلفة حول عناصر الظاهرة وجزئياتها، وتحديداً عندما يتعلق الأمر بالهوية الثقافية والحضارية للشعوب والثروات والسيادة وعمليات السيطرة والتحكم في السياسات العالمية المختلفة، بالرغم من أن البعض يعد ذلك مبرراً لإطلاق الأحكام الحدية عند تقويمه للظاهرة التي قد يكون كثير منها خاطئاً. لذلك يمكن الحديث في هذا

الإطار عن عدد من الإشكاليات العامة التى وقع فيها بعض الدارسين عند تقويمهم لظاهرة العولمة : ـ

١ـ **إشكالية الخلط فى التقويم بين ظاهرة العولمة وبعض الدول التى يعتقد أنها السبب فى إطلاق هذه الظاهرة** : وهذا يقود إلى الحديث مجدداً عن تلك الدراسات التى تقرن العولمة بالأمركة أو الهيمنة الغربية والاستعمار(٣١). والسؤال المطروح هنا ما الذى تقدمه دراسة للعولمة تكيل اللعنات لأمريكا أو أوربا أو الدول الصناعية الأخرى ؟ وما هى جدوى دراسة للعولمة كان أقصى تقويم فيها للظاهرة هو أنها الهيمنة الجديدة ؟ وما الذى تضيفه تلك الدراسات حول العولمة التى تنشغل عن دراسة الظاهرة بتقويم أفعال أمريكا والدول الغربية الاستعمارية ؟ فى الحقيقة إننا هنا أمام ظاهرة كبيرة ومعقدة، ومن الأولى فى هذه الحالة التركيز فى عمليات التقويم على عناصرها وجزئياتها المهمة التى تعد مدخلاً لفهم الظاهرة وكذلك لعملية تقويمها .

٢ ـ **إشكالية إطلاق الأحكام فى التقويم** : يتعامل دارس العولمة مع مجموعة من المفاهيم والمناهج والأوضاع والوقائع المختلفة والأزمات والطموحات والآراء والسياسات والقرارات والصراعات وغير ذلك مما يعتمل فى الظاهرة، وأمام ذلك فإنه لا يفترض فى الدارس أن يصل إلى اقتناعات دائمة أو تصورات قاطعة، إلا إذا تصور أحد أن هذا الواقع هو آلة صماء لا يحرك ساكنا ولا يخضع لعوامل التغيير والتطور، ومن ثم فإن إطلاق حكم واحد أو أحكام جامدة عند تقويم ظاهرة العولمة كما فى بعض الدراسات أمر لا يمكن التسليم به فى ظل الطبيعة المتقلبة للمجتمعات، وما يعترى الظاهرة نفسها من تغيرات مستمرة ومتسارعة. فصحيح أن التغيير قد لا يمس ثوابت أساسية ترتكز عليها ظاهرة العولمة، لكن ذلك لا يبرر الابتعاد عن مبدأ النسبية فى التعبير عند تقويمها أو إطلاق الحكم عليها(٣٢).

٣ ـ **إشكاليات الدخول فى تقويم ظاهرة العولمة بلا مقدمات أو محكات للتقويم**: إن من ضرورات أى منهج أن يخضع تقويم الظاهرة محل الدراسة فيه لمحكات؛ ذلك

أن المحكات هى بمثابة الأدوات الاسترشادية فى التقويم، وهى الكاشفة لمدى الموضوعية فى الدراسة. وقد لوحظ أن بعض محاولات التقويم ـ فى عدد من الدراسات التى تناولت العولمة ـ تقويمات عشوائية لا تخضع لمثل هذه المحكات، حتى ليمكن القول جزافاً إنها لا تعرف عنها شيئا، وهو الأمر الذى انعكس على نتائج هذه الدراسات؛ إذ إن معظم الدراسات التى بنيت على مقدمات من هذا القبيل كانت قد وصلت فى الغالب إلى نتائج مضللة وغير منطقية(٣٣) .

٤ـ **الإشكالية المتعلقة بالاكتفاء على الذات والواقع المعيشى ورفض ما عدا ذلك :** وتوهم أن الانكفاء أسلم المواقف، والتهوين من قيمة أية إضافات خارجية. ويمكن ملاحظة هذه الإشكالية فى تلك الدراسات التى تخلص فى تقويمها لظاهرة العولمة إلى رفض هذه الظاهرة وما يتعلق بها من عمليات، بحسبانها عملية غربية تهدف إلى قلقلة المجتمعات والدول والسيطرة عليها(٣٤). وفى حقيقة الأمر إن هذه الإشكالية ناجمة فى مجملها عما يمكن تسميته بالتحيز الأعمى والتعصب من خلال رفض أى شكل من أشكال الانفتاح، حتى ولو كان هذا الانفتاح أو الظاهرة الجديدة فيها ما يمكن أن يؤدى إلى الحيوية والفائدة للمجتمعات ولو بشكل جزئى أو نسبى، والسؤال الذى يمكن طرحه فى هذا المجال هو هل حقيقة أن العولمة بكل متغيراتها وعناصرها غير مفيدة ؟ وهل توجد دولة على وجه الكرة الأرضية معزولة تماماً عن جميع عناصر العولمة ؟ كيف يتأتى لنا أن نرفض ظاهرة نحن فى الأصل نتعامل بشكل يومى مع عناصرها ؟ هل يستطيع هؤلاء الذين وصلوا بتقويمهم للظاهرة إلى هذا الحد أن يستغنوا عما تقدمه ثورة المعلومات والاتصال التى هى إحدى آليات العولمة ؟

٥ـ **الإشكالية المتعلقة بالحياد :** يعد مبدأ الحياد بالنسبة للباحث فى تحليل الظواهر المختلفة وتقويمها من أساسيات البحث العلمى الموضوعى، لكن الحياد فى بعض دراسات العولمة أخذ بعداً آخر وصل إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث لوحظ أن بعض الدراسات تفتقر إلى رأى الباحث فى الموضوعات المطروحة للدراسة(٣٥)،

وهذا قد يعود إما إلى عدم قدرة الدارس فى هذه الدراسات على اتخاذ قرار، والاعتماد بدلاً من ذلك فى عملية تقويمه لظاهرة العولمة على ما يطرحه الآخرون من آراء وانتقادات، وهذه القضية هى إشكالية بحد ذاتها، وإما أن يعود إلى الالتزام المفرط للباحث بالموضوعية لدرجة تجرده من خصوصيته ومن التزامه الخلقى ومن حواسه وكليته الإنسانية فيقتصر دوره على تسجيل الحقائق ورصد التفاصيل بحياد وبرود شديدين وسلبية كاملة، وهنا تكون الإشكالية أكبر؛ ومن ثم يكون السؤال المطروح فى هذا الاتجاه هو ما الجديد الذى يمكن أن تضيفه دراسة لا يوجد للباحث فيها أى رأى، وما هى الجدوى من دراسة لا تعدو فى الواقع كونها مجرد نقل وتجميع لآراء الآخرين ؟

٦ ـ **إشكالية التحيز فى التقويم** : وقد تم رصد نوعين من التحيز فى عمليات تقويم العولمة فى بعض الدراسات التى تناولت الظاهرة ،وهما التحيز الواعى الواضح والتحيز غير الواعى (الكامن)[٣٦]. أما التحيز الواعى فإنه يلاحظ فى تلك الدراسات التى يقوم الباحث فيها ظاهرة العولمة انطلاقا من عقيدته الأيديولوجية التى يؤمن بها وينظر للعالم من خلالها، ويقوم بعمليات دعاية وتعبئة ضد ظاهرة العولمة أو معها فى إطار هذه الأيديولوجية. أما بالنسبة للتحيز غير الواعى فيتمثل فى تلك الدراسات التى حاولت تقويم العولمة بالاستناد إلى منظومة معرفية مستبطنة لدى الباحث بكل أولوياتها وأطروحاتها ،وهو الأمر الذى قاد بعض الباحثين إلى الوقوع فى إشكالية النظر فى ظاهرة العولمة والاقتراب ظاهرياً من مصادرها ونصوصها، ثم الخروج من ذلك كله بتحيز ضدها دون إكمال هذا النظر بمحاولة التدبر واتباع الاقتراب بالتبصر والتحليل العلمى. وعادة ما تتصف هذه الدراسات بالسطحية التى تنعكس على سطحية التقويم، فكيف يكون حال الدراسة علمياً إذا كان التقويم متحيزاً فى الأصل ؟[٣٧] .

وسواء فى النوع الأول أو النوع الثانى؛ فإن عمليات التقويم فى هذا الإطار لا يمكن أن تصل بالباحث أو القارئ إلى الحقيقة الواقعية لظاهرة العولمة أو أى من

جزئياتها، ومن ثم فإن هذا النوع من عمليات التقويم يخرج الدراسة من موضوعيتها ومصداقيتها من ناحية ،ويحرمها كذلك من الوصول إلى تقويم بناء دقيق يخدم البحث العلمي ويفتح آفاقاً جديدة لدراسة هذه الظاهرة. والمطلوب هو العدل في الحكم والتقويم، ولا يكون ذلك إلا بكشف سلبيات المفهوم وكشف إيجابياته وفق أدلة واضحة.

خاتمة

لا شك في أن ما تم استعراضه على مدار صفحات هذه الدراسة كان محاولة لإثبات أن التصدى لدراسة مفهوم العولمة دراسة علمية ومنهجية، يحتاج إلى ضرورة توخى الدقة والحذر بهدف تجنب الإرباكات المتعددة التى وقعت فيها كثير من الدراسات التى تناولت الظاهرة، والوصول قدر الإمكان إلى محاولات علمية جادة خالية نوعاً ما من مثل هذه الإشكاليات باتجاه تفسير المحركات العميقة والآليات الحقيقية لظاهرة العولمة وتفسيرها وتعليلها .

إن ظاهرة كبيرة معقدة متعددة الجوانب كالعولمة التى تشمل بين طياتها كثيراً من المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، لا يمكن النظر إليها باستهانة أو محاولة الاقتراب منها اقتراباً سطحياً والتعامل مع مفاهيمها بطريقة عشوائية ثم إطلاق أحكام سريعة استناداً إلى ذلك الاقتراب السطحى؛ إذ إن مثل هذه الظاهرة لا بد من أن تخضع دراستها لأسس علمية دقيقة ومنهاجية واضحة المعالم، تستند في الأساس إلى مفاهيم محددة بدقة ومصادر تتناسب وطبيعة زاوية تناول الظاهرة بغية الوصول إلى تكوين صورة عامة صحيحة عنها، تسهم إيجابياً ــ من جانب ــ فى بيان التعامل مع متغيراتها ،وتفتح ــ من جانب آخر ــ آفاقاً جديدة للبحث في متغيراتها وعناصرها دون الوقوع فى الإشكاليات العامة التى وقعت فيها بعض الدراسات السابقة لمفهوم العولمة أو ظاهرة العولمة .

الهوامش

١. منجود، مصطفى، إشكاليات منهاجية عامة فى دراسة الفكر السياسى، فى، المنهج فى العلوم السياسية_ ندوة تدريس العلم السياسية فى الجامعات الأردنية، منشورات جامعة آل البيت، عمان، ١٩٩٨، ص ٦٣.

٢. لم يتطرق إلى محاولة تحليل مفهوم العولمة تدريجياً ابتداء بالمعنى اللغوى سوى عدد قليل من الباحثين نذكر منهم إسماعيل صبرى عبد الله ومحمد عابد الجابرى، وأحمد عبد الخالق.

٣. عبد اللطيف، كمال، أسئلة حول مفهوم العولمة، الطريق، دار الطريق للنشر، بيروت، العدد الثالث ،آيار_ حزيران ١٩٩٨، ص ٥٠.

٤. المرجع السابق ،ص ٥٠.

٥. نورد من الدراسات التى سكتت عن تعريف العولمة على سبيل المثال لا الحصر ولا التجريح : مطاع الصفدى، مدخل إلى أزمة الفكر السياسى والعولمة بين كتابة النص وكتابة الأقنمة، الفكر السياسى، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد الثالث، ١٩٩٨. عزمي،بشارة، بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيليا، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٢٣١)، آيار ١٩٩٨.بول، سالم، الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة فى مطلع القرن الحادى والعشرين، المستقبل العربى (مرجع سابق)، العدد (٢٢١)، تموز ١٩٩٧. الصادق، الرابح ،وسائل الإعلام والعولمة، المستقبل العربى، (مرجع سابق)، العدد(٢٤٣)،آيار ١٩٩٩. هانى، فحص، العولمة بين ثقافة المعايير وثقافة التقويض، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت ،العدد (٢٢) ، شتاء ١٩٩٩. برهان، غليون ،العولمة وخطر الانفجار : مقترحات لبناء خيارات بديلة، شئون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد (٥٢)، حزيران ١٩٩٦. مهدى ،الحافظ، العولمة وخيارات التصنيع، المنتدى، منتدى الفكر العربى، عمان ،العدد (١٤٤)، أيلول ١٩٩٧. سيار ،الجميل، العولمة : اختراق الغرب للقوميات الأسيوية ومتغيرات النظام الدولى القادم _ رؤية مستقبلية، المستقبل العربى، مرجع سابق، العدد (٢١٧)، آذار ١٩٩٧. سويم، العزى، العولمة والتبعية والسيادة ودور الثقافة فى إعادة الاستعمار، شئون الأوسط، مرجع سابق، العدد (٦٠)، آذار ١٩٩٧. رضوان، السيد، الإسلاميون والعولمة : استراتيجيات الهوية فى الصراع على المجتمع والدولة، منبر الحوار،دار الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت، العدد(٣٧) ،شتاء ١٩٩٩.

٦. منجود، مصطفى ،مرجع سابق، ص ٦٣.

٧. الميلاد، زكى، الفكر الإسلامى وقضايا العولمة، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، العدد (٢٠)، صيف ١٩٩٨، ص٩.

٨. بلخوجة، محمد الحبيب، إيجابيات العولمة وسلبياتها، العولمة والهوية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٩٩٧، ص٩١. عن السيد ولد أباه، مأزق أيديولوجيا العولمة، الشرق الأوسط، ١٩٩٧/٢/٢ .

٩. أحمد، عبد الرحمن أحمد، العولمة، المفهوم، المظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس البحث العلمى بجامعة الكويت، الكويت، العدد(١)، المجلد (٢٦)، ربيع ١٩٩٨، ص٥٢ .

١٠. الجابرى، محمد عابد، العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات، المستقبل العربى، مرجع سابق، العدد (٢٢٨)، شباط ١٩٩٨، ص١٦ .

١١. عبده، محمد، آثار العولمة على الهوية الثقافية، الفكر السياسى، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان الرابع والخامس، شتاء ١٩٩٨، ص٣١٩ ـ ٣٢٠ .

١٢. عبد اللطيف، كمال، أسئلة حول مفهوم العولمة، مرجع سابق ص ٥٠ـ ٥١.

١٣. نذكر من هذه الدراسات : رابح، الصادق، وسائل الإعلام والعولمة، المستقبل العربى، (مرجع سابق)، العدد (٢٤٣)، أيار ١٩٩٩. المولا، منى، ورتاب خورى، العولمة وأثرها على القطاع المصرفى فى الأردن، فى مؤتمر، العولمة وآثارها المحتملة فى الاقتصاد الأردنى والعربى، جامعة اليرموك، إربد ـ الأردن، أيار ١٩٩٩. مرزوق، نبيل، تطور الرأسمالية المعولمة والراهنية المركسية، الطريق، دار الطريق، بيروت، العدد الأول، كانون الثانى ـ شباط ١٩٩٩. عبد الرازق، مروان، ما هى العولمة ؟ التاريخ ـ التحولات الراهنة ـ المستقبل؟! الطريق، (مرجع سابق) العدد الثالث، أيار ـ حزيران ١٩٩٩ . غليون، برهان، العولمة وخطر الانفجار : مقترحات لبناء خيارات بديلة، شئون الأوسط (مرجع سابق) العدد (٥٢)، حزيران ١٩٩٦.حنفى، حسن، الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية، فى مؤتمر "العولمة والهوية "، (تحرير صالح أبو إصبع)، جامعة فيلادلفيا، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩. محمود، حواس، العولمة المركزية والعولمة الطرفية، الطريق، (مرجع سابق)، العدد الثالث، أيار– حزيران ١٩٩٩.

١٤. المسفر، محمد صالح، العرب والغرب والعولمة، جامعة الدوحة، قطر، ١٩٩٨، شدود ماجد، العولمة : مفهومها ـ مظاهرها ـ سبل التعامل معها، دمشق، ١٩٩٨، المنذرى سليمان، السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ط١، ١٩٩٩ . مسعد محيى الدين، ظاهرة العولمة ـ الأوهام والحقائق، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط١، ١٩٩٩، البعاج، هشام، سيناريو إيستمولوجى حول العولمة (أطروحات أساسية)، المستقبل العربى، (مرجع سابق)، العدد (٢٤٧)، أيلول ١٩٩٩. حسين، حسن علوان، العولمة والثقافة العربية، فى مؤتمر العولمة والهوية، (تحرير صالح أبو إصبع)، (مرجع سابق).حقى، سعد، خيارات العرب حيال العولمة فى مؤتمر العولمة وآثارها المحتملة على الاقتصاد الأردنى والعربى، (مرجع سابق)، عريقات، حربى، التكامل الاقتصادى العربى وتحديات ظاهرة العولمة، فى (المرجع السابق نفسه). ثابت أحمد، العولمة؛ تفاعلات وتناقضات التحولات الدولية، سلسة بحوث سياسية (١١٩)، مركز البحوث والدراسات السياسة بجامعة القاهرة، القاهرة، أبريل ١٩٩٨ .

١٥. نذكر من هذه الدراسات : الجميل، سيار، العولمة اختراق الغرب للقوميات الآسيوية : متغيرات النظام الدولى القادم ـ رؤية مستقبلية، المستقبل العربى، (مرجع سابق) العدد (٢١٧)، آذار ١٩٩٧، العزى، سويم، العولمة والتبعية والسيادة ودور الثقافة فى إعادة الاستعمار، شئون الأوسط، (مرجع سابق)، العدد (٦٠)، آذار ١٩٩٧. عبد الله، إسماعيل صبرى، الكوكبة الرأسمالية العالمية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية، المستقبل العربى، (مرجع سابق)، العدد (٢٢٢)، آب ١٩٩٧. الكفرى، مصطفى العبد الله، عولمة الاقتصاد والاقتصادات العربية، الفكر السياسى، (مرجع سابق)، العددان الرابع والخامس، شتاء ١٩٩٨.

١٦. نذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال : حمدى مصطفى، العولمة – آثارها ومتطلباتها، فى ندوة العولمة – الفرص والتحديات، تحرير (صبرى أحمد حسنين)، إدارة البحوث والدراسات بديوان ولى العهد بأبو ظبى، أبو ظبى، ١٩٩٦. الحافظ، مهدى، العولمة وخيارات التصنيع، المنتدى، منتدى الفكر العربى، عمان، العدد (١٤٤)، أيول ١٩٩٧. شعبان، إسماعيل، العولمة المعاصرة وتأثيراتها الإيجابية والسلبية، فى مؤتمر العولمة وآثارها المحتملة فى الاقتصاد الأردنى والعربى، (مرجع سابق). العظم، جلال صادق، ما هى العولمة، الطريق، (مرجع سابق)، العدد الرابع، تموز – آب ١٩٩٧. سالم، بول، الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة فى مطلع القرن الحادى والعشرين، المستقبل العربى، (مرجع سابق)، العدد (٢٢١)، تموز ١٩٩٧ . بلقيز، عبد الإله، العولمة والهوية الثقافية : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة ؟ فى ندوة العرب والعولمة، (تحرير أسامة الخولى)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٨. أمين، جلال، العولمة والدولة، المستقبل العربى، (مرجع سابق)، العدد (٢٢٨)، شباط ١٩٩٨. العزى، سويم، العولمة أو تقويض سيادة الجنوب، شئون الأوسط، (مرجع سابق)، العدد (١٤٢)، تموز ١٩٩٥. شومان، نعيمة، العولمة فى التكنولوجيا الحديثة، الفكر السياسى، اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد الأول، شتاء ١٩٩٧. الجروان، سيف على، العولمة والسوق العربية المشتركة، فى ندوة التعاون الاقتصادى العربى بين القطرية والعولمة، منتدى الفكر العربى وجمعية رجال الأعمال الأردنية ومؤسسة شومان، عمان، نيسان ١٩٩٩. مقبول، الهادى، وآخرون، العولمة وانعكاساتها على العالم العربى – الرهانات والآفاق، فى ندوة متطلبات التنمية فى الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) فى ظل المستجدات المحلية والعالمية، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإسماعلية، أيلول ١٩٩٦.

١٧. العظم، جلال صادق، ماهى العولمة، الطريق، (مرجع سابق)، العدد (٤)، تموز – آب ١٩٩٧،ص٢٦. الجابرى، محمد عابد، العولمة والهوية : عشر أطروحات، المستقبل العربى، (مرجع سابق)، العدد (٢٢٨)، شباط ١٩٩٨، ص١٤. شمس الدين مهدى، العولمة وأنسنة العولمة، منبر الحوار، دار الفلاح للنشر والتوزيع،بيروت، العدد(٣٧) شتاء ١٩٩٩، ص٦. إبراهيم، حسنين توفيق، العلاقة بين أطروحتى "نظام عالمى جديد " و " عولمة"، منبر الحوار، (المرجع السابق) ص ٧٠ . عبد الرازق، مروان، ما هى العولمة، الطريق، (مرجع سابق)، العدد(٣)، آيار – حزيران ١٩٩٩،ص١٢، الجميل، سيار، فى تعقيب له فى ندوة العرب والعولمة (تحرير أسامة الغزالى)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص٤٢ .

١٨. الجميلى، حمدى ،الاقتصاد السياسى للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربى، الطريق، (مرجع سابق) ،العدد الثالث، آيار – حزيران ١٩٩٩. عبد الرازق، مروان، ما هى العولمة ؟ التاريخ – التحولات الراهنة – المستقبل، (مرجع سابق). الكفرى، مصطفى العبد الله، العولمة وآثارها الاقتصادية على البلدان العربية، فى مؤتمر العولمة وآثارها المحتملة على الاقتصاد الأردنى والعربى، (مرجع سابق). بلقزيز، عبد الإله، العولمة والهوية الثقافية : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة ؟(مرجع سابق). الإمام، محمد محمود، الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربى ،فى ندوة العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، (تحرير عبد الباسط عبد المعطى)، مكتبة مدبولى، القاهرة ط١، ١٩٩٩. هيلان، رزق، العولمة – الشوملة – الهوية ،الطريق، (مرجع سابق) ،العدد الثالث آيار – حزيران ١٩٩٨ .

١٩. عبد اللطيف، كمال، (مرجع سابق)، ص ٥٤ – ٥٥.

٢٠. وفى هذا يرى المؤرخ الأمريكى بول كيندى فى كتابه " قيام وسقوط الإمبراطوريات" الذى يضع فيه قانونا لسقوط الدولة المهيمنة عالمياً — أن الدولة العظمى تبدأ فى الانسحاب من دورها العالمى عندما يشرع متوسط الدخل الفردى فى الداخل فى الانخفاض بسبب نفقات الاحتفاظ بمركز الدولة المهيمنة أو دورها. وهو مقتنع بأن الولايات المتحدة دخلت هذا الطور بدليل اتجاهها المتسارع لخفض معوناتها الاقتصادية للدول الأجنبية وبحثها المتزايد عن شركاء إقليميين فى عمليات حفظ السلام فى مناطق مختلفة من العالم، وحثها كلا من اليابان وألمانيا على زيادة المخصصات المالية للأغراض العسكرية لمساعدتها فى دور رجل الشرطة العالمى، وفى سبيل ذلك تتبنى الولايات المتحدة نفسها مشروع منح هاتين الدولتين مقعدين دائمين فى مجلس الأمن، وفى الوقت نفسه أصبحت الولايات المتحدة أكثر اعتماداً على الخارج فى النواحى الاقتصادية، وليس ذلك مقصوراً فحسب على الأغراض التقليدية للاعتماد الاقتصادى على الخارج، أى على أسواق التصدير ومصادر المواد الأولية، ولكن يمتد ليشمل الاعتماد المالى على الخارج، ويذكر أن رئيس وزراء الصين قال فى حديث لصحيفة الأهرام المصرية إن اليابان بوسعها أن تدمر الاقتصاد الأمريكى ومعه الاقتصاد العالمى كله إذا ما باعت فجأة حصة كبيرة من الأوراق المالية الأمريكية بحوزتها والتى تبلغ (٤٠٠) مليار دولار، ومعنى ذلك أن العولمة الاقتصادية تحت القيادة السياسية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية هى سلاح ذو حدين، فبينما هى تضمن التفوق للولايات المتحدة فإنها فى الوقت نفسه تجعلها أكثر عرضة لأن ينال منها الآخرون بل أن يضربوها فى مقتل. للمزيد من المعلومات حول القوى المضادة للعولمة الأمريكية انظر : جهاد، عبد العظيم، الاتجاهات المضادة للعولمة المعرفة، وزارة المعارف السعودية، الرياض، العدد (٤٦) ،نيسان — آيار ١٩٩٩، ص ٤٠ — ٤١ .

٢١. منجود، مصطفى، (مرجع سابق)، ص ٦٩.

٢٢. المرجع السابق، ص ٦٩.

٢٣. نذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال : عوض، محمد هاشم، الأبعاد الاقتصادية للعولمة قديماً وحديثاً، فى العولمة — المدارات الثقافية والاقتصادية والسياسية، (تحرير بهاء الدين حنفى)، سلسلة أوراق استراتيجية (٣)، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ط١، ١٩٩٨. سالم، بول، الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة فى مطلع القرن الحادى والعشرين، المستقبل العربى، (مرجع سابق)، العدد(٢٢١)، تموز ١٩٩٧. حبيب ،كاظم، العولمة الجديدة، الطريق (مرجع سابق)، العدد الثالث، آيار — حزيران ١٩٩٨. بن علوى،حاتم، العولمة والثقافة ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت, ط١،١٩٩٨. سلامة، أحمد، العولمة والعوربة — من الصراع إلى الأمل ،وكالة التوزيع الأردنية، عمان، ط١،١٩٩٠.

٢٤. نذكر من هذه الدراسات : حبيب، كاظم، مفاعيل العولمة بين المراكز والأطراف : هل هى واحدة؟، الطريق، (مرجع سابق)، العدد الأول، كانون الثانى — شباط ١٩٩٨. هانى، إدريس، الثقافة الإسلامية والعولمة.. أى مستقبل ،مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث،بيروت، العدد (٢٢)، شتاء ١٩٩٩. الجابرى، محمد عابد، العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات، (مرجع سابق). عبيد، نايف على، العولمة والعرب، المستقبل العربى، (مرجع سابق)، العدد(٢٢١)، تموز١٩٩٧. أمين، جلال، العولمة والدولة، المستقبل العربى، (مرجع سابق)، العدد (٢٢٨) شباط ١٩٩٨.

٢٥. عبد الرحمن، حمدى، علم السياسة : التحولات المعرفية والإشكاليات المنهجية، فى المنهج فى العلوم السياسية ــ ندوة تدريس العلوم السياسية فى الجامعات الأردنية، منشورات جامعة آل البيت، عمان ١٩٩٨، ص ١٦ــ١٧.

٢٦. التازي، عبد الهادي، هل فى استطاعة العولمة أن تهدد الهوية، فى، العولمة والهوية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، (مرجع سابق). الغول، تمام، العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، فى مؤتمر، العولمة وآثارها المحتملة فى الاقتصاد الأردنى والعربى (مرجع سابق). الجميل ،سيار، العولمة : اختراق الغرب للقوميات الأسيوية، المستقبل العربى، (مرجع سابق)، العدد (٢١٧)، آذار ١٩٩٧. بن علوي،حاتم، العولمة والثقافة (مرجع سابق). الريح بله، عوض عبد الكريم،العولمة: سمات الظاهرة، فى، العولمة : المدارات الثقافية الاقتصادية والسياسية، (تحرير بهاء الدين حنفى)، (مرجع سابق).

٢٧. المنوفي، كمال، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط١،١٩٨٧، ص ٣١ــ٣٩.

٢٨. عبد الغفار، رشاد، قضايا نظرية فى السياسة المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ،القاهرة، ط١،١٩٩٣،ص٣٩٣.

٢٩. نذكر من هذه الدراسات : هيلان،رزق، مرجع سابق. السيد، رضوان،الإسلاميون والعولمة: استراتيجيات الهوية فى الصراع على المجتمع والدولة، الندوة، جمعية الشئون الدولية، عمان، العدد الثانى، آيار ١٩٩٩، أحمد، حسن إبراهيم، الماركسية والعولمة بين المقاربة وصراع النقائض، (مرجع سابق)، العدد الأول، كانون الثانى ــ شباط ١٩٩٨. البنا، جمال، الإسلام دين العالمية لا العولمة، فى، ندوة الإسلام والعولمة ،(تحرير محمد إبراهيم مبروك)، الدار القومية العربية، القاهرة١٩٩٩. بول، سالم، (مرجع سابق). عبد الخالق، غسان، العولمة الإسلامية بين مقولة التفوق الكونى ومقولة التواصل الإنسانى، فى مؤتمر، العولمة والهوية (تحرير صالح أبو إصبع)، (مرجع سابق).

٣٠. عبد اللطيف، كمال، (مرجع سابق)، ص ٥٦.

٣١. نذكر من هذه الدراسات : مصطفى العبد الله، (مرجع سابق). بول، سالم، (مرجع سابق). زلوم، عبد الحي يحيى، (مرجع سابق). الإمام، محمد محمود، (مرجع سابق). بلقيز، عبد الإله، (مرجع سابق) .

٣٢. شاهين، عبد الصبور، العولمة : جريمة تذويب الأصالة، المعرفة، وزارة المعارف السعودية، الرياض، العدد (٤٨)، حزيران ١٩٩٨. عشقى، أنور، العولمة : الشياطين تختبئ فى التفاصيل، (المرجع السابق نفسه). مبروك، محمد إبراهيم، الإسلام والعولمة، فى ندوة الإسلام والعولمة، (مرجع سابق).

٣٣. نذكر من هذه الدراسات : الهويمل، حسن بن فهد، عولمة أم أمركة؟!، المعرفة، (مرجع سابق)، العدد (٤٧)، أيار ١٩٩٩مبرك، محمد إبراهيم، الإسلام والعمولمة، (مرجع سابق). شاهين، عبد الصبور، العولمة: جريمة تذويب الأصالة، (مرجع سابق). عشقى، أنور، العولمة : الشياطين تختبئ فى التفاصيل، (مرجع سابق).

٣٤. نذكر من هذه الدراسات : البازعي، سعد، المثقفون والعولمة: الضرر، المعرفة،(مرجع سابق)، العدد (٤٧)، أيار ١٩٩٩. حبيب، كاظم، العولمة الجديدة، (مرجع سابق). هيلان، رزق الله، العولمة – الشوملة – الهوية، (مرجع سابق).

٣٥. الصفدى، مطاع، مدخل إلى أزمة الفكر السياسى والعولمة بين كتابة النص وكتابة الأقنمة، الفكر السياسى، (مرجع سابق)، العدد الثالث،١٩٩٨. الحمورى، قاس، وأسامة القلعاوى، تأثيرات الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردنى فى ظل العولمة الجديدة، (فى نفس المرجع السابق). المولا، منى، ورتاب خورى، العولمة وأثرها على القطاع المصرفى فى الأردن،(نفس المرجع السابق).

٣٦. للمزيد من المعلومات حول أنواع التحيز: المسيرى، عبد الوهاب، محرراً، اشكالية التحيز، المعهد العالمى للفكر الإسلامى،ج١، فرجينيا – الولايات المتحدة الأمريكية،ط١،١٩٩٥، ص ٢١-٢٦.

٣٧. نذكر من هذه الدراسات : أمين، سمير، تحديات العولمة، شئون الأوسط، (مرجع سابق)، العدد(٧١)، نيسان ١٩٩٨. الحارثى، فهد العرابي، العولمة : عصر سيطرة الثقافة الأمريكية على سائر الثقافات، عالم الاقتصاد، دار الدراسات الاقتصادية، قبرص، العدد(٨٦)، آذار ١٩٩٩. الإمام محمد محمود، (مرجع سابق). زلوم، عبد الحى يحيى، (مرجع سابق). حبيب، كاظم، العولمة الجديدة،(مرجع سابق). بول، سالم، (مرجع سابق). شاهين، عبد الصبور، (مرجع سابق). هيلان، رزق، (مرجع سابق). مبروك، محمد إبراهيم،(مرجع سابق). عشقى، أنور، (مرجع سابق). عشقى، أنور، (مرجع سابق). البازعى، سعد، (مرجع سابق).

تعقيب

السيد ياسين(*)

تنبع أهمية هذه الندوة فى تقديرى من ثلاثة عوامل أساسية ؛ أحدها طبيعة الموضوع نفسه وهو موضوع خلافى يختلف الرأى فيه بتنوع البيئة الثقافية والفكرية للمتحاورين، والآخر اللحظة التاريخية التى يدور فيها الحوار، وهى نهاية قرن وبداية قرن ؛ مرحلة سقوط نموذج قديم وأزمة التوصل لنموذج جديد، وهو ما يعيد إلى أذهاننا تحليل توماس كون فى كتابه الشهير "بنية الثورات العلمية ". نحن فى مرحلة يحاول فيها كل تيار أن يفرض نموذجه : فوكوياما ونهاية التاريخ، وهانتنجتون وصدام الحضارات. وفى هذا السياق نفسه يثور الخلاف حول العولمة : ما بين تصورها شراً مطلقاً، وتصورها خيراً مطلقاً. وتأكيداً على أهمية هذه اللحظة التاريخية، نظمت اليونسكو فى عام ١٩٩٨ مؤتمراً بعنوان " حوارات القرن الحادى والعشرين "، ضم خيرة العقول الإنسانية التى دعى أصحابها لتحليل مشاكل القرن الجديد واقتراح سبل التعامل معها، وهذا هو نمط التفكير فى نهاية القرن. أما العامل الثالث الذى يفسر أهمية الندوة فهو قيامه على دعوة شباب الباحثين للكتابة فى الموضوع تعبيراً عن حوار الأجيال. وكانت الجمعية العربية لعلم الاجتماع قد سلكت مسلكاً مشابهاً من خلال عقد اجتماعات دورية بين جيل الأساتذة المخضرمين والطلاب الذين يقومون بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه .

أنتقل للبحثين موضع التعقيب، وأقارن بخصوصهما بين استراتيجيتين مختلفتين فى الكتابة قبل أن أناقش كل بحث على حدة. بحث خالد الشقران عن " الإشكاليات المنهاجية فى دراسة مفهوم العولمة " معنى بالمعمار الفكرى، وبتشييد البحث على أساس منهجى دقيق لا تتخلله ثغرة، وهذا يذكرنى بأعمال المفكر المغربى الكبير محمد عابد الجابرى، فهو يبدأ بتعريف المفهوم ويطرح عدة مسلمات، لو قبلتها؛ تقبل رأيه، أى أنك لا تستطيع أن تنقده إلا إذا خرجت خارج النص. أما بحث عبد السلام طويل "البعد الأيديولوجى للعولمة " فهو يستخدم استراتيجية تقوم على المغامرة

(*) مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

الفكرية وتوجيه الضربات للظاهرة. كما فى قوله إن تطبيق المنهج العلمى سيقود حتماً إلى مشكلة، وإن العولمة تؤدى لتدفق المعلومات دون أن يحدد أى معلومات وأى أفكار. أو كما فى اقتباسه من المفكر السورى الكبير صادق جلال العظم فى تبرير تخلفنا بالعولمة بعد انتهاء الاستعمار القديم والجديد، فهل العولمة تفسر لنا استبداد النظم العربية ؟ لا أعتقد.

وبصفة عامة فإن المقارنة بين بحثّى خالد وعبد السلام جعلتنى أستحضر المقارنة بين نجيب محفوظ ويوسف إدريس ؛ فالأول معمارى خطير أما الثانى فمغامر وفنان قد يحلل ظاهرة ويفشل فيصبح عمله عدمياً، أو قد يحللها وينجح فيصبح عمله عالمياً بكل المقاييس. يثير عبد السلام طويل فى بحثه السؤال التالى. هل العولمة أيديولوجيا ؟ .. وفى السؤال المثار خلط بين إجراءات العولمة " ***globalization*** " وأيديولوجيا العولمة " ***globalism*** "، والتفرقة هنا بالغة الأهمية. فقد يعلن البعض أنه يناضل ضد العولمة (ومجموعة ال – ١٥ تفعل ذلك)، بمعنى أنه ناضل ضد الهيمنة الأمريكية على النظام العالمى، وهذا وارد. لكن كيف يمكن النضال ضد إجراءات العولمة كالإنترنت إلا إذا أغلقته، وبعض الدول العربية أغلقته بالفعل، فسدت باباً أساسياً من أبواب المعرفة والتواصل ؟. فلو ميز عبد السلام بين الصراعات الأيديولوجية لاختلفت نتائجه، لكنه لم يفعل، ورغم أنه فرق فى نهاية بحثه بين مستويين إلا أنه لم يستخلص النتائج. وعلى سبيل المثال كان يمكن للباحث أن يتساءل: هل تنطوى إجراءات العولمة على أيديولوجيا ؟ وكان يمكن أن يرد بالإيجاب. فالرأى يختلف فى تقويم الإنترنت كأحد إجراءات العولمة. هناك من يقول إن الإنترنت تمثل الليبرالية لأنها ليست ملكاً لأحد ويمكن للأفراد أن يعبروا عن آرائهم من خلالها. وهناك من يقول إن الإنترنت ليست ليبرالية لأن تدفق المعلومات يأتى من جهة واحدة، ومع تخلف البنية التحتية المعلوماتية فى دول العالم الثالث تنشأ مشكلة حقيقية فى تصدير المعلومة. كما أن حرية السوق بوصفها آلية أخرى من آليات العولمة تحتاج إلى مناقشة علاقتها بالتقدم، على أساس أن توحش الرأسمالية قد يؤدى إلى مزيد من التهميش .

ويذكر عبد السلام أن الكتابات عن أيديولوجية العولمة كتابات محـدودة، وهـذا غـير صحيح ؛ فالكتابات ذات الصلة وفيرة باللغة الإنجليزية، لكن الأخطر من ذلك أنه اتخـذ من فوكوياما نموذجا لتسويغ العولمة، وهذا غير دقيق، فالأكثر دقـة هـو أن ظـهور الداروينية الاجتماعية وما تروج له من أن البقاء للأصلح، يعـد تسـويقا أيديولوجيـا للعولمة. وألفت النظر هنا إلى أهمية كتاب سوروكين الشـهير عـن نظريـات علـم الاجتماع فى القرنين التاسع عشر والعشرين .

ثم إن عبد السلام يتعرض فى بحثه للعولمة من الناحية اللغوية، والرسالة التـى يريد أن يرسلها هى أننا لو نحينا مفهوم العولمة واستعضنا عنه بمفهوم آخر أمكننا حـل المشكلة. ويعبر هذا عن رأى التيار الإسلامى الذى يدعو إلى نبـذ مفـهوم العولمـة والحديث عن عالمية الإسلام، بينما أن هناك فارقا كبيرا بين المفهومين. وربما يسـاعد كثيرا فى إزالة هذا اللبس التمييز بين العولمة بوصفـها مفـهوما والعولمـة بوصفـها ظـاهرة تاريخية. ومن المفارقة أنه بينما ركز عبد السلام علـى العولمـة بوصفـها ظاهرة تاريخية تكونت عبر تراكم رأسمالى طويل ؛ فإن خالد اهتم بالعولمـة بوصفـها مفهوما ولم يتطرق لها بوصفها عملية تاريخية.

وعلى صعيد آخر، فإن التعريف الذى قدمه خالد ينطوى على كثير من التعميم ويوحى بأن الدولة القومية انتهت، وأنا أتحفظ على هذا التحليل. فمـن الصحيـح أن البث الفضائى قلل هامش المناورة أمام صانع القرار السياسى، لكن هـذا لا يعنـى أن الدولة القومية انتهت. ومن الصحيح أنه بعد مفاوضـات الجـات التـى أصبحـت اتفاقيـة، لم يعد بإمكان الدول الموقعة فرض جمارك على السـيارات المسـتوردة أو حماية الصناعة الوطنية وإلا تعرضت للعقاب، لكن هـذا لا يعنـى أيضـا أن الدولـة القوميـة انتهت. وما قيل عن عولمة الاتصالات والاقتصاد يصح أن يقال عن عولمـة القانون الجنائى والمناخ والسياسة. وأذكر فى هذا السياق بجـهود تأسـيس المحكمـة الجنائية الدولية، ومساعى ضبط نسبة الغازات المتسربة ونضـال الولايـات المتحـدة ضدها بوصفها الدولة الأكثر تسريباً للغازات، والإلحاح المستمر على قيم الديمقراطيـة والحرية وحقوق الإنسان رغم ما يشوب مثل هذا الخطاب من ازدواجية.

واتصالاً بالجانب التعريفى أو المفاهيمى، أتصور أن الباحث لو عرف الأيديولوجيا تعريفاً أكثر اتساعاً مما فعل لكان شكل البحث قد اختلف. وأنوه فى هذا المقام بتمييز أوردته مجلة ***L'homme et la société*** (أو الإنسان والمجتمع) بين ثلاثة اقترابات رئيسية فى تعريف العولمة ؛ اقتراب يتعلق بالنشأة التاريخية للأيديولوجيا، وآخر ببنية الأيديولوجيا، وثالث بوظيفة الأيديولوجيا. وربما كان من المفيد مراجعة مثل هذا التصنيف .

الملاحظة ما قبل الأخيرة تتعلق بحاجة الباحث للتمييز بين أوزان المراجع والمصادر المختلفة، ومراعاة تخصص الكاتب عند الاقتباس منه. وعلى سبيل المثال فلقد استعان عبد السلام ببعض تحليلات الجابرى فى الاقتصاد وهذا ليس تخصصه الأصيل. أما الملاحظة الأخيرة فتتعلق بالتنميط المتميز الذى قام به عبد السلام للتيارات الفكرية العربية ومواقف المثقفين العرب من العولمة، وهناك بحث مماثل قام به محمد حافظ دياب فى العدد الأخير من مجلة قضايا فكرية يعد من أشمل المحاولات ذات الصلة.

أما بالنسبة لخالد فأنا أعد بحثه بمثابة رسالة تحذيرية للباحثين ؛ تحذير من انسياق الباحث وراء المصادر والمراجع دون انتباه إلى تحيزها فى اتجاه أو فى آخر. لكن على الرغم من دقة الدراسة فإنها جافة تفتقد المضمون، ولا تقدم نماذج. وعلى سبيل المثال فإن إشارة خالد إلى محاولات عوربة العولمة وأسلمتها كانت تحتاج منه إلى تقديم بعض النماذج التى تضفى على بحثه طابعاً ديناميكياً، وتنقله من ميثودولوجيا العولمة إلى إيبستمولوجيا العولمة. وربما كان من المفيد الرجوع إلى دراسة أعددتها بعنوان " نحو خريطة معرفيه للعولمة "، ميزت فيها بين أطروحات العولمة وتعريفاتها وسياساتها، وقمت بالربط بين ثلاثتها، على أساس أن من سوف يعرّف العولمة بوصفها أمركة ستتخذ أطروحاته وسياساته اتجاها معيناً، ومن سيعرفها بوصفها هيمنة ثقافية ستتخذ أطروحاته وسياساته اتجاها آخر، ومن سيعرفها بوصفها ثورة تكنولوجية ستتخذ أطروحاته وسياساته اتجاها ثالثا. وكنت أتوقع فى دراسة خالد، وهى دراسة نقدية موضوعها المعرفة العلمية من حيث المبادئ والفرضيات والنتائج، شيئا من هذا التحليل.

القسم الثانى

الأبعاد الثقافية للعولمة

أثر العولمة على دور الدولة

أيمن إبراهيم الدسوقى(*).

مقدمة

عندما يشيع مفهوم جديد فإن ذلك يعود إلى تغيرات مهمة فى العالم، وإلى أنه قادر على وصفها وتفسيرها، وذلك حين يؤكد منظرو العلم الاجتماعى أن الحاجة ماسة إلى مفهوم جديد لوصف حالة (أو حقيقة) جديدة وتفسيرها. وقد صك " جيرمى بنتام *J. Bentham* " مفهوم " الدولية أو العالمية " *Internationalization*"، فى ثمانينيات القرن الثامن عشر، ليصف حقيقة ظهور الدول القومية والتفاعلات (الدولية) فيما بينها. وفى الحقيقة، لم يتحدث أحد - قبل ذلك التاريخ - عن التدويل (العالمية) أو العلاقات الدولية، لأن البشرية لم تنتظم من قبل فى مجتمعات قومية، تديرها حكومات مستقلة تمارس سيادة الدولة *(Scholte 97:14)* .

وبعد مائتى عام تقريباً، وبالتحديد فى ثمانينيات القرن الحالى، أصبح الحديث عن " العولمة *Globalization* " شائعاً فى لغات متعددة، ليس فى الدوائر الأكاديمية فحسب، وإنما أيضاً فى الدوائر الاقتصادية والسياسية والإعلامية وحتى الفنية. ومن ثم، أصبح شائعاً الحديث عن الأسواق الكونية *global markets* والتهديدات الكونية، والمؤتمرات الكونية .. إلخ. صحيح أن فكرة " *globality* " كانت ذائعة قبل الثمانينيات، لكنها كانت تعنى الكروية *spherical*، أو تشير إلى العالم كله *The whole world* فى نهاية القرن التاسع عشر، ورغم أن كلمة *Globaliztation* ولجت إلى القاموس (قاموس وبستر *Webster*) لأول مرة عام ١٩٦١، فإنها لم تصبح جزءاً من مفردات الحياة اليومية إلا فى الربع الأخير من هذا القرن *(Ibid: 14)*. فضلاً عن ذلك، أصبحت العولمة مفهوماً مركزياً لتفسير التغيير الاجتماعى فى التسعينيات *(New Political Economy, Mar 97:1)* .

(*) باحث مصرى .

فرضية الدراسة : العولمة حقيقة :

ثمة اتجاه بين الدارسين يشكك فى العولمة، ويراها محض أسطورة أو خيـــال؛ فالاقتصاد العالمى الحالى ليس كونياً بحال، وليس فريداً أو غير مسبوق فـــى التـــاريخ؛ كما أن الدول الثلاث الكبرى (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا) تســـتطيع ممارســـة ضغوط قوية على الأسواق المالية وغيرها من وحدات الاقتصاد العالمى. فضلاً عـــن ذلك، تفتقد العولمة العمق التاريخى *(Hirst and Thompson 96:1-3)*، وهـــى – فـــى أحسن الأحوال – ليست إلا توسعاً محدوداً، قابلاً لأن يُردّ إلى ظواهر دولية ترجع إلـــى قرون مضت *(Scholte, 97a : 431 – 432)*. أضف إلى ذلـــك أن دعـــاوى العولمـــة تتضمن أكثر من تناقض؛ فكيف يتم مثلاً ربط العولمة بالتحول الديمقراطى ربطاً آليـــاً فى ضوء ملاحظة أن الوحدات (الكونية) ،مثل الشركات متعدية الجنسية وغيرهـــا، غير مسئولة أو لا تخضع للمحاســـبة ؟! *(Smith and Baylis, 97:10-11)*. وفـــى الحقيقة، فإن العولمة ليست إلا استعماراً جديداً – أو آخر مراحل الإمبريالية الغربيـــة– يتخذ من عولمة الحضارة الغربية أحد أسلحتها (جلال أمين، ٩٨ : ٣٢ ــ ٣٥).

تنهض هذه الدراسة على افتراض أساسى مـــؤداه أن العولمـــة ***Globaliztion*** حقيقة، وليست وهما أو أسطورة. ومن ثم يخرج عن نطاقـــها مناقشـــة آراء الاتجـــاه السابق، رغم أنه يسهل مناقشتها ودحضها؛ فأنصارها يخلطون مفهوم العولمة بمفـــهوم العالمية أو التدويل؛ أو يستخدمون الأول بمعنى مذهب العولمة ***Globalism*** .

إشكالية الدراسة :

فى إحدى محاضرات (تاريخ الأفكار) عن العولمة بجامعة ليـــدن بـــهولندا، صور طالب كوستاريكى العولمة بباب سحرى ذى طلاسم! وفى إطار فعاليات بطولـــة الفيفا للقارات، باع الاتحاد الدولى لكرة القدم (الفيفا) حـــق احتكـــار بـــث مباريـــات البطولـــة إذاعيا وتليفزيونيا لثلاث شركات فضائيـــة كـــبرى، ولـــم يبعـــها للـــدول أو الحكومات كما كان يفعل دائما. ومن ثم أصبح علـــى الأخـــيرة (بمـــا فيـــها الـــدول

المشتركة فى البطولة) التى تريد شراء حق البث أن تتفاوض مع ممثلى هذه الشركات الذين وضعوا شرطا أساسيا للتفاوض، وهو إذاعة الإعلانات الخاصة بالشركات مع المباريات (الأهرام ١٩٩٧/٧/٢٧).

أثار هذان الحادثان إشكالية الدراسة لدى الباحث؛ فما حقيقة مفهوم العولمة ؟ وما الأبعاد المتعددة للمفهوم ؟ وما تأثيرات العولمة على الدولة ؟

تقسيم الدراسة :

لمعالجة إشكالية الدراسة، قسم الباحث دراسته إلى قسمين هما :

القسم الأول ـ فى مفهوم العولمة :

يتضمن هذا القسم العناصر الآتية :

أولاً ـ المعنى اللغوى والمفهوم الأكاديمى.

ثانياً ـ التمييز بين العولمة وبعض المفاهيم المتداخلة معها .

ثالثا ـ العولمة بوصفها منظوراً فكرياً (الإطار النظرى لدراسة تأثير العولمة على الدولة).

القسم الثانى ـ تأثير العولمة على الدولة :

يشمل هذا القسم العناصر الآتية :

أولاً ـ تأثيرات ذات طابع كونى .

ثانياً ـ تأثيرات عامة .

ثالثا ـ تأثيرات هيكلية .

ثم تأتى الخاتمة بعد ذلك لتناقش فكرة زوال الدولة أو انتهائها، وتثير التساؤل حول تأثير الدولة على العولمة.

القسم الأول ــ فى مفهوم العولمة :

لا ينتمى مفهوم العولمة إلى حقل معرفى معين، لكنه ينتشر بصورة واسعة فى كافة الحقول المعرفية، وهو مفهوم مركب ذو أبعاد متعددة (اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية .... إلخ)، بمعنى أنه مفهوم مظلة، ويعده البعض أحد المفاهيم الحضارية الكبرى (سيف الدين إسماعيل، ٩٨). وقد لاحظ " هيوريل *Hurrell*" و"وودز *Woods*" أنه فى مواجهة تحديات نهاية الحرب الباردة بقى مفهوم العولمة مستمراً، بينما انتهى الكثير من المفاهيم الحاكمة والمفسرة الأخرى؛ وهذه الاستمرارية يمكن أن تفسر – جزئياً – بالمرونة الواسعة لمفهوم العولمة، وبقدرته على التكيف مع الكثير من الأطر النظرية المتعارضة الأخرى *(Hurrell and Woods , 95 : 447)*. ومن هنا تنبع صعوبة المفهوم وغموضه .

تظهر العولمة فى أدبيات العلوم الاجتماعية بوصفها مفهوماً وأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير فى مجالات مختلفة، ولكنها ليست محض مفهوم مجرد، فهى عملية متطورة متعددة الأوجه، يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية فى مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والاتصال ..إلخ (السيد يسين، ٩٣ : ١٤ ؛*Clark* *97 : 1*)، ويلاحظ أن الجانب الاقتصادى يعد أهم جوانب العولمة على الإطلاق .

أولاً : المعنى اللغوى والمفهوم الأكاديمى :

ترجع كلمة " *Globalization* " فى اللغة الإنجليزية إلى الفعل "*globalize*"، ويعنى جعل الشيء كونياً أو شاملاً العالم بأكمله سواء من حيث النطاق (المدي) أو التطبيق (الاستعمال)، أو جعل الشيء منتشراً فى كل أنحاء العالم *World wide*. كما يمكن إرجاعها إلى الاسم *The globe*، بمعنى الأرض والكوكب (أو الشيء المكور أو المدور)، أما الصفة *global* فتعنى " كروي" (مدور)، أو صفة تتعلق بـ – أى تشمل – العالم باكمله فى الرؤية والتطبيق، أو تنتشر (تتمدد) فى العالم بأسره .

وهكذا تعنى العولمة *Globalization* الفعل أو التصرف الذى من خلاله يصبح الشيء *global* (كونياً)، أو الشرط الضروى لجعله كذلك *(Webster's Dictionary 86:965)*. بعبارة أخرى، تشير العولمة إلى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله (عابد الجابرى، ٩٧ : ٣).

وثمة ملاحظة أخيرة فى هذا السياق تتعلق بأن البعض يترجم كلمة *Globalization* بالكوكبة أو الكونية، ولكنى سأستخدم كلمة العولمة لشيوعها، رغم صحة الترجمة الأولى لغوياً؛ لأن الكلمة إذا شاعت غربت ــ كما يقول النحاة. ولكن فى حالة الإشارة إلى الصفة من " العولمة "، سأستخدم كلمة " كونية "؛ كأن أقول مثلا: أسواق كونية *global markets* .

وإذا انتقلنا إلى المفهوم الأكاديمى للعولمة، نجد استخداما قريباً من المعنى اللغوى الفائت؛ حيث يشير " هيلد" و " ماكجرو" *Held and Mcgrew* إلى أن العولمة تتضمن بعدين متداخلين مرتبطين بعضهما ببعض؛ هما الامتداد والتعمق أو الكثافة. فمن ناحية تصف العولمة مجموعة من العمليات التى تتخطى الدولة والمجتمع، وتغطى أغلب كوكبنا، أو تشيع على مستوى العالم كله؛ ومن ناحية أخرى، تتضمن العولمة تعميقاً أو تكثيفا لمستويات التفاعل والاعتماد المتبادل التى تشكل المجتمع العالمى الحديث *(Dessouki 93:111)* .

ويركز بعض الباحثين على عدة محاور أو أفكار لتعريف العولمة وفهمها، مثل فكرة تجاوز الحدود أو محور التكامل، كما يأتى :

(١) تعريف العولمة من خلال فكرة تجاوز الحدود أو التفاعلات متجاوزة الحدود *Trans – borders Transactions* :

تشير العولمة إلى تفاعلات متجاوزة الحدود، فهى عملية متطورة يتحول العالم عن طريقها إلى وحدة مكانية أو مجال اجتماعى واحد. فالعلاقات الاجتماعية أصبحت ذات خصائص لا تحدها الحدود أو المسافات نسبيا، بمعنى أنها تتم – بصورة متزايدة–

فى العالم بوصفه مكاناً واحداً وتنتظم فى وحـــدة كونيـــة؛ فموقـــع الـــدول والحـــدود والمسافات بينها تصبح أقل مركزية بالنسبة لحياتنا، علـــى الرغـــم مـــن اســـتمرارها، والظواهر والعمليات (الكونية) – السياسية والاقتصادية والاجتماعية – تحدث وتؤثـــر بصرف النظر عن الحدود والمسافات بين الدول، وتتحرك عبر العالم بطريقة فوريـــة *(in no time)* .

بعبارة أخرى، يركز أنصار هذه الفكرة على الطريقة التى تشكل بـــها ظواهـــر عدة (كالتجارة والإنتاج وحقوق الإنسان .. إلخ) جزءا من عملية متكاملـــة متجـــاوزة الحدود، وعلى الفورية *The instancy* التى تنتقل بـــها ظواهـــر وعمليـــات متعـــددة (كالأموال والأرصدة والصراعات الإثنية) عبر العالم كله، وعلـــى ظـــهور وحـــدات متجاوزة لأقاليم الدول (أو ما يسمى بظاهرة فوق الإقليمية *Supraterritoriality*، مثل الشركات متعدية الجنسيات *TNCs* والحركات الاجتماعية الكونية وغيرهـــا. *(Scholte 97:14-15, —— 97a : 433, – 435 —— 97b: 437-438)*

(٢) محور التكامل أو الاندماج:

يرى البعض أن التكامل أو الاندماج جوهر العولمة؛ فالأخيرة تشير إلـــى كـــل العمليات التى بوساطتها يتكامل أو يندمج سكان العالم فى مجتمع كونى، أو هى تكثيـــف العلاقات الاجتماعية عالمياً لربط المناطق النائية أو المعزولة بغيرها من مناطق العـــالم، على نحو يتضمن أن أحداثاً محلية فى منطقة ما تتشكل بوساطة أخـــرى تحصـــل فـــى مناطق تبعد مئات الأميال عنها، والعكس بالعكس صحيـــح. ويـــرى " ريخـــتر " *E. Richter* فى العولمة " هذه الشبكة الكونية *global networking* التى أدت إلى اندمـــاج والمجتمعات النائية والمعزولة فى كوكبنا تلاحمها ، فى إطار اعتمـــاد متبـــادل وعـــالم واحد " *(Scholte 97 : 14 – 15)*. ويرى آخرون أن العولمة تعنـــى مجموعـــة مـــن التدفقات الاقتصادية والمعلوماتية على مستوى العالم، من شأنها أن تخلق اقتصاداً كونيـــاً أو سوقاً كونية واسعة *(Dessouki 92:112)* .

(٣) ــ العولمة عملية متعددة الأوجه :

ولذلك يذهب بعض الكتاب إلى تفكيك مفهوم العولمة أو تقسيمه إلى عدة عناصر أو عمليات. فمثلا، ترى " برذرتون ***Bretherton*** أن العولمة مفهوم مركب من أربعة عناصر؛ هى التغير التكنولوجي، وتشكل اقتصاد كونى، والعولمة السياسية، وعولمة الأفكار. وتشير العولمة السياسية إلى اتجاه متنام بخصوص تصور القضايا (السياسية) بحسبانها كونية النطاق، ومن ثم تتطلب حلولاً كونية، كما تشير إلى تطور المنظمات والمؤسسات التى تنشغل بهذه القضايا، وإلى تطور المجتمع المدنى الكونى. أما عولمة الأفكار فتعنى أن العولمة قاطرة (أو سير) نقل ***Transmission belt*** الأفكار والقيم (خاصة الديمقراطية الغربية منها) عبر العالم كله (***Clark 97:1,20,22)*** .

ويحدد البعض أربعة عناصر أخرى لمفهوم العولمة:

١ــ التزايد الدرامى فى كثافة الاعتماد الاقتصادى المتبادل وعمقه .

٢ــ تكنولوجيا المعلومات والثورة المعلوماتية اللذان لعبا دوراً حاسماً فى نشر المعرفة والتكنولوجيا والأفكار .

٣ــ وهذه التطورات الفائتة خلقت البنية المادية الأساسية لتقوية الاعتماد المجتمعى المتبادل .

٤ــ وقد أدى هذا إلى إدراك غير مسبوق للمشكلات الكونية، وللانتماء إلى مجتمع إنسانى واحد ***(Hurrell 95 : 345)*** .

وقد حازت الفكرة الأخيرة على اهتمام كثير من من الباحثين، وعدوها جوهر العولمة. فيرى "ميشيل مان ***M.Mann***" أن كل التغيرات فى القرن العشرين انتشرت فى كل أنحاء الكرة الأرضية، مما يعنى أننا نعيش اليوم فى مجتمع كونى، وهو ليس مجتمعاً موحداً، ولا أيديولوجيا، ولا هو دولة، وإنما شبكة قوة واحدة ***a single power network***. ويوافق " مارتن شو ***M.Show***" على التصور السابق؛ حيث يرى إن

العولمة ترسم خطوطاً واضحة لمجتمع كونى أهم مؤشراته : نظام اقتصادى كونـــى ذو أسواق متناسقة وحلقات إنتاج متكاملة على مستوى العالم، وعنـــاصر لثقافـــة كونيـــة، وإمكان فعل سياسى متناسق *(Clark 97 : 22)* .

ويرى أحد الباحثين أن العولمة عملية معقدة غير متجانسة، تنظر إلـــى العـــالم بوصفه مستوى واحدا، وتتضمن ثلاثة أبعاد؛ هى :

البعد الاقتصادى : وهو يشير إلى بروز هياكل الأســـواق المعقـــدة ومصـــادر جديـــدة للميزات التنافسية، بمعنى زيادة عـــدد الأســـواق التنافســـية، وإمكـــان المنافسة فى ظل تعدد الميزات التنافسية التى أصبحت لا تقـــوم علـــى أساس اعتماد الاقتصاد على الدولة بوصفها وحدة سياسية واجتماعيـــة لتحقيق ميزته التنافسية، ولكن هذا لا يعنى خلق سوق واحدة أو عـــالم بلا حدود .

البعد الاجتماعى : وهو يشير إلى بزوغ أنماط جديدة من التطويق أو التفكيـــك، ســـواء داخل الدول المتقدمة أو الناميـــة، وإلـــى تغـــير النظـــام الطبقـــى أو الهيراركية الاجتماعية فى دول العالم، وإلى بدايات تبلور نظام طبقـــى كونى، سواء على صعيد الطبقة الرأسمالية أو العمالية .

البعد السياسى : وهو يعنى انتهاء دولة الرفاهية، وتحول الدولة إلى دولة تنافسية، ثـــم إلى دولة فضلات. وسأفصل فى هذه الأبعاد جميعا عند تحليل تـــأثير العولمة على الدولة *(Halliday 96 : 626-636)* .

٤ـــ نحو صياغة إجرائية لمفهوم العولمة :

رغم اعتراف " جيمس روزيناو *James Roseneau* " بصعوبة تطوير تعريف إجرائى للعولمة، قدم محاولة قد يفاد منها عند تعريف المفهوم إجرائيا فـــى المســـتقبل. وبعد أن أوضح المشكلات الرئيسية التى ظهرت مع المفهوم، قرر " روزيناو " أنه كـــى

نقترب من صياغة تعريف إجرائى للعولمة، يجب أن نضع فى الحسبان ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها؛ وهى :

١ ــ انتشار المعلومات، بحيث تصبح مشاعا لدى جميع الناس .

٢ــ تذويب الحدود بين الدول .

٣ــ زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات .

ثم يطرح " روزيناو " بعض الأسئلة التى تقود التحليل إلى حقل التعريفات الإجرائية؛ وهى :

١ــ ما الذى ينتشر حين يتجه الأفراد والجماعات، والمجتمعات، والحكومات والمؤسسات، والمنظمات متعدية القومية إلى العولمة ؟

٢ــ بأى الطرق – أو من خلال أية قنوات – يتم انتشارها ؟ أو كيف تحدث العولمة؟

٣ــ ما الذى يتراجع حين يتجهون إلى المحلية ؟

٤ــ ما هى القوى التى تفرض الانتشار، وتلك التى تدعم التراجع ؟

وبالنسبة للسؤال الأول، قسم " روزيناو " المواد والنشاطات التى تنتشر عبر الحدود إلى ست فئات، وهى السلع والخدمات، والأفراد، والأفكار والمعلومات، والأموال أو النقود، والمؤسسات، وأشكال من السلوك والتطبيقات .

وتتم عملية الانتشار – فى رأيه – من خلال أربع طرق متداخلة مترابطة؛ هى:

١ــ التفاعل الحوارى ثنائى الاتجاه، سواء حدث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بوساطة التليفون والفاكس أو من خلال المراسلة .

٢ــ اتصالات أحادية الجانب يدعمها الإعلام .

٣ــ المنافسة والمحاكاة .

٤ــ التماثل المؤسسى (وهو نتيجة للطرق السابقة). ويحذر " روزيناو " من أن هـذه الطرق يمكن أن تعمل بوصفها قنوات للمحلية؛ حينما يحاول الأفراد والمجتمعات استخدامها للحفاظ على هويتهم وتقريب المسافات بينهم .

وقد ميز " روزيناو " بين العولمة والمحلية؛ فالعولمة تقود إلى إجبار الأفراد والجماعات والمجتمعات والحكومات وغيرها إلى استخدام أشكال السلوك والمشاركة نفسها من خلال عمليات أشمل وأكثر ترابطا، أما المحلية فهى عكس ذلك. وفى حين تعمل العولمة بوصفها عملية لتوسيع الحدود، تعمد المحلية إلى تعميق الحدود. وتشير ديناميكيات العولمة إلى المركزية والترابط والتكامل، ومن ثم فهى أشمل. أما ديناميكيات المحلية، فتشير إلى اللامركزية والتفتت، ومن ثم فهى أقل شمولا (السيد يسين، ٩٨ : ٦ – ٨، *Roseneau 96 : 247 – 262*)

العولمة والرأسمالية :

ثمة اتجاه يربط بين العولمة والرأسمالية؛ حيث يرى بعض الباحثين أن الأولى ذروة مراحل تطور الأخيرة؛ فقد مرت الرأسمالية بمرحلة المنافسة الحرة، ثم مرحلة الاحتكار (أو المرحلة الإمبريالية)، والآن – فى سياق الثورة التكنولوجية الكبرى – يبلغ التوسع الرأسمالى ذروته، فيطيح بالحدود والقومية داخل المعسكر الرأسمالى نفسه بعد أن أطاح بحدود المجتمعات النامية منذ زمن بعيد. والعولمة هى هذا النمط الجديد من التوسع الرأسمالى الذى يعد من أهم سماته توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة (عبد الإله بلقزيز، ٩٧ : ٦). وثمة من يرى أن ظاهرة العولمة (أو الكوكبية) هى أحدث مرحلة وصل إليها قانون أساسى من قوانين الرأسمالية، وهو الاتجاه الثابت نحو المزيد من تركز رأس المال والسيطرة والقوة الاقتصادية (إسماعيل صبرى عبد الله، ٩٧ : ١).

ويحدد أحد الباحثين خمسة أبعاد للعولمة، فى ارتباطها بالرأسمالية، هى :

١ــ الامتداد المكانى للرأسمالية بعد انتهاء الحرب الباردة.

٢ ــ الاكتساح الأيديولوجى الثقافى للأفكار والقيم الرأسمالية، وهى التى تحدد ملامح العصر الليبرالى الجديد الذى نحياه .

٣ ــ عملية تشكل طبقة عالمية (رأسمالية بالطبع) من خلال الاندماج متجاوز القومية (الكونى) بين الطبقات الرأسمالية فى العالم .

٤ ــ المرحلة الجديدة من التراكم الرأسمالى على مستوى العالم، وهى التى تتسم بالتزايد الكبير فى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتجارة، والائتمان الدولى، والتدفقات النقدية، وتدفق ذلك كله وسرعته.

٥ ــ تدويل أو عالمية الدولة ***Internationalization of the state***، بمعنى أن الدولة أصبحت أكثر استجابة لتدعيم التراكم الرأسمالى على مستوى العالم والتكيف معه ***(Panitch 98 : 1-2)*** .

ويرى " شولت ***Scholte*** " أن العولمة قد أثرت بدرجة كبيرة على الرأسمالية، وقد تبدى ذلك فى خصائص الأسواق المالية الكونية، وعولمة الإنتاج، ومنظمات الأعمال الكونية. ويضيف أنه بفضل العولمة أصبحت المجتمعات فى العالم كله أكثر اتجاها نحو الرأسمالية من أى وقت مضى ***(Scholte 97b:44)*** .

ويرى آخرون أن العولمة عملية تقودها السوق من خلال أشكال متباينة من التنافس والتطورات التكنولوجية الاقتصادية، فهى التجلى الواضح لظاهرة قوى السوق وقد تحررت من قوانين الدولة وقيودها ***(Sjolander 99:2,11)***، أو هى عهد السوق الذى سيغدو محاولة جديدة لتوحيد العالم، كما يرى " سمير أمين" (سيار الجميل، ٩٧:٥٣).

٦ـ العولمة الاقتصادية:

كما سبق أن أشرت، يعد البعد الاقتصادى أهم أبعاد العولمة على الإطلاق، بل هو البعد المركزى فيها؛ فالعولمة عملية اقتصادية لها جذور ترجع إلى التغيرات الحادثة منذ الستينيات، ولها نتائج سياسية *(Sjolander 99:3)*.

وثمة مظاهر متعددة للعولمة الاقتصادية ،هى التجارة الكونية، وعولمة النشاط المالي، ومنظمات الأعمال الكونية. ويشير المظهر الأول إلى الإنتاج متجاوز الحدود، فى إطار ما يسمى بالمصانع الكونية (أو عولمة الإنتاج) والمنتجات متجاوزة الحدود أو الكونية (الكوكاكولا على سبيل المثال). أما الثانى فيشير إلى العملات أو النقود الكونية ***Supraterritorial Moniees***، وعولمة البنوك ***Banking***، والضمانات الكونية ***Securities***، والمشتقات المالية ***Derivatives*** ***(Scholte 97 : 435 - 440)***. أما الثالث فيشير إلى الشركات متعدية القومية، والاندماجات فيما بينها، مما أدى إلى بروز نمط تنظيمى إدارى كونى متجاوز للحدود ***(Scholte 97b:440)*** .

ويشير " عمرو محيى الدين " إلى عدة عناصر، يرى أنها تشكل جوهر مفهوم العولمة، التى بدأت بذورها الأولى فى منتصف الستينيات، ثم أخذت تتضح معالمها فى السبعينيات؛ وهى :

١ـ انهيار نظام بريتون وودز (١٩٧١ ـ ١٩٧٣) .

٢ـ عولمة النشاط الإنتاجي من خلال التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد قامت الشركات الكونية أو متعدية الجنسية بالدور الأساسى فى هذا المضمار .

٣ـ عولمة النشاط المالى، واندماج أسواق المال. ويشير إلى مظاهر ذلك، وهى : نشأة اليورو ماركت للعملات، وإزالة القيود على حركة روؤس الأموال، وإلغاء القيود المصرفية أو تحرير القطاع المصرفى من القيود المفروضة على حركته، وإلغاء القيود المفروضة على سوق الأوراق المالية، مما أدى إلى ظهور سوق كونية

للأوراق المالية، ونشأة أدوات مالية جديدة يطلق عليها المشتقات أو المستجدات المالية (عمرو محيى الدين، ١٩٩٧ : ٢٧ ــ ٥٣).

ثانيا : العولمة بوصفها منظورا فكريا (الإطار النظرى لدراسة تأثير العولمة على الدولة :

يشير " توماس كون " ***Thomas Kuhn***، فى مؤلفه الشهير " بنية الثورات العلمية "، إلى أن كل علم تسيطر عليه فى مرحلة معينة من مراحل تطوره ما يسميه بالمنظور الفكرى أو الإطار المرجعى ***Paradigm***، ويقصد به رؤية متفق عليها بين دارسى العلم حول النظرية العامة والمشكلات الفكرية والأدوات البحثية والمناهج المستخدمة. بهذا المعنى، فإن المنظور الفكرى ذو طابع فلسفى علمى شامل، وتجرى البحوث فى إطار ذلك المنظور الفكرى المسيطر، بصرف النظر عن اختلاف المدارس أو النظريات التى تنشأ فى إطاره، وذلك فى كل علم. ويطلق على العلم فى هذه المرحلة العلم العادى ***Normal Science***. ولكن سرعان ما يصل هذا المنظور إلى مأزق فكرى أو منهجى؛ بسبب ثبوت خطأ افتراضاته، أو عدم اتساق مقولاته، أو تخطى الواقع لتلك المقولات، بمعنى يصبح هذا المنظور عاجزا عن تفسير مجموعة من الظواهر أو المشكلات الجديدة فى العالم، مما يمهد السبيل إلى الثورة العلمية، وظهور منظور فكرى جديد، وهنا يدخل العلم مرحلة العلم غير العادى. وما إن يستقر المنظور الفكرى الجديد ويصبح مسيطرا، حتى يتحول العلم إلى مرحلة العلم العادى، وهكذا .. ***(Khun 70:10-65)*** .

بصرف النظر عن الانتقادات الكثيرة التى وجهت إلى نظرية كون، فإنه يمكن القول إن جوهرها ينطبق على تطور العلم الاجتماعى (خاصة علم السياسة) خلال نصف القرن الأخير. فحتى الستينيات تقريبا، سيطر على تحليل علم السياسة (وفى قلبه العلاقات الدولية) منظور فكرى، هو منظور العالمية، منذ أن لاحظ "بنتام" أن ثمة تغييرا حدث فى العالم منذ منتصف القرن السابع عشر، وأن ثمة حاجة ماسة إلى مصطلح جديد أطلق عليه التدويل أو العالمية. وكانت أهم ملامح هذا المنظور الجديد

(العالمية) ظهور الدول القومية، ومن ثم تأسيس نظام الدول ***The States System*** الـذى دشن مفهوم سيادة الدولة، وكونها الفاعل الرئيسى (أو الوحيد) فى العلاقات الدوليـــة، وأرسى نظام حكم يستند إلى ذلك. ولكن منذ الستينيات، شهد العالم ظواهر ومشـــكلات جديدة، عجز منظور العالمية عن وصفها، فضلا عن وضع تفســـيرات لـــها. ثـــم إن بعض افتراضات ذلك المنظور ثبت خطؤها. من هـــذه الظواهـــر الجديـــدة ظـــهور الشركات متعدية الجنسية، وثورة الاتصالات الحديثة، وظواهر الأســـواق الكونيـــة .. إلخ. ثم إن مشكلات جديدة دهمت سكان العالم، وعجز نظام الدول ذات الســـيادة عـــن وضع حلول لها، منها المشاكل البيئية الكونية، والإشعاع الذري، والإرهـــاب .. إلـــخ. كما أن بعض افتراضات منظور العالمية، مثل الدولة ذات السيادة، ثبـــت خطؤهـــا، أو على الأقل لم تعد صحيحة تماما .

هكذا ولج علم السياسة (وفى قلبه العلاقات الدولية) منذ الستينيات ،وتأكد ذلـك فى الثمانينيات، مرحلة العلم غير العادى، حيث يتعايش منظورا العالمية والعولمة معـــا. أى أن ثمة منظورا فكريا جديدا فى علم السياسة، وإن لم يكن قد سيطر بعد على العلـم، هو منظور العولمة. ***(Scholte 97 : 14)*** .

ثالثا : التمييز بين العولمة وبعض المفاهيم الأخرى المتداخلة معها :

ثمة مفاهيم متعددة تتداخل مع مفهوم العولمة، ومن ثم يجب وضـــع فواصـــل علمية أكاديمية بينها، أهمها مفهوم التدويـــل أو العالميـــــة ***Globalization***، ومذهـــب العولمة ***Globalism*** .

١ـــ التمييز بين العولمة ومذهب العولمة :

تشيع التفرقة بين مفهومين للعولمـــة : ***Globalism, Globalization***، فـــالأول يشير إلى العملية، والثانى يشير إلى المذهب أو الأيديولوجية أو القيم. وقـــد ســـبق أن وضحت مفهوم العولمة بوصفه عملية، أما مذهب العولمة فيشير إلـــى انتشـــار القيـــم الغربية عموما، والأمريكيـــة خصوصـــا، والـــترويج لـــها، كالديمقراطيـــة الليبراليـــة

والتخصيصية والتعددية وحقوق الإنسان وغيرها. وثمة أطروحات مهمة ترتبط بالعولمة بهذا المعنى، مثل نهاية التاريخ لفوكوياما وصدام الحضارات لهنتنجتون، وغيرها (حسن نافعة، ٩٩) .

ثمة مرادفات متعددة للعولمة بوصفها مذهبا أو نظاما قيميا، مثل فكرة الأمركة، وهى تشير إلى انتشار القيم الثقافية الأمريكية والنمط السلوكى الأمريكى، وسيطرتها على أذواق الناس فى أرجاء العالم(بول سالم، ٩٧ : ١٢). بعبارة أخرى تعنى العولمة – بهذا المفهوم – تعميم نمط حضارى يخص بلدا معينا، هو الولايات المتحدة، على بلدان العالم أجمع (عابد الجابرى، ٩٧:٣). وبصفة عامة ترادف العولمة مذهب التغريب الكونى، أو عولمة الحضارة ودفع الحضارات الأخرى إلى المتاحف والذكريات، وعولمة نمط الحياة الغربى (إسماعيل صبرى عبد الله، ٩٧ : ٢١، جلال أمين، ٩٧ : ٣٢ – ٣٣) .

بالإضافة إلى ما سبق، قد يكون مفهوم العولمة – بوصفه مذهبا – مرادفا لمفهوم "عالم ما بعد التاريخ " عند " فوكوياما "، حيث يرى الأخير أن العالم فى المستقبل المنظور سينقسم إلى عالمين : العالم التاريخى (الذى لا يزال غارقا فى التاريخ)، وعالم ما بعد التاريخ (الذى تخطى التاريخ). وبالنسبة للمفهوم الأخير، يرى أنه مرادف للديمقراطية الليبرالية، وسيادة النظام الرأسمالى، وسيكون الاقتصاد هو المحور الرئيسى للتفاعل بين الدول فى هذا العالم، فى حين تتضاءل أهمية سياسة القوة، وسيادة السلام بين أرجاء عالم ما بعد التاريخ، بفضل الطبيعة الخاصة للشرعية الديمقراطية الليبرالية، وبفضل قدرتها على إشباع حاجة الإنسان لنيل الاعتراف أ(فوكوياما، ٩٣ : ٢٤٢).

٢ـ التمييز بين العولمة والتدويل أو العالمية :

يتداخل مفهوم " التدويل أو العالمية " مع مفهوم العولمة، بل يستخدمهما بعض الباحثين بوصفهما مترادفين، حيث يتم استخدام مصطلح العولمة للإشارة إلى زيادة

التفاعلات أو الحركات عابرة الحدود (البشر والسلع ورؤوس الأموال والاستثمارات والصراعات الإثنية والأفكار وغيرها) بين الدول، بما يؤدى بنا إلى مفهوم الاعتماد المتبادل العميق بين الدول، وهو جوهر مفهوم العالمية، وليس العولمة. فالأخيرة تشير إلى تفاعلات أو حركات متجاوزة للحدود، كما سبق وأشرت *(Scholte, 97b : 430 – 431)*.

بصفة عامة، يشير مفهوم " التدويل أو العالمية " إلى تكثيف التفاعلات بين الدول القومية، التى تنفصل عن بعضها وبعض بحدود مميزة واضحة، وبمسافات معروفة، وبوقت ثابت مطلوب لعبور المسافات بين أقاليمها. وفى إطار منظور " العالمية " يمكن للدول أن يكون لها تأثيرات عميقة واسعة المدى على بعضها وبعض، ولكنها تظل أماكن مميزة منفصلة. وبينما يتكون المجال الدولى من مجموعة من الدول ذات الحدود المميزة، يتكون المجال الكونى من شبكات ووحدات متجاوزة الحدود. وبينما تتطلب التفاعلات الدولية (مثل تجارة القطن مثلا) أن يعبر الناس المسافات بين الدول فى وقت طويل نسبيا، فإن التفاعلات الكونية (مثل التدفقات المالية) تتسم بالفورية ولا تقيدها المسافات. وتتمدد الظواهر الكونية عبر العالم فى الوقت نفسه، وتتحرك بين الأماكن بشكل فورى *(in no time)*، وهى توصف لذلك بأنها " فوق إقليمية " *Supraterritorial* . وبينما يتأثر الاعتماد المتبادل الدولى بشدة بتقسيمات الدولة القومية، فإن التفاعلات الكونية لا تخضع – نسبيا – لهذا التأثير *(Scholte , 97 : 15)* .

من وجهة نظر اقتصادية، تشير العولمة إلى تغير كيفى فى الاقتصاد الدولى؛ فمن ناحية تكون الاقتصادات الوطنية، على الرغم من استمرارها، جزءا من كل، ويعاد ترتيبها فى هذا الكل بالعمليات والتفاعلات الدولية، ومن ناحية أخرى، تتضمن العولمة درجة من التكامل الوظيفى بين الأنشطة الاقتصادية الدولية المتفرقة. بعبارة أخرى، تعد العولمة صيغة أكثر تطورا من العالمية. *(Clark, 97:20)* .

القسم الثانى ــ تأثير العولمة على الدولة :

ثمة تصورات تذهب إلى أن العولمة تعنى انهيار قوة الدولة، وستؤدى إلى انتهائها أو تلاشيها، أو ستمهد لخروج الدولة من التاريخ ،على نحو يذكرنا بما تنبأ به كل من الليبراليين واللينينيين فى مطلع القرن العشرين، وكرره الوظيفيون فى منتصفه *(Scholte, 97b : 427, New Political Economy ,Mar 97: 1-6)*. فيرى أحد الدارسين أن العولمة تشير إلى حقبة ما بعد الدولة القومية، وتدشن لأخرى قد لا تكون حقائق العصر الحديث السائدة منذ قرابة خمسة قرون من مكونات مشهدها، ومن ثم ترسى مداميك ثورة جديدة فى التاريخ ستكون قوتها المجموعة الإنسانية بدلا من الجماعة الوطنية والقومية (عبد الإله بلقزيز، ٩٧ : ١).

ولن نعدم تصورات مقابلة تصف التصور الفائت بالخرافة أو الخيال *(Economist 97:2)*، ففى إطار الصعود المتزايد للعولمة، تشهد الدولة عهد قوتها، كما أنه فى أواخر القرن العشرين دعمت سلطة الدولة ولم تضعف، وزادت مجالات سيطرتها ولم تتضاءل *(Scholte , 97b : 428)* .

فى الحقيقة لا يمكن – بحال – قبول هذه التصورات؛ فالعولمة لم(ولن) تؤد إلى انتهاء الدولة أو تلاشيها، كما أنها لم تدعها دون أن تمسها. ويمكن – فى هذا الإطار – تقديم رأى توفيقى وسط؛ فالعلاقة بين العولمة والدولة تتدرج فى إطار التفاعل بين الاستمرارية والتغير، كما أن استمرار الدولة مرهون أساسا بقدرتها على الإمساك بزمام العلاقات الداخلية والخارجية لها، مع التركيز على أن ثمة تغيرات طرأت على قدرات الدولة وقوتها ووظائفها وأدوارها، وكذلك على عملية صنع القرارات فيها .. إلخ *(Scholte, 97b:428-429)*. بعبارة أخرى، أدت العولمة إلى إعادة هيكلة الدولة *(Restructuring of the State, Mar,96:882,Clark,97:1)* بمعنى حدوث تغير أو تحول ***Shift*** فى طبيعة الدولة وقوتها ودورها ووظائفها ومركزها فى النسق العالمى. وبعبارة أكثر تحديدا، فإن منظور العولمة ***Globalization Paradigm*** يعنى انتهاء نظام الدول بمبادئه وقواعده التقليدية – التى تبلورت عقب صلح وستفاليا

١٦٤٨، وهى التى حكمت العلاقات الدولة لما يزيد عن ثلاثة قرون - ويرسى مبادئ وقواعد جديدة للدولة فى ظل العولمة السياسية العالمية. إلى أى مدى تختلف المبادئ والقواعد الجديدة عن نظيراتها التقليدية (فى ظل نظام وستفاليا)؟ هذا ما سأحاول مناقشته فى الصفحات القادمة .

بادئ ذى بدء، يمكن تصنيف تأثيرات العولمة على الدولة إلى ثلاث مجموعات: تأثيرات ذات طابع كونى، وأخرى عامة، وثالثة هيكلية .

المجموعة الأولى : تأثيرات ذات طابع كونى :

أولا - بلورة نظام عالمى (كونى) شمولى :

يرى الكاتب الفرنسى " راموننت ***Ramonent*** " أنه على شاكلة النظم الشمولية نفسها، وهى التى تقوم على أساس التنظيم السياسى واحتكار السلطة، وتهيمن على كافة الأنشطة السياسية، وتنتفى فيها المعارضة؛ نجد اليوم أن العولمة تفرز نظاما عالميا شموليا، يتسم بخصائص النظم الشمولية نفسها المعروفة فى الداخل، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أوغيرها .

من الناحية الاقتصادية، يفرض هذا النظام نماذج معينة للتنمية ولا يعترف إلا بها (النموذج الليبرالى أو اقتصاد السوق)، ومعايير محددة لها (المعايير الغربية) وسياسات اقتصادية يرى أنها مناسبة، ويتحكم فى كثير من الأنشطة والضوابط الاقتصادية من خلال مؤسسات التمويل الدولية والشركات الكونية وأسواق رأس المال وغيرها (***Ramonent , 97***)، ويحكم حركة الاقتصاد الكونى وإدارته. ومن الناحية السياسية، يفرض هذا النظام نمطا معينا من النظم السياسية (الديمقراطى الليبرالى)، ومعايير محددة لها (المعايير الغربية)، ويتحكم فى توجهاته وممارساته، سواء من خلال المؤسسات السياسية الدولية كمجلس الأمن، أو مجموعة السبعة ***G 7*** التى عدها البعض مجلسا لإدارة العالم. ويتميز هذا النظام بهيمنة عدد قليل من الدول على مؤسساته وعملياته دون مشاركة حقيقية من جانب الغالبية العظمى لدول العالم، وهو ما

يعنى – بطبيعة الحال – أنه نظـــام غـــير ديمقراطـــى *(Scholte, 97 : 27 – 28)*. ويري"هنتنجتون" أن الدول الغربية، وعلى رأسها الولايـــات المتحـــدة، تـــهيمن علـــى المؤسسات السياسية والأمنية الدولية، وتـــهيمن – مـــع اليابـــان – علـــى المؤسســـات الاقتصادية الدولية، وتتم تسوية القضايا السياسية والأمنيـــة العالميـــة بطريقـــة فعالـــة بواســـطة مجلـــس إدارة مكـــون مـــن الولايـــات المتحـــــدة وألمانيـــا واليابـــان *(Huntington, 93:39-40)*

ثانيا : التقسيم الدولى الجديد للعمل :

يشير " روبرت كوكس *R.Cox* " إلى أن العولمة تتضمـــــن تدويـــل الإنتـــاج والتقسيم الدولى الجديد للعمل .. *(Scholte, 97 : 15)*. فما هى ملامح التقسيم الدولـــى الجديد للعمل الذى أفرزته التطورات الكونية؟

يتسم التقسيم الدولى الجديد للعمل، على عكس سابقه، بزيادة معدلات الإنتـــــاج ذى القيمة المضافة العالية الذى يميز الدول المتقدمة وحجم ذلك الإنتاج. وأهم ما يمـــيز هذا النوع من الإنتاج تكثيف تطبيق المعرفـــة العلميـــة، مثـــل صناعـــة المعلوماتيـــة والاتصالات والفضاء والأدوية والمواد الجديدة والمخلقة، وتطبيق الهندســـة الوراثيـــة، واستخدام أنواع الطاقة الجديدة نسبيا، بينما ازدادت حصة دول الجنوب فى الصناعـــات كثيفة العمالة أو الملوثة للبيئة، فقد تحولت صناعة المنسوجات من مراكزهـــا التقليديـــة فى بريطانيا والولايات المتحدة إلى دول شرق وجنوب آسيا، وبرزت كوريا الجنوبيـــة بوصفها أكبر منتج للصلب والسفن فى العالم فى بعض الســـنوات (مصطفـــى كـــامل السيد، ٩٨ : ٢٢ – ٢٣) .ويفسر البعض هذه الظاهرة الأخيرة (زيادة حصة الـــدول النامية فى الإنتاج الصناعى) بعولمة الإنتاج. ففى نطاق عولمة الإنتاج أصبـــح مـــن الممكن، بل من المرغوب فيه، انتقال عدد كبير من الأنشطة إلـــى دول الجنـــوب فـــى إطار نظام الحلقات ،خاصة حلقة الإنتاج، لما يتطلبه من مستويات معينة مـــن المـــهارة (عمرو محيى الدين، ٩٧ : ٣٥). ويمكن تفسير ظاهرة الدول الصناعية الجديدة فـــى هذا الإطار .

بالإضافة إلى ذلك، يتسم التقسيم الدولى الجديد للعمل، مثـــل ســـابقه، بتراتبيـــة *Hierarchy* واضحة. وإذا كانت التراتبية القديمة وضعت دول العالم داخل طبقتيـــن : أقلية من الدول الصناعية ذات الاقتصادات متكاملة الهياكل (دول المركز) ،وأغلبيـــة من الدول المنتجة والمصدرة للمواد الأولية (دول المحيط)؛ فإن التقسيم الدولى الجديد للعمل أكثر تعقيدا؛ إذ توجد على قمته الدول ما بعد الصناعية التى تكاد تحتكـــر فيمـــا بينها توليد المعارف العلمية الجديدة وتطبيقها فى مجال التكنولوجيا، ويتراجع الإنتـــاج المادى فى مجتمعاتها ليعمل أغلب مواطنيها فى قطاع الخدمات، وتليها دول صناعيـــة تقليدية لم تحدث النقلة بعد إلى مرحلة ما بعد الصناعة، ثم تأتى بعدها الدول الصناعيـــة الجديدة فى آسيا وأمريكا اللاتينية التى لم تتحرر بعد من التبعية التكنولوجيـــة والماليـــة للفئة الأولى من الدول. ثم تأتى - بعد ذلك - دول الجنوب التى تنتج المـــواد الأوليـــة وتصدرها، وتقوم ببعض الإنتاج الصناعى، دون أن يحتل القطاع الأخـــير وصادراتـــه فيـــه المكانة التى يحتلها فى الدول الصناعية الجديدة. وأخيرا، يوجد على قاعدة هـــذا الهرم ما يسمى بالدول الأقل نموا، أو الدول الفقيرة فى الجنوب، وبعضـــها تدهـــورت هياكله الإنتاجية على نحو لم يعد يسمح لها إلا بمشاركة محدودة فى السوق العالميـــة. وهكذا، فإن التراتبية الجديدة تتكون من مراكز رئيسية، وأخرى فرعية، وأشباه محيـط، ومحيط، ومراكز أخرى تتعرض للتهميش (مصطفى كامل السيد، ٩٨ : ٢٣ - ٢٤)

فى ظل هذا التقسيم الدولى الجديد للعمل، تتزايد أهميـــة الاقتصـــاد الرمـــزى وقطاع الخدمات فى الدول ما بعد الصناعية، بينما تتضاءل أهمية الإنتاج المـــادى (أى قطاعات الزراعة والصناعة) تدريجيـــا. وبينمـــا تـــتزايد أهميـــة الإنتـــاج المـــادى (وخصوصا قطاع الصناعة) فى الدول الصناعية والصناعية الجديدة، يحتـــل الإنتـــاج المادى (وخصوصا إنتاج المواد الأولية والطاقة) مكانة مهمة فى دول الجنوب ســـواء منخفضة الدخل أو الفقيرة (المصدر السابق : ٣٤ ،ألفيـــن توفلـــر، ٩٥ : ٨٣ ــ ٨٥، عمرو محيى الدين، ٩٧ : ٤٢).

فضلا عن ذلك، يتميز هذا التقسيم بالتنسيق المتزايد فى كل الدول لبعض قطاعات المواطنين (مصطفى السيد، ٩٨ : ٢٥)؛ فقد لاحظ بعض الباحثين أننا نعيش فى ظل العولمة مرة أخرى، كما كتب ماركس فى نهاية القرن التاسع عشر؛ عصر تبلور نظام طبقى عالمى سواء على صعيد الطبقة الرأسمالية أو العمالية. فقد تشكلت طبقة عالمية مرتبطة بالتفاعلات الإنتاجية الاستثمارية وطبقة إدارية عالمية ذات مهارات وقدرات فنية على مستوى العالم، ورغم أنه كان ينظر إلى الطبقة العمالية على أنها مغروسة فى إطارها وثقافتها القومية، فإن هذه الخصوصية انتهت مع هجرة العمال، والتوحيد المتواتر لمتوسطات الأجور على المستوى العالمى. بعبارة أخرى، نحن إزاء تشكل طبقات عالمية *(Halliday 96 : 630)* .

وأخيرا، يتسم التقسيم الدولى الجديد للعمل بالتهميش المتزايد لأعداد متزايدة من الدول فى الجنوب، ولأعداد متزايدة من المواطنين فى مختلف فئات الدول (*). وبالنسبة لهذه النتيجة الأخيرة، يلاحظ أن ظواهر البطالة والفقر والاستبعاد الاجتماعى توجد فى الدول الصناعية، كما توجد بصورة متزايدة فى الدول الصناعية. فالعالم الرابع، هو التعبير الذى صك لتسمية الفقراء فى الدول المتقدمة (مصطفى السيد، ٩٨ : ٢٥).

ثالثا : الدولة بوصفها فاعلا فى السياسة العالمية :

كما هى العادة، سأبدأ بالتصور المتطرف حول وضع الدولة بوصفها فاعلا فى السياسة العالمية. ويرى " صمويل هنتنجتون" ***S. P. Huntington*** أن الحضارة ***Civilization*** تحل محل الدولة بوصفها وحدة أساسية ***Primary Unit*** فى السياسة الكونية ***(Drezenr 98 : 1)***. ويعرف الحضارة بأنها أعلى تجمع ثقافى للناس، وأوسع مستوى من الهوية الثقافية للشعب، وهى تالية لما يميز البشر عن الأنواع الأخرى. وتتحدد الحضارة بكل من العناصر الموضوعية المشتركة؛ مثل اللغة والدين والتاريخ

(*) سأفرد لتحليل تأثيرات العولمة على دول الجنوب مناقشة مستقلة .

والعادات والمؤسسات والتحديد الذاتى الذى يقوم به الشعب لنفسه. ويضيف أن النـــاس يستطيعون إعادة تحديد هوياتهم، وهم يفعلون ذلـــك، والنتيجـــة هـــى تغـــير تكويـــن الحضارات وحدودها. والحضارات تمتزج وتتداخل، وقد تتضمن حضـــارات فرعيـــة (مثل الحضارة الإسلامية) ،ولكن تظل كيانات هادفة. ويقسم " هنتنجتون " العالم إلـــى سبع أو ثمان حضارات كبرى، هى الحضارات الغربية والإســـلامية والكونفوشيوســـية واليابانية والهندية والسلافية الأرثوذكسية والأمريكيـــة اللاتينيـــة وربمـــا الأفريقيـــة. *(Huntington 93 : 22 – 25)*، ويرى أن عالم ما بعد الحرب الباردة سيشـــهد تفـــاعلا (صراعيا) بين هذه الحضارات. كأنه ينظر إلى الحضارات بوصفها فواعـــل كونيـــة جديدة، لها حدودها الواضحة التى تفصلها عن غيرها، وأن الدول نفسها ربما تتمـــاهى فيها، دون الحديث عن أن كافة مظاهر التفاعل الكونى ستتحدد فى الأطر الحضاريـــة. ويستند تحليل هنتنجتون إلى الأهمية المتجددة للقوى الثقافية، أو الرغبة المتنامية عنـــد البشر لأن يكونوا جزءا من قبيلة أو حضارة تستثنى غيرها، ونادرا ما تتســـامح معـــها *(Drezner 98:1)*. وإن كان هنتنجتون يحذر من أنه لا يقصد أن الدول سوف تختفـــى، ولكن دورها بوصفها فاعلا فى السياســـة العالميـــة ســـيتراجع لصـــالح الحضـــارات *(Huntington 93:48)*. وقد لاقت الأفكار السابقة معارضة واسعة؛ فرأى البعـــض أن ثمة عيوبا أساسية فى افتراض أن الحضارة تحل محل الأيديولوجية أو الدولـــة عقـــب الحرب الباردة بوصف ذلك مرجعا أساسيا للقياس. من أهم تلك العيوب أنه ينطلق مـــن أن الفوارق الحضارية قادرة على الصمود فى وجه اتجاه لا يقاوم نحو توحد المجتمـــع البشرى، ثم إن لنا أن نتساءل : هل يمكن لأوجه التكامل فـــى الاقتصـــاد العـــالمى أن تصمد فى وجهها الثوابت فى الحضارات، خاصة أن " هنتنجتون " نفســـه يســـلم بـــأن الحضارات تتغير" ؟ (محمد ســـيد أحمـــد، ٩٣ : ٩٤ -٩٥). ويـــرى آخـــرون أن هنتنجتون أحيا جدلا قديما فى دراسة الشؤون الدولية حول العلاقة بين عمليات العـــالم الأصغر والعالم الأكبر؛ فأنصار النظرية الأولى يختارون الدولـــة القوميـــة بوصفـــها الوحدة الأساسية فى السياسة الدولية، أما مشايعو الثانية فينظرون إلى الشؤون الدوليـــة

من خلال المستوى الأرفع للحضارات التى تنتمى إليها الدول القومية. ولكن تبقى صناعة القرار السياسى - الذى تقوم به وحدات الدول القومية - العامل الوحيد الذى يسهل التعرف عليه بوصفه محددا للأحداث على الساحة الدولية، وتظل الدولة ذات السيادة وتمايزها الظاهرة الكبرى على الساحة الدولية، وليست التكتلات أو الوحدات التى تتجاوزها (ويكس، ٩٦ : ٩٣). وينتقد " عجمى " أفكار " هنتنجتون "، ويؤكد أن الدول ستظل أكثر الفاعلين قوة فى الشؤون الدولية، وأن الحضارات لا تسيطر على الدول، وإنما تسيطر الأخيرة على الأولى، وتصرف الدول نظرها عن روابط الدم والعقيدة حين يكون ذلك من مصلحتها، وتهتم بهذه الروابط حين تحتاج لذلك (*Ajami 93:2-3*) .

ومن الناحية المنهاجية، ثمة من يؤكد أن مصطلح العلاقات أو السياسات الدولية لم يعد ملائما لوصف الحقل، فهو يهتم بالأساس بالعلاقات بين الدول، ويعدها الفاعلة الرئيسية فى السياسة الدولية. ولذلك- وفى ضوء تراجع دور الدولة النسبى بوصفها فاعلا وبروز فاعلين جدد، تزايد وزنهم النسبى فى السياسة العالمية، تم اقتراح مصطلح " السياسات العالمية " *World Politics* (*Smith and Baylis 97:3-4*) أو ما بعد الدولية *Post - Internationalism* بوصفها أكثر ملاءمة لوصف الحقل (*Roseneau 95:31*).

ويرى " روزيناو " أن التغيرات العالمية أنهت مرحلة " مركزية الدولة " فى السياسة الدولية، وأدت إلى تقسيم العالم إلى وحدتين منفصلتين متجانستين؛ فإلى جانب العالم التقليدى الذى كانت اليد العليا فيه للدولة، نشأ عالم آخر متعدد المراكز له سياسات وقواعد خاصة به، يطلق على الفاعلين فيه *The Sovereignty Free Actors* *(SFAs)* وأهمهم الشركات متعدية الجنسية والأقليات الإثنية والجماعات المهنية والأحزاب السياسية والمنظمات عابرة الحدود وغيرها. هؤلاء الفاعلون *SFAs* قد يتعاونون أو يتنافسون مع الفاعلين المرتبطين بالدول *The Sovereignty –bound Actors* (*SBA's*). إذن فقد، أصبح عالم الفاعلين

الدوليين عالمين، لكل منهما مصادر قوته وتحدياته، وهو الأمر الذى يفسر – جزئيا – حالة الاضطراب فى السياسة ما بعد الدولية. (*Roseneau 95:41-44*)

ويتصور الباحث أنه – بتأثير العولمة – لم تعد الدولة الفاعل الأساسى فى السياسة العالمية، بل ثمة تعددية فى الفاعلين، مع تراجع الوزن النسبى للدولة –باطراد– لصالح فاعلين آخرين. وتعد الشركات متعدية الجنسية *TNCs* أهم الفاعلين فى السياسة العالمية على الإطلاق، سواء من حيث القوة الاقتصادية أو من حيث التأثير والنفوذ الكونى (*Ramonent 97, Willetts 97:303*). أضف إلى ذلك أن الدولة ذاتها تفقد سيادتها، سواء فى مواجهة الأنشطة الاقتصادية للشركات متعدية الجنسية، أو فى مواجهة التهديد العنيف (أو الإرهابي) من قبل المنظمات الإجرامية والعصابات .

لذلك فإن صنع السياسة الكونية يتضمن نظاما معقدا يشمل الحكومات والشركات الكونية والمنظمات غير الحكومية وغيرها. واقترح البعض مصطلح "*Transnational Actors*" أو الفاعلين متعديى / متجاوزى الجنسية، ليشير إلى كل فاعل غير حكومى من بلد معين، له علاقات مع أى فاعل آخر من بلد ثان أو مع منظمة دولية، ويصنفهم إلى فاعلين شرعيين *Legitimate Transnational Actors* وغير شرعيين*Non-legitimate Transnational Actors* . وتضم الفئة الأولى المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والشركات متعدية الجنسية، أما الفاعلون غير الشرعيين فمن أمثلتهم العصابات وحركات التحرير والمافيا ....إلخ (*Willetts 97:287-289*) .وبصفة عامة، يصنف " شولت *Scholte* " الفاعلين فى السياسة العالمية – غير الدولة – وفقا لمفهوم *governance* (الذى يشير إلى السيطرة على نشاط ما وتحقيق النتائج المرغوبة، وقد يعنى التنظيم *Regulatory*) إلى أربعة أنماط. وفى البداية، يؤكد " شولت " أن العولمة هى التى أدت إلى ظهور عدد هؤلاء الفاعلين أو زيادتهم وتزايد تأثيرهم وأدوارهم فى السياسة العالمية. وهذه الأنماط هى :

١- نمط التنظيم دون مستوى الدولة : *Sub-State Global Governance*

والفاعلون فى هذا المستوى هم السلطات المحلية (الولايات أو المقاطعـــات أو الأقاليم ...إلخ) .

٢-نمــط التنظيم فــوق مستوى الدولة (المستوى الرسمي) *Supra-State Global Governance*

والفاعلون هنا هم المنظمات الدولية (الحكومية أو بين الحكومات)، وهى التـــى يجب أن يعاد تسميتها إلى المنظمات أو الوكالات الكونية ***Global Agencies***

٣- نمط التنظيم الكونى الخاص أو السوقى :*Marketized Global Governance*

والفاعلون هنا الشركات متعدية الجنســية، ومؤسســات التمويــل الخاصــة، والأسواق المالية، وغيرها من المنظمات الكونية التابعة للقطاع الخاص .

٤-الحركات الاجتماعية الكونية : *Global Social Movements*

مثل حركة السلام الأخضر، ومنظمة الصليــب الأحمــر، ومنظمــات حقــوق الإنسان، وحركات المرأة، والخضر، وغيرها (*Scholte 97 : 23-26*) .

رابعا ــ العولمة وفكرة التجانس أو الكونى وتوابعها :

إن فكرة التجانس العالمى أو الكونى***Global or World Wide Homogenization*** ليست جديدة، وإنما الجديد ربط هذه الفكرة آليا بعمليــة العولمــة؛ بمعنــى ادعــاء أن العولمــة ستؤدى إلى التجانس بين شعوب العالم ودوله. وثمة توابع متعـــددة لفكــرة التجانس هذه؛ أهمها المجتمع الكونى أو المجتمع الإنسانى الواحــد والثقافــة الكونيــة، والإدراك أو الشعور الكونى، والهويات فوق مستوى الدولة، والتــأثيرات المحتملــة أو المؤكدة لذلك كله على الثقافات والهويات القومية. وهكذا تتحدد مهمــة البــاحث فــى مناقشة القضيتين الآتيتين :

١. هل أدت العولمة إلى إحداث التجانس بين شعوب العالم ؟ وهل ثمة ثقافة كونيــة بازغة ؟

٢. ما هى التأثيرات المحتملة للعولمة على الهوية القومية والثقافة الوطنية ؟

١. العولمة والتجانس الكونى والثقافة الكونية :

يرى البعض أن النظرة الكلية للعولمة تتضمن فكرة التجانس أو التماسك، فإننا فى ظل العولمة متماثلون بصرف النظر عن أى اختلافات عرقية أو دينية أو ثقافية (*Sjolander 99:11*). ويرى آخرون أن العولمة خلقت إحساسا متناميا بما يمكن أن نسميه الإدراك الأخلاقى العالمى. وقد سبق أن تحدثت عن فكرة المجتمع الكونى بوصفها محورا من محاور الجدل حول فكرة التجانس هذه.

وبالنسبة لفكرة الثقافة الكونية، نجد أن " باربر *Barber*" و" فوكوياما " يعتقدان أن القوى الاقتصادية تؤدى إلى خلق ثقافة عالمية متجانسة (*Drezner 98:1*). ويشير "روبرتسون *R.Robertson* " إلى أن العولمة تتضمن تطور ما أسماه بالثقافة الكونية (*Clark 97:23*)، وبطبيعة الحال فإن وسائل الإعلام الدولية قد قامت بدور مهم فى هذا الإطار، حيث يشير البعض إلى أنها جعلت من الممكن تصور ثقافة عالمية سواء بالنسبة للنخبة أو للعامة، يتواصل المنتمون إليها عن طريق اللغة الإنجليزية، وليس عن طريق اللغة الوطنية (*Hirst and Thompson 96:184*). ويقترح البعض مفهوم ثقافة العولمة أو العولمة الثقافية، للإشارة إلى التأثيرات الثقافية للعولمة على الدولة (عبد الإله بلقزيز، ٩٧ : ٤ - ٧) .

وبطبيعة الحال فإن هناك من يرفض التصور السابق، ويؤكد على فكرة الاختلاف وليس التجانس أو التماثل، فى ظل عالم تسوده العولمة، حيث تسود فكرة الأنا والآخر، وهى جوهر الاختلاف، وليس التجانس الذى كانت تنشده العولمة. ويحدد البعض معوقات التجانس الذى كانت تنشده العولمة بمجموعة من العوامل؛ هى المزايا التكنولوجية والمعرفية والمعلوماتية، والتخصص فى الإنتاج والعمل، وحقوق الملكية الفكرية وحمايتها، والظروف الاجتماعية والنزاعات العرقية والقبلية أو النزاعات حول أقاليم اقتصادية (*Sjolander 99:10-11*). ويؤيد خط التفكير نفسه "روزيناو "، ويؤكده " هنتنجتون " : فالأول ينفى فكرة التجانس أو التماثل بين الأفراد

فى العالم، ويعدها من ضمن الآثار الحتمية للعولمة التى يرفضها (*Roseneau 95:37*). ويكفى أن أشير إلى أطروحة الثانى حول صراع أو صدام الحضارات، للتـأكيد علـى تأييده لفكرة الاختلاف والانقسام الثقافى، بل والصراع فى عالم ما بعد الحرب البـاردة. وكان " هنتنجتون " أكثر صراحة حينما لفت النظر إلى أن المفهوم القائل بأنه يمكـن أن تكون هناك حضارة أو ثقافة عالمية هو نفسه فكرة غربية، تتناقض بصورة مباشرة مـع الاختلافات الثقافية الأساسية بين الحضارات (*Huntington 93:41*). ويؤكد "الجابرى" أنه ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد فى يوم مـن الأيـام، وإنما وجدت – وتوجد وستوجد – ثقافات متعددة متنوعة، يعمل كل منها على الحفـاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة. من هذه الثقافات ما يميل إلى الانغـلاق والانكمـاش، ومنها ما يسعى إلى الانتشار والتوسع، ومنها ما ينعزل حينا وينتشر حينا آخـر (عـابد الجابرى٩٧ :١). ويلفت باحث آخر النظر إلى أن التنوع الثقافى بصفـة عامـة فـى أرجاء العالم يعد أحد تحديات العولمة أو معوقاتها (*Scholte 97a : 645*) .

يمكن القول، ودون تحيز لهذا الاتجـاه أو ذاك، إن العولمـة ليسـت عمليـة تصاعدية لإحداث التشابه أو التجانس الثقافى بين شعوب العالم. بعبارة أخرى، إنها لن تؤدى إلى وضع نهاية للتنوع الثقافى فى العالم. صحيح أن تجاوز الحـدود بواسـطة وسائل الإعلام قد أدى إلى توفير قبول عالمى لمجموعة من الموضوعـات والأفكـار والمعايير والعادات، وصحيح أيضا أنه بفعل معدلات العولمة الاقتصادية، أصبح النـاس فى مناطق متباينة من العالم يـأكلون ويشـربون ويسـمعون ويشـاهدون ويلبسـون ويستهلكون الأشياء نفسها فى الوقت نفسه، لكنه من الصحيح أيضا أن المشاهدين مثـلا لفيلم كونى مثل " تيتانيك " *Titanic* من مناطق متباينة حضاريا سيفسـرونه بطـرق مختلفة، كذلك سيستخدمون المنتج الكونى بطرق متباينة ....وهكـذا (*Scholte 97 : 18*).ورغم ذلك كله، فإن للعولمة ــ أولا ــ تأثيرات على الهوية، وثانيا علـى الثقافـة الوطنية.

٢ـ العولمة والهوية القومية (أو العولمة والتفكيك) :

يثير تحليل تأثير العولمة على الهوية القومية أو الوطنية تساؤلا مـــهما حـــول علاقة العولمة بالتفكيك ***fragmentation***. ويرى البعض أن العولمة أولاً حركة تفكيكيـــة ***Fragmentory movement*** ***(New Political Economy 97 : 1)***، أو أن العولمـــة والتفكيـــك مفهومان توأمان : بمعنى أن العولمة تقود اتجاها تفكيكيا داخل الدول ،ســـواء أكـــانت متقدمة أم نامية، و بصفة خاصة داخل الأخيرة ***(Clark 97:17)***. ويتصور البعض الآخـــر أن التفكيك والعولمة يسيران جنباً إلى جنب ***(Halliday 96 : 927)***، ولكن ثمة اتفاقا علـــى أن اتجاه التفكيك يؤثر بدرجة أشد وبصورة أكبر على الدولة فى الجنـــوب، بدرجـــة لا تقارن مع نظيرتها فى الشمال ***(Dessouki 93 : 113)***. بطبيعة الحـــال فإننـــا لـــن نعـــدم تصورات مقابلة، تنطلق من الافتراضات الليبرالية حول العولمة، تؤكد علـــى النتـــائج المفيدة للعولمة، فهى تؤدى إلى توافق مجتمعى ***(Clark 97 : 17)*** .

أيا ما كان الأمر، فإنه بتأثير العولمة يتم إضعاف الهوية القومية (أو التكـــامل الوطنى)، وتشجيع هويات تتخطى الدولة ***Supra-National***، وتقوية أخرى دون المستوى القومى ***Sub-national Loyalities***. فمن ناحية، تواجه كافة الدول مشاكل تتعلق بالتكـــامل القومى أو الوطنى، مع اختلاف فى الدرجة ـــ بطبيعة الحال ـــ بين الـــدول المتقدمـــة ودول الجنوب، فى السنوات الأخيرة، خاصة بعد انتهاء الحرب البـــاردة ***(Halliday 96 :628 , Dessouki 93 :113)***، ومن ناحية أخرى، أدت التطورات الكونية إلى تقوية الـــهويات دون المستوى القومى، أو هويات التجمعـــات التحتيـــة ***Subgroupism*** كمـــا يســـميها "روزيناو "، ودعمها خاصة بين الجماعات الإثنية داخل الدولـــة ***(Scholte 97 : 21-22)***. ويتجلى هذا الاتجاه فى الهويات الإثنية أو القومية التى ظهرت فـــى شـــرقى أوروبـــا والاتحاد السوفيتى السابق، والكثير من دول الجنوب ويوغوسلافيا ....إلخ. ففى عـــام ١٩٩٥، وفقا لتقرير " معهد ستكهولم الدولى للسلام "، يتضح أن كل الحروب الخطـــيرة على مستوى العالم كانت حروبا أهلية، ويتصور البعض أن هذا قد يعنى ارتداد العـــالم إلى صورته الطبيعية، حيث التقسيم الاجتماعى وتعدد الهويات والـــولاءات ***(Halliday***

96:628). ومن ناحية ثالثة، أدت العولمة إلى ظهور هويات فوق قومية تتخطى مشاعر التماسك القومى والهوية الوطنية ودعمتها. فنتيجة لنمو وسائل الإعلام متجاوزة الحدود، انجذب الكثيرون من سكان الدولة إلى هويات ربما تتخطى مشاعر التماسك أو الاندماج الوطنى (Scholte 97 : 21). وقد لاحظ البعض ظهور ما أسماه " قبائل عالمية" ويقصد بها نمو التفاعلات وزيادة الروابط بين الجماعات القومية عبر الحدود، مثل تجمعات الصينيين عبر البحار، حيث يكونون "جيتوهات"، ويكرسون علاقات وتفاعلات بينية عبر الحدود مع نظرائهم عند حواف آسيا (Halliday 96 : 627-628). كما أنه بفضل المؤتمرات الكونية ووسائل الاتصال وغيرها، ربطت روابط مميزة فوق إقليمية حركات المرأة ومنظمات حقوق الإنسان والجماعات الدينية الأصولية وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، فإن كثيرا من الناس فى العالم المعاصر مستعدون - بصورة متزايدة - لأن يعطوا قيما، مثل النمو الاقتصادى وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة، أهمية أعلى من سيادة الدولة ومبدأ الهوية والنزعة القومية (Scholte 97 : 22). وقد تحدث " هنتنجتون " عما أسماه بالهوية الحضارية التى تتخطى حدود الدول، وعن ظواهر مرتبطة بها مثل Civilization Rallying أو الهبة لمساندة الأقرباء أو التجمع الحضارى (Huntington 93 : 35-38) .

٣- العولمة والثقافة :

يرى البعض أن العولمة تمثل اختراقا للهوية الثقافية أو الثقافة الوطنية وتمييعا لها، وأن هدف ذلك الاختراق الهيمنة وتكريس التبعية الحضارية (للغرب بطبيعة الحال). ويضيف : " إن العولمة نظام يعمل على إفراغ الهوية الثقافية الجماعية من كل محتوى، ويدفع إلى التشتيت والتفتيت ... (فضلا عن) تكريس الثنائية والانشطار فى الهوية الثقافية بين النخبة والجماهير، سواء فى الدول العربية أو فى دول الجنوب بصفة عامة" (عابد الجابرى، ٩٧ : ٣-٧).

على الخط الفكرى نفسه، يخلص أحد الباحثين فى دراسته عن " العولمة الثقافية" إلى خلاصة مركزية مؤداها أن " تمدد العولمة (الثقافية) يتلازم مع انحسار

السيادة الثقافية (أو الثقافية الوطنية) فى مجتمعات الجنوب عامة، وفى المجتمعات العربية خاصة ". ويشدد على أن التبادل الثقافى العالمى الجارى تبادل غير متكافئ، ولا يعبر عن أية إمكانية لتحويل العولمة الثقافية إلى تثاقف بين الثقافات والشعوب والمجتمعات، بل يحتفظ لها بتعريف واحد : الغزو والاختراق (عبد الإله بلقزيز ٩٧ : ٤، ٧).

فى الحقيقة، أنا جد متحفظ على الأفكار السابقة، وأعدها من ضمن المبالغات الكثيرة التى ترتبط بالعولمة، ولا أملك إلا أن أشير إلى الاتجاه الذى أؤيده – فى هذا السياق – وهو أن العولمة لا تعنى بحال نهاية التنوع الثقافى فى العالم. أضف إلى ذلك أن ثمة عوامل ذاتية تتعلق بالمؤسسات الثقافية الوطنية فى دول الجنوب أسهمت –ولا تزال تسهم – فى تراجع الثقافة الوطنية .

المجموعة الثانية .تأثيرات عامة :

أولاً : العولمة والتحول الديمقراطى :

هل تؤدى العولمة إلى التحول الديمقراطى فى مختلف دول العالم، خاصة دول الجنوب ؟ بعبارة أخرى : ما هى آثار العولمة على الديمقراطية بصفة عامة ؟ ويتفرع عن ذلك عدة أسئلة فرعية؛ أهمها :

ـــ هل ثمة علاقة آلية أو " أتوماتيكية " بين العولمة والتحول الديمقراطى ؟

ـــ أم تفرض العولمة تحديات على التحول الديمقراطى (والديمقراطية عموماً) وتهدده؟

ـــ أم أن العولمة تعمل بوصفها وسيلة ميسرة أو متغيراً مهيئاً لانتشار الديمقراطية وتدعيمها ؟

أتابع الإجابة على التساؤلات الفائتة بإيجاز .

١ــ علاقة آلية (أو أوتوماتيكية) :

يرى الليبراليون أن العولمة والتحول الديمقراطى وجهان لعملة واحدة. بعبارة أخرى، فإن ثمة علاقة ارتباطية أو آلية بين العولمة والتحول الديمقراطى؛ بمعنى أن العولمة تؤدى إلى التحول الديمقراطى فى أرجاء العالم .

ثمة أسانيد عدة لهذه الرؤية فى كتابات " هنتنجتون " عن الموجة الثالثة للديمقراطية، أو انتشار القيم الديمقراطية منذ بداية التسعينيات فى مناطق عدة فى القارات الثلاث (أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية) وأوروبا الشرقية، وفى كتابات "دياموند ***Diamond***" الذى يتحدث عن العولمة الديمقراطية (***Diamond 93 : 31 – 38***)، وكذلك فى أطروحة " فوكوياما " الشهيرة " نهاية التاريخ وخاتم البشر ". فالأخير يحتج بأن التطورات العالمية السياسية والاقتصادية أفرزت الصورة النهائية لنظام الحكم البشرى، وهو الديمقراطية الليبرالية، لخلوها من التناقضات الداخلية. ومن ثم، ستظل الديمقراطية – بوصفها نظاما للحكم – المطمح السياسى الواضح والوحيد لمختلف الدول والثقافات فى كوكبنا. ويقدم تنبؤا غير مشروط مؤداه أن الدول غير الغربية الديمقراطية ستتجه إن عاجلا أو آجلا إلى أرض الميعاد أو الديمقراطية الليبرالية (فوكوياما ٩٣ : ١٠ــ١١).

من هذه الأسانيد أيضا، كما تزعم المدرسة المؤسسية (الليبرالية)، أن الفاعلين فى الاقتصاد الكونى، مثل الشركات متعدية الجنسية والمضاربين والمستثمرين وصندوق النقد والبنك الدوليين وغيرهم، سيمارسون ضغوطا على الحكومات، أو سيقومون بدور الأحزاب السياسية من أجل تأسيس حكم جيد / صالح ***Good Governance*** ودعم التحول الديمقراطى. وتضيف هذه المدرسة أن السياسة هى مجال نشاط الطبقة المثقفة وأصحاب الأملاك من المواطنين، ومن ثم يجب أن يعطى لهم وزن أكبر من غيرهم فى العملية السياسية (***Gill 96 : 214-215***) .

يمكن مناقشة الرؤية السابقة، والتشكيك فى أسانيدها بسهولة. فيظن البـــاحث أن مناسبتها هى تواكب انهيار النظم غير الديمقراطية فى شـــرقى أوروبـا والاتحـاد السوفيتى السابق، مع بزوغ التطورات الكونية وانتشارها فى الربع الأخير مـــن هـذا القرن، وهما تغيران - فيما أحسب - غـــير مرتبطيـن. علـى أى حـال، يســتطيع المـــراقب لأحوال العالم أن ينفى وجود تلك العلاقة الآليـــة بيـن العولمـة والتحـول الديمقراطى؛ فلا يزال كثير من الحكومات ينتهك حقوق الإنسان فى ظل العولمة، كمـــا أن إقرار التعددية الحزبية التنافسية، مثل ما حدث فى الكثير من دول العالم، لا يضمـن بذاته زيادة المشاركة الشعبية وسيطرة المواطنين على الحكم. بالإضافة إلى ذلك، فإنـه حتى الدول التى تحوز على مرتبة عليا فى تقارير منظمة العفو الدولية نادراً ما تشـرك مواطنيها، خاصة فى القضايا الكونية، مثل تطبيق برامـــج صنـــدوق النقـــد والبنـك (الدوليين) وسياساتهما، والمشاكل البيئية الكونية، وحركات رءوس الأموال الكونيـــة (*Scholte 97 : 326-27*). وخلص " شولت " - فى بحثه حول العلاقة بين أنماط التنظيـم / الحكم الكونية، السابق الإشارة إليها ،والديمقراطيـــة - إلـى أن هـذه التنظيمـات أو المؤسسات (الفاعلين فى السياسة العالمية) ليســت مهيئـة للديمقراطيـة أو التحـول الديمقراطى؛ لأنها تعانى من قصور (ونقص) فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية، وحريـة الوصول إلى المناصب أو السلطة فيها، والمناقشة والتشـــاور، والتمثيـل، والمحاسـبة والشفافية، ومطابقة أنشطتها وسلوكياتها مع مبادئها الدستورية (*Ibid : 27 – 28*) .

وحتى لو سلمنا بالرؤية الجديدة الخاصة بأن الفاعلين فـــى الاقتصـــاد الكونـى سيمارسون ضغوطاً على الحكومات من أجل دعم التحول الديمقراطى أو نشره، فـــإن هذه العملية ستسفر عن نوع من الديمقراطية النخبوية، كتلك التى دعا إليها " شـومبيتر *Schumpeter* "، وتتلاءم مع قواعد الديمقراطية (وخاصة المساواة)، كمـا تتـلاءم مـع حضارة الأعمال فحسب (*Gill 96:215-218*) .

٢ـ العولمة تهديد للديمقراطية :

إذا استثنينا الرؤية الليبرالية الفائتة، فإن جانباً يعتد به من الأدب النظرى حــول العولمة والديمقراطية يذهب إلى أنها تمثل تهديداً للديمقراطية. وقد قدمت جانبــاً مــن هــذا الأدب آنفاً (دراسة شولت ودراسة جيل). بالإضافة إلى ذلك، يرى " هيلد *Held* " أن انتشار التحول الديمقراطى، بعد انتهاء الحرب الباردة فى القارات الأربع، حــدث عندما أثير التساؤل حول الديمقراطية بوصفها نظام حكم. ويضيف : بتــأثير العولمــة أصبح مصير الديمقراطية والدولة المستقلة الديمقراطية حقيقة مفعماً بالخطر *(Clark 97 193 :)*. ويرى باحث آخر أن العولمة تمثل تهديداً للديمقراطية؛ لأنها تقدم فى خطــاب غير ديمقراطى، وبطريقة شمولية (عمر الفاروق، ٩٩) .

يلاحظ " جيل *Gill* أن اتجاه العولمة يتضمن تناقضاً أساسياً *Paradox*؛ فمن ناحية تضمن اتجاه العولمة زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعى، بما يعنيه مــن اتســاع دائــرة التفاوت الاجتماعى، الناتج أساساً عن انتشار تطبيق اقتصاد السوق والتخصيصية؛ فقــد شهدت الثلاثون عاماً الماضية نمواً هائلاً فى التفاوت الاجتماعى، وانــهيار القطاعــات الاجتماعية العامة مثل التعليم والصحة، وكذلك انهيار الأشكال المختلفة لإعادة توزيــع الموارد والمنافع الاقتصادية مثل دولة الرفاهية ونظم إعانــة البطالــة. ومــن ناحيــة أخرى، تواكب اتجاه العولمة – بصورة ظاهرية – مع انتشار التحول الديمقراطى منــذ السبعينيات فى القارات الأربع. وبطبيعة الحال، تضمن ذلك الأخذ بالجوانب الشــكلية للديمقراطية من انتخابات حرة وتعددية سياسية وضمانـــات دســتورية .. إلــخ، مــع ملاحظة أن المساواة تعد أهم قواعد الديمقراطية. ماذا يعنى هذا التناقض؟!

يجيب " جيل " : يعنى أن القواعــد أو المتطلبــات (أو الظــروف المهيئــة) الأساسية؛ سواء الاجتماعية أو المادية للمساواة السياسية، وهى الفكرة الجوهريــة فــى التحول الديمقراطى، غير متوافرة، أو أصابها الوهن فى كثير من دول العــالم، كذلــك تغيرت علاقات القوة فى المجتمع. وهذا يشير إلى أن اتجاه العولمة ربمــا لا يكــون مواتيا للتحول الديمقراطى؛ لأنه يهدم أهم متطلباته أو قواعده : المســاواة السياســية.

(Gill 96:218). وهكذا يمكن القول، مع جيل، إن التحول الديمقراطى اتسم بخصائص شكلية فى الكثير من دول العالم .

٣ــ العولمة متغير مهيئ للتحول الديمقراطى :

يذهب هذا الاتجاه إلى أن العولمة ربما تقدم إمكانات أو فرصاً للتحول الديمقراطى؛ فيرى البعض أن العولمة قد أدت إلى إنهاء سيادة الدولة، وثمة علاقة توتر أساسية بين السيادة والديمقراطية؛ فالأولى تتضمن قوة أو سيطرة عليا شاملة وغير مجزأة وملزمة تمارسها الحكومة، بينما تفترض الديمقراطية قوة أو سيطرة محدودة مشتتة ظرفية جماعية تمارسها هيئات متعددة، بالإضافة إلى الحكومة، مثل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والمجتمع المدنى والسلطات المحلية وغيرها. بهذا المعنى فإن انتهاء السيادة – مبدئياً – يقدم فرصاً للتحول الديمقراطى أو دعمه وتوسيعه (*Scholte 97 : 26*) .

ورغم أن العولمة أدت إلى مزيد من التفاوت الاجتماعى والاقتصادى داخل الدول، فإن الفئات الأقل قوة والفقيرة تستطيع مقاومة الظلم الواقع عليها. فبفضل التطور الهائل فى تكنولوجيا الإعلام والاتصال فى ظل العولمة، شهدت الثمانينيات والتسعينيات ازدهاراً هائلاً للمنظمات التحتية *grassroots*، وشهدت كذلك انتشار المنظمات غير الحكومية، ونمو شبكات مقاومة غير رسمية وشبه تلقائية. وهذه العملية، التى يطلق عليها التسييس من أسفل *politicization from below*، يمكن أن تؤدى إلى تغيير أساسى فما يتعلق بدعم التحول الديمقراطى (*Gill 97 : 218*) .

وإذا كانت الهيئات أو المؤسسات الكونية بصفة عامة غير مهيئة للتحول الديمقراطى والقيم الديمقراطية عموماً، فإن الحركات الاجتماعية الكونية تبقى ضماناً للديمقراطية فى العالم المعاصر. فهذه الحركات تعنى نمو النشاط المدنى الكونى فى العقود الأخيرة، كما أنها توفر فرصا للنساء والمعاقين والشواذ والعامة وغيرهم لأن يقوموا بتعبئة أنفسهم وجهودهم، وبالمشاركة فى الشئون السياسية العامة فى بلدهم وفى

العالم (*Scholte 97 : 28*). ونتيجة لأنشطة هذه الحركات، فإن المشاركة الشعبية في السياسة (سواء على مستوى الدولة أو العالم) أصبحت أكثر مباشرة وكثافة، بالمقارنة بما كانت عليه في ظل منظور التدويل أو العالمية (*Ibid : 26*) .

ثانياً : العولمة ودول الجنوب :

إن أكثر ما يعنيني هو تأثير العولمة على الدولة في الجنوب. وقد سبق أن أشرت إلى الكثير من هذه التأثيرات في العناصر السابقة، وأضيف هنا بعض الأبعاد الأخرى الأكثر ارتباطاً بدول الجنوب عن غيرها.

طرح أحد الباحثين تساؤلا مهماً مؤداه : هل تتحول دول الجنوب إلى عبيد للعولمة ؟ وقد أجاب عنه بالنفي من منطلق نظري أولا، ثم من منطلق عملي ثانياً. فمن الناحية النظرية، سقطت الحتمية في مجال الممارسة الاجتماعية والفعل التاريخي مثلما سقطت في العلم. ومن ثم، ينفي فكرة أن تكون دول الجنوب عبيداً للعولمة. ومن الناحية العملية، يستلزم ذلك مشروعاً حضارياً للنهوض بمجتمعات دول الجنوب في مختلف المجالات، وذلك ممكن من خلال رؤية استراتيجية تتضمن أولاً إرادة حاسمة للتغيير، تتكامل فيها السياسات سواء أكانت علمية وتكنولوجية أم اقتصادية أم ثقافية أم نظامية (السيد يسين، ٩٨ : ٤ – ٥) رغم ذلك، فإن للعولمة تأثيرات اقتصادية – اجتماعية على دول الجنوب؛ أهمها :

١ـ انتشار الفقر في دول الجنوب :

رغم أن الكثير من دول الجنوب فقير، بمعيار نصيب الفرد من الدخل القومي، منذ استقلالها، فإن الملاحظ أن عمليات عولمة العالم أدت إلى انتشار ظاهرة الفقر في دول الجنوب من ناحية، وإلى تفاقمها بصورة جد خطيرة في كثير منها من ناحية أخرى، ولم تؤد إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان في هذه الدول، كما روج لها. فتركز الملكية في يد الشركات متعدية الجنسية، مع الاتجاه إلى تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى تقليل دور الدولة في توفير الخدمات الأساسية للسكان،

وسقوط مفهوم دولة الرفاهية، كل ذلك أدى إلى الانتشار المتزايد للبطالة والتهميش الاجتماعي وتفاقم الفقر في دول الجنوب (مصطفى السيد ٩٨: ٢٥ -٢٦). وتصل أعداد الفقراء والمعدمين في دول الجنوب إلى ما يتجاوز مئات الملايين. ويلاحظ أن أكثر من ٥٤ دولة من دول الجنوب يقل نصيب الفرد فيها عن ١٠٩٢ دولاراً سنوياً، أى بمعدل ثلاث دولارات في اليوم الواحد، وهو معدل الفقر طبقاً للمعايير الدولية. وتضم هذه الدول ما يقرب من ٦٣% من إجمالي سكان العالم. ويضاعف من هذه الظاهرة (الفقر) التفاوت الاقتصادى الاجتماعى الحاد في دول الجنوب (إسماعيل صبرى عبد الله، ٩٧ : ٦ـ٧). ولعل ارتباط ظاهرة انتشار الفقر بالتفاوت الاقتصادى- الاجتماعى الحاد في دول الجنوب، هو الذى دعا " روزيناو " إلى ملاحظة أن دول الجنوب ستصبح مصدراً من مصادر الاضطراب العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة (*Roseneau 95 : 54-56*) .

٢ـ التهميش :

أدت التطورات الاقتصادية الكونية إلى تهميش عدد متزايد من دول الجنوب، وخاصة الفئة الرابعة والخامسة في تراتبية التقسيم الدولى الجديد للعمل. ويحذر البعض من أن دولاً كثيرة من دول الجنوب قد تتحول إلى دول " عالم رابع " مهمشة ومتعذر إنقاذها من الفقر (*Sjolander 99 : 11*). وثمة تطورات مهمة قد تؤدى إلى مزيد من إفقار عدد كبير من دول الجنوب، ومن ثم دفعها إلى التهميش؛ منها أن نجاح العولمة وفشل التنمية في الوقت ذاته أديا إلى توجه الدول المانحة نحو تصفية معونات التنمية الرسمية *ODA*. كذلك فإن الشركات متعدية الجنسية استغنت عن وساطة الحكومات، فهى تفضل التعامل مع المؤسسات والشركات والهيئات فى دول الجنوب مباشرة. بالإضافة إلى ذلك، فقدت المواد الأولية التى تنتجها هذه الدول أهميتها في الأسواق العالمية، لدرجة أن نصيب المادة الأولية في ثمن أى سلعة لا يزيد عن ١٠% (إسماعيل صبرى عبد الله ،٩٧ : ٧ـ٩). وثمة قيود متعددة لمنع انتقال

العمالة أو هجرتها من دول الجنوب إلى دول الشمال (محمد الأطـرش، ٩٨ : ١٠٦).

الخلاصة أن العولمة تقود إلى بداية الاستغناء عن دول كثيرة في الجنوب، ودفعها إلى الهامش (إسماعيل صبرى عبد الله، ٩٧ : ٨)

المجموعة الثالثة ـ تأثيرات هيكلية :

أولاً : العولمة وسيادة الدولة وما يتصل بها من قضايا :

يعد مبدأ سيادة الدولة من أهم المبادئ التى انبثقت عن صلح وستفاليا ١٦٤٨م، ثم إنه أهم قواعد نظام الدول الذى ساد حتى ستينيات هذا القرن تقريباً، في إطار منظور " التدويل أو العالمية ". ويشير مفهوم السيادة داخليا إلى القوة العليا ***Supreme Power*** التى تمارس سلطة شرعية ***Jurisdiction*** أو سيطرة شاملة مطلقة ملزمة على إقليم محدد، وتعنى خارجياً مبدأ عدم التدخل فى شؤون الدولة الداخلية، والمساواة (الشكلية على الأقل) بين الدول فى تعاملها مع بعضها البعض. ويتضمن هذا أن الدولة- بوساطة مؤسساتها المستقلة – هى التى تنظم الاقتصاد الوطنى وتحميه، وأن لها الحق فى استخدام القوة بوصفها آخر وسائل الجبر لحماية إقليمها ومواطنيها واقتصادها (***Roseneau 95 : 63***). فما هى تأثيرات العولمة على سيادة الدولة بالمعنى التقليدى الفائت ؟

بادئ ذى بدء، يصرح الباحث بأنه يستبعد التصور القائل إن سيادة الدولة لم تمس فى ظل العولمة؛ لأنه بالإضافة إلى مفارقته للواقع، يتناقض والإطار النظرى لهذه الدراسة .

١ – انتهاء سيادة الدولة :

رغم أن مفهوم السيادة يظل مهما فى المجال السياسى، خاصة بالنسبة لهؤلاء الذين يريدون أن يبطئوا أو يوقفوا التقليص المتصاعد للهوية القومية فى مواجهة العولمة، فإنه لم يعد نافذ المفعول؛ لأن قدرات الدولة التنظيمية فى الوقت الحاضر لا

تستطيع الوفاء بمتطلبات السيادة، كما فهمت تقليدياً. إن سيادة الدولة كانت منطقية في عالم إقليمي؛ فلكي تمارس الدولة (أو الحكومة) سلطة شاملة ملزمة على إقليم محدد، كان يلزم أن تتم الأحداث في مواقع محددة، وأن تكون أقاليم الدول منفصلة عن بعضها وبعض بحدود ثابتة. ولكن العولمة جعلت عالم اليوم متجاوزاً للأقاليم *Supraterritorial*؛ فالعلاقات الاجتماعية أصبحت تتطلب خصائص غير إقليمية (متجاوزة للأقاليم). وبفعل التطورات الكونية أصبحت الحدود والمسافات بين الدول أقل مركزية بالنسبة لحياتنا الاجتماعية، وغير ذات بأس بالنسبة للظواهر والعمليات الكونية. بعبارة محددة، فإن الظروف المهيئة واللازمة لممارسة سيادة فعالة قد انتهت .

فمن ناحية، أصبحت الدولة (المعاصرة) عاجزة تماماً عن السيطرة على ظواهر مثل الشركات الكونية، والبورصات، والأقمار الصناعية، والمشكلات البيئية الكونية، وحركة رءوس الأموال، والأسواق المالية الكونية وغيرها (*Scholte 97:21*) ولا تخضع المضاربة فى البورصات العالمية ــ التى تعتمد أساساً على قروض البنوك ــ لأى سلطة سياسية على أى مستوى (إسماعيل عبد الله، ٩٧ : ٥). كذلك، فإن شبكات المعلومات الخاصة بالكومبيوتر أو خطوط الإنترنت، أو المكالمات التليفونية، أو الإشعاع الذرى لا تتوقف عند نقاط تفتيش حدودية !

ومن ناحية ثانية، فإن عدداً من التطورات الكونية الملموسة قد اقتطعت أجزاء من سيادة الدولة. فوسائل الإعلام الكونية قد اقتطعت نصيباً من سيطرة الدولة على اللغة والتعليم، بل أدت إلى تنحية الثقافة الوطنية، أو على الأقل تراجعها، فى الكثير من الدول كما سبق أن أشرت. كذلك، فإنه فى مواجهة المصارف الكونية والشركات والتحويلات المالية الإلكترونية الكثيفة، فقدت الدولة أهم مظهر من مظاهر سيادتها، وهو تحكمها المفرد فى العملة الوطنية (*Scholte 97 : 21*). فبالإضافة إلى تعدد أنواع النقود فى الدولة الواحدة من كروت ائتمانية إلى بطاقات ذكية، فإنه توجد فى بلاد متعددة عملات من نوع خاص (تعرف بـ البطاقة المغناطيسية سابقة الدفع) إلى جانب العملة الوطنية. وقد أصيبت وزارات المالية بصدمة سببها أن شركات

خاصة يمكنها إصدار أوراق من البلاستيك تمثل نوعاً من العملة، ومن ثم فـــإن هــذه العملة تعمل خارج النظام المصرفى ولوائحه وقوانينه. أضـــف إلـــى ذلــك أنـــه إذا أصبحت الشركات التى تصدر البطاقات حرة فى فتح ائتمانات لعملائها باتفاق متبـــادل، دون أن تأخذ فى حسبانها القيود والاحتياطات التى تنظم النشاط المصرفى، فإن البنــوك المركزية فى هذه الحالة توشك أن تفقد سيطرتها على السياسة النقديـــة (توفلــر، ٩٥ : ٨٥ ــ ٩٠). كما أن نشأة اليوروماركت للعملات يصب فى هـــذا الاتجـــاه؛ فســوق اليورو هى سوق للعملات خارج حدود الدولة الوطنية، ولا تخضع للقيـــود والرقابـــة التى تفرضها السلطات النقدية (عمرو محيى الدين، ٩٧ : ٤٤). وفوق ذلك كله فـــإن وجود الشركات متعدية الجنسية وأنشطتها، سواء فى مجال التدفقات المالية أو التجاريــة الدولية، وبعض إجراءاتها مثل إجراء الموازنة التنظيمية ***Regulatory Arbitrage***، كــل ذلك أدى إلى اقتطاع أجزاء مهمة من مظاهر سيادة الدولة، خاصة السيطرة على العملة وعلى التدفقات المالية والتجارة الخارجية، ووضع ضوابط لحركـــة رءوس الأمـــوال. أضف إلى ذلك أن هذه الشركات تراوغ الدول، وأحياناً كثيرة تخدعها، سواء عند قيـــام الشركة بتخفيض السعر المحول ***Transfer Price*** لتجنب القيود التى تفرضها الـــدول على حركة رءوس الأموال، أو عند قيام الشركة بالتجارة عبر طرف ثالث مع الدولـــة (أ) للتحايل على قوانين أو أوامر تصدرها الحكومة إلى شركاتها بعدم الاتجار مع هــذه الدولة (***Drezner 98 : 1 , Willetts 97 : 293 – 294***) .

ومن ناحية ثالثة، فإن العولمة قد قللت مـــن شـــأن بعـــض الأبعـــاد الثقافيـــة والسيكولوجية للسيادة : انحسار السيادة الثقافية أو تراجعها، وإضعاف الهوية القوميـــة، وتدعيم الولاءات / الهويات التحتية، وتشـــجيع ولاءات / هويـــات فوقيـــة – ***Supra national***، وقد سبق أن تحدثت عن ذلك تفصيلاً.

صحيح أن الدول قد أثرت فى الطريقة والمعدل اللذين بهما فقدت سيادتها فـــى مواجهة العولمة، لكنها لا تملك خيار استعادتها. باختصار، فإن الدولة فقدت ســـيادتها فى مواجهة العولمة، ولا تستطيع استردادها. وفى الحقيقة فـــإن الكثـــير مـــن الـــدول

الجديدة (دول ما بعد الاستعمار)، التى تأسست خلال الفترة المبكرة للعولمة، لم تكن أبداً ذات سيادة (*Scholte 97 : 22*) .

٢ – السيادة الجديدة : *New Sovereignty*

يرى أنصار هذا التصور أنه فى مواجهة التغيرات الكونية، اكتسبت السيادة طبيعة جديدة، تختلف عن الطبيعة التقليدية لها فى ظل نظام وستفاليا، وهو ما يمكن أن نسميه " السيادة الجديدة ". فما هى ملامح هذا المفهوم الأخير وخصائصه ؟

لقد قللت العولمة من شأن المفهوم التقليدى لسيادة الدولة، وقلصت تلك السيادة إلى أبعاد نتفق أو نختلف حول مداها، ولكن الدولة تمارس وظائف " أقل سيادية " فى مواجهة التطورات والوحدات الاقتصادية الكونية، تتلخص فى توفير الشرعية وضمان المحاسبة والمسؤولية لهذه الوحدات. وتتجلى خصائص مفهوم " السيادة الجديدة " فى أنه بالرغم من أن السيطرة الملزمة للدولة على إقليمها قد قلت بفعل التطورات الكونية، فإنها لا تزال تحتفظ بدور مركزى فى السيطرة على إقليمها وتنظيم سكانها. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، فإن الدولة لا تزال الجهاز الوحيد الذى يملك حق تنظيم السكان، وإعطائهم الشرعية على المستوى الدولى بطريقة لا تستطيع أى مؤسسة أخرى فعلها ولا تستطيع تلك المؤسسة التحدث باسم السكان نيابة عن الدولة (*Hirst and Thompson 96 : 2-3*)

بعبارة أخرى، فإن الدولة أصبحت تعانى بدرجة واضحة من تقلص سيادتها، ويجب على الحكومات أن تعترف بهذا الوضع، وأن تتصرف وهى تعلم أن معظم القضايا يتم تحديدها بدرجة ما فى إطار كونى، وأنه لم يعد هناك سوى عدد قليل من القضايا المحلية البحتة، وأن ثمة مجالات لم يعد بمقدورها التحكم فيها، كما سبق أن أشرت. فضلاً عن ذلك، فإن استجابة الحكومات للعولمة، والسعى إلى إيجاد حلول مشتركة للمشكلات الكونية، يساهم فى هذا الاتجاه (محمد شعبان، ٩٩).

ويلاحظ بعض الباحثين أن انتشار مفهوم حقوق الإنسان، واعتناقه ومناصرتـــه بواسطة شبكة معقدة من العلاقات الكونية والإقليمية والمحلية منذ أواخـــر الثمانينيـــات، يعد خروجاً على نظام وستفاليا الذى أسس مبدأ سيادة الدولة. بعبـــارة أخـــرى، فـــإن مفهوم السيادة أصبح أقل قدرة على اكتساب حقائق جديدة، أو على الأقل فقـــد بريقـــه الفكرى، فى مواجهة تأكيد إعلان فيينا ١٩٩٣ وقانون البرنامج، على أن حماية حقـــوق الإنسان وتطويرها هو المسئولية الأولى للحكومات، أو أنه اهتمام مشـــروع للمجتمـــع الدولى. هذه الصياغات تدعم فكرة المحاسبة الدولية للدول فيمـــا يتعلـــق بانتـــهاكات حقـــوق الإنسان (*Roseneau 95 : 75*) .

وفى رأيى أن السيادة توجد أو لا توجد، ومن ثم فـــإنى أرى الاتجـــاه الأخـــير تلفيقياً، وليس توفيقاً بين من يرى انتهاء سيادة الدولة والواقعييـــن وغـــيرهم الذيـــن لا يزالون يتشبثون بمبدأ السيادة. وعليه، فأنا من أنصار الاتجاه القـــائل بانتـــهاء ســـيادة الدولة بالمفهوم التقليدى لها. ويلاحظ أن الكثير من حجج أنصار " الســـيادة الجديـــدة " يصب فى هذا الاتجاه. لكنى أحذر من أن انتـــهاء ســـيادة الدولـــة لا يعنـــى انـــهيار قوتها / سلطتها، أو إنهاء دورها ووظائفها، أو زوال حدودها، كما سيتضح حالاً .

٣ـــ تأثير العولمة على حدود الدولة :

تعرف العولمة بأنها تفاعلات متجاوزة للحدود ***Trans-border Transactions***، وقد فهمت علاقة العولمة بالحدود السياسية بطرق متباينة. فيرى البعض أنه بدلاً مـــن الحدود الثقافية (الوطنية والقومية) تطرح العولمة حدوداً جديدة غير مرئية ترســـمها الشبكات العالمية، بقصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكـــر والســـلوك (عـــابد الجابرى، ٩٧ : ٣). ويرى " هنتنجتون " أن خطوط التقسيم بين الحضارات أخـــذت تحل محل الحدود السياسية؛ بوصفها إشارات وامضة للأزمات والمذابـــح بعـــد نهايـــة الحرب الباردة" (*Huntington 93:29*) .

ويرى " روزيناو " أن ثورة الاتصالات قد أدت إلى تآكل الحدود القائمة بين الدول القومية، بحيث أصبح الحكام والمحكومون يحصلون على المعلومات نفسها في الوقت نفسه، ولم يعد باستطاعة الأولين حجب ما يشاعون من معلومات عن الآخرين، وهو ما يمكن أن نسميه بـ " زيادة درجة الشفافية "، وهو الأمر الذى مكن الأفراد من محاسبة السلطة، وأثار ما يسميه بـ " أزمة السلطة " (*Roseneau 95:47-48*) .

إن مثل هذه الأفكار التى تتصور أن العولمة قد أدت إلى إزالة الحدود السياسية أو تقويضها (ومن ثم تخلصت من مفاهيم المكان والمسافة)، بصرف النظر عن معقولية بعض نتائجها، تشير إلى اتجاه يرى أنصاره أن العولمة تعنى نهاية الجغرافيا! فهل أدت العولمة حقاً إلى نهاية الجغرافيا ؟

يمكن القول إن العولمة لا تعنى نهاية الجغرافيا. بعبارة أخرى، لم تتخلص العولمة بعد من أهمية المكان والمسافة والحدود الإقليمية فى السياسة العليا أو مغزاها جميعاً. صحيح أنها أعطت أبعاداً جديدة للجغرافيا التقليدية من خلال تجاوز الحدود ، بمعنى أنها قللت من مركزية الجغرافيا بالنسبة إلى حياتنا الاجتماعية، لكن أبعاد الجغرافيا التقليدية لا تزال موجودة ومؤثرة. فمثلاً، لا تزال الأماكن والحدود مهمة فيما يتعلق بتحديد موقع الموارد القومية، وتشكيل مشاعر الهوية القومية .. إلخ (*Sholte 97 : 18*) .

٤ـ العولمة ومبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول :

رغم أن ميثاق الأمم المتحدة يحرم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول، فإن مبدأ التدخل الإنسانى، سواء كان إكراهيا أو غير إكراهى، أصبح يكتسب أرضاً جديدة بتأثير التطورات الكونية منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، أى بعد انتهاء الحرب الباردة، بل ثمة من يؤكد على شرعيته .

يشير " التدخل الإنسانى " إلى عمل يهدف إلى التدخل فى الشؤون الداخلية لدولة ما، من أجل رفع المعاناة البشرية عن شعب معين أو جزء منه، وقد يكون

إكراهياً أو غير إكراهي. فالأول يركز على استخدام القوة عن طريق دولة (أو مجموعة من الدول) لتحقيق أهداف إنسانية، ومن ثم يتسم بالعنف، ويعد غير رضائي. أما التدخل الإنساني غير الإكراهي فيركز على الأنشطة السلمية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية، سواء عن طريق الدول أوالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وإن كان الفاعلون الأساسيون - هنا - من غير الدول، وقد يكون رضائياً أو غير رضائي (*Wheeler 97 : 393*) .

واقع الأمر، أنه ثمة مناظرة كبرى بخصوص التدخل الإنساني الإكراهي في شؤون الدول بين الرافضين والمؤيدين، ليس هنا مجال الخوض في تفاصيلها. ومع ذلك يمكن القول إن التطورات الكونية دعمت الاتجاه المؤيد للتدخل الإنساني، ولو كان إكراهياً، لحماية حقوق الإنسان (خاصة في حالة الانتهاكات القصوى) ولرفع المعاناة البشرية عن الأقليات (*Ibid : 394 – 397*).

هذا، ويعد التدخل الإنساني (غير الإكراهي) أحد منتجات العولمة. فبتأثير العولمة تبلور مجتمع مدني كوني، وهو يعد الفاعل الأساسي لتطوير القيم الإنسانية في السياسة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، خلقت العولمة إحساسا متنامياً بما يمكن أن نسميه " الإدراك الأخلاقي العالمي ". وهذا يعني أن أي انتهاك لحقوق الإنسان في أي مكان يتم الشعور به في كل مكان. بعبارة أخرى، وكما يرى البعض، خلقت العولمة ثقافة كونية لحقوق الإنسان. وهذا يعكس اعترافاً متزايداً بأن قضايا حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية قضايا كونية، وتتطلب حلاً كونياً. رغم ذلك، فإن التدخل الإنساني غير الإكراهي مازال انتقائياً، ويتم تنفيذه في صورة إدارة أزمة، وليس بهدف الكشف عن العوامل الأساسية للمعاناة البشرية (*Ibid 405-406*).

ثانياً : العولمة وقوة الدولة :

ثمة اتفاق واسع بين الدارسين على أن العولمة قد أدت إلى إضعاف قوة الدولة أو سلطتها. فقد أضعف الاتجاه المتزايد نحو التكامل الكوني الدولة بشدة.

ونتيجة لعدد من التطورات الكونية فى مختلف المجالات، فإن المهام التقليدية للحكومات، وهى التى كانت تعد أساسية، قد خرجت من يدها (***Drezner 98:1***). يؤيد هذه الرؤية كل من الاشتراكيين والمحافظين على السواء، فى الدول الكبرى والصغرى. ففى بريطانيا صرح مستشار الخزانة السابق بأن الدولة الوطنية، كما وجدت منذ قرنين تقريباً، يتم تقويضها من أساسها؛ فقدرة الحكومات على تحديد معدل التبادل أو سعر الفائدة أو التدفقات التجارية أو الاستثمارات تم تعطيلها أو شلها بواسطة قوى السوق. ويوافق على ذلك أحد المعلقين السياسيين فى بريطانيا أيضاً، ويضيف : إن سيطرة الدولة على سعر الصرف أو قيمة عملتها، وعلى أسعار الفائدة والسياسة الصناعية ومعدل البطالة، قد أرهقت أو وهنت. وفى الولايات المتحدة، أشار " جيمس كارفيل ***J.Carville*** " –الذى أدار الحملة الانتخابية للرئيس كلينتون فى ١٩٩٢ – فى دعابة، إلى أنه كان يريد أن يكون رئيساً أو قسيساً، ولكنه – الآن – يريد أن يكون سهماً فى السوق (أى مسؤولاً اقتصادياً)؛ لأن ذلك " يعطينى سلطة تخويف أى شخص أو إلقاء الرعب فى قلبه " (***Economist , Jul 95: 1***) .

بعبارة أخرى، فإن قدرات الدولة (على الحكم والسيطرة)، وشكل هذه القدرات، قد تغير بتأثير العولمة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك فى المجال الاقتصادى الذى سأشير إليه لاحقا على وجه الخصوص. فضلاً عن ذلك، ثمة مجالات معينة تغير فيها دور الدولة جذرياً، وأولها مجال الحرب أو الحق فى استخدام القوة. فيرى " هرست وطومسون ***Hirst and Thompson*** " أن الدولة لم تعد قادرة على شن الحرب. ولكن هذا لا يعنى – بطبيعة الحال – أننا سوف نحيا فى عالم مسالم؛ فدول قليلة سوف تحارب بعضها بعضاً، وسوف تكون الدولة المتقدمة مهددة بالإرهاب، وسوف تستمر الحركات الثورية فى إثارة العداءات بين الدول. ما يقصده الكاتبان أن قدرة الدولة على تحمل مخاطر حرب دولية قد وهنت إلى حد كبير، بالإضافة إلى أن الدولة – ذاتها – لم تعد مطلقة اليد فيما يتعلق بقدرتها على تعبئة مواطنيها من أجل صراع خارجي. وهذا بدوره يجعل الدولة أقل قوة بالنسبة

للمواطنين، أو يجعل الأخيرين أقـل شـعوراً بالحاجـة إلـى دولتـهم (*Hirst and Thompson 1-2, 178-180*). ويرى "شولت " أنه على الرغم من أن من المبكر جـداً أن تقرر نتيجة قاطعة فى هذا الموضوع، فإن العولمة تقلل - بثبـات - مـن دوافـع الدول لشن الحرب أو التورط فى نزاعات إقليمية. فالحروب بين الدول لا تقدم حوافـز (بل تؤدى إلى أضرار عاجلة) لرؤوس الأموال الكونية والسـياحة والإدارة البيئيـة الكونية .. إلخ. ويلفت الكاتب نظرنا إلى أن معظم الحروب المعـاصرة يـأخذ شـكل صراع داخلى ضد الحكومة المركزية (*Scholte 97:22*) .

ويرى " كلارك " أن الاتجاهات الكونية فيما بعد انتهاء الحـرب البـاردة أدت إلـى أزمة عميقة جذرية فى قدرة الدولة؛ أى أضعفت قدرات الدولة، بما فيـها أقـوى دولة - الولايات المتحدة -، وجعلتها مكشوفة للقوى الكونية. وهكذا نشهد الآن عمليـة تراجع الدولة *dis-etatization* أو ضعفها *State – weaking*. فالدولة - باختصـار - فى تقهقر *In retreat*. ويضيف : إن هذا يخلق أزمة توقعات وأزمـة محاسـبة فـى المدى القريب. وتأتى أزمة التوقعات بسبب أن الحكومة أصبحت ذات قدرة منخفضـة على الدفع؛ لأنها فقدت سيطرتها على الاقتصادات الوطنية. وتعنى " أزمة المحاسـبة " تصاعد التباين بين هؤلاء الذين يتأثرون بالقرارات وأولئـك الذيـن يشـاركون فـى اتخاذهـا. ولذلك كله تأثيرات سلبية على قضية التكامل أو الاندماج الوطنى خاصـة فى دول الجنوب (*Clark 97:193-194*) .

ويشير " روزيناو " إلى تراجع قوة الدولة القومية فـى مواجهـة التطـورات الكونية (ثورة المعلومات، وثورة التقنيات الحديثة، وعولمة الاقتصـادات والإنتـاج)، بمعنى أنها أصبحت عرضة للكثير من المشكلات، وأنها أصبحت أقل تأثيراً وكفـاءة فى إدارة شؤونها الداخلية، ولم تعد قادرة على حل المشكلات الجديدة، مثل قضايا البيئة والإرهاب وتجارة المخدرات والأزمات المالية وغيرها. وقد أدى ذلك إلى نتيجتيـن؛ أولاهما أن الدولة أصبحت مصدراً من مصادر الاضطراب فى السياسة ما بعد الدولية، وثانيتهما أنه بسبب تحول مصادر شرعية السلطة من شـرعية تقليدية إلـى شـرعية

الأداء الجيد بفعل التغيرات العالمية، وبسبب ضعف ثقة المواطنين فى قدرة دولهم على حل المشكلات الجديدة، فإن هذا أدى إلى أزمة سلطة (***Roseneau 95: 50-51,37-38***).

هذا هو الاتجاه الغالب فيما يتعلق بتأثير العولمة على قوة الدولة. ومع ذلك، هناك من يرى أن الزعم بأن العولمة أدت إلى إضعاف الدولة إنما هو محض أسطورة أو خيال. أولا، لأنه لا يزال معدل الإنفاق العام، الذى يشير إلى مدى سيطرة الدولة على موارد المجتمع وقدراتها على الدفع، مرتفعاً فى دول العالم، رغم تباينه من دولة إلى أخرى. فبصفة عامة، تزايد الإنفاق العام منذ الثمانينيات بمعدل يتراوح بين ٣٦% إلى ٤٠% من الدخل المحلى الإجمالى فى دول العالم. ثانيا، لأن ضغوط التكامل فى الاقتصاد العالمى لا تدفع فى اتجاه انكماش الدولة، حتى لو كانت بعض الحكومات تتضاءل قوتها. على العكس من ذلك فإنه بعد ١٥ سنة من التكامل / الاندماج المتسارع، تتجه الحكومات إلى زيادة السيطرة؛ والدليل على هذا زيادة معدل الإنفاق العام منذ الثمانينات (***Jul 95 : 1 , Ecomomist*** ، محمد الأطرش ٩٨ : ١٠٥ ــ ١٠٦) . وقد لاحظ أحد الباحثين أن الحكومات فى ظل العولمة قد زادت من ميزانيتها ومجال نشاطاتها وقدرات هيمنتها (***Scholte 97:22***). وثالثا، لأن ظواهر كثيرة تدعم هذا التصور؛ فانهيار آلية التبادل الأوربى **ERM** مثلاً يرمز إلى القوة المتهافتة للأسواق، وإلى الأهمية الظاهرة للحكومات. فقد كان واضحاً أن هذا الانهيار كان بسبب سياسات الحكومات لتخفيض قيمة عملاتها ومعالجة العجز فى موازينها، ولم يكن راجعاً إلى قوى السوق (***Economist , Jul 95:1-2***). كذلك، فإنه خلال أزمة البورصات العالمية فى أكتوبر ١٩٨٧، تدخل البنك المركزى الأمريكى بفعالية للحيلولة دون انهيار النظام المصرفى الأمريكى (محمد الأطرش، ٩٨: ١٠٦).

هذا لا ينفى أن التكامل الكونى قد غير أدوار السياسة الاقتصادية الكلية، ولكن تبقى حقيقة أن التكامل الكونى ترك الحكومات بسلطاتها الاقتصادية المتعددة كما كانت من قبل، وذلك فى كل المجالات.

ولكن لماذا اكتسبت فكرة تضاؤل قوة الدولة مزيداً من الأنصار ؟ تجيب "الإيكونومست " إنها مثل معظم الأكاذيب والشائعات تتضمن جزءاً من الحقيقة. فمنذ نهاية السبعينيات، بدأت الحكومات فى تخفيض قيودها على التجارة والتمويل (الدوليين)، ولكن هذا لم يحدث بتأثير قوى السوق أو العولمة الاقتصادية، ولكن لأنه ثبت بالدليل أن هذه القيود ضارة وليست فى مصلحة الدولة (***Economist, Jul 95 :2-3***)

ثالثا : التغير فى دور الدولة ووظائفها :

على الرغم من أن العولمة قد أدت إلى انتهاء السيادة بالمعنى التقليدي، وإضعاف قوة الدولة، فإنها لا تعنى – بأى حال – انتهاء الدولة أو تفكيكها. ومع ذلك، لم تدع العولمة الدولة دون أن تمسها؛ فقد غيرت (***alter***) من نشاطات الدولة ووظائفها ودورها فى التاريخ المعاصر (***Scholte 97 : 22***).

ثمة اتفاق واسع حول التغير (***Shift***) فى دور الدولة ووظائفها بتأثير العولمة. وقد سبق أن أشرت إلى بعض ملامح هذا التغير أثناء عرضى للتقسيم الدولى الجديد للعمل، ولتأثير العولمة على قوة الدولة. إذن، ما أهم الملامح الأخرى للتغير فى دور الدولة ووظائفها ؟

١ــ انتهاء السياسات (أو الإصلاحات) الاجتماعية :

يشار بالسياسات أو الإصلاحات الاجتماعية إلى تلك الإصلاحات التى أدخلت على الرأسمالية الكلاسيكية فى فترة ما بين الحربين وما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة تلك التى تنسب إلى " كينز " ***Keynes*** (وهارولد ماكميلان وشومبيتر). وقد نتج عن هذه الإصلاحات التى تبنتها الدول الرأسمالية فى سياستها الداخلية، وظهور طريق وسط (أو ثالث) بين الرأسمالية (الكلاسيكية) والاشتراكية، أطلق عليه الرأسمالية الإصلاحية ***Reformed Capitalism***، وميلاد دولة الرفاهية.

وخلاصة هذه الإصلاحات :

ــ أخذ المصالح العامة فى الحسبان، جنباً إلى جنب مع المصالح الخاصة .

ـ تدخل الدولة إلى جانب قوى السوق؛ بمعنى أن تتدخل الدولة فى الاقتصاد لتحفزها للسير في الاتجاه المرغوب فيه أو المخطط له، لا لتحل محلها أو تحول وسائل الإنتاج إلى ملكية عامة، وهو ما يعرف بمفهوم الدولة التنموية .

ـ إدخال برامج الرفاهية الاجتماعية (الإنفاق العام على التعليم والصحة وإعانات البطالة وغيرها)، والتوظيف الكامل، والإجازات مدفوعة الأجر فى السياسة العامة للدولة .

وقد وصفت هذه الإصلاحات بأنها أفضل حل وسط بين الرأسمالية والاشتراكية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (*Marquand 93 : 48 – 49*) . إذن ما هو تأثير العولمة على السياسات (والإصلاحات) الاجتماعية بالمعنى السابق؟

أدت العولمة إلى انتهاء هذه الإصلاحات الاجتماعية، التى انعكست فى سياسات الدول أو فى مفهوم دولة الرفاهية. فمع الثمانينيات، انتهى تأثير الكينزية، فالسياسات الكينزية فقدت معناها بوصفها فلسفة لإدارة الاقتصاد الوطنى، عندما بدأت العولمة الاقتصادية تضعف السياسات الاقتصادية للدولة. وتقدمت الفلسفة النقدية لتقديم السياسات المطلوبة من قبل رأس المال العالمى فى إطار الاقتصاد الكونى (*Teeple 95 : 64-74*) وفى أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، اكتسحت موجة التخصيصية والسوق الحرة (الرأسمالية الجديدة) الكرة الأرضية. فالدول الرأسمالية هجرت أولاً الرأسمالية الإصلاحية (التى استطاعت الصمود أمام الاشتراكية)، فألغت أى دور تنموى أو تخطيطى للدولة، وألغت كذلك سياسات الرفاهية الاجتماعية والتوظيف الكامل ... إلخ، وتبعتها دول العالم واحدة وراء الأخرى (*Marquand 93 : 48 –51 , 54-56*). بعبارة محددة فإنه بتأثير العولمة، انهارت الظروف التى مهدت قبل ذلك للإصلاحات أو السياسات الاجتماعية (*Teeple 95 : 74*) .

٢- انهيار دولة الرفاهية :

بدأ تفكيك دولة الرفاهية فى كثير من الدول فى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات (*Teeple 95 : 104*). ومع أواخر الثمانينيات، سقط مفهوم دولة الرفاهية فى الشمال والجنوب على حد سواء (مصطفى كامل السيد، ٩٨ : ٢٦). فثمة تحول فى كل مكان إلى تخصيص *privatize* مجالات كثيرة، وبكل صورة ممكنة، مثل التعليم والصحة ونظم الضمان الاجتماعى (*Teeple 95 : 104*) .

ولكن ما هى التطورات الكونية التى أدت الى انهيار دولة الرفاهية ؟

١- بزوغ الشركات متعدية الجنسية منذ بداية الستينيات التى سعت إلى جعل العالم كله سوقاً لها، وإلى عولمة الإنتاج (جلال أمين، ٩٨ : ٢٨). وقد عد واضعو اتفاقية "بريتون وودز" سيطرة الدولة على رأس المال ضرورية لحفظ الاستقلال السياسى لدولة الرفاهية. ولكن مع بزوغ هذه الشركات، أصبح لا يمكن للدولة أن تسيطر على حركة رؤوس الأموال التى تهيمن عليها هذه الشركات، وهى التى توصف (أى الشركات) بأنها حرة أو طليقة (*Bowles & Wogmon 97 :3*).

٢- كذلك فإن التطورات الاقتصادية الكونية، خاصة فيما يتعلق بزيادة حركة رءوس الأموال *Capital mobility*، تؤثر سلباً وبشدة على قدرة الحكومات على تنظيم اقتصاداتها الوطنية. كما أن المنافسة على رأس المال وعلى الأسواق تزيد الضغوط على الحكومات من أجل تطبيق سياسة منخفضة الأجور، تتضمن تخفيض تكلفة السلع الاجتماعية. فالافتراض الأساسى هنا أن زيادة حركية رءوس الأموال والمنافسة (أو تزايد انفتاح التجارة الدولية) بوصفهما أهم مفاتيح العولمة الاقتصادية، أضعفتا السياسة الاقتصادية للدولة، وهو الأمر الذى أدى إلى تفكيك دولة الرفاهية ثم إلغائها .

٣- يعتقد الاقتصاديون أن دولة الرفاهية غير ملائمة لعصر العولمة؛ فمعايير إعادة توزيع الدخل والضمان الاجتماعى غير مرغوب فيها فى أسواق العمل، كما أن

برامج الرفاهية تؤدى إلى تشويه نظام الضرائب، وإلى مساوئ متراكمـــة، وإلـــى زيادة الديون العامة (*Ibid : 1-3*) .

ولأن القطاع الخاص لا يمكنه الوفاء بمطالب الخدمات الاجتماعية التى كـــانت متاحة عن طريق الدولة، وبسبب صعوبات سياسية واضحة، فإن تفكيك دولة الرفاهيـــة أو إلغاءها تم تدريجياً، من خلال تدخل القطاع الخاص بالتدريج فى قطاعات/مجـــالات كانت محجوزة سابقاً للدولة. واتخذت تخصيصيـــة (أو خصخصـــة) ***Privatization*** دولة الرفاهية عدة طرق أو سياسات مباشرة وغير مباشرة، تضمنت شكلاً من أشـــكال الدعم للقطاع الخاص وأصحاب الملكية الخاصة عموما، على حساب الذين لا يزالـــون مرتبطين بالملكية العامة، وهدفت إلى تقليص دور الدولة (انكماش الدولة) عن طريـــق تقليل مسؤولياتها وموظفيها، وفتح قطاعات الدولة للقطاع الخاص، وتحويل الإيـــرادات التى كانت تنفق على برامج الرفاهية إلى القطاع الخاص، ومعاقبة الطبقـــة العاملـــة أو فرض النظام عليها من خلال إضعاف إنجازات الاتحادات العماليـــة وإضعـــاف نظـــام الضمان الاجتماعى فى وجه معدل البطالة المتزايد *(Teeple 95:104-106*) .

ومع تخصيص نظام الرفاهية، فإن عنصر التحديد السياسى حلت محلـــه قـــوى السوق، وهى قوى غير مشخصة وغير سياسية، خارج ســـيطرة الدولـــة، وتـــم ربـــط أســـعار السلع والخدمات الاجتماعية بظروف السوق المتغيرة. بعبارة أخـــرى، فـــإن خصخصة نظام الرفاهية أدى إلى إنهاء إمكان السيطرة السياسية مستقبلاً *(Ibid: 107)* .

٣ـ ماذا بعد دولة الرفاهية ؟ دولة الفضلات والدولة الرخوة :

لقـــد تتبـــع " كـــارفى " التحـــول من دولة الرفاهيـــة إلـــى دولـــة المنافســـة *(Scholteb 97: b:431*) التى أسماها " كلارك " الدولة الليبرالية الجديدة (نســـبة إلـــى السياسات الليبرالية الجديدة التى طبقت فى الكثير من دول العالم بعـــد انـــهيار دولـــة الرفاهية). ولقد واصل آخرون عملية التتبع هذه، فلاحظ تحول دولة المنافســـة إلـــى

دولة الفضلات. أما الباحثون من دول الجنوب، فقد تتبعوا التحول من دولة الرفاهيـــة إلى الدولة الرخوة فى الجنوب. وفيما يلى شىء من تفصيل ما سبق إجماله .

أـ من دولة الرفاهية إلى دولة المنافسة إلى دولة الفضلات :

*** دولة المنافسة (الدول التنافسية) أو الدولة الليبرالية الجديدة :**

تتسم هذه الدولة ،التى تقوم بالضبط، بعكس ما كانت تقوم به دولـــة الرفاهيـــة، بعدة سمات أهمها :

ـ مزيد من القمع والقهر للطبقة العاملة، وأصبح غير مطلوب من الدولة إعادة توزيـــع الدخل لصالح الطبقات الدنيا .

ـ محاولة زيادة القدرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية؛ ومن ثم أصبح التضخـــم أسوأ الأشياء لديها .

ـ تخفيض الضرائب ومن ثم تقليص الإنفاق العام، مع تبرير وجود مستوى مرتفـــع من البطالة من الناحية الاقتصادية (جلال أمين، ٩٨ : ٢٨).

ـ تفعيل ميكانزمات العرض والطلب والربح وإعادة الإنتاج (*Halliday 96 : 926*)

يرى " كلارك " أن الدولة الليبرالية الجديدة خادمة لكل من الاقتصاد الوطنـــى والاقتصاد العالمى؛ بمعنى أنها توفر احتياجاتهما معـــاً، ولـــم تعـــد جـــهازاً لـــلإدارة الاقتصادية الوطنية، بل تهدف إلى تكييف اقتصادها مع ديناميكيات الاقتصـــاد الكونـــى غير المقيد، وتنظر إلى نموها الاقتصادى بوصفها مشاركاً أو مساهماً فـــى الاقتصـــاد الكونى المفتوح. وفى ملاحظة مبتكرة، يضيف " كلارك " أنه بعد أن هجرت الدولـــة الليبرالية الجديدة نظم الرفاهية الوطنية، فإنها تقوم بتوفير الخدمات العامة والاجتماعيـــة لمطالب رأس المال العالمى، وبأدنى تكلفة، كأنها أصبحت بمثابة دولة رفاهية لـــرعوس الأموال الكونية أو لوحدات الاقتصاد الكونى (*Clark 97 : 147 , 194*).

دولة الفضلات :

إن تزايد معدلات المنافسة، وتباين المصالح على المستوى العـــالمى أدى إلـــى تخلى الدولة طوعاً عن قدراتها الوظيفية وأدوارها الأساســـية، وإلـــى تـــآكل القـــدرة والحيوية السياسية للدولة لصالح معايير المنافســـة والحريـــة الاقتصاديـــة، وإحـــلال المعـــايير الخاصة للاستثمارات محل المعايير العامـــــة، أى أصبحـــت هنـــاك " إدارة خاصة " للمجتمع من قبل الرأسمالية وفقاً لمصالحـــــها وأهدافـــها. وأصبـــح الـــهدف الأساسى للفاعلين – على مستوى العالم – خفض معدلات التضخـــم لضمـــان تدفـــق رءوس الأموال الدولية؛ كل ذلك يدفع الدولة إلى أن تصبح دولـــة مديـــرة للبواقـــى أو الفضلات (*Halliday 96 : 634*).

الدولة الرخوة فى الجنوب :

عندما بدأ تيار العولمة، فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وبـــزغ نجـــم الشركات متعدية الجنسية؛ كان على الدولة القوية فى الجنوب أن ترخى قبضتها شـــيئاً فشيئاً عن الاقتصاد والمجتمع تحقيقاً لمصالح هذه الشركات. فالقيود الجمركية يجـــرى إزالتها،ونظام التخطيط يتم إلغاؤه، وإعادة توزيـــع الدخـــل وسياســـات الدعـــم للســـلع الضرورية يجرى هجرها .وقد زاد هذا الاتجاه تسارعاً بعد سقوط الكتلـــة الاشـــتراكية وانتهاء الحرب الباردة، فسارعت دول الجنوب، واحدة تلـــو الأخـــرى، إلـــى تطبيـــق سياسات التخصيصية وبيع القطاع العام، وتطبيق برامج التثبيت الاقتصـــادى والتكيـــف الهيكلى .

ويرى جلال أمين أن هذه المهمة تحتاج إلى دولة من نوع خاص، فهى دولـــــة تفكك ولا تبنى ،وإنما تترك مهمة البناء لغيرها (الشركات الكونيـــة تحديـــداً)، وهـــى تســـلم أهلها للأجنبى ليفعل بهم ما يشاء. وكل هذا يتطلب سمات قد يعبر عنـــها اســـم الدولة الرخوة ***The Soft State***، وهو اسم استخدمه جنار مـــيردال ***Gunnar Myrdal*** فى أواخر الستينيات، للإشارة إلى استعداد معظم حكومـــات الـــدول الناميـــة للفســـاد،

ولتجاهل حكم القانون، لتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة. لكن هذه السمات متحققة فى دول العالم الثالث الآن أكثر مما كانت عليه منذ ثلاثين عاماً (جلال أمين، ٩٨:٣٠).

٣ـ الطريق الثالث : مراجعة للسياسات الليبرالية الجديدة :

تبين لبعض القادة الغربيين (أمثال كلينتون وبلير) ولعدد من المفكرين الغربيين مخاطر تجاهل " درس التاريخ "، ويتلخص فى أن الرأسمالية (الكلاسيكية أو الجديدة) والاشتراكية أيديولوجيتان أو نظريتان متطرفتان ستسقطان حتماً، وأن الأيديولوجية أو الفلسفة التى انتصرت فى الحرب الباردة هى الرأسمالية الإصلاحية. ومن ثم راحوا يفتشون فى " الرأسمالية الإصلاحية " عن عناصر تسهم فى حل مشكلات المجتمع الغربى، وأطلقوا على ذلك " الطريق الثالث ".

يرى أنصار الطريق الثالث أنه يقوم على الدمج بين الاشتراكية والليبرالية، وتجاوز الثنائيات الشهيرة بين القطاع العام ونظيره الخاص، والتأميم والتخصيصية، واقتصاد السوق والاقتصاد المحكم أو المنظم، والدولة الحارسة والدولة المتدخلة. ويضيفون أن " الطريق الثالث " يكافح من أجل توازن جديد بين الحقوق والواجبات سواء فى الرفاهية والتوظيف، أو فى مواجهة جرائم الشباب، بأسلوب جديد، من خلال دعم الأسرة. فضلاً عن ذلك، يدعم " الطريق الثالث " التجديد الديمقراطى والإصلاح الاجتماعى - السياسى ودور الدولة أو الحكومة فى العمل بالاشتراك مع القطاع الخاص والقطاع التطوعى لتحمل المسؤولية معاً (***Blair, Sep 98***).

إذن ثمة مراجعة فى بعض الدول الغربية تحديداً للسياسات الليبرالية الجديدة، التى ازدهرت فى ظل العولمة. وهذا أكثر ما يمكن أن يقال عن فكرة " الطريق الثالث".

٤ ـ التغير فى دور الدولة ووظائفها : ملاحظات أخرى :

يرى البعض أن هذا التغير يشبه، مع فوارق مهمة بالطبع، دور الدولة

ووظائفها فى عصر الثورة الصناعية الأولى؛ حيث كان الاقتصاديون التقليديون ينادون بتقليص دور الدولة فى الاقتصاد. ويضيف هؤلاء أن الوظائف الجديدة للدولة تصب فى خدمة المصالح المسيطرة، وهى فى الأساس مصالح الشركات متعدية الجنسية (جلال أمين، ٩٨: ٢٨-٣١). ويرى "أومى ***Ohmae***" و " ريخ ***Reich*** " أن الدولة القومية قد أصبحت سلطات محلية لنظام كونى، خاصة السوق الاقتصادية الكونية. فالدولة لم تعد تستطيع أن تؤثر باستقلالية فى مستويات التوظيف فى إقليمها وغيرها، على العكس فقد أصبحت مقيدة باختيارات رأس المال العالمية. وبصفة عامة، ترى الليبرالية الجديدة أن وظيفة الدولة تشبه وظيفة المقاولين داخل الدول؛ بمعنى أن وظيفتها تقتصر على توفير البنية الأساسية والسلع العامة التى تحتاجها رءوس الأموال العالمية، وبأقل تكلفة ممكنة (***Hirst and Thompson 96:2-6,185***) .ويرى " كلارك " أن ثمة تغيراً فى دور الدولة يوافق عليه كل المراقبين، وهو قيام الدولة بدور السمسار أو الدلاّل ***Brokerage role*** بين الزبائن ***Constituencies***، أو بين رأس المال المحلى ونظيره الكونى، أو بدور الخادمة ***Hand Maiden*** للرأسمالية الكونية (***Clark 97: 145,146***) .ويرى " روزيناو " أن الدولة أصبحت أداة لتكييف اقتصاداتها الوطنية مع الاقتصاد العالمى (***49 : Roseneau 95***). أما " دريزنر ***Drezner*** "، فيشير إلى أن الوظائف الاقتصادية والأمنية للدولة أصبحت محل تساؤل؛ فلم يعد لدى الحكومات مساحات للاختيار سوى أن تقوم بتخصيص ***Privatize*** اقتصاداتها، وأن تنشغل بسياسات اقتصادية كلية ثابتة (***Drezner 98:1***).

وأخيراً، يرى " شولت " أن دولة ما بعد السيادة ***The post – sovereign state*** غالباً ما تطور قضايا (أو مصالح) قومية وأيضا كونية، وذلك بتأثير العولمة. وبصورة عامة فإن الدولة المعاصرة تقوم بدور يتمثل فى خدمة مصالح رأس المال الكونى، بالإضافة إلى رأس المال الوطنى، وأحيانا على حساب الأخير (***Scholte 97 : 22***).

خاتمة

تثير هذه الدراسة قضية كبرى، هى العلاقة بين العولمة والدولة. وقد حاول الباحث، ما استطاع، أن يغطى الجانب الأول لهذه العلاقة، وهو تأثير العولمة على الدولة، وانتهى إلى أن ثمة تأثيرات متعددة (ذات طابع كونى، وأخرى عامة، وثالثة هيكلية) للعولمة على الدولة. رغم ذلك، فإن العولمة لن تؤدى بأى معنى إلى تفكيك الدولة أو زوالها. فباستثناء حالات محدودة لانهيار الدولة (فى الصومال وأفغانستان بالتحديد)، أثبتت الدول أنها عظيمة النشاط فى الآونة الأخيرة. وحتى الاضطراب الناتج عن انهيار الحكم الشيوعى فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق لم يحدث إلا تغييرات معينة فى حدود الدولة. وحتى هذه اللحظة، لا يوجد دليل على أن العولمة تقود إلى حكومة عالمية ذات سيادة، كما يزعم الليبراليون أصحاب النزعة العالمية ***Liberal Universalists***، أو إلى فوضى عالمية، كما يدعى الإيكولوجيون الراديكاليون وغيرهم. وعلى الرغم من أن أنصار العولمة ***Globalists*** تنبأوا بزوال الدولة الإقليمية، فإنهم ليسوا على صواب، لاهم ولا الواقعيون (أنصار مركزية الدولة).

ولكن ماذا عن الجانب الآخر للعلاقة بين العولمة والدولة ؟ أو ماذا عن تأثير الدولة على العولمة ؟ لا يدعى كاتب هذه السطور أنه سيحاول، فى هذه الخاتمة، الإجابة على هذا السؤال الكبير، لكنه يثير عدة نقاط، لعلها تكون مقدمة لدراسة أخرى يقوم بها حول هذا الموضوع .

فى دراسة حول " تحديات العولمة الاقتصادية "، أشار أحد الباحثين إلى أن وجود الدولة يعد أحد أهم هذه التحديات، وأكد أن وضع " الدولة " فى مواجهة "العولمة" نمط من التفكير غير صحيح، وانتهى إلى أن ثمة علاقة ارتباطية بين الدولة والعولمة؛ فكل منهما فى حاجة إلى الآخر (*Scholte 97a : 444-445*) .

ويرى باحث آخر أن العولمة تبلورت وتجذرت من خلال أنشطة الدولة؛ فالدولة هى التى توفر الإطار الذى من خلاله تعمل ميكانزمات الاقتصاد الكونى وأدواته. بعبارة أخرى، فإن العولمة بحاجة مستمرة لوجود الدولة (القوية)، ومصير الأولى مرتبط ببقاء الثانية واستمرارها

على المدى البعيد، وبعيداً عن تصور أن العولمة ستؤدى إلى انتهاء الدولة؛ فإن المنظور العقلانى يرى أن العلاقات الدولية سوف تشجع إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والعولمة أو إعادة التوازن لها. وفى هذا الإطار، يمكن القول، وكما سبق، إن دور الدولة قد تغير بشكل كبير خلال القرن الحالى، وأن مصادر معينة للشرعية قد تم تجاوزها إلى مصادر أخرى جديدة بتأثير عولمة السياسة العالمية. ومن ثم فمن المؤكد، بصورة أكثر واقعية، أن نتوقع تفاعلاً جديداً بين الدولة وقوى العولمة، وليس ادعاء انتصار واحدة على الأخرى.

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

١. ألبرت ل. ويكس، هل تثبت الحضارات؟، مقال مترجم مجلة الحرس الوطني، مارس - أبريل ١٩٩٦.

٢. ألفين توفلر، تحول السلطة : الجزء الأول، ترجمة : لبنى الريدى ،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

٣. إسماعيل صبرى عبد الله، " العرب والعولمة والاقتصاد والتنمية العربية"، ورقة قدمت إلى : ندوة " العرب والعولمة " التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : ١٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٩٧).

٤. بول سالم، "الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة فى مطلع القرن الحادى والعشرين"، فى المرجع السابق.

٥. جلال أمين، " العولمة والدولة "، المستقبل العربى، السنة العشرون، العدد ٢٢٨،فبراير ١٩٩٨.

٦. حسن نافعة، " العولمة والتنظيم الدولى"، ورقة قدمت إلى السيمينار الثقافى لقسم العلوم السياسية" العولمة والعلوم السياسية"، ١٩٩٩/٦/٢٦.

٧. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المحاضرات التى ألقيت على طلبة قسم العلوم السياسية فى مادة النظرية السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العام الجامعى ١٩٩٩/٩٨.

٨. السيد يسين،" مقدمة تحليلية : حوار الحضارات فى عالم متغير"، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،القاهرة، ١٩٩٣.

٩. " فى مفهوم العولمة "، المستقبل العربى، السنة العشرون، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨.

١٠. السيد يسين " عبيد العولمة"، الأهرام، ١٤ مايو ١٩٩٨.

١١. عبد الإله بلقزيز، " العولمة والهوية الثقافة: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟" ورقة قدمت إلى: ندوة " العرب والعولمة " مرجع سابق.

١٢. عمر الفاروق،" تفنيد دعاوى العولمة "، الأهرام،٣٠ يوليو ١٩٩٩.

١٣. عمرو محيى الدين، " المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة"، مخطوط قيد النشر، ١٩٩٧.

١٤. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة : حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٣.

١٥. مصطفى كامل السيد، " التقسيم الدولى الجديد للعمل : محاولة للاستكشاف "، : فى مصطفى كامل السيد (محرر)، الاقتصاد العالمى الجديد وموقع مصر فيه،: مركز دراسات وبحوث الدول النامية القاهرة، ١٩٩٨.

١٦. محمد الأطرش، "العرب والعولمة : ما العمل ؟"، المستقبل العربى، السنة العشرون، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨.

١٧. محمد سيد أحمد، " حول تصادم الحضارات "، الهلال، دار الهلال القاهرة، سبتمبر ١٩٩٣.

١٨. محمد شعبان، " العولمة وسيادة الدولة "، الأهرام، ١٦ يوليو ١٩٩٩.

١٩. محمد عابد الجابرى، " العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات"، ورقة قدمت إلى : ندوة "العرب والعولمة "، مرجع سابق.

ثانياً : المراجع الأجنبية

1. Ajami, Fouad,"The Summoning" Foreign Afairs, V.72,N.4(Sep./Oct.93).

2. Baylis, John and Smith, Steve, Introduction, in John Baylis and Steve Smith (eds.), The Globalization of World politics, (New York : Oxford University Press, 1997).

3. Blair, Tony, "The Third Way". Herald Tribune, (Sep. 9,98.)

4. Bowles, Paul and Wagmon, Barnet, Globalization and the Welfare State: Four Hypotheses.., Copyright by the Eastern Economic Journal. (http:www.epent.com/cgi-bin/epwbird/,97).

5. Canada and the World Backgrounder, When Boundaries Don't Count, Copyright by Canada and the World Backgrounder. (http://iez.hwwilsonweb. Com/cai bin,97).

6. Clark, Ian,Gloalization and Fragmentation : International Relations in the Twentieth, Century, (NY: Oxford University Press inc., (1997).

7. Dessouki, Ali E. Hillal, ". Globalization and the Two Sphers of Security ", The Washington Quarterly, V.16, N.4 Aut. 1993).

8. Diamond, Larry, The Globalization of Democracy, in Robert O.Slater(ed), Global Transformation and the Third World, (London: Lynne publishers,1993).

9. Drezner, Danile, Globalizers of the World, Unite!, Copyright by the Center for Strategic and International Studies and the Maassachusetts Institute of Technology. (http://iez.hwwilsonweb. com/cgi-binl,98).

10. Economist, The Myth of the Powerless of State, Copyright by the Economist. (http//gw4epnet.com/,10/7/1995).

11. Gill, Stephen, Globalization: Democratization & Indifference, in James H. Mittelman (ed), Globalization: Critical Reflections, (Boulder and London : Lynne Rienner Publisher, 1996).

12. Halliday, Fred, "Globalization and a New Paradigm for International Relations ", International Journal, Aut. 1996.

13. Hirst, Paul and Thompson, Grahame, Globalization in Question : The International Economy and the Possibilities of Governance, (Cambridge : Polity press, 1996).

14. Huntington, Samuel P., " The Clash of Civilizations " Foreign Affairs, V.72, N.3 (Summer,1993)

15. Hurell, A. and Woods, N., " Globalisation and Inequality" , Millennium, V.27, N.3 (1995).

16. Hurell, A., " Explaining the Resurgence of Regionalism in World Politics, " Review of International Studies, V.21, N.4 (1995).

17. Khun, Thomas, The Structure of Scientific Revolution, (Chicago : The University of Chicago Press, 1970).

18. Mar, Down D., " National Development and the Discource : Convergence Nations" Third World Quarterly V. 17, N.5 (1996).

19. Marquand, David, "After Socialism", Political Studies, v.xli, (1993).

20. New Political Economy "Globalisation and the End of the State", Copyright of New Political Economy. (http://www.epnet, com/cgi-bin/epwbird/Mar97).

21. Panitch, Leo, The State in a Changing World : Democratizing Global Capitalism? Copyright of Monthly Review. (http://www.epet.com/cgi-bin/epwday/,98).

22. Rosas, Allan, " State Sovereignty and Humman Rights : Towards a Global Constitutional Project". Political Studies, V.x1 111(1995).

23. Roseneau, James, Post-Internationalism in a Turbulant World, in James Roseneau and Marry Durfee, Thinking Theory Thorougly Coherent Approaches to an Incoherent World, (New York : Westview press, 1995).

24. ..... " The Dynamics of Globalization : Toward an Operational Formulation " Security Dialogue, V.27,N.3 1996).

25. Scholte, Jan A., 97, The Globalization of World Politics, in John Baylis and Steve Smith (eds),op.cit.

26. ... , Global Trade and Finace, in Ibid.

27. ...., "Global Capitalism and the State, " International Affairs, V.73, N.3(1997).

28. Sjolander, Claire T., "The Rethoric of Globalization : What's in a World? " International Journal, (Autumn99).

29. Teeple, Gary, Globalization and the Decline of Social Reform, (New Jersy and Toronto : Humantities Press and Garamond Press, 1995).

30. Webster's Third New International Dictionary of the English Language, (London : Marriam - Webster INC Publishers, 1986).

31. Welletts. Peter, Transnational Actors and International Organization in Global Politics, in John Baylis and Steve Smith (eds.), op. cit.

مستقبل الدولة فى الوطن العربى فى ظل العولمة

أحمد إبراهيم أمين (*)

مقدمة :

يمر العالم الآن بمرحلة من مراحل التطور العالمى متمايزة عن المراحل التـــى سبقتها، وتتسم هذه المرحلة بالكثير من السمات والخصائص الفريدة التى تقرب العـــالم من مفهوم القرية الكونية، وذلك عبر الكثير من " التطورات العولمية ". وســـاعد علـــى ذلك الثورة التكنولوجية العالمية فى مجال الاتصـــالات والمعلومـــات والإلكترونـــات، وكذلك الدفع الرأسمالى العالمى نحو رسملة العالم، والنظام العـــالمى الجديـــد أحـــادى القطبية بعد انهيار القطبية الثنائية.

ولقد كانت الدولة أحد الجوانب التى انعكست عليها هذه التأثيرات العولمية بمـــا تفرضه من الولوج إلى عالم مفتوح الحدود نسبيا تزداد فيه مجالات التعاون، وتـــزال فيه عقبات هذا التعاون، ويزداد الاهتمام بالأمور الكونية والمعالجة الكونيـــة للأمـــور، وهو ما فرض فى النهاية تحديات لمفهوم الدولة، ووظائفها، وكذلك للمنظور التقليـــدى للسيادة، وحتم على الدولة التكيف مع هذه التحديات .

تختلف تأثيرات العولمة على الدول من دولة إلى أخرى. والواضح أن الـــدول المتقدمة كانت أكثر جنيا لمميزات العولمة، بينما كانت الدول الناميـــة بـــالعكس أكـــثر معاناة من سلبيات العولمة، وحتى داخل الدول النامية تختلــف التـــأثيرات مـــن دولـــة لأخرى .

وتتأثر الدول العربية بالعولمة شأنها فى ذلك شأن الكثيـــر من الدول الناميـــة، وإن لم تتطابق هذه التأثيرات بحكم الاختـــلاف بيـــن خصـــائص مجموعتـــى الـــدول السابقتين.

(*) باحث مصرى .

والفرضية التى سنقوم بدراستها هنا هى علاقة قوة الدولة وسيادتها بـــالتطورات العولمية. وسوف يكون تقسيمنا للبحث كالآتى :-

- **أولاً :** الإطار النظرى والمفاهيم المتعلقة بالبحث :
  - ماهية العولمة، وتطورها .
  - ماهية الدولة .
  - تطور وظائف الدولة .
- **ثانياً :** تأثيرات العولمة على الدولة :
  - التأثير على مفهوم الدولة.
  - التأثير على السيادة .
  - التأثير على وظائف الدولة .
- **ثالثاً :** تأثيرات العولمة على الدولة فى الوطن العربى :
  - التأثيرات العامة .
  - التأثيرات النسبية .
- **رابعاً :** مستقبل الدولة فى الوطن العربى فى ظل العولمة :
  - مستقبل الدولة .
  - مستقبل بعض الحالات الخاصة من الدول العربية.

أولا : الإطار النظرى والمفاهيم المتعلقة بالبحث

١ـ ماهية العولمة، وتطورها :

أود قبل البدء فى تعريف المفهوم أن أشير إلى نشأة المفهوم نفسه الذى يعتقد الكثير أن بدايات استخدامه تعود إلى كتابين صدرا عام ١٩٧٠؛ الأول لمارشال ماك لوهان " حرب وسلام فى القرية الكونية "؛ والآخر " أمريكا العصر التكنو تروني" لزبيغنيو بريزنسكى المسئول السابق فى مجلس الأمن القومى فى عهد الرئيس الأمريكى رونالد ريجان[١] .

ولكن ما هى هذه العولمة ؟

تعددت تعريفات العولمة بشكل كبير حتى إننا قد لا نجد تعريفا واحدا يتفق عليه أغلبية المفكرين، ويرجع ذلك إلى اختلاف درجة تأييدهم للعولمة ، وكذلك لتعدد أبعاد الظاهرة، ومن ثم يركز كل كاتب على أحد أبعادها، فمنهم من يركز على البعد الاقتصادى فقط مثل صادق العظم بوصفها " رسملة العالم "، و منهم من يركز على البعد الاتصالى مثل كلود موسى بوصفها زيادة الاتصالات الدولية، ومنهم من يعبر عنها بأنها منظور فى طريقه للتشكل فى العلاقات الدولية مثل جون بايلز وستيف سميث ،وهناك من يعدها عملية مستمرة مثل السيد ياسين ولها مؤشراتها الكمية والكيفية ،ومنهم من يعدها أيديولوجية شاملة مثل محمد عابد الجابرى وهى أيديولوجية غربية لتعميم النمط الغربى [٢]، ومنهم من يعدها عملية تقيم علاقة بين مستويات متعددة، ولها آلياتها لتفعيل ذلك مثل جيمس روزناو، وهناك من يرى أنها ليست بظاهرة جديدة وإنما هى عملية بدأت منذ القدم (وتحديدا منذ حركة الكشوف الجغرافية) مثل جلال أمين [٣] .

ونحن نتفق جزئيا مع كل من النظرة الأخيرة لجلال أمين وكذلك نظرة السيد ياسين وجيمس روزناو وستيف سميث؛ حيث إننا إذا تتبعنا جميع تعريفات العولمة المؤيدة منها والمعارضة ،المتفائلة منها والمتشائمة، فإننا نجد أن العولمة لا تخرج عن

كونها " عملية فتح للحدود بين الدول، وتقليل عقبات التعاون الدولى، وزيادة التفاعلات بين الدول والمجتمعات بشكل كثيف فى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية والاتصالية والتكنولوجية "، وأن لها الكثير من الإنجازات التى تمت بالفعل فى هذه المجالات والكثير من الآليات التى تقوم على تفعيلها ،وتختلف درجتها من مجال لآخر، ففى حين تتزايد مظاهرها فى مجال الاتصالات والمعلومات تقل نسبياً فى مجالات أخرى. وإذا كانت العولمة لم تصل بعد إلى هدفها فى جعل العالم قرية صغيرة، فإنها تسير الآن بخطى سريعة نحو هذا الهدف.

إذن العولمة عملية تؤدى إلى تزايد فتح الحدود ،وتزايد التعاون. وما دامت كذلك فمن الصعب تحديد بدايتها لأن هناك اتجاها مستمراً منذ فجر التاريخ نحو مزيد من التفاعل، لكن تطورها ارتبط بالتطور فى وسائل الاتصالات، وحركة رأس المال. كما أن العولمة كفكرة ليست جديدة بل أنها ربما بدأت مع دعوة الرواقيين للمساواة العالمية ودعوتهم للجامعة الإنسانية التى أطلقوا عليها " مدينة العالم "، فلقد كانوا يرون أن الدولة ليست بالضرورة الوحدة الأساسية التى يمكن أن تحقق للفرد ذاته أو أن تشيع الفضيلة، وأسبق من ذلك كانت دعوة الإسلام إلى العولمة عبر القرآن والسنة منذ ١٤ قرناً، وتطبيقه لها عبر الكثير من النماذج بل إن دعوة الإسلام للعولمة كانت أكثر شمولاً بوصفه ديناً عالميا وأكثر مراعاة للأخلاق ومبادئ حقول الإنسان وفى مقدمتها مبدأ المساواة. وهذا شيء ينقص تطبيقات العولمة الحالية .

إذن العولمة الكلية لم تتم بعد، ولكن العالم الآن يشهد الكثير من التطورات العولمية، ويعرف الكثير من الآليات التى تدفع نحو تلك الغاية، ويقوم بتفعيل تلك الآليات الكثير من القوى ذات المصلحة وهذا ما يقودنا إلى النقطة التالية من البحث .

التطورات العولمية :

نقصد بها تلك التطورات التى يشهدها العالم فى جميع المجالات والتى تعبر عن خطى واسعة على طريق زيادة التفاعل بين الأمم، ولتوضيح ذلك سنسرد نماذج منها :

أ. ظهور استخدامات وتطبيقات آلة الاحتراق الداخلى فى السكك الحديدية والبواخر والسيارات .

ب. ظهور حركة الكشوف الجغرافية، وما تلاها من الاستعمار الحديث .

ج. ظهور الطيران المدنى بوصفه وسيلة للمواصلات .

د. ظهور أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحيطات (١٨٦٦) .

هـ .إدخال التنسيق على المستوى العالمى للساعات وفقا لتوقيت جرينتش (١٨٨٤).

و.إنشاء أول نظام لنقل الأموال عبر الحدود الدولية (١٩٢٩).

ز.بدء أول إذاعة عالمية للراديو بلندن (١٩٣٠).

ح.ظهور المنظمات الدولية خاصة عصبة الأمم والأمم المتحدة (١٩٤٥) .

ط. ظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشارها. وافتتاح أول مطعم لماكدونالدز (١٩٥٥).

ى. بدء عصر القذائف البالستية عابرة القارات (١٩٥٧) .

ك.انتشار المؤتمرات العالمية. كانت أول مؤتمر عالمى هو الذى نظمته الأمم المتحدة عن التنمية البشرية (١٩٧٢) .

ل. بث أول برنامج تلفزيونى عبر الأقمار الصناعية (١٩٧٦).

م. الاستخدام التجارى للكابلات المصنوعة من الأنسجة البصرية (١٩٧٧) .

ن. ظهور الدبلوماسية الشعبية .

س.استخدام شبكة الإنترنت عالميا .

ع. انهيار الكتلة الشرقية (١٩٩١) .

ف.ظهور منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥) .

ولكن على الرغم من أن الكثير من هذه التطورات، خاصة التكنولوجية منـــها، ظهر منذ فترة طويلة فإنه لم يأت كامل ثماره فى تقريــب دول العــالم وجعلــه قريــة مفتوحة، خاصة فى ظل وجود سور عال يتمثل فى دور الأيديولوجيا وما خلقتــه مــن تناقضات بين دول العالم، ووقوف القطبين الأمريكى والسوفيتى وراء اســتمرار ذلــك الحاجز، وهو ما قسم العالم إلى جزئين مختلفين يتشكك كل طرف فيما يطرحه الطــرف الآخر و يسعى إلى إفساده.

لكن تطوراً إيجابياً حدث فى مرحلتّى الانفراج الدولى الأول والثـــانى، ولعــل الانفراجة الثانية كان لها عظيم الأثر، وهى التى بدأت مع مجيء جورباتشـــوف إلــى السلطة فى الاتحاد السوفيتى، وتأسيس سياسته الخارجية على مبدأ " عـــالم واحــد أولا عالم "، وهو ما نعده أول بلورة سياسية للعولمة، تأكدت مع انهيار الاتحــاد الســوفيتى عام ١٩٩١. لكن لم تسلم العولمة من أسوار أصغر تعوق نموهـــا ألا وهـــى أســوار "الخصوصية الثقافية " لكل دولة ،ورغم ضعف تلك الأسوار فإنها ظلت منيعـــة حيــث إنها تتعلق بالذات والهوية .

وبانتهاء الحرب الباردة أعلن انتصار كامل للنمــوذج الأوربــى ــ الأمريكــى الرأسمالى الديمقراطى القائم على التعددية وآليات السوق، وقد أسهم ذلـــك فـــى حكــم بعض الكتاب بصلاحية ذلك النموذج عالمياً، كما جاء فى كتـــاب " نهايــة التــاريخ " لفرانسيس فوكوياما و حاول بالفعل العالم الغربى ــ الأمريكى استغلال قوتـــه وكذلــك هيمنته على المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل الدولية الحديثة فى الدفع نحو نمـــاذج عولمية معينة تخدم مصالحه بالأساس .

٢ــ ما هى الدولة :

تتعدد تعريفات الدولة ولكن شرط الدولة فى جميع التعريفـــات هــو شــمولها عناصرها، وسوف نأخذ أقرب التعريفات لمفهومنا، وهو التعريف التالى لدكتور عـــز الدين فودة للدولة بأنها " كل وحدة سياسية مستقلة تتوفر فيها عناصر تكوينها من إقليـــم

وشعب وسلطة سياسية مستقلة ذات سيادة ،ويسند إلى كل عنصر من العناصر الأربعة بعض الاختصاصات، ولذلك فإن كل تغيير يحدث فى أى عنصر منها تترتب عليه نتائج هامة بالنسبة لحياة الدولة ككل".

وعناصر الدولة ثلاثة ويمكن زيادتها إلى أربعة ألا وهى الإقليم، والشعب والحكومة ذات السيادة؛ فالشعب : هو مجموعة من الأفراد الذين يعيشون بصفة أصيلة على إقليم معين، ويخضعون لسلطة رئاسية عليا ألا وهى الحكومة، ويرتبطون بالدولة بعلاقة الجنسية. والإقليم : هو النطاق الذى تمارس عليه الدولة سيادتها. والسلطة العليا : هى هيئة منظمة تقوم بالإشراف على هؤلاء الرعايا وتنظيم العلاقات بينهم ورعاية مصالحهم وتحقيق الغرض المشترك الذى تجمعوا من أجله، كما تقوم بإدارة الإقليم، واستغلال موارده أو تنظيم استغلالها على الوجه الذى تستفيد منه المجموعة، والإبقاء على وحدته والدفاع عن كيان الوطن والمجتمع فى مواجهة التحديات التى يقابلها. والسيادة : هى جوهر فكرة الدولة كشخصية اعتبارية، وتعنى ممارسة الحكومة سلطات فعلية على إقليمها وشعبها بصرف النظر عن شكلها وشرعيتها.

وترجع الأصول الفكرية للسيادة إلى " جان بودان " فى كتابه " الجمهورية" سنة ١٥٧٦، وصف فيه السيادة بخمس صفات هى :

١ . الإطلاق ٢. الشمول ٣. الدوام ٤ . عدم التجزئة ٥. القابلية للتنازل

على أن السيادة تعرضت منذ بدايتها للنقد، إذ يثبت الواقع دائما أنها لم تكن مطلقة، ويؤكد على صادق أبو ضيف أن السيادة لا تتنافى مع الخضوع للقانون أو للشرعية الدولية، بشرط عدم ازدواجية المعايير .

وظائف الدولة

أ. **فى الفكر** : اختلفت النظرة إلى وظيفة الدولة وكيفية ممارستها لها، وذلك تبعاً للفلسفة أو الأيديولوجية التى يعتنقها الفيلسوف؛ حيث يراها أنصار الحكومة المطلقة مرتبطة بإرادة الملك الذى له أن يفعل ما يشاء، بينما يرى مؤيدو المذهب الفردى أنها يجب أن تقتصر على الحماية دون التدخل فى الشئون

الاقتصادية وفى حريات الأفراد، أما أنصار المذهب الاشتراكى فيرون ضرورة تدخل الدولة فى مختلف جوانب حياة المواطنين، ويراها فلاسفة الفكر الإسلامى ضرورة لتحقيق سعادة الأفراد فى الدنيا والآخرة.

ب. **فى الممارسة** : قامت الدولة فعلياً بالكثير من الوظائف التى تتفاوت من حيث الكثافة والدرجة حسب المرحلة والأيديولوجية، فكلما تعقدت الحياة تشعبت وظائف الدولة من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية .

ويلاحظ بصفة خاصة أن المصلحة الاقتصادية كانت دائماً المحدد لحجم وظائف الدولة خاصة فى النسق الغربى، فظهور الدولة القومية ارتبط بالحاجة إلى إزالة العوائق أمام التجارة. ولكن قوة الدولة كانت تضر فى بعض جوانبها بمصلحة رأس المال، الأمر الذى مهد لظهور الدولة الحارسة التى تقلل من التدخل السافر فى توجيه الاقتصاد لكنها ظلت تدعم شركاتها عبر البحار والقارات لتعظيم الإنتاج القومى للدولة. ومع ظهور الدولة الاشتراكية لمواجهة الاستغلال الطبقى، كانت مصلحة رأس المال تقتضى تجنب انتشار الاشتراكية مما دعا إلى قيام دولة الرفاهية. ثم مع الدخول فى المنافسة العالمية وازدهار عصر الشركات العملاقة متعددة الجنسيات كانت المصلحة تدعو لظهور الدولة الرعائية التى تقوم بتشجيع دور الشركات فى عملية التنمية، وبما يقتصر على الضبط والتنظيم، إذ لم يعد مطلوباً تدليل العمال وإنما أصبح المطلوب هو مزيد من القوة تجاههم. والآن تفرض مصلحة رأس المال أن تفتح أسواق العالم كله من خلال منظمة التجارة العالمية وآليات العولمة الأخرى. وهكذا يتضح أن التطور دائماً يبدأ غربياً – ويلقى بانعكاساته على الدول النامية– ويكون تأثيره فى الغالب سلبياً، كما ظهر منذ الاستعمار القديم وحتى العولمة الحديثة.

ثانياً : تأثيرات العولمة على الدولة

طبقاً للمنهج الوظيفى فإننا نرى أن الدولة كائن عضوى يتشكل من نسيج متعدد العناصر. ولذلك فإنها تنمو وتتغير وتتكيف عبر الزمن، ومن ثم فإن السلوك الفطرى للدولة ينحو نحو محاولة توسيع سلطاتها والإبقاء على وظائفها قدر الإمكان وهو ما يستدعى مقاومة التغير، أو تحجيمه أو فى القليل التكيف معه بما يلائمه من

أدوار ووظائف. يصدق هذا التحليل عموماً وعلى ظاهرة العولمة ومـا تفرضـه مـن تحديات وتتركه من آثار على الدولة خصوصاً. وفيما يلـي اسـتعراض لأهـم تلـك التأثيرات:

١ ــ التأثير على مكونات الدولة :

أ. التأثير على المجتمع :

ــ مع التطورات العولمية زادت التأثيرات فوق القومية لأحداث كانت تعد محليـة. حتى إنه يصعب الآن الحديث عن أى أمر داخلى بحت .

ــ أسهمت التطورات العولمية فى الاتجاه نحو مزيد من الديمقراطية، ونحو تدعيـم قوة الفرد إزاء الجماعة .

ــ ظهر الكثير من المنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المحلية والعالميـة التى تدعم قيماً عولمية؛ مثل احترام حقوق الإنسان .

ــ دعمت التطورات العولمية من حقوق الأقليات، وقد وجدت بعض الأقليات فيـها الفرصة للمطالبة بالاستقلال، الأمر الذى يفسى انتشار ظاهرة الحروب الأهليـة بشكل غير مسبوق.

ــ شيوع قيم المجتمع الاستهلاكى، وانتشار الثقافة الأمريكية بمكوناتها المختلفـة، وتداعياتها بعيدة المدى.

ــ ظهور انتماءات وولاءات تتعدى حدود الدولة إلى النطاق الإقليمى أو العـالمى، مثل جمعيات البيئة وغيرها .

ــ زيادة الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون، سواء محليا أو عالمياً .

ــ زيادة أهمية فئات معينة مثل المخترعين والمهندسين ومتداولـى تقنيـات ثـورة المعلومات على حساب الطبقة الوسطى التقليدية من موظفى الدولة.

ـ ظهور جماعات مؤيدة للعولمة وأخرى متحفظة عليها، وثالثة معارضة لها. وسوف يفسر ذلك جزئياً ظهور الجماعات الأصولية وينبئ بانتشارها .

ب ـ **التأثير على السلطة :**

ـ استطاعت التطورات العولمية أن تضغط نحو مزيد من تداول السلطة وتوزيعها لمنع تعسفها وإساءة استخدامها، وبالتالي نحو مزيد من التعددية السياسية.

ـ أصبح النظام أكثر ديناميكية حيث تقوم فيه الصحافة والرأى العام وقوى المجتمع المختلفة – من أحزاب ونقابات وجمعيات المجتمع المدنى – بدور كبير ولها تأثير متزايد على عملية صنع القرار السياسى .

ـ فى ظل التوجه نحو التنمية أصبح لجماعات رجال الأعمال تأثير بعيد المدى على الحكومة .

جـ ـ التأثير على الإقليم :

ـ الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية لما تتيحه من ميزات نسبيه لأعضائها .

ـ فتح شبه كامل للحدود بين أعضاء بعض هذه التكتلات، كما هو الحال فى الاتحاد الأوربى، بل وإصدار عملة موحدة للدولة.

ـ قيام (منظمة التجارة العالمية) وفتح الحدود بين الدول .

ـ فى مقابل الاتجاه السابق نحو توسيع الحدود، هناك الاتجاهات الانفصالية التى تسعى إلى الاستقلال و الانفصال وهو ما يقزم من حدود الدولة .

دـ التأثير على السيادة:

كلما زادت العلاقات بين الأمم كلما فقد ذلك المفهوم المسمى بالسيادة التقليدية جزءا من أهميته، كذلك فإنه مع ظهور التطورات العولمية ودخول العالم فى شبكة كثيفة من العلاقات التى تغطى جميع المجالات، لم يعد ذلك المفهوم التقليدى للسيادة مقبولا بالمرة .

ويدعم هذا الاتجاه ظهور الوعى العالمى بالأمور الكونية الإنسانية ومنها:

ـــ منظمة التجارة العالمية، وما تفرضه من قواعد على الدول.

ـــ السماوات المفتوحة، وما تفرضه من إمكانية بث الرسائل الإعلامية والمعلومات عبر العالم مخترقة حدود الدول، وافقت أم لم توافق.

ـــ البيئة، وما تفرضه من قيود عالمية على ظاهرة التلوث البيئى، وقد ظهرت الكثير من المنظمات الأهلية غير الحكومية التى تدعم هذه الأهداف. و تطرفت الدول الكبرى فى ذلك بحيث اشترطت معايير بيئية معينة للمواد التصديرية من أى دولة من دول العالم، بما يمثله ذلك من عبء إضافى بالنسبة للدول النامية .

ـــ حقوق الإنسان، ونهوض الكثير من المنظمات الحكومة وغير الحكومية بالدفاع عنها.

ـــ مكافحة الإرهاب، واعتبار الأمم المتحدة له من الأمور التى تهدد الأمن والسلم العالميين، وفرضها من ثم عقوبات على الدول التى ترعاه .

ـــ ترتبط بما سبق قضايا الأمن والسلم الدوليين التى تتيح الفرصة لفرض عقوبات وفقا للباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ورغم أن هذه الأمور فى صالح البشرية فإن الخطورة تنبع من ازدواجية المعايير واستخدامها كآليات فى يد الدول الكبرى (الغرب وأمريكا) فى سبيل دعم مصالحهم وليس مصلحة المجتمع الدولى؛ وهو ما يحتاج مزيدا من الضبط والتقنين العالمى. ومنها مفهوم الشرعية الدولية وغيره، والأمور السابقة تحتاج إلى تقنين جيد والوطن العربى مثال جيد لهذه الاختراقات الخارجية .

٢ ـــ التأثير على وظائف الدولة، ومن أهمها :

أ ـــ وظيفة توفير الأمن والاستقرار ، وهى من أوائل وظائف الدولة وأهمها، وتشمل توفير الحماية الخارجية، وقد تأثرت بالشكل الآتى :

ـ أدى تطور التكنولوجيا العسكرية وظهور الأسلحة النووية إلى استحالة قيام حــرب عالمية ثالثة؛ حيث إن هذا معناه فناء الكون، وهــو مــا كــرس مفــهوم الــردع العسكرى لتجنب الحروب.

ـ ولوج العالم حلبة المنافسة على أحدث الأسلحة التكنولوجية، وهو ما قسم العـــالم إلى دول قليلة منتجة للسلاح وعالم كبير نام محتكر للاستهلاك .

ـ أدت تكلفة السلاح النووى العالية إلى سعى الدول الفقيرة إلى بدائل تدميرية أقــل تكلفة كالأسلحة الكيميائية أو الجرثومية .

ـ وصل هذا العبء إلى مستويات تعجيزية للدول النامية خاصة فى ضــوء كــثرة بؤر الصراع مما عطل تنميتها.

ـ كثرة الحروب الأهلية فى مقابل انحسار الحروب التقليدية .

ـ كان لظهور الصواريخ العابرة للقارات التى يمكن تحميلها برءوس نوويـــة دور كبير فى إحساس الدول بكثرة التهديدات المحتملة (عدم الأمان).

ـ وفى المقابل دعم هذا الاتجاه من محاولات ضبط التسليح عبر العالم خاصة فـــى مجال أسلحة الدمار الشامل ،وهو ما ظـــهر فـــى الكثـير مــن المؤتمــرات والاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائيـــة والبيولوجية وخلق مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ـ كذلك راج مفهوم الشرعية الدولية لتفعيل دور الأمم المتحدة فى مجـــال الســلم والأمن الدوليين، بعد جمودها النسبى فى مرحلة الحرب الباردة .

كما تشـمل هذه الوظيفة توفير الحماية الداخلية التى تأثرت أيضـا بالتطـورات العولميـة، كما يلى :

ـ تأثير الغزو الثقافى على التفكك الأسرى وعلى انتشـــار العنــف الاجتمــاعى أو الجريمة بصفة عامة .

ـ تأثير زيادة الفوارق الطبقية على اشاعة عدم الاستقرار .

ـ تأثير الأصولية الإسلامية والإرهاب والحركات الانفصالية على أمن الدولة وتكاملها .

ـ تعقيد تكنولوجيا الجريمة (ظهور جرائم تكنولوجية) مثل فيروسات الحواسب أو السرقات بالكمبيوتر أو اختراق الشبكات المعلوماتية واتساع أبعادها فوق القطرية.

ـ تأثير الانضمام إلى الجات.

ب ـ الوظيفة الاقتصادية، وتمثل التغير الذى طرأ عليها فى الآتى:

ـ وجب على الدولة أن تواجه ليس اختلالات السوق الداخلية فحسب ولكن أيضا تقلبات السوق العالمية .

ـ تدفع التطورات العولمية نحو تقليل الإنفاق العام ـ وتقزم الدولة اقتصاديا .

ـ زاد دور رجال الأعمال والمستثمرين فى توجيه دفة الاقتصاد بعيدا عن الحكومة، وهو ما أدى إلى تعميق الفوارق الاجتماعية ،فى ظل ضعف المجتمع المدنى بالدول النامية.

ـ التنافس العالمى على جذب الاستثمارات الأجنبية.

ـ تبنى الرأسمالية والخصخصة واعتماد آليات الإنتاج للتصدير كاستراتيجية وحيدة للتنمية تدفع إليها المنظمات الدولية والدول الكبرى ،وهو ما زاد من انكشاف الاقتصادات الوطنية (ومنها العربية) أمام تقلبات السوق العالمية.

جـ ـ الوظيفة الاجتماعية، ومن جوانب التطور فيها:

ـ أضرت اختلالات السوق المحلية والعالمية والسياسات التنموية الجديدة والتطورات العولمية بالكثير من الفئات والشرائح. ولذا أخذت عدة دول فى تعويض آثار هذه الاختلالات، بالآليات التى تراها مناسبة(الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر نموذجا).

ـ تنازل الدولة للقطاع الخاص عن تقديم الخدمات، وبروز بعض مؤسسات المجتمع المدنى لتعويض هذا الخلل.

د ــ الوظيفة الثقافية، ومن مظاهر إعادة تشكيلها : ــ

ــ كسر احتكار الدول لوسائل الإعلام وسيطرتها على المعلومات.

ــ انتشار ثقافة الاستهلاك ، خاصة، فى ظل زيادة ظاهرة التقليد .

ــ تعرض الثقافات الوطنية لعملية نقد ذاتى وإعدادها لتتلاءم مع المتغيرات الجديدة، وتطور الأمر فى بعض المجتمعات إلى هجرات للخارج من جانب بعض الفئات التى وجدت فى النموذج الغربى مثالا يحتذى .

ــ اختلاف مضمون الرقابة على الإعلام.

ــ المنافسة العالمية فى الإعلام والمعلومات، ومن ثم السعى إلى تطوير ما تحت أيديها من هذه الوسائل لتتناسب مع هذه المنافسة العالمية القائمة والمحتملة .

ــ خلق ثقافة العولمة التى تؤثر على الثقافة المحلية ، وإن كان الأمر يعتمد فى درجة التأثير على قوة ثقافة المجتمع وثقته بها وامتلاكه إستراتيجية شاملة للمستقبل.

هـ ــ الوظيفة التنظيمية، التى احتاجت لمواجهة تعقيدات المجتمع باستخدام الوسائل الآتية:

ــ سن قوانين ولوائح جديدة تحكم الأنشطة الجديدة الاقتصادية والاجتماعية .

ــ استخدام تكنولوجيات العصر والإنترنت والكمبيوتر فى المجال الإدارى والتنظيمى .

ــ إعداد الموظف المدنى القادر على استخدام التقنيات السابقة.

ــ إنشاء هياكل إدارية تغطى الاهتمامات الجديدة مثل وزارة البيئة.

و ــ الوظيفة السياسية، ومن عناصر التغير فيها:

ــ لم تعد نظم الحكم التى لا تكفل الحرية واحترام حقوق الإنسان تحظى بالقبول على المستويين المحلى والعالمى.

ــ ونتيجة ذلك انتشرت الأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدنى .

و ـ الوظيفة الدبلوماسية، وقد انعكست عليها التطورات الأخرى فى وظائف الدولة على النحو الآتى:

ـ تعاظم دور المؤسسات غير الحكومية والدبلوماسية الشعبية والمؤتمرات العالمية والاتفاقات الجماعية على حساب الدور التقليدى للدولة .

ـ زاد دور دبلوماسية التنمية لتدعيم استراتيجية التنمية بالبلاد .

ثالثا : تأثيرات العولمة على الدولة فى الوطن العربي

(١)تأثيرات عامة، وهى تنقسم إلى :

أ. تأثيرات سبق ذكرها تشترك فيها الدول العربية مع الدول النامية بحكم اشتراكها معها فى عدد من السمات.

ب. تأثيرات تنبع من تميز الوطن العربى بمجموعة أخرى من السمات، منها أن الوطن العربى أكبر تجمع نام يضم قومية واحدة تتكلم بلسان عربى واحد. وهو يتمتع بموقع استراتيجى خطير غنى عن البيان كما أن إنتاجه للبترول واحتياطيه منه يزيدان على نصف الإنتاج والاحتياطى العالميين. ثم أن وجود إسرائيل بعلاقتها الوثيقة بالغرب يخلع عليه خصوصية مضافة. وفى هذا الإطار تعددت محاولات العالم المتقدم للإسراع بدمج الوطن العربى فى تيارات العولمة ، وهو ما أدى إلى التداعيات الآتية :

أ. مشاركة دول الوطن العربى فى العولمة ومظاهرها بشكل أقرب للهرولة منه إلى الدخول المتأنى وفق استراتيجية متناسقة واضحة المعالم متماسكة البنيان تعالج الاحتياجات والمصالح الفعلية الحالية والمستقبلية، ويتضح ذلك من عدد الدول الخاضعة للتكيف الهيكلى؛ وهو ما يعكس خيارا نخبويا لا يترجم بالضرورة خيارات المواطنين.

ب. ظهور الأصولية الإسلامية، فى ظل اتضاح سلبيات العولمة وغياب المشروع الحضارى العربى، ومع تدهور أحوال الطبقة الوسطى والدنيا وزيادة التدخل الأجنبى، حيث ظهرت اتجاهات معارضة تتمثل فى الجماعات الإسلامية الأصولية التى رفعت شعار " الإسلام هو الحل " وتعاطفت الجماهير معها، بالإضافة إلى تأثيرات حرب الخليج الثانية، وما تلاها من نتائج ساعدت على انتشارها، مع اختلاف الدرجة فيما بين الدول العربية، فقد وصلت فى الجزائر إلى مستوى خطير تمثل فى المذابح اليومية، وأقل من ذلك فى مصر واليمن، فيما وصلت فى السودان إلى حد المشاركة فى الحكم حتى عام ١٩٩٩.

ج. ضعف الفكرة القومية، حيث أخذت أضواء العولمة تبهر أعين الدول العربية، وبدأ العرب فى التحلل من قوميتهم العربية فى ظل ضعف إنجازاتها، فليبيا تعلى من انتماءاتها الأفريقية على حساب انتمائها العربى، ودول المغرب العربى تسعى إلى زيادة التعاون مع الاتحاد الأوربى فى ظل ضعف الاتحاد المغاربى، ودول الخليج تجمد فعاليات إعلان دمشق لتستعيض بالأمن الأوربى والأمريكى عن الأمن القومى العربى، وكثيرَ من الدول العربية كالأردن وغيرها تجد فى إسرائيل أداة لجنى مميزات العولمة والدعم الدولى .

د. تفكك أواصر الوطن العربى، وهو مرتبط بضعف القومية العربية، والسبب الرئيسى فى ذلك يرجع إلى تأثيرات حرب الخليج الثانية وغزو العراق للكويت، وهو الغزو الذى قسم الوطن العربى إلى دول مؤيدة للتدخل الأجنبى ودول معارضة له، مما أفقد الوحدة العربية معناها، وبث بذور الخلاف والشقاق بين دول الوطن العربى، وخلق التشكك فى القومية العربية، وأظهر عجز الجامعة العربية، وكشف على الجملة مدى الضعف الذى يعانى منه النظام العربى ومؤسساته. ولقد أسهم السلام العربى الإسرائيلى فى زيادة هذا التفكك، فبمجرد أن لاح فى الأفق إمكان السلام مع إسرائيل، سعت كل دولة منفردة إلى

التفاوض حول مصالحها وحقوقها دون ربطها بباقى الحقوق العربية. وليس أدل على هذا التفكك من عجز الدول العربية عن عقد قمة بعد قمة ١٩٩٦ في القاهرة، على الرغم من إلحاح الظروف الإقليمية الدولية، والأخطر أن العالم العربى أكثر مناطق العالم تعرضا لانتهاكات حقوقه، حيث تم فرض العقوبات الدولية على ثلاث من دول، كما تنتهك سيادة العراق يوميا ويتعرض للقصف الأمريكى والبريطانى بصفة مستمرة، وفى المقابل هناك تخاذل عربى عن مجابهة تلك الانتهاكات.

هـ ـ السلام العربى الإسرائيلى، وقد أسهمت الظروف الدولية وكذلك الداخلية فى اعتناق السلام بوصفه خيارا استراتيجيا لكل من إسرائيل والدول العربية .

و ـ فرض صيغ عولمة إقليمية، حيث حاولت القوى الكبرى السيطرة على الوطن العربى وقدراته وجعله يدور فى فلكها، وذلك بالترويج لصيغتين هما صيغتا الشراكة الأوربية المتوسطية والشرق أوسطية .

ولذا كان ما سبق يشير إلى أن جميع دول الوطن العربى تأثرت بالعولمة أو أنها عرضة لتلك التأثيرات، فهل تأثرت بالقدر نفسه ؟ بالطبع لا، فلا يعقل أن تعادل جيبوتى فى تأثرها بالعولمة دولة أخرى مثل مصر، وليست القضية مسألة مساحة بالأساس بقدر ما تتعلق بمسائل أخرى مثل حجم الناتج القومى، ودرجة التصنيع ، وقوة اقتصاد الدولة ، ودرجة اعتمادها على الخارج، وطاقتها التصديرية الحالية والمستقبلية ..... إلخ، وهذه الأمور الاقتصادية تتوقف بدورها على متغيرات اجتماعية من قبيل درجة نمو المجتمع ونضجه وتجانسه وحجم طبقاته والفروق بينها. كما أنها تتشابك بدورها مع عوامل ثقافية تختص بمناعة هذا المجتمع من عدمه ووجود نموذج حضارى أو غيابه وحدود قدرته على ترويج هذا النموذج الحضارى ، إن وجد، وهذا ما ينقلنا إلى النقطة التالية فى البحث .

(٢) تأثيرات نسبية من أبرزها :

أسهمت التطورات العولمية فى التأثير على سيادة الدول العربية بدرجات متفاوتة، ففى حين عانى بعضها من انتهاكات سافرة لتلك السيادة، استرد بعضها الآخر سيادته على أرضه.

أ ـ الدول التى أفادت من العولمة فى استرداد سيادتها على أراضيها، وتشمل هذه الفئة كلا من مصر والأردن وفلسطين بشكل جزئى، وهناك دول فى طريقها للحصول على ذلك هى لبنان وسوريا ونكتفى بالنموذج الفلسطينى .

فمع تولى الرئيس جورباتشوف السلطة عام ١٩٨٥ بفكره الإصلاحى (البداية السياسية الفعلية للعولمة) بات احتمال تصفية النزاعات الإقليمية أمرا واردا باتفاق القطبين، وهو ما أسفر عنه مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١. ثم مع الانهيار الكامل للاتحاد السوفيتى، وظهور القطب الأمريكى كقطب أوحد، استغلت الولايات المتحدة اتفاقات "أوسلو" لدفع المساعى السلمية لحل صراع الشرق الأوسط، خاصة على ضوء الضعف والتفكك العربى بعد حرب الخليج الثانية، وقبول الأطراف العربية للرعاية الأمريكية لعملية السلام واعتناقها السلام بوصفه استراتيجية حتمية .

ولقد أسفر هذا عن عقد الكثير من اللقاءات بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى فى ظل الوساطة الأمريكية، مهدت لقيام سلطة فلسطينية على أرض فلسطين تدير شئونها ولو جزئيا، وهى فى طريقها للتفاوض مع إسرائيل حول طرق تنفيذها للالتزامات السابقة وبحث باقى سبل استرداد الحقوق الفلسطينية لتكون دولة فلسطينية محددة على أرض الواقع.

ب ـ دول انتهكت سيادتها بشكل سافر، ومنها العراق وليبيا والسودان، وبالطبع فإن هذه الدول تعرف انتهاكا لحقوق مواطنها، لكن العقوبات التى تخضع لها هى بتأثير التطورات المرتبطة بالعولمة والازدواجية فى التعامل معها.

جـ ــ الدول العربية التى تعرضت لاختراق سيادتها، وتدخل فى عدادها كل الــدول العربية بلا استثناء، ومثال ذلك تدخل الولايات المتحدة فى السياسات الداخليــة لمصــر ومناقشتها قضية حقوق الأقلية القبطية فيها.

رابعا :مستقبل الدولة فى الوطن العربى فى ظل العولمة

لعل مستقبل الدولة فى الوطن العربى فى ظل العولمة أمر يصعب التنبــؤ بــه على وجه الدقة، خاصة فى ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة بمعدل غير مســبوق يفرض انعكاسات على جميع أوجه الأنشطة الحياتية للدولة، كما أن المجتمــع العربــى معرض لتغيرات كثيرة بفعل ارتباطه بتلك التطورات العولمية والتفاعل معــها. ولكــن رغم هذه الصعوبة يمكننا الاسترشاد بعدد من العوامل التــى تحكــم ذلــك المســتقبل، وخاصة إذا افترضنا أن المستقبل هو وليد الحاضر وتطور له، كما أن الحــاضر وليــد الماضى وتطور له، ما لم تحدث مفاجآت عكسية أو أزمات حــــادة تعكــس التطــور الطبيعى للأحداث. وستكون معالجتنا للمستقبل هنا فى نقطتين هما : ــ

١) مستقبل الدول العربية (بشكل عام).

٢) مستقبل بعض الحالات الخاصة من الدول العربية.

١ــ مستقبل الدولة : ــ ونعنى به استمرار التأثيرات السابقة، مع عمقها وشمولها فــى ظل التطور الطبيعى للعولمة والاندماج العربــى فــى عمليتــها، ومــن هــذه التأثيرات :

أ. استمرار الغزو الإعلامى من الخارج، خاصة من الغرب وأمريكا التى تــهيمن على صناعة الإعلام عالميا. ولكن فى المقابل ستتشكل قوى وعناصر إعلاميــة مناوئة لذلك الغزو تستفيد من تطبيقات تكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصـــالات

وتستخدم لصالح الثقافة الوطنية والقومية. وقد بدأ بالفعل تشكيل أكثر من نـــواة لشبكات معلومات وطنية وعربية.

ب. يرتبط بذلك تخفيف الدولة قبضتها على الإعلام، وإتاحة الفرصة أمـــام القطـــاع الخاص للمشاركة النسبية فى الإنتاج الإعلامى الجماهيرى.

ج. يتوقع استمرار انسحاب الدولة من الاقتصاد وتقليص القطاع العام فى مختلـــف أنحاء الوطن العربى ، وإن كان هذا سيخلق للدولة دورا أكـــبر فـــى التوجيـــه والإدارة غير المباشرة .

د. يتوقع حدوث تنافس عربى فى إعطاء المميزات لجذب الاستثمارات الخارجيـــة، ومن ثم ستكثر الشركات متعددة الجنسيات التى ستجد فى الوطن العربـــى بيئـــة خصبة للاستثمار .

هـــ. فى ظل التوجه الرأسمالى ستزداد الفجوة بين الطبقات، وســـتتعرض الطبقـــة الوسطى للتآكل، وستتضرر الطبقة الدنيا ويزيد الضغـــط عليـــها، وهـــو مـــا سيفرض على الدولة وظيفة اجتماعية للتعامل مع هذه الاختـــلالات واحتـــواء آثارها.

و. يتوقع أن تنتشر استراتيجيات التصنيع للتصدير، وهو ما سيجعل الاقتصـــادات العربية أكثر اندماجا فى السوق العالمية، ومن ثم أكثر عرضـــة لتقلبـــات هـــذه السوق، وهو ما قد يؤدى إلى درجة من عدم الاستقرار الاقتصادى بها .

ز. فى الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ سيقع الكثير من الأحداث الاقتصادية المهمـــة التى ستؤثر على مستقبل المنطقة العربيـــة؛ أولـــها انتـــهاء الفـــترة الانتقاليـــة المســـموح بها للدول العربية فى إطار اتفاقية الجات، وبدء سريانها، وما يعنيـــه ذلك من فتح أسواقها أمام المنافسة القادمة من الخارج ،وكذلك بدء قيام منـــاطق

تجارة حرة بين الدول العربية المطلة على البحر المتوسط مع دول الاتحاد الأوربى فى إطار المشاركة العربية الأوربية، وقد تكون ترتيبات الشرق أوسطية قد ظهرت آثارها مع انتهاء مسارات السلام في المنطقة. كل هذه التحديات سوف تتوقف نتائجها على مدى استعداد الدول العربية لها، وبالطبع ستكون التأثيرات مختلفة، وستعتمد على درجة نجاح الدول العربية في إنتاج آليات العولمة الاقتصادية ورفع كفاءة اقتصادها ومنتجاتها لتصمد أمام المنافسة الأجنبية، بل ولتستغل تلك الفرص التى تمنحها لها، متمثلة فى فتح الأسواق الخارجية. لكن هناك صناعات لا تتمتع فيها الدول العربية بميزة نسبية، وتلك ستضعف وربما ستندثر. وهناك صناعات تتمتع فيها الدول العربية بميزات نسبية وتفضيلية ستزدهر. وهناك صناعات ستؤسسها الشركات متعدية الجنسيات أو تسهم فى ترويجها ومن ثم فإنها بدورها ستزدهر. كما ستكون الكفاءة الاقتصادية هى المعيار لتقييم المؤسسات، ومن ثم ستبدل المناهج والسياسات الاقتصادية لتلائم تلك التطورات.

ح. يتوقع أن تدخل دول الوطن العربى فى تكتلات اقتصادية (أفريقية و آسيوية) متعددة؛ فردية أو جماعية، تتعدى حدود الوطن العربى، بخلاف الدائرة الشرق أوسطية والدائرة المتوسطية والشراكة الأمريكية.

ط. يتوقع أن يزيد التوجه نحو التكتل العربى وإقامة السوق العربية المشتركة، ولكن ببطء هو من تأثير غلبة الخلافات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية.

ي. يتوقع أن تنمو فى الوطن العربى الكثير من الجماعات الوسيطة (نقابات ــ جمعيات أهلية ــ أحزاب ــ جماعات ــ مصالح)، وأن يكثر عددها بشكل ملحوظ فى ظل التشجيع العالمى لها، وفى ظل الحاجة إليها وطنيا بوصفها

جماعات تثرى العمل السياسى والاجتماعى فى الوقت نفسه، وتعوض الاختلالات التى يتعرض لها الأفراد من جراء التطورات العولمية.

ك. يتوقع أن تنمو الجماعات المؤيدة للعولمة، وستنال تلك الجماعات تأييدا عالميا وداخليا. وفى المقابل يتوقع نمو الجماعات الأصولية؛ وهو ما يؤدى إلى احتداد الاستقطاب فى المجتمعات العربية.

ل. يتوقع أن تزيد دول الوطن العربى من هامش الحريات المتاح لمواطنيها، وأن تتخذ خطوات على طريق التطور الديمقراطى ومراعاة حقوق الإنسان، ولو بشكل ظاهرى، على أن يتم تفعيلها فيما بعد تماشيا مع التوجه العالمى، خاصة فى ضوء تنبه المجتمعات لأهمية الديمقراطية والمطالبة بها. ولكن كما يقول فوكوياما فى كتابه نهاية التاريخ وخاتم البشر ": إنه قد أصبح هدف الدول فى ظل التطورات العولمية واضحا وجليا وواحدا، وهو الديمقراطية". ولكنه لم يجزم بحتمية الوصول إلى تلك النهاية، كما أنه لم يحدد زمن الوصول إليها .

م. يتوقع أن تتأثر الثقافات الوطنية والقومية بغيرها من الثقافات العالمية خاصة الأمريكية، ولكن هذا لا يعنى إشباعا كاملا، وذلك استرشادا بما حدث فى فترات الاستعمار المختلفة فى الوطن العربى، حين أتى المستعمر بكل ثقله وأدواته وثقافته، وحاول تشويه الثقافات الوطنية وفرض ثقافته ،ولكنه لم يؤثر إلا بشكل سطحى.

ومن هنا فإن الخوف من فقدان الهوية والثقافة العربية أمر مبالغ فيه، وإن كانت جميع الدول بشتى فئاتها ستتأثر بثقافة الآخر بدرجات متفاوتة.

٢ ـــ مستقبل بعض الحالات الخاصة من الدول العربية :

سبق أن ذكرنا أن دول الوطن العربى التى تأثرت سيادتها من جراء العولمة

انقسمت إلى ثلاث فئات؛ دول استعادت سيادتها على أراضيها أو فى طريقها إلى ذلك، ودول انتهكت سيادتها بشكل سافر ،ودول اخترقت سيادتها.

وهنا سنحاول الاسترشاد بالماضى وبتطور الأحداث للتنبؤ بمستقبل هذه الفئات كالآتى :

الدول التى استفادت من العولمة فى استعادة سيادتها أو فى طريقها إلى ذلك وهي:

أ. **فلسطين** : وربما تسير مفاوضات السلام ببطء فى بعض الفترات وتتعثر فى فترات أخرى، وربما تشهد ركودا، كما حدث فى عهد " نيتنياهو " رئيس وزراء إسرائيل السابق، لكن هناك دافعا دائما نحو استمرارها. وتشهد عملية السلام الآن انفراجة فى ظل حكومة العمل (اليسار) برئاسة إيهود باراك، وهو ما قد يعنى تنفيذ إسرائيل تعهداتها، واستكمال المرحلة النهائية من المفاوضات، وظهور الدولة الفلسطينية. وربما يكون لهذه الدولة الجديدة تجارب ائتلافية مع غيرها من الدول كقيام " البنيلكوس الثلاثى " (الإسرائيلى ــ الفلسطينى ــ الأردنى)، كما ستدخل فى علاقات كاملة مع غيرها من الدول العربية.

ب. **سوريا ولبنان** : أعلنت إسرائيل استعدادها للانسحاب من جنوب لبنان فى شهر يوليو / تموز ٢٠٠٠ بصورة فردية (نظرا لما تتكبده من خسائر من جراء قصف حزب الله لشمالها، ومن العمليات الانتحارية فى الشريط المحتل)، كما أعلنت استعدادها للتفاوض المباشر مع سوريا، ولكن سوريا تشترط استئناف المفاوضات من النقطة التى انتهت إليها من قبل، كما تطالب كل من سوريا ولبنان باستعادة كامل سيادتيهما على كامل ترابهما بوصف ذلك أمرا طبيعيا، تقرره المواثيق والقرارات الدولية .

ــ الدول التى انتهكت سيادتها من جراء العولمة :

أ. **ليبيا** : وافقت الأطراف على تسليم المتهمين على أن يحاكموا فى " اسكتلندا " وفقا للقانون الهولندى، مع تقديم ضمانات كافية لضمان أمن المتهمين وسلامتهم

وعدالة المحكمة. ومن هنا يتوقع أن يتم حل تلك الأزمة قريبا، ولكنها قد تخلق أزمات أخرى؛ نظرا لأن الدافع وراء تفجير القضية كان العداء الكامن فى ثنايا علاقات الدولتين (الولايات المتحدة ليبيا)، وهو عداء مازال موجودا وتؤكده التصريحات المتبادلة .

ب. **السودان** : رغم عدم وجود مبادرات حالية لإنهاء تلك القضية سوى عدد قليل، لكن ذلك لا ينفى عنها حتمية الحل المستقبلى، وإن كنا لا نعرف مداه الزمنى وشكله النهائى، وربما سيستغرق زمنا طويلا، اعتمادا على تغيير النظام الحالى لسياساته وتحسين صورته العالمية.

ج. **العراق** : هناك عدد من المبادرات الدولية نحو حل الأزمة العراقية، وقد ساعد على ذلك :

- سعى العراق لتحريك الأزمة ورفضه التعامل مع فرق التفتيش، وعده قرارات الأمم المتحدة لاغية ،ووضع دول العالم فى وضع حرج يفرض عليها التوفيق بين قرارات الأمم المتحدة وحاجة العراق إلى إنهاء العقوبات.
- ظهور مساوئ الانتهاكات الغربية السافرة على الشعب العراقى، وهو ما أدى إلى تبلور رأى عام عربى ضاغط يطالب بحتمية الوصول إلى حل ينهى تلك المعاناة .
- ممارسة الضغط من منظمات دولية متعددة لإنهاء الحظر والعقوبات المفروضة على العراق ووضع حد لمعاناة شعبه.
- تحرك دول وأطراف لها مصالح اقتصادية مع العراق لإنهاء تلك العقوبات، ومن هذه الدول: فرنسا، وروسيا، والصين، وبريطانيا، بالإضافة إلى الشركات الأمريكية نفسها .

ومن هنا نعتقد أن رفع الحصار المفروض على العراق سيكون قريبا، ولكن هل ستنتهى معه انتهاكات سيادة العراق ؟! لا أظن ذلك فى ظل حرص

الولايات المتحدة على تغيير نظامه.

ـ الدول التى اخترقت سيادتها :

وهى تشمل جميع الدول العربية. وذلك واضح من ملاحظة تطورات العولمة وهرولة الدول إليها دون استعداد كاف قطرى أو قومى، وهو ما يجعلنا نعتقد باستمرار تلك الاختراقات بل وشمولها وعمقها فى المرحلة القادمة.

المراجع

١. **إبراهيم العيسوى** : الجات وأخواتها: النظام الجديد لتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربيـــة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

٢. **إبراهيم درويش** : الدولة، القاهرة ،دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

٣. **أحمد عباس عبد البديع:** ظاهرة العولمة : جذورها التاريخية وتداعياتها المعـــاصرة، مجلـــة النيل، ع ٧٢.

٤. // // // : تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السلطة العامة، دار النهضـــة العربيـــة، القاهرة، ١٩٧٧.

٥. **السيد ياسين** : ازدواجية المعايير، وحق التدخل لأسباب إنســانية، الأهـــرام، ٢٦ ديســـمبر ١٩٩٧.

٦. **السيد ياسين** : سلسلة مقالات عن العولمة، الأهرام (الأهرام ٧ مايو، ١٤ مايو، ٢١ مـــايو، ٢٧ مايو ١٩٩٨).

٧. **بول سالم** : الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة فى مطلع القرن الحادى والعشـــرين، المستقبل العربى، ع ٨٩، نوفمبر ١٩٩٤.

٨. **بول هاريسون** : العالم الثالث غدا، ترجمة مصطفى أبو الخير عبد الرازق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.

٩. **جلال أمين** : العولمة والدولة؛ تراجع أم تغير فى الوظيفة، ندوة العرب والعولمة، بـــيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ١٩٩٧.

١٠. **طلال عتريسى:** العولمة، مجلة شئون الأوسط، ع ٧١ ،أبريل ١٩٩٨.

١١. **عز الدين فودة** : القانون الدولى العام ، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٦٥.

١٢. **عمرو الشربينى** : حماية البيئة وعلاقاتها بحركة التجارة العالمية، السياسة الدوليـة، ع ١٢٨، أبريل ١٩٩٧.

١٣. **على صادق أبو ضيف** : القانــون الدولــى العــام، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٠.

١٤. **عبد الرحمن صبرى** : قراءة البعد الاقتصادى لاتفاقيات المشاركة العربيـــة، أعمــال نــدوة الترتيبات الإقليمية، القاهرة، ديسمير ١٩٩٨.

١٥. **فرانسيس فوكوياما** : نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهـــرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.

١٦. **محمد جواد رضا** : الدولة ودورها الجديد فى إعادة الهندسة الاجتماعية، المستقبل العربــى، ع ١٨٩، نوفمبر ١٩٩٤.

١٧. **محمد محمود الإمام** : العولمة والنظام الإقليمى العربى، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٩.

١٨. **محمد نوار** : العولمة هيمنة منفردة فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، نــدوة العولمة، مجلــة شئون الأوسط، ع ٧١ ،أبريل ١٩٩٨.

١٩. **محمود إسماعيل وجلال عبد الله معوض** : علم السياسة، دار النهضـــة العربيــة، القــاهرة ١٩٩٧ ،الجزء الثانى .

٢٠. **حازم الببلاوى** : دور الدولة فى الاقتصاد، دار الشرق، القاهرة، ١٩٩٢.

٢١. **حامد عمار** : تنمية التعليم ضرورة لمواجهة العولمة ، ندوة العولمة، جريـــدة العربــى، ع ٢٦٢، ٢٠ أبريل ١٩٩٨.

٢٢. **حسين معلوم** : التسوية فى زمن العولمة، ندوة العولمة والتحولات الاجتماعية فــى الوطــن العربى، مكتبة مدبولى القاهرة، ١٩٩٩.

٢٣. **حورية مجاهد** : الفكر السياسى من أفلاطون لمحمد عبده، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢.

٢٤. **رءوف عباس** : العولمة والغزو الثقافى ، (ندوة العولمة)، مجلة شئون الأوسط، مرجـــع سابق.

٢٥. **سليمان المنذرى** : السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة ، المرجع السابق.

٢٦. **صالح بشير** : مسارح قتل المدنيين ومسرح احتضار الدولة ، الحياة، ٢٣ أغسطس ١٩٩٦.

٢٧. **صلاح بسيونى** : سيادة كاملة ، أوراق الشرق الأوسط، مايو ١٩٩٨.

٢٨. **عبد الله بلقزيز** : العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربى، يناير ١٩٩٨.

٢٩. **عبد الباسط عبد المعطى** : العولمة والتحولات الاجتماعية فى الوطن العربى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٩.

٣٠. **مى العبد الله سنو** : الإعلام والعولمة ، المستقبل العربى، ع ٢٨٠، أبريل ١٩٩٨.

٣١. **نبيل زكى** : أيديولوجية الهيمنة على العالم، أوراق الشرق الأوسط، مايو ١٩٩٨.

٣٢. **ندوة العرب وتحديات العولمة**، مجلة شئون الأوسط، مرجع سابق.

٣٣. **مصر وظاهرة العولمة**، وزارة الإعلام ــ الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٩(مجلة النيل).

٣٤. **جريدة العربى**، صفحة ثقافة، ع ٢٦٢، الاثنين ٢٠ أبريل ١٩٩٨.

العولمة وقضية الحماية الدينية فى مصر

هانى لبيب*

مقدمة

قبل كل شيء، فإن " الحماية الدينية " ـ وهو مصطلح غربي في الأساس الأول ـ يعد إحدى آليات المركزية الغربية، وليست الشرقية، يتم توظيفه واستخدامه كلما دعت الحاجة للاستيلاء على مقدرات الدول الأخرى والتدخل في شئونها، فما يهمنا هنا أن نؤكد عليه أن المصطلح نشأ فى السياق الإمبريالى الغربي في المقام الأول، ومن ثم تنتفى عنه لدينا ضرورة أن تكون هناك " حماية دينية " في مصر، فالقضية فى مصر غير مطروحة على هذا النحو؛ لأن أقباط مصر ليسوا في حاجة لحماية دينية من أية جهة خارج البلاد.

منذ البداية، لابد أن نؤكد على أن الإطار العام لهذه الدراسة هو الإطار المصرى العربى، وإن أشرنا إلى الإطار العالمى من أجل توضيح العلاقة بين مكونات الجماعة الوطنية المصرية من جانب، والعلاقة بين الشرق والغرب أيديولوجياً من جانب آخر. ونشدد هنا، بوجه خاص على أن هذا يتم من خلال مبادئ لابد من وجودها فى البداية بوصفها أساساً تاريخياً يقوم عليه البناء، استنادا إلى الحقائق الموضوعية حول أقباط مصر وكنيستهم الوطنية بوصفها نموذجا .

تعد قضية الحماية الدينية من أكثر القضايا الخلافية التى أثارت سجالا واسعا فى الفترة الأخيرة، ليس لكونها تتعلق بالدين فحسب، بل أيضا، لما تحمله من تدخل مباشر فى الشأن الداخلى للدول يضعنا فى مأزق شديد الخطورة، وهو مفهوم الوطنية فى ظل (الحماية الدينية) بوصفها إحدى آليات العولمة، وهو ما يطرح بإلحاح سؤالا شديد الوضوح حول موقع المواطنة فى ظل العولمة، من حيث ثباتها أو تراجعها أمام هذا التيار الذى يجرف الذى يمتص كل ما يندرج تحت بند الخصوصية.

---

* باحث مصرى .

أضف إلى هذا، التهديد الخطير الذى تمثله العولمة لمفهوم (المواطنة) فى ظل ذوبان الخصوصيات من جهة، والعمل على تغذية العولمة من خلال هذا الذوبان من جهة أخرى، فتضعف الخصوصية، وتقوى العولمة وهكذا، فإنه فى ظل العولمة تصبح الهوية الوطنية للأمة فى خطر، وهو ما يظهر بوضوح فى علاقة الاستعمار بالإرساليات التبشيرية فى الماضى من جانب[1]، وفى علاقة العولمة بالحماية الدينية ــ فى الحاضر ــ من جانب آخر، وهو ما يمثل تطورا منطقيا وتاريخيا ــ وربما أيديولوجيا ــ لما حدث فى الماضى، بوصفه نموذجا سبق تطبيقه .

ولا تعود قضية الاهتمام بالجماعات الإثنية (الأقليات) لكونها أقليات ضعيفة. وعلى سبيل المثال فإن الاهتمام بالمصريين المسيحيين لا يأتى لكونهم ينتمون للديانة المسيحية، بل لأن آلية عمل هذا النظام هى تحقيق أهدافه بوجه عام، بغض النظر عن الدين أو السياسة بتوجهاتها المتعددة أو المتناقضة فى بعض الأحيان.

إن سياسة العولمة على وعى كامل بأهمية عنصر الدين بوصفه محركا لشعوب بعض الدول، وعلى وجه الخصوص فى ظل صحوة الأصوليات الدينية والسياسية على مستوى العالم، فالدين الآن هو البعد الغائب فى سير العلاقات الدولية. وهذا ما جعل الأقليات الدينية أو العرقية (الإثنية) ــ على مستوى العالم ــ محط أنظار هذا العالم، بوصفها أحد أهم المحددات التى يمكنه استخدامها وتطويعها، سواء بوعى هذه الأقليات أو بدون وعيها، من أجل تحقيق أهدافه ورعاية مصالحه، ويحدث ذلك عن طريق جعل هذه الأقليات عامل ضغط على الحكومات والدول .

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، مشروع قانون الانعتاق من الاضطهاد الدينى الذى يعد فى حد ذاته من أهم أدوات العولمة الأشد خطورة وفتكا بالاستقرار الداخلى للدول التى تنتمى إليها هذه الأقليات؛ لأن مثل هذا القانون يهدف فى المقام الأول إلى إضعاف سلطة الكنائس والمذاهب التاريخية لصالح المذاهب الغربية. ويرجع ذلك لإدراك أن العقبة الأساسية أمام الانتشار السريع لهذه المذاهب الغربية فى دولة مثل مصر هى هيمنة الكنيسة الأرثوذكسية على العقيدة المسيحية، مع مراعاة أن الرأى

السائد الآن هو أن المجتمعات الإسلامية التى توجد بها كنائس شرقية ستقع أكثر فأكثر تحت ضغط سياسى واقتصادى هائل على غرار مشاريع القوانين التى تمت مناقشتها فى الكونجرس الأمريكى .

هذا يجعلنا نقع فى التناقض الكبير بين اهتمام النظام الدولى بموضوع حقوق الإنسان، وما تبعه من تطور إيجابى لخلق ثقافة دولية مدركة لواجبات الدول تجاه مواطنيها من ناحية، وخضوع مفهوم (حقوق الإنسان) للاعتبارات السياسية والدولية لمصلحة الدول الكبرى من ناحية أخرى، وهو ما يظهر فى اختيار الولايات المتحدة الأمريكية طريقة تعاملها مع من تريد التشهير به.

ولكى نصل إلى فهم ما يحدث الآن لابد من العودة إلى الوراء من خلال البعدين التاريخى والسياسى معا بوصفهما منظومة واحدة متكاملة، تمثل مرجعية هذه القضية، التى نتعرف من خلالها على البواكير الأولى للسيطرة من خلال الدين .

الكنيسة واللاهوت الغربى(٢)

منذ عام ٣١ ق.م – وبعد هزيمة كليوباترا آخر حكام البطالمة عُرفت مصر بوصفها ولاية رومانية، ومنذ هذا التاريخ لم يترك الرومان وسيلة واحدة إلا اتبعوها لاستغلال موارد البلاد إلى أقصى حد ممكن، حتى أصبح من سمات النسق المصرى ـ فى ظل الحكم الرومانى ـ تبلور النزعة الانفصالية عن بيزنطة وبداية عصر قبطى له مقوماته.

وبعد اعتراف الإمبراطورية الرومانية بالمسيحية بوصفها دينا رسميا لها، بدا واضحا لمن يتتبع هذه الأحداث التاريخية المتفرقة منذ القرن الأول لميلاد السيد المسيح أن عصر الإمبراطور " قسطنطين الكبير " سنة ٣٢٣ م، يسجل نقطة تحول مهمة فى سياسة الإمبراطورية الرومانية نحو الديانة المسيحية، فقد كان سلفه يعد هذه الأحداث بمثابة حركة ثورية مناهضة لدولة الرومان، ومن ثم فقد اضطهد أشياعها،

وحاربهم حرب إبادة دون هوادة وذلك ابتداء من " نيرون " وانتهاء بـ " دقليديانوس "، علماً بأن الأخير رسم مخططا هائلا يقوم على نقاط أربع :

ـ قتل رجال الدين ـ هدم الكنائس

ـ إحراق الكتب المقدسة ـ حرمان المسيحيين من الوظائف العامة

ثم عاد وأصدر مرسوما بالقضاء المبرم على جميع المسيحيين، وجاء بنفسه إلى مصر ليتشفى بقتل المسيحيين بيده؛ لأنه كان يعلم أنه فى مصر تكمن رأس الحية[٣]، على حد تعبيره ثم بدأت بعد ذلك المنازعات اللاهوتية التى وصلت إلى ذروتها فى القرن الخامس الميلادى، وعلى وجه التحديد فى مجمع خلقيدونية سنة ٤٥١م، بتنحية البابا ديسقوروس بابا الكنيسة المصرية حينئذ. غير أنه من المؤكد أن المسألة لم تكن مسألة دينية / لاهوتية وحسب؛ إذ اتخذ الخلاف الدينى فى مصر بعداً قومياً، فلم يقبل البابا "ديسقوروس" الملقب بحامى الإيمان، كما لم يقبل مسيحيو مصر قرارات مجمع خلقيدونية، ومن وقتها أطلق على الكنيسة القبطية (الكنيسة الأرثوذكسية) وعلى أقباط مصر (الأرثوذكسيين)؛ أى مستقيمى الرأى[٤]، ولم يستجب " ديسقوروس " لإغراءات الإمبراطور " ثيؤدوسيوس الثانى، " ،أو لضغوط الإمبراطور " مرقيان " من بعده، بجعله بطريركا وحاكما فى الوقت نفسه. وبقى " ديسقوروس " إلى يومنا هذا رمزا للصمود فى وجه الأجنبى[٥].

وبعد ذلك أيضا حاول " هرقل "، بعد أن غزا الفرس مصر سنة ٦٢٣ م تحت موكب النصر، توحيد الكنيستين المصرية والبيزنطية، ولم تفض محاولاته الدامية التى استمرت عشر سنوات إلى نتيجة، وعين بطريركاً جديدا، لكن الكنيسة القبطية المصرية انتصرت فى نهاية الأمر بتقليدها الفكرى الثقافى الحضارى السارى فى شرايين العقل والضمير .

نذكر أيضا فى هذا السياق، كلا من البابا " أثناسيوس " والأنبا " شنودة "؛ فالأول كان مفكرا من طراز خاص، وقد طورد بسبب فكره من جانب الإمبراطور

الرومانى " قسطنطين " مطاردة عنيفة، لأنه كان يؤسس الفكر الوطنى للكنيسة القبطية[٦]، أما الآخر فقد حمل لواء المقاومة فى عصر الإمبراطور " ثيؤدوسيوس " حينما تعرضت العقيدة الأرثوذكسية للشطط والهرطقات والاضطهاد، و رافق البابا " كيرلس الرابع " لمحاكمة النسطوريين، وعلى الرغم من إجادته للغة اليونانية، فقد كان يخطب باللغة القبطية اعتزازا بقوميته .

لقد كان " أثناسيوس " يعلم أن استقلال الكنيسة المصرية ينهى حيلة المستعمرين باسم الدين[٧] لذلك خاطب الإمبراطور الرومانى بكل شجاعة بقوله :

" لا تقحم نفسك فى المسائل الكنسية، ولا تصدر إلينا أمرا بشأن هذه المسائل، لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة، وليس مسموحا لنا بأن نمارس حكما أرضيا وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسى " .

وقد كان هذا الانصهار فى الوطن و الاستقلال عن السلطة فى آن واحد هو الذى يفتح أمام الكنيسة طريق النهضة من جانب، ويدفع بها إلى الصف الأول من صفوف مقاومة الأجنبى المستعمر من جانب آخر، وهو ما حدث على مر التاريخ. فيذكر أنه فى أواخر القرن السابع عشر أرسل بابا روما (الفاتيكان) جماعة من الرهبان لنشر المذهب الكاثوليكى بين الأقباط، وزاد عددهم فى أوائل القرن الثامن عشر لدرجة أن بعضهم استوطن مدن الصعيد، ونشطوا فى جذب الأقباط، وتبعهم عدد غير قليل من القبط، الأمر الذى أحدث انقساما مذهبيا بين الأسر القبطية، ونشط الكاثوليك فى استغلال هذا الانقسام لتقليص سلطة البطريرك القبطى فى مسائل الأحوال الشخصية، ولكن الكنيسة القبطية وقفت ضد هذا الأمر، ولجأت إلى الحكومة، فصدر من المحكمة الشرعية الكبرى فى مصر سنة ١٩٣٨ حكم بأن تكون سلطة الفصل فى هذه المسائل للبطريرك القبطى الأرثوذكسى، وحشدت الكنيسة جهودها للتصدى لهذه الحملة التى شنتها الإرساليات الكاثوليكية؛ حيث ارتبط نشاط هذه الإرساليات فى آسيا وأفريقيا عامة بسعى الدول الأوربية والغربية إلى غزو هذه البلاد

اقتصاديا وسياسيا لتخلق فيها (أقليات) ترتبط بها وتكون مرفأ الوصول لجيوشها وسياساتها ولإنتاجها الاقتصادى[٨].

ونذكر هنا بوجه خاص موقف البابا " كيرلس الرابع " الذى كان على رأس سدة البطريركية، حينما استشعر وقتها الخطر الشديد الذى يهدد الكنيسة من جراء التبشير الغربى بالمسيحية، وهو التبشير الذى أخفق فى تحويل المسلمين عن دينهم إلى الأقباط ليحولهم عن مذهبهم الأرثوذكسى. فشرع البابا فى تحديث الكنيسة، واشترى مطبعة، وكانت هذه هى أول مظاهر الحداثة فى هذا العصر[٩].

وبعد ذلك، وفد إلى مصر ـ عن طريق الشام ـ أهم إرساليتين بروتستانتيتين فى القرن التاسع عشر؛ إحداهما من إنجلترا والأخرى من أمريكا، وإن كانت خطة الأمريكيين هى القضاء على الكنيسة القبطية وضم أبنائها إلى الكنيسة البروتستانتية الجديدة، بينما كانت خطة الإنجليز هى الإبقاء على كنيسة مصر مع التغلغل فيها والسيطرة عليها من داخلها[١٠] .

وحينما نتتبع بدايات هذا القرن، نجد قائد حركة التعليم والنهضة والثقافة فى الكنيسة المصرية " حبيب جرجس " صاحب المبادرة لتحديث الكنيسة المصرية[١١] يقع تحت ضغط أربعة تحديات :

الأول : الإرساليات الأجنبية (الأمريكية منذ سنة ١٨٥٥)، التى اجتذبت بعض الأقباط الأرثوذكس خلال نصف قرن بسبب حداثتها فى الخدمات التعليمية والصحية .

الثانى : النهضة العلمانية بداية من " الطهطاوى " و " على مبارك " ومروراً بالإمام " محمد عبده " و " عبد الله النديم " وصولاً إلى " محمود سامى البارودى ".

الثالث : التيارات الإسلامية التى احتضنها الحزب الوطنى .

الرابع : الانقطاع عن تقاليد الكنيسة المصرية فى النسخ والطباعة و الدور العالمى فى الحوار اللاهوتى .

من هنا، واجه " حبيب جرجس " هذه التحديات بإحيــاء مدرســة الإسـكندرية (الكلية الإكليريكية) لتخريج الوعاظ والكهنة المثقفين، بالإضافة إلـى إسـهاماته فـى إنشــاء مدارس الأحد لحماية النشء القبطى من الإرساليات الأجنبية .

وقد صمدت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، ولم تحافظ على استقلالها اللاهوتـى فحسب، ولكن أيضاً حافظت فى كثير من المواقف على الاستقلال الوطنى مـن خـلال استقلالها الكنسى .

على هذا النحو، لا يمكننا فهم دور الغرب فى علاقته بالمسألة الطائفيـة فـى مصر دون الاقتراب من السياق التاريخى الذى وفد فيه الغرب إلينـا، وفـهم السـبب الأساسى والدافع الرئيسى لقدومه، خاصة أن علاقة (الغرب) بالمسـألة الطائفيـة - التى تعد فى مجملها سلبية - كانت الذريعة التى هيأت له القدوم إلينـا والبقـاء علـى أرضنا فى مرحلة سابقة، والتدخل فى شئوننا فى مرحلة لاحقة[١٢]

وإذا كان الإلحاق الاقتصادى هو الـهدف الرئيسـى مـن صـراع الغـرب الاستعمارى معنا، فإن عملية التجزئة كانت هى الآلية التى يتم بها هذا الإلحـاق مـن خلال محورين :

المحور الأفقى : بإحداث انفصام حضارى بين نموذجين للتطور والتنمية ممـا يؤدى إلى (الهيمنة) .

المحور الرأسى : بشق الجماعة الوطنية على أسـاس طـائفى إلـى أقبـاط ومسلمين من خلال استراتيجيات / مراحل[١٣] يمكن حصرها فيما يأتى :

١ـ استراتيجية الرعاية المذهبية (بوصفها تطوراً للامتيازات الأجنبية).

٢ـ استراتيجية الاقتناص والتكفيك (التغيير المذهبى لأقباط مصـر، وتفكيـك الكنيسة القبطية الوطنية).

٣ ـ استراتيجية تدويل مصر (حماية مصالح الغرب الرأسمالى وحمايـة

الأقليات الأجنبية والدينية فى مصر).

٤ــ استراتيجية التفتيت والغزو من الداخل (تفتيت الجماعة الوطنية وحمــلات التشكيك على الجانبين المسيحى والإسلامى).

٥ــ استراتيجية التوسع (من خلال التدخل فى ظل الشرعية الدوليــة وحمايــة حقوق الأقليات) .

إن هذه الرؤية تمثل خطوط الخريطة المصرية وطريقة التعامل معها من قبــل الغرب فى التاريخ المعاصر، وهو ما سنتوقف عنده بعد الرجوع قليلاً إلــى المــاضى القريب فى ظل الحكم العثمانى عندما أسس محمد الفاتح (نظام الملــة) عــام ١٤٥٣ الذى عهد بمقتضاه إلى كل بطريرك من بطاركة الطوائف المسيحية بحقــوق الولايــة على جميع الأمور الدينية والتعليمية والاجتماعية للطائفة، أما فيما يتعلق بالأقباط فقــد تعاملوا مع نظام الملة فى سياق ثقافى واقتصادى مختلف[١٤].

ومع استشراء النفوذ الأوربى فى ولايات السلطنة (الإرســاليات التبشــيرية) حصلت الدول الأوربية على امتيازات ترتب عليها تحول مفهوم الملة غير الإســلامية إلى مفهوم (الأقلية)، وبذلك بدأ غزو الإمبراطورية العثمانية باسم الدين خلال تعــاون فرنسا مع الفاتيكان فى دفع الطوائف الكاثوليكية إلى أحضان الكنيسة الرومانية. وقــد امتنع عن التعاون مع الإرساليات، ورفضت الكنيسة المصرية الاعتراف بسيادة كرســى روما على الكنيسة القبطية فى مقابل بسط الحماية على الأقباط[١٥] .

وباستقراء تاريخنا المعاصر، نجد أن محمد على عندما أراد تنفيــذ مشــروعه الخاص، قام بخلق إطارات من أبناء البلاد الأصليين (الأقباط والمســلمين) لتجســيم حلمه على أرض الواقع، وفى ظل حكم الخديوى سعيد عام ١٨٥٥ م أسقطت الجزيــة عن الأقباط، وفى عام ١٨٥٦ م صدر الأمر العالى بدعوة أبناء الأقبــاط إلــى حمــل السلاح أسوة بأبناء المسلمين[١٦] .

وأثناء الاحتلال الاستعمارى البريطانى اتخذت مكونات الجماعة ــ الأقباط والمسلمين ــ موقف الوحدة بأجلى بيان، الأمر الذى جعل السلطات البريطانية تشجع نشاط المبشرين للعمل على احتواء المؤسسة الدينية الوطنية (الكنيسة ــ الأرثوذكسية) وتفكيكها [١٧] .

هذه لمحة سريعة من الماضى القريب تقدم خلفية تاريخية لجذور العولمة بمفهومها الحديث فى ظل الهيمنة الغربية الاستعمارية التى تجلت من خلالها الإرساليات التبشيرية بوصفها إحدى صورها.

الوعى الكونى :

على الرغم من أننا نستطيع أن نرصد الصراع الغربى من أجل الهيمنة على الكرة الأرضية فى القرن العشرين؛ فإنه من الواضح تبلور أحداث ومفاهيم جديدة تنحو نحو الإنسانية بشكل عام، وهو ما يظهر من خلال بسط السيادة الغربية على دول العالم الثالث .

ويتعين التأكيد على حقيقة أولية وجوهرية، لا أحد ينازع فيها، وإن كان البعض يغفل وجودها، أو يجانب الصواب فى الحكم عليها، وتتمثل هذه الحقيقة فى كون العولمة تشكل مرحلة جديدة فى تطور الرأسمالية؛ فالنظام الرأسمالى، منذ بداياته الأولى إلى الآن، تمكن من الاستمرار والتوسع بفضل قدرته على إنتاج نمط مغاير للتراكم، وهو ما كان يحدث كلما تعرض نمط التراكم القديم لأزمة أو لاختلال.

لقد اختفت الشروط المرجعية للسياسة الدولية، واختفت المنافسة الأيديولوجية بين الرأسمالية الغربية وكل شىء آخر بانتهاء الحرب الباردة. وانفردت هذه الرأسمالية بالعالم، وظهرت فوراً أول محاولة لملء الفراغ الناتج عن زوال الحرب الباردة، وهى المحاولة التى قام بها فرنسيس فوكوياما عندما قدم فكرة " نهاية التاريخ " مبشراً بانتصار الرأسمالية والديمقراطية، ولكنه فشل فى إزالة مفهوم ما بعد الحرب الباردة.

وعلى الرغم من ذلك الفشل، فإن فوكوياما لم يكن هو الرائد الذى دشن موضوع العولمة، وكانت فكرته الأولى بين الأعمال الكبرى، وتعد من أهم ما كتب فى العولمة، ثم جاء صمويل هانتنجتون بفكرته عن " صدام الحضارات "، التى تتبأ فيها بأن نهاية الحرب الباردة ستؤدى إلى تجديد الصراعات الدينية والعرقية(١٨).

ولقد تبلور الوعى الكونى من خلال شيوع المؤسسات الكونية و المجتمع المدنى. وهو ما ظهر بوضوح من خلال العولمة ***Globalization*** وهو المصطلح الذى شاع فى التسعينيات من القرن العشرين، وهو ما يعرف فى اللغة الفرنسية باسم ***Mondialisation***، وذلك فى مجال الإنتاج والتبادل : المادى والرمزى، مع التنقل من المجال الوطنى إلى المجال العالمى .

إن البعض يسميها (عولمة) والبعض الآخر يسميها (كوكبة) أو يسميها (النظام الكونى). بيد أن الجميع لا يختلف على أن ما يحدث منذ نهاية القرن هو سيطرة عنيفة تأخذ شكل (حكومة عالمية)، وتتسمى باسم العولمة، بينما لا تخرج قط عن الطموح الأمريكى و إمكاناته الضخمة، وهو ما يتلازم وحركة التاريخ المعاصر ويرتبط به إلى حد بعيد، فلم تصل إمبراطورية فى التاريخ إلى ما وصلت إليه الإمبراطورية الأمريكية من اتساع فى مجالات النفوذ والسيطرة والهيمنة، ومن انتشار للقيم، ومن زيارة درجة خضوع الآخرين. والعولمة تتخذ أبعاداً لغوية وفلسفية وجغرافية وتاريخية، وما يهمنا هنا البعد التاريخى الدينى للظاهرة فى إطارها الذى عرفت به فى نهاية القرن العشرين .

لقد تجلى فى القرن العشرين السعى إلى (أمركة العالم) حسب تعبير الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت، ومن بعده جورج بوش أثناء أزمة الخليج، ثم بيل كلينتون فى خطاب ترشيحه للرئاسة الأمريكية. ومن الملاحظ أنه منذ بدايات هذا القرن أطلت صورة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بثوبها الجديد بوصفها حاملة لواء الدعوة والرسالة، وفى الصدارة نجد تمثال الحرية وشعلة الحق المستنير كدليل للإنسان الحائر فى طريقه من ظلمات الجهل والجمود إلى نور العلم و التطور الارتقائى،

وحملت الرياح الطائرات كما دفعت الأساطيل تباعاً البضائع والجنود، فى وقت كان هدف العقل الأمريكى فيه هو إهدار التراث الحضارى بوجه عام، وإهدار القيم الحضارية لعصر النهضة والتنوير بوجه خاص فى مقابل سيطرة الثقافة الأمريكية[١٩].

على هذا النحو، تعد إشكالية بسط الحماية الدينية الأمريكية على العالم من أهم القضايا التى أثيرت فى العام الماضى على الإطلاق، لا لأنها ترتبط بالمفهوم الدينى (الطائفى) فحسب، وإنما أيضاً لأنها ترتبط بما يطلق عليه " العولمة " والجدل الدائر حول ما إذا كانت قدراً محتوماً أم خياراً مطروحاً[٢٠].

ومن الواضح أن العولمة ــ فى مفهومها الأمريكى ــ تعنى، بصورة أو بأخرى، سيادة الثقافة الأمريكية وهيمنتها على شتى صور الحياة والسلوك الإنسانى فى جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى سيادة المسيحية السياسية (الأمريكية) بمفهومها الغربى بوصفها إحدى أدوات السيطرة، ولكن ليست كل أدوات أمريكا فى دعم العولمة و أمركتها تافهة هامشية، بل إن هذه الأدوات إنما تقع عند نقطة على أحد طرفى خط مستمر، طرفه الآخر غنى بأدوات شديدة الأهمية والحساسية والتأثير[٢١]. إنها الأدوات التى يراها المرء مقلقة، بل يراها محتوية على قدر هائل من قوة التفجير والتغيير، وبين الطرفين المتباعدين ــ أى بين الأدوات التافهة والأدوات شديدة التفجير ــ تنتشر عشرات من أدوات نشر العولمة بطعم وذوق أمريكيين. ويبدو أن هناك صلة تكاد تكون حتمية بين العولمة الأمريكية وتصاعد النزعات العرقية والدينية، وهو ما يمكن فهمه بسبب الصدمات التى تتلقاها مشاعر الهوية والانتماء خلال عمليات العولمة[٢٢].

أما النوع شديد التفجير من أدوات العولمة ــ كما يظهر فى الأفق ــ فهو النوع الذى يشتمل على الدين وعلى أدوات أخرى، وقد ظهر فى ثلاث حملات سياسية متناسقة ومترابطة، كان مصدرها واشنطن، وموضوعها كل الحكومات وكل الشعوب وكل الأديان؛ فقد قرر المشرعون الأمريكيون إصدار قانون يفرض على حكومات العالم احترام حرية الأديان، وانضم هذا القانون إلى ترسانة القوانين الأمريكية سيئة

السمعة، وهى مجموعة قوانين تلزم الدول بتنفيذ إرادة المشرع الأمريكى من خلال حق التدخل فى أمور سيادية هى من صميم الاختصاص الداخلى للدولة، بوصف ذلك نوعاً من التعظيم للمسئولية الدولية فى وقف انتهاكات حقوق الإنسان بما فى ذلك حقوق الأقليات[٢٣] ضمن دواعى التدخل الدولى للأغراض الإنسانية، وإلا تعرضت تلك الدول لعقوبات وحصارات تختلف قسوتها من قانون إلى قانون، وهو ما عرف فيما بعد بقانون التحرر من الاضطهاد الدينى Free from Religious Pereseecution.

ومع هذه الحملة ترافقت حملتان؛ الحملة الأولى تشهير ضد قانون كان يعده برلمان روسيا ثم عدل، ولم تتوقف الحملة لأن التعديل لم يستجب لكل الاعتراضات والمطالب الأمريكية، والحملة الأخرى كانت ولاتزال ضد مصر، تلوح باتهامها بالتقصير فى احترام حرية الأديان. وقد لفتت الحملتان المخصصتان لروسيا ومصر النظر إلى الكثير من الحملات الفرعية التى شنت ضد دول فى شرق أوربا وفى أمريكا اللاتينية وفى آسيا، خصوصاً الحملة ذائعة الصيت ضد الصين والحملة ضد ألمانيا.

ما تطلبه أمريكا فى كل هذه الحالات أن تمتنع حكومات هذه الدول عن وضع القيود على أنشطة أفراد يبشرون بأفكار يزعمون أنها أديان جديدة. فلا يريد المشرع الأمريكى أن تقوم أى دولة بحرمان أى مواطن أمريكى، أو غير أمريكى، من التبشير بفكرة تدعو إلى الانتحار الجماعى بسبب قرب حلول يوم القيامة، أو بفكرة تنادى بتقديس الشيطان والأهرامات وأبى الهول. ويتصور المشرع الأمريكى أنه من الممكن، بل من اللازم، أن تسمح أى حكومة إسلامية أو مسيحية ــ مهمتها حفظ النظام العام ــ بأن يندس بين الشباب من يبشر بعقائد وينشر أفكاراً من هذا القبيل. ويقول أحد تبريرات هذه الحملة الأمريكية ــ خصوصاً ضد ألمانيا لرفضها السماح لأعضاء ديانة " العلميين " بممارسة التبشير فى ألمانيا – إن مسيرة العولمة تفترض التزام جميع الحكومات والشعوب بمبادئ عامة، تأتى فى مقدمتها حرية التبشير لأى عقيدة – حتى و إن دعت لعبادة الأصنام ــ فى أى بقعة وبين أى بشر .

على هذا النحو، احتلت قضية الدفاع عن حقوق المسيحيين في الشرق الأوسط بوجه عام، وأقباط مصر بوجه خاص اهتماماً ملحوظاً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة، في محاولة لاختراق الكنائس الشرقية عامة والقبطية منها خاصة وتفكيكها، وسعت الإرساليات التبشيرية (الكاثوليكية والبروتستانتية) للتبشير بين المسيحيين العرب، وهو ما ترتب عليه تحويل التمايز الديني والمذهبي من ظاهرة اجتماعية مضمونها الاختلاف في الاعتقاد والاجتهادات وتفسير النصوص، إلى معضلات وطنية قومية[٢٤].

غير المعلن

ويبقى من هذه الحملة ما هو غير معلن ـ كما تؤكد الشواهد ـ وهو ما قد يكون أشد خطراً وفتكاً بالسلام الداخلي في عدد من المجتمعات، حيث يعتقد أفراد في الكنيستين الروسية و المصرية أن المشروع الأمريكي يهدف – بين أشياء أخرى – إلى إضعاف سلطة الكنائس والمذاهب التاريخية لصالح مذاهب غربية، وأن العقبة الأساسية في وجه الانتشار السريع للمذاهب الغربية في كل من روسيا ومصر تكمن – حسب تصور المشرع الأمريكي – في هيمنة الكنيسة الأرثوذكسية على العقيدة المسيحية في كلا المجتمعين؛ إذ لا ترحب الكنيستان بجهود البعثات التبشيرية الغربية لكسب أنصار جدد على حسابهما. والرأي السائد الآن هو أن المجتمعات الإسلامية التي توجد بها كنائس مسيحية شرقية ستقع أكثر فأكثر تحت ضغط سياسي واقتصادي هائل؛ لكي تسمح بحرية الأجانب في ممارسة التبشير بين المسيحيين الوطنيين لصالح كنائس غربية تنمي الروح و المبادرات الفردية، ولا يزال هناك اقتناع راسخ بوجود علاقة بين الرأسمالية والمذاهب الدينية لدى منظري الرأسمالية والديمقراطية في الغرب، وتجدد هذا الاقتناع ليصبح إحدى أهم أدوات تسريع مسيرات العولمة. ولا يخفي بعض المسئولين في مصر قلقهم، فالكنيسة الأرثوذكسية القبطية المصرية، مثل الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، جزء أصيل ومكون ثابت وقوي من بنية الوحدة الوطنية في كلا المجتمعين .

كانت هذه هى البداية؛ بداية تلك الحملات المنظمة التى ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية لقمع أى دولة لا تدور بكامل إرادتها - فى فلك الدولة العظمى بالدين و من خلاله، وهو ما تم من خلال جلسة (الاضطهاد الدينى فى الشرق الأوسط) التى عقدت فى مايو ١٩٩٧ بمبنى الدير الكنسى التابع للكونجرس الأمريكى تحت رعاية اللجنة الفرعية للشرق الأدنى وجنوب آسيا التابعة للجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ .

وقد اشترك فى هذه الحملات : السيناتور سام براونباك، وأراين سبكتر (عضوا مجلس الشيوخ الأمريكى)، وفرانك وولف (عضو مجلس النواب). بالإضافة إلى بعض الباحثين، وعلى سبيل المثال : نينا شى (مؤلفة كتاب " عرين الأسد ")، وجون إسبوسيتو(رئيس مركز التفاهم الإسلامى - المسيحى بجامعة جورج تاون)، ومايكل هورويتز (بمعهد هدسون الأمريكى)، وجيمس وجسون (رئيس منظمة التركيز على العائلة)، وجارى باور (رئيس منظمة مجلس أبحاث العائلة)، وكيث رودريك (رئيس منظمة الدفاع عن حقوق المسيحيين تحت الأسلمة).

وبدأت بعد ذلك ردود الأفعال تتوالى من المؤسسات الأصولية المسيحية / اليهودية حيث نظمت حملة إعلامية من أجل[٢٥]:

ـ الدفاع عن المسيحيين فى كل مكان فى العالم، وعلى الأخص العالم الإسلامى .

ـ الضغط على الإدارة الأمريكية بهدف إصدار قوانين تنص على فرض عقوبات صارمة على أنظمة الدول التى يضطهد فيها المسيحيون .

وفى سبيل تحقيق ما سبق بدأ الخطاب الفكرى المسيحى ـ اليهودى الأصولى يركز على[٢٦]:

ـ إعلاء الدين فوق الوطن بإثارة النزعة الدينية فى العقل الجمعى الأمريكى، والخضوع للصليب قبل العلم الوطنى للبلاد .

ـ الحديث عما يمكن أن نسميه (الأمية المسيحية) وذلك من خلال الاهتمام بالمسيحيين المضطهدين فى العالم تحت وصف " أخوة الإيمان" .

وقد وجدت هذه الأفكار صدى واسعا لدى بعض السياسين الاستراتيجيين (المعروفين باسم المحافظين الجدد)، وعلى سبيل المثال لا الحصر[٢٧] : جين كيركباترك (السياسى المعروف)، وروبرت تيكر (أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جونز هوبكنز)، وصموئيل هانتنجتون (المفكر الاستراتيجى).

واستطاعت الحركة الأصولية أن تكون لها عناصر مؤثرة داخل الإدارة الأمريكية حتى فى ظل حكم الديمقراطيين، بالإضافة إلى الدور الذى يلعبه الكثير من اليهود من خلال ما كتبوه حول اضطهاد المسيحيين فى الدول الإسلامية؛ منهم : روزنتال (الكاتب بالنيويورك تايمز)، وبات يؤول مؤلف كتاب " انقراض المسيحيين الشرقيين فى ظل الحكم الإسلامى "، ونينا شى مؤلفة كتاب " عرين الأسد "، وستيفن أمرسون مؤلف كتاب " الأسلمة وأثرها على العلاقات الدولية وحقوق الإنسان".

وقد زعم روبرت سايبل المستشار الأمريكى لشئون الحريات الدينية أن الولايات المتحدة الأمريكية لها الحق فى التدخل فى مسألة الأقليات الدينية، مشيرا إلى أن بلاده تدافع عما وصفه بأنه حقوق كونية، تتعدى الحدود الوطنية، وتقيد سلوك الدول جميعا لما تتميز به من حقوق منصوص عليها فى الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان[٢٨].

مشروع القانون الأمريكى

ونعود إلى مشروع القانون الذى اشترك فى طرحه كل من السيناتور بول كوفرديل والسيناتور هاتشينسون، حيث ينص على أن حكومة الولايات المتحدة ملتزمة بحق حرية العبادة، ويجب أن تكون سياستها تجاه الحكومات الأجنبية وعلاقاتها معها منسجمة مع الالتزام بهذا المبدأ .

وجاء فى ديباجة مشروع القانون[٢٩] أن اضطهاد معتنقى بعض الأديـان مثـل المسيحيين الكاثوليك والبروتستانت فى بلدان شيوعية (روسـيا والصيـن وكوريـا الشمالية على وجه الخصوص)، يزيد بصورة تدعـو إلـى القلـق، كمـا أن البلـدان الإسـلامية تقوم باضطهاد غير المسلمين بمن فيهم المسيحيين، وتعاقب من يرتد مـن المسلمين، وقد وردت فى ديباجة القانون أسماء جميع الدول العربية مـا عـدا قطـر وسلطنة عمان .

واحتلت مصر المركز الخامس والعشرين فى القائمة، وذكر أمـام اسـمها أن الحكومة تمنع المسيحيين من الممارسات الدينية التى تتعارض مـع الإسـلام، الديـن الرسمى للدولة، مثل : التبشير، بالإضافة إلى عدم حماية الشرطة لممتلكـات الأقبـاط. كما احتلت إسرائيل المركز السابع والثلاثين فى القائمة، بسبب عدم تحقيـق الجـهات الرسمية الإسرائيلية فى شكوى جماعة شهود يهوه من نهب أحد ممتلكاتهم[٣٠].

ولم يهتم الإعلام المصرى بالقانون إلا عندما ذكر اسـم مصـر فـى ديباجـة مشروع (وولف ــ سبكتر)، وليس فى متن القانون، والمهم هنا أن ذكر اسـم دولـة محددة من عدمه لا يغير شيئا؛ لأن العقوبات سوف تطبق على أى دولة تنطبق عليـها المعايير التى حددها مشروع القانون. وتعد السودان الدولـة الوحيـدة التـى تناولـها مشروع قانون (وولف ــ سبكتر) فى متن القانون، كما حـدد العقوبـات المفـترض تطبيقها عليها، ثم حذف اسم جميع الدول من الديباجة، ما عدا مـا ذكـر عـن دولـة السودان فى المتن .

والقانون ــ كما نعتقد ــ نوع من التعبير عن أحد المنطلقات الرئيسية للسياسـة الخارجية الأمريكية التى برزت منذ انتهاء الحرب الباردة، وهى المنطلقات التى تسـتند إلى الدور الأمريكى فى دعم الديمقراطية والحقـوق والحريـات الإنسـانية بمختلـف صورها وأشكالها، متضمنة مالها من مغزى سياسى ذى دلالات تبقـى مثـيرة للجـدل وخصوصا الاستغلال السياسى للكثير من المبادئ و الأهداف المثالية لتحقيق أغـراض

أخرى تدخل ضمن إطار المصالح الخاصة للولايات المتحدة، بالإضافة إلى أنها صورة مباشرة لإحدى أدوات الهيمنة و السيطرة .

ولكي نتعرف على أصل قانون (التحرر من الاضطهاد الديني)، لابد أن نتعرف على آلية التشريع في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي ينص فيها الدستور على أن أي مشروع قانون لابد أن يوافق عليه كل من : مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ثم يصدق عليه الرئيس الأمريكي بعد ذلك، قبل أن يصبح قانونا .

وتسمح آلية التشريع الأمريكي بأن يناقش كل مجلس على حدة مشروع قانون يختلف في كثير من النصوص عن المشروع الذي يناقشه المجلس الآخر، وإن كانا يعالجان الموضوع نفسه. وهو ما حدث لمشروع قانون (التحرر من الاضطهاد الديني) الذي ناقشه مجلس النواب و وافق عليه، ويعرف باسم مشروع (وولف ـ سبكتر)، أما المشروع الآخر، فهو مشروع (دون نيكلز) الذي تمت مناقشته في مجلس الشيوخ.

وقد بدأ المشروع بالحديث عن اضطهاد المسيحيين دون غيرهم على مستوى العالم، وبسبب الانتقادات التي وجهت له تم ضم الأقليات الأخرى في العالم.

ولكي يصدر مشروع القانون لابد أن يمر بمراحل متعددة يصبح في نهايتها قانونا، وهذه المراحل من شأنها أن تجمد القانون، وهو ما يعني تدعيم الإدارة السياسية الأمريكية لهذا القانون بعد ما تم فيه من تعديلات (سواء بالحذف أو الإضافة).

وبالطبع، فإن هناك محددات أساسية يمكننا من خلالها رصد الأسباب المباشرة لإخراج هذا القانون، ولعل أهم هذه الأسباب على الإطلاق :

ـ التحول في توازنات القوى داخل الحزب الجمهوري من خلال ثقل كفة الأصولية المسيحية اليمينية، حتى أصبحت تيارا يقوم بدور محوري في صنع سياسات حزب الأغلبية في الكونجرس، حيث نجح في عرض أجندته على السياسة الخارجية الأمريكية بعد أن نجح في العمل السياسي الداخلي.

ـ اختلال التوازن بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية فى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال السيطرة على صنع القرار السياسى فى واشنطن .

وإذا كانت إحدى مشكلاتنا الرئيسية نحن العرب فى التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية هى المبالغة الأسطورية فى نفوذ اللوبى الصهيونى فى صنع القرار الأمريكى؛ فإن الخطر الحقيقى يكمن فى أسلوب إدارتنا للعلاقات المصرية / العربية الأمريكية بسبب الأسطورة التى صنعتها إسرائيل، ويروج لها البعض فى بلادنا العربية، والتى لا تستفيد منها سوى إسرائيل وحدها .ويدخل مشروع القانون فى صلب الموضوع ليؤكد على عدة نقاط على النحو الآتى :

- إن الولايات المتحدة تتعهد بحماية حرية العقيدة، وسوف تتحدد علاقاتها بالدول الخارجية على أساس التزامها بهذا المبدأ .
- إن أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وجميع أعضاء الحكومة الأمريكية يهتمون كثيرا بالاضطهاد الدينى الذى يمارس ضد المسيحيين على مستوى العالم، ويوضح مشروع القانون أن الاضطهاد الدينى يشمل التدخل المباشر وغير المباشر من جانب الحكومات و مكاتبها الرسمية وعملائها.

وتشمل العقوبات المقررة على الدول التى تمارس ما أسماه المشروع بالاضطهاد، حرمانها من المعونة الأمريكية والاستثمارات الخاصة، وسوف تشمل هذه العقوبات : إعادة النظر فى مساعدة الكوارث ونظام المعونات الغذائية ومساعدات اللاجئين، وكذلك التعاملات التجارية فى بنوك الاستيراد والتصدير الأمريكية .

ويحدد مشروع القانون المهمة التى يقوم بها رئيس مكتب مكافحة الاضطهاد الدينى فى قيامه برصد التقرير السنوى لحرية العبادة والاعتقاد الصادر عن وزارة الخارجية و ربطه بصورة مباشرة بالمساعدات الخارجية. وبالتشاور مع وزارة الخارجية الأمريكية يكون لرئيس المكتب سلطات تحديد سياسة الولايات المتحدة تجاه

الدول التى تقوم بالاضطهاد الدينى، ويتم فى إطار ذلك التنسيق بين وزارات الخارجية والتجارة والمالية والنائب العام للتأكد من أن الإجراءات التى تم اتخاذها ذات فاعلية .

ويحذر مشروع القانون من أن أى شخص ينتهك العقوبات المفروضة على الدول التى تمارس الاضطهاد الدينى يعرض نفسه لفرض عقوبات مشددة طبقا لقانون (تحريم التجارة مع الأعداء)، ويذكر أنه سوف يتم تطبيق العقوبة بعد ٩٠ يوما من إصدار تقرير اضطهاد الأديان .

على هذا النحو، يمكننا حصر المخاطر المترتبة على تطبيق تلك العقوبات فيما يأتى :

ـ الرفض التام للنظام العالمى الجديد من حيث الشكل والمضمون .

ـ التشكيك فى وطنية المسيحيين المصريين، ودرجات ولائهم و انتمائهم .

ـ التشويش على مفهوم المواطنة .

ـ ترسيخ مبدأ الهويات الدينية، وليست المصرية .

ـ التسبب فى مأزق جديد، وهو الولاء للمرجعيات الدينية الغربية للطوائف غير الأرثوذكسية، ومدى تطابق هذا الولاء مع المصالح الوطنية بوجه عام والمصالح السياسية بوجه خاص .

وإن كان هذا لا يعنى التشكيك فى وطنية الكنائس غير الأرثوذكسية فى مصر الآن أو تأويل مواقفها تأويلا خاطئا .

ثم نجد بعد ذلك أن المخابرات المركزية الأمريكية قد أعدت استطلاعا للرأى(٣١) بين أقباط المهجر بالولايات المتحدة الأمريكية، يتضمن أسئلة عن الاضطهاد الدينى لأقباط مصر، وتحديدا لنوع العقوبات المقترحة لدفع مصر إلى تنفيذ مطالب الإدارة، بالإضافة إلى أسباب عدم تدخل البابا شنودة الثالث لوقف الاضطهاد الدينى للأقباط فى مصر، وما إذا كان ممنوعا من ذلك. وقد جاءت نتيجة الاستطلاع فى

صالح مصر؛ حيث أكد الأقباط رفضهم فكرة فرض عقوبات على مصر. وقد أشارت مصادر دبلوماسية حينئذ أن عمرو موسى وزير الخارجية أكد أن اللعب بهذه الورقة (أى الأقباط) سوف يزيد من الأزمات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

كما بدأت السفارة الأمريكية بالقاهرة إعداد تقرير خاص عن الأقباط فى مصر، تمهيدا لتقديمه مع نهاية عام ١٩٩٧ للكونجرس الأمريكى الذى يدرس مشروع قانون لفرض عقوبات صارمة على بعض الدول تحت ستار اضطهاد الأقليات بها، وتم ذلك عبر لجنة دائمة تتلقى التقارير السنوية من السفارات الأمريكية الموجودة فى هذه الدول.

كذلك ناقش الكونجرس الأمريكى مشروع قرار خاص بتأسيس مكتب حكومى يكون من صلاحيته إعلان المقاطعة الاقتصادية الكاملة لأية دولة فى العالم بدعوى اضطهاد المسيحيين، وهو أسلوب جديد يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية ستلجأ إليه لفرض قرارات معاقبة الدول العربية والإسلامية التى تخالف سياستها تحت هذه الدعوى المصطنعة .

ويشمل العقاب فى هذا القانون منع أى تعامل تجارى مع أية دولة، بل ومنع إرسال المساعدات الإنسانية إليها، وتأتى خطورة هذا القرار من أن رئيس المكتب سيكون موظفا تنفيذيا يصدر بتعيينه قرار من الرئيس الأمريكى .

وقد بدأت ردود الأفعال حول هذا الموضوع تتوالى بصورة سريعة؛ حيث أعربت جهات سيادية مصرية عليا[٣٢] عن أسفها واستنكارها حيال ما ورد فى تقرير الخارجية الأمريكية بشأن وضع الأقباط فى مصر، وعدته بمثابة مغالطات ومعلومات (مكذوبة) لا أساس لها من الصحة .

وهو ما يجعلنا نقترح بعض المحددات التى يمكن رسمها للتكيف الهيكلى ما بين متغيرات النظام العالمى الجديد ومكونات الوحدة الوطنية المصرية، ويمكن تحديدها كالآتى :

ـ ندعو إلى الانفتاح على النظام العالمى الجديد، مع الحرص الشديد على خصوصيتنا الثقافية والقومية بوصفنا مصريين وعربا، فى ظل انفراط عقد الدول من خلال المناخ العالمى الراهن، طالما أن ذلك لا يتعارض مع مصالح القوى المهيمنة فيه .

ـ لقد ولى ذلك الزمن الذى كان فيه استقطاب الحرب الباردة يضمن السلامة الإقليمية للدول، فلم يكن مسموحا أن تتفكك الدول متعددة الجماعات الثقافية، وعلى سبيل المثال: تشيكوسلوفاكيا أو يوغسلافيا فى زمن الحرب، طالما أن تفككهما كان يعنى هزيمة استراتيجية وسياسية للاتحاد السوفيتى(٣٣).

ـ ندعو إلى التأكيد على ثوابت محددة للمصريين جميعا فى معنى الوطن والانتماء لكل من يعيش فى مصر، أى صياغة المصريين التاريخية لمفهوم المواطنة .

ـ ندعو إلى التأكيد على التاريخ المشرق للكنيسة الوطنية المصرية، من خلال مواقفها التاريخية فى الأحداث الوطنية والسياسية المهمة التى مرت بها البلاد .

ـ رفض مصطلحات تفتيت الفكرة الوطنية وعدم ترويجها، وعلى سبيل المثال : الأقلية والأغلبية ـ الثقافة القبطية والثقافة الإسلامية ـ الأدب القبطى والأدب الإسلامى ـ الرعاية الدينية والحماية الدينية .

ـ انفتاح الكنيسة بصورة أكبر على المجتمع المصرى، حتى يتعرف المجتمع على تاريخها وعقائدها، وآلية عملها و طقوسها، وهى جوانب مازالت مبهمة عند الكثير من المسلمين فى مصر .

ـ إزالة القيود المفروضة على الحريات السياسية والحقوق المدنية للمصريين جميعا أقباطا ومسلمين، والعمل على زيادة الهامش الديمقراطى .

ـ أن تحسم الطوائف غير الأرثوذكسية فى مصر مسألة مرجعيتها الدينية أو السياسية فى قضايا وطنية مهمة، منها على سبيل المثال : مشروع قانون الانعتاق من الاضطهاد الدينى ـ القدس. والتأكيد على أن ترصد الطوائف غير الأرثوذكسية دورها ومواقفها الوطنية فى مصر، التى لا يعرف الكثيرون عنها شيئا (لا يوجد كتلب

واحد يرصد هذه المواقف حتى الآن بصورة منهجية وتاريخية). وذلك للتأكيد على أن ولاء هذه الطوائف للمصالح الوطنية المصرية، وليس للغرب ومرجعيته التى تتعارض فى كثير من الأحيان مع مصالحنا وأهدافنا .

ــ أفضل الوسائل للتكيف مع النظام العالمى الجديد هو اكتشاف نقاط الضعف والمشاكل فى منظومتنا المصرية، فيما يتعلق بالمصريين بوجه عام والأقباط بوجه خاص، والعمل على حلها على أسس وطنية .

ــ تمثل العولمة، مع كل التحوطات الممكنة، واقعا عنيدا، لا يحمل معه، على ما يبدو، بشائر ومؤشرات جيدة، ويماثل ذلك حتى الآن مواقف الممانعة والتبرم بوصفها مواقف مضادة للرأسمالية المعولمة، وذلك إزاء الاختلالات التى أصبحت تنتجها سياسات العولمة والضغوط الكبرى التى تمارسها على اختيارات الدول، فلا يبقى لأصحاب القرار فى البلدان الصغيرة والمتوسطة سوى إمكان التشبث بضرورة خلق قوة تضامنية وتشكيل تحالفات اجتماعية وسياسية فى الداخل، للاحتماء من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تصاحب العولمة، وليس بالإمكان إنجاز ذلك دون إعادة تحديد الأدوار الجديدة للدولة الوطنية .

المواطنة : رعاية أم حماية !!

تعد قضية الحماية الدينية من أكثر القضايا الخلافية التى أثارت سجالا واسعا كما أوضحنا قبل ذلك، ومن خلال رصد هذا السجال يظهر فى الأفق اتجاهان رئيسيان تعاملا مع هذه القضية:

الاتجاه الأول؛ تمثله القيادات المصرية؛ المسيحية والإسلامية بوجه عام، وهو الذى رفض القضية من أساسها، ويضم هذا الاتجاه قوى أخرى مثل اليسار بجميع طوائفه، علما بأن ما يجمع الكل هو الوطن ومفهومه .

أما **الاتجاه الثانى** : فهو اتجاه التأييد الذى تمثله قلة قليلة جدا، تصف تلك القوانين بأنها قوانين حضارية .

إن قضية الحماية الدينية إشكالية شائكة الأبعاد والمفاهيم، ولنا عليها عدة ملاحظات :

ـ لقد رفض الأقباط فى مصر طيلة تاريخهم أى نوع من أنواع التدخل، التى أراد الغرب فرضها عليهم سواء تحت عنوان : الرعاية (قديما) أو الحماية (حديثا).

ـ إن الغضب العام للقوى السياسية المصرية تجاه هذا القانون هو موقف إيجابى بالطبع، ولكن هذا الغضب لن يكون له أى تأثير إلا إذا صاحبه عمل منظم داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وعلى سبيل المثال يجب توضيح الموقف المصرى الحقيقى لأعضاء الكونجرس وللإعلام الأمريكى من خلال توفير معلومات دقيقة بصفة دائمة ومستمرة، والتنسيق مع الأمريكيين العرب لخلق قوة موجهة فى مقابل اللوبى الصهيونى، ثم استخدام ورقة رجال الأعمال الأمريكيين الذين لهم مصالح فى مصر بوصفها ورقة ضغط تحكمها المصالح المالية، بالإضافة إلى أهمية التنسيق والتشاور بين قيادات المنظمات العربية والمسئولين العرب؛ لأنه فى غياب موقف عربى موحد ستبقى المنظمات العربية الأمريكية تقوم بواجبها متحسرة على ما يمكن أن يكون وعلى الفرص الضائعة(٣٤) .

ـ إن العولمة فى مجال حقوق الإنسان تعنى تعميم مفهوم حقوق الإنسان فى الثقافة الأمريكية بوصفها ثقافة الأمة الصاعدة الساعية للهيمنة على العالم كله .أما عالمية حقوق الإنسان، فتعنى الالتزام فى هذا المجال بالمفاهيم التى أقرها المجتمع الدولى(٣٥).

ـ إن مسألة (الحماية الدينية) قد بدأت بالفعل بصور متباينة منذ نهاية القرن الثامن عشر، عند تدهور أوضاع الخلافة العثمانية من خلال مخطط للإلحاق والتجزئة للمنطقة العربية، وقد ارتبط مخطط الإلحاق اقتصاديا بالغرب الاستعمارى بوصفه أحد أهدافه الرئيسية، فضلا عن بداية ظهور مفهوم الملة وترسيخه .

ـــ على الرغم من أن النظام الاشتراكى تعامل مع قضية الإثنيات بـــالكبت والضغــط، وتعامل النظام الرأسمالى معها بالمساواة والانفصال؛ فإن العولمة تعاملت معها بوصفــها (ورقة ضغط) على الدول للاستخدام وقــــت الحاجـــة، بإثـــارة النزعـــات العرقيـــة والانفصالية .

ـــ إن ثمة محاولات خارجية لإثارة مشكلات الأقليات هنا وهنـــاك، حســب الظــروف المصلحية للقوى الخارجية، بل لقد بلغ الطموح بـــالقوى الخارجيـــة، وتحــــديدا فـــى الولايات المتحدة الأمريكية، أن أخذت بعض القوى السياسية فى مصر تعـــزف عزفـــا ممجوجا على وتر اضطهاد الأقباط فى مصر، وهو الأمر الذى دفع البعض من غـــير الواعين من المسلمين فى مصر إلى الرد بالحديث عن (تميز) أقباط مصر، فوقعـــوا دون أن يدروا فى شرك قبول فكرة فاسدة من حيث أصلها[٣٦] .

ـــ لقد حدث ما يشبه الانفراط الثقافى وتعرضت الثقافة الوطنية أو المحلية إلى عمليـــات تفكيك، وتعرضت الثقافة الوافدة ـــ غازية كانت أم مدعوة ـــ إلى حملة تشكيك، وفـــى الحالتين كان الهجوم عنيفا على الكليات؛ أى على مجمل الثقافة سواء كانت وطنيـــة أم وافدة [٣٧]، ولم تكن النتيجة حتى الآن لصالح الثقافة الوطنية، وخير ما يدل على ذلـــك الانحسار الذى نشهده فى كافة أنحاء العالم فى فروع كثيرة من الثقافة، وعلـــى ســبيل المثال: السينما والمسرح، كما تأثرت صناعة الأدب لصالح صناعات النقد الأدبـــى أو لصالح صناعات أخرى مربحة ماليا، وعلى سبيل المثال: الفيديو كليب، ومـــا يســمى بالصحافة الصفراء أو المواد الصفراء فى الصحافة الوطنية.

ـــ إن العنف الثقافى ـــ بوصفه أحد أبرز تجليات (العولمة) ـــ قد امتد ليصـــل إلينـــا بظواهره السلبية (الحماية الدينية نموذجا)، من خلال تغيير القوانيـــن الأمريكيـــة، ثـــم تهديد الدول المستهدفة بالإجراءات الانتقامية فـــى حالـــة عـــدم الالـــتزام بالتعليمـــات الأمريكية، وتكييف وسائل الضغط التى تستخدمها لتحقيق مصالحها الخاصـــة؛ مثـــل : قضية حقوق الإنسان، لتبرير التدخل فى شئون الـــدول الداخليـــة. وقـــد اســـتطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بالعولمة الثقافيـــة ـــ فيمـــا يبـــدو ـــ أن تسـيطر علـــى

الصناعات الثقافية فى شتى الميادين، بالأدوات التكنولوجية والمعلوماتية، لكـــى تـــدور الدول المستهدفة ــ فى نهاية الأمر ــ فى فلك اللاعب الأول اليوم فى العالم. أضـــف إلى هذا التهديد الخطير الذى تمثله العولمة فى عنفها ضد مفهوم (المواطنة) فى ظـــل ذوبان الخصوصيات من جهة، والعمل على تغذية العولمة من خلال هذا الذوبان مـــن جهة أخرى؛ فتضعف الخصوصية، وتشتد شراسة العولمة.

ــ إن أهداف الإدارة الأمريكية ــ كما يشير أصحابها ــ هى : النفط وأمـــن إســـرائيل والاستقرار الإقليمى، أما مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهى البند الأخـــير فـــى الأجندة السياسية الأمريكية، فالقانون هو انعكاس صـــادق للمعـــايير المزدوجـــة التـــى تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية فى تعاملها مع الدول، وهو ما يثير مخـــاوف مـــن توظيفه إسرائيليا بوصفه ورقة ضغط على مصر والدول العربية.

ــ إن قانون الانعتاق من الاضطهاد الدينى ليس موجها لمصر فحسب، بـــل لكـــل دول العالم التى تريد الولايات المتحدة الأمريكية إحكام قبضتها عليها، وعلى ســـبيل المثـــال روسيا والصين، وإن كانت مصر تأتى فى المقدمة، وهو ما يعد لطمـــة لكـــل شـــعوب العالم .

ــ يعتمد تنفيذ العقوبات الاقتصادية التى ينص عليها القانون من عدمه علـــى مـــدى الضـــرر الذى يمكن أن يلحق بالمصالح القومية الأمريكية !! وهو ما يمكن أن نستغله فى صالحنا .

ــ لا يمكننا أن نتعامل مع السياسة الأمريكية بوصفها كتلة واحدة لا يجيـــد التعـــامل معـــها إلا اليهود.

ــ يجب ألا يغيب عن بالنا أن المسئولية الأولى فى استمرار ــ إن لم يكـــن تفـــاقم ــ اختلاق مشكلة وضع الأقليات فى مصر بوجه خاص والوطن العربى بوجه عام، تقـــع على عاتق الأطراف العربية ذاتها، ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة من أجـــل حصـــول كافة أبناء الشعوب العربية على كافة حقوقهم دون استثناء، شريطة بقائها ضمن كيانـــات دولها، حتى لا نفتح الطريق لحلقة مفرغة من التمزق والتكسر فى الوطن العربى[٣٨].

ـ يجب وضع حد لمخاطر التفكيك لدول الوطن العربى فى ظل الأوضـــــاع العالميــة الراهنة .

ـ إن قضية الحمـــاية الدينية اختبار حقيقى للشعوب التى تقع تحت طائلة هذا القـــانون فى مفهوم المواطنة ومعانيها.

فهل المواطنة ـ كما طرحنا ـ : رعاية أم حمايةِ ؟!!

سؤال مهم يجيب عنه المستقبل .

الهوامش

١. هذا لا ينفى الدور الوطنى للطوائف المسيحية ذات المرجعية الغربية فى انتمائها الدينى، على الأراضى العربية، فى الوقت الحاضر.

٢. لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى : هانى لبيب، **الكنيسة والمجتمع المدنى**، تقرير المجتمع المدنى، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة،١٩٩٧.

٣. الأنبا غريغوريوس، تاريخ الفكر الدينى المسيحى (ما بين الإسكندرية وروما وبيزنطة)، سلسلة المباحث اللاهوتية والعقائدية ١٣ ـ منشورات أسقفية الدراسات العليا اللاهوتية والثقافية القبطية والبحث العلمى، القاهرة،١٩٩٢، ص٣ .

٤. سمير مرقص، الأقباط : من هم ؟ مجلة اليسار، العدد ٨٢، ديسمبر ١٩٩٦.

٥. المطران غريغوريوس بولس بهنام، البابا ديسقوروس الإسكندرى : حامى الإيمان، سلسلة التاريخ الكنسى وسر الآباء، منشورات أسقفية الدراسات العليا اللاهوتية والثقافة القبطية والبحث العلمى، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦، ص ٨٢ .

٦. الأنبا غريغورس، تاريخ الفكر الدينى المسيحي، مصدر سابق، ص٩.

٧. د. غالى شكرى، الأقباط فى وطن متغير، دار الشروق، القاهرة، ط ٢، ١٩٩١م، ص٣٧ .

٨. طارق البشرى، المسلمون و الأقباط فى إطار الجماعة الوطنية، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨، ص ص ٣٤ـ٣٥.

٩. د. غالى شكرى، الأقباط فى وطن متغير، مصدر سابق، ص ١٢٥ .

١٠. د. وليم سلمان قلادة، الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية، دار الكتاب العربى، القاهرة، د.ت، ص ٩ـ١١.

١١. د. غالى شكرى، الأقباط فى وطن متغير، مصدر سابق، ص ٤٢.

١٢. المصدر السابق. وسمير مرقس المسار التاريخى لمخطط الإلحاق ـ التجزئة للمنطقة العربية، ملف (الأقباط : الوطن ـ الحضارة ـ الإسلام)، مجلة " القاهرة " ، العدد ١٤٠، يولية ١٩٩٤.

١٣. سمير مرقس، الغرب و المسألة الطائفية فى مصر، مجلة اليسار، العدد ٨٩، يوليو ١٩٩٧.

١٤. سمير مرقس، الأقباط : من هم ؟، مصدر سابق .

١٥. المصدر السابق .

١٦. المصدر السابق .

١٧. المصدر السابق .

١٨. جميل مطر، العولمة : حتميات وبلاهات، مجلة الكتب .. وجهات نظر، يوليو ١٩٩٩، العدد ٦.

١٩. د. مصطفى عبد الغنى، حينما يفكر الشعب الأمريكى، مقالات، صحيفة الأهرام، ١٠/ ٨ / ١٩٩٨.

٢٠. جميل مطر، أمريكا تقحم الدين فى السياسة لإضعاف الكنائس الشرقية، صحيفة الحياة ١٧/١٠/١٩٩٧، العدد ١٢٦٤٩، لندن. وأيضاً مجلة الشاهد السياسى ٣-٩ /٨ / ١٩٩٧م، العدد ٧٣، لندن.

٢١. المصدر السابق .

٢٢. جميل مطر، العولمة : حتميات وبلاهات، مصدر سابق. وكذلك د. نيفين مسعد، قضايا الأقليات فى ظل الليبرالية الجديدة، سلسلة بحوث سياسية، ع ١٠٦، مركز البحوث والدراسات السياسية، مايو ١٩٩٦، القاهرة .

٢٣. د. نيفين مسعد، نفسه .

٢٤. عونى فرسخ، جدلية الوحدة والتجزئة تاريخيا فى الواقع العربى المعاصر، مجلة المستقبل العربى، العدد٢٣٦، أكتوبر ١٩٩٨.

٢٥. سمير مرقس، الأقباط والأسد الأمريكى الأصولى (نحو المواطنة)، مجلة اليسار، العدد ٩٦فبراير ١٩٩٨، القاهرة .

٢٦. المصدر نفسه.

٢٧. المصدر السابق.

٢٨. صحيفة العربى،العدد ٤٣٠ ١٣/٨/١٩٩٩.

٢٩. صحيفة الأسبوع ٩/١١/١٩٩٧.

٣٠. مجلة روز اليوسف العدد ٣٦٧١ ١٩/١٠/١٩٩٨.

٣١. صحيفة الدستور ١٥/١٠/١٩٩٧، القاهرة .

٣٢. صحيفة الشعب ٢٥ / ٧ / ١٩٩٧.

٣٣. د. نيفين مسعد، قضايا الأقليات فى ظل الليبرالية الجديدة، مصدر سابق .

٣٤. هالة سلام مقصود، خطوات مهمة فى الطريق الصحيح، صفحة الرأى، صحيفة الحياة،العـدد ١٣٣٠٣ ، ١٩٩٩/٨/١٠.

٣٥. محمد فائق، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية، مجلـة المسـتقبل العربـي، العـدد ٢٤٥يوليو ١٩٩٧.

٣٦. د. أحمد يوسف أحمد، العرب ومخاطر التفكيك، ملحق خاص (لا)، مجلة سطور،العـدد ٣٣ أغسطس ١٩٩٩.

٣٧. جميل مطر، العولمة :حتميات و بلاهات، مصدر سابق .

٣٨. د. أحمد يوسف أحمد، العرب ومخاطر التفكيك، مصدر سابق .

تعقيب

د. مصطفى الفقى

أبدأ بتسجيل ملاحظات عامة حول العولمة، قبل أن أنتقل إلى الأبحاث الثلاثة التى كلفت بالتعقيب عليها. الملاحظة الأولى أن كلمة العولمة وفدت لنا فى السنوات الأخيرة بشكل طارئ، وجَرْسها لا يوحى بحجم أهميتها فى تحديد المستقبل. وبالنسبة لى فإن العولمة تعبير كريه، مطاط، مشتق كتعبير الفهلوة. الملاحظة الثانية أن العولمة من ثمار السياسات الرأسمالية، ومن ثم فإنها لم تتبلور إلا مع سقوط الاتحاد السوفيتى. الملاحظة الثالثة أن العولمة، شأنها فى ذلك شأن كل الأطروحات والنظريات الشاملة، تتجه إلى الأممية وعدم احترام الحدود والانتقاص من سيادة الدولة. والعولمة بدورها تنطوى على انتقاص أكيد من سيادة الدولة، فهى نقيض للهوية القومية. وعلى سبيل المثال فإن موقف مصر فى حرب الخليج الثانية كان ينطوى على تغليب الميل للاعتبارات الدولية على حساب الاعتبارات القومية. الأكثر من ذلك أن العولمة لا تكتفى بالانتقاص من سيادة الدولة، لكنها تختزل الإحساس بالذات الوطنية. وعلى سبيل المثال صار حجم الاختلاف بين الشاب المصرى و الشاب الأمريكى محدوداً، عكس ما كان عليه الحال قبل ثلاثين عاماً. وذلك لأن الاتصال بالعالم من داخل المنزل (عبر الإنترنت والفضائيات والفاكس .... إلخ) أدى إلى تغيير الجغرافيا كما عرفناها وألفناها .

وفيما يتعلق بالبحثين الخاصين بالدولة، أتفق كما قلت معهما فى تأثيرات العولمة على الدولة وسيادتها. لكننى كنت أتوقع فى البحث الخاص بمستقبل الدولة فى الوطن العربى فى ظل العولمة، أن يكون هناك تأصيل نظرى للدولة فى الوطن العربى، وتحليل لدور الإسلام والخلافة العثمانية فى إضعاف مفهوم الدولة وكذلك إضعاف الشعور بالانتماء للدولة. وإذا كان أحمد أمين يتساءل هل دشن وصول جورباتشوف للسلطة بداية عصر إضعاف الدولة فى العالم، والوطن العربى جزء منه؟

* مساعد وزير الخارجية للشئون العربية، وممثل مصر الدائم لدى جامعة الدول العربية.

فأنا أرى أن جورباتشوف قام بدور تاريخي مماثل للدور الذى قام به مصطفى كمال أتاتورك فى تقويض الخلافة العثمانية. وعلى صعيد آخر، لا أتفق مع أحمد فى حسبان الشرق أوسطية من تجليات العولمة؛ فالشرق أوسطية صيغة إقليمية، بغض النظر عن العولمة. ربما استفادت إسرائيل من العولمة فى أن تجعل نفسها عضواً فى المنطقة العربية كما سبق أن استفادت الحركة الصهيونية من الماسونية، لكن تدعيم الظاهرة شيء واستحداثها أو ابتداعها شيء آخر .أما بالنسبة للبحث الخاص بالعولمة وقضية الحماية الدينية فى مصر، فأنا أرى أن رفع شعار الحماية الدينية للأقليات هو أحد التعبيرات النظرية عن ديمقراطية العولمة، مع إدراكنا للتوظيف المزدوج لهذا الشعار ولسياسات العولمة عموماً. وبخصوص أقباط مصر فإن ثَمّ تطوراً ملموساً فى وضعهم خلال السنوات القليلة الماضية، من نماذجه تغير الوضع بشأن بناء الكنائس، وإذاعة القداس عبر القناة الفضائية المصرية. والأخطر مما سبق إعادة الأوقاف القبطية؛ حيث أعيد ما بين ٨٠٠ و ٩٠٠ فدان فى المنوفية إلى الكنيسة بعد أن استولت عليها الدولة فى فترة تاريخية معينة. ويهمنى فى هذا الخصوص التأكيد على عدة نقاط أساسية؛ أولاها أنه بالنسبة لقيادة الكنيسة تأتى الحقوق الدينية للأقباط فى المقام الأول، ومن ثم فإنها تزيد من قيمة التيسيرات التى تمتع بها الأقباط مؤخراً فى مجال ممارسة شعائرهم الدينية. والثانية أن استنفار الأقباط ارتبط بالتمييز ضدهم بوصفهم جماعة، فى الوقت الذى لم يستنفرهم التضييق علىَ حريات عموم الشعب المصرى؛ بقولٍ آخر، فإن موقع الأقباط فى الجماعة الوطنية هو المحك لتحديد علاقتهم بالنظام السياسى. والثالثة أن الأقباط فى عمومهم كانوا ضد محاولات التدخل الأجنبى عدا استثناءات محدودة، ولكل أمة استثناءاتها سواء من أبناء الأقلية أو من داخل الجماعة المسيطرة نفسها.

القسم الثالث

الأبعاد الاقتصادية للعولمة

العولمة وضرورة التكامل الاقتصادي العربي

مراد محفوظ[*]

مقدمة

أدت التطورات التى تراكمت منذ نهاية الحرب العالية الثانية حتى قرب نهاية القرن العشرين إلى تغيرات شاملة فى كل جوانب حياة البشر، وكان أهم ما يميز هذه التطورات السرعة غير المسبوقة فى معدلات التغيير وتعدد مجالاته. ونحن مثل بقية شعوب العالم نعرف أن أوضاع البشر على ظهر الكرة الأرضية تغيرت من خلال حصولنا على بعض الأدوات الحديثة (من الحاسوب إلى الهاتف المحمول)، كما لو كانت فعل ساحر كبير، أو إذا تحذلقنا قلنا إنها التكنولوجيا، وليس فى هذا القول ما ينفى تماماً مفهوم السحر مادمنا لا نعرف بشكل محدد قدرة تلك الأدوات[١] .

أولاً : الرأسمالية والسيطرة على العالم وظهور العولمة[٢]:

إن الظواهر محل البحث لم تهبط علينا من السماء ولا حملها إلينا نبى مرسل، وإنما هى من صنع البشر، ومن ثم لا مفر من البحث عن القوى الاجتماعية ـ الاقتصادية التى دفعت إلى التغيير، وكانت المستفيد الأول منه. وأطرح فيما يلى عدة أمور أراها واقعاً حاكما للتطورات التى نشهدها :

١ـ سعت الرأسمالية التى نشأت فى غرب أوربا منذ صورها الأولى فى القرن ١٦ إلى مد نفوذها ونشر أفكارها وتعميم آلياتها خارج القارة الأوربية، على حساب شعوب أخرى. فهى التى مولت " الاكتشافات الجغرافية " فى ذلك القرن. والدليل القاطع على ما أقول أن اكتشاف " العالم الجديد " برحلة " كولومبس "الشهيرة كان بمباركة من الكنيسة الكاثوليكية، وتأييد قوى من فيليب الثانى ملك إسبانيا، وكان الهدف المعلن للكنيسة نشر المسيحية بين أهل القارتين. أما الملك فكان يتطلع إلى الحصول على أموال طائلة. وبنمو الرأسمالية الصناعية انتشر الاستعمار

[*] باحث جزائرى .

الأوربى فى آسيا وأفريقيا والاستيطان فى الأمريكتين، فقد كانت الصناعة الحديثة فى حاجة للسيطرة على المواد الأولية، وكذلك فتح أسواق جديدة للمنتجات(*) .

٢- وفى النصف الثانى من القرن ١٩ سيطرت الرأسمالية الغربية على كل أقطار الأرض، وقسمتها إلى إمبراطوريات بين بريطانيا وروسيا أساسا ثم ألمانيا بعد توحيدها، وبقى للبرتغال جزء بسيط من القسمة بعد استقلال البرازيل ،وحاولت إيطاليا بعد توحيدها أن تنال فتات الغنائم، فاحتلت ليبيا وقطعة من أرض الصومال وغزت أثيوبيا دون أن تستطيع البقاء فيها. وفى داخل الدول الاستعمارية عمل الاتجاه الطبيعى للرأسمالية نحو تركيز الثروة والإنتاج على ظهور احتكارات كبيرة فى داخل كل إمبراطورية .

٣- كانت الحرب عنصراً أساسياً فى تطور الرأسمالية، حتى إن تاريخها حتى ١٩٤٥ كان سلسلة من الحروب : الحروب الإقليمية لتوسيع مملكة على حساب أخرى، ثم الحروب الاستعمارية لغزو أقطار خارج أوربا، أو لإعادة اقتسام المستعمرات، وقد انتهت تلك الحروب بحربين عالميتين لم يفصل بينهما إلا عشرون سنة. وكان تكرار الحروب يفرض على الشعوب التعصب القومى وتمجيد الأمة وإعلاء قيمة الاستشهاد فى خدمتها مما يحفظ جذوة كراهية الآخر وتقبل الثأر منه بالقتال، وظهر فى كل دولة اعتقاد بأن بينها وبين دولة أو دول أخرى عداء أبدى .

وكان الحدث التاريخى الذى غير مجرى كل الأحداث، استخدام القنبلة الذرية. فالطاقة التدميرية للسلاح النووى تجعل الحرب بين الدول الكبرى التى تملكه مدمرة للجميع ؛الغالب والمغلوب على حد سواء، ولم يكن أمام الرأسمالية الغربية إلا أن تستبعد الحرب بوصفها وسيلة لحل الصراعات فيما بين دولها، بل إنها اعتمدت على سياسة الردع، حتى فى مواجهة العدو المشترك (الاتحاد السوفيتى).

(*) كانت صناعة الغزل والنسيج أول سلاح للميكنة. وكانت أوربا تنتج الصوف والحرير الطبيعى، ولكن ازدهار تلك الصناعة اعتمد على القطن المستورد من المستعمرات .

ومنها أهداف التنمية المستدامة الضرورية لتحسين مستوى حياة الفقراء والمعوزين وحماية البيئة و تنقيتها .

ضمن هذا الإطار تشير بعض الإحصاءات إلى أن مقدار التلوث الذى يسببه المواطن الأمريكى للبيئة ١٠ أضعاف ما يسببه المواطن الهندى، ولكن مع هذا نجد أن الدولة الأمريكية تحمل مسئولية التلوث البيئى للبلدان النامية وتطالبها بالحد منه .

سادساً : العولمة والشركات متعدية الجنسية:(٧)

تختلف الشركات التى تهيمن على اقتصاد العالم فى عصرنا الراهن عن الاحتكارات الكبيرة التى كانت السمة الأساسية فى مرحلة الإمبريالية. وتظهر أوجه الخلاف فى أكثر من جانب؛ أهمها :

- أن الاحتكارات السابقة كانت تعنى بشكل أساسى بتركيز نشاطها داخل إمبراطورية استعمارية، باذلة كل جهد لتحقيق نمو فى الاقتصاد القومى فى الدولة الاستعمارية، ومحاولة حماية السوق القومية من المنافسة الخارجية ما أمكن ذلك، وكان لبعضها فروع أساسية داخل أراضى الإمبراطورية وأحياناً خارجها فى بعض المجالات كالتعدين والطاقة، ونشاطات مالية وتجارية فى حدود ضيقة. أما الشركات متعدية الجنسية فينتشر نشاطها فى عشرات الدول بهدف الاستفادة من أية ميزة نسبية توفرها أية دولة/ وهى غالباً ما تحصل على تمويل محلى من كل بلد يمتد إليه نشاطها، وينتفى فى الشركة متعدية الجنسية انتساب الشركة إلى جنسية معينة ويكتفى باسمها سواء حين التعريف بها أو بإنتاجها .
- كانت الاحتكارات السابقة تكتفى بنشاط أساسى محدد، أما الشركات متعدية الجنسية فإن من أهم سماتها تعدد الأنشطة دون أى رابط بين هذه الأنشطة .
- الاحتكارات السابقة لم تكن تعطى البحث والتطوير العناية اللازمة كما هو الحال بالنسبة لهذه الشركات متعدية الجنسية، إنما تسهم إسهاماً متزايداً فى تمويل عمليات البحث والتطوير إلى جانب الدولة.

فنجد مثلاً أن الإنفاق المحلى على البحث والتطوير فى ألمانيا يبلغ ٢,٥% من الناتج المحلى الإجمالى (٢٧,٢ مليار دولار) يسهم فيه المال العام بنسبة ٣٧% والصناعات المختلفة بنسبة ٦٣% ،و فى اليابان ٢١,٨ %و ٦٨,٢% على التوالى، وفى الولايات المتحدة الأمريكية ٣٩,٢%و ٥٨,٧% على التوالى .

وبدلاً من أن تقوم البلدان النامية بتنشيط هذا المجال وتطويره لحاجتها الماسة إلى ذلك، فإنها تقوم بدفع فاتورة التكلفة للبلدان المتقدمة أثناء الاستيراد من خلال اتفاقية الجات ***GATT*** و حقوق الملكية الفكرية التى أصبحت مدفوعة الثمن .

زيادة هيمنة الشركات متعدية الجنسية على اقتصاد العالم، ففى عرض مجلة فورشن (يوليو ١٩٩٦) لمجمل بيانات الخمسمائة (٥٠٠) شركة متعدية الجنسية، تتبين أن من بينها ٤٢٦ شركة موجودة فى الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وكندا، كما يأتى :

البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	نسب الزيادة
الأصول	٣٠,٩	٣٢,٢ تريليون	٤,٢%
إجمالي قيمة السهم	٣,٢	٣,٤ تريليون	٦,٢%
إجمالي الإيرادات	١٠,٣	١١,٤ تريليون	١٠,٧%
إجمالي الأرباح	٢٨١,٢	٣٢٣,٤ تريليون	١٤,٨%
العمالة	٣٤,٦	٣٥,٣ تريليون	١,٧%

ويتضح من الجدول أن إيرادات الشركات ـ البالغة فى عام ١٩٩٥ ١١,٤ تريليون دولار تعادل ٤٥% من الناتج الإجمالى للدول السبع، كما ورد فى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ البالغ (٢٥,٣ تريليون دولار). وإذا ما تم استبعاد (٢٤) دولة، أى الدول ذات الدخل المرتفع، يكون إيراد هذه الشركات ـ معادلاً لمجموع الناتج المحلى لـ (١٠٩) دولة .

ومع تزايد سطوة النخب التكنوقراطية والإدارية التى تتحكم فى هذه القـــدرات الهائلة، ومع خروج قوى السوق عن سيطرة الدولة القومية ــ ينشأ وضـــع متنـــاقض، فالنخب السياسية المنتخبة ربما لن يعود بوسعها أن تتحكم فى سير الاقتصاد المعولـــم. فيما ستملك هذا الحق النخب التكنوقراطية الاقتصادية غير المنتخبـــة. ويشـــكك هـــذا الوضع فى مصداقية الانتخاب والمساءلة والضغط فى إطار النظام السياسى والحقوقـــى، كما يثير التساؤل حول قدرة المؤسسات الدولية والدول المتقدمة على الوفاء بالتزاماتـــها على ضوء ما ينجم عن نشاطها من أخطار اقتصادية واجتماعية وبيئية وعسكرية .

سابعاً : العولمة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(٨) :

بغض النظر عن التوازن بين الفرص والمخاطر، فإن الحقيقة الواقعة هـــى أن العولمة وجدت لتبقى. و لقد أثرت القوى التى تدفعها بالفعل على العلاقات الاقتصاديـــة على الصعيدين الوطنى والدولى بطرق من غير المرجح عكس مساراتها. ومن ثم لـــم يعد السؤال المطروح بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو مـــا إذا كـــانت تشـــارك أو لن تشارك فى الاقتصاد العالمى، بل كيف تفعل ذلك بصورة فعالة. وهـــذا سيكون موضوع الجزء الثانى للبحث .

ويتعين علينا أن ندرك أن إرث المنطقة بعد الحرب العالمية الثانيـــة والمتمثـــل فى رعاية الدولة للتنمية المنغلقة نسبيا لم يعدها إعداداً جيـــداً للمشـــاركة مبكـــراً ــ أو بسهولة ــ فى عملية العولمة التى تسارعت خطاها فى الثمانينيات، وبصورة مـــتزايدة فى أوائل التسعينيات؛ إذ كبحت أنظمة التجارة الحمائية شبه الشـــاملة القـــدرة عـــلى التنافس ،بينما تسببت هيمنة المؤسسات العامة على القطاعات الإنتاجية فى الكثير مـــن البلدان فى امتصاص الموارد الاستثمارية ومزاحمة التنمية الفعالة والفعلية لمؤسســـات القطاع الخاص المفعمة بالنشاط .

إضافة إلى ذلك فإنه بحلول منتصف الثمانينيات، بلغت المنطقة حـــدود النمـــو الاقتصادى الذى تتصدره الدولة والذى حقق أغراضه على وجه جيـــد نســـبيا خـــلال

الجـزء الأكبر من ربع القرن الماضى، كما أن المكاسب غير المتوقعة من الزيـادات الكبيرة فى أسعار النفط ابتداءً من سنة ١٩٧٣ ــ والتى حركت النمو فى كـل أنحـاء المنطقة فى البلدان النفطية وغير النفطية ــ أعقبها انخفاض حاد فى أسعار النفط ابتـداء من سنة ١٩٨٥ وما بعدها. وكانت النتيجة المترتبة على ذلك هى :

- ركود اقتصادى وتزايد هشاشة الاقتصاد الكلى فى كل أنحاء المنطقـة تقريبـاً، وهو ما جعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اختياراً غير مغرٍ إلى حـد مـا للمستثمرين ورجال الأعمال الباحثين عن أماكن محتملة لتكون قواعد لتنويع سلعهم وخدماتهم فى الاقتصاد العالمى الناشئ .
- ولكن ابتداء من أواخر الثمانينيات فى المغرب و الأردن، وفى التسعينيات فـى كل من مصر والجزائر واليمن وبلدان الخليج العربى كالمملكة العربية السـعودية وعمان، تسرعت الحكومات فى كل أنحاء المنطقة فى اتباع نماذج جديـدة للتنميـة المتجهة نحو النمو بالتركيز على ضمان استقرار الاقتصاد الكلى. وتغير التـوازن بين القطاعين العام و الخاص فى الاقتصادات الوطنية، بحيث شجعت هذه الـدول القطاع الخاص على المزيد من التركيز على مصادر الإنتاج الجديد وفرص العمـل الجديدة، وانفتحت على العالم الخارجي من خلال تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ومن خلال أنظمة الاستثمار المصممة بالدرجة الأولى لاجتذاب تدفقـات رأس المال الأجنبى

وكانت النتائج إيجابية بالفعل فى عدد من الجوانب المهمة؛ إذ انخفـض حجـم العجز المالى انخفاضاً حاداً، وكانت أكبر الانخفاضات فى البلدان التى كان فيها العجـز عالياً على وجه الخصوص. ومضت خصخصة المؤسسات المملوكة للدولـة، رغـم بطئها فى البداية، على قدم وساق فى عدد من البلدان، وبـدأت تدفقـات الاسـتثمارات الأجنبية إلى المنطقة (التى كانت ضئيلة فى الجزء الأكبر من عقد الثمانينيـات) تنمـو نموا كبيراً فى التسعينيات، وبلغت أفضل مستوياتها فى سنة ١٩٩٦.

ولكن رغم كل هذه النجاحات، لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه تحديات رئيسية على الطريق المؤدية إلى الاندماج المنتج فى الاقتصاد العالمي، وسوف نتطرق الآن للبحث عن عناصر الضعف والقوة فى الاقتصاد العربى، وكذلك خصائص السياسات التنموية فى الدول العربية وأهم الخطوات الجادة لتحرير التجارة بينها .

ثامناً : العرب والعولمة: (٩)

تتباين مواقف الدول العربية من العولمة ،وهذه المواقف يمكن تقسيمها إلى ثلاثة اتجاهات : موقف رافض، وموقف ومؤيد من دون تحفظ، وموقف وسط بين الاتجاهين.

ففى الاقتصاد أكدت معظم الآراء أن لا حياة للاقتصادات الضعيفة فى أسواق مفتوحة تتنافس فيها سلع " كثيرة ومتنوعة" صنع معظمها بتقنيات إنتاجية عالية، وأن اتخاذ موقف ملائم فى هذه السوق لا يكون إلا من خلال التركيز على رفع الكفاية الإنتاجية، ودخول البلدان العربية فى تكتل اقتصادى عربى موحد .

ومن أجل توضيح ذلك سنورد البيانات التالية مبينين عدد السكان ونقارنه بالناتج القومى الإجمالى، وبالناتج فى بعض الدول الأوربية فى فترة بداية التسعينيات .

البيان	الوطن العربي	فرنسا	إيطاليا	إسبانيا	هولندا
السكان (مليون نسمة)	٢٤١	٥٧,٥	٥٧	٣٩.٥	١٥,٥
الدخل القومي(مليار دولار)	٣٢٣	١٢٣٩	١١٣٣	٥٣٦	٣٢٠

ويتبين من هذه المقارنة أن إنتاجية المواطن العربى تقل بحوالى ٢٠ مرة عن إنتاجية الفرد الهولندى، وبحوالى ١٧ مرة عن إنتاجية الفرد الفرنسى ،و١٥ مرة عن إنتاجية الفرد الإيطالى، و١٠ مرات عن إنتاجية الفرد الإسبانى .

والحالة تشير إلى أن موقع الاقتصاد العربى على خريطة الاقتصاد العالمى لا يبدو مريحا؛ فالانخفاض فى الإنتاجية يضعف من قدرة السلع المنتجة على المنافسة، ويجعل من السوق العربية سوقا جاذبة للسلع الإنتاجية وطاردة للسلع العربية .

ولذلك فإن التخطيط السليم يفرض التعاون العربى ومنح المنتجات العربية ميزة تفضيلية تتيحها السوق العربية المشتركة، إلى جانب العمل الجاد ــ وفى كل بلد ــ لرفع الإنتاجية وتحسين نوعية المنتج .

ولقد تنبه الكثير من البلدان بما فيها البلدان المتقدمة إلى أهمية إقامة التكتلات فيما بينها لتدخل السوق العالمية موحدة، وكان من الأولى أن تحذو الدول العربية حذوها، لكنها حتى الآن لم تستجب لمقتضيات العصر، وبقيت الآراء والتوصيات المختلفة ــ التى توصلت إليها الندوات العربية مؤكدة أهمية التنسيق والتعاون العربى وإقامة سوق عربية مشتركة ــ حبراً على ورق، بينما كانت استجابة بعض الدول لتوصيات صندوق النقد الدولى ولتطبيق الوصفات الخارجية سريعة الوتيرة. فإذا بالدول العربية تبدأ بالتخلى عن الاقتصاد المبنى على دور القطاع العام، وتفتح أسواقها أمام الشركات الأجنبية لتزيد من فقر الجماهير فى بلدانها.

تاسعاً : عناصر ضعف الاقتصاد العربى[١٠] :

ليس من المفيد للدول العربية الآن إضاعة الوقت فى صياغة المبررات للتشكيك فى مسألة العولمة وأخطارها على العرب، مع كثرتها وتنوعها. كما أنه ليس من المفيد بالمقابل استهلاك الوقت الثمين للتسبيح بحمد العولمة والنوم على وعودها (أو وعود أصحابها) ورعاتها الأقوياء فى الساحة العالمية الذين يبشرون بخيرها البشرية جمعاء والعالم بمراكزه وأطرافه .

فالقضية الجوهرية بالنسبة للدول العربية الآن ليست وقف زحف العولمة أو التعلق بركابها، وإنما أن نتعامل مع هذه الظاهرة بمنتهى الحكمة والواقعية والموضوعية، ويتوقف ذلك على تجاوز عناصر الضعف واستثمار عناصر القوة .

وتتلخص أهم عناصر الضعف فيما يأتى :

1. إن اقتصادات الدول العربية، عموماً، تعد اقتصادات محدودة – بالمقاييس الدولية المعاصرة – نمت وترعرعت فى ظل كيانات سياسية صغيرة. ولذلك فإن هامش المناورة والمنافسة المتاح لها يتميز بمحدوديته فى السوق الرأسمالية العالمية التى تهيمن عليها القوى الاقتصادية الضخمة، وفى طليعتها الشركات متعددة الجنسية التى تبلغ حصيلة إحداها فى حالات كثيرة ما يعادل حصيلة النشاطات الاقتصادية لعدد من الدول العربية .

2. تتصف الأسواق الداخلية للدول العربية بضعف شديد لعناصر التكامل فيها، وشدة تبعيتها للأسواق الخارجية المتقلبة فى أغلب الأحيان لغير مصلحة هذه الدول. والأمثلة فى هذا المجال كثيرة، وأبرزها:

- أن التجارة الخارجية تشكل أكثر من ٥٠% من إجمالى الناتج المحلى للدول العربية، ومن خلالها ــ أى من خلال تدهور شروط التبادل التجارى مع العالم الخارجى ــ تتكبد هذه الدول خسائر تقدر بعشرات المليارات من الدولارات سنويا، فلقد تراجعت إيرادات النفط مثلا فى التسعينيات بصورة مخيفة مقارنة بالسبعينيات.

- وفى الزراعة، التى يتوقف عليها تحقيق الأمن الغذائى العربى، نلاحظ أن مؤشراتها سواء بالنسبة للإنتاج أو للتجارة الخارجية، تدعو للقلق الجدى؛ إذ يلاحظ تراجع المحاصيل الأساسية لصالح محاصيل قد تدر عائداً على أصحابها ــ ولكنها ليست ذات جدوى ، وتتراجع زراعة البن فى اليمن، وتبقى مساحات مزروعة فى السودان من دون استثمار يذكر لضعف الاهتمام بالزراعة عموماً .

وهكذا تزداد قيمة الفاتورة الغذائية وتتضاعف مع زيادة عدد سكان الوطن العربى وزيادة أسعار المواد الغذائية المستوردة. ووفقاً لتقرير صندوق النقد العربى، فقد سجلت الدول العربية مجتمعة عجزاً غذائياً قيمته ١٨٠ مليار دولار بين عامى ١٩٨٠ ــ ١٩٩٢، كما أن الدول العربية استوردت منتجات غذائية خلال هذه الفترة

بما يعادل ٦٠% تقريباً من إجمالى الواردات فى العالم ،التى تقدر قيمتها بـ ٣٠٠ مليار دولار. والأخطر من ذلك أن العجز الغذائى فى الوطن العربى أصبح يتضاعف كل عدة سنوات؛ إذ ارتفع من ٦٠٠ مليون دولار فى أوائل السبعينيات إلى ١٦ مليار دولار فى أواسط التسعينيات .

٣. إن أبرز مؤشر لضيق الأسواق المحلية العربية وانعزاليتها الشديدة الناجمة عن تأخر البنى التحتية الأساسية لاقتصاداتها، يتجلى فى التناقض القائم بين وجود فوائض مالية عربية ضخمة تستثمر فى الخارج من جهة، والالتزامات الضخمة التى تتحملها الدول العربية من جراء خدمة ديونها الخارجية باهظة التكاليف من جهة أخرى .

وعلى العموم فإن المنطقة العربية التى ضخت إلى الأسواق المالية العالمية مئات المليارات من الدولارات من عائدات النفط وأدت إلى تصحيح أسعاره منذ عام ١٩٧٣، تقع الآن تحت عبء مديونية خارجية تصل إلى حوالى ٢٥٦ مليار دولار، وتضطر دولها لدفع نحو ٢٠ مليار دولار سنوياً لخدمة هذه الديون، أى ما يعادل ٣١,٠٤% من مجموع صادراتها .ومما يثير الدهشة والإحباط فى الوقت نفسه أن هذه الالتزامات المرهقة تزامن فرضها على الدول العربية مع تزايد قيمة فوائض الأموال العربية المستثمرة فى الخارج، وهى التى تقدر الآن بحوالى ٧٠٠ مليار دولار، وتوفر مئات الألوف من فرص العمل فى الدول الأجنبية الغنية بالمال ، فى الوقت الذى تعانى فيه أكثر الدول العربية من انتشار البطالة التى وصلت نسبتها إلى حوالي١٥%ـ٢٥% فى الكثير من هذه الدول ذات الكثافة السكانية العالية .

٤. ومن عناصر الضعف الأساسية فى الدول العربية انخفاض معدل الإنفاق على البحث العلمى والتطوير، وذلك يعود بصورة عامة إلى ضعف مستوى الإنفاق على التعليم ويؤدى إلى هجرة الأدمغة .وتشير الدراسات إلى أن الإنفاق على التعليم فى هذه الدول هو فى حدود الإنفاق فى الدول النامية الأخرى والذى يبلغ حوالى ٠,٢% من إجمالى ناتجها المحلى، وقد يصل فى أحسن حالاته – كما هو الأمر

فى مصر – إلى ٠,٧%، بينما تنفق الدول المتقدمة ما بين ٢ ــ ٤% من إجمالى ناتجها .

كما تشير الدراسات إلى أن ٧٠% من المبعوثين العرب إلى الدول الأجنبية لا يعودون إلى بلدانهم بعد انتهاء الدراسة، الأمر الذى يضيف عبئاً جديداً على ميزانيات الدول العربية يقدر بأكثر من مائة مليون دولار سنوياً. ويترتب على هذه الظاهرة تركز الإنتاج العلمى لعلماء الدول العربية خارج بلادهم، إذ تقدر الأبحاث العربية التى أنجزت خارج الوطن العربى بحوالى ٦٠% من إجماليها. .

وفى هذا المجال لابد أيضا من الإشارة إلى انتشار ظاهرة الأمية. فالبيانات الرسمية وشبه الرسمية التى تتعرض لمعدلات الأمية فى معظم الأقطار العربية تضع هذه المشكلة الاقتصادية ــ الاجتماعية على رأس الظواهر السلبية.

٥. ومما يزيد من تعقيدات نقاط الضعف المذكورة استمرار النمو السكانى بمعدلات عالية فى معظم الدول العربية؛ حيث تتجاوز ٣% سنوياً، هذا يعنى الحاجة إلى قدرات اقتصادية إضافية لتوفير مزيد من فرص التعليم والصحة والعمل والسكن والنقل... إلخ .

عاشراً : أولويات السياسات التنموية فى الدول العربية :(١١)

بعد تسليطنا الضوء على نقاط الضعف الأساسية فى الاقتصادات العربية بهدف ترتيب الأولويات التى يجب أن تركز عليها السياسات التنموية فى الدول العربية كى تصبح هياكل اقتصاداتها أكثر تماسكاً وفعالية من جهة، ولكى تصبح هذه الاقتصادات القطرية أكثر تفاعلا مع آليات التكامل الاقتصادى العربى فى مراحله المختلفة من جهة أخرى .

أضف إلى ذلك أن النهوض بالاقتصادات العربية من الداخل أولا هو الطريق الأكثر أمانا للتفاعل مع الاقتصاد العالمى المعاصر، وبما يتناسب مع المصالح الاقتصادية العربية الحيوية.

وخلاصة هذه الأولويات :

- الاهتمام بالزراعة إلى أقصى الحدود بمدخلاتها ومخرجاتها الأساسية، بما يعنيه ذلك من تحسين مختلف أوجه الخدمات فى الريف، وترشيد استخدام مياه الرى والتوسع فى الميكنة الزراعية وغيرها من مستلزمات الزراعة، وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من الأغذية والمحاصيل الزراعية الرئيسية .

- الاهتمام بإقامة صناعات تستفيد من المواد الأولية المحلية أو الطاقة الرخيصة، أو لها حدود مقبولة اقتصاديا لقيمتها المضافة لإشباع السوق المحلية من السلع الأساسية أو للتكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة الزراعة والبناء، أو لتوفير فرص عمل كثيرة .

- الربط بين العملية التعليمية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديث البرامج التعليمية لجعلها قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتطويرها، وتحديد نسبة معينة معقولة (١% مثلا) من الناتج المحلى الإجمالى للإنفاق على أعمال البحث العلمى والتطوير، وكذلك وضع برنامج زمنى صارم يجعل من الأمية الأبجدية فى الدول العربية خلال سنوات من ملفات الماضى.

- جعل المواطنين جميعاً الهدف الأساسى للتنمية، بحيث يشعر الجميع ويلمسون أنهم يقطفون ثمار التنمية بزيادة ثقافتهم وتحسين ظروف معيشتهم، وأنهم يخلقون معا مجتمعا قوياً يقوم على الحق والعدالة وله القدرة على الاستمرار الحضارى .

- إيلاء قضية " الانفجار السكانى " أهمية بالغة، بوضع برامج ثقافية وإعلامية هدفها السيطرة على هذه الظاهرة الخطيرة التى يمكن أن تؤدى ـ إن تفاقمت ـ إلى التهام قسم مهم من إمكانات النمو الاقتصادى المتوازن .

إذا كانت تلك عناصر الضعف فى اقتصادات الدول العربية التى يجب التغلب عليها أو التخفيف من آثارها السلبية، فما هى عناصر القوة التى يجب استغلالها لتقوية مواقعها وجعلها فى قلب الموازين العالمية ؟

حادى عشر : عناصر القوة فى اقتصادات الدول العربية[١٢] :

تتلخص أهم عناصر القوة فيما يأتى :

١. تبلغ مساحة الوطن العربى نحو مليار ونصف مليار هكتار، أى حوالى ١٠% من أراضى العالم، وتتوزع هذه المساحة على ثلاث قارات : آسيا، أفريقيا، أوربا.

٢. يبلغ عدد سكان الوطن العربى نحو ٢٥٠ مليون نسمة، أى حوالى ٤,٥% من سكان العالم، وتجمعهم ثقافة واحدة ولغة واحدة وتاريخ مشترك .

٣. يملك الوطن العربى ٦٢% من الاحتياطى النفطى العالمى، وينتج ٢٨% من إنتاج النفط الخام العالمى و ١٢,٥% من إنتاج الغاز الطبيعى فى العالم .

٤. يبلغ الناتج المحلى الإجمالى للوطن العربى نحو ٥٣٠ مليار دولار (وهو مرشح لأن يتضاعف عدة مرات إذا تحقق التكامل الاقتصادى العربى).

٥. تبلغ قيمة الصادرات السلعية للوطن العربى نحو ١٤٠ ــ ١٥٠ مليار دولار (وهى مرشحة لأن تتضاعف عدة مرات إذا تحقق التكامل الاقتصادى العربى). وتبلغ قيمة الواردات السلعية ١٢٥ مليار دولار (وهى مرشحة لأن تتضاعف إذا ما تم تحقيق التكامل الاقتصادى العربى). علماً بأن التجارة البينية العربية لا تتجاوز حاليا نسبة ٩ % من إجمالى التجارة الخارجية للوطن العربى (وهى مرشحة لأن تكون أبرز مؤشر اقتصادى عربى فى حال تحقيق التكامل الاقتصادى العربى).

ثانى عشر : التكامل الاقتصادى العربي :

لا جدال حول أهمية التكامل الاقتصادى العربى لكافة الدول العربية، صغيرها وكبيرها، غنيها وفقيرها؛ وخاصة فى هذه المرحلة الحرجة التى تريد فيها قوى خارجية نافذة أن تجعل من مشاريع أجنبية مسوقة إلى المنطقة بديلاً عن المشروع العربى كالشرق أوسطية وغيرها. لقد آن الأوان لوضع جدول زمنى صارم من قبل

الدول العربية للتدرج فى التعاون الاقتصادى العربى نحو الهدف الكبير؛ التكامل الاقتصادى ،ولا بأس فى هذا المجال من تجربة الوحدة الأوربية، وهى تجربة تحققت فيها إنجازات مهمة برغم تعقيدات الوضع فى الدول الأوربية واختلاف ثقافاتها وأنظمتها وظروفها. وقد بدأت هذه التجربة بخطوة أقل؛ هى إقامة السوق الأوربية المشتركة، وتدرجت صعودا فى سلم التكامل والوحدة .

وتميل معظم الدول العربية وأغلب أصحاب الاختصاص العرب إلى القول بالتدرج فى اتخاذ الخطوات التكاملية الاقتصادية. وكان المجلس الاقتصادى الاجتماعى العربى قد توصل فى إطار الجامعة العربية إلى قرار يقضى بإقامة " منطقة تجارة حرة عربية شاملة "، اعتبارا من أول عام ١٩٩٨. ويقضى هذا القرار فى شقه التنفيذى بأن تبدأ الدول العربية بتخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات المتبادلة فيما بينها بنسب متساوية على مدى ١٠ سنوات، بمعدل ١٠% سنوياً، بحيث يتحقق الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية فى عام ٢٠٠٧. كما ينص البرنامج التنفيذى على إمكانية اتفاق دولتين عربيتين أو أكثر على تبادل أفضليات أو إعفاءات تسبق قاعدة السنوات العشر، وبذلك يتم اختصار الفترة الانتقالية التى يتم خلالها إلغاء الرسوم الجمركية. ويلاحظ وجود مثل هذا التوجه لدى عدد من الدول العربية مثل سوريا ومصر ولبنان وتونس، وهو يساعد على أن تكون القوائم السلبية التى يمكن أن تطلب كل دولة إرجاء إعفائها من الرسوم الجمركية فى أضيق نطاق .

وتعد الخطوة السابقة ذات مغزى خاص فى هذه المرحلة من عدة زوايا. فمن الزاوية القطرية فإنها تتيح مواجهة الصعوبات المتزايدة فى اختراق الأسواق بالاستعانة فى حدود لا بأس بها بالأسواق العربية، وخلق مناخ أفضل للاستثمار والإنتاج فى الدول العربية .

ومن الزاوية الإقليمية، تعد هذه الخطوة تصميماً عربيا على تعزيز المصالح العربية المشتركة من خلال آليات تكاملية عربية، وردا عربياً موحداً على الترتيبات

الأجنبية التى يجرى إعدادها لإعادة هكيلة أوضاع منطقة الشرق الأوسط، وما سوف ينجم عن اتفاقات السلام مستقبلاً من تغيرات .

وعلى المستوى الدولى ستؤدى هذه الخطوة والخطوات التكاملية التى ستلحقها إلى زيادة قدرة العرب على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى كالاتحاد الأوربى الذى يضم ١٥ دولة أوربية، ومنطقة التجارة الحرة " النافتا " التى تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وهى تسعى الآن لإقامة منطقة تجارة حرة مع دول أمريكا اللاتينية عام ٢٠٠٥ تضم ٣٤ دولة، كما أرست ١٨ دولة عضوا فى منتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادى قاعدة إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها فى عام ٢٠١٠، وتسيطر هذه التكتلات على ٨٠% من التجارة العالمية .

والأهم من ذلك أن الدول العربية ـ بإقامة سوقها المشتركة ـ تكون قد ضمنت لنفسها معاملات تفضيلية خاصة بها فى إطار أحكام منظمة التجارة العالمية واتفاقية *GATT*؛ إذ نصت المادة ٢٤ من هذه الاتفاقية على السماح للدول العربية أو للدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركى أو السوق المشتركة بتبادل المعاملات التفضيلية دون أن تكون ملزمة بنشرها أو تطبيقها على بقية الدول فى منظمة التجارة العالمية .

والخلاصة أن المتغيرات الدولية والإقليمية تفرض على الدول العربية أن تعيد ترتيب البيت الداخلى والبيت العربى الأوسع بصورة تمكنها من الاستفادة من كافة الإمكانات والاحتياطيات الداخلية، ومن أفضليات الاندماج فى تكتل اقتصادى عربى قادر على استثمار عناصر القوة العربية فى زمن التغيرات الدولية العاصفة .

ثالث عشر : شروط مشاركة الدول العربية فى الاقتصاد العالمى (١٣) :

وأخيراً يمكن أن نقول إن هناك منطلقين محتملين ومهمين بالنسبة للدول العربية على طريق المشاركة فى الاقتصاد العالمى .

المنطلق الأول :

هو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادى داخل المنطقة. وهو أمر ذو شأن فى إطار العولمة؛ لأن منطقة ذات سوق كبيرة متكاملة نسبيا ـ تكون أكثر إغراء للمستثمرين من الخارج أكثر من المنطقة المجزأة إلى سلسلة من الأسواق الصغيرة. وبينما لا أريد معالجة هذه النقطة بالتفصيل ،أود أن أشير إلى أن تخفيض الحواجز التى تعترض طريق التجارة داخل المنطقة، وتوصيل شبكات الكهرباء والنقل مع بعضها، والتركيز على المصالح المشتركة أكثر من المصالح المتنافسة ـ سيحقق مكاسب بالغة الأهمية .

المنطلق الثانى :

أمكانية الانتساب إلى الاتحاد الأوربى. فلقد وقع المغرب وتونس والأردن بالفعل اتفاقيات انتساب إلى الاتحاد الأوربى، وتتفاوض الآن مصر ولبنان وسوريا بشأنه. وتكمن أهمية الانتساب إلى الاتحاد الأوربى فى تأثيره على التبادل التجارى (حيث يسمح بالفعل لمعظم المنتجات الصناعية من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدخول أسواق الاتحاد الأوربى)، و فى المنافع الجانبية الأخرى التى تجنيها المنطقة من إقامة شراكة عريضة القاعدة مع منطقة تجارة عالمية رئيسية، شاملة تحسين آفاق الحصول على التكنولوجيا والخبرات الدولية الإدارية والتسويقية، وإقامة تحالفات استراتيجية مع شركات الاتحاد الأوربى (واغتنام الفرص من أنواع التعاقد على مراحل عمليات الإنتاج بوصف ذلك سمة من السمات الجديدة للعولمة فى أواخر القرن العشرين)، وزيادة تدفقات الاستثمارات من مصادر القطاع الخاص، إلى جانب المساندة المقترحة من الاتحاد الأوربى والبنك الأوربى للاستثمار من أجل تحسين القدرة على التنافس .

وعندما نأخذ " الشراكة الأوربية المتوسطة " بأكملـــها، و التـــى تعـــد عمليـــة الانتساب حجر الزاوية فيها، سنجد أنها تمثل ساحة تمهيدية بالغة الأهمية على تحـــدى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نفسها للتكامل مع الاقتصاد العالمى الأوسع.

الهوامش

1. د. إسماعيل صبرى عبد الله، أبرز معالم الجدة فى نهاية القرن العشرين، مجلة علم الفكر.
2. المصدر السابق .
3. معلومات دولية (مجلة فصلية تصدر عن ج. ع. السورية)، خريف ١٩٩٨.
4. المصادر السابق، ص ٦٢.
5. المصادر السابق، ص ٦٥ .
6. المصادر السابق، ص ١١.
7. المصادر السابق، ص ١٠ .
8. الأهرام الاقتصادى، ٢٣ نوفمبر ١٩٩٥، رقم ١٥٥٩، ص ٣٨ .
9. معلومات دولية، مصدر ذكر سابقاً، ص ١٦.
10. النهج، (مجلة فكرية سياسية، شتاء ١٩٩٩، العدد ١٧، ص ١٢٠.
11. المصادر السابق، ص ١٢٣.
12. المصادر السابق، ص ١٢٤.
13. الأهرام الاقتصادى، مصدر ذكر سابقا.

أثر اتفاقية أورجواي للسلع الزراعية
على الاقتصادات العربية

فيفي مصطفى شحاته(*)

مقدمة :

اهتمت دول العالم، خاصة الغنية منها، بتحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية التى تعترض طريق هذه التجارة عبر أسواق الدول المختلفة، وفى سبيل ذلك بذلت جهود كبيرة – وعلى مدى زمنى طويل – بغرض تحرير التجارة العالمية، ويعد تأسيس منظمة الاتفاق العام للتعريفات والتجارة التى يطلق عليها الآن "الجات" ثمرة هذه الجهود. والمتتبع لهذه الجهود يمكن أن يرصد بدايتها مع بيان مؤتمر جنيف لسنة ١٩٢٧ المطالب بالقضاء على زيادة الرسوم الجمركية. كما يمكن تتبع ذلك مع ما خلفته الحرب العالمية الثانية من خراب فى اقتصادات معظم دول العالم، واتجاه العالم الرأسمالى إلى التفكير فى إنشاء صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٤٧ ليكون مصرفاً عالمياً يمد الدول الأعضاء بالموارد التى تمكنها من مواجهة العجز فى موازين مدفوعاتها. وكان هذا الصندوق، بمثابة الضلع الأول لمثلث النظام الاقتصادى العالمى الجديد. كذلك كان الاتجاه إلى تأسيس البنك الدولى للإنشاء والتعمير للقيام بالمشروعات الزراعية والصناعية فى الدول الأعضاء، بمثابة الضلع الثانى فى ذلك المثلث. وفيما يتعلق بالتجارة العالمية اقترح عقد مؤتمر دولى فى هافانا فى نوفمبر عام ١٩٤٧، وهو المؤتمر الذى اشتركت فيه ٥٥ دولة (بدون الاتحاد السوفيتى) واهتم بالسياسات التجارية للدول الأعضاء، والمساواة فى المعاملة الجمركية، وخفض رسومها عن طريق المفاوضات، و إلغاء نظم الأفضلية المعمول بها تدريجياً، مع جواز إنشاء اتحادات جمركية ومناطق تجارة حرة، وهكذا أصبح هذا الميثاق هو الضلع الثالث المختص بالتجارة العالمية بالإضافة إلى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير. وفى دراستنا هذه سوف نركز تفصيليا على اتفاقية "الجات" وتطورها

(*) باحثة مصرية.

وصولاً إلى اتفاقية أورجواى وإنشاء منظمة التجارة العالمية، مع التركيز على جانب واحد منها ألا وهو جانب تحرير تجارة السلع الزراعية فى البلدان العربية، لما له من تأثير بالغ على اقتصاداتها ، لذلك سوف نقسم دراستنا إلى عدة أجزاء، الأول عن تطور الجات من الاتفاقية إلى منظمة التجارة العالمية. والثانى عن هيكل قطاع الزراعة فى الأقطار العربية وخصائصه. والثالث عن آثار تطبيق أحكام اتفاقية الجات للمنتجات الزراعية على الاقتصادات العربية.

أولاً : تطور الجات من الاتفاقية إلى منظمة التجارة العالمية

١ - أسباب نشأة الجات:

شهد الاقتصاد العالمى الكثير من المصاعب خلال فترة الكساد العالمى الكبير فى بداية الثلاثينيات، وكذلك خلال الحرب العالمية الثانية، حيث خسرت أوربا أغلب مراكزها الصناعية والتجارية، كما خسرت مستعمراتها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التى حصدت كل المكاسب وتقدمت لقيادة العالم، فقامت مصانع الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع مشروعاتها الإنتاجية لتلبية الطلب العالمى، وخاصة فى أوربا، وأخذت السلع الغذائية والرأسمالية الأمريكية تتدفق إلى أسواق العالم؛ وهو ما حقق لها فائضاً كبيراً فى ميزانها التجارى مع مختلف بلاد العالم، وامتدت نشاطاتها الإنتاجية والتجارية فيما بعد عبر شركات عملاقة عابرة للقارات متعددة الجنسيات بالاشتراك مع حليفاتها الأوربيات [1]، ولهذا فقد تميزت العلاقات الدولية بهذه التبعية التى عاقت حركة الدول النامية نحو التقدم والاستقلال التام. ولكى تكتمل أسس هذا النظام الاستعمارى الجديد كان لابد للولايات المتحدة من إعادة تنظيم العلاقات الدولية على أسس تؤمن لها استمرار السيطرة والقيادة. لهذا فقد عقدت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة على أرضها مؤتمرا دوليا فى ولاية نيو هامشر عرف تحت اسم مؤتمر بريتون وودز " *Bretton Woods* " الذى تمت فيه الموافقة على إقامة نظام عالمى اقتصادى يهدف إلى :

أ – تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية فى أوربا واليابان .

ب – خلق مناخ ملائم لتيسير التبادل التجارى العالمى .

جـ – حماية مصالح الشركات متعددة الجنسيات(٢).

ويقوم هذا النظام على ثلاثة أعمدة :

أ – إنشاء صندوق النقد الدولى "*IMF*"، بوصفه مصرفا عالميا يضع موارده فى متناول الدول الأعضاء لمواجهة العجز فى موازين مدفوعاتها .

ب – إنشاء البنك الدولى للإنشاء والتعمير للقيام بالمشروعات الإنمائية الصناعية والزراعية فى الدول الأعضاء .

جـ – ولكى يستكمل هذا النظام كان لابد من إقامة منظمة دولية للتجارة لتنظيم عملية التبادل التجارى وتيسيرها بين الدول لضمان حرية تبادل السلع وحماية مصالح الدول الصناعية المنتجة لهذه السلع، ولم يتم فى ذلك الوقت تأسيس المنظمة العالمية للتجارة بسبب معارضة الكونجرس الأمريكى (٣)، غير أنه تم إنشاء منظمة مؤقتة عام ١٩٤٧ للعناية بشئون التجارة الدولية عرفت باسم الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة – الجات *GATT* وهى الأحرف الأولى من عنوان هذه الاتفاقية باللغة الإنجليزية .

" The General Agreement of Tarrifs and Trade "

وقد أصبحت الاتفاقية نافذة المفعول فى أول عام ١٩٤٨، واتخذت مدينة جنيف بسويسرا مقرا لها.

ولم يمض وقت طويل على تطبيق بنود الاتفاقية حتى انضم إليها عدد كبير من الدول، فارتفع عدد أعضائها من ٢٣ فى سنة التأسيس ١٩٤٧، إلى ٤٨ فى علم ١٩٦٧، ثم ٩٩ فى عام ١٩٧٩ ثم إلى ١١٨ دولة فى عام ١٩٩٤ وفى علم ١٩٩٥ بلغ عدد الأعضاء ١٢٤ عضوا (٤).

٢ – أهدافها :

حددت اتفاقية الجات والموقعة فى جنيف فى عام ١٩٤٧ أهداف الجات التـــى يمكن تلخيصها فيما يأتى :

أ – تهدف الجات إلى تكوين نظام تجارة دولية حرة تؤدى إلـــى رفـع مسـتويات المعيشة فى الدول الأعضاء .

ب – الوصول إلى التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة واستغلالها الأمثل .

جـ–العمل على زيادة الإنتاج وتشجيع التجارة على المستوى العالمى.

د – حسم المنازعات والخلافات التجارية عن طريق التفاوض (٥).

٣ – مبادؤها :

تشتمل مبادئ الاتفاقية على ما يأتى:

أ – مبدأ الدولة الأكثر رعاية :

نصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن تلتزم كل دولة عضو فـــى الاتفاقيـة بمنح بقية البلدان الأعضاء المعاملة التفضيلية نفسها فيمـــا يتعلـق بالرسـوم وحقـوق الاستيراد والتصدير التى تمنحها إلى أية دولة أخرى من دول الاتفاقية دون تمييز.

ب – مبدأ المعاملة الوطنية :

نصت المادة (٣) من الاتفاقية على منح المعاملة الوطنية للسلع المستوردة ممـا يقضى بإخضاعها فور دخولها الحدود الوطنية لشروط المنافسة نفسها التى تخضع لـها السلع المنتجة محلياً (٦) .

جـ – الحماية من خلال التعريفة الجمركية وحدها :

ينص هذا المبدأ على أن الحماية للسلع الوطنية يجـب أن تتـم مـن خــلال التعريفة الجمركية دون غيرها من الإجراءات، ويتم تحديد التعريفـة بالتفـاوض مـن خلال آلية عمل الجات (٧) .

د - منع ممارسة سياسة الإغراق :

المقصود من هذا المبدأ منع بيع السلعة فى سوق التصدير بسعر أقل من السعر الذى تباع به فى بلد إنتاجها، وقد نصت الاتفاقية على تحريم هذه الممارسات، وذلك لتحقيق المنافسة المتكافئة .

هـ - مبدأ عدم التمييز :

تنص المادة الثانية من الاتفاقية على أنه لا يجوز لأية دولة عضو أن تستخدم التعريفة الجمركية بطريقة تمييزية بين الدول الأعضاء فى الجات التى تتعامل معها تجارياً [٨] .

هذا إلى جانب عدد من المبادئ الأخرى مثل مبدأ فرض حظر على القيود الكمية على المستوردات، وإمكان الإعفاء من بعض الالتزامات فى حالات اضطرارية، حيث يجوز طلب استثناءات من هذه الالتزامات بموجب شروط معينة: كأن يكون الغرض منها إنشاء مناطق تجارية حرة أو اتحادات جمركية، أو لأسباب تتعلق بالصحة والسلامة أو لدواعى الأمن القومى. كما تضمنت الاتفاقية قواعد لحل المنازعات والخلافات التجارية بين الدول الأعضاء [٩].

٤ - تطور اتفاقية الجات والجولات السبع :

تطورت الجات من خلال إجراء عدة جولات من المفاوضات الواحدة منها تلو الأخرى، حيث تم خلال السنوات الأربعين الماضية (١٩٤٧ - ١٩٨٦) وقبل البدء فى مفاوضات جولة أورجواى، تطوير اتفاقية الجات وتوسيعها من خلال سبع جولات تفاوضية متتالية، خصصت الجولات الست الأولى منها لبحث مسألة تخفيض الرسوم الجمركية على سلع الصناعات التحويلية التى تشكل النسبة الكبرى من تصدير الدول الصناعية المتقدمة .

- فى الجولة الأولى التى عقدت فى (جنيف - سويسرا) عام ١٩٤٧ تم تخفيض ٤٥ ألف تعريفة جمركية تشمل سلعا تمثل ٥٠ % من مجموع التجارة العالمية.

- في الجولة الثانية (نيس – فرنسا ١٩٤٩) تم تخفيض خمسة آلاف تعريفة جمركية على السلع الصناعية .

- في الجولة الثالثة (توركى – إنجلترا ١٩٥١) تم تخفيض ٧٨٠٠ تعريفة جمركية، بما يعادل ٥٥ % من مستوى التعريفة الذى كانت عليه في عام ١٩٤٨[١٠].

- في الجولة الرابعة (جنيف – سويسرا ١٩٥٤)، والخامسة (أيضاً جنيف – سويسرا ١٩٦٠) تم تخفيض عدد كبير من التعريفات، وقد سميت الجولة الخامسة باسم جولة ديلون، نسبة إلى وزير التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية الذى مثل دولته فيها وكان له دور كبير في تحريك المفاوضات .

- أما بالنسبة للجولة السادسة (جنيف – سويسرا ١٩٦٤) التى سميت بجولة كنيدى نسبة إلى رئيس الولايات المتحدة في ذلك الوقت جون كنيدى الذى دعا لعقدها، فقد تم الاتفاق في نهايتها على تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ٣٥ % تدريجيا على مدى خمس سنوات لعدد من السلع الصناعية [١١] .

أما الدورة السابعة التى عرفت بدورة طوكيو (جنيف –سويسرا ١٩٧٣) – وكان عدد المشاركين فيها ١٠٢ دولة – فقد اهتمت إلى جانب مشاكل التعريفات بالمشاكل غير التعريفية؛ حيث اهتم المفاوضون بمحاولة التوصل إلى اتفاق يقضى بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية وعلى بعض السلع الزراعية في الدول التسع الأكثر تصنيعاً في العالم، وذلك بنسبة ٣٤ % من مستوى التعريفة ١٩٤٨[١٢] .

وقد ظهر على جدول أعمال هذه الجولة عدد من الموضوعات الجديدة، كان أهمها :

أ – رفع أسعار السلع الغذائية والتعويضات .

ب – حماية المستهلك والبيئة.

جـ – تبسيط إجراءات السماح بالاستيراد.

د – تحرير التجارة الدولية فى مجال اللحوم والحيوانات و الألبان.

هـ –تحسين آلية عمل الجات والاهتمام بالإجراءات التى تتعلق بتحسين ميزان المدفوعات للدول النامية .

إلى غير ذلك من الموضوعات التى نوقشت فى هذه الجولة وحظيت باهتمام كبير من جانب الأعضاء (١٣).

جولة مفاوضات أورجواى :

بدأت جولة المفاوضات الثامنة لمنظمة الجات فى مدينة يونتا – دل – استه فى أورجواى واستغرقت ثمانى سنوات، حيث كانت بداية الجولة فى عام ١٩٨٦ وتم التوصل إلى اتفاقاتها فى نهاية عام ١٩٩٣، التى وقعت عليها فى مراكش عام ١٩٩٤ حوالى ١١٧ دولة. وتعد جولة أورجواى من أهم جولات مفاوضات الجات، وقد تضمنت المبادئ العامة للمفاوضات ما يأتى :

أ – تتعهد الدول المشاركة فى المفاوضات بالتوقف عن فرض أى قيود جديدة على التجارة الدولية اعتباراً من تاريخ هذا الإعلان وخلال مفاوضات جولة أورجواى (١٤) .

ب – تمنح الدول النامية تمييزاً خاصاً بالنسبة إلى التخفيضات فى التعريفة الجمركية ولا تفرض عليها التزامات لا تتفق مع احتياجاتها المالية والتجارية والتنموية .

جـ – تتم المفاوضات من خلال لجان متخصصة تشكلها الأمانة العامة للجات تحت إشرافها، وتكون علنية ومفتوحة لأى من الدول الأعضاء .

د – لا تفرض الدول المتقدمة على الدول النامية مبدأ المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالالتزامات التى تقدمها فى المفاوضات التجارية لتخفيض القيود التعريفية أو إزالتها.

واتفق الوزراء المؤتمرون على جدول أعمال لجولة مفاوضات أورجواى، وتم تصنيف القضايا التى ستناقشها المفاوضات فى مجموعتين؛ الأولى مجموعة تحرير تجارة السلع، والأخرى مجموعة تحرير تجارة الخدمات [١٥].

المبادئ العامة التى أقرت فى جولة أورجواى :

كانت جولة أورجواى بدون شك أهم جولات المفاوضات التى عقدت تحت مظلة الجات؛ إذ صدر عنها عدد كبير من الاتفاقيات بلغ عددها ٢٨ اتفاقية وعدد كبير من الملاحق والقرارات، وكان ما يميز نتائج أورجواى المبادئ العامة للاتفاقية وهى التى يمكن تلخيصها فيما يأتى:

أ - المعاملة الوطنية : المقصود بها منح الخدمات الأجنبية ومورديها من الدول الأعضاء معاملة لا تقل عن المعاملة التى تحظى بها الخدمات الوطنية.

ب - معاملة الدولة الأولى بالرعاية : وتعنى أنه لا يجوز لأى طرف فى الاتفاقية تقديم امتيازات يكون من شأنها التمييز بين موردى السلع والخدمات من الدول الأطراف الأخرى .

جـ - مبدأ الشفافية : ويقضى بتعهد الدول الأعضاء بنشر المعلومات اللازمة حول القوانين واللوائح الوطنية التى قد تعرقل تجارة الخدمات والسلع [١٦] .

د - مبدأ التحرير التدريجى : ويعنى التزام الأطراف فى الاتفاقية بفتح أسواقها على أساس قوائم إيجابية يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات.

هـ - مبدأ الشمولية : بحيث تقبل الدول الأعضاء نتائج الجولة التى تضمنتها الوثائق الختامية بكاملها .

و - مبدأ الالتزام : ويعنى أنه على جميع الدول الأعضاء - سواء حضر العضو المفاوضات أو لم يحضر - الالتزام بجميع نتائج أورجواى بما فيها الاتفاقيات وملحقاتها [١٧] .

٥ - الظروف الاقتصادية العالمية التى أحاطت بدورة أورجواى :

دخل الاقتصاد منذ أوائل عقد السبعينيات فى موجة من الاضطرابات وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات التجارية والنقدية التى كانت تحكمها اتفاقية بريتون وودز، ومن أهم مظاهر هذه الاضطرابات :

أ - انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة عام ١٩٧٣، والأخذ بنظام أسعار الصرف العائمة. حيث أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (نيكسون) فى ١٥ أغسطس عام ١٩٧١ عن قرار الولايات المتحدة بوقف تحويل الدولار إلى ذهب، وكان ذلك بمثابة سقوط نهائى لنظام ثبات أسعار صرف العملات وفق اتفاقية (بريتون وودز). وقد أدى هذا القرار إلى حدوث فوضى واضطرابات فى أسواق العملات الدولية [١٨].

ب - تراجع معدلات النمو الاقتصادى والاستثمار والادخار وتزايد البطالة مع التضخم الركودى فى أغلب البلدان الصناعية فى غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو الذى هدد النظام الاقتصادى العالمى بالانهيار. وقد صاحبت موجة الركود هذه اختلالات فى موازين المدفوعات وأسعار العملات امتدت إلى البلدان النامية .

وقد أدى ذلك إلى نكسة شديدة فى النظام التجارى العالمى، كان من نتائجها الاتجاه إلى اعتناق سياسة الحماية الجمركية فى البلاد المتقدمة صناعيا، خاصة فى الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية، حيث لجأت هذه الدول إلى اتخاذ إجراءات لتقييد وارداتها من السلع الصناعية؛ وذلك لتعاظم الأهمية النسبية لليابان بالنسبة للولايات المتحدة وتقدمها فى الكثير من الصناعات، حيث أصبحت الصناعات اليابانية (التقليدية والتكنولوجية) موجودة فى جميع أسواق العالم [١٩] .

لهذا لجأت الولايات المتحدة إلى فرض بعض السياسات الحمائية الجديدة التي تضمن من خلالها دخول كميات قليلة من الصناعات اليابانية الأسواق الأمريكية، حتى لا تؤثر على مثيلاتها الوطنية. وعموما فقد وصفت هذه الإجراءات بالرمادية؛ لأنها لا تتعارض صراحة مع أحكام الجات ولا تتفق معها تماما فى الوقت نفسه.

جـ - ارتفاع أسعار النفط نتيجة ظهور منظمة الأوبك التى كان من أهم قراراتها رفع سعر النفط بمعدلات كبيرة .

د - اتباع بعض الدول سياسات مختلفة لدعم المنتجين الزراعيين مما أدى إلى بروز عدد من المشاكل التجارية، ودعا الولايات المتحدة إلى الإسراع فى طلب تخفيض نسبة الدعم على السلع الزراعية المتعامل بها فى الدول الأوربية (٢٠) .

هـ - انتشار الشركات متعددة الجنسيات، وهى التى لا تخضع لأى معايير أو قوانين دولية، حتى أصبحت تشكل خطرا على السوق الدولية .

لهذه الأسباب كان لابد من الدعوة إلى جولة مفاوضات جديدة، للتعامل مع المستجدات والمشكلات التى ظهرت على الساحة الدولية، ولوضع قوانين وضوابط تحكم العلاقات الاقتصادية بين الدول وتنظم التبادل التجارى بينها؛ ولهذا توحدت المصالح لعقد هذه الجولة (٢١).

نقاط الخلاف فى مفاوضات اتفاقية أورجواى :

من هنا نستطيع القول إن الأهداف المتوخاة من عقد اتفاقية أورجواى لابد وأن تختلف تبعا لمواقف مجموعات الدول المختلفة، بل وتبعا لمواقف دول المجموعة نفسها. فلم تعد أهداف الولايات المتحدة من الاتفاقية تحرير التجارة الدولية للسلع الصناعية فحسب، بل إدخال مشاكل التجارة الدولية فى السلع الزراعية كذلك داخل المفاوضات، وهو ما لم تستطع الدورات السابقة علاجه، الأمر الذى أدى إلى تشوه نمط التخصص الدولى فى السلع الزراعية. (٢٢)

من هنا نجد أن هناك قضايا خلافية حول المفاوضات التجارية في دورة أورجواى؛ من أهمها :

أ – المسألة الزراعية؛ إذ رأى القائمون على شئون الاتفاقية أن هناك توسعا في السياسة الحمائية التى تتخذها بعض الدول لحماية منتجاتها الزراعية .

ب – قضية الدعم الذى تقدمه المجموعة الأوربية للإنتاج الزراعى والصادرات من السلع الزراعية، والحماية الشديدة التى تفرضها على الواردات من السلع نفسها؛ حيث كانت هذه المسألة محل نقد من الولايات المتحدة؛ لأنها تضيق الخناق حول الصادرات الأمريكية .

جـ – إن الدول النامية لن تجنى أى فائدة من هذه الاتفاقية، وأنها ترى فيها أداة تفرض بها الدول الصناعية الكبرى هيمنتها على البلاد النامية وتفتح الباب أمام الشركات الدولية للنفاذ إلى أسواق البلاد النامية واكتساح صناعتها الوليدة .

د – خوف بعض الدول النامية من عدم قدرة الاتفاقية الجديدة على التصدى لعدد من القضايا مثل الخدمات والمصالح المتعلقة بالبنوك وشركات التأمين والمقاولات، وخوفها من أن يكون لتحرير الإنتاج الزراعى والتجارة الدولية في السلع الزراعية تاثير سلبى على أسعار المواد الغذائية [٢٣].

٦ – **أحكام الاتفاقيات الخاصة بالزراعة :**

أ – تختص هذه الأحكام بكل ما يتعلق بإزالة العقبات فى تجارة السلع الزراعية ومراجعة السياسات المحلية المرتبطة بالتجارة؛ وذلك لتحقيق التوازن بين مصالح المصدرين والمستوردين [٢٤] .

ب – أخذت هذه الأحكام أوضاع الدول النامية فى الحسبان، وذلك بالسماح لهذه الدول باتخاذ الإجراءات التى من شأنها التخفيف من آثار تطبيق القواعد العامة للمنظمة والمرونة فى تطبيقها. ويمثل الاتفاق الخاص بالزراعة خطوة جديدة نحو

تحرير تجارة السلع الزراعية وإخضاعها لقواعد ومبادئ الجات [٢٥]. وأهم العناصر التى تم الاتفاق عليها هى :

النفاذ إلى الأسواق :

تم الاتفاق فى بنود الاتفاقية على ربط الرسوم الجمركية (أى تثبيتها وعدم زيادة الفئات التى تحددها كل دولة) وتخفيض هذه الرسوم بنسب محددة على مدى فترة زمنية معينة، ويرتبط ذلك بتحويل كافة القيود والإجراءات غير الجمركية التى تفرضها الدول على وارداتها من السلع الزراعية فى إطار اتباعها للسياسات الحمائية إلى رسوم جمركية محددة تخضع للربط والتخفيضات، شأنها فى ذلك شأن الرسوم الجمركية العادية [٢٦]. ومن أمثلة هذه القيود (الحصص - تراخيص الاستيراد - حظر الاستيراد - الحصص الموسمية .. إلخ)، وتلتزم كل من الدول المتقدمة والدول النامية بهذا القيد .

فبالنسبة للدولة المتقدمة تلتزم الدول المتقدمة بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٦% على وارداتها من الرسوم التى كانت مفروضة فى عام ١٩٨٦، على ألا تقل نسبة التخفيض على أى سلعة عن ١٥%، ويتم التخفيض بأقساط متساوية على مدى ست سنوات (١٩٩٥ - ٢٠٠٠). ويحقق هذا الالتزام نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة من السلع الزراعية .

أما بالنسبة للدول النامية فتلتزم بتخفيض الرسوم الجمركية المربوطة على وارداتها التى كانت مفروضة عام ١٩٨٦ بنسبة ٢٤% على مدى ١٠ سنوات (١٩٩٥ - ٢٠٠٤)، وبالنسبة للسلع المفروض عليها رسوم جمركية غير مربوطة فإنه من حق الدول النامية ربط الرسوم الجمركية عند المستويات التى تحددها بما يحقق الحماية لمنتجيها وإنتاجها الزراعى من المنافسة غير العادية من الواردات من الدول الأخرى .

تخفيض قيمة الدعم المعنوى الممنوح لمنتجى السلع الزراعية :

وهو الذى يأخذ شكل مبالغ مخصصة فى الميزانية، أو المبالغ التى تم التنازل عنها لصالح المنتجين الزراعيين، وهو ما يسمى بالدعم الإجمالى بنسبة ٢٠% من متوسط قيمة الدعم لفترة (١٩٨٦ــ١٩٨٨) على مدى ست سنوات للدول المتقدمة (٢٧). أما بالنسبة للدول النامية (ومن بينها الدول العربية الأعضاء) فتلتزم بتخفيض الدعم النقدى المباشر للإنتاج الزراعى بنسبة ١٣,٣% على أقساط متساوية على مدى عشر سنوات، اعتبارا من عام ١٩٩٥؛ أى بواقع ١,٣% سنويا تقريبا .

تخفيض قيمة دعم تصدير السلع الزراعية :

وذلك بنسبة ٣٦ % من متوسط قيمته للفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) على مدى ست سنوات، وتخفيض كمية الصادرات المدعمة بنسبة ٢١% من متوسط كمياتها للفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) على مدى ست سنوات للدولة المتقدمة، وبنسبة ٢٤% من القيمة، و١٤ % من الكمية، خلال عشر سنوات فى حالة الدول النامية، وتستثنى الدول الأقل نموا من هذا الإجراء (٢٨).

تحقيق عملية تناسق بين إجراءات الوقاية الصحية والوقاية النباتية :

يتم تحقيق التناسق بين إجراءات الوقاية الصحية والصحة النباتية التى تتخذها الدول المختلفة لتوفير الحماية لإنتاجها المحلى، وتستخدمها بوصفها وسيلة للحد من وارداتها من الخارج، وهو ما يعنى فى النهاية عدم استخدام هذه الإجراءات والقيود على التجارة الدولية فى السلع الزراعية (٢٩).

ثانيا : هيكل قطاع الزراعة فى الأقطار العربية وخصائصه

تعانى غالبية الدول العربية من عجز فى الميزان التجارى للسلع الزراعية، وقد أدى ذلك إلى وضع الزراعة العربية فى حالة من الانكشاف تجاه التغيرات المفاجئة التى كانت ولا تزال تطرأ على الأوضاع الاقتصادية الدولية، وأن تتفاوت الدول العربية فى درجة تأثرها تبعا لمدى توفر الموارد والإمكانات. فالدول العربية

غير النفطية تتأثر كثيرا بهذه التغيرات الدولية أكثر من الدول النفطية، فالدول العربية بوجه عام تعانى من أعباء الديون، وآثار ارتفاع معدلات الفائدة بالأسعار الحقيقية، ومن التدفق الصافى للموارد إلى الخارج، ومن القيود التى تفرضها أسواق المال الدولية، كما تعانى من ضعف الطلب على صادراتها فى الوقت الذى تعانى فيه الزراعة من الجفاف والقصور فى الأساليب الإنتاجية والتكنولوجية[٣٠].

١ - الخصائص المهمة التى يتصف بها القطاع الزراعى فى البلاد العربية

أ - قدرت المساحة المزروعة فى الوطن العربى عام ١٩٩٣ بنحو ٦٣,٧ مليون هكتار، منها حوالى ١١,٣ مليون هكتار تحت النظام المروى ومساحة تقدر بنحو ٥٠,٤ مليون هكتار تحت النظام المطرى؛ أى أن نسبة المساحة المزروعة بالنسبة لمساحة الأراضى القابلة للزراعة تقدر بنحو ٣٣% .

ب - يقع ٨٢% من مساحة الأراضى الزراعية المروية فى الوطن العربى فى كل من السودان ومصر والعراق والسعودية .

جـ - ثمة مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية الصالحة للزراعة فى الوطن العربى لم تشغل زراعيا [٣١].

د - قدرت مساحة المراعى فى الوطن العربى بحوالى ٢٨٢ مليون هكتار، وتمتلك الدول العربية ثروة حيوانية هائلة ومتنوعة قدرت بحوالى ٢٢٧ مليون رأس من الماشية فى عام ١٩٩٣، و لا يوجد نقص فى هذه الثروة من حيث تعداد الحيوانات، فى حين أنه يوجد انخفاض واضح فى إنتاجية الحيوانات من اللحوم والألبان .

هـ - زادت الفجوة الغذائية العربية بالنسبة للسلع الرئيسية من ١٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٤,٤ مليار دولار عام ١٩٩٠. ومن الملاحظ أن الوطن العربى مازال يعانى من عجز فى سلع الغذاء الرئيسية باستثناء الأسماك والفاكهة. وبالنسبة للهيكل السلعى للفجوة الغذائية فإننا نلاحظ تزايد الفجوة الغذائية، وخاصة بالنسبة للسلع الأساسية مثل القمح والسكر والذرة الشامية، أما بالنسبة للحوم فقد

بلغت الفجوة من اللحوم حوالى ٨٦١ ألف طن عام ١٩٩٣ مقابل ٦٩ ألف طن عام ١٩٧٠ [٣٢].

٢ - **الخصائص العامة للتجارة الخارجية العربية**

أ - إن أهم ما يميز التجارة الخارجية العربية هو اعتمادها على السوق العالمية في الغذاء؛ بحيث إنها تعد من أكثر الاقتصادات فى العالم انفتاحا على العالم الخارجي. إذ تشكل التجارة الخارجية العربية نحو ٦٧,٧% من الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية [٣٣]، وتتراوح نسبة واردات الغذاء إلى إجمالى الواردات العربية ما بين ١٦% و ٢٤ % فى الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩١، بينما نجد أن الصادرات العربية الزراعية للفترة نفسها لا تمثل إلا ٣,٤ %من الصادرات الكلية العربية .وتواجه غالبية الدول العربية عجزا فى معظم السلع الزراعية الرئيسية، وفى مقدمتها الحبوب وخصوصا القمح، ثم الألبان والسكر والزيوت واللحوم والشاى .

ب - تنخفض أهمية التجارة الخارجية العربية الزراعية بالنسبة إلى جملة التجارة الزراعية فى العالم، فقد قدرت بالنسبة للصادرات بنحو ١,٢٥ % فى عام ١٩٨٠ مقابل ١,٠٥% فى عام ١٩٩٠؛ وذلك لأن معظم صادرات الدول العربية من المواد الأولية التى تكون الغالبية العظمى منها ذات أسعار منخفضة وغير عادلة ولا تساير حركة الارتفاع فى أسعار المعدات للسلع الصناعية التى تستوردها الدول النامية من البلدان الصناعية؛ حيث قدرت النسبة بين ما تحصل عليه الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة بنحو ١٥%، بالإضافة إلى التقلبات الشديدة التى تحدث بشكل مفاجئ فى أسعار المواد الأولية، الأمر الذى ينعكس فى شكل انخفاض مفاجئ فى حصيلة الدول النامية من العملات الأجنبية [٣٤]، أما فيما يتعلق بالواردات فقد قدرت بنحو ٦,٥٣% عام ١٩٨٠،وبنحو ٤,٧% فى عام ١٩٩٠ [٣٥].

جـ - تشكل التجارة العربية البينية نسبة ضئيلة من مجمل التجارة العربية؛ إذ بلغ المتوسط السنوى لنسبة الصادرات العربية البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية

[٣٦] حوالى ٨% ، مقابل ٩% للواردات العربية البينية من نظيراتها الإجمالية، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية :

- الأوضاع الاقتصادية السائدة فى الدول العربية والتى تعوق عمليات الاستيراد والتصدير .

- المشاكل السياسية والحدودية للدول العربية، الأمر الذى يعسر من عمليات التبادل التجارى .

- القيود الجمركية وغير الجمركية التى تتمسك بها بعض الدول العربية .

- تأتى معظم الواردات الزراعية العربية من أسواق الدول الصناعية؛ فالسوق الأوربية تعد من أكبر الأسواق التى تحصل منها الدول العربية على احتياجاتها من السلع الغذائية؛ حيث تحتل المركز الأول لسبع مجموعات سلعية رئيسية من ١٥ مجموعة، وهى اللحوم والألبان والسكر وأعلاف الحيوانات والأغذية والجلود والأخشاب. وتحتل السوق الأوربية كذلك المركز الثانى لواردات الحبوب والزيوت النباتية والبن والشاى والتوابل[٣٧]. على الجانب الآخر تسهم الولايات المتحدة الأمريكية - كما هو موضح فى الجدول رقم (١) - بحوالى ٢٢% من الواردات الزراعية العربية، وتعد السوق الرئيسية للواردات العربية من الحبوب ومشتقاتها، بينما تحتل السوق العربية المركز الأول للواردات العربية من الحيوانات الحية والألبان والتبغ .

- وعلى الجانب الآخر نجد أن أسواق الصادرات تتسم بشيء من التركز؛ حيث إن ٢٥% منها يوجه إلى الدول الصناعية، كما هو موضح فى الجدول رقم (٢)، فنجد أن السوق الأوربية تحتل المركز الأول بالنسبة لصادرات اللحوم والفواكه والأسماك والعلف .

وبشكل عام فإن العلاقات التجارية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول العربية تتركز فى أن الدول العربية تعد مصدرا للمواد الأولية وسوقا سلعية واسعة

لتصريف منتجات الدول الصناعية، ومن جهة أخرى لا تزال التجارة الخارجية العربية ترتبط ارتباطا وثيقا بأسواق الدول الصناعية المتقدمة. وبملاحظة تطور حجم التجارة الخارجية العربية والتكتلات الاقتصادية والسياسة العالمية خلال الفترة (١٩٨٥ـ١٩٩٠) يتبين أن إجمالى التبادل العربى مع كل من الاتحاد الأوربى ودول شرق أوربا والاتحاد السوفيتى (سابقا) بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان قد زاد من نحو ١١٣ مليار دولار إلى ١٦٦ مليار دولار عام ١٩٩٠ [٣٨]. أضف إلى هذا الأهمية النسبية للتكتلات الاقتصادية والسياسية فى التجارة الخارجية، حيث يتراوح نصيبها بين ٦٥% إلى ٧٢% من إجمالى التجارة الخارجية العربية، كما أن حجم التعامل للدول العربية مع باقى دول العالم – بما فيها التجارة البينية العربية – ينحصر فى نحو ثلث حجم التجارة العربية .

ومن هنا نجد أن الاعتماد الكبير على سوق الدول الصناعية يوحى بأن الاتفاق الأخير لتحرير التجارة الزراعية الدولية فى إطار مفاوضات الجات سيكون ذا أثر كبير على التجارة الزراعية العربية .

جدول رقم(1)

الأهمية النسبية للأسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية الرئيسية

فى عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٠

المجموعات السلعية	١٩٨٠				١٩٩٠			
	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة الأمريكية	الدول النامية(*)	الدول العربية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة الأمريكية	الدول النامية(*)	الدول العربية
الحيوانات الحية	٠٫٧٧	-	٠٫١٢	٩٩٫١١	-	-	٠٫٠٢	٩٩٫٩٨
اللحوم ومستحضراتها	٤٨٫١٦	٠٫٠١	٣٫٨٩	٤٧٫٩٥	٦٥٫٢٤	٠٫٠٤	١٠٫٨٥	٢٣٫٨٧
منتجات الألبان والبيض والعسل	١٢٫٩٦	٠٫٠١	٧٫٣٠	٧٩٫٥٧	-	٠٫٠٩	٠٫١٦	٩٩٫٧٥
الأسماك ومستحضراتها	٥٨٫٢٩	٤٫٨٢	١٧٫٠٦	١٢٫٧٣	٢١٫٤٤	٠٫٤٠	٢٫٧٨	٦٩٫٢٧
الفواكه والخضر	٥٨٫٠٣	٠٫٤٩	١٫٠٧	٢٣٫٩٦	١٤٫٨٣	٠٫٥٣	١٫٤٨	٤٨٫٠١
الحبوب ومستحضراتها	٥٫٥١	٠٫٠٠١	٧٫٨٥	٧٧٫٢٢	٤٠٫٣٦	١٫٥٦	٨٫٢٥	١٫١٦
السكر ومصنوعاته	١٩٫٠٦	٠٫٠٠٢	١١٫٢٩	٦٦٫٢١	٩٨٫٦٥	٠٫٠٧	-	٣٫٣٠
قهوة وشاى وكاكاو وتوابل	٢٨٫٤٩	٢٫٧٢	١٢٫٤٨	٥٣٫٧٧	٧٫٣٦	١٫٣١	٧٥٫٨٣	٢٠٫٤٧
أعلاف حيوانات ما عدا الحبوب	٨١٫٨٤	-	١٫٦٢	١٠٫٨٠	-	-	٠٫٥٣	٣٢٫٥٦
مواد غذائية أخرى	٢٫١٤	-	٣٫١٣	٩٤٫٧٢	٢٫٨٨	٠٫٤٥	٢٫٧٨	٨١٫٥٣
مشروبات	٧٫٦٢	٠٫٠٣	٤٫٢٣	٥٣٫٩٧	٠٫١٠	٠٫٤١	٣٦٫٢٩	٣٫٩٠
تبغ ومستحضراته	٢٫٣٧	٠٫٠٣	١١٫٠٤	٨٦٫٥٥	٨٫٧٨	-	٤٫٩٦	٢٤٫٨٨
جلود	٥٧٫٣٢	١٢٫٨٣	٠٫٤٠	٢٢٫٣٢	٦٢٫٤٦	٣٫٣٨	٩٫٣٧	١٫٦٤
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٨٣٫٢٧	٢.٣٥	٠٫٨٠	١٣٫٥٨	٨٤٫٦١	٤٫٣٤	٧٫١٧	٢٥٫٢٩
خشب وخشب الحطب والفلين	٢٣٫٦١	-	-	٧٦٫٣٩	٦٠٫١٢	٣٫٢٥	-	-

(*) لا تشمل الدول العربية .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية، الخرطوم، مارس ١٩٩٤.

جدول رقم(٣)

الأهمية النسبية للأسواق الرئيسية للصادرات الزراعية العربية الرئيسية

فى عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٠

المجموعات السلعية	١٩٨٠				١٩٩٠			
	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة الأمريكية	الدول النامية(*)	الدول العربية	السوق الأوربية المشتركة	الولايات المتحدة الأمريكية	الدول النامية(*)	الدول العربية
الحيوانات الحية	٢٤,٨٣	٠,١٨	١١.٣٦	٤٤,٨٠	١٦,١٤	٠,٦٤	٤٣,٧٣	٠,٧٢
اللحوم ومستحضراتها	٤١,٠٥	١٤,٤٨	٣٢,١٧	١,٢٧	٤٢,٤١	٠,٨٠	٤٠,٨٨	٢,١٢
منتجات الألبان والبيض والعسل	٨٤,٨٠	٢,١٥	٢,٥٧	٤,٧٣	٧١,٤٨	٠,٢٧	٢٠,٤٩	٢,٠٣
الأسماك ومستحضراتها	١٠,٩٠	٣,٩١	٢٨,٦٣	٤,٨٣	١٨,٠٨	٠,١٩	٦١,٥٨	١٠,٢١
الفواكه والخضر	٢٠,٨٧	١١,٤٣	٣١,٠٩	٢٥,٥٥	٣٠,٢١	٣,١٧	٣٨,٠٠	٢٤,٧٠
الحبوب ومستحضراتها	٤٥,٣٧	٣٤,١١	١٣,٥٧	٥,٠٥	٣٠,٣٥	٤١,٣٩	٧,٤٦	٣,٨٤
السكر ومصنوعاته	٣٥,٢٥	٢,٠٩	٢٩,٩٨	٣,٨٨	٥٨,٣٥		٢٨,٥١	٤,٧٠
قهوة وشاى وكاكاو وتوابل	١٠,١٧	٢,١٠	٧٦,٦٠	١,٩١	١,٦١	٠,١١	٣٥,٩٢	٦١,٨٠
أعلاف حيوانات ما عدا الحبوب	٦٢,٨٠	١٣,٦٣	١٥,٧٩	٧,٤٣	٥٤,٤٧	٢٠,٨٥	١٧,٣٤	٤,١٠
مواد غذائية أخرى	٥٩,٦٠	١٨,٠١	١١,٠١	٧,٥٦	٤٩,٧٩	٧,٠٢	٣٧,٧٢	٣,٠١
مشروبات	١٧,٣٠	٨,٥٩	٣,١٠	٥٨,٣٨	٧٩,٧٤	١,٣٢	٣,٢٩	١١,٢٤
تبغ ومستحضراته	٢٢,٨٣	١٥,٥٠	٧,٦	٥٢,٤٥	٦٧,٠٤	١٥,٥٦	١٢,٣٦	٤,٦٠
جلود	٤٣,٦٨	٢٦,٥٦	٢٠,٩٤	٨.٨١	١٤,٨٩	١,١٤	٣٣,٣١	٤٨,٠١
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٢٦,٤٨	١٦,٧٦	٤٢,٦٨	٢,٦٩	١٢,٠٤	٣,٧٤	٦٧,٥٦	٤,٦٢
خشب وخشب الحطب والفلين	٤٢,١٦	٨,٠٦	٤٤,٦٤	٠,١٩	٢,٩٤	٠,٢١	٣,٩٤	٨٧,٨٠

- (*) لا تشمل الدول العربية .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية، الخرطوم، مارس ١٩٩٤.

ثالثا : آثار تطبيق أحكام اتفاقية الجات للمنتجات الزراعية على الاقتصادات العربية

تدل الشواهد التاريخية على أن اتفاقية الجات قد أسهمت في نمو التجارة العالمية، وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار والدخل، وسوف تظل تسهم فى ذلك حيث إن المنفعة المباشرة التى سوف تتحقق من إتمام جولة أورجواى سوف تؤدى إلى تفادى تكاليف كبيرة سوف تأتى من وراء فشل المفاوضات التى كان من المؤكد أنه ستترتب عليها آثار خطيرة فى العلاقات التجارية الدولية. أما بالنسبة للمنفعة المباشرة الثانية فهى انتشار الثقة بين أطراف التجارة العالمية لتخفيض درجات عدم التأكد من السياسات التجارية، الأمر الذى يؤدى إلى تنشيط مبدأ عالمية التجارة. ولكن معظم هذه المنافع سوف يتحقق فى الأجلين المتوسط والطويل؛ وذلك لأن تنفيذ بنود الاتفاقية سوف يتم تدريجيا خلال خمس سنوات إلى عشر سنوات؛ نظرا لأن الاتفاقية – وإن كان قد بدأ العمل بها فى يناير ١٩٩٥ – إلا أن تنفيذ بنودها بالكامل سيستغرق فترة السنوات العشر المقبلة، وهذا هو المدى الزمنى المحدد للدول النامية لتكييف أوضاعها خلالها[٣٩] .

وفى مقابل ذلك سوف تعانى الدول النامية فى البداية من الترتيبات التجارية الجديدة، وهو الأمر الذى يتطلب الاهتمام بالكفاءة الإنتاجية حتى تستطيع الصمود والمنافسة. ويمكن القول إن اتفاقية الجات يمكن أن تكون لها آثار سلبية فى الأمد القصير، ولكن إذا ما التزمت الدول النامية بالارتقاء بالإنتاج وجودته والعمل على التنظيم والتنسيق الاقتصادى فى ما بينها ، فسوف تكون لهذه الاتفاقية – فى الأمد الطويل – آثار إيجابية على الاقتصاد العربى [٤٠].

إن التنبؤ بالآثار على اقتصادات الأقطار العربية ليس بالأمر اليسير؛ لأن ذلك يقتضى حسابات معقدة مبنية على مدى توفر البيانات ودقة التنبؤ باتجاهات الأسعار وحدة التنافس فى الأسواق، فضلا عن أن درجة تأثر الدول بتلك الاتفاقية تتحدد طبقا لعوامل متعددة منها :

- الهيكل الاقتصادى للدول، حيث تكون الفوائد للاقتصاد التصديرى أكبر من مثيلتها للاقتصاد الذى تفوق وارداته صادراته .

- تتوقف درجة التأثر كذلك على نوع السلع التى تدخل فى التجارة العالمية .

- الأسواق التى يتم فيها تداول تلك السلع .

- نوع القيود الحمائية المفروضة على تلك السلع بالأسواق المختلفة وحجمها.

- متوسط حجم الالتزامات التى ستوضع للتخفيض أو للتحرر من جانب الدول المختلفة .

- مدى القدرة التنافسية للسلعة فى ظل التجارة العالمية الحرة [٤١].

- مدى التغير فى اتجاهات الإنتاج الزراعى بالدول المختلفة .

- مدى الاستجابة لإعادة توزيع الموارد المتاحة فى الاتجاه الصحيح وهو ما يساعد على تجنب الآثار السلبية للاتفاقية .

١- الآثار السلبية لتطبيق أحكام اتفاقية التجارة فى السلع الزراعية على الدول العربية:

أ - من الآثار السلبية المباشرة لتخفيض الدعم الزراعى بموجب الاتفاقية الزراعية، ارتفاع أسعار السلع الزراعية التى تستوردها الدول العربية؛ كالحبوب والألبان والسكر واللحوم. وهو ما يؤدى إلى إحداث آثار سلبية على موازين المدفوعات العربية، وذلك للأسباب الآتية:

- ارتفاع أسعار هذه السلع فى السوق العالمية .

- اختلال الميزان التجارى للسلع الغذائية فى الدول العربية، واعتمادها على المصادر الخارجية لتأمين احتياجاتها الغذائية .

- احتلال كل من السوق الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية الصدارة بالنسبة لواردات الدول العربية من السلع الغذائية؛ حيث إنه من المعروف أنهما تدعمان

إنتاجهما دعما كبيرا [٤٢].

وهكذا يتبين مدى الضعف الذى سوف يواجهه الموقف التجارى الزراعى فى معظم البلدان العربية، وهو ما يجعل الأخيرة عرضة للتأثيرات السلبية.وبالفعل فلقد أضيرت بعض البلدان العربية من جراء تحرير التجارة وزيادة أسعار السلع الغذائية، وكانت الخسارة فى مصر بنسبة ٢٩% والمغرب بنسبة ٢٨%، الأمر الذى دفع هاتين الدولتين وغيرهما إلى المطالبة بتعويضات عن هذه الأضرار أثناء جولة مفاوضات أورجواي[٤٣] .

ب – من الآثار السلبية الأخرى المحتملة للاتفاقية زيادة الامتيازات التى حصلت عليها الدول العربية، بموجب اتفاقية التعاون مع دول الاتحاد الأوربى، وهو الشريك التجارى الأول للبلدان العربية .

والأمر يتطلب من كل دولة أوربية تعطى ميزات تجارية لإحدى الدول أن تعمم هذه الميزات على كافة الدول الأعضاء فى الجات .والقصد من تطبيق هذا المبدأ توسيع نطاق مكاسب تحرير التجارة، ليشمل جميع الأطراف المتفاوضة، وذلك بالطبع لن يحدث، لأنه سوف يجعل الدول الأوربية تقدم بعض التنازلات فى سبيل أن تعطى ميزة معينة لدولة معينة. فعلى سبيل المثال نجد أن هناك الكثير من اتفاقيات التعاون الثنائى بين أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوربية وكل من مصر والمغرب و تونس والأردن والبحرين ولبنان وسوريا، وهى تقرر لهذه الدول أنواعا من المزايا؛ منها الإعفاءات من التعريفات الجمركية لصادراتها إليها أو خضوعها لتعريفات جمركية أقل من تلك المقررة على صادرات الدول الأخرى إليها. ولاشك فى أن فقدان هذه المعاملة التفضيلية أو تقلصها يؤدى إلى إضعاف المركز التنافسى للدولة فى مواجهة الدول الأخرى، ومن ثم يحدث تحول فى التجارة لصالح الدول الأكثر كفاءة ولم تكن منتجاتها تتمتع بتلك المعاملة [٤٤].

جـ - إن استثناء الأسماك ومنتجاتها من الاتفاقية الزراعية للجات مع استمرار ارتفاع التعريفات الجمركية على الواردات منها، يأتى لغير صالح الدول العربية؛ وذلك لأنها على رأس قائمة السلع القليلة التى لدى عدد من الدول العربية فوائض تصديرية مهمة منها، وذلك بالرغم من تدنى الإنتاج فى هذا المجال حاليا .

د - قد يؤدى الانخفاض التدريجى فى الرسوم الجمركية إلى عجز - أو زيادة عجز - الموازنة العامة فى الدول العربية، أو عدم نمو الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الضرائب أو الرسوم على الأفراد والمشروعات، وهو الأمر الذى تكون له آثار سلبية على تكلفة الإنتاج .

هـ - صعوبة تصدى الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وجودة أعلى، وهو ما ستكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية وستترتب عليه زيادة معدلات البطالة فى تلك الدول (٤٥) .

٢ - الآثار الإيجابية لتطبيق أحكام اتفاقية التجارة فى السلع الزراعية على الدول العربية :

أ - فيما يتعلق بمبدأ النفاذ إلى الأسواق تضمن الاتفاقية إلزام الدول المتقدمة بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٦% على وارداتها على مدى ست سنوات، وبنسبة ٢٤% على مدى عشر سنوات للدول النامية، فضلا عن أن نظام القيود غير الجمركية ستستبدل به رسوم جمركية محددة. كما تضمن الاتفاقية فتح أسواق الدول الأعضاء أمام الواردات الخاضعة للقيود غير الجمركية، بحيث تصل نسبة هذه الواردات إلى ٣% عام ١٩٩٥ ثم ترتفع إلى ٥% فى عام ٢٠٠٠، وذلك من متوسط استهلاك تلك الدول خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٨٨) .وتضمن الاتفاقية كذلك أحقية الدول النامية فى اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة على وارداتها من السلع إذا زادت تلك الواردات عن حد معين؛ وذلك فى حالة قيامها بتحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية (٤٦).

ب – يمكن القول إن تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدى إلى زيادة حجم التبادل الدولى وحركته، ومن ثم يؤدى إلى انتعاش النشاط الاقتصادى فى معظم بلدان العالم، حتى فى الدول الصناعية التى تعانى من كساد فى اقتصادها [٤٧]، وتشير التقديرات المبدئية إلى أن الناتج القومى العالمى زاد بمقدار ٣٠٠ مليار دولار، نتيجة زيادة حركة التجارة العالمية، وهو ما يؤدى إلى خروج البلاد الصناعية من حالة الكساد ويعود بالنفع على البلدان النامية، لكننا نجد بعض الدراسات التى تظهر محدودية هذا الأثر وعدم امتداده إلى كل الدول النامية .

جـ – زيادة الكفاءة الإنتاجية فى الدول النامية، وذلك لأن اتفاقية أورجواى ستؤدى إلى زيادة المنافسة بين دول العالم، وهو الأمر الذى سيؤدى إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية فى أداء المشروعات فى الدول النامية وتحسين جودة الإنتاج بها، حتى تستطيع المنافسة فى الأسواق العالمية .

د – إمكان الاستفادة من مجموعة الإجراءات الاستثنائية التى تتيحها اتفاقية التجارة فى السلع الزراعية خلال الفترة الزمنية المحددة قبل التطبيق الكامل للاتفاقية. ومن هذه الاستثناءات مبدأ عدم التمييز فى حالة الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الدولية، حيث يتسع نطاق الإعفاء من عدم التمييز بالنسبة للدول النامية المتكاملة اقتصاديا، دون تطبيق شروط الانتماء إلى إقليم جغرافى معين، والاستثناء من تخفيض الدعم المخصص لتقليل تكاليف التسويق، والاستثناء من مبدأ تخفيض الدعم المقدم للزراعة فى صورة إعانات للمدخلات وللائتمان الزراعى [٤٨].

هـ – تتضمن اتفاقية الخدمات واتفاقية الاستثمار إلغاء كثير من القيود والشروط التى كانت بعض الدول العربية تضعها أمام الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذى سيؤدى إلى تشجيع تدفق هذه الاستثمارات إلى هذه الدول، ومنها بالطبع الاستثمارات فى القطاع الزراعى [٤٩]. ولكن يمكن التشكيك فى هذا الغرض لأن الكثير من الاستثمارات يوجه إلى الدول الصناعية لا إلى الدول العربية .

و - يمكن لأى دولة عربية تعانى من ضغوط أو تتعرض لممارسات سلبية من جانب الدول الصناعية اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية لفض هذا النزاع .

٣ - كيف يمكن للدول العربية أن تواجه الآثار السلبية لاتفاقية الجات وتعظيم الاستفادة من الآثار الإيجابية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة السياسات الوقائية لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات على الدول العربية وتعظيم الاستفادة من الآثار الإيجابية، وهناك سياسات وقائية على المستوى المحلى وأخرى على المستوى الإقليمى العربى .

أ - السياسات الوقائية على المستوى المحلى :

- للدولة دور مهم فى تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية، حيث إنه من الضرورى أن يتم تنفيذ برنامج التحرير بالسرعة المناسبة، كما أنه من المهم أن يتسم بالشمولية والاتساق والتدرج المناسب، وأن يتم تبنى سياسات اقتصادية كلية سليمة مستندة إلى أسعار صرف واقعية، وأن يكون هناك اهتمام بتعزيز القدرة التنافسية عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية وتقليل تكاليف الإنتاج وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى والحد من الإجراءات البيروقراطية (٥٠).

- تطوير نظم الرقابة على الصادرات لضمان سلامة المنتج المصدر وجودته، والعمل على مراجعة نظم الضرائب بما يضمن الحد من تأثيرها السلبى على تكلفة الإنتاج، والتخلص من الحصص والقيود الكمية المفروضة على الواردات وأن تستبدل بها تعريفات جمركية تماشيا مع اتفاقية الجات [٥١].

- العمل على زيادة الإنتاج وتنوعه، وتعدد الأسواق التى يتعامل معها، والرصد الدقيق لتقلبات السوق العالمية للسلع الزراعية، حتى تتمكن من التخطيط السليم لإحداث التغيرات المطلوبة فى التركيبة الإنتاجية للسلع الغذائية والنمط الاستهلاكى، وهى التغيرات التى تمكن من دعم الصادرات الزراعية ذات الأسعار المتصاعدة وتقليص الواردات الزراعية .

- بالنسبة للدول العربية ذات الدخل المنخفض لابد من التقليل من استيراد الحبوب، ولكن لابد مسبقا من التخطيط السليم لدعم بدائل الغذاء المحلية(٥٢).

ب - السياسات الوقائية على مستوى الإقليم :

لقد أجازت اتفاقية الجات منح التكتلات الاقتصادية استثناءات خاصة في المعاملات فيما بين بلدان التكتلات وبعضها، ومنحت هذا الاستثناء للدول النامية سواء أكانت متجاورة جغرافيا أم متباعدة، ويترتب على هذا ما يأتي :

- إن وجود تكتل اقتصادي عربي - السوق العربية المشتركة على سبيل المثال - أصبح ضرورة ملحة، لكي تستطيع دول تلك المجموعة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية المختلفة، ولكي يتم تعزيز القوة التفاوضية للدول العربية وتوفير درجة أعلى من الاستقرار والأمان في وجه المخاطر الناجمة عن تحرير التجارة الدولية (٥٣).

- وأولى الخطوات التي يقتضيها العمل العربي المشترك والتكامل العربي هي دعم التجارة البينية العربية، من خلال إزالة التعريفات الجمركية والقيود الإدارية، وتوفير البنية الأساسية المناسبة لتسهيل نقل البضائع، والاستفادة من فرص التمويل القائمة وتطويرها لتلبي الاحتياجات الاقتصادية .

- إن لجامعة الدول العربية دورا مهما في توحيد التشريعات الجمركية العربية، وإقامة سوق المال العربية الموحدة لإعادة فتح الباب أمام الاستثمارات العربية في المنطقة العربية، حتى نستطيع الاعتماد على استثماراتنا لا على تدفق الاستثمارات الأجنبية .

نظرة مستقبلية :

تعد النتائج النهائية لجولة أورجواي حدثا اقتصاديا عالميا بالغ الأهمية؛ إذ إن هذه النتائج تشكل بداية مرحلة جديدة في النظام العالمي وجزءا من هندسة الاقتصاد

العالمى خلال القرن الحادى والعشرين. وإذا كان البعض يرى أن نتائج جولة أورجواى تمثل إنشاء لنظام تجارى حر متعدد الأطراف يفضى إلى استثمارات أكبر، فإن البعض الآخر يرى فى هذه النتائج مخاطر كبيرة تقيد حركة اقتصاد البلدان النامية. وترغمها على التخلى عن بعض قراراتها الاقتصادية التى هى من قبيل إعمال السيادة الوطنية لصالح القرارات الاقتصادية العالمية، فضلا عن أن هذه النتائج تفضى إلى مزيد من المركزية الاقتصادية فى إدارة الاقتصاد العالمى، خاصة أن دور المنظمة الجديدة التى حلت محل اتفاقية أورجواى – منظمة التجارة العالمية – سيكمل مهام مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) فى إدارة الاقتصاد العالمى .

المراجع

1. James M. C Ypher, Militarism, Monetarism and Markets, Response to the Structural Crisis, Merip Report, Nov. Dec., 1984. p.8.

٢. محمد جميل الشبشيرى، (الجات) المنظمة الدولية للتجارة الحرة، آثارها وانعكاساتها علــى الاقتصاد العربى والكويتى ، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث والعشرون , العدد الثــالث، خريف ١٩٩٥.

٣. مصطفى أحمد مصطفى، الجات: من الاتفاقية إلى المؤسسة الدوليـة المتعـددة الأطـراف، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، يونيو ١٩٩٤، ص ٧٥.

4. The Economist, "From Uraguay to Marrkesh" 1994,pp.79-80.

٥. د. إجلال راتب، أثر تطبيق أحكام أورجواى للسلع الزراعية علــى الاقتصــادات العربيــة، مجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس، العدد الثانى، ديسمبر ١٩٩٧.

٦. د. هناء خير الدين، انعكاسات دورة أورجواى على الدول العربية ، كلية الاقتصاد والعلــوم السياسة، مؤتمر قسم الاقتصاد، يناير ١٩٩٦.

٧. د. حميد الجميلى، دراسات فى التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، أكاديميــة الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، الجماهيرية الليبية، ١٩٩٨، ص ٣٥.

8. GATT., Marrakesh , 1994, " The World Trade Organization, Uruguary , April 1994.

٩. مصطفى العبد الله، نقلا عن د. عدنان شوكت شومان، اتفاقية الجات الدولية : الرابحون دوما والخاسرون دوما، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الثانى عشر، صيف ١٩٩٨.

١٠. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تنمية التبادل التجارى للسلع الزراعية بين الأقطــار العربية، الخرطوم، أكتوبر ١٩٩٣، ص ٦٥.

11. GATT Secretariat, Final Act Embodying the Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations ,Agreement on Agriculture, Dec.,1993.

12. The Economist , Opcit., p.85

13. GATT Secretariat, Opcit., p. 133

١٤. Focus, GATT Newsletter. No.107 May 194.

١٥. مصطفى العبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣.

١٦. GATT Morrakesh, Opcit., p.57.

١٧. د. مصطفى أحمد مصطفى، مرجع سبق ذكره ص ٥٩.

١٨. د.إجلال راتب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

١٩. د. هناء خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

٢٠. Stefan Tang Ermann, Timothye, Josling, T.K. Warley, Agriculture in the GATT, Great Britain, 1996.

٢١. د. جمعة محمد عام، ورقة عمل بشأن أهم مقرارات الوثيقة النهائية لاتفاقية الجات ما بعد جولة أورجواى وموقف حسابات المنافع والتكاليف للاقتصاديات العربية، مجلة البحوث التجارية، السنة السابعة عشرة، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، يوليو ١٩٩٥، ص ١٦٩.

٢٢. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية : المستجدات العالمية، الجات وأوربا الموحدة وتأثيراتها على تدفقات رءوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية دراسة حالة مصر، أغسطس ١٩٩٥، ص٨.

٢٣. Stefan Tang Ermann, Timothye, Josling , T.K. Warley , Opcit., p. 35.

٢٤. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

٢٥. د. جمعة محمد عامر، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٥.

٢٦. Stefan Tang Ermann, Timothye, Josling, T.K. Warley , Opcit., p.38

٢٧. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

٢٨. المنظمة العربية للتنمية والتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

٢٩. التقرير الاقتصادى العربى الموحد، سبتمبر (أيلول) ١٩٩٥،ص ١٢٩.

٣٠. د. محمد جميل الشبشيرى، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٥.

٣١. د. إسماعيل صبرى عبد الله، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد : دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٧١.

٣٢. د. نبيل حشاد الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى، مصرف قطر المركزى، ١٩٩٦، ص ٢٤.

٣٣. د. محمد جميل الشبشيرى : مرجع سبق ذكره، ص١٦٠.

٣٤. Focus , Opcit., p.33.

٣٥. التقرير الاقتصادى العربى الموحد، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥.

٣٦. Development and Cooperation, Who Are the GATT. Winners and Losers?, No.(2), 1994,pp.12-14.

٣٧. د.هناء خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥.

٣٨. د. نرمين السعدنى : دورة أورجواى وانعكاساتها على الدول النامية ، السياسة الدولية، العدد ١١٥، ١٩٩٤.

٣٩. السيد جيسوس سياد، الندوة الدولية المشتركة السابعة، آثار اتفاقية الجات على البلاد العربية، الكويت يناير ١٩٩٥، ص ٩٣.

٤٠. Development and Cooperation, Opcit., p. 15.

٤١. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، أثر التكتلات والاتفاقيات الدولية على قطاع الزراعة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

٤٢. د. محمد جميل الشبشيرى، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣.

٤٣. - Development and Cooperation,. Opcit., p.17.

٤٤. د. هناء خير الدين ، مرجع سبق ذكره، ص ١١٧.

٤٥. المنظمة العربية للتنمية الزراعية : استشراف صورة الزراعة العربية لعام ٢٠٠٠ تحت مشاهد بديلة، الخرطوم، يناير ١٩٩٤،ص٢٢٩.

٤٦. I.M.F. International Trade Policies " The Uruguay 1994.

٤٧. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استشراف صورة الزراعة العربيـــة لعـــام ٢٠٠٠ تحـــت مشاهدة بديلة مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٢.

٤٨. د. حميد الجميلى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

٤٩. د.منير الخطيب، آثار اتفاقية الجات مرة أخرى ، المجلة الزراعية، أبريل ١٩٩٤.

٥٠. د. إجلال راتب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

٥١. د. هناء خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣.

٥٢. سعيد عبد المقصود، برنامج عمل وقائى للحماية من سلبيات الجات، المجلة الزراعية، مارس ١٩٩٥، ص ٦٣ .

٥٣. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تنمية التبادل التجارى للسلع الزراعية بين الأقطـــار العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

٥٤. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية: أثر التكتلات والاتفاقيات الدولية على قطاع الزراعة، مرجـع سبق ذكره، ص ٦٥.

دور مؤسسات التمويل الدولية

مع التطبيق على المنطقة العربية

ميرفت عاطف غزال(*)

لعل شمولية ظاهرة " العولمة " تمثل أحد أبرز أسباب خطورتها على العالم عامة، وعلى المنطقة العربية بوجه خاص، لاسيما فى مجالى الاقتصاد والثقافة. ثَمّ سبب آخر من أسباب خطورة الظاهرة، يتمثل فى اتجاه تشكلها الغربى، وذلك بفعل مجموعة من العوامل والشروط على المستوى العالمى، مثل توافر أسباب القوة والسيادة لدى مروجى العولمة، فضلاً عن امتلاكهم أدوات الاختراق لشتى مناطق العالم.

يقصد " بالعولمة " لغة [١] "جعل المحلى عالمياً، أو القفز بالمعلومات والمعارف والسياسات والثقافات.. إلخ، من نطاق محلى محدود إلى نطاق عالمى لا محدود، أو أنها تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله".

استناداً إلى التعريف السابق تعتمد العولمة على ثلاث خطى رئيسة؛ هى : الانتشار، وإزالة الحدود، وزيادة معدلات التشابه بين المجتمعات.

على الصعيد الاقتصادى، تنتهج العولمة نظام السوق، الذى يعتمد على وحدة المعاملات التجارية وسياسات التنمية وحركة العمالة، ويحتكم إلى شروط المؤسسات العالمية. كما تعد مؤسسات التمويل الدولية، التى نشطت فى العالم النامى، إحدى أهم أدوات الترويج للعولمة الاقتصادية وتنفيذها، إلى جانب تأثيراتها فى المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

استناداً إلى ما سبق، وبغرض إلقاء الضوء على دور مؤسسات التمويل الدولية، فى عولمة أسواق المال العربية، قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث؛ وهى :

(*) باحثة فلسطينية.

أولا : سمات الواقع العربى المعاصر، وهو يتناول السـمات العامـة للمنطقـة العربية، اقتصاديا، وسياسيا، وماليا، مع التعرض لمواطن الضعف فى بنيـة المجتمـع العربى، حيث تشكل هذه المواطن المناخ الملائم لتسـهيل مـهام مؤسسـات التمويـل الدولية. ويتضمن المبحث الأول :

١- مدى التقارب السياسى العربى.

٢- الواقع المالى العربى.

٣- إيجابيات التكامل الاقتصادى العربى.

ثانيا : مؤسسات التمويل الدولية فى المنطقة العربية .

١- أشكال التمويل الدولى للدول النامية .

٢- أهداف التمويل الأجنبى للدول النامية .

أ- الأهداف الاقتصادية .

ب – الأهداف السياسية .

٣- تداعيات التمويل الأجنبى على الاقتصادات العربية .

أ – النتائج الإيجابية .

ب – التداعيات السلبية .

ثالثا : محاور التحرك العربى إزاء عولمة أسواق المال العربية .

١- جذب الفوائض المالية العربية عربيا .

٢- فرض الرقابة الإدارية والحكومية على أسواق المال العربية .

٣- إحياء السوق العربية المشتركة .

أولاً : سمات الواقع العربى المعاصر

بداية لابد من نظرة متفحصة للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية، داخل المنطقة العربية، وذلك لدور هذه الأوضاع فى تحديد مدى فاعلية المنطقة فى مجريات الأحداث على المستوى العالمي. وتأتى ضرورة رصد الواقع السياسى العربى، من منطلق صعوبة الفصل بين المتغيرات السياسية والاقتصادية، ومن مدى أهمية الاستقرار السياسى فى رفع معدل الأداء الاقتصادى، ومن ثم إفساح المجال أمام الدول العربية، لدخول الأسواق العالمية، تمهيداً لمرحلة جديدة من مراحل التطور الاقتصادى.

١- مدى التقارب السياسى العربى :

لا تزال الأمة العربية، تعيش أشد حالاتها تفككاً، حيث تتعدد مواطن النزاع العربية – العربية، ما بين : [٢]

أ – مواطن نشطة النزاع، وتشمل كلا من النزاع المصرى – السودانى، والنزاع الأردنى – العراقى، ثم النزاع القطرى – البحرينى .

ب – مواطن تمت تهدئتها، حيث أسهمت (قمة القاهرة) فى إسدال الستار على عدد من النزاعات العربية – العربية، لاسيما النزاع السورى مع كل من الأردن وفلسطين.

جـ – مواطن ساكنة، مثل النزاع العراقى – الكويتى، والنزاع الجزائرى – المغربى، بالإضافة إلى عدد من النزاعات الداخلية، فى أكثر من قطر عربى، بخاصة النزاع الدائم بين السلطة الجزائرية وعناصر إسلامية معارضة داخل الجزائر.

وعلى الرغم من بوادر المصالحة العربية – العربية، التى يتسم بها الخطاب السياسى العربى – منذ منتصف التسعينيات – والجهود المبذولة لتسكين مجموعة من النزاعات، وحل جملة أخرى، لا يزال العمل الفعلى العربى محدودا. يرجع ذلك إلى مجموعة من عوامل الضعف، التى تبقى المنطقة العربية فى دائرة التفكيك والتردى. ومن هذه العوامل :

أ ــ ضعف الإرادة الشعبية للقاعدة العريضة من الجماهير العربية، لاسيما فــى مجــال المشاركة فى صنع القرارات السياسية، مما يؤدى إلى زيادة لامركزية الدولة فـــى اتخاذ القرارات، ويتعارض مع مبدأ الديموقراطية، ومن ثم يهيئ المناخ الملائـــم، أمام عدد من المؤسسات الدولية، لممارسة نشاطاتها بدعوى إقرار حقوق الإنســـان، والديموقراطية.. إلخ .

ب – غياب الإرادة السياسية للنظم الحاكمة، فى معظم الدول العربية، وتحديـــداً فيمـــا يتعلق باتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بتقرير المصير.. إلخ.

ج – تردى الأوضاع الاقتصادية العربية، مما يشكل مع العـــاملين الســـابقين مجـــالاً خصباً لتسهيل الاختراق الأجنبى للمنطقة العربية .

مع بداية التسعينيات جاءت أحداث أزمة الخليج الثانية، نتيجة حتمية لمجموعـــة من تراكمات الخلافات والمنازعات والاضطرابات، على المستويين القطرى والإقليمـــى العربيين، ومن ثم باتت الأجواء العربية مهيأة ومفتوحة على مصاريعها، أمـــام القـــوى الخارجية الكبرى. ومن هنا جاءت مشاريع التسوية التى استندت فـــى حيثياتـــها إلـــى "اتفاقية كامب ديفيد "، بين كل من مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٩، ثم " اتفاقية أوسـلو " بين كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ثم " اتفاقية وادى عربة " بين كل مـــن الأردن وإسرائيل، عام ١٩٩٤، وكذلك اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل من جانب وعدد من الدول العربية من جانب آخر.

منذ منتصف عام ١٩٩٦، ومع صعود اليمين الإسرائيلى (الأشد تطرفاً) للحكـم، وجدت الأمة العربية نفسها أمام جملة من المخاطر؛ الداخلية والخارجية؛ منها :

أ . تفاقم حالات العنف والعنف المضاد، فيما يتعلـــق بطبيعـــة العلاقـــة بيـــن الدولـــة والمجتمع، على سبيل المثال ظاهرة الإرهاب فـــى كـــل مـــن مصـــر والجزائـــر والسعودية .

ب . حالات الحصار الاقتصادى والسياسى، المفروضة على كل من ليبيا والعراق .

جـ . تعثر عمليات إعادة الإعمار فى كل من لبنان ومناطق السلطة الفلسطينية .

د . صعود " بنيامين نيتنياهو " للحكم، مع تسويف تنفيذ بنود الاتفاقيات المبرمة مع السلطة الفلسطينية، واستمرار عمليات النهب والتهديد والمصادرة .

هـ . الاحتكار النووى الإسرائيلى .

و . هرولة بعض الدول العربية نحو التطبيع مع إسرائيل .

ز . الاختراق الأجنبى للمنطقة العربية، تمهيداً لإقرار أحد الطرحين المرسومين لإدماج إسرائيل ضمن نسيج المنطقة العربية وإنجاحه، سواء من خلال "الشرق أوسطية " أو " المتوسطية " .

ح . تصاعد العجز فى قدرات الدولة القطرية فى مجال الأمن، حيث أصبح الوطن والمواطن مستباحين من الداخل والخارج .

بتدافع مجموعة " المخاطر " هذه، جاء التحرك العربى الجاد، من أجل إعادة ترتيب البيت العربى، حيث دعت كل من مصر، وسوريا، والسعودية، إلى عقد مؤتمر القمة العربى فى القاهرة وقد عقد بالفعل، فى عام ١٩٩٧، ثم جاء تنفيذ اتفاق " النفط مقابل الغذاء " استجابة لنداءات عربية، وذلك فى محاولة لتخفيف معاناة الشعب العراقى، مما دفع بالعراق نحو إعادة صياغة علاقاتها بدول الجوار؛ وعلى الرغم من المساعى المبذولة لتحقيق المصالحة العربية – العربية، يظل الفعل بل ورد الفعل السياسى للجماهير العربية غائباً، وإن بدا فى الأفق بعض مؤشرات مهمة على عودة الجماهير العربية إلى المسرح السياسى، لاسيما فى مجالات الصراع العربى / الإسرائيلى؛ و حقوق الإنسان .. إلخ. ويستدل على ذلك من خلال، الندوات؛ والتحالفات؛ والمنظمات؛ ومقاومة التطبيع ..إلخ .

٢- الواقع المالى العربى :

لا يزال الاقتصاد العربى عامة، وأسواقه المالية خاصة، يعانى من المديونية الخارجية، حيث تلتهم المدفوعات السنوية لخدمة الدين جانبا مهما من حصيلة النقد الأجنبى، فى عدد من الدول العربية، كما ترتبط معظم العملات العربية بمعدلات تحويل؛ ثابتة أو شبه ثابتة، مع الدولار الأمريكى، ومن ثم فإن هذه العملات تتذبذب أمام حركة العملات الرئيسية الأخرى المرتبطة بالدولار الأمريكى؛ مما يتسبب فى نقل الآثار التضخمية والتقلبات الاقتصادية الحادثة فى الدول المتعاملة بتلك العملات. كذلك تعانى حركة الاستثمار المالى فى الوطن العربى من مجموعة من عوامل الطرد، ترتب عليها تحول القطاع الخاص نحو استثمار فوائضه المالية فى الدول الأجنبية. من عوامل الطرد المذكورة [٣] :

أ - استغلال النفوذ السياسى والاقتصادى، من قبل القائمين على السلطة ومؤسسات القطاع العام، فى بعض الدول العربية .

ب - ضعف القدرة الاستيعابية للاستثمارات، مما يدفع القطاع الخاص إلى توجيه استثماراته إلى أسواق المال الأجنبية .

جـ - رغبة بعض أصحاب رؤوس الأموال فى تهريب فوائضهم الناجمة عن أنشطة غير مشروعة، إلى الخارج، سواء تلك المتولدة من تجارة السلاح أو المخدرات أو عمليات نهب القطاع العام .. إلخ .

د. ضعف الاستعداد للمخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال، مما يدفعهم إلى الاستثمارات محدودة المخاطر، فضلا عن عدم استقرار قوانين الاستثمار، مما يخلق لدى المستثمرين شعورا بعدم الاطمئنان .

تجدر الإشارة، إلى أن مجموعة عوامل الطرد سابقة الذكر - إلى جانب جملة المشكلات التى تعانيها أسواق المال العربية- تسببت جميعها فى توجيه نسبة كبيرة من

رؤوس الأموال العربية إلى أسواق المال الأجنبية، حيث بلغت جملتها نحو (٨٥٠) مليار دولار[٤] ، وقد حال ذلك دون توظيف هذه الأموال في التنمية الاقتصادية العربية، ومن ثم أعاق تحسين شروط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول العربية للاندماج في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن دفع الدول العربية للاستعانة بمصادر التمويل الأجنبي، لتعويض العجز المالي في موازناتها العامة، بهدف تطوير الاقتصادات العربية لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي .

هذا فيما يتعلق بحركة الاستثمار المالي، أما فيما يتعلق بأسواق المال العربية عامة، فإنها لا تزال تعاني جملة من المشكلات، يمكن حصرها في أربعة محاور؛ هي[٥]:

أ. قلة المعروض من الأدوات المالية، وذلك بسبب تملك الحكومة نسبة كبيرة من أسهم الشركات المساهمة، إلى جانب بدائية عملية توزيع الاكتتابات، نظرا للافتقار إلى مؤسسات ضمان التغطية والتوزيع، ومركزية الإصدار والحيازة .

ب. تراخي الطلب على أدوات الاستثمار، بفعل عدد من العوامل المؤثرة؛ مثل :

- انخفاض معدل الدخل النقدي، والادخار الفردي، وعدم استقرار أوضاع فئات المدخرين، وفضلا عن قصور الوعي الادخاري .
- منافسة الحكومات ومؤسساتها لجمهور المدخرين في الطلب على أسهم الشركات وحيازتها، مع حرمان السوق المالية منها .
- انخفاض العائد الصافي على الأوراق المالية، بالقياس إلى أشكال الاستثمار الأخرى، عدم ملاءمة التشريعات الضريبية .
- منافسة مؤسسات التمويل المشتركة التي تحد من اللجوء إلى أسواق المال، إلى جانب منافسة الوسائل البديلة للاستثمار، مثل الاستثمار في الموجودات المادية، على غرار بنوك الإسكان .

• تخلف الأطر القانونية، وقصور التشريعات المنظمة لأصول العمل فى أسواق المال وقواعد ذلك العمل، مع غياب تام لبعض القواعد الضرورية المنظمة لسوق المال .

من الملاحظ، إذن، أن أسواق المال العربية فى مجملها، لا تزال تتسم بمحدودية الأداء، ومعاناتها من جملة من المشكلات التى تتسبب فى طرد الاستثمارات، ومن ثم تضطرها للاستعانة بمصادر تمويل أجنبية، مشروطة فى معظم حالاتها، مما يسهل تطويع أسواق المال العربية، لخدمة الأسواق المالية العالمية، ويسهل مهام مروجى العولمة، وهو ما يؤكد ضرورة إقرار درجة من درجات التعاون الاقتصادى العربى فى كافة المجالات، لاسيما إذا تعمقنا فى الوقوف على الإيجابيات المترتبة على حدوث التكامل الاقتصادى العربى .

٣- إيجابيات التكامل الاقتصادى العربى :

تنتمى مجموعة الأقطار العربية إلى العالم النامى بكل مشاكله ومصاعبه وطموحاته، لكن المنطقة العربية وحدة جغرافية متصلة، تمثل حوالى (١٠%) من إجمالى مساحة العالم، وهى ذات موقع استراتيجى متميز، يضم نحو (٢٥٠) مليون نسمة، يشتركون فى الدين واللغة والتاريخ والثقافة، كما تتحكم المنطقة العربية فى عدد كبير من المنافذ البحرية والبرية الاستراتيجية. فضلاً عن ذلك تحتوى المنطقة العربية على ثروات طبيعية استراتيجية متنوعة، فيبلغ الاحتياطى النفطى العربى حوالى (٦٢%) من إجمالى الاحتياطى النفطى العالمى..إلخ.

لكن مجموعة الأقطار العربية فى مجملها تتسم بجملة من مظاهر التخلف، والمشكلات(٦)؛ مثل :

أ. تدنى مستويات الإنتاج من حيث الطرق والأحجام ومعدلات النمو، إلى جانب محدودية مساهمة قطاعات الإنتاج الرئيسية فى الناتج الإجمالى المحلى، مع انخفاض معدلات التكوين الرأسمالى، وغلبة الطابع الاستهلاكى .

ب. صغر حجم الأسواق المحلية العربية، و تبعيتها للأسواق العالمية، مع ما يمثله ذلك من تأثر الأسواق العربية بالتقلبات الحادثة فى الأسواق العالمية.

ج. اعتماد عمليات التنمية الاقتصادية على مصادر تمويل غير ثابتة، فتعتمد مجموعة الدول النفطية على عائدات النفط، فى حين أن المجموعة غير النفطية تتجه إلى استثمار تحويلات العاملين فى الخارج، وتدفقات رأس المال الأجنبى، والاقتراض من السوق المالية الدولية، فضلاً عن حصيلة بيع صادراتها من السلع الأولية .

د. تزايد معدلات النمو السكانى، إلى حد يتجاوز (٣%) سنوياً، فى معظم الدول العربية، مما يؤدى إلى استهلاك ثمار المجهودات التنموية المحدودة، أولاً بأول، ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة، مما يؤدى إلى هجرة الكفاءات العربية والحيلولة دون إسهامها فى مجالات التنمية .

بناء على ما سبق، وفى إطار التطورات الاقتصادية العالمية، من قبيل ظهور مجموعة من التكتلات الاقتصادية العالمية، والمحاولات الجادة لإعادة صياغة النظام الاقتصادى العالمى، يعد دخول الاقتصادات العربية فرادى فى البنية الاقتصادية العالمية الحديثة، بمثابة عملية انتحارية، سوف تنعكس سلبا على مستقبل عمليات النهوض والتطوير الاقتصادى للبلدان العربية. لذلك ثمة ضرورة ملحة لإعادة هيكلة الأداء الاقتصادى العربى، مع أخذ عدة عوامل فى الحسبان؛ منها(٧) :

أ . عدم الاقتداء بأى من التكتلات الإقليمية القائمة على المستوى العالمى، فكل تكتل له خصوصياته ومعاييره وظروف نشأته، ومن ثم لا يتلاءم مع الظروف الخاصة بالمنطقة العربية .

ب .الوقوف على طبيعة الترابط بين كل من المستوى القطرى والإقليمى والعالمى، فى إطار العلاقات الاقتصادية العربية .

جـ. الدراسة المتعمقة للبدائل المطروحة على المنطقة العربية، بغية احتواء اقتصاداتها سواء فى ذلك الطرح (الشرق الأوسطى) أو فى الطرح (المتوسطى) .

وتتأكد أهمية إعادة هيكلة الاقتصادات العربية، من خلال الإيجابيات المترتبة على التكامل الاقتصادى العربى. ومن هذه الإيجابيات :

أ . فتح أسواق العمل العربية أمام قوة العمل المتزايدة، مما سيساعد على القضاء على البطالة المطردة، ومن ثم التخصيص الأمثل للموارد البشرية وإمكان تطوير الكفاءات المحلية وتهيئة الظروف الملائمة لجذب الكفاءات العربية المهاجرة .

ب .متابعة عمليات إعادة الإعمار فى عدد من الدول العربية، لاسيما لبنان، ومناطق السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال توفير مصادر التمويل العربية، حيث تعانى الدول المذكورة وغيرها من الدول العربية من نقص مصادر التمويل المحلية، وتخضع عمليات التنمية فيها لمصادر التمويل الأجنبية .

جـ .إمكان التنسيق بين سياسات التنمية على الصعيدين القطرى والإقليمى، ومن ثم توفير الوقت والجهد، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، إلى جانب تحقيق العدالة فى توزيع الموارد وتخفيف حدة التبعية[٨] .

د .تطوير الأسواق المحلية العربية، ورفع مستوى كفاءتها الاقتصادية، من خلال تخفيض موانع دخول السوق، وتحسين العملية الإنتاجية .

هـ .إقامة المشروعات الإنمائية التكاملية، والتركيز على مجالات الاستثمار فى القطاعات القائدة، والصناعات الوسيطة، مع إمكان رفع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى إجمالى النتاج المحلى، حيث لم تزد النسبة المذكورة عن (١٠%) تقريبا، وبذلك تتأكد حاجة الاقتصادات العربية إلى قفزة صناعية، حتى تتجنب التهميش فى مجالى الإنتاج والتصدير[٩] .

و .تطوير القطاع الزراعى، وذلك من خلال توجيه الاستثمارات الملائمة، والقضاء على مشكلة المياه، ورفع مستوى الميكنة الزراعية .

ز .تصحيح العجز المزمن فى موازين المدفوعات مع معالجة الاختلالات الهيكلية التى تعانى منها بعض الاقتصادات العربية[١٠] .

ح .إجراء التغييرات الهيكلية فى بنية الاقتصاد والمجتمع، عن طريق استثمار الوفورات الناتجة عن عمليات التكامل الاقتصادى بين الأنشطة الصناعية، ومن ثم إقامة الهياكل الصناعية التى يتيحها التكامل، وتمكين الأقطار العربية من المساهمة فى بناء قواعد صناعية تعتمد على التخصيص والاعتماد المتبادل[١١].

ط .تنشيط التجارة العربية البينية، ومن ثم إقامة اتحاد جمركى عربى .

ى .تحقيق التعاون فى مجالات البحث العلمى والتكنولوجى، مع توفير الميزانيات المشتركة، وإجراء الأبحاث التطبيقية والميدانية، وتبادل الكفاءات البشرية .

ك .الحيلولة دون خصخصة هيئات البترول، وغيرها من القطاعات القومية الاستراتيجية .

كل ذلك بهدف التوصل إلى محاور التحرك العربى، فى إطار عولمة الاقتصادات النامية عامة، والأسواق المالية خاصة. وبعد استعراضنا السريع لإيجابيات التكامل الاقتصادى العربى، يجب الوقوف على مؤسسات التمويل الدولية ونشاطاتها فى الدول النامية، وتحديدا فى المنطقة العربية، وذلك بغية تحديد الأطر العامة للفعل العربى، من خلال تعظيم دور التمويل المحلى، وانتقاء الاستثمارات الأجنبية التى تتلاءم مع ظروف الأسواق العربية ومتطلباتها.

ثانيا : مؤسسات التمويل الدولية فى المنطقة العربية

تعد المنطقة العربية مجالا مهما وحيويا لعمل مؤسسات التمويل الدولية، مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولى .. إلخ، التى تستهدف إدماج

الاقتصادات العربية ضمن مخطط اقتصادى إقليمى، ومن ثم عالمى، يخدم المصالح الغربية فى المقام الأول. ولمزيد من التوضيح، نركز خلال المبحث الثانى على بعض نشاطات مؤسسات التمويل الفاعلة فى المنطقة العربية، من حيث أشكال التمويل، وأهداف مؤسسات التمويل، ثم النتائج المترتبة على تمويلها للاقتصادات العربية .

١- أشكال التمويل الدولى للاقتصادات النامية :

ثمة مظاهر وأشكال متعددة، تنتهجها مؤسسات التمويل الدولية، لتمويل اقتصادات الدول النامية. من هذه الأشكال :

أ . الاستثمارات الخاصة المباشرة، التى يمتلكها المستثمر الاجنبى داخل الدولة النامية، سواء كانت ملكية كاملة أو جزئية، وذلك من خلال إنشاء فروع الشركات والمؤسسات الأجنبية داخل الدولة النامية المقترضة، وفى هذه الحالة يتحمل المقرض عبء الإدارة والتوجيه والإشراف الكامل على القرض، مثل الإشراف على فروع البنوك والشركات الأجنبية متعدية الجنسيات(*)، داخل الدولة النامية المقترضة .

يتفق كل من صندوق النقد الدولى (*IMF*) ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (*OECD*)، على تعريف الاستثمارات الخاصة المباشرة " بأنها استثمارات فى مشروعات داخل بلد ما، وتأخذ هذه الاستثمارات غالبا أشكال فروع شركات أجنبية أو مشروعات مشتركة "[١٢] .

يضيف صندوق النقد أن " الاستثمارات المباشرة تقضى بتملك الأجانب نسبا معينة من أصول المشروع، أو نسبا معينة من القوة التصويتية فى إدارة المشروع، أو المعيارين معا، ويترتب على هذه الملكية اكتساب حقوق أخرى، مثل تحويل الأرباح إلى الخارج، فضلا عن التحكم فى طرق الإنتاج والتسويق " .

(*) تجمعات رأسمالية إنتاجية -عبر الدول - ولها سيطرة شبه كاملة على بعض صناعات الدول الصناعية، خاصة الصناعات التى تتطلب تكنولوجيا متطورة مثل صناعة الحاسبات الآلية.

كما تنقسم الاستثمارات الخاصة المباشرة إلى :

* الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية (المشتركة)[١٣]، وتتمثل في المشروعات المشتركة بين رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي، الذي يكون في الغالب مستثمرا خاصا، وقد يكون حكومة، أو منظمة دولية وذلك في حالات نادرة .

فيما يختص بتفضيلات المستثمر الأجنبي، فإنه يفضل مشاركة حكومة الدولة النامية المضيفة، خاصة في مصادر الثروة المعدنية، حيث تكون مشاركة هذه الحكومة -من وجهة نظر المستثمر- تأييدا رسميا للحصول على التسهيلات الجمركية والضريبية والتسويقية، لكن المستثمر الأجنبي -من ناحية أخرى- يخشى إلى حد ما من هذه المشاركة، نظرا لاحتمال توقف العمل في المشروع، عند تغيير الحكومة المشاركة، أو تحويل المشروع القائم لخدمة الأغراض السياسية للحزب الحاكم في حال تعدد الأحزاب السياسية، داخل الدولة النامية المشاركة .

أما حكومة الدولة النامية، فترى أنها أقدر من الأفراد على التحقق من المركز المالي للمستثمر الأجنبي، كما يمكنها إعادة استثمار نصيبها من أرباح هذه المشروعات المشتركة في تطويرها أو توسيعها .

* الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي[١٤]. يعد هذا النمط الأكثر تفضيلا بالنسبة للشركات متعدية الجنسيات، فقد تطور حجم الاستثمار الأجنبي بنوعيه السابقين، في الدول النامية، بمعدلات كبيرة، حيث ارتفع من معدل سنوى (٢,٤) مليارات دولار أمريكي، عام ١٩٦٢، إلى أكثر من (٩) مليار دولار، في أواخر السبعينيات، ثم ارتفع إلى (٢٧,٧) مليار دولار عام ١٩٩٣[١٥] .

ب . الاستثمارات الخاصة غير المباشرة[١٦] : وهي تتمثل في القروض الخاصة المقدمة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الموردين الأجانب، وذلك لتمكين الدولة المقترضة من استيراد السلع والخدمات المقدمة من هؤلاء الموردين، كذلك ثمة قروض خاصة مقدمة من البنوك التجارية الخاصة، مثل التسهيلات المصرفية،

لتمويل العجز فى حصيلة النقد الأجنبى للدولة النامية المقترضة، فضلا عن اكتتاب أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية فى الأسهم والسندات الصادرة فى الدول النامية المقترضة، أو من قبل المشروعات الاستثمارية لتلك الدول، بشرط عدم حصول المكتتبين على حق إدارة هذه الشركات . يتضح مما سبق أنه فى هذا الشكل الاستثمارى، لا يحق للمستثمر الأجنبى التملك فى الدولة النامية المقترضة، وليس له حق الإدارة والتنظيم .

يعد الشكلان السابقان الأكثر استخداما من قبل الشركات متعدية الجنسيات، تمهيدا لدخولها مرحلة الاستثمار المباشر فى المشروعات الإنتاجية، ومن ثم ضمان وجود الشركات داخل الدول النامية المقترضة، ثم السيطرة على أسواقها.

تتخذ الاستثمارات الخاصة غير المباشرة، أشكالا عدة منها : الاستثمار فى مجال التصنيع والإنتاج، مثل التراخيص (الامتياز)، واتفاقيات المشروعات (تسليم المفتاح)، وعقود التصنيع وعقود الإدارة، كذلك الاستثمار فى مجال التجارة، مثل عقود الوكالة .

جـ .المعونات الخارجية، وتتمثل فى كل تدفق رأسمالى أجنبى يرد إلى الدول النامية، بدوافع غير ربحية، وتشمل كلا من المنح والقروض الميسرة، وتقدم لدعم الجهود الإنمائية، فى الدول النامية .

د .القروض الخارجية، تتكون من مجموعة القروض؛ العامة والخاصة؛ المقدمة من قبل الحكومات والهيئات والأفراد، إلى الدول النامية، وتقدم تلك القروض على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة، وفقا لظروف السوق، مع التعهد بردها ودفع فوائد عنها بشروط معينة .

وتنقسم القروض الخارجية، من حيث مصادرها إلى[١٧] :

- القروض العامة (الحكومية الثنائية)، التى تعقد بين حكومات الدول المانحة وحكومات الدول النامية، أو أحد أشخاصها العامين أو الخاصين، مع مراعاة

الأوضاع السياسية السائدة، داخل البلد المقترض، وتقدم هذه القروض على أسس تجارية تتعلق بأسعار الفائدة ومدد السداد .

- القروض الخاصة، أو قروض مؤسسات التمويل الدولية، المقدمة إلى الدول النامية، من الأفراد والهيئات الأجنبية الخاصة، أو من خلال الاكتتاب في مشروعات الدولة المقترضة. وتتخذ القروض الخاصة صورا عدة؛ منها تسهيلات الموردين، و قروض الصادرات، وقروض البنوك الأجنبية الخاصة، والاكتتاب فى الأسهم والسندات الصادرة فى الدولة .

يضاف إلى ما سبق، أن ثمة قنوات متعددة لتمويل المناطق النامية من العالم، سواء من خلال تقديم المنح أو القروض بنوعيها، أو بالاستثمارات المباشرة وغير المباشرة .. الخ .

وفضلا عن تعدد قنوات التمويل، يمكن تصنيف جهات التمويل الدولية إلى :

- هيئات دولية ذات طابع عالمى، مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير، والمؤسسات المالية المعادلة المتفرعة عنه، مثل المؤسسة المالية الدولية، والهيئة الدولية للتنمية، وصندوق النقد الدولى .
- هيئات دولية ذات طابع إقليمى، ومنها البنك الأفريقى للتنمية، والبنك الأمريكى العالمى للتنمية .. إلخ .
- المنظمات الأوربية متعددة الأطراف، على غرار صندوق التنمية الأوربى، وبنك الاستثمار الأوربى .
- الهيئات الدولية ذات الطابع النوعى، ومن أمثلتها منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، إضافة إلى الشركات متعدية الجنسيات .
- أخيرا بعض مؤسسات التمويل المملوكة لتنظيمات خاصة، تعمل فى مجال حقوق الإنسان وتنمية المجتمعات .

وبالنسبة للمنطقة العربية فى مجملها، فإنها تعد المجال الملائم لنشاطات معظم مؤسسات التمويل الدولية لاسيما كلا من البنك الدولى للإنشاء والتعمير(*)، وصندوق النقد الدولى(**)، والشركات متعدية الجنسيات، إضافة إلى بعض مؤسسات التمويل الداعية إلى الديموقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان. ويعد البنك الدولى، من أهم مؤسسات التمويل الدولية الفاعلة فى المنطقة العربية، وذلك على صعيد الاقتصادات القطرية وتنمية المجتمعات، حيث يعد البنك وسيطا بين المقترضين والمقرضين، كما تعد قروضه المقدمة إلى الدول النامية، أقرب إلى القروض التجارية، بينما تعد قروض مؤسسة التنمية الدولية، قروضا ميسرة(١٨).

٢- أهداف التمويل الأجنبى للاقتصادات النامية :

نركز فى هذا السياق على جملة الأهداف الاقتصادية والسياسية التى تحرص مؤسسات التمويل الدولية، على تحقيقها داخل الدول النامية المقترضة .

أ. الأهداف الاقتصادية، وتتمثل فى :

- القضاء التدريجى على النشاط الاقتصادى للدولة القطرية، مقابل تعظيم القطاع الخاص، داخل الدولة ذاتها، مع تقليص نظم الرقابة الحكومية، تمهيدا لإنشاء مؤسسات اقتصادية عالمية، يمكنها اتخاذ القرار الاقتصادى العالمى .
- فتح السوق العالمية للمنافسة وانتقاء الأنواع الجيدة، بما يخدم أهداف مروجى العولمة .
- تمكين الشركات متعدية الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية الدولية، من إدارة الاقتصاد العالمى وتيسيره، لتحل محل الدولة، مع تعميق الاختلاف بين

(*) من أهم نشاطاته القيام بالمشروعات الإنمائية والصناعية والزراعية، والسعى لإدخال اقتصادات الدول النامية فى نظام الاقتصاد الحر .

(**) مصرف عالمى يضع موارده فى متناول الدول الأعضاء، لتمكينها من مواجهة العجز المؤقت أو قصير الأجل فى ميزان مدفوعاتها، وقد بدأ كلاهما عمله، فى واشنطن، فى عام ١٩٤٥.

اقتصادات العالم النامى، تمهيدا لإلحاقها بالاقتصاد العـالمى للقيام بوظـائف معينة.

- تمكين المنظومة الرأسمالية من إحكام السيطرة على الاقتصاد العالمى، مع دفـع الأخير إلى حل أزمة الرأسمالية التى عجزت الكينزية عن حلها[١٩].
- الحيلولة دون اندماج اقتصادى إقليمى عربـى، ضمـن منظومـة الاقتصـاد العالمى، حيث ترمى مؤسسات الاقتصاد والتمويـل العالميـة، إلـى احتـواء الاقتصادات العربية فرادى فى إطارها.
- استهداف مؤسسات التمويل الدولية، من خلال نشاطاتها الاقتصادية والمالية فـى الدول النامية عامة، والعربية خاصة، والتحكم فى اقتصادات هذه الدول، ممـا قد يعرضها للصدمات الخارجية، كما حدث فى جنوب شـرق آسـيا، خـلال صيف ١٩٩٧، حيث اضطرت مجموعة الدول الآسيوية، فى أعقاب أزمتـها، إلى تقييد حركات رؤوس أموالها، وفرض صور مختلفة مـن الرقابـة علـى الاستثمارات المالية والنقد الأجنبى وتغيرات سعر الصرف، وذلك فضلا عـن مطالبتها بإجراءات دولية لوضع ضوابط على عولمة أسواق المال.
- تشويه نمط التنمية الاقتصادية وأولوياتها فى الـدول العربيـة، حيـث تنمـو الاقتصادات العربية طبقا لشروط المنظومة الرأسمالية، وليس طبقـا لشـروط التنمية الوطنية .
- تعميق هوة الخلاف بين أصحـاب رؤوس الأمـوال، وقـوة العمـل داخـل الاقتصادات النامية، حيث تتزايد معدلات البطالة فى الدول النامية خاصة، وفى العالم عامة، بينما تتزايد سيطرة رأس المال على الحكم، وذلـك مـن خـلال نشاطات الشركات متعدية الجنسيات .

يتضح مما سبق، أن عولمة أسواق المال العربية، من خلال نشاطات مؤسسـات التمويل الدولية بأشكالها المتعددة، إنما تستهدف بالدرجة الأولى، تحويل المنطقة العربيـة

برمتها إلى مستودع صناعى كبير ذى عمالة زهيدة الأجر، مرتفعة الإنتاجية، منخفضة فى تكلفة مواردها، مقابل رفع معدلات الأرباح التى تحققها المؤسسات الدولية، وتحول الجزء الأكبر منها إلى الدول الأم. وتكتمل أبعاد الصورة، بعرض الأهداف السياسية، التى ترمى إليها المؤسسات المذكورة عند انتقائها منطقة ما من العالم، لممارسة نشاطاتها، وتحديدا، جملة الأهداف السياسية للمؤسسات المذكورة داخل المنطقة العربية.

ب. الأهداف السياسية :

ذكرنا أن العولمة تقتضى الخصوصية، أى نزع ملكية الدولة ونقلها إلى القطاع الخاص، ومن ثم تحويل الدولة إلى جهاز هيكلى لا يملك، ومن ثم لا يكون له أية سلطة فى اتخاذ القرارات. كما تضع العولمة مسؤولية السياسة الخارجية للأقطار المستهدفة، ضمن اختصاصات ما يسمى بمؤسسات المجتمع الدولى، وعلى رأسها مجلس الأمن. يتضح من ذلك أن العولمة تفرض منهجا سياسيا فكريا واحدا، ألا وهو الليبرالية التى تعنى الخصخصة والعولمة .

أما فى الدول النامية –وعلى رأسها الدول العربية– فمن الملاحظ أن العولمة بشتى مفرداتها، تستهدف توظيف دولة الفرد أو دولة الحزب، لخدمة مصالح مروجى العولمة، وذلك بغرض نقل الجماهير العربية إلى عالم اللاسياسة. بناء على ذلك يمكن حصر الأهداف السياسية المترتبة على عولمة أسواق المال العربية، ونشاطات مؤسسات التمويل الدولية، فى النقاط الآتية :

- دعم الاستقرار السياسى والأمنى فى تلك المنطقة الاستراتيجية من العالم، وذلك بهدف وقف تصدير التوتر السياسى، إلى المناطق المتقدمة من العالم، مثل وقف نزوح المعارضة الجزائرية إلى فرنسا .

- ضمان وصول مروجى العولمة إلى المصادر الأساسية للموارد الطبيعية، وذلك من خلال عمليات الخصخصة والإقراض طويل الأجل، ونشاطات الشركات متعدية الجنسيات .
- مساعدة الدول الحليفة لإسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط، مع دعم الجهود الرامية إلى حل الصراعات بالطرق السلمية، بما يخدم المصالح الأمريكية على المدى البعيد .
- تحويل الدولة بكل أجهزتها القائمة إلى أجهزة أمنية، تحمى المصالح الاقتصادية لمروجى العولمة، وذلك عن طريق تعظيم الدور المالى والاقتصادى لمؤسسات التمويل الدولية من ناحية، وتعظيم دور القطاع الخاص، من ناحية أخرى، بغض النظر عما إذا كان القطاع الخاص أجنبيا أو محليا .
- تعميق الفجوة بين الدولة -بأجهزتها الحاكمة- وأفراد المجتمع، من خلال تعظيم الفساد الحكومى، وتخصيص البرامج الإنمائية والاستثمارية، التى تدعم الفئة الحاكمة، مع تسهيل مهمات المؤسسات المساندة لحركات التحرر، بدعوى إقرار حقوق الإنسان ودعم مؤسسات المجتمع المدنى .

مما سبق يتضح أن عولمة أسواق المال العربية – التى تعد مؤسسات التمويل الدولية أبرز مروجيها وفاعليها فى المنطقة العربية – نمط جديد من أنماط إعادة استعمار المنطقة العربية أو إدماجها ضمن منظومة عالمية. وحتى تتمكن مؤسسات التمويل الدولية من تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية، فى الدول النامية عامة، والعربية خاصة، فإن المؤسسات المذكورة، تفرض جملة من الشروط على الدول المقترضة، وتختلف هذه الشروط باختلاف أشكال التمويل المقدم وأحجامه، ولكن يمكن إجمالها فى النقاط الآتية[٢٠] :

- الحق فى الإدارة والإشراف الكلى على القروض المقدمة، مثل الإشراف على فروع البنوك والشركات الأجنبية متعدية الجنسيات، كما هو الحال فى الاستثمارات الخاصة المباشرة .
- اشتراط مؤسسات التمويل – فى بعض الأحيان – تخصيص المبالغ المقدمة إلى الدول العربية، فى قطاعات معينة دون سواها، مما يعوق استخدام الدولة المضيفة لتلك المبالغ استخداما أمثل. وفى كثير من الحالات، تشترط الجهة الممولة استثمار الأموال المقدمة فى مشروعات محددة. ينطبق ذلك على المعونات المقدمة للمناطق الفلسطينية. حيث توجه معظم الأموال المقدمة لتغطية بنود النفقات الجارية، والوقوف دون استخدامها فى مشروعات استثمارية منتجة، تمكن السلطة الفلسطينية من تغطية فوائد خدمة الديون، فيخصص الجزء الأكبر من النفقات مثلا للإنفاق على جهاز الشرطة الفلسطينية، فى حين أنه تقدم مليارات الدولارات لتنمية قطاعات البحث والتكنولوجيا والصناعات الأساسية داخل إسرائيل، وبدون أية شروط من قبل مؤسسات التمويل الدولية. يترتب على ما سبق، عدم تمكين الفلسطينيين من متابعة عمليات التنمية والإعمار فضلا عن تحميل الأجيال اللاحقة أعباء خدمة الدين .
- اشتراط بعض مؤسسات التمويل – خاصة فى حالات الاستثمار المباشر – تطوير الخدمة أو المنتج، داخل الدولة المقرضة، إلى جانب اقتصار صلاحيات التشغيل والتطوير على كوادر تابعة للجهة المقرضة .

إذن، وفى إطار الأهداف التى تحرص مؤسسات التمويل الدولية على تحقيقها، بواسطة استثماراتها متعددة الأشكال داخل المنطقة العربية، وفى سياق جملة الشروط التى تفرضها على هذه المنطقة، يمكننا عرض بعض النتائج المترتبة على التمويل الأجنبى للاقتصادات العربية، وذلك فى محاولة منا لتقييم مدى جدية التمويل الدولى

للاقتصادات العربية، والتعرف على مدى نجاح تلك المؤسسات فى عولمة أسواق المال العربية .

٣- تداعيات التمويل الأجنبى على الاقتصادات العربية :

إذا نظرنا إلى العولمة بكل مفرداتها وتعاملنا معها بموضوعية؛ تأكد لنا أنها واقع قائم بالفعل، بغض النظر عما إذا كان سيستمر أم لا. بناء على ذلك فإن العولمة فى إطارها العام، والعولمة الاقتصادية تحديدا، مثل كل المتغيرات، لها جوانبها الإيجابية وتحمل فى طياتها عددا من السلبيات .

أ. **تأثيراتها الإيجابية :** تتباين إيجابيات العولمة الاقتصادية والمالية، بتباين الظروف الخاصة بكل منطقة من مناطق العالم. وفى منطقتنا العربية، يمكن إجمال إيجابياتها، فى النقاط الآتية :

- خلق فرص عمل جديدة، وذلك نتيجة نشوء علاقات التكامل الرأسية الأمامية والخلفية، مما يترتب عليه إنشاء الصناعات الوسيطة أو نصف المصنعة .
- استثمار حصيلة الضرائب المفروضة على استثمارات الشركات متعدية الجنسيات – داخل المنطقة العربية – فى مشروعات إنتاجية جديدة، من شأنها زيادة فرص العمل، ومن ثم المساهمة فى حل مشكلة البطالة .
- إحداث التنمية الإدارية والمهنية، مع خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، وتنمية قدرات الطبقة القائمة، مما يكفل تحسين الأداء الإنتاجى لقطاع الخدمات، ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد والكفاءات البشرية، ويعظم مساهمة قطاع الخدمات، فى الناتج المحلى الإجمالى .
- تطوير المجال التكنولوجى، بفعل الانفتاح الاقتصادى والثقافى، واستقدام الكفاءات الأجنبية، مع تطوير الكوادر المحلية داخل المشروعات المشتركة مع الممول الأجنبى .

- تشجيع المدخرات المحلية واستقطابها، بفعل زيادة معدل تدفق المنح والمساعدات والاستثمارات المالية المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية؛ الحكومية والخاصة .

- تلبية حاجات المجتمع المحلى من السلع والخدمات، نتيجة تدفق التمويل اللازم للعمليات الإنتاجية، سواء فى شكل نقدى أو عينى أو استثمارات مباشرة، داخل الأقطار العربية .

- المساهمة فى ترشيد الواردات وتنشيط الصادرات، من خلال رفع درجة الكفاءة الإنتاجية المحلية، مما يحدث تقدما ملحوظا فى ميزان مدفوعات الدولة المتلقية للتمويل .

- تطوير أسواق المال العربية، وتشجيع إصلاح السياسات الاقتصادية الكفيلة بجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، مع إلغاء القيود واللوائح التى تعوق دخول المستثمرين الأجانب إلى أسواق المال العربية .

- تعزيز قدرات الدول العربية للتكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية، وذلك فى حال القروض الميسرة الموجهة إلى قنوات إنمائية صحيحة .

- تشجيع عجلة التنمية الاقتصادية ودفعها ، بفعل تنشيط القطاعات المالية .

وبرغم جملة النتائج الإيجابية المترتبة على فتح أسواق المال العربية، أمام حركة انتقال رؤوس الأموال(٢١)، فثمة مجموعة من التداعيات السلبية المصاحبة لعولمة أسواق المال؛ منها :

ب ـ التداعيات السلبية، ومنها :

- تآكل القيمة الحقيقية للفوائض المالية العربية، بسبب التضخم النقدى العالمى، وتراجع قيمة الدولار الأمريكى، حيث تعد الفوائض العربية فوائض دولارية

ترتبط بشكل مباشر – كما ذكرنا آنفا – بمعدلات صرف ثابتة أو شبه ثابتة بالدولار الأمريكى[٢٢] .

- خروج نسبة كبيرة من رؤوس الأموال العربية – خاصة الأموال النفطية – إلى أسواق المال الأجنبية، مما يحول دون توظيف هذه الأموال فى تنمية الاقتصادات العربية، كما يعرض تلك الأموال للتذبذب والتراجع المطرد فى أسعارها، كما حدث فى البورصة الآسيوية .
- انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطنى – فى حالات الاستثمار المشترك مع الممول الأجنبى – مما يؤدى إلى تضاؤل حجم المشروعات المشتركة، ومن ثم انخفاض إسهامها فى تحقيق أهداف الدولة. وهنا يكمن سبب ضآلة حجم المزايا المتحققة من الاستثمار المشترك، بالقياس إلى الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبى أو لمؤسسة التمويل الدولية .
- تخفيض الإيرادات العامة للدولة المقترضة، من خلال الإعفاءات الضريبية والحماية الجمركية، اللتين تمنحهما الدولة المضيفة المقترضة، لمؤسسات التمويل الدولية المقرضة، أو للشركات متعدية الجنسيات المستثمرة، ومن ثم يتراجع حجم كل من الاستثمار والادخار، مما يحدث خللا فى ميزان المدفوعات على المدى البعيد .
- خلق أنماط استهلاكية، تتعارض مع أذواق العامة، لاسيما فى حال تخصيص التمويل المقدم فى مجالات معينة، ومن ثم تحميل اقتصادات الدول أعباء خدمة الدين .
- زعزعة الاستقرار السياسى، فى عدد من الدول المتلقية للتمويل، نتيجة اختراق مؤسسات التمويل مؤسسات المجتمع المدنى، بدعوى إقرار الديموقراطية، ودعم المظلومين .. إلخ .

- لجوء القيادات السياسية فى عدد من الدول العربية، إلى المعونات الخارجية، للتغلب على المعارضة السياسية، مما يضعف قدرة حكومات هذه الدول على تجنب الضغوط الاقتصادية والسياسية، من قبل الدولة الأم لمؤسسة التمويل .
- تعميق تبعية الدولة المقترضة أو المتلقية للتمويل، للدولة المقرضة أو الممولة، ويعزى السبب فى ذلك، إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وقصر آجال السداد، مع عجز الدول النامية عن تنمية صادراتها، بسبب الحماية المفروضة من قبل الدول المقرضة على دخول تلك الصادرات إلى أسواقها .

يتأكد مما سبق – وبرغم جملة الإيجابيات المترتبة على عولمة الاقتصادات عامة، وأسواق المال خاصة – حرص مؤسسات التمويل الدولية على تعظيم أرباحها وتحقيق أهدافها، بما يضمن مصالحها الخاصة، فى المقام الأول. من هنا تأتى ضرورة العمل العربى ضمن محاور أساسية، تمكن المنطقة العربية من اجتذاب ثمار الانفتاح وتنظيم إيجابياته مع الأخذ فى الحسبان، تأهيل الاقتصادات العربية للدخول إلى ساحة الاقتصاد العالمى .

ثالثا : محاور التحرك العربى إزاء عولمة أسواق المال العربية

من المؤكد أنه فى إطار الإمكانات العربية المتاحة على كافة الأصعدة، وفى غمرة التطورات العالمية، فى مجال عولمة الاقتصادات العالمية والأسواق المالية، ثمة محاور عدة يمكن للمنطقة العربية أن تتحول من خلالها، إلى قوة فاعلة فى النظام العالمى، حيث مقومات الفعل متوافرة، بالقدر الذى يفوق إمكانات أنجح التكتلات الاقتصادية العالمية .

١– جذب الفوائض المالية العربية

تأتى آلية الجذب المقترحة، من منطلق التعامل مع عوامل طرد الاستثمارات العربية وتهجيرها، ومن ثم علاج مواطن الخلل والضعف، التى تعانيها أسواق المال

العربية، حيث لابد من اتباع مجموعة من الخطوات الكفيلة باجتذاب الأموال العربية، المهجرة والمهربة والمتسربة. من هذه الخطوات أو الآليات :

أ .إعادة النظر فى قوانين الاستثمار، تمهيدا لتطويرها فى ضوء التجارب العملية والمتغيرات المستجدة، مع إشراك كافة الأطراف ذات الصلة فى دراسة هذه القوانين ومناقشتها وتطويرها .

ب .إصلاح الخلل القائم داخل أسواق المال العربية، مع دعم الهياكل والأنشطة الكفيلة بزيادة التعاون المالي والنقدى، بما يضمن اجتذاب الأموال والمدخرات.

جـ .ضرورة إشراف الحكومات العربية على تشجيع الاستثمارات العربية، وذلك بتوفير التجهيزات الأساسية، وضمان حرية التحويل والمنافسة، وتعظيم دوال الأرباح داخل المنطقة العربية .

د .الإصلاح الهيكلى لأسواق المال العربية، مع توفير الوسائل الجديدة لجمع المدخرات المحلية، وبعض المدخرات الأجنبية، وذلك من خلال تأسيس صندوق باسم الدولة، مهمته انتقاء الاستثمارات الملائمة، وتوجيه المدخرات إليها، بضمانات ملائمة، على أن يسبق تلك المرحلة، توزيع المخصصات الاستثمارية بنسب متجانسة مع كل من القطاعين العام والخاص، وهو الأمر الذى يسهل على المستثمر العربى، توجيه استثماراته .

هـ .فتح الأسواق العربية أمام منتجات المشروعات العربية المشتركة ومعاملة هذه المنتجات معاملة المنتجات الوطنية، خاصة أن كثيرا من هذه المشروعات يتسم بطاقة إنتاجية كبيرة، ويحتاج إلى سوق استهلاكية ضخمة .

و .تخفيف العبء الضريبى عن الاستثمارات المحلية والعربية، تشجيعا لتوطين الاستثمارات العربية، وإحلالها محل الاستثمارات الأجنبية التى تحظى بإعفاءات ضريبية معتبرة، يترتب عليها تحويل جزء كبير من الأموال العامة، إلى الدولة الأم للممول الأجنبى .

ولضمان فعالية الأداء والتنفيذ للخطوات المقترحة سابقا، لابد من وضع مجموعة من الضوابط على أداء ونشاطات أسواق المال العربية .

٢- فرض الرقابة الإدارية والمالية على أسواق المال العربية : ويتحقق ذلك من خلال :

أ .متابعة الاستثمارات العربية، مع توفير الحماية الملائمة من المشروعات المنافسة، إلى جانب التحقق من تطبيق قوانين الاستثمار، فضلا عن تحقيق فعاليات مؤسسات التمويل، بما يتفق مع أهداف الدولة فى جذب الاستثمارات .

ب .إنشاء أجهزة للإشراف على الاستثمار فى عدد من الدول العربية، مع التأكيد على أهمية دور هذه الأجهزة، وذلك بمنح الجهات المشرفة صلاحيات تخولها الحق فى فض المنازعات، وتحديد اختصاصاتها، بما يمكنها من القيام بدور فعال فى الإشراف على العملية الاستثمارية .

جـ .الحيلولة دون عبث الأموال الساخنة فى البورصات العربية، ووضع الضوابط الإدارية والقانونية، على العمليات الاستثمارية، خاصة فيما يتعلق بحجم الاستثمارات ومجالاتها ونوعية منتجاتها، وحماية حقوق العاملين فيها، مع مراعاة احتياجات المجتمعات العربية .

د .مراقبة النشاطات الجانبية لمؤسسات التمويل الدولية والشركات متعددة الجنسيات، لاسيما فى المجالات التى تستهدف زعزعة الاستقرار السياسى، داخل الدولة المضيفة، أو فى حال إقرار المشروعات ذات الطبيعة المتنافية مع التكوين الثقافى والأيديولوجى للمجتمعات العربية، مما يؤدى إلى إهدار الطاقات البشرية والمادية للأمة العربية .

هـ .وضع الضوابط الحكومية على الأموال المحولة لخزينة المستثمر الأجنبى، سواء فى شكل أرباح، أو إعفاءات جمركية، أو تخفيضات ضريبية، مع انتقاء الاستثمارات الأجنبية غير المشروطة لصالح المستثمر الأجنبى .

٣- إحياء السوق العربية المشتركة :

فيما يتعلق بإحياء السوق العربية المشتركة، فإنه يجب على منظرى الاقتصاد والمال، فى المنطقة العربية، وضع الأسس والخطوات الكفيلة بتنفيذ فعلى لأولى مراحل السوق، ومن ثم إرساء القواعد الاقتصادية العربية، التى تؤهل هذه الاقتصادات لأن تصبح قوة فاعلة، يمكنها التفاوض لتحسين شروط استقدام رؤوس الأموال الأجنبية. ولكن هل تمتلك الأمة العربية، المقومات الأساسية للسوق المشتركة؟

ذكرنا، خلال المبحث الأول، جملة من الخصائص التى تتميز بها المنطقة العربية، وعليه فإن ثمة خطوات يجب اتباعها لتحقيق أولى درجات التعاون الاقتصادى العربى، تمهيدا لتحقيق التكامل الاقتصادى، وإقرار السوق العربية المشتركة. من هذه الخطوات .

أ. القضاء على بؤر الخلل العربى(٢٣) :

لقد تسببت مجموعة من بؤر الخلل هذه فى تشويه البنيان الهيكلى لمجمل المنطقة العربية، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .. إلخ، مما أعاق التطور العربى، فى مجالات عدة، كما حال دون تأسيس كتله اقتصادية عربية. ومن بؤر الخلل المشار إليها:

- التفكك الاجتماعى والسياسى .
- غياب التنظيم ومحدودية القدرة التكنولوجية.

ويمكن التغلب على هاتين المشكلتين، من خلال إنشاء مؤسسة عربية للإشراف على الإصلاح الاجتماعى، وإقرار الاستقرار السياسى، وهذا يتحقق من خلال جامعة الدول العربية، فى حال إعادة النظر فى تشريعاتها ونظم تعاملها مع التطورات والمشكلات الحادثة داخل المنطقة العربية، كذلك يمكن تطوير التكنولوجيا العربية، من خلال إنشاء مؤسسات البحث العلمى وتخصيص الميزانيات الملائمة لانتقاء الأساليب التكنولوجية وتطويعها، بما يخدم متطلبات المنطقة العربية .. إلخ.

ب. تحقيق الأمن الغذائى :

يقصد بذلك مدى الاطمئنان إلى قدرة الاقتصاد القومى، على إشباع الاحتياجات الغذائية للسكان، داخل المنطقة العربية، سواء من خلال الإنتاج المحلى، أو تمويل الاستيراد. لكن تشجيع الاستثمار المحلى، يعد الضمان الأجدى لجذب الاستثمارات العربية، والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة. ولتحقيق الأمن الغذائى العربى، يجب[٢٤] :

- تنمية القطاع الزراعى، على المستويين القطرى والإقليمى، مع ضرورة التعامل مع المرحلة الحالية، بوصفها مرحلة لاستيراد المواد الغذائية من الخارج، وتوظيف كبر حجم الطلب العربى على المنتجات الغذائية العالمية، فى تحسين القوة التفاوضية العربية، داخل الأسواق العالمية .
- توظيف الفوائد النفطية العربية فى استثمارات مباشرة ضمن المجال الزراعى العربى، وكما ذكرنا فقد نجح العرب أخيرا، فى عقد مؤتمر (النفط مقابل الغذاء)، مما يؤكد أن توافق الإرادات السياسية العربية، على إقرار التكامل الاقتصادى العربى، وتطوير المجال الزراعى، سيمكن المنطقة العربية من توظيف كل من سلاح النفط، وسلاح الغذاء .

جـ .تحرير النفط العربى :

تتبين أهمية النفط العربى فى مجالات العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول العربية، من خلال ما أحدثه رفع أسعار النفط - أثناء عقد السبعينيات - من تحويل جزء مهم من الدخل المتحقق، لتمويل البرامج التنموية الضخمة، لاسيما فى مجال المرافق العامة، والبنية الأساسية. وعليه فقد حلت الأموال العربية محل الاستثمارات الأجنبية، ولكن مع تزايد التوقعات حول نضوب كثير من حقول النفط العالمية - مع انتهاء القرن الحالى - ومع وجود أكثر من نصف الاحتياطات النفطية المؤكدة، من إجمالى احتياطى النفط العالمى، فى باطن الأرض العربية، فضلا عن عدم توقع

اكتشاف بدائل أخرى مماثلة للنفط؛ فإنه يجب على الدول العربية الإجماع على اتخاذ التدابير الآتية :

- توحيد الإرادة السياسية العربية، فيما يتعلق بتحرير النفط العربى من سطوة الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- إنشاء صندوق طوارئ لبلدان الأوبك، مهمته تقديم القروض الميسرة، ليس للدول الأعضاء فحسب، بل كذلك للدول العربية التى تعانى مشكلات اقتصادية فى مجال التنمية كذلك .

د . ضرورة التوجه العربى نحو التصنيع، لاسيما تصنيع النفط، على أن تدعم هذه الخطوة بتحرير الأموال العربية لدى البنوك الأجنبية، بغية استثمارها فى مجالات التصنيع المستهدفة .

هـ .محاولة وضع الحلول الشاملة الجذرية لعدد من المشكلات الاجتماعية التى تعانى منها المنطقة العربية؛ مثل تزايد معدلات النمو السكانى، وارتفاع معدلات البطالة، وتفشى الأمية .. إلخ، حيث إن هذه المشكلات تمثل عبئا متزايدا على كاهل الدول، وعنصرا من عناصر الاستهلاك المطرد لثمار مجهودات التنمية.

الخاتمة

من المؤكد أن "العولمة" لم تعد خطرا قادما يهدد عالمنا المعاصر، حيث أضحت واقعا نعيشه – فى بداياته – وبكافة أبعاده، وتأثيراته. والعولمة لكل المتغيرات التى تطرأ على مجتمع ما، لها جوانبها الإيجابية، كما أن لها تداعياتها السلبية.

بناء على ذلك، وفى سياق الحديث العالمى والمحلى حول مغانم العولمة ومغارمها، تتأرجح المنطقة العربية، بين فرقتها السياسية، وتعاظم مديونيتها، وتفاقم

مشكلاتها الاجتماعية؛ مثل البطالة وتزايد معدلات السكان، وتفشى الأمية .. إلخ، ناهيك عن التردى فى مستويات الأداء الاقتصادى، لمجمل الدول العربية.

من هنا، تنطلق مؤسسات التمويل الدولية، فى نشاطاتها، سواء من خلال الاستثمارات، أو تقديم القروض، أو المعونات .. إلخ، مستهدفة- كأى مؤسسة ربحية- تعظيم عوائدها المالية، وتسكين مواطن التوتر السياسى، فى المناطق النامية من العالم، بغية وقف تصدير هذا التوتر، إلى مقارها الرئيسية، ومن ثم يترتب على نشاطاتها كافة، جملة من التداعيات، السلبية فى مجملها، نظرا لعدم التكافؤ بين طبيعتها وطبيعة المتلقى لأحوالها. حيث إن المنطقة العربية – محل البحث – لا تزال تدور فى فلك العالم النامى، بمشكلاته، وتخلفه، وضعف فعاليته على المستويين الاقتصادى والمالى، مما يؤهله – بمواصفاته الحالية – لأن يصبح مستودعا للنهب والاستغلال.

بناء على ذلك، كان لابد من وقفة، يعقبها تحديد محاور للتحرك العربى، من أجل إعادة هيكلة العمل وتخطيطه، فى هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، تمهيدا لإقامة تكتل اقتصادى فاعل، لا تنقصه سوى الإرادة السياسية الفاعلة، لكل من الحاكم والمحكوم.

المراجع

١. خضر هارون، "العولمة" : قراءة فـــى المقدمـــة، أوراق اســـتراتيجية ، مركـــز الدراســـات الاستراتيجية، الخرطوم ط١، ١٩٩٨، ص٣.

٢. أحمد يوسف أحمد وآخرون؛ حـــال الأمـــة العربيـــة : الأوضـــاع السياســـية والاجتماعيـــة والاقتصادية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٦، المستقبل العربى ، العدد ٢١٩، آيـــار/ مـــايو ١٩٩٧، بيروت ص٩٠-٩٢.

٣. أحمد السيد النجار ، "تقلبات الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية وآثارها على الاقتصـــادات العربية السياسية الدولية"، العدد ١٢٥، تموز / يولية ١٩٩٦، القاهرة ص ٢٠٤.

٤. سمير محمد عبد العزيز ، المداخل الحديثة فى تمويل التنمية الاقتصاديـــة، مؤسســـة شـــباب الجامعة، الإسكندرية، ط٢، ١٩٩١، ص٤٢١.

٥. أحمد السيد النجار وآخرون، الاقتصاد العربى فى مواجهة تحديات القرن الواحد والعشـــرين، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٥ - ٧.

٦. محمود عبد الفضيل، "الشرق أوسطية ومستقبل التعـــاون والتكـــامل الاقتصـــادى العربـــى"، المستقبل العربى ، العدد ٢٢٠، حزيران / يونية ١٩٩٧، بيروت ص ٨٧-٩٠.

٧. النجار وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

٨. المصدر السابق، ص ١٢.

٩. معالى حسن إبراهيم، "دور الإعلام العربى فى نشر ثقافة التكامل الاقتصادى"، مجلة الوحـــدة الاقتصادية العربية، العدد ١٧، تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة ص ٢٣.

١٠. محمود عبد الفضيل وآخرون، "حلقة نقاشية حول التحديات المستقبلية التى تواجه اقتصـــادات المنطقة العربية"، المستقبل العربى، العدد ٢٢٠، حزيران / يونية ١٩٩٧، بيروت ص ٩٧.

١١. سليمان المنذرى، السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة، مكتبـــة مدبولـــى، القـــاهرة، ط١، ١٩٩٩، ص١٢.

١٢. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولى، المكتب العربى الحديث، الإسكندرية، ط٢، ١٩٩١، ص ٣٦٣ – ٣٦٤.

١٣. عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٣ – ٣٢٤.

14. Michael ,P. Todaro, Economic Development ,New York Uni., Fifth Edition, New York and London, 1994,p.400

١٥. أبو قحف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٦.

للمزيد، أانظر :

صفوت عبد السلام عوض الله، دروس فى العلاقات الاقتصادية الدولية : التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٦٤.

١٦. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد على الليثى، التنمية الاقتصادية : مفهومها؛ نظرياتها؛ سياساتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٢٣٥.

١٧. البنك الدولى، تقرير التنمية فى العالم لعام ٩٦ ،واشنطن، آب / أغسطس ١٩٩٦ ،ص ١٢٠.

١٨. حميد الجميلى، الاقتصاد السياسى للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربى"، الطريق العدد الثالث، آيار – حزيران / مايو – يونية ١٩٩٩، بيروت ،ص٤١.

١٩. نايف بلوز، قراءة واسعة حول العولمة : دوافعها ؛ مقاصدها، المسار، أيلول/سبتمبر، ص ٨،٩.

٢٠. عوض الله، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

٢١. المنذرى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٩.

٢٢. النجار وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤.

٢٣. رمزى زكى، الاقتصاد العربى تحت الحصار : دراسات فى الأزمـــة الاقتصاديـــة العالميـــة وتأثيراها على الاقتصاد العربى مع إشارة خاصة إلى الدائنية والمديونية، مركز دراسات الوحـــدة العربية، بيروت، ط٢، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩، ص ٣٠٦ - ٣٠٩.

٢٤. المصدر نفسه، ص ٣٠٩ وما بعدها.

تعقيب

أ.د محمد إبراهيم منصور(*)

عند تقدير أثر تطبيق دورة أورجواى على الاقتصادات العربيـة، مـن المـهم العودة إلى الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية، التى شهدت الاتفاق علـى إقامـة نظام دولى ثلاثى الأركان؛ وهذه الأركان هى : إيجـاد إدارة دوليـة للنظـام النقـدى العالمى، عهد بها للبنك الدولى، وإيجاد إدارة دولية لنظام التمويل العالمى، عـهد بـها لصندوق النقد الدولى، وإيجاد إدارة دولية، لنظام التجارة الدولية، وقد أرجئ تنفيذ ذلـك بفعل الخلافات بين القوى الكبرى وموقف الولايات المتحدة مـن مفاوضـات الجـات. وبعد نصف قرن من هذا التاريخ استطاعت الدول المنظمة للجات إعلان قيام منظمـة التجارة العالمية فى يناير ١٩٩٥ .

ونظام التجارة الدولية فى صورته الحالية له أحكام قاطعـة، لا تملـك الـدول اتخـاذ قرار بشأن الانصياع لها أو عدم الانصياع، فهناك هيئة تحكيم، لـها قضـاة، توقع العقوبات على المخالفين، وهذا أمر مستجد يعطى النظام التجارى الدولـى صفـة الإكراه مع الأخذ فى الحسبان أن معظم العقوبات تتجه للـدول الناميـة، ممـا يعمـق علاقات عدم التكافؤ بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة. ومؤدى هـذا أن للعولمـة – كأى خيار غانمون وغارمون– وأن حرية التجارة ملائمة تماما لمن لهم حظ كبير فـى الحياة .

وتقودنا الملاحظة السابقة إلى استخلاص عدة سمات للنظام الدولى مـن واقـع الأبعاد الاقتصادية المميزة له؛ السمة الأولى هى الانتقائية؛ فبينما تفتح أبـواب حريـة تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، يتم غلقها أمام حركة العمالة. فالمدافعون عن التحرير السلعى وتحرير رأس المال هم مناهضو التشديد على حركة الأيـدى العاملـة مخافة اجتياح المهاجرين دولهم. والسمة الثانية هى إزاحة الدولـة القوميـة لصـالح الشركات متعددة الجنسيات والقطاع الخاص ومنظمات قطاع الأعمال. فحسب منظرى

(*) أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة أسيوط ومدير مركز دراسات المستقبل.

العولمة تعد الدولة شرا دائما؛ من الصعب الاستغناء عنها لكن يجب تعليمها أصول تجارة الأعمال. والسمة الثالثة هى توسيع الفجوة وتعميق عدم التكافؤ بين الدول المتقدمة والدول النامية. فالدول المتقدمة تتمتع بميزة نسبية فى قطاع الخدمات التى يجرى تحريرها (كالبنوك، والسياحة، والنقل، والإعلام)، بينما لم يتم تحرير الخدمات كثيفة التشغيل (كالمقاولات، والبناء) التى تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية. والسمة الأخيرة هى أن التشديد على حقوق الملكية الفكرية يحقق مكاسب صافية للدول المتقدمة، وذلك لأن نحو ٩٠% من الاختراعات تسجل فيها، بينما تستورد الدول النامية قائمة طويلة من السلع والمواد التى تبدأ بالأدوية وتنتهى بمواد مكافحة الحشرات الزراعية، ولا تحصل عليها إلا بعد دفع قيمة هذه الاختراعات. وفى المقابل لا تتمتع اختراعات القطاع العام فى الدول النامية بأى حماية؛ نظرا لأن اتفاقية الجات لا تحمى سوى الملكية الفكرية الفردية .

المدخل السابق بدا ضروريا لمناقشة ورقة فيفى مصطفى، وهى ورقة موثقة محكمة البناء، تضمنت تقويما لاتفاقية الجات بجوانبها الإيجابية والسلبية، لكنها تحتاج إلى مزيد من الأدلة للتدليل على صحة النتائج التى توصلت إليها. وليس صحيحا أن الدراسات المعنية محدودة، فهى كثيرة ومتاحة، وتحضرنى منها دراسة صندوق النقد العربى حول آثار الجات على المجال الزراعى، والتى قدرت الخسائر المتوقعة بنسبة ٣٠% يتكبدها الاقتصاد العربى فى العقد الأول لتطبيق الجات. وعلى صعيد آخر، فإن الاتفاقيات الدولية تحتاج فى قراءتها إلى نظرة نقدية لا إلى نظرة محايدة، وذلك لأن القراءة المحايدة لا تكشف عورات هذه الاتفاقيات وميلها لتحقيق مصالح الدول المتقدمة. وعلى سبيل المثال، اشترطت اتفاقية الجات تحويل القيود غير الكمية إلى قيود كمية، وهو شرط حقق حماية أكبر لمنتجات الدول الغربية. كما تحايلت الدول ذات الإنتاج الزراعى الكبير فى مواجهة خفض الدعم المقرر للإنتاج الزراعى، باختيار سنة الأساس اختيارا متعمدا مما يخدم مصالحها. هذا بالإضافة إلى لجوء الدول الصناعية إلى صور غير مرئية للحماية تسمى الحماية الرمادية، من قبيل المواصفات القياسية، والشروط البيئية، وحماية حقوق الإنسان .... إلخ.

إذا انتقلت إلى ورقة ميرفت غزال واجهتنى مشكلة أساسـية بخصوصها، ألا وهى اختلاف العرض المقروء عن البحث المكتوب؛ فالأول أكثر تكاملا من الثانى، لكن التعقيب سينصب على البحث المكتوب على أية حال. وفى هذا السياق يلاحظ أن الباحثة وصفت الوضعين السياسى والاقتصادى للدول العربية، وفى هذا شىء من التزيد. فليس ثمة علاقة واضحة للنزاع المصرى – السودانى أو الجزائرى – المغربى بسياسات مؤسسات التمويل الدولية. كما تعرضت الباحثة لتعريف العولمة لغويا أو اصطلاحيا، وهو ما لم تكن مطالبة به، على أساس أن المشكلة حددت نفسها بنفسها. والدراسة ينقصها التكامل المنهجى بين أجزائها. وينقصها التسلسل المنطقى، هذا بالإضافة إلى إيراد بعض المقولات غير الدقيقة؛ كالقول إن العولمة تدعو للاستقرار السياسى والأمنى، وهى المقولة التى تنفيها الباحثة فى موضع آخر من بحثها، وكالدعوة لإنشاء مؤسسات اقتصادية يمكنها اتخاذ القرار الاقتصادى العالمى، وبهذا تتحول الدولة إلى جهاز هيكلى. فما هو المقصود بذلك ؟ لكن الأخطر مما سبق أن البحث لا يتطرق لقضايا خطيرة فى عولمة أسواق المال العربية تجعلها أقل الأسواق العالمية جذباً للاستثمارات (١% فقط من هذه الاستثمارات). ولا تناقش وضع الجهاز المصرفى العربى، ومنافسة الجهاز المصرفى الدولى له، وأهمية تطوير آليات لاسترداد رأس المال العربى المستثمر فى الخارج. وكان من المفيد التعرض لمثل هذه القضايا ولسلسلة الأزمات التى أطلقتها مثل أزمة جنوب شرق آسيا، وأزمة البرازيل، وأزمة روسيا، مما يؤكد ضرورة التمسك بسلطة الدولة. وفى المقابل تضمن البحث إشارات لتحرير النفط العربى، وتحقيق الأمن الغذائى، والسوق العربية المشتركة، دون ربط هذه الإشارات بسياق البحث ومعماره .

أما ورقة مراد محفوظ عن العولمة وضرورة التكامل الاقتصادى العربى، فأسجل إزاءها ملاحظتين؛ إحداهما تتصل بسلامة اللغة العربية للباحث، والأخرى تنصب على تضارب البيانات، وهى ملاحظة تتعلق بدورها بالبحثين السابقين.

القسم الرابع

الأبعاد الثقافية للعولمة

العولمة والهوية الثقافية

دراسة حالة للوطن العربى

أمجد جبريل (*)

مقدمة

لم تكن ظاهرة العولمة التى برزت بشدة فى السنوات العشر الأخيرة مفاجأة إلا لأولئك الذين لم يستوعبوا جيداً دلالة الأحداث الكبرى التى وقعت خلال القرن العشرين، وكان لكل منها أثره الواضح على تجمع سحب تلك الظاهرة وبداية سقوط أمطارها على كل مكان في العالم. وقد شهد العالم خلال القرن العشرين عدة ثورات متلاحقة فى مجال الاتصال والإعلام، كان آخرها ظهور شبكة الإنترنت التى أصبحت بمثابة مائدة ثقافية مفتوحة لكل إنسان فى العالم. و قد كان لكل واحدة من هذه الثورات أثرها الواضح على تدفق المعلومات، ومن ثم على ثقافة الأفراد والمجتمعات.

وعلى سبيل الإسهام المتواضع فى الجدل العربى حول العولمة، تحاول هذه الورقة أن تقترب من الظاهرة من مدخل الهوية الثقافية. وتبدأ هذه المقاربة بمحاولة تعريف كل من العولمة والهوية الثقافية فى المبحث الأول، ثم البحث فى تأثير العولمة على الثقافة فى المبحث الثانى، وصولا إلى استعراض قضايا العولمة الثقافية وتناقضاتها فى المبحث الثالث. وتنتهى الورقة بعرض بعض المقترحات التى يمكن أن تشكل خطوطا عامة لرسم استراتيجية عربية للتعامل مع العولمة .

وتنطلق الورقة من فرضيتين أساسيتين هما :

١- أن الولايات المتحدة التى تشكل قطبا وحيداً فى عالم اليوم تسعى إلى قيادة الآخرين ثقافيا مثلما تقودهم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وتحاول من خلال هيمنتها على وسائل الاعلام والثقافة العالمية أن تؤثر على الأنساق القيمية لشعوب العالم، وصبغها بثقافة أمريكية، بغية تشكيل أفراد هذه الشعوب وتطويعهم وفقا للمنظور الأمريكى .

(*) باحث فلسطيني

٢- أن محاولات التنميط الثقافي والاعتداء على خصوصيات الثقافية للشعوب لن تؤدى إلا إلى زيادة استمساك الشعوب والأمم بهوياتها الثقافية؛ ذلك لأن الثقافة والهوية تشكلان دعامتين أساسيتين في بناء أي مجتمع من المجتمعات، وتستطيعان الوقوف في وجه منظومة العولمة .

أولا: في تعريف العولمة والهوية والثقافية

شاع استخدام لفظ العولمة في السنوات العشر الأخيرة من هذا القرن، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وتغير تركيبة النظام الدولي ثنائي القطبية، لكن الظاهرة ليست حديثة كلياً بالدرجة التي توحى بها حداثة استخدام اللفظ، إذ إن العناصر الأساسية في فكرة العولمة -المتمثلة في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، وتبادل السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال، وانتشار المعلومات والأفكار، وتأثر أمة بقيم غيرها من الأمم وعاداتها -كلها عناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون .

لكن الجديد في أمر العولمة في هذه المرحلة التاريخية وضوح آثار الثورة العلمية والتكنولوجية، والتطورات الهائلة التي حدثت في عالم الاتصال، ويمكن القول إنها أحدثت ثورة في العالم من خلال تطور الحواسب الإلكترونية، والأقمار الصناعية، وظهور شبكة الإنترنت بكل ما تقدمه للاتصال الإنساني بمختلف أنواعه من فرص ووعود[١].

ولعله من الصواب أن نستهل هذه الورقة بالإشارة إلى أن تداول لفظ العولمة لم يحدث هكذا فجأة، وإنما تدرج الأمر من الفكرة التي طرحها فرانسيس فوكوياما حول " نهاية التاريخ "، ثم ظهر مصطلح " النظام العالمي الجديد "، ثم ظهرت نظرية " صراع الحضارات " التي صاغها عالم السياسة الأمريكي الشهير صامويل هانتنجتون. ولأن هذه المصطلحات أو الأطروحات السابقة لم تلق قبولا لدى سامعيها، فقد بدأ البحث عن بديل يحتويها جميعا، فكانت العولمة .

لكن بدايات استخدام مصطلح العولمة تعود إلى كتابين صدرا عام ١٩٧٠، الأول لمارشال ماك لوهان وعنوانه (حرب وسلام في القرية الكونية)، والثاني

(أمريكا والعصر الإلكتروني) لزبغينو بريجنسكي المسؤول السابق في مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس ريغان. حيث ركز الكتاب الأول على دور التطورات الواسعة في وسائل الاتصال في تحويل العالم إلى قرية كونية، في حين أن الكتاب الثاني يبحث في الدور الذي ينبغي أن تقوم به الولايات المتحدة لقيادة العالم، وتقديم نموذج شامل للحداثة، مادامت هي مصدر انطلاق ٦٥ % من مجموع الاتصالات العالمية، ومادامت ثورة الاتصالات تؤدي إلى التغيير الاجتماعي وإلى مجتمع جديد[٢].

١. في تعريف العولمة :

إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة، نظراً لتعدد تعريفاتها التي تتأثر أساسا بانحيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا، كما أن كل مختص يسعى للاقتراب من المفهوم من زاوية معينة .

وبحسب تعريف صندوق النقد الدولي، فإن العولمة هي : التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم، الذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله[٣].

وفي تعريف آخر يرى صادق جلال العظم أن العولمة هي " حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل سيطرة دول المركز الصناعية وفي ظل سيادة نظام عالمي غير متكافئ "[٤].

هذا، بينما يرى البعض أن العولمة هي " تحول نوعي في تدويل العالم، وقد حدث هذا التحول النوعي نتيجة لثورة الاتصال والمعلومات وأثرها في سرعة انتقال المال والاستثمارات" [٥].

ويعتقد روبرتسون أن العولمة بوصفها مفهوم تشير إلى ضغط العالم وتصغيره من ناحية وتركيز الوعي به من ناحية أخرى [٦].

١

وجملة القول أن دلالة هذا المصطلح قد استقرت إجمالا على أن " العولمة هي ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية الدولية، وتحدث فيها تحولات على مختلف الصور تؤثر في حياة الإنسان في كوكب الأرض أينما كان، ويسهم في صنع هذه التحولات ظهور فعاليات جديدة هي الشركات متعددة الجنسيات، التي تتسم بالضخامة وتنوع الأنشطة والانتشار الجغرافي والاعتماد على المدخرات العالمية وتعبئة الكفاءات من مختلف الجنسيات. وتبرز بفعل هذه التحولات قضايا لها صفة "العالمية" مثل قضية الممتلكات العامة للبشرية من بحار وفضاء وقارة قطبية جنوبية، وقضايا صيانة البيئة وتحركات سكان الأرض، وقضية الفقر في العالم، وقضية الجريمة المنظمة. كما تثور تساؤلات لها صفة العالمية حول دور الدولة في ظل هذه التحولات، ودور الجماعات الأهلية في أوطانها، ودور المنظمات الأهلية متعددة الجنسيات، فضلاً عن دور منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المنبثقة عنها"(٧). وتستعين العولمة في تمددها بعديد من الأدوات والوسائل التي تأتي في مقدمتها الآلة الإعلامية، بما تشمله من وكالات أنباء عالمية عملاقة وقنوات تليفزيونية فضائية وصحف دولية واسعة الانتشار، كما تمثل الإنترنت حلقة اتصال مهمة في عصر العولمة .

وثمة أداة مختلفة من أدوات العولمة، ألا وهي المؤتمرات الدولية؛ إذ تمثل ملتقى دوليا للتباحث بشأن القضايا والاهتمامات العالمية. لكن هذه المؤتمرات لا تخلو في كثير من الأحيان من محاولات فرض مواقف معينة، بهدف خلق ثقافة عولمية واحدة، وهو ما سنشير إليه لاحقا .

٢. في تعريف الهوية :

تستعمل كلمة " هوية " في الأدبيات المعاصرة لأداء معنى كلمة ***Identity*** التي تعبر عن خاصية المطابقة؛ الشيء لنفسه، أو مطابقته لمثيله(٨). ولا تخرج المعاجم الحديثة عن هذا المضمون، فالهوية هي حقيقة الشيء أو الشخص المطلقة، المشتملة

على صفاته الجوهرية التى تميزه عن غيره. ويمكن تعريف الهوية بأنها الشفرة التى يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه فى علاقته بالجماعة الاجتماعية التى ينتمى إليها، والتى عن طريقها يتعرف عليه الآخرون بوصفه منتميا إلى تلك الجماعة(٩). وإجمالا يمكن القول إن الهوية الثقافية والحضارية لأمة من الأمم، هى القدر الثابت الجوهرى المشترك من السمات والقسمات العامة، التى تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات، وتجعل للشخصية الوطنية أو القومية طابعاً تتميز به عن الشخصيات الوطنية والقومية الأخرى .

ثانيا : تأثير العولمة على الهوية الثقافية

تحتل الثقافة أهمية كبيرة متزايدة في عالمنا المعاصر؛ لذا فإن الصناعات الثقافية تحظى باهتمام كبير اليوم، نظرا لما تتميز به من قدرة عالية على بلورة الرأى وتشكيل العقل. وتشكل الولايات المتحدة أضخم مركز لاحتكار الصناعات الثقافية فى العالم، فهى القطب المسيطر على إنتاج الصورة والمعلومات، حيث تتمركز بها مجمعات الصناعات الثقافية الضخمة التى يسيطر عليها عدد ضئيل من أصحاب رءوس الأموال، بينما يمتد نفوذهم إلى كامل أرجاء المعمورة. هذا، وتسعى الصناعات الثقافية والإعلامية فى الولايات المتحدة إلى تكريس نمط المجتمع الاستهلاكى برغم بعدها المعلوماتى فى الظاهر(١٠).

"ومن أكثر ما يلفت الانتباه من ظواهر العولمة، المدى الذى بلغته الثقافة الشعبية الأمريكية من الانتشار والسيطرة على أذواق الناس فى العالم. فالموسيقى الأمريكية والتليفزيون والسينما أصبحت منتشرة فى مختلف أنحاء العالم، كما أن النمط الأمريكى فى اللباس والأطعمة السريعة وغيرها من السلع الاستهلاكية انتشر على نطاق عالمى واسع، بالأخص بين الشباب. إضافة إلى ذلك أخذت اللغة الإنكليزية – وخصوصا اللهجة الأمريكية – تصير لغة عالمية "(١١). ومن الجدير بالذكر أن الخوف من محاولات التنميط الثقافى الأمريكية ليس مقصورا على الدول النامية فحسب، فقد باتت الدول الأوربية تحذر من مخاطر" المطرقة الثقافية الأمريكية " على الثقافات الوطنية لهذه الدول، " ففى فرنسا – على سبيل المثال – صدر كتابان،

أحدهما عنوانه " الحرب الثقافية " بقلم هنرى جوبار، والآخر بعنوان " فرنسا المستعمرة " بقلم جاك تيبو، والقاسم المشترك بينهما هو لفت النظر - بإلحاح وتحذير - إلى مخاطر الاختراق الثقافى الأمريكى لفرنسا والدول الأوربية الأخرى، وتهديده لهوياتها الثقافية، ومسخه التدريجي للمواطن الأوربى ليصبح تدريجياً عاشقاً ومقلداً لنموذج الحياة الأمريكى، فالصناعة الثقافية الأمريكية تخرق أسواق هذه البلاد، ومشاعر أهاليها واهتماماتهم (١٢).

وفى محاولة جادة لإيقاف مسيرة أمركة أوربا، أصدر الاتحاد الأوربى قانوناً توجيهياً أطلق عليه " تليفزيون بلا حدود ". وهو يفرض علــى القنوات التليفزيونية الأوربية أن تكون أغلبية البرامج (٦٠%) التى تبثها من أصل أوربى. وقد تم بالفعل تغريم بعض القنوات التى لم تلتزم بهذا القانون، كالقناة السادسة الفرنسية المعروفة ببثها المكثف للإنتاج الأمريكى (١٣).

وإذا تركنا الأمركة جانبا وانتقلنا إلى معالجة مسألة التبعية الثقافية عموماً، لرأينا أن البعض يتوقع أن يتم إحكام الحصار مستقبلاً لا سيما بعد توقيع اتفاقية الجات، فبالرغم من ظاهر الاتفاقية الاقتصادى، فإن لها باطناً سياسياً وطابعاً ثقافياً. ويرى البعض أن الاتفاقية بنصوصها الخاصة بحماية الملكية الفكرية ستؤدى إلى تدهور الحركة العلمية بالدول النامية، نظراً لتشديد القيود والإجراءات بشأن الترجمة، كما أن النصوص الخاصة بحماية المعلومات والتكنولوجيا تصب فى اتجاه استمرار الدول المتقدمة فى احتكار التكنولوجيا، وحرمان الدول النامية من نقلها والاستفادة منها (١٤).

١. التجليات الثقافية للعولمة :

أ. تتمثل أولى تجليات العولمة الثقافية فى " الاتجاه لصياغة ثقافة عالمية، لها قيمتها ومعاييرها، والغرض منها ضبط سلوك الدول والشعوب. والسؤال هنا : هل تؤدى هذه الثقافة العالمية - حال قيامها وتأسيسها - إلى

العدوان على الخصوصيات الثقافية، مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة ؟ (١٥)

ب. سيطرة الصورة السمعية والبصرية فى ظل العولمة بوصفها وسيلة لتنميط الوعى والإدراك، وارتباط ذلك بتراجع أهمية المصادر المكتوبة كالكتب والمجلات والصحف (١٦).

جـ. إن ما يجرى فى ظل العولمة هو التركيز عى التعددية الصورية أو الشكلية، حيث تتزايد القنوات التليفزيونية والصحف والمجلات وعدد الأحزاب المسموح بها، فى حين أنها جميعاً تروج لأفكار متماثلة أو على الأقل متقاربة، ويحدث ذلك متزامنا مع الإصرار على قمع التعددية الثقافية بمعناها الحقيقى (١٧).ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك اتجاها عاما لتسطيح مصادر المعرفة، وإضعاف ما تحمله من مضمون. فعلى سبيل المثال "يقل المضمون الإخبارى المنتظم لكثير من الصحف عن نسبة ١٠%، وتتزايد اليوم صحف (التابلويد) للتسلية والإعلان" (١٨).

د .تكريس الثنائية والانشطار فى الهوية الثقافية العربية، حيث تستطيع فئة معينة –هى النخبة العصرية– التعامل مع منتجات العولمة الثقافية بحكم إتقانها للغات الأجنبية، أما عموم الشعب وعلى رأسه النخبة التقليدية فهو فى شبه عزلة، يجتر بصورة أو بأخرى ثقافة " الجمود على التقليد "، والنتيجة هى استمرار إعادة إنتاج متواصلة ومتعاظمة لثنائية التقليدى والعصرى، أو ثنائية الأصالة والمعاصرة، فى الثقافة والفكر والسلوك(١٩).

هـ .يبدى بعض المفكرين العرب تخوفاً من الآثار المحتملة لشبكة الإنترنت، إذ يمكن أن تمثل فى رأيهم شكلاً جديداً من السيطرة السياسية بأسلوب جديد، حيث يزداد ارتباط مستخدمى الإنترنت بالولايات المتحدة، بحسبانها قلب الشبكة والمتحكمة بالمعلومات المتدفقة من خلالها (٢٠). كما يرى آخرون أن المعلومات المتاحة على الشبكة عديمة المنفعة على الصعيد

الاستراتيجي، ولا تتعدى فى كثير من الأحيان معلومات التسلية والترفيه [٢١].

٢. **العولمة وحق التغاير الثقافى :**

تمثل العولمة فى جوهرها استمرارا لفكرة المركزية الغربية، إذ يعانى الغرب منذ زمن من تأصل النزعة المركزية لديه، وهو ما يتجه به إلى نفى الآخر، أو احتلاله، أو الهيمنة عليه واستتباعه ثقافيا[٢٢].

لا تقف المركزية الغربية عند حدود تقديم رؤية للعالم، بل تتجاوز ذلك لتصل إلى تقديم مشروع لتجانس الإنسانية من خلال تعميم النموذج الغربى [٢٣].وهكذا فإن "التنوع أو الاختلاف الثقافى والحضارى يمثل تحديا للاعتقاد الغربى والأمريكى، بخاصة فى عالمية الثقافة الغربية. فالمعتقدات الغربية العالمية تفترض أن شعوب العالم بأسره لابد لها أن تعتنق القيم والمؤسسات والثقافة الغربية، لأنها تجسد أرقى فكر، ولأنها أكثرها استنارة وليبرالية وعقلانية وحداثة وتحضرا" [٢٤].

وإذا كانت الإنسانية لا تملك أن تتحرر فى الوقت الراهن من ضغوط العولمة، نظرا إلى حاجتها الشديدة إلى مسايرة النظام العالمي الجديد فى اتجاهاته الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، فإنها تستطيع إيجاد تيار ثقافى مضاد يقف فى مواجهة روح الهيمنة التى تنطوى عليها هذه العولمة فكرة ونظاما، وتطبيقا وممارسة، وفى التعامل مع الآثار المترتبة عليها .

وفى انتظار زوال روح الهيمنة التى تنطوى عليها المرحلة الراهنة من العولمة، فإنه لا مناص من التأكيد على حق الأمم والشعوب فى المحافظة على هويتها الثقافية وأنساقها الحضارية. كما أن حق التنوع الثقافى هو حق مكفول، نص عليه إعلان مبادئ التعاون الثقافى الدولى الذى أصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة فى دورته الرابعة عشرة يوم ٤ نوفمبر ١٩٦٦، حيث جاء بمادته الأولى :

" أ . لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليها .

ب .من حق كل شعب ومن واجبه أن ينمى ثقافته .

جـ .تشكل جميع الثقافات، بما فيها من تنوع خصب، وبما بينها من تباين وتأثير متبادل، "جزءا من التراث الذى يشترك فى ملكيته البشر جميعا"[٢٥].

وفى الوقت الذى بدأ فيه القرن الحادى والعشرين، فإن البشرية تواجه خيارات مختلفة؛ إما إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم تحت شعارات العولمة، وإما خلق نظام ما بعد الهيمنة، الذى سيستمد مضمونه من البحث عن أرضية مشتركة بين التقاليد المكونة للحضارة الإنسانية .

" ولكى يتحقق نظام ما بعد الهيمنة فلا بد من تحقق شرطين :

أ. الاعتراف المتبادل بالتقاليد المميزة للحضارات الإنسانية المتعددة .

ب. تجاوز نقطة الاعتراف المتبادل، والاتجاه نحو تقبل التفاعل بين الهويات الثقافية المتعددة التى تسمح بالتعايش بين مختلف التقاليد الحضارية"[٢٦].

من كل ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن سيادة ثقافة معينة أخرى بصورة مطلقة أمر مرفوض، كما أنه متعذر المنال على أرضية الواقع الثقافى، نظرا لأن الثقافة شيء لصيق بذاتية المجتمع، ومن ثم لا تستجيب لخاصية التعولم[٢٧]، والشيء الممكن حدوثه بالنسبة للثقافة هو أن تتطور وتغتنى بالتفاعل مع الثقافات الأخرى، لكن دون أن تفقد سماتها الأساسية المميزة لها عن غيرها .

ثالثا : قضايا العولمة الثقافية وتناقضاتها :

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية كان من اليسير على المنتصرين فيها الحديث عن نظام عالمى جديد. ولكن الحوار حول نظام ثقافى جديد لم يكن كذلك، ذلك أن الثقافة ليست كالسياسة أو الاقتصاد؛ فالثقافة تستطيع - بما لها من قوة وقدرة على الاستمرارية والاستقلالية - أن تقاوم محاولات تنميطها أو مسخها أو تهميشها .

والحق أن النواحى الثقافية فجرت كثيرا من التناقضات الداخلية فى العولمة، وكشفت الرغبة فى الهيمنة وازدواجية المعايير التى تحكم عالم اليوم - أو ما يسمى

بالنظام العالمى الجديد – وهو ما سنحاول إبرازه من خلال عرض بعض القضايا الثقافية للعولمة .

وربما تبدو بعض هذه القضايا – للوهلة الأولى – سياسية الطابع، لكن إمعان النظر فيها يكشف عن جوانب ثقافية كامنة، كما أنه من الخطأ الفصل تماما بين السياسة والثقافة، لأننا نعيش عصر تسييس الثقافة .

ولعل قضية " ديزنى لاند " التى أثيرت خير شاهد على ما نقول، فالمعرض الذى أقامته شركة والت ديزنى العالمية بمناسبة الألفية الثالثة معرض ثقافى بالأساس، لكنه أبرز القدس بوصفها عاصمة لإسرائيل، تماشيا مع السياسة الأمريكية الجديدة التى أضحت تسلم فى الواقع بالقدس بشقيها عاصمة لإسرائيل، وإن كانت تمهد لذلك بالتدريج تارة عن طريق قرارات الكونجرس المطالبة بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وأخرى بتصريحات السيدة هيلارى كلينتون، وثالثة بالأدوات الثقافية كمعرض ديزنى .

ويبقى أن نؤكد أن ما سنعرضه من قضايا لا يمثل كل قضايا العولمة الثقافية، وإنما اخترنا بعضها لضيق الوقت والمقام .

١ـ قضايا حقوق الإنسان :

اقترن انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء حرب الخليج الثانية ببروز الدعوة لنظام عالمى جديد، ورافق ذلك تصاعد الحديث عن حقوق الإنسان والديمقراطية. وأخذت الولايات المتحدة على عاتقه، بحسبانها زعيمة العالم الحر، إلزام كافة الدول بتطبيق معايير معينة فى مسألة حقوق الإنسان. ولكن الولايات المتحدة لم تكتف بذلك –بل سعت إلى تعميم مفهوم الإنسان فى الثقافة الأمريكية على العالم أجمع. وبذلك أضحينا أمام عولمة أو أمركة لحقوق الإنسان، وهو ما يختلف جذريا عن عالمية حقوق الإنسان التى تعنى الالتزام فى هذا المجال بالمفاهيم التى أقرها المجتمع الدولى، وعدم تجزئة حقوق الإنسان التى هى كل مترابط يضمن للإنسان حياة كريمة(٢٨).

الأمر اللافت للنظر فى هذه المرحلة هو سعى القوى الكبرى فى النظام الدولى إلى استخدام خطاب حقوق الإنسان سلاحا فى سياستها الخارجية، لتحقيق أهداف أيديولوجية استراتيجية أو اقتصادية خاصة بها. " ولقد أدى هذا الاستخدام المصلحى لخطاب حقوق الإنسان على المستوى الخارجي إلى ازدواجية المعايير، عند تطبيق هذه الحقوق أو الدعوة إلى الالتزام بها من جانب الدول الكبرى فى النظام الدولى، ... وقد أضعف هذا الاستخدام من المصداقية الفكرية والقيمية - فى دول الجنوب - من ضرورة الالتزام بخطاب حقوق الإنسان"[٢٩].

ومما يظهر الانتقائية الأمريكية وتوظيف حقوق الإنسان لتحقيق مآرب ومصالح خاصة، خطاب الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش أمام الأكاديمية العسكرية " بوست بونيت " الذى قال فيه : " إننا - أى الأمريكان - يجب ألا نهب فى كل حالة من حالات العنفِ الإجرامى وانتهاك حقوق الإنسان ... إن مبادئ أيه أمة يجب ألا تتعارض مع مصالحها" [٣٠].

مما يثير الانتباه فى المرحلة الراهنة نجاح الولايات المتحدة فى تسيير مجلس الأمن الدولى، نحو إصدار قرارات مجحفة تجانب المبادئ والمقاصد الأساسية لحقوق الإنسان، من خلال التعسف فى تطبيق الجزاءات الواردة فى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما أفضى إلى نتائجِ كارثية فى حالتى العراق وليبيا. هذا، وقد أصابت قرارات مجلس الأمن الدولى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب العراقى بأضرار بالغة، لاسيما ما ورد فى القرار ٦٦١ الخاص بفرض المقاطعة الاقتصادية للعراق، وهو ما أدى إلى عجز شبه كامل فى المرافق الصحية والهياكل التربوية والتعليمية، أعادت الحياة فى العراق ٥٠ عاما إلى الوراء، بحسب التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة ووزارة الصحة العراقية [٣١]. كما أدى تنفيذ قرارى مجلس الأمن رقمى ٧٤٨ و ٨٨٣ إلى إلحاق أضرار بالغة بحقوق الإنسان الليبى .

٢ــ قضايا المرأة والسكان :

ارتبطت سنوات التسعينيات، التى تبلورت فيها ظاهرة العولمة، بتنظيم الأمم المتحدة لعدد من المؤتمرات الدولية حول قضايا مهمة كالسكان والمرأة والبيئة. وقد اتضح من خلال هذه المؤتمرات حدوث انزلاق فى العمل الدولى من طبيعته الدولية المحايدة إلى الطبيعة الموجهة، بهدف خلق ثقافة عولمية واحدة. وبذلك تم سحب غطاء العولمة وتعميمه من الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، إلى البنية الثقافية والاجتماعية للشعوب[٣٢]. وقد ظهر ذلك جليا فى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى عقد فى القاهرة فى الفترة من ٥ إلى ١٣ سبتمبر ١٩٩٤، حيث نجح منتقدو المؤتمر فى إيصال رسالة للرأى العام العالمى، جوهرها أن الغرب إنما يفرض قيمه، ويصدر أمراضه الاجتماعية إلى ثقافات العالم، بوصف ذلك جزءا من التطويع الثقافى للعالم الثالث لمقتضيات النظام العالمى الجديد [٣٣].

لقد أظهر المؤتمر استحالة توحيد المواقف والثقافات المختلفة، كما أوضح مدى التسييس الجارى للقضايا الاجتماعية والثقافية العالمية. وقد عكس المؤتمر خوف الدول النامية من سيطرة الثقافة الواحدة الغربية، بأنماط تفكيرها وعاداتها وتسويقها المتميز لمنتجاتها وسلعها [٣٤]. وفى بكين عقد المؤتمر العالمى للمرأة فى الفترة ٤ – ٥ سبتمبر ١٩٩٥، حيث دعت الأمم المتحدة إلى المؤتمر كلا من الحكومات الأعضاء فى الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وأحدث هو الآخر ضجة واسعة، وكشف عن خلافات عميقة بين رؤية الشعوب والثقافات المختلفة لموضوع المرأة. وبدلا من أن يتدارس المؤتمر حقوق المرأة وواجبات المجتمع نحوها، تحول المؤتمر إلى اتخاذ المرأة جسرا تساق على متنه مرجعيات الثقافة الغربية، وتسوق به معايير القيم الغربية. وقد طرح هذان المؤتمران على المثقفين العرب تحديات كبيرة، حيث كان يتعين عليهم إظهار حرصهم الشديد على الدفاع عن المرأة والأسرة، مع الدفاع عن المرجعية القيمية للمجتمعات العربية والإسلامية فى الوقت نفسه[٣٥].

٣. قضايا الأقليات والاضطهاد الدينى :

تندرج قضية الأقليات ضمن القضايا الداخلية التى تم تدويلها وعولمتها مع بروز النظام العالمى الجديد. وقد تطورت هذه المسألة مع صدور إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأقليات فى ١٨ ديسمبر ١٩٩٢، حيث روج الإعلام العالمى لقدرة الإعلان بمواده التسع- على صيانة حقوق " الأقليات القومية والعرقية والدينية واللغوية "، ثم اعتزم أحد مراكز الدراسات بالقاهرة تنظيم " مؤتمر تقييم إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأقليات وشعوب الوطن العربى والشرق الأوسط "، فى شهر مايو ١٩٩٤، بالتعاون مع جماعة حقوق الأقليات فى لندن وبدعم من الاتحاد الأوربى. ولما لم يستطع المؤتمر أن يعقد أعماله بالقاهرة، فقد انتقل المشاركون فيه إلى ليماسول بقبرص، بعد مقاطعة كثير من المثقفين للمؤتمر؛ لاستشعارهم بخطره، وسوء توقيت عقده، وما يكمن فى ثناياه من أهداف خفية[٣٦]. ثم قفز موضوع الأقليات قفزات كبيرة مع التشريع الذى زكاه الكونجرس الأمريكى المسمى " قانون التحرر من الاضطهاد الدينى " الذى يقضى بإنشاء مكتب فى البيت الأبيض، لمراقبة الاضطهاد الدينى فى العالم، وفرض عقوبات اقتصادية على الدول التى تصنف من قبل الولايات المتحدة بوصفها منتهكة لحقوق الأقليات الدينية، مع إعطاء الرئيس الأمريكى صلاحية تطبيق التشريع بما لا يضر بالمصالح الأمريكية فى الخارج .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإدارة الأمريكية أبدت عددا من التحفظات على مشروع القانون، كما أقرت لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس عددا من التعديلات والاستثناءات؛ من أهمها استثناء استيراد مادة الصمغ العربى من السودان- الذى ينتج منه ٨٠ إلى ٩٠ فى المائة من الإنتاج العالمى - من العقوبات الاقتصادية، نظرا لأهمية الصمغ الذى يستعمل فى الكثير من الصناعات مثل مستحضرات التجميل والمرطبات[٣٧].

وقد أدرج مشروع القانون الأقباط المصريين فى قائمة الأقليات الدينية التى يتعين العمل على مساعدتها والدفاع عن وجودها ومصالحها، بينما قوبل ذلك بسخط

مصرى شديد وتحركات رسمية وشعبية، ونشرت المجلات والصحف تعليقات تحت عنوان " أمريكا تعلن الأحكام العرفية على العالم : العولمة الدينية" (٣٨).

لقد أثارت مسألة الأقليات أوجاعا من الواقع، ولكنها استنفرت بعد ذلك أوجاعا من الافتراء على الواقع، وهو ما يطرح التساؤل الآتى : هل ما " يحفز مدبرى النظام العالمى، ومخططى الأممية الثقافية، على العناية بالأقليات والاهتمام بظروفهم والانكباب على طبيعة العلاقات القائمة بينهم وبين سياقاتهم القومية والعرقية والدينية واللغوية- هو الحرص على حمايتهم من اضطهاد الأغلبيات وتمكنهم من حق تقرير المصير، أم أن الحافز الحقيقى اتخاذهم مطية لسلب الأغلبيات ما تبقى لهم من حق فى تقرير المصير ؟ "(٣٩)

ويكتسب موضوع الأقليات بطرحه الراهن أهمية متضاعفة، إذا أخذنا فى الحسبان أن الأقطار العربية تفتقر إلى الاندماج الوطنى، إذ ثمة أقليات وطوائف دينية وثقافية وعرقية داخل القطر الواحد فضلا عن شيوع القبلية، وهو ما يجعل الأقليات مدخلا محتملا لتدخلات خارجية، لاسيما فى ظل وجود القنوات الفضائية التى يمكن أن تعمد إلى بث رسائل موجهة، بغية ترسيخ العزلة الثقافية للأقليات(٤٠)

٤. قضية الإرهاب :

تعبر قضية الإرهاب عن إحدى أبرز تناقضات العولمة الثقافية. ومع أن أحدا لا يجادل فى تجريم الإرهاب وتأثيمه، فإن جدلا واسعا يدور حول تحول تحديد الأفعال التى تندرج تحت وصف مصطلح " الإرهاب ". ومن المثير للدهشة أن مطالبة المغلوبين على أمرهم بحقوقهم المشروعة ومقاومتهم، للاحتلال والعدوان أصبحت توصف بالإرهاب، فى حين أن الصمت غير البليغ يظل سيد الموقف حال ممارسة الأصدقاء والحلفاء لإرهاب أصيل يلحق بالمدنين الأبرياء العزل .

يعنينا فى هذا المقام أن نؤكد أن الدفاع الشرعى عن النفس والمقاومة والكفاح من أجل تحرير الأرض وتقرير المصير كلها أفعل مشروعة ونبيلة، لكن كل ذلك يتحول فى لحظة واحدة على لسان رعاة الكونية الثقافية إلى " فعل إرهابى " تحت

وطأة فضائيات الإعلام الأخاذ، حيث يتحكم الإعلام العالمى الجديد فى الألفاظ ومعانيها ودلالاتها (٤١).

لابد لنا عند هذا الحد أن نتوقف قليلا أمام الممارسات الإسرائيلية. فعلى أثر سلسلة من العمليات التى قامت بها حركة حماس أسقطت زهاء السبعين قتيلا من الإسرائليين، انعقدت قمة شرم الشيخ، وبعد انتهائها اتخذت إسرائيل حجة مقاومة الإرهاب ذريعة لشن عدوان واسع النطاق ضد لبنان، وهو ما سمى بعملية " عناقيد الغضب " التى أدت إلى استشهاد ١٥٣ مدنيا و ٥ عسكريين و١٣ مقاتلا من حزب الله، وجرح ٣٥٩ مدنيا و ٩ عسكريين، ويشمل العدد الأول ضحايا مجزرة قانا الذين زادوا على المائة(٤٢). وهو عدوان تكرر ثانية فى شهر يونيو ١٩٩٩، وأسقط قتلى وجرحى، لكنه زاد هذه المرة بقصف المنشآت المدنية والبنية التحتية. والحق أن الممارسات الإسرائيلية لا يمكن أن توصف سوى بإرهاب الدولة الذى هو سمة ملازمة لإسرائيل، وله تدين بفضل وجودها من العام ١٩٤٨، وتاريخها حافل بارتكاب المجازر والمذابح فى دير ياسين وبحر البقر وقانا وغير ذلك (٤٣).

ومع أن أحدا لم ينصب الولايات المتحدة حكما دوليا فى شئون الإرهاب، فإنها تصدر منذ ثلاثة عقود تقارير ولوائح دورية بأسماء المنظمات التى تعدها " إرهابية " والدول التى تلصق بها تهمة " رعاية الإرهاب ". وللعام الخامس على التوالى، أكد التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية حول النشاطات الإرهابية فى العالم خلال عام ١٩٩٨، أن واشنطن لا تزال تعد إيران وسوريا وليبيا وكوبا والعراق وكوريا الشمالية والسودان من الدول الداعمة للإرهاب (٤٤).

وليس من المعروف المعيار الذى تعتمده الولايات المتحدة لإصدار مثل هذه الأحكام. وإذا كان الإرهاب يعنى استخدام القوة ضد أبرياء من أجل تحقيق غايات أو أهداف سياسية، فبماذا يوصف استخدام الولايات المتحدة السلاح النووى ضد اليابان فى الحرب العالمية الثانية، ثم استخدام الأسلحة الكيماوية والجرثومية والقنابل

المحظورة خلال حرب فيتنام، وأخيرا حصار العراق وتجويع شعبه وقصف منشآته المدنية وفرض الحظر الجوى على شمال وجنوبه ؟ (٤٥)

إن إرهابا جديدا برز مؤخرا، وهو المتمثل فى محاكمة المفكر الفرنسى روجيه جارودى، بتهمة مخالفة " قانون جيسو " الذى يحظر مناقشة قرارات محكمة "نورمبرج" التى عقدت بعد الحرب العالمية الثانية .

على أثر ضغوط متزايدة مارسها اللوبى الصهيونى فى فرنسا، صدر قرار بإدانة جارودى؛ لتشكيكه فى حقيقية الإبادة التى تعرض لها اليهود خلال الحرب العالمية الثانية ووجود غرف الغاز، وحكم عليه بأداء غرامات متعددة قيمتها ١٢٠ ألف فرنك فرنسى(٤٦). وفيما يعد إرهابا ثقافيا وفكريا نال جارودى عقوبة صارمة فى عاصمة الأنوار وهو ما يخشى معه أن يكون الحدث بدءا لعصر جديد من عصور محاكم التفتيش، وعودا إلى القرون الوسطى المظلمة، وسحقا للجهود الكبرى التى بذلها رعاة التحرير وحقوق الإنسان وحرية التعبير(٤٧) .

من كل ما سبق نستطيع أن نخلص إلى أن الإرهاب من القضايا المختلف عليها، لكن من الصواب أن نقول إن إرهاب الدول وإصرارها على قمع الآخرين والتحكم فى مصائرهم، يدفع الطرف المستضعف إلى إبداء المقاومة واستخدام العنف للحصول على الحقوق المسلوبة، وهو ما يدعو البعض إلى الاعتقاد بأن الإرهاب المزعوم هو" فيتو " الضعفاء والمحبطين واليائسين ضد استمرار الظلم وتفاقمه، وغياب العدل عن مجريات الأحداث الدولية (٤٨).

خاتمة

نحو استراتيجية عربية للتعامل مع العولمة

إن التعامل مع العولمة يقتضى بداية التفريق والتمييز بين مستويين للعولمة؛(٤٩) الأول هو المستوى الموضوعى الواقعى للعولمة، وهو الذى يتضمن حركات ملموسة وتوجهات إنسانية إيجابية كالمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والديمقراطية وحماية البيئة وسلامة الكوكب الأرضى ، والحركات والجماعات الداعية لمكافحة الفقر وحوار

الحضارات واحترام التنوع الثقافى وحقوق المرأة والطفل ..الخ. وكل ما سبق يمكن أن يسهم فى تكوين " مجتمع مدنى عالمى "، وهو اتجاه يجب دعمه وتعزيزه من قبل الدول العربية .

أما المستوى الثانى فهو الجانب السياسى الأيديولوجى للعولمة، حيث تجرى محاولات لفرض هيمنة قوة ما أو دولة محددة، أو تسويق ثقافة ونمط حياة محددين، أو حماية مصالح سياسية واقتصادية معينة، وهو ما بات يعرف بالأمركة أو الهيمنة الغربية. ولعل من البديهى القول إن رفض هذا المستوى ومقاومته أمر مشروع، بل هو واجب ملح أيضا .

وإذا كانت العولمة تستطيع التحكم فى اقتصاد العالم وسياسته، فإنه ليس بوسعها التحكم فى عقول البشر وثقافاتهم، وإن أول ما ينبغى فعله لمواجهة العولمة الثقافية تدعيم الهوية الثقافية للأمة العربية، وإعادة تأكيد الثقة فى الحضارة العربية الإسلامية وتاريخها المجيد ذى الإسهام الفعال فى حضارة الإنسان المعاصر. وفى هذا الصدد تبرز أهمية تحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة، وبين الموروث الثقافى للدول العربية و معطيات العصر التكنولوجية. وهى مهمة يقع عبء تحقيقها على الأسرة أولا، ثم المدرسة والجامعة وأجهزة الأعلام والمؤسسات الاجتماعية والثقافية الأخرى فى المجتمع؛ كالجمعيات الأهلية والنوادى الرياضية والثقافية .

غنى عن البيان أن الحفاظ على خصائصنا الثقافية العربية والإسلامية لا تضمنه وتكفله إلا قدرتنا على تجديد قوانا الاقتصادية والسياسية، وتطويرها، وتحقيق التنمية الاقتصادية التى لا تعنى – وفقا لتقارير اليونسكو – مجرد الحصول على مزيد من السلع والخدمات، وإنما تعنى اختيار أسلوب الحياة، الذى يعنى حرية المجتمع فى اختيار ثقافته والحرص على تنميتها ونقلها للأجيال التالية (٥٠).

وتحتاج الدول العربية لكى تتكيف مع العولمة إلى إيجاد منظومة وطنية للعلم والتكنولوجيا، لأنهما متغيران جوهريان يحركان الاقتصاد العالمى. ومن الصعب أن

تبقى لنا حياة فى اقتصاد عالمى معولم بدون الإفادة مـــن سياســات وطنيـــة للعلـــوم، موضوعة بعد إمعان تفكير لتوجيه منظومة علوم وتكنولوجيا فعالة(٥١).

" وقد آن الأوان للنظر إلى العلوم والتكنولوجيا بوصفـــها متغـــيرا؛ إذ مـــازال العرب ينظرون إليها بوصفها متغيرا عرضيا يكفى استيراد منتجاتها من الخـــــارج ولا توجد ضرورة لتنميتها من الداخل، ويرى البعض أن البلدان العربيـــــة لـــم تبـــدأ فـــى التجاوب مع مضامين ثورة التكنولوجيا المعلوماتية، وأنــــها ســتدخل القــرن الحــادى والعشرين بتوزيع وظيفى لقطاعات الإنتاج مشابه لما كان عليه فى القرن الثامن عشــر، وعلى سبيل المثال، فإن حصة الزراعة فى مصر ٣٩,٩%، وفى المغـــــرب ٤٣,٤%، وفى تونس ٢٦,٢%، وفى اليمن ٧٠,٢%، وهى نسب تثير القلق "(٥٢).

وبالمقارنة مع إسرائيل نجد أن العائدات الزراعية كـــانت تشـــكل ٧٠% مـــن صادرات إسرائيل فى الأربعينيات والخمسينيات، فى حين أنها لا تتجـــاوز حاليـــا ٤% من صادراتها. كما تمكنت إسرائيل فى العقد الأخير (١٩٨٨ـــ١٩٩٧) من التوافق مـــع عملية العولمة إنتاجا وتبادلا واستهلاكا، وانتقلت إلى الصناعات الإلكترونيـــــة بـــــالغة التعقيد، وحدثت عملية اندماج لرأس المال المحلى مع نظيره العالمى (٥٣).

وفى مجال البحث العلمى تنفق الأقطار العربية على البحث والتطوير ما يعـــادل ٠,٢% من إنتاجها الإجمالى (أى سبع المتوسط العـــالمى الـــذى يفـــترض أن يعـــادل ١,٤%، وفى المقابل يرتفع المؤشر فى إسرائيل عن المتوسط فيتجاوز ٢%، أى أكـــثر من عشرة أمثال العرب، وتصنف إسرائيل حاليا كثانى محطة للإنترنت فى العالم بعـــد الولايات المتحدة مباشرة، وذلك فى الوقت الذى لا تزال فى بعض الدول العربية تبحـث فى دخول الإنترنت (٥٤).

ومن المهم -والحال كذلك- أن نؤكد أن حاجتنا بوصفنا عربا إلى الدفاع عـــن هويتنا الثقافية، لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التى لابد منها لدخـــول عصر العلم والتكنولوجيا (٥٥). ويثير الحديث عن العلم قضية أخرى مهمة هى ضـــرورة القضاء على الأمية فى الوطن العربى، حيث تشير التقديـــــرات إلـــى أن عـــام ٢٠٠٠

سيشهد وجود ٦٥ مليون عربى يرزحون تحت نير الأمية[٥٦]، وذلك بسبب ما يشهده التعليم الأساسى من تسرب كبير، وهو ما يجعل العولمة بالنسبة لهؤلاء مجرد شعار يعجزون عن إدراك حقيقته، ولفظة لا قدرة لهم على تجاوز ظاهرها إلى باطنها. وما دمنا بصدد المقارنة فمن الملائم أن نشير إلى أن نسبة الأمية فى العالم العربى تبلغ ٤٥%، بينما لا تزيد فى إسرائيل على ٥%[٥٧].

إن تحديات العولمة تطرح على الأمة العربية ضرورة إعادة بناء النظام العربى على قواعد التضامن والتكامل بدلا من واقع التفكك السائد حاليا، ومن ثم فلا مناص من استنهاض مؤسسات العمل العربى المشترك لتكون إطارا يحقق التكامل العربى من أدنى درجاته إلى أعلى مراتبه، ولن يتم كل ذلك –ولعله لا يمكن أن يبدأ- إلا من خلال تحقيق تكامل اقتصادى عربى تكون السوق العربية المشتركة منطلقه، وتكون غايته تحقيق تنمية عربية مستقلة[٥٨].

وإذا كانت العولمة تنطوى فى بعض جوانبها على قهر الشعوب ثقافيا وتحجيم الوعى الوطنى لديها ،فإن ذلك يستلزم إحياء مفاهيم ثقافة التحرر الوطنى ومقاومة الاستبعاد والتهميش اللذين تقوم بهما العولمة، تحت ذريعة أن أنماط التفكير والسلوك وأنساق القيم لدى بعض الشعوب تتسم بالانغلاق وعدم التسامح [٩٥].

ويتطلب النهوض بالثقافة العربية اهتماما خاصا باللغة العربية التى : تمثل أم المرجعيات [٦٠]. كما تبدو الحاجة ماسة إلى تحرير الثقافة من عبء السياسات الرسمية؛ فالثقافة لا تزدهر وتتطور إلا فى مناخ الحرية والديمقراطية بما توفرانه من تعدد الآراء وتنوع الاجتهادات [٦١]. وفى هذا الصدد نشير إلى أن أية استجابة حقيقية للتحديات التى تفرضها العولمة لابد أن تبدأ بالإنسان العربى الذى يشارك بفعالية كما يمثل أمضى أسلحة المواجهة مع العولمة[٦٢].

والحقيقة أن الإعلام العربى منوط به فى هذه المرحلة الحرجة القيام بمهام متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتى :

١. العناية بالبرامج الموجهة للطفل العربى، وزيادة الجرعة التثقيفية لـــه؛ لتحقيـــق هدف تنمية وعيه وتعزيز انتمائه لوطنه وأمته، مع عدم إهمـــال تقديـــم برامـــج ومسلسلات ترفيهية تتناسب مع القيم العربية .

٢. إنشاء قناة فضائية عربية مشتركة، تسعى لصياغة خطـــاب إعلامـــى عربـــى متكامل، يستفيد من عنصر اللغة المشتركة، ويقرب الأمة مـــن بلـــوغ أهدافـــها المأمولة، ويقدم للآخرين الصورة الحقيقية للعرب والإسلام بعيدا عن المحاولـــة المغرضة لتشويه الواقع .

٣. استمرار التبصير والتوعية بقضية فلسطين، والتأكيد علـــى الحقـــوق العربيـــة الثابتة، بوصف ذلك كله من نقاط الإجماع العربى، هذا مع عدم إغفال القضايـــا العربية الأخرى .

٤. الاستفادة من المبدأ الذى تدعو إليه العولمة بإقامة التكتلات الاقتصادية، لتجسـيد حلم الوحدة العربية والتكتل الاقتصادى العربى على أرض الواقع(٦٣).

ويبقى فى الختام أن نؤكد أن الثقافة العربية – التى صمدت فى وجه الخـــبرة الاستعمارية فى الماضى القريب – قادرة على تخطى عقبات العولمة والاستمرار فـــى العطاء الحضارى، إن أحسن أبناء العروبة الاستعداد لغدهم، وعملوا على تحقيق آمالهم المشروعة .

الهوامش

١. انظر : السيد يسين، العولمة والطريق الثالث، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩، ص ٢٣.

٢. حسين جلعاد، الحلقة الأولى من كتاب " دور العولمة وانعكاساتها فى الصراع العربى الإسرائيلى "، صحيفة الزمان (لندن)، ١٩٩٩/٨/٢٤.

٣. نقلا عن : عمرو عبد الكريم ،"العولمة : عالم ثالث على أبواب قرن جديد" ،مجلة المنار الجديد ،القاهرة، العدد الثالث، يوليو ١٩٩٨

٤. انظر : السيد يسين، فى مفهوم العولمة، فى أسامة أمين الخولى (محرر)، العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٨، ص ٢٨.

٥. حسين جلعاد، مصدر سابق، ص ١٣.

٦. رونالد روبرتسون، العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة أحمد محمود ونورا أمين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨

٧. د. أحمد صدقى الدجاني، تفاعلات حضارية وأفكار للنهوض، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٧، ص ٣٤.

وللمزيد من تعريفات العولمة انظر :

Jam Art Scholte, "The Globalization of World Politics " (in) John Baylis and Steve Smith (ed) The Globalization of World Politics , Oxford : Oxford University Press, 1997, p.p 14-15 .

ـ محمد الأطرش، "العرب والعولمة : ما العمل ؟" مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢٩، مارس، ص ١٠١.

ـ نايف على عبيد ،"العولمة والعرب"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢١، يوليو ١٩٩٧، ص ٢٨.

- مارتن وولف، "ولم كل هذا الكره للعولمة ؟"، لوموند ديبلوماتيك، نشرة فصلية بالعربية، باريس، العدد ٣٥، أغسطس ١٩٩٧، ص ١٢.

٨. انظر الموسوعة الفلسفية العربية، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦، الطبعة الأولي، المجلد الأول، ص ٨٢١.

٩. د.رشاد عبد الله الشامي،إشكالية الهوية فى إسـرائيل،الكويـت، سلسـلة عـالم المعرفـة، الكتاب٢٢٤، أغسطس١٩٩٧ ،ص ٧.

١٠. الحبيب الإمام، "صناعة الثقافة والاحتكار العالمي"، مجلة العربى، الكويت، العدد ٤٣٤، ينـاير ١٩٩٥، ص٣٣.

١١. بول سالم، "الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة فى مطلع القرن الحادى والعشـرين"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العـدد ٢٢٩، مـارس ١٩٨٨، ص ٨٦،٨٧.

١٢. أيمن منصور ندا، "الاختراق الثقافى عن طريق البث الوافد، فى : سـعد لبيـب (محـرر) أعمال ندوة الاختراق الإعلامى للوطن العربى، القاهرة، معهد البحـوث والدراسـات العربيـة، ١٩٩٦، ص ٢٤ - ٢٥.

١٣. انظر: الصادق رابح، "وسائل الإعلام والعولمة"، مجلة المستقبل العربي، بـيروت، مركـز دراسات الوحدة العربية ،العدد ٢٤٣، مايو ١٩٩٩، ص ٢٤ ، الهامش-

١٤. د. مصطفى عبد الغنى ،الجات والتبعية الثقافية ،الهيئة المصرية العامـة للكتـاب،القـاهرة ١٩٩٩، ص ٤٥ - ٤٩.

١٥. السيد يسين، العولمة والطريق الثالث، مصدر سابق، ص ٣٠ - ٣١

١٦. يصف البعض ثقافة العولمة بأنها ثقافة ما بعد المكتوب أو ثقافة الصورة، وهو مـا يجعـل المتلقى فى وضع سلبي، حيث لا يبذل جهدا فى إعمال قدراته الذهنية. انظر : د. عبـد الإلـه بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، المستقبل العربي، العـدد ٢٢٩، مارس ١٩٩٨، ص ٩٥.

١٧. د. جلال أمين، العولمة، سلسلة اقرأ، العدد ٦٣٦، القـاهرة، دار المعـارف، ط ٢، ١٩٩٨، ص ٣٥.

١٨. رايموند ويليامز، طرائق الحداثة ضد المتوائمين الجدد، ترجمة : فاروق عبد القادر، الكويـت سلسلة عالم الفكر ،العدد ٢٤٦ ،يونية ١٩٩٩، ص ١٧٩.

١٩. د. محمد عابد الجابرى ،العولمة والهوية الثقافية، مصدر سابق، ص ٢٠.

٢٠. انظر : د. عبد السلام المسدى، العولمة والعولمة المضادة، القاهرة، كتاب سـطور، ١٩٩٩، ص ٣٠٧.

٢١. د. مصطفى النشار، ضد العولمة، القاهرة، دار قباء للطبع والنشر والتوزيع، ط١ ،١٩٩٩، ص ٦٠. وإن كنا لا نتفق مع د. النشار فى هذا الرأى .

٢٢. حول فكرة المركزية الغربية انظر : د. عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص ٢٥٨ – ٢٧١.

٢٣. المصدر السابق ،ص ٣٢٧.

٢٤. صامويل هنتنجتون ،صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة : طلعت الشايب، القاهرة، كتاب سطور، ١٩٩٨، ص ٥٠١.

٢٥. د. عبد العزيز بن عثمان التويجري، الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافى، بحث ضمن أعمال الدورة الأولى لعام١٩٩٧ لأكاديمية المملكة المغربية، التى كان موضوعها "العولمة والهوية"، الرباط :مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٩٧، ص١٦٥.

٢٦. السيد يسين، الوعى التاريخي والثورة الكونية .. حوار الحضارات فى عالم متغير ،القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٥، ص١٧٩ .

٢٧. د. محمد عباس إبراهيم، الثقافة العربية وتحديات العولمة، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات، العدد ٦١، ربيع ١٩٩٩، ص ١٤١-١٤٢.

٢٨. محمد فائق، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية، المستقبل العربى بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٤٥ ،يوليو ١٩٩٩،ص ٦.

٢٩. هشام جعفر، " قراءات فى الدلالات السياسية والفكرية للجدل الدائر حول قانون الاضطهاد الدينى وتوابعه " ،في: تقرير أمتى فى العالم، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩، ص ١١٥.

٣٠. روجيه جارودي، الولايات المتحدة طليعة الانهيار، ترجمة : كمال جاد الله، القاهرة، النهار للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص ٩٧.

٣١. حول تفاصيل الوضع الإنسانى فى العراق أنظر :

د. هانى الياس خضر الحديثى، "آثار العقوبات والحصار على حقوق الإنسان فى الوطن العربي"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٩٨، يونيو ١٩٩٩، ص ٢١-٢٣.

تقرير عن دراسة اليونيسيف التى أوضحت تضاعف نسبة وفيات الأطفال فى العراق دون سن الخامسة، حيث صلت إلى ١٣١ فى الألف .

انظر : الحياة، لندن، ١٣/٨/١٩٩٩.

تصريحات الدكتور سلطان الشاوس مندوب العراق لدى الجامعة العربية التى أوضح فيها أن سبعة آلاف وخمسمائة طفل يموتون شهريا من جراء الحصار، وهو ما يعنى أن طفلا عراقيا يموت كل ثمانى دقائق،العالم اليوم، القاهرة، ١٧/٨/١٩٩٩.

جيف سيمونز، التنكيل العراق: العراق والقانون والعدالة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٨، مواضع متفرقة من الكتاب.

٣٢. د. عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص ١٦٢.

٣٣. أنظر : د. محمد السيد سعيد، "السكان والتنمية فى إطار المنظومة العالمية الجديدة" ،مجلة العربى، الكويت، العدد ٤٣٤، يناير ١٩٩٥، ص ٩٠ - ٩٦ .

٣٤. غسان الإمام، موقع العرب فى حوار وصراع الثقافات، صحيفة الشرق الأوسط،، لندن، ٢٧/٩/١٩٩٤.

٣٥. د. عبد السلام المسدى، مصدر سابق، ص ١٧٧.

٣٦. المصدر السابق، ص ١٤٧ وما بعدها.

٣٧. السيد يسين، العولمة والطريق الثالث، مصدر سابق، ص ٦٨، ٦٩.

٣٨. د. عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص ١٥٧.

٣٩. المصدر السابق، ص ١٤٩.

٤٠. انظر د. محمود شمال حسن، "بث برامجى أم تشكيل نسق قيمى : دراسة الأنساق القيمية المترتبة على البث الفضائى فى المجتمع العربي"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ،العدد ٩٧، مارس ١٩٩٩ ،ص ٥٣.

٤١. د. عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ٣١٠.

٤٢. انظر : محمود سويد، الجنوب اللبنانى فى مواجهة إسرائيل، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨، ص ٢٤_٢٥.

٤٣. د. هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٦، صفحات متعددة من الكتاب .

٤٤. صحيفة الأهرام، ١/٥/١٩٩٩.

٤٥. انظر : عدنان بدر، "من إبادة الجنس إلى العقوبات الجماعية"، صحيفة العرب، لندن، ١٩٩٩/٣/٢٤.

٤٦. صحيفة الحياة، لندن، ١٩٩٨/٢/٢٨.

٤٧. انظر : محمد عبد العزيز، "محاكمة جارودي: محاكمة الفكرة وآليات الانتقاء"،في: تقرير أمتى فى العالم، القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩، ص ٧٦.

٤٨. محمد سيد أحمد، "حول تعريف الإرهاب" الأهرام ١٩٩٩/٧/٢٢.

٤٩. د. رسلان خضور و د. سمير إبراهيم حسن، "مستقبل العولمة"، القاهرة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة قضايا راهنة، العدد ٧، يوليو ١٩٩٨، ص ٢٥

٥٠. محمد يونس، "كيف نحافظ على الهوية الثقافية للأمة بدون عزلها عن العالم"، صحيفة الأهرام، ١٩٩٨/١٠/٣٠.

٥١. د. سعد حقى توفيق، "خيارات العرب حيال العولمة"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٩٨، يونيو ١٩٩٩، ص ٣٩.

٥٢. المصدر السابق، ص ٤٠.

٥٣. د. عزمى بشارة ،"بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيليا" ،مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٣١، مايو ١٩٩٨، ص ٤٠ - ٤١.

٥٤. فهمى هويدي، "بلاغ لمن يهمه الأمر"، الأهرام، ١٩٩٨/٧/٢٨.

٥٥. د. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية ...، مصدر سابق، ص ٢٢.

٥٦. د. أحمد الربعى ومحمود المراغي، وجها لوجه، مجلة العربى، الكويت، العدد ٤٣٤، يناير ١٩٩٥، ص ٦٤.

٥٧. فهمى هويدى ،مصدر سابق.

٥٨. سمير مصطفى الطرابلسي، "العرب فى مواجهة العولمة"، مجلة المعرفة، الرياض، وزارة المعارف، العدد ٤٧، مايو - يونيو ١٩٩٩، ص ٨٠ .

٥٩. انظر : حلمى شعراوي، "ثقافة التحرر الوطنى فى مواجهة العولمة"، مجلة الطريق، بيروت، العدد ٦، نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٨، ص ٤ - ٢٥. وأيضا : د. أحمد ثابت ،العولمة والخيارات المستقلة، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد ٢٤٠، فبراير ١٩٩٩ ،ص ١٠.

٦٠. د. عبد العزيز بن عثمان التويجري، اللغة العربية .. قضية وجود ،الأهرام ١٩٩٩/٨/٦.

٦١. د. عدنان السيد حسين، متطلبات الأمن الثقافى العربي، المستقبل العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٤٦، أغسطس ١٩٩٩ ،ص ٢٩ - ٣٠.

٦٢. انظر : د. ناظم عبد الواحد الجاسور ،"الثقافة العربية بين الحنين للماضى وتلمس آفاق المستقبل"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٩٧، مارس ١٩٩٩ ،ص ١٢٢. وأيضا : سمير مصطفى الطرابلسي، مصدر سابق، ص ٨١.

٦٣. حول هذا الموضوع انظر : نبيل سالم، "فى مواجهة العولمة والهجمة الإعلامية المضادة .. الإعلام العربى سلاح ينتظر شحذه"، صحيفة البيان، الإمارات، ١٩٩٩/٨/١٢. وأيضا : أعمال ندوة " الإعلام العربى وتحديات العولمة " التى نظمها معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة فى ١٩٩٩/٤/١١.

الحركة الإسلامية فى عصر العولمة

الخضر بن عبد الباقى محمد (*)

مقدمة

الحركات الإسلامية جزء من الحركات الاجتماعية التى ترمى إلى إحداث تغيير شامل أو نوعى فى المجتمع، فهى لا تشذ عن كونها جماعة من الناس تقوم بمجموعة من النشاطات المتصلة، تستهدف التأثير فى الأوضاع العامة نتيجة لعدم رضاها، ويتم ذلك فى إطار عملية تنظيمية منسقة(١).

على غرار ذلك، ظهرت دعوات فى البلاد العربية والإسلامية منذ العقد الثانى من القرن العشرين، تنادى بضرورة العودة إلى الإسلام وتطبيق تعاليمه فى كافة مناحى الحياة، وتزعمت الدعوة إلى صحوة العالم الإسلامى جماعتان؛ أولاهما : جمعية الإخوان المسلمين فى مصر بقيادة المرحوم حسن البنا (١٩٢٨م) فى مدينة الإسماعيلية. وثانيتهما : الجماعة الإسلامية لأبى الأعلى المودودى -رحمه الله- (١٩٤١م) فى شبه القارة الهندية، وقد انتقلت أصداؤهما إلى أنحاء مختلفة من العالم العربى والإسلامى(٢) .

وقد انطلقت الحركات الإسلامية تدعو إلى إعادة الحيوية إلى موقف الانتماء للإسلام والاعتزاز به، والدفاع عنه، والتمسك به، والولاء المطلق له، كما ترفض التيار التغريبى والتصدى له، مع بذل محاولات حثيثة لصياغة تصورات وحلول لمشاكل المجتمع من منظور إسلامى، وقد أثّر ذلك كله فى تربيتها للأجيال، بالإضافة إلى نشر روح التضحية والبذل فى سبيل تحقيق هذه الأهداف، مع الاهتمام والمساهمة بالمشاركة فى ميادين القتال المختلفة فى البلاد الإسلامية؛ فى فلسطين وفى مصر (أثناء مقاومة الإنجليز فى قناة السويس) وفى أفغانستان وغيرها (٣) .

(*) باحث نيجيرى.

كل هذه المساعى أكسبتها ولاء شعبياً بين الجماهير، وأوجدت لها مكانة في الساحة الاجتماعية، في الوقت الذى سادت فيه الأجواء أوضاع متوترة بينها وبين النظم الحاكمة في البلاد. أثناء هذه الحالة المتوترة فوجئ العالم بإعلان أمريكي عن "النظام العالمي الجديد " الذى تسترت العولمة الأمريكية بعباءته، ويهدف إلى دمج المجتمعات المتباينة المختلفة وتطبيعها بطابع أمريكي في كافة الجوانب؛ سواء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها .

وبتأمل معانى العولمة المتعددة وتجلياتها وأبعادها المتشعبة، تبين أن مجال الصراع الحقيقي والتحدى الخطير الذى تطرحه العولمة هو " المجال الثقافي "، الذى تمثل في ترويجها لنظم وقيم ثقافية معينة تثير الاستفزاز وتهدد المنظومات الثقافية في البلاد العربية الإسلامية والعالم الثالث عموماً .

وكما تتحدى العولمة القوى المحافظة في المجتمعات النامية تطرح تحديات لا تقل خطورة للأنظمة الحاكمة في تلك البلاد، لكن القوى المحافظة – ممثلة في الحركات الإسلامية والتيار الإسلامي الحركي السياسي الذى أخذ على عاتقه مسئولية إعادة البلاد إلى الإسلام من جديد – أكبر قلقاً وانزعاجاً من هذه الظاهرة وتحدياتها، وأكثر معارضة لها ولتداعياتها .

إذن : ما هى المخاطر والتحديات التى تفرضها العولمة على الحركات الإسلامية ؟ وما هى الفرص المتاحة أمام الحركات الإسلامية في ظل العولمة ؟ وما مستقبل الحركات الإسلامية في ظل استمرار اختراق العولمة للعالم العربى والإسلامي ؟

تلك أسئلة وطروحات تحاول هذه الورقة الإجابة .

أولاً : الملامح العامة للحركات الإسلامية في عصر العولمة

انعكست ظاهرة العولمة على الحركات الإسلامية المعاصرة بشكل أو بآخر في نشاطاتها وبنائها التنظيمي واستراتيجيتها، سعيا لمواكبة التطورات وظروف العصر، ويمكن رصد ذلك في الآتي :

١. تحولت تيارات الحركات الإسلامية -على اختلاف مناهجها ونشاطاتها وأماكنها- من حالة خلافات ونزاعات بينية، إلى تبني استراتيجية التحالف والتعاون لمواجهة العدو المشترك ولتحقيق المصالح الكبرى، وقد تمثل ذلك في إيجاد شبكات تعاون على شتى الأشكال بين رموز الحركات وقادة التيار الإسلامي .

٢. في ظل تنامي النفوذ الغربي وتأثيره وتغلغله في الوطن العربي والإسلامي، أوجدت الحركات الإسلامية المعاصرة أرضية مشتركة لتوسيع دائرة القبول أو الانتشار الشعبي لها، وذلك من خلال معيار عالمي يحظى بقبول كافة الشعوب هو شعار " مناهضة الغطرسة والهيمنة الأجنبية على الوطن العربي "، ويعد تمركز القوات الأجنبية في الخليج وما تبعه من أعمال عنف واحتجاجات، نموذجا حيًا لذلك، كما يعد ميثاق المبادئ ضد الولايات المتحدة الأمريكية بين إيران وشبكة بن لادن عام ١٩٩٨ من هذا القبيل [٤] .

٣. اتجهت الحركات الإسلامية نحو التوسيع النسبي لقواعدها بتنويع تلك القواعد في الكثير من التجمعات والاتحادات والنقابات الموجودة داخل المجتمع، وأوجدت لها بذلك متنفساً ما، وقد استفادت من ذلك لتحسين صورتها وتعزيز دعوتها بإضفاء الشرعية على وجودها، كما هو الحال في الكويت والجزائر ومصر .

٤. توظيف نظرية " اقتصاد السوق " بتغليب الاعتبارات الأيديولوجية والمصلحية واختفاء الاعتبارات الجغرافية، وقد برز ذلك بشكل كبير في النشاطات الخارجية للتيارات المنتهجة " للعنف "، فقد طورت نشاطاتها عبر دوائر وأوساط جديدة، فظهرت ممارسات من جرائم العنف المنظمة والمشاريع فوق القومية " العابرة للقارات والحدود "، لهذا شهدت عدة عواصم أوربية عدة "أعمال عنف " منها مقتل " دبلوماسي مصري " في جنيف عام ١٩٩٥، ثم تفجير السفارة المصرية في إسلام آباد، وكانت هناك اتصالات وتحركات دولية

في كل من بلجيكا وإيطاليا وسويسرا والسويد وبريطانيا وفي أفريقيا، إضافة إلى ما شهدته اليمن في الآونة الأخيرة [٥].

٥. الحركات الإسلامية المعاصرة جزء من القوى والتيارات المحافظة في المجتمع العربي، وتتباين هذه القوى والتيارات وتختلف من حيث الوسائل والأشكال والآليات، لكن القاسم المشترك بين فصائلها هو " الارتباط بالدين والسعي لتحقيق غايات أيديولوجية ثابتة " [٦] .

٦. يظل التيار الحركي الإسلامي السياسي خارج نظام الحكم في كثير من البلاد العربية الإسلامية، وذلك باستثناء السودان وإيران وأفغانستان، مما جعله في مصاف الأقلية الراديكالية وفي حالة عداء وصراع مع النخبة الحاكمة [٧] .

ثانياً : تحديات العولمة والحركات الإسلامية

بداية هناك سؤال يطرح نفسه وهو : هل أضرت العولمة بالحركات الإسلامية ؟ وبمعنى آخر، ما هي الخسائر والمخاطر التي تكبدتها من جراء تأثيرات العولمة ؟ ولعل الإجابة المناسبة لذلك تتمثل في قول الشاعر :-

ونلت من الزمان ونال مني

وكان مناله حلواً ومراً

نعم، ألقت العولمة بظلالها الكثيفة على الحركات الإسلامية، وأثرت على نشاطاتها وأوضاعها سلبيا، ودفعتها إلى مواجهة مواقف صعبة ومخاطر جسيمة تتطلب تفهماً عميقاً ومعالجة عقلانية. ويمكن - بقراءة سريعة لخريطة الحركات الإسلامية ونشاطاتها المتنوعة وفصائلها المتعددة - أن نشير إلى بعض هذه التحديات والمخاطر في السطور الآتية .

١. التحدى الديمقراطى :

هناك عدة إشكاليات رئيسية تثار حول الديمقراطية وقضية حقوق الإنسان وموقف الحركات الإسلامية إزاءها وهى بالطبع تمثل تحديات لها؛ وهى :

أ. الموقف من الديمقراطية :

علاقة الحركات الإسلامية المعاصرة بالديمقراطية وموقفها من قضاياها لا يزالان غامضين بعض الشيء، وهو ما يشكل تحدياً وعقبة أمام تفاعل وانطلاق نشاطاتها، لأنه لم يتحدد بعد موقف صريح لها سواء بالمواجهة أو التلاقى، مع أن بعض فصائلها تتفاعل مع الديمقراطية مرة بالحوار وأخرى بالاحتواء، وفى أحيان كثيرة بالصراع وحسبانها رجساً من عمل الشيطان وبدعة غربية غريبة، فى الوقت الذى ظلت فيه طروحات المشروعات الحضارية المقدمة من تيارات أخرى معاصرة تعلن بوضوح اعتماد الديمقراطية (٨) .

الواقع أن المبادئ الفلسفية التى ترتكز عليها الديمقراطية لا تزال تشكل تحديا كبيراً للحركات الإسلامية، وتثير الكثير من الضبابية والشكوك فى جدية التيار الإسلامى والأحزاب الإسلامية المعاصرة فى الممارسة السياسية، ومن تلك المبادئ الفلسفية : التعددية الحزبية وسيادة القانون وفصل السلطات والاحتكام للأغلبية، ثم احترام حقوق الإنسان الذى يضمن حرية الرأى والتعبير والعقيدة، (وكل هذه المبادئ أو بعضها بالمفهوم الديمقراطى المعاصر يتعارض مع مبادئ دينية ثابتة، أو قد يهدر تماسك الدين ووحدته، ويشكك فى مسميات الإيمان، ويستفز الأخلاق والمشاعر الدينية)(٩)، وهو الأمر الذى يجعل الحركات الإسلامية تتعامل مع الديمقراطية بوصفها أداة أو وسيلة لبلوغ السلطة (١٠).ويقودنا ذلك لمناقشة موقف هذه الحركات من آليات الشورى. فأدبيات الحركات الإسلامية تقصر آليات الشورى على فئة معينة من " أهل الحل والعقد "، معتمدة فى ذلك على نصوص ونقول دينية تمجد القلة ذات الخبرة

وتوبخ الكثرة الغثائية: " وإن تطع أكثر من فى الأرض يضلوك عن سبيل الله ". " وإن أكثر الناس لا يعلمون" (١٢).

وقد اعترض على هذا الاتجاه أصحاب " الاتجاه المعاكس " بحجة أنهم " لا يرغبون فى استبدال ديكتاتورية عسكرية بأخرى تكتسى رداء الدين " (١٣). فهذه عقبة أمام طروحات التيار الحركى الإسلامى السياسى، فى عصر تزحف الديمقراطية فيه زحفاً لاسيما عند المثقفين الذين يعدون أنفسهم من النخبة المتعلمة وصفوة المجتمع .

ب ــ ازدواجية المواقف تجاه منظمات حقوق الإنسان :

تناصب الحركات الإسلامية المنظمات الدولية لحقوق الإنسان العداء، بسبب انتقادها لها بعدم احترام حقوق الإنسان، وتكمن حقيقة التحدى فى لجوء عناصر الحركات الإسلامية إلى هذه المنظمات والاحتماء تحت عباءتها، عندما يقع على عناصرها ضغوط أو قمع أو تعذيب، ومثال ذلك واضح فى سلوك فصائل الحركة فى كل من الجزائر وتونس وغيرهما .

٢ــ التحدى القانوني:

إن إشكالية التحدى القانونى تتمثل فى تراجع مكانة المؤسسات التشريعية فى المجتمعات العربية والنامية ووكالاتها التى تضمنها، بسبب سيطرة بعض عناصرها عليها، فهى تتمسك بشرعية مستمدة من هذه المؤسسات، فى الوقت الذى مازالت فيه أنظمة الحكم من الناحية الفعلية تفرض هيمنتها متجاهلة هذه المرجعية الهامة. وهكذا أصبحت هناك مرجعيتان :إحداهما تستند إلى الشرعية والأخرى تستند إلى القوة، فالحكومات والقادة السياسيون يستجيبون إلى الرغبة الشعبية فى الموافقة على مشاركة جماهيرية أوسع فى معظم الدول العربية الإسلامية، ولكن تظل المعادلة الصعبة قائمة: ما حدود " الديمقراطى " وما حدود " القطعى " التى يرغب الناشطون فى الحركات الإسلامية السياسية فى أن يحققوها ؟ (١٤). ويمثل وضع كل من الجزائر وإيران وتركيا وإندونيسيا أوضح شاهد على هذا التحدى الخطير.

٣ــ تحدى اختراق سيادة الدول :

أخذت دول عربية كثيرة تحتاط من تعرض سيادتها على حدودها للاختراق من قبل شرطى العالم " الولايات المتحدة الأمريكية "، حيث لم تعد الدول تحظى بالسيادة المطلقة على شؤونها الداخلية والخارجية، بعد أن أوجد الغرب عدواً جديداً هو "الإرهاب " الذى قدمه للعالم بوصفه "ربيبة " الحركات الإسلامية التى تدعو إلى نشر مشروعية الجهاد الإسلامى (١٥).

وباتت الولايات المتحدة تهدد الدول ــ المحافظة أيديولوجيا أو سياسياً أو التى تمكن للحركات الإسلامية وتتعاطف معها ــ بإمكانية الهجوم وتوجيه ضربات مفاجئة إليها، وبالفعل تعرضت السودان وليبيا وأفغانستان لشيء من هذا الهجوم المباغت، بحجة رعايتها للإرهاب ودعمها للحركات الإسلامية . وهذا ما دفع الدول والأنظمة المتعاطفة مع الحركات الإسلامية إلى إعادة النظر فى موقفها، وجعلها تنتهج تجاهها سياسة الحد وتضييق الخناق عليها.

٤ــ التجدى العسكرى :

من التحديات الداخلية التى تقف أمام الحركات الإسلامية موقف العسكريين المعارض لطروحات تيار الإسلام السياسى. وتعد تجربة الإسلاميين فى الجزائر عام ١٩٩١ وحزب الرفاه الإسلامى فى تركيا ١٩٩٦ تجربتين ماثلتين فى الأذهان، فقد حال العسكريون دون وصول الأول إلى سدة الحكم فى الجزائر بعد أن رجح فوزه فى الانتخابات التشريعية حينذاك، وخنقوا الثانى حتى تمكنوا فى النهاية من إسقاط أول حكومة يقيمها التيار الإسلامى المعاصر بعد سقوط الدولة العثمانية. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن خطورة التحدى العسكرى للحركات الإسلامية من رجال السلك العسكرى مازال قائماً، لا سيما بعد أن برز التيار الإسلامى بوصفه مناوئا وشريكاً منافساً لهم فى السلطة، وبعد ما أحرزه من قبول شعبى، فى الوقت الذى تأصلت فيه الروح العلمانية فى أوساط العسكريين، حتى صرح كنعان إيفرين – المسئول العسكرى

التركى - بوضوح : " إذا جاءت الشريعة فالانقلاب يكون مشروعاً "[١٦]. وفى بعض الأقطار يحظى التيار الإسلامى بتأييد وقبول وشبه "إجماع" فى الأوساط العسكرية كما هو الحال فى السودان، ويحظى بشيء من ذلك فى مصر والأردن وغيرهما .

٥ـ التحدى المادى التقنى :

التوفيق بين الاعتناء بالروح والاستجابة لمتطلبات الجانب المادى، إشكالية أخرى تطرحها العولمة أمام التيار الإسلامى السياسى الذى يدعى أن فى طروحاته حلولاً لمشاكل المجتمعات المعاصرة. فالحركات الإسلامية بكافة اتجاهاتها لا تملك أو لا تتوافر لها - حتى فى الدول التى يحركها التيار المحافظ - قدرات تقنية علمية، بالإضافة إلى فقدان أرضية اقتصادية صلبة تقوم عليها دعائم البناء التقنى، فتقليص قيود العولمة و مخاطرها أو نجاح مشروع بناء حضارى قد أصبح رهناً إلى حد بعيد بالمقدرة على زيادة الحصة من الثروة العالمية، لأنه بقدر ما يحقق أى مجتمع من قيمة مضافة عبر مشاركته فى المصنع العالمى، ومدى نوعية تلك المساهمة فى المحتوى العرفى ومدى اعتماد الآخرين عليها، تتحدد مكانته على الصعيد الحضارى [١٧].

٦ـ تحدى الاختراق الثقافى :

هناك تعال وطغيان من الثقافة الأمريكية على الثقافات الأخرى، عن طريق نمطية المضامين المقدمة للمجتمعات الأخرى، بهدف تكوين أنساق من الاتجاهات السلوكية والقيمية وأنماط من التفكير والرؤية، ويتبع ذلك ميل تلك المجتمعات والشعوب نحو ما يخدم المصالح الأمريكية [١٨]، وهو بالطبع يثير الاستفزاز والمخاوف من فقدان الهوية الثقافية والذاتية الوطنية المميزة [١٩] ،ولا شك أن ذلك يشكل خطورة على مشروع التيار المحافظ والحركات الإسلامية على وجه خاص، فقد شهدت الأوساط الاجتماعية - ولا تزال تشهد - تنامياً وتزايداً مطرداً للقيم الأجنبية الدخيلة والثقافات المستوردة، فاللغات الأجنبية تزحف زحفاً كبيراً وتجد إقبالاً وتمكيناً على حساب العربية التى تشكو من الضمور والتقلص، فالاتجاه العام يميل نحو

المسميات والمصطلحات الأجنبية، بالإضافة إلى الهالة المحيطة " بـــالذات الأخـــرى " مقابل تهوين "الشخصية العربية"، وشاعت بين الشباب أنواع الموســـيقى والملابـــس المثيرة وصيحات قص الشعر من الأنماط الثقافية المستوردة، ممـــا يثبـــت بـــالفعل أن الثقافة العربية تم اختراقها والتمكن منها .

كل ذلك يثير قلق الحركات الإسلامية، مما قد يدفع الفئة المتهورة منها نحو مزيـــد من الإحساس بالاغتراب فى وطنها، ومن ثم إلى تصاعد " نشاطات مناهضة " كما هـــو الحال فى بعض المناطق، فالجزائر شهدت أعنف عمليات عنف فى التـــاريخ الحديـــث لأن الصراع الدائر فيها " صراع هوية من حيث مضمونه ضد المسخ والاغتراب، ففى الجزائر والمغرب يعد الإسلام- بالإضافة إلى كونه ديناً وعقيدة- هوية وانتماء "(٢٠)

٧ـــ الأقليات الدينية وتحدياتها :

يشوب موقف الحركات الإسلامية شيء من الغموض حيال الأقليـــات الدينيـــة، لاتسامه بعدم الثبات على نهج واحد مما يوقع فـــى الحـــيرة، حيـــث نجدهـــا تتحـــدث بوضـــوح عن انتقاد نهج السلطات الفرنسية فى منعها المســـلمات ارتـــداء الحجـــاب، مطالبة تلك السلطات بتطبيق القواعد الديمقراطيـــة التـــى تدعيـــها، وبـــالمنطق نفســـه تخـــاطب الحكومة الفليبينية للسماح للأقلية المسلمة هناك بتقرير مصيرها .

وتبرز مخاطر الإشكالية فى القضية عندما تطرح قضية الأقليات غير المسلمة فـــى المجتمعات العربية، مع المطالبة بإعمال القواعد الديمقراطية نفسها فى التعامل معـــها، على الرغم مما تبديه أدبيات التيار المحافظ من احترام حقـــوق الأقليـــات فـــى بـــلاد المسلمين، والتى -للأسف - نادراً ما يرى له ترجمة فى واقع الممارسات (٢١).

ولعل من كبريات المخاطر التى تجلبها القضيـــة أنـــها تمكـــن التدخـــل الأجنبـــى وتسوغـــه فى الشؤون الداخلية بحجة حماية تلك الأقليات، وهذه اســـتراتيجية جديـــدة تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية للتمكين لعولمتها وسيطرتها على العالم، وقد تدخلـــت فعلاً فى كوسوفا والعراق ويوغسلافيا و الصومال، ودافعت عن الطائفة البهائيـــة فـــى

إيران، ومؤخراً فى تيمور الشرقية. كل ذلك ليس من أجل سواد عيون الأقليات، ولكن سعياً إلى كسب التعاطف والتأييد من قبل هذه الأقليات، بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها الاستراتيجية فى النهاية (٢٢).

٨ ـ التحدى الإعلامى :

الاتجاه العام للإعلام الغربى نحو قضايا التيار الإسلامى ليس فى صالح الأخير – فقد أخذت التغطيات الإعلامية فى الغرب تميل نحو محاربة التوجه الإسلامى والبحث عن نقاط ضعف فى حركاته، مع تضخيمها والترويج "لأسطورة المواجهة " بين التيار الإسلامى المحافظ والتيار التقدمى الحاكم. بالإضافة إلى تعميم الصورة السلبية لآحاد العرب وعناصر الحركات الإسلامية على جميع المسلمين، بالنظر اليهم على أنهم " إرهابيون " يمارسون العنف، والعمل على تكريس الوضع المزرى واستغلاله لخلق أجواء متوترة، بإطلاق أسطورة جديدة تحت مسمى (***Islamophobia***) أى (الخوف من الإسلام) (٢٣)، وتقديم صوراً قاتمة مجانبة للصواب فى غالبها، لقولبة صور نمطية سيئة عن الإسلام عامة، والداعين إلى العودة لتحكيمه فى الحياة، الذين وصفهم بأنهم متزمتون، أصوليون، إرهابيون، متشددون، متطرفون، وهابيون .. إلخ خاصة .

ويمكن التدليل على مخاطر الإعلام الغربى فيما يتعلق بالحركات الإسلامية من خلال الآتى :

أ. يتسم الإعلام الغربى عموماً والأمريكى خصوصاً بالتفوق والسيطرة؛ حيث تحتكر الولايات المتحدة الأمريكية الوكالات والشبكات العالمية المؤثرة والأكثر نفوذا وفاعلية (٢٤)، بالإضافة إلى أن أكثر العوامل تأثيراً فى صناعة الإعلام المعاصر ذو منشأ أمريكى (٢٥).

ب. النظم الإعلامية الوطنية فى البلاد العربية التى قد تتفهم الأوضاع والسياق الاجتماعى لقضايا الحركات الإسلامية، لم تبلغ حد الكفاية والاستقلالية بحيث تعتمد كلية على نفسها، مما أوقعها فى فخ التبعية للآخرين .

جـ .أثبتت الدراسات والبحوث الإعلامية أن نسبة تفضيل الفضائيات الأجنبية على الفضائيات العربية المحلية فى ارتفاع وصعود، لدى الجمهور العربى، فى ظل زحف تأثيرات العولمة، مما يوسع دائرة نفوذها ومكاسبها. (٢٦) يضاف إلى ذلك أن غالبية المضامين المقدمة من وسائل الإعلام الغربية وتكنولوجياتها الاتصالية- يتعارض مع المبادئ الأخلاقية والقيمية والثقافية التى يدعو التيار الإسلامى إلى تكريسها، فهناك على " شبكة الإنترنت العالمية" أكثر من ٣٥ ألف موقع إباحى يحتوى على صور خليعة على نحو فاضح.

هذه العوامل مجتمعة تمثل مخاطر جسيمة تضعف من فاعلية طروحات التيار الإسلامى، وتشوه خطابه السياسى نتيجة لهذه الإعلامات المضادة له، كما أكد ذلك زعيم حركة مجتمع المسلمين فى الجزائر، حين قال إن الإعلام الغربى قد شوه صورة عناصر الحركات الإسلامية أمام العالم، بسبب أسطورة " الإرهاب " المختلقة التى يتم تغذيتها عبر حملات العنف (٢٧).

٩ـ تحديات " الذات "

التكوين الذاتى لشخصية الحركات الإسلامية ينطوى على سمات سلبية، تعد فى حد ذاتها معوقات تقف دون تفاعلها مع الواقع، ومن بينها :

أ. عدم قبول " الآخر " المختلف أو الاعتراف به بوصفه كياناً له احترامه، أدى إلى إيجاد حالة من الجفاء فى التعامل مع هذا " الآخر"، نظراً لتجاهل الأول للثانى وعدم إتاحة الفرصة له واللجوء إلى إسكاته بأى وسيلة. هذه إشكالية كبيرة تواجه التيار الحركى فى عصر تتعايش فيه الآراء المختلفة جنباً إلى

جنب، ولا ملاذ من قبول التعددية، حتى على مستوى الأنظمة الحاكمة ولو بشكل صورى.

ب. فقدان القدوة وغياب النموذج الصحيح للدولة الإسلامية المعاصرة، إشكالية أخرى تقلل من فرص رواج فكر التيار الإسلامى فى الأوساط الثقافية. ولعل ما انتهت إليه تجربة " الثورة الإيرانية " فى " بعض " ممارساتها، وما تشهده الساحة الأفغانية من صراعات بشعة بين فصائل " الجهاد" -أكثر تشويها لصورة الدولة الإسلامية المتخيلة، التى يدعو إليها الحركيون. هذا بالإضافة إلى عدم انعكاس ملامح الثقافة الإسلامية وتعاليمها على السلوك والحياة العامة لأفراد الحركات الإسلامية، حيث لم يزدهم انتماؤهم تهذيباً فى المعاملة، ونظافة فى المحيط والجو العام، وصدقاً فى التجارة واجتهاداً، وإتقاناً فى العمل، غير رفع شعارات لا اختلاف عليها أصلا بين الجميع .

جـ .الارتجالية وعدم الاعتماد على دراسات موضوعية نتيجة ضعف التخطيط سمة سلبية أخرى، وقد ترتبت عليها سلبيات تكبدت الحركات خسائرها؛ لأنها اندفعت وتهورت بالإقدام على أمور جعلتها تصطدم " بالآخر "، منطلقة من عاطفة جياشة، دون تدبر العواقب والتفكير العميق فيما إذا كان الصراع فى صالحها أم لا [٢٩]، وهذا نابع من كون عناصرها رجال حركة أكثر من كونهم رجال بحث علمى .

د .الخلافات والاجتهادات المتباينة خلقت تنافسا شديداً بين فصائل الحركات الإسلامية ونقلتها من التنافس إلى التصارع العلنى أحيانا، فهناك خلاف حول عدة قضايا منها: تحديد الثوابت والمتغيرات وضوابط المصالح المرسلة للناس، والفرق بين الاجتهاد ومواءمة العصر بأهداف الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى اجتهادات متناقضة فى مجال العمل السياسى؛ فبعض الحركات يقبل العمل السياسى لممارسة العمل الدعوى من خلاله، و يتبنى الآخر نهج المعارضة

السياسية بشكل سلمى، فى الوقت الذى يعد فيه فريق ثالث الخوض فى قضايا سياسة معاصرة رجسا وبدعة فى الدين [٣٥].

هـ. تبنى بعض الفصائل الحركية نهج التغيير بالعنف باستخدام القوة، وتجاوز ذلك إلى ترويع المدنيين وإرباك المواطنين وقتل الأبرياء وتخريب المنشآت والمرافق العامة، مما تسبب فى حالة قطيعة وتعبئة للرأى العام الرسمى والشعبى ضد التيار الإسلامى عامة دون تفريق بين الممارس للعنف و غيره، فأغلقت المنافذ أمامه. ولا تخرج سلسلة عمليات العنف -التى شهدتها مصر والجزائر والسعودية وباكستان واليمن وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وتنزانيا ونيروبى وروسيا، عن هذا الإطار.

هذه السمات السلبية فى تكوين شخصية التيار الحركى تعد خللاً جوهرياً، لا تقل مخاطره عن التحديات الخارجية التى تفرضها تداعيات العولمة، لأنها تضعف من مواقفه وفاعليته فى كثير من القضايا، وتنعكس بالطبع على الواقع العملى فى الممارسة السياسية، إذ لا يمكن طرح برنامج سياسى ناجح فى ظل تضارب الآليات والاختلاف الكبير فى الاستراتيجيات، وهو ما قد يقضى على الحركات الإسلامية نفسها !!!.

ثالثاً : الفرص المتاحة للحركات الإسلامية فى ظل العولمة .

أفرز الوجه الآخر للعولمة عدداً من التداعيات والنواحى الإيجابية يمكن استثمارها لو تفاعلت معها الحركة الإسلامية بشكل إيجابى وحسمت مواقفها تجاهها فكرياً وعملياً، ويمكن رصد بعض تلك الإيجابيات فى الآتى :

١. انتصار قضايا حقوق الإنسان والتعددية

أصبح الاهتمام بحقوق الإنسان من أولويات المجتمع الدولى وأحد المعايير الهامة فى تحديد العلاقات والمعاملات الدولية، بالإضافة إلى كونه أحد مؤشرات التطور السياسى فى الوقت الراهن، وقد اكتسب هذا المفهوم عالمية جديدة ذات تأثير

أكبر فى ظل العولمة، [٣١] وأفسح المجال أمام التعددية السياسية والفكرية والتعبير الحر فى إطار " السوق الحرة للأفكار ". فهذا الانتصار الكاسح للتعددية فرصة سانحة أمام الحركات الإسلامية تكفل البقاء والاستمرار والصمود، لتنطلق بخطابها السياسى والفكرى وتحمى رجالها ورموزها إلى حد كبير مما قد يتعرضون له من ضغوط وتهديد وغيرها، وتستفيد من خدمات المنظمات والهيئات الدولية تحت مظلة الدفاع عن حقوق الإنسان، كفرص اللجوء السياسى المقدمة لزعمائها أمثال الشيخ عمر عبد الرحمن الزعيم الروحى للجماعة الإسلامية فى مصر المقيم فى الولايات المتحدة الأمريكية، والمعارض السعودى المسعرى مؤسس جمعية حقوق الإنسان الإسلامية والمعارض اليمنى حمزة المصرى المقيمان فى بريطانيا، وخالد الفواز المتحدث الرسمى باسم جمعية النصيحة والإصلاح فى بريطانيا [٣٢].

٢. **التفاعل داخل المؤسسات الديمقراطية**

الحياة الديمقراطية والمشاركة الفاعلة داخل مؤسساتها فرصة .. تستفيد منها الحركات الإسلامية، كالحرص على الوجود الإيجابى فى مجالس النقابات المختلفة (الأطباء / المهندسين / الصيادلة / التجاريين / جماعات المصالح ذات التأثير الاقتصادى / الغرف التجارية / الغرف الصناعية / جماعات رجال الأعمال)، مع الحرص على توجيه النشاط النقابى نحو مجال الخدمات لاستقطاب الأجيال الجديدة التى تتطلع إلى تحسين وضعها من خلال عملية الحراك الاجتماعى، [٣٣] بالإضافة إلى توسيع قاعدتها الشعبية لمناصرة قضاياها [٣٤].

٣. **الاتجاه نحو الانفتاح والخصخصة**

من تداعيات اتجاه الحكومات العربية نحو الانفتاح وخصخصة الشركات والمرافق العامة فى الدول سعيا للإصلاح الاقتصادى - تسريح عدد كبير من العمال، فأكثر من ٢٥ ألف عامل مهددون بفقد أعمالهم فى مصر، وسيكون لهذا الفصل تداعيات سلبية داخل الدولة؛ حيث تزداد بذلك قاعدة العاطلين عن العمل مما يخشى

معه أن تتزايد قاعدة تنظيمات العنف، نتيجة للحرمان والاحتقان الاجتماعي، بسبب الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، " فكلما تزايد الحرمان الاجتماعي والإحباط السياسي تزايد التشدد الديني " (٣٤).

٤. **خصخصة وسائل الإعلام**

بتحرر وسائل الإعلام وتوجهها نحو " إعلام السوق " فإنها تحللت من احتكار السلطات، ومن المتوقع أن يشجع ذلك الحركات الإسلامية ويفتح الباب أمامها لإسماع العالم و "الآخر" صوتها، وشرح قضاياها، واستغلالها في نشر الخطاب السياسي. وهناك احتمال كبير أن تجد إقبالاً كبيراً في الأوساط الإعلامية بدعوى تقديم " الرأي الآخر " الذي طالما حجب وحرم منه الجمهور العربي، ولعل المقابلة التليفزيونية لقناة الجزيرة القطرية مع " أسامة بن لادن " المعارض السعودي شاهد حي على ذلك .

٥. **تنامي النفوذ الغربي**

النفوذ المطرد للدولة الأجنبية عامل أساسي في تزايد النشاط الحركي المناهض لكل نفوذ أجنبي، ويترتب على ذلك تنامي ظاهرة " الاغتراب الوطني " لعناصر الحركة التي ترى هذا النفوذ امتدادا للاستعمار في شكل جديد، وليس أدل على ذلك الاغتراب مما شهدته بلاد عربية متعددة على أيدي أبنائها من ردود أفعال صريحة تستنكر الحكم في قضية (الإسلاميين الخمسة) المتهمين بالضلوع في سلسلة من الانفجارات في اليمن، وعمليتي تفجير استهدفتا الأمريكيين في المملكة العربية السعودية عام١٩٩٥/ ١٩٩٦ بأيدي أبنائها بدعوى تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة، وأسهم هذا في بروز ما يسمى بـ (العمليات الدولية الإسلامية) ضد الولايات المتحدة الأمريكية(٣٦) .

٦. **تطور تقنيات الاتصال**

إن معطيات تقنيات الاتصال وتطويروسائله ــ كالاتصال المباشر بقواعد المعلومات (مثل الإنترنت و التليفون الجوال والبريد الإلكتروني وعقد المؤتمرات عن

بعد) ــ تقدم فرصة للحركات الإسلامية يمكن استغلالها فى التخطيط والتنظيم لنشاطاتها، وتوظيفها فى نشر الخوف والذعر والرعب من أهداف عمليات العنف،وفى إشاعة مناخ التوتر وعدم الاستقرار السياسى والاجتماعى (٣٧).

٧. تعثر عملية التسوية السلمية

وقفت الحركات الإسلامية من عملية التسوية السلمية مع إسرائيل موقف معارضة، وانتقدت اتفاقيات كامب ديفيد، وانطلقت فى ذلك من منطلقات وتصورات عقائدية دينية حول اليهود، وعدت جوهر الصراع مع اليهود ليس على أرض وحدود فحسب، بل صراع وجود وحضارة ومستقبل، (٣٨) ورأت أن الحل الوحيد لتحرير الأراضى المغتصبة هو " الجهاد " (٣٩) .

وانطلاقاً من ذلك يمكن القول إنه كلما تعثرت عمليات التسوية السلمية زاد ذلك من فرصة الحركات الإسلامية فى تصعيد حملاتها ضدها، وأكسب تصوراتها وآراءها مصداقية وواقعية أكثر لدى الجماهير، ويتمثل ذلك فى طروحات حركة " حماس " الإسلامية الفلسطينية، وجماعة " حزب الله " اللبنانية. وما قرار السلطات الأردنية بإغلاق مكاتب " حماس " واعتقال رموزها وزعمائها مؤخراً، إلا لما يخشى منها من تصعيد لحملاتها، خاصة إزاء مفاوضات " الحل النهائى " التى يأتى موضوع " القدس " فى مقدمة جدول أعمالها (٤٠). هذه الإفرازات تتيح للحركات الإسلامية ترويج نظرياتها وتهيئ لها فرصة لإقناع الجماهير بخطابها السياسى .

رابعاً : مستقبل التيار الإسلامى الحركى فى عصر العولمة

على ضوء قراءتنا لأدبيات الفكر الحركى وتحليلاتنا لخريطة عمله ونشاطاته وتداعيات العولمة ونفوذ " الكوكبية " – بات واضحاً أنه ليس بمقدور هذا التيار أن ينأى بنفسه عن تأثيرات العولمة، وإن فعل ذلك فلا يعود عليه إلا بزيادة التهميش، لذا فإن مستقبله فى خضم هذه التطورات العالمية الخطيرة مرتهن بالآتى :

١- المبادرة إلى حسم موقفه فكرياً وعملياً بشأن خيارات المستقبل، مستندا على رؤية موضوعية نقدية، بعيداً عن نظرة أحادية وأفكار مسبقة .

٢- العمل الجاد للبحث عن سبل الارتقاء بآليات التأقلم الإيجابى مع مخاطر العولمة، والإسراع بخطى واثقة للوصول إلى جوانبها الإيجابية.

٣- العمل على تقليص التداعيات المترتبة على الانكشاف الخارجى، نتيجة ضعف المناعة.

٤- وجود قناعة ثابتة واستعداد للتضحية والتنازل عن مصالح وقتية لأخرى مصيرية وعن مكاسب ظنية لأخرى متحققة .

٥- الاتسام بالواقعية والابتعاد عن الفروض والأحلام المثالية، ويتطلب ذلك إعادة النظر فى المتطلبات النموذجية، بتعديلها وبرمجتها على خطط مرحلية تدريجية.

٦- إعادة التأهيل " للذات " على ضوء متطلبات العصر (سوق العمل)، وذلك يتطلب:

أ . إعداد كوادر بشرية مؤهلة على كافة المستويات .

ب . نشطاء سياسيين يجيدون اللعبة السياسية .

جـ .صناعة الزعامة المقتدرة (القيادة الكارزمية).

٧ ــ المرونة ومراعاة الخصوصيات الزمانية والمكانية، ووضع ظروف كل مجتمع فى الحسبان، فما يصلح للسودان قد لا يناسب الجزائر .

٨ ــ إعادة النظر فى موقف " الذات" من الآخر من خلال :

أ. تجديد لغة المخاطبة وفتح باب الحوار " المنضبط ".

ب. تقدير إيجابيات " الآخر " مقابل الاعتراف بقصور "الذات".

جـ .التوجه نحو العمل الجماعي؛ مبادرة وإسهاماً وتشجيعاً، على شكل (التحالف / التكتل / التعاون).

٩- الاقتناع بضرورة تقديم مشروعات حضارية مادية وتبنيها، دون الاقتصار على مشروعات روحية فحسب .

١٠ - العمل على احتواء المؤسسات الدينية الرسمية لتعديل مواقفها، مما يسهم في تقليص فرص الصدام .

١١- العمل على توسيع المشاركة الفاعلة داخل المؤسسات والمنابر الديمقراطية، والحرص على تحييد خطاب الجيل الوسط، واستيعاب الكوادر الغاضبة، وبذل أقصى جهود لتجنب كل أنواع العنف (مواجهات .. صدامات..)

١٢- إجراء مراجعة نقدية شاملة لمسيرة العمل الحركي تقوم على الاعتدال والاتزان والموضوعية – لكشف مواطن الخلل والضعف في الفكر والممارسة. ولعل من الموضوعات المطروحة للمراجعة الدقيقة :

أ. الخطاب السياسي شكلا ومضموناً .

ب. الثوابت والمتغيرات في قاموس العمل الحركي .

جـ .مقاصد العمل الحركي وغاياته من العمل السياسي .

د .التيار الحركي ووهم الصدام مع أنظمة الحكم، على ضوء موازنات شرعية (المصالح / المفاسد).

هـ. المقاصد الشرعية من مشروعية " الجهاد "، وواقع الأقليات المسلمة .

و .الصواب والخطأ ونظرية " احتكار الحق والصواب " في فقه التيار الحركي .

وهناك عشرات من الموضوعات التي يمكن أن تطرح وتدرج في أجندة عملية " النقد الواعي " .وهذه مجرد خطوط عريضة تحتاج إلى دراسات ومناقشات مستفيضة لبلورتها.

الهوامش

١. عبد العاطى محمد أحمد، "نحو تعريف الحركة الإسلامية"، فى : الحركات الإســــلامية فــى آسيا، ط ١ ، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨، ص ٦.

٢. هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بيـــن المهادنـــة والمواجهـــة، ط ١ ، القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، ١٩٩٥.

٣. عبد الله أبو عزة، "نحو حركة إسلامية علنية فى : الحركة الإسلامية رؤية مســتقبلية ، ط١ ، القاهرة، مدبولى، ١٩٨٩، ص ١٨١ ــ ١٨٢.

٤. ريتشاد ليبا فيرى، "دولارات الرعب : الولايات المتحدة الأمريكية والجماعات المتطرفـــة "، عرض وتقديم : سعيد اللاوندى فى جريدة الأهرام المصرية، بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٩٩ ، ص ٧. وانظر : فرانسوا بورجا، الإسلام السياسى، صوت الجنوب : قراءة جديـــــدة للحركـــات الإسلامية فى شمال أفريقيا، ترجمة : د. لورين زكرى، القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٢.

و انظر : -

Nacos, L. Brigitte, Terrorism & the Media (New York : Colombia University Press, 1994) pp. 151 – 152 .

٥. ريتشاد ليبا فيرى، مرجع سابق، ص ٧.

6. Thacrah, John Richard : Encyclopedia of Terrorisim and Political Violence (New York & London, 1987) p. 125

7. Ibid p. 125.

٨. حيدر إبراهيم على، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطيـــــة، ط ١، بـــيروت، دار العـــالم الثالث، ١٩٩٦، ص ٢١.

٩. المرجع السابق، ص ١٣.

١٠. المرجع السابق، ص ١٣.

١١. سورة الأنعام، الآية ١١٥.

١٢. سورة يوسف، الآية ٢١.

١٣. حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص ١٤.

١٤. محمد الرميحى، "الديمقراطية فى مواجهة تجربة جديدة"، مجلة العربى الكويتية، الكويت، وزارة الإعلام الكويتية، يوليو ١٩٩٩م العدد ٤٨٨، ص ٢٣.

١٥. ليلى تكلا، " فرصة العرب فى المطالبة بحقوق لكل إنسان "، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمى لحقوق الإنسان والتنمية، القاهرة، ١٧ ــ ٩ يونية ١٩٩٩م ، ص ٢.

١٦. محمد نور الدين،" الحركة الإسلامية فى تركيا"، فى: الحركات الإسلامية فى آسيا، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

١٧. طه عبد العظيم، "العولمة : هل يملك العرب رؤية استراتيجية ؟"، مجلة العربى، الكويت، وزارة الإعلام الكويتية، أبريل ١٩٩٩ ، العدد ٤٨٥، ص ٣٧.

١٨. أيمن منصور ندا، الاختراق الثقافى عن طريق البث الوافد : " دراسة مسحية لأدبيات الاختراق "، فى أعمال ندوة الاختراق الإعلامى للوطن العربى، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩٦م ، ص ١٤.

١٩. فؤادة البكرى، " الثقافة العربية بين الإعلام والعولمة "، بحث مقدم إلى مؤتمر الوطن العربى وتحديات العولمة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، أبريل ١٩٩٩ م ، ص ٢.

٢٠. عبد الباسط دردور، "العنف السياسى فى الجزائر وأزمة التحول الديمقراطى"، فى: مجلة السياسة الدولية المصرية، القاهرة، عدد ١٢٦ أكتوبر ١٩٩٦م، ص ٢٤٧.

٢١. فهمى هويدى : "الأقليات الدينية"، فى : الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربى، ط ١، عمان، منتدى الفكر العربى، ١٩٨٨م ، ص٢١٠.

٢٢. ريتشاد ليبا فيرى، مرجع سابق، ص ٧.

٢٣. مرعى مدكور، " الاتجاهات الحديثة فى بحوث الصورة الذهنية للعالم الإسلامى عند الغربيين"، ورقة مقدمة إلى ندوة الإعلام الدولي وقضايا العالم الإسلامى، القاهرة، رابطة الجامعات الإسلامية، نوفمبر ٢٨ ــ ٢٩ــ ١٩٩٨،ص ١٦.

٢٤. ليلا حسين محمد السيد، " عولمة وسائل الأخبار وانعكاساتها على تدفق الأخبار فى الولايات المتحدة الأمريكية ومصر "، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الإعلام العربى وتحديات العولمة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩ ، ص ١٤.

٢٥. حمدى حسن، " التحديات الإعلامية لأنظمة الإعلام الوطنية فى العالم الإسلامى "، ورقة مقدمة إلى ندوة الإعلام الدولى وقضايا العالم الإسلامى ، القاهرة ، رابطة الجامعات الإسلامية، نوفمبر ٢٨-٢٩ - ١٩٩٨، ص٢.

٢٦. سوزان القلينى، " استخدامات الجمهور العربى للقنوات الفضائية فى عصر العولمة : دراسة مقارنة بين القنوات العربية والأجنبية"، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الإعلام العربى وتحديات العولمة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩ ، ص ١٠ و ٣٠.

أيضاً : حمدى حسن ، " التحديات الإعلامية لأنظمة الإعلام الوطنية فى العالم الإسلامى، مرجع سابق، ص ٢٥.

٢٧. مرعى مدكور، مرجع سابق، ص ١٧.

٢٨. حيدر إبراهيم على، مرجع سابق، ص ١٤ - ١٥ .

٢٩. إسماعيل صبرى عبد الله، الحركات الإسلامية المعاصرة فى الوطن العربى، ط١ ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧ م ، ص ٨٣ .

٣٠. محمد الرميحى، مرجع سابق، ص ٢٣ - ٢٤.

٣١. عزام المحجوب، " علاقة التنمية بحقوق الإنسان "، ورقة مقدمة إلى ندوة حقوق الإنسان والتنمية، القاهرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ٧ - ٩ يونيو- ١٩٩٩ ، ص ٧.

٣٢. ريتشاد ليبا فيرى، مرجع سابق، ص ٧. وانظر : رفعت السعيد، ضد التأسلم، كتاب الأهالى، ط١، القاهرة، دار الأهالى، ١٩٩٦م ، ص ٢٢٣ – ٢٢٦.

٣٣. هالة مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٣٢. وانظر : "التيار الإسلامى داخل جماعات المصالح" فى : الإسلام السياسى، الكتاب الثامن، قضايا فكرية،١٩٨٩، ص ٩٧.

٣٤. محمد أحمد خلف الله، "الصحوة الإسلامية فى مصر" فى: الحركات الإسلامية المعاصرة فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ٨١ .

35. Thcrah, John Richard, o.p cit pp. 258-259

٣٦. ريتشاد ليبا فيرى، مرجع سابق، ص ٧.

٣٧. نبيل عبد الفتاح، الوجه والقناع : الحركات الإسلامية؛ العنف والقناع، ط١، القاهرة ، دار شات للدراسات والنشر، ١٩٩٥ ، ص ٦٣٠.

٣٨. المرجع السابق، ص ١١٤.

٣٩. خالد صلاح الدين، "الاتجاه الإسلامى : الموقف العام من القضية الفلسطينية (١٩٤٨-١٩٨٦) نقد وعرض"، فى : الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية ط١، القاهرة ، دار ومكتبة مدبولى ١٩٨٩.

وانظر :

أ ــ مادينة فيمتوه، الإسلام السياسى والولايات المتحدة الأمريكية، عرض وتقديم : زياد الحكيم، هيئة الإذاعة البريطانية، لندن، ١٩٩٩ . والكاتبة إيطالية الأصل.

ب ــ محمد نزال، الحركات الإسلامية فى مواجهة التسوية، ط١، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٥.

٤٠. جريدة الوطن القطرية، السبت ٢ أكتوبر ١٩٩٩ .

الأبعاد الثقافية للعولمة

السعد عمر سعيد عبيد المنهالى*

مقدمة

تشغل العولمة بكل أبعادها فكر الكثير من رجال الفكر والسياسة والاقتصاد بل والرأى العام فى مختلف دول العالم. وذلك لأن انهيار الاتحاد السوفيتى ١٩٨٩، وانحسار المد الشيوعى فى الدولة الأولى الممثلة له فى العالم، قدم النموذج الغربى بكل معاييره وقيمه سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية بوصفه النموذج الأفضل فى العالم، وهذا ما حاول البعض تأكيده بحسبان المرحلة الراهنة تمثل نهاية التاريخ، وأن الليبرالية الرأسمالية ستكون القيمة الإنسانية الأعلى على الإطلاق .

ومهما كان الأمر فإن العولمة اليوم أصبحت أمراً ملموساً على أرض الواقع، غير أن ما يمكن أن نطلق عليه الثقافة العالمية هو الأمر الذى ما زالت آثاره محل جدل ونقاش واسعين بين مختلف القوى، سواء الوطنية أو العالمية .

لقد أصبح للبعد الثقافى دور مهم فى العالم خلال الفترة الراهنة، لا سيما بعد تأكيد التطورات العالمية أن الاختلافات الثقافية هى الصخرة المحلية التى تتحطم عليها المؤثرات الخارجية سواء كانت سياسية أو اقتصادية، ومن ثم فإن السيطرة الثقافية أصبحت من وجهة نظر الكثير من القوى الدولية هى المفتاح الذى يضمن التأثير السياسى والاقتصادى.

بعد انهيار سور برلين وسقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار الشيوعية، برزت فى العالم رؤى مختلفة تنظر إلى العامل الثقافى من عدة زوايا، محللة إياه من خلال عدد من المنطلقات، إلا أن منطلقاً واحداً فحسب هو الذى ثبت على أرض الواقع، وما يجرى الآن على الساحة الدولية ما هو إلا تأكيد عليه. فما يجرى فى العالم اليوم يعتقد أنه محاولة جادة وكاسحة لتكون للعالم كله ثقافة واحدة تنبع من داخل الولايات المتحدة

---

* باحثة إماراتية .

الأمريكية، بوصف ذلك طريقة للتأثير على العالم، بعد أن فشلت القوى السياسية والاقتصادية فى إحداث هذا التأثير. ونحاول من خلال هذا البحث التأكد من صدق الفرضية السابقة، وذلك من خلال دراسة مضمون هذه الثقافة وأسباب انتشارها، وأثرها على عدد من الدول، تحليل أسباب استجابة الدول لها .

أولاً : اختلاف الرؤى الثقافية فى العالم

شهد العالم بعد انحسار الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتى وبروز الرأسمالية الكثير من الرؤى الفكرية، فلم يتردد الكثير من المفكرين فى تقديم رؤاهم لما سيكون عليه العالم فى المرحلة المقبلة بعد هذه التغيرات على الساحة الدولية.

وبناء على هذا يمكن تصنيف الرؤى التى قدمها المفكرون لما سيكون عليه أثر البعد الثقافى على السياسات العالمية فى الفترة الراهنة، إلى ثلاثة تيارات :

١. صدام الحضارات

يبنى أنصار هذه الرؤية فرضيتهم على أساس أن النزاعات التى سادت العالم بعد الحرب العالمية الأولى نزاعات بين الأيديولوجيات؛ أولها النزاع بين الشيوعية والفاشية / النازية و الديمقراطية الليبرالية، ثم بين الشيوعية والديمقراطية الليبرالية، وخلال الحرب الباردة أصبح النزاع بين القوتين العظميين اللتين مثلتا الأيديولوجية الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى (سابقا) والأيديولوجية الليبرالية فى الولايات المتحدة الأمريكية. وخلال فترة الحرب الباردة انقسم العالم إلى ثلاثة عوالم حسب نظمها السياسية والاقتصادية، غير أنه – وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانحسار المد الشيوعى – سوف ينتهى الصراع الأيديولوجى وتختلف التمايزات الأيديولوجية بين هذه القوى ليحل محلها التمايز الحضارى

ويرى صامويل هانتنغتون صاحب فكرة صدام الحضارات أن الانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، وستكون النزاعات الدولية بين الأمم والمجموعات التى لها حضارات مختلفة، وستكون الخطوط الفاصلة بين الحضارات هى خطوط

المعارك فى المستقبل[١]. ويرى أنصار هذه الرؤية أن العالم تتقاسمه سبع أو ثمانى حضارات، منها الغربية والكونفوشية واليابانية والإسلامية والهندية والسلافية والأرثوذكسية والأمريكية اللاتينية وربما الإفريقية، وستكون خطوط التقسيم الثقافية بينها هى خطوط الصراع[٢] .

وعلى صعيد آخر، فإن الخلافات السياسية ستؤدى إلى تكريس الصراعات الثقافية التى صنفها أحد أساتذة العلاقات الدولية إلى ثلاث فئات عريضة : الحروب الدينية، والصراعات العرقية، والصراعات بين أبناء العمومة الثقافية. أما الصراعات الدينية فتندلع بين أصحاب الديانات المختلفة من مسيحية وإسلامية وهندوسية وبروتستانتية وكاثوليكية، فى حين تندلع الصراعات العرقية بين أصحاب العروق المختلفة، مثل الصراعات بين الأرمن والأتراك، والأرمن واليونانيين، والروس والشيشان، والصرب والبوسنيين، والسود والبيض، والفرس والعرب. أما الصراعات شبه الثقافية فهى أيديولوجية أساسا، وأفضل أمثلتها الحرب الباردة .[٣]

وترجع الصراعات بين الحضارات فى العالم إلى عدد من الأسباب أبرزها تزايد التفاعلات بين شعوب العالم المختلفة، ووعى الحضارات بنفسها نتيجة الاحتكاك مع الآخر، وإدراكها أوجه الاختلاف والتشابه مع الحضارات الأخرى، وهو ما عزز الاختلافات والعداوات التى تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ .[٤]

العولمة الثقافية:

على الجهة الأخرى برز تيار يرى أن العالم – بما يجرى فيه من تفاعلات عملت على إزالة الحدود والفواصل بين الشعوب المختلفة – ستسوده ثقافة عالمية واحدة، وستعمل هذه الثقافة بما تمتلك من سمات على صهر شعوب العالم فى ثقافة واحدة، وهو الأمر الذى سيكون له مردوده الإيجابى على السلام والأمن فى العالم، لكن يوجد داخل هذا التيار نفسه رافدان يختلفان فى تعريف مضمون هذه الثقافة العالمية .

يرى أحد الرافدين أن مضمون الثقافة العالمية هذه سيكون نتاج صهر ثقافات العالم المختلفة فى بوتقة ثقافية واحدة، ومنطقه فى ذلك أنه نتيجة " للأبعاد التعاونية فى الطبيعة الإنسانية وفى العلاقات بين الدول؛ فإن نموذج الاعتماد المتبادل، الذى يستند إلى قوى التعليم والتفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجى، سيعزز إمكانات السلام الدولى والحريات الإنسانية، ويمثل فى الوقت ذاته مجتمعا من الدول التى تتفاعل فيما بينها على مستوى عال " .[٥]

ويستطرد أنصار هذا الرأى قائلين إن هناك الكثير من المجهودات التى تبذل لإيجاد تجانس وتكامل بين الثقافات العامة، وصولاً إلى ما يسمى بالعالم المفتوح، ولهذا ظهرت محاولات مختلفة لصياغة تقاليد دولية فى الألعاب الأولمبية ونهائيات كأس العالم.

ونتيجة لهذا التفاعل ستعمل الثقافات فى شكل هرمى، وستجمع كل مزايا الحضارة والفكر الإنسانى على الإطلاق. ويعنى هذا الاعتراف المتبادل بين سائر الثقافات وإقامة الحوار والتفاهم بين أصحابها. ويرى أصحاب هذا الرافد أن هذا هو الخيار الإنسانى المتاح والمفتوح أمام مستقبل البشرية .[٦]

أما أنصار الرافد الآخر فإنهم لا يرون أى دور يذكر للثقافات المختلفة فى إطار الثقافة العالمية التى ستسود العالم، ومن ثم فهم يطرحون نموذجا منفردا على العالم وهو النموذج الغربى بكل قيمه وأفكاره، خاصة أن دوافع أنصار هذا الرافد تحكمهم العوامل الاقتصادية إلى أبعد الحدود، ومذهبهم يعتمد فى الأساس على حرية السوق وتحرير التجارة وحرية حركة رؤوس الآمال فى الانتقال بين الحدود، فالعولمة الاقتصادية تشترط الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان وتركز على الفردية. وهذه القيم كانت ولا زالت القاعدة الذهبية التى وجهت سلوك البشر فى المجتمعات الغربية، ولنشر هذه القيم يسعى أنصارها إلى صياغة ثقافة عالمية تغطى مختلف جوانب النشاط الإنساني[٧] .

٢. التمايز والخصوصية الثقافية

لا يختلف أحد على أن الفترة الراهنة تشهد أكثر فترات التاريخ الإنسانى على الإطلاق تناميا فى التفاعلات الإنسانية؛ فبفعل التقدم التكنولوجى، لاسيما فى مجال الاتصال، أصبح الأفراد فى مختلف بقاع الأرض يمكنهم مشاهدة ما يفعله الآخر وسماعه فى أى منطقة أو دولة أو حتى قارة أخرى. وعلى الرغم من اعتقاد البعض أن لهذا العامل دورا كبيرا فى تجانس الثقافات المختلفة ودمجها مع بعضها البعض فإن ما يكتسح العالم اليوم من مد قومى يثبت عكس ذلك .

وعلى عكس ما يرى مروجو الثقافة العالمية الواحدة من الدور الإيجابى للعولمة فى صهر الثقافات العالمية فى بوتقة واحدة، وإذابة الفروق بين الحضارات والثقافات المختلفة، يرى هؤلاء أن هناك أثراً آخر للعولمة. فلقد أدت زيادة التفاعلات بين الشعوب المختلفة إلى زيادة وعى الناس بحضارتهم، وإدراكهم للفروق بينهم وبين غيرهم، مما زاد من تمسكهم بثقافتهم وهويتهم فى مقابل الآخر الغريب خاصة الغربى. وفى دراسة لصامويل هانتنغتون تحت عنوان "الغرب متفرد وليس عالمياً " يؤكد أن "التحديث والنمو الاقتصادى لا يمكن أن يحققا التغريب الثقافى فى المجتمعات غير الغربية، بل على العكس يؤديان إلى مزيد من التمسك بالثقافات الأصلية لتلك الشعوب"(٨).

وبالفعل لقد تولد لدى بعض المجتمعات ما يمكن أن يصطلح عليه بالاستفزاز الحضارى لشخصية المستهدف بالعولمة، مما خلق لديه تشبثاً بثقافته وهويته وظهور شكل من المقاومة برز فى الانكفاء الثقافى لدى الشخص المقاوم وعودته إلى منظومته المرجعية التقليدية(٩). وبذلك حملت العولمة الثقافية فى طياتها بذور فنائها .

ثانياً : العولمة الثقافية : مضمونها، وأدواتها

اختلف المفكرون حول المقصود بالعولمة الثقافية، ولذلك ظهر اتجاهان فى تفسيرها؛ الأول يرى أن المقصود بها أن يسود العالم نموذج ثقافى واحد، واتفقوا على

أنه النموذج الغربى. بينما يرى الاتجاه الثانى أن الثقافة العالمية ستجمع كل مزايا الحضارة والفكر الإنسانى على الإطلاق، ومن ثم فهى ثقافة هرمية تتكون نتيجة تراكمات الحضارات المختلفة. ويمكن أن نرد الاختلاف بين هذين الاتجاهين إلى تعريف الثقافة .

١ - ماذا يقصد بالثقافة ؟

استند أصحاب الرافد الأول - الذين يرون أن الثقافة العالمية يقصد بها فرض نموذج ثقافى واحد على مختلف شعوب الأرض - على تعريف الثقافة بأنها " ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التى تحفظ لجماعة بشرية "، كما عرفوها بأنها " المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، وعن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه. . "[١٠]، ونتيجة لهذا التعريف لن تكون هناك ثقافة واحدة تجمع بين كل هذه الاختلافات الجوهرية بين شعوب العالم، ومن ثم فإن ما سيسود العالم ثقافة واحدة وليس مزيجا من إيجابيات ثقافات العالم .

أما أنصار الرافد الثانى الذين يرون أن ما سيسود العالم هو ثقافة عالمية تصهر جميع الثقافات المختلفة فى شكل هرمى، فهم يعتمدون على تعريف الثقافة فى قاموس ويبستر بأنها " نموذج كلى لسلوك الإنسان ونتاجه المتجسد فى الكلمات والأفعال وما تصنعه يداه، وتعتمد على قدرة الإنسان فى التعلم ونقل المعرفة للأجيال التالية[١١]. وهذا التعريف للثقافة يجعل من الثقافة شيئا يمكن أن يسود العالم .

والواقع أن العولمة الثقافية تتوافق مع المعنى الثانى للثقافة، خاصة إذا عرفت العولمة بأنها " إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل الشيء أو تطبيقه عالميا "[١٢].

ومن ثم فالعولمة الثقافية ليست الانتقال من ظاهرة الثقافات الوطنية والقومية إلى ثقافة عليا جديدة هى الثقافة العالمية أو الكونية كما يحلو للبعض أن يسميها، بل

هى اختراق يجرى باستخدام التقنية، يهدر سيادة الثقافة فى سائر المجتمعات التى تبلغها عملية العولمة[١٣]. ويرى أصحاب هذه الرؤية أن العولمة الثقافية إقصاء لثقافة الآخر، وتتلازم مع معنى الإكراه والعدوان، وهى فى مفهومهم سيطرة الثقافة الغربية أو الأمريكية خاصة - لاسيما أن داخل الحضارة الغربية ذاتها من يحارب الأمركة ويحتج عليها [١٣] .

٢- فى مضمون العولمة الثقافية

إن القوى الاقتصادية التى تحكم السوق العالمية اليوم تدعم العولمة بكل أشكالها سواء الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، فلا توجد أهمية تفوق أهمية انتقال السلع بحرية تامة وبدون معوقات، ولذا فإن الحاجة تزداد إلى توحيد قوانين النقل والمعايير الجمركية وتصنيف السلع، وتوضع اتفاقيات للنقل الجوى وغيرها من النشاطات التجارية التى تعد المحرك الرئيسى للعولمة. ولهذا فإن عالما تذوب فيه الحدود التى تفصل بين الأمم هو الغاية الأولى للقوى العالمية التى تتحكم* فى السوق. إن من مصلحة القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، أن تزول الفواصل بين الدول وأن يتحدث العالم لغة واحدة، هى بالتأكيد اللغة الإنجليزية، وأن يدفع العالم باتجاه معايير مشتركة فى مجالات الاتصال والتفاعل، وهذه المعايير يجب أن تكون أمريكية، وأن يصبح العالم مترابطا من خلال الإذاعة والتليفزيون الموسيقى، طالما أن البرامج ستكون أمريكية [١٤] .

ولعل البعض يرى فى هذه التطلعات الأمريكية مبالغة كبيرة، لكن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على حركة المرور الكونية فى مجال المعلومات والأفكار تؤكد الهيمنة الأمريكية على الثقافة التى تصب فى مختلف بقاع الأرض، فالموسيقى الأمريكية والأفلام الأمريكية وبرامج التلفزيون الأمريكية أصبحت شديدة الهيمنة والرواج، وهى تؤثر بصورة فعلية على أذواق كل الأمم وحياتها وتطلعاتها[١٥].

ويمكن القول إن الصادرات الثقافية الأمريكية تميزت بنفــوذ عــالمى واســع، بسبب بعض العناصر الإيجابية التى لم تتوفر لغيرها من الثقافات، مما سهل عليها أمــر تسويق ثقافتها، ومن هذه العناصر :

أ. لقد قامت شركات الإعلام الأمريكية التى تهيمن على السوق العالمية بدور كبيــر فى التسويق للثقافة الأمريكية، ولما كان للدعاية والتســويق دور أساســى فــى تشكيل أذواق الناس فى الأزياء والطعام وفى كل أساليب الحياة الأخرى؛ أصبــح العالم يتطلع إلى النمط الأمريكى بوصفه الأفضل .

ب. الرواج الذى لاقته الأفلام والموســيقى وغيرهــا مــن الصناعــات الترفيهيــة الأمريكية فى السوق الخارجية، والدور الذى قام به انتشار التلفزيــون والبــث الفضائى فى مختلف أنحاء العالم (١٦).

ج. تختلف الثقافة الأمريكية عن مختلف الثقافات الأخرى فى العالم، فإذا كانت كــل ثقافة هى تعبير عن بيئتها ومن ثم لا تصلح إلا داخلها، فإن الثقافــة الأمريكيــة هى نتاج مزيج عالمى من المؤثرات والمناهج والمجموعات العرقيــة والدينيــة من مختلف أنحاء العالم. ونتيجة لهذا المزيج يستطيع أى شخص فى العــالم أن يخال نفسه أمريكيا ما دام من هم من نفس عرقه أو دينه هم من مكونــى هــذه الثقافة .

د. لقد شهد النصف الثانى من القرن العشرين هيمنة الجامعات الأمريكيــة بــدون منازع، فمن خلال أكثر من ٢٠ ألف جامعة ومعــهد فــى الولايــات المتحــدة استطاعت الثقافة الأمريكية أن تجد طريقها إلــى الانتشــار، بفضــل الأعــداد المتزايدة من الطلاب الذين أقبلوا على الدراسة فيها من أبناء مختلف النخب فــى العالم، وحملوا إلى أوطانهم أساليب ثقافة وطرائق تفكير وسلوك تعلموها خــلال سنواتهم الدراسية(١٧).

هـ. لا يمكن تجاهل الدور الذى قام به العامل السياسى فى الترويج للثقافة الأمريكية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانحسار المد الشيوعى والاشتراكى، وظهور الديمقراطية الليبرالية بوصفها نموذجا منتصرا وصيغة مثلى للتنظيم السياسى،[١٨] ومن ثم بوصفها صيغة مثلى للتنظيم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لاسيما من وجهة نظر المهزوم .

ومن جانبها، امتلكت الثقافة الأمريكية أدوات ترويجها، ومن أهمها:

أ. **الاتصال والإعلام والدعاية :**

إن أحدث منجزات الثورة الاتصالية فى العالم اليوم هى شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)؛ فقد عمل هذا الإنجاز على ربط أطراف العالم بعضها ببعض دون أى عوائق أو حواجز بين أصحاب الثقافات المختلفة. ومن خلال الكثير من التسهيلات التى أوجدتها الإنترنت – مثل البريد الإلكترونى – أمكن تغيير مستوى المعرفة الإنسانية ومجالها، وبما أن الإنترنت نتاج المجتمع الغربى، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، فهى وبدون منافس الأداة الرئيسية للعولمة الأمريكية .[١٩] فداخل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر عدد من المشتركين فى الشبكة العالمية، ومن ثم يمكن تخيل شكل المعلومات وكمها الذى يمكن بثه إلى مستخدمى الإنترنت فى العالم.

وبالإضافة إلى الدور الذى تقوم به الإنترنت بوصفها أداة لنشر الثقافة الأمريكية، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الكثير من مشاريع الاتصال وخدمات المعلومات. وحاليا فى الولايات المتحدة الأمريكية تعرض خمس عشرة شركة أمريكية كبيرة فى مجال الاتصال – بما فى ذلك شركات عملاقة مثل موتورولا ولورال سبيس أند كومينيكيشنز وتيليديسك (وقد نشأت هذه الأخيرة بعد انصهار شركتى مايكروسوفت وجريج مكاو رائدة الهواتف المحمولة) – مشاريع تنافسية ستؤدى إلى

تطويق العالم بكوكبة من الأقمار الصناعية، مما سيمكن أى فرد على الكرة الأرضية من الاتصال الفورى بأى شخص آخر دون الحاجة إلى بنية أساسية للاتصالات .(٢٠)

وتقوم الأقمار الصناعية كذلك بدور فى تمكين البث التليفزيونى من الوصول إلى طرفى الكرة الأرضية، مع ملاحظة ما يحمله التلفزيون من قيم وأفكار تبث عن طريق البرامج الغربية لاسيما الأمريكية. إن السينما الأمريكية - بما تملك من تقنية هائلة خاصة فى مدينة هوليود بأفلامها ومسلسلاتها - قد قامت بدور مركزى يراه البعض أكبر من الدور الذى أداه الإنترنت، لاسيما أنها أرخص بالنسبة للمستهلك، فقد استطاعت السينما أن تصل إلى كل زاوية فى العالم، وتغلغلت من أحياء بيفرلى هيلز ونيويورك وهونج كونج الراقية إلى مدن الصفيح فى بومباى وكلكتا وغيرها من المدن المسحوقة بؤسا. وفى ظل هذا الوضع قامت هوليود - التى تتربع على قمة السينما إنتاجا وتوزيعا وسيطرة على الأسواق والأذواق -بدور كبير؛ لكونها وسيلة تأثير على الرأى العام وعلى إرادة الشراء والاستهلاك ، إضافة إلى أثرها الأعمق والأبقى المتمثل فى التأثير على الذوق- والطباع والاعتقاد ورؤية النفس والآخر على مستويات مختلفة تتراوح بين شخص وآخر وثقافة وأخرى .(٢١) وإضافة إلى دور هوليود قامت وكالات الإعلان الأمريكية والمحطات التلفزيونية -لاسيما " سى إن إن " التى يعدها الكثيرون بمن فيهم النخب مصدرا رئيسيا للأخبار العالمية وحتى المحلية منها - بدور فى اختراق العالم بكل ما فى هذه الكلمة من معنى .

ب. الأداة الاقتصادية :

على الرغم من المشاكل الاقتصادية التى واجهت اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فى السبعينيات والثمانينيات، فإنها استعادت فى أوائل التسعينيات قوتها الاقتصادية، بعد أن استردت حصتها المرتفعة فى أسواق السيارات والكمبيوتر، وأعادت تأكيد موقعها بوصفها أكبر دولة مصدرة فى العالم. ونتيجة لهذا أصبح الكثير من الدول الرأسمالية مرتبطا بالاقتصاد الأمريكى وتابعا له(٢٢). وشجع هذا الولايات المتحدة على الإنفاق بسخاء على برامج الأبحاث فى حقل التقنية الرفيعة والتطوير،

ووضع نفسها في موقع يخول لها الاستمرار في السيطرة على الأسواق العالمية لـبرامج الحاسب وشبكة الاتصالات العالمية .

وقد قام هذا الاقتصاد الأمريكي الرائد بدور بارز في نشر الثقافـة الأمريكيـة؛ فالوضع الاقتصادى الأمريكي خلق مستوى معيشيا مرتفعا للأمريكييـن أصبـح هدفـا يتطلع إليه أغلب سكان العالم، ونتيجة لهذا التطلع سعى الكثيرون إلـى تقليـد الحيـاة الأمريكية بكل تفاصيلها المادية .

ج. السلع الاستهلاكية :

لاقت السلع الاستهلاكية ذات الطابع الأمريكي رواجا ليس له مثيل بين منتجات أى ثقافة أخرى؛ إذ فرض الذوق الأمريكي نفسه على عالم الأزياء والموضـة وكذلـك الطعام، وانتشرت سلاسل مطاعم ماكدونالد والكنتاكى فرايد تشـيكن علـى مسـتوى العالم، مخترقة بذلك أقصى الحصون الثقافية لدول ظلت صامدة لفترات طويلة في وجه هذه الثقافة[٢٣].

د. المنظمات والمؤتمرات الدولية :

قامت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المؤسسات الدولية الكـبرى بـدور بارز في التأثير على العالم بقيمها الحضارية سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافيـة، لاسيما دورها في منظمة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وصندوق النقد الدولى، والبنـك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية – وهى المؤسسة التى تقوم بدور حاسم فـى مجـال العولمة الاقتصادية بحكم سياستها المتمثلة في حرية التجارة وآلياتها القانونية الملزمـة للدول التى وقعت معاهدتها – إضافة إلى دورها في المؤتمـرات الاقتصاديـة، مثـل مؤتمر دافوس الدولى، الذى أصبح من تقاليده حضور الشخصيات السياسية الأمريكيـة مثل الرئيس الأمريكي نفسه أو وزيرة خارجيته كما حدث في المؤتمر الذى عقـد فـى قطر، وذلك نتيجة علاقتـه الوثيقـة بمجلـس العلاقـات الخارجيـة الأمريكـى فـى نيويورك[٢٤]. كذلك كانت هناك محاولات أمريكية دائمة للقيام بدور قيادى في مختلـف

أشكال التنظيمات التى تكون عضوا فيها، ومنها على سبيل المثال إملاء شروطها عند اختيار الأمين العام للأمم المتحدة، ورفضها إعادة ترشيح بطرس غالى لفترة ثانية، كذلك دورها القائد مؤخرا فى حلف الأطلنطى. وإضافة إلى ذلك هناك دورها الذى تقوم به من خلال المنظمات المشاركة فيها، فهى تقوم بصورة منفردة بفرض العقوبات الاقتصادية والتشريعات وإلزام دول العالم بتنفيذها وإن لم يكن للأخيرة مصلحة فى ذلك. فمنذ عام ١٩٩٣ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية وتشريعات وتهديدات من جانب واحد ، على دول تمثل ما يقارب ٤٠% من سكان العالم[٢٥].

كذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنظيم المؤتمرات الدولية التى تعمل من خلالها على نشر أفكارها ونموذجها وترويجه. ومن هذه المؤتمرات المؤتمر الدولى الذى استضافته فى أبريل ١٩٩٩ تحت رعاية نائب الرئيس الأمريكى آل جور لمحاربة الفساد الحكومى فى دول العالم، ودعت إليه ٧٠ دولة، بدعوى البحث عن الوسائل المثالية للتخلص من الفساد الحكومى واللجوء إلى المحاسبية والشفافية فى الأداء الحكومى.

ثالثا : أنماط استجابة الدول للعولمة الثقافية ,

تعددت أشكال استجابة دول العالم المختلفة للعولمة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، لكن العولمة الثقافية كانت أكثر أشكال العولمة حساسية، خاصة فى ظل الجدل القائم بين العالمية والخصوصية الثقافية المهددة، فعولمة النظام الديمقراطى تجلت فى الموجة الثالثة التى اكتسحت العالم مع تحول الكثير من النظم إلى الديمقراطية، أما العولمة الاقتصادية فتبرز فيما يشهده العالم اليوم من نجاح باهر للرأسمالية وقوى السوق وحرية التجارة .

وتثير العولمة الثقافية نقاشا حول الشكل الثقافى المناسب الذى يجب أن ندخل به القرن المقبل، وقد برزت داخل هذا الجدال ثلاثة نماذج مختلفة لمواقف دول العالم من العولمة الثقافية، هى التالية:

١. دول النموذج الأول

هى مجموعة الدول التى تقف موقف الرفض للعولمة الثقافية بوصفها غزوا حضاريا، والتى تنظر إلى ثقافتها المحلية بوصفها جوهرا خالصا يصلح لأن يكون قاعدة حضارية مكتفية بذاتها عن فكر الآخر. فلقد سادت بعض دول العالم نزعة محلية أخذت فى التزايد مع زيادة الحديث عن ثقافة عالمية واحدة تذوب فى بوتقتها كل الحضارات، وتعلى من شأن الحضارة الأكثر تناسبا مع الإنسانية ومع متطلبات العصر. ولذا فقد دخلت هذه الدول فى صراع مع العولمة الأمريكية على وجه التحديد، وفى هذه المجموعة يمكن أن تندرج الصين وإيران وكوريا الشمالية وغيرها من دول العالم .

٢. دول النموذج الثانى

على الرغم من التأثير الحضارى الغربى على الكثير من ثقافات الدول التى تنتمى للحضارة نفسها، فإن الثقافة الأمريكية - التى تعد امتدادا للحضارة الغربية - وجدت صدا وإعراضا من هذه الثقافات التى تنتمى لنسيج الثقافة الأمريكية الحضارى نفسه. فقد واجهت الثقافة الأمريكية مقاومة لبعض أطروحاتها، بل وعدها البعض غزوا لثقافتهم العريقة التى تؤهلهم لدور قيادى حضارى على مستوى العالم. ولهذا فإن نظرتهم للثقافة الأمريكية لم تكن رفضا كاملا ولا قبولا كاملا، ومن هذه الدول فرنسا وعدد من الدول الأوربية، كما يمكننا أن نصنف الهند داخل هذه المجموعة .

٣. دول النموذج الثالث

وهى مجموعة الدول التى انصهرت فى الثقافة الأمريكية بكل قيمها المادية والمعنوية، دافعة ثقافتها المحلية فى اتجاه الدمج المطلق مع الثقافة الأمريكية بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات. ويعد هنا نموذج الدولة الإسرائيلية أوضح مثال على هذه المجموعة التى يمكن وضع كوريا الجنوبية ضمنها كذلك .

وعلى الرغم من سهولة هذا التقسيم الذى عمدت إليه الدراسة، فإن هذا الأمر ممكن نظريا، لكنه ليس كذلك على أرض الواقع، فالكثير من الدول يمكن أن يندرج تحت أكثر من نموذج فى آن واحد، خاصة إذا أولينا اهتمامنا لوجهة النظر الشعبية التى تم تجاهلها فى التقسيم السابق، فالموقف الشعبى، لا يقل أهمية عن الموقف الرسمى، لكن لا يمكن قياسه بالسهولة التى تقاس بها وجهة النظر الرسمية لأى دولة. ونتيجة لهذا التداخل فإنه يمكن إدراج بعض الدول (ومنها الدول العربية) تحت النماذج الثلاثة فى آن واحد. ويعود هذا إلى الوضع الضبابى الذى تعانيه الثقافة فى الدول العربية، بسبب عدم تمكن الدول العربية من تحديد النهج الذى تبتغيه فى مواجهة المستجدات العالمية لاسيما الثقافية منها، والنتيجة هى فقدان الهوية. ففى الوقت الذى تعلن فيه الدول العربية اعتزازها بمجدها الحضارى، أخذت تتخذ نهجا مخالفا تماما لادعاءاتها، سواء بإهمال هذا الإرث الحضارى أو بمحاولة انصهارها فى ثقافات تختلف عنها كل الاختلاف .

وبين هذا وذاك كانت هناك تجارب استخدمت أدوات العولمة الجديدة فى تثبيت ثقافتها والتمسك بموروثها الحضارى، ومحاربة كل من يحاول التهوين من شأن ما لديها من رواسخ سواء كانت دينية أو ثقافية .

رابعا : العولمة وأثرها على الإعلام فى دولة الإمارات العربية المتحدة

ظل المواطن الإماراتى وحتى قبل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة مرتبطا بالثقافة العربية الإسلامية الأصيلة، وعلى اتصال مستمر بها، سواء عبر ما يصل إليه من مفردات ثقافية فى الصحف والمجلات والإذاعات العربية، أو عن طريق الالتقاء بالمثقفين سواء كانوا إعلاميين أو فنانين أو أدباء أو غير هؤلاء من العرب الذين زاروا منطقة الخليج للتعرف على أوضاع أهل المنطقة، أو عن طريق أهل المنطقة أنفسهم ممن سنحت لهم فرصة زيارة الدول العربية سواء للعمل أو للدراسة، ونتيجة لهذا الوضع كان لابد من أن تتأثر الدول بالثقافة العربية رغم وجود الاستعمار البريطانى.

وعندما قامت دولة الإمارات العربية فى الثانى من ديسمبر عام ١٩٧١ بعد يوم واحد من رحيل الاستعمار، حدث تطور ملموس فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، والثقافية على وجه الخصوص. والآن - وبعد مرور ما يقارب ٢٩ عاما على قيام الدولة الاتحادية - كان لابد أن تتأثر دولة الإمارات بما يجرى فى العالم من متغيرات ومستجدات أثرت بلا شك على مختلف الأجهزة والمؤسسات.

فمنذ تكوين الدولة الاتحادية عام ١٩٧١ أطلق سمو رئيس الدولة دعوته التاريخية لبناء الإنسان، وإعداده لتحمل مسئوليته فى التنمية الوطنية الشاملة، ولذا بدأت رحلة بناء المواطن الإماراتى وترسيخ هويته المرتبطة أساسا بالهوية العربية والإسلامية الأصيلة. وبناء على هذا انتشرت المراكز الثقافية فى مختلف أنحاء الدولة. فعلى المستوى التليفزيونى نجد أن فى الدولة ست محطات تليفزيونية فضائية فى كل من إمارة أبو ظبى ودبى والشارقة وعجمان، إضافة إلى المحطات الأرضية، كما توجد أكثر من سبع محطات إذاعية فى مختلف أنحاء الدولة تقوم جميعها بخدمة الثقافة عبر الكثير من البرامج التى تبثها والتى حصد الكثير منها الجوائز العربية والعالمية. أما فى مجال المطبوعات فإن فى الدولة خمس صحف عربية يومية وثلاث بالإنجليزية، إلى جانب أكثر من ١٦٠ مطبوعة دورية .

وتتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بخصوصية معينة، بسبب التجربة الاتحادية المتميزة التى تكاد تنفرد بها عن المنطقة بأكملها، والظروف التى أحاطت بهذه التجربة لاسيما عامل الزمن فى أعقاب زوال الاستعمار الإنجليزى وفراغ القوى فى المنطقة، وغير ذلك من الظروف الداخلية، خاصة إقناع حكام كل إمارة بالاستغناء عن بعض صلاحياتهم المتمثلة فى إدارة شؤون بلادهم الخارجية لصالح الحكومة المركزية، فى مقابل احتفاظ كل حاكم بإدارة شؤون الإمارة الداخلية وخاصة إدارة ثروات إمارته .

وقد فرضت هذه الظروف على دولة الإمارات نهجا إعلاميا معينا فى اتجاه الإشادة بالمنجزات وأفعال القادة والمسئولين، وتمجيد التجربة الفريدة، بالإضافة إلى

إقصاء أى انتقاد قد ينال من هذه التجربة، وشأنها فى ذلك شأن أى تجربة جديدة فى مرحلة النمو والتطور، ولهذا صدر قانون النشر والمطبوعات بعد عامين من تكوين الاتحاد فى يوليو ١٩٧٣، وهو القانون الذى حد من حرية الصحافة والرأى آنذاك .

بناء على هذا أنشأت الدولة المراكز الثقافية المتخصصة لتقوم بدور بكمل للمؤسسات الأخرى مثل المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات التى لها دور فى هذا المضمار. و قامت وزارة الإعلام والثقافة بدور محورى فى ترسيخ الهوية الوطنية بما تملكه من مؤسسات تخدم أهدافها. وسيتم التركيز هنا على تليفزيون وإذاعة "أبو ظبى" وصحيفة الاتحاد، بوصفها نماذج للإعلام الرسمى فى دولة الإمارات العربية المتحدة .

والواقع أن وزارة الإعلام والثقافة فى دولة الإمارات العربية المتحدة قد تعرضت لعدد من التحولات التى أثرت بشكل أو بآخر على أهدافها بل على توجهاتها. وأول تلك التغيرات الجذرية فى هذه الوزارة استلام سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان قيادتها، وما تبع ذلك من تغيرات داخلها. وجاء على رأس هذه التغيرات إنشاء مؤسسة الإمارات للإعلام، وإلحاق تليفزيون وإذاعة "أبو ظبى" بها، إضافة إلى جريدة الاتحاد وعدد من المجلات التى كانت تابعة لمؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر.

١ – تليفزيون "أبو ظبى" :

يعد تليفزيون أبو ظبى التليفزيون الرسمى المتحدث باسم الدولة الاتحادية. ولقد شهد طفرة كمية ونوعية كبيرة خلال الآونة الأخيرة، بعد أن انضم إلى مؤسسة الإمارات للإعلام وأصبح تليفزيون "أبو ظبى" – لاسيما المحطة الفضائية – يبث الكثير من البرامج التى غدت تنافس برامج الفضائيات الأخرى، ووصلت إلى مستواها الحالى بعد فترة طويلة. وقد استولت البرامج السياسية والاقتصادية بمساحة لا بأس بها فى تليفزيون "أبو ظبى"، لاسيما البرامج الساخنة التى تثير الكثير من ردود الفعل وتتمتع بهامش كبير من الحرية لم يكن متاحا فى برامج تليفزيون أبو ظبى من قبل؛ مثل برنامج فى الصميم وضد التيار وسجلات الصمت ومانشيت والمنتدى، وغيرها

من البرامج التى أصبحت لها قاعدة جماهيرية كبيرة سواء فى الداخل أو على مستوى الوطن العربى .

وقد تأثر تليفزيون "أبو ظبى" بالتطورات والأحداث العالمية وتجاوب معها وتناولها بالنقد والتحليل، وذلك على الرغم مما كانت أجهزة الإعلام فى السابق تحرص على تجنبه، خوفا من تعكير صفو العلاقات مع الدول الأخرى، وهذا ما نص عليه كذلك قانون المطبوعات والنشر فى مادته ٣٢ فى الفصل الخامس " بحظر نشر كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول أو تعكير صفو العلاقات بين الدول أو بين البلاد العربية أو البلاد الصديقة ".

وعلى الرغم من هذا التطور الجذرى فى تناول تليفزيون "أبو ظبى" للأحداث والقضايا العالمية، فإنه على المستوى الداخلى وتناول القضايا المحلية - كان كالطير الذى يغرد خارج سربه. وذلك على عكس الصحف المحلية التى استغلت إيجابيات العولمة وأدواتها فى تعزيز الخصوصية الثقافية والحضارية للمواطن الإماراتى .

٢ - صحيفة الاتحاد

وكما يعد تليفزيون "أبو ظبى" التليفزيون الرسمى المتحدث باسم الدولة الاتحادية، تعد " صحيفة الاتحاد " الصحيفة الرسمية المتحدثة باسم الدولة الاتحادية، لكن " صحيفة الاتحاد " استطاعت أن تفيد من إمكانات العولمة وأدواتها فى ترسيخ الهوية الوطنية والخصوصية الحضارية لمواطنى الدولة، ومن هذا المنطلق تنبهت الصحيفة للدور الذى تقوم به العولمة وثقافتها فى اختراق الهوية الوطنية، فوقفت فى وجه هذه الاختراقات الإعلامية للحفاظ على هوية الدولة وقيمها ولغتها.

وكان للصحيفة هذا الدور فى أعقاب الحرية التى أعطيت لها، بعد تصريحات كبار المسؤولين فى الدولة بأهمية دور الصحافة وأهمية استغلالها لهامش الحرية المسموح لها به، لاسيما فى كشف سلبيات مؤسسات المجتمع وتقديم المشورة لخدمة المواطن الإماراتى. وقد استغلت الصحيفة أدوات العولمة فى استقاء المعلومات من مصادرها، فطالبت الصحيفة الجهات المسؤولة بفتح أبوابها للتفاعل مع المواطن مباشرة والخروج من برجها العاجى الاستجابة لطموحات المواطن .

وتشهد هذه الصحافة – على صفحاتها الأولى – سجالا علنيا بين المسؤولين والمواطنين، إضافة إلى الأعمدة اليومية التى أخذت تنادى بمطالب لم يعتد عليها المجتمع الإماراتى؛ مثل مطالبة المسؤولين بالشفافية والدعوة إلى المحاسبية، ليكون المجتمع على بينة من أمره، بل ومطالبة الوزارات – لاسيما التى تمس المجتمع – بإبراز إنجازاتها وإخفاقاتها، مقابل ما تصرفه الدولة عليها من الميزانية الاتحادية. يضاف إلى ذلك دخول الكثير من الجهات الحكومية – التى لم يكن المواطن الإماراتى يسمح بها أو حتى يدرى ما هو دورها – إلى المعترك الصحفي، ويأتى هذا التطور الكبير والتركيز على القضايا المحلية فى صحافتنا المحلية – لاسيما الصحيفة الرسمية الأولى – بعد أن كانت قبل عام تحجب حتى أسماء ضحايا حوادث المرور.

٣ – إذاعة "أبو ظبى" :

وقد انتهجت إذاعة أبو ظبى نهجا مماثلا للصحف المحلية، حيث استفادت من معطيات العولمة، باستغلال برامج البث المباشر بوصفها حلقة وصل بين المواطن والجهات المسؤولة فى النقد والمحاسبة، وغيرها من الأمور التى غيرت من عادات المواطن الإماراتى، بدفعه فى اتجاه المشاركة والتفاعل مع قضاياه المحلية، بعد أن كان لا يلقى لها بالا؛ وذلك لعدة أسباب، منها مثلا عدم توافر قناة اتصال بينه وبين المسؤول، أو تأكده من عدم استجابة أى جهة لمطالبه أو شكاواه ،ومن ثم لا يكون هناك جدوى من ذلك، أو بسبب الخوف، وهو الأمر الذى يمكن أن نلاحظ أنه قد زال بدرجة أو بأخرى فى الوقت الراهن، بسبب استجابة المسؤولين فى الدولة لمطالبه، وبسبب تعدد قنوات الاتصال بين المواطن والمسئول .

ويبدو لنا هنا من الدور الذى تحاول دولة الإمارات العربية المتحدة انتهاجه أنها ترفض أن تكون هدفا لغزو ثقافى يفرض عليها ثقافة واحدة بديلة عن ثقافتها، بل ترضى بثقافة عالمية يكون لها دور فيها، مستفيدة من معطيات العولمة، وهذا ما يؤكده النهج الإعلامى الرسمى وما تسعى إليه الدولة عن طريق الأسابيع الثقافية التى تقيمها فى دول العالم، سواء العربية أو الأجنبية، والتى تحيى من خلالها تراثها وثقافتها الأصيلة .

خاتمة

تناولت النماذج سابقه الذكر وظيفة الدولة الثقافية فى عدد من الدول وأوضحت أنه بينما أصرت دول مثل الصين على الالتزام الكامل بالوظيفة الثقافية للدولة ،تركت دول أخرى الوظيفة الثقافية للتيار السائد فى العالم والقوى الثقافية فوق القومية، وارتأت دول ثالثة أن عليها دورا ثقافيا وإن لم يكن على مستوى دورها نفسه قبل التغيرات التى طرأت على العالم وما فيه من قوى العولمة.

وفى البحث حول أسباب قدرة دول معينة على القيام بوظيفتها الثقافية ،نجد أن الدول التى لها حضارة أصيلة وعريقة واجتمعت لها القوة الاقتصادية التى قاومت بها التدخلات الخارجية، استطاعت الوقوف في وجه سلبيات العولمة الثقافية وتجاوبت مع إيجابياتها خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وقد كان احتكار الدولة لقنوات الإعلام المختلفة فى الماضى سببا فى الحد من قدرة المؤثرات الخارجية - لاسيما الثقافية - على الانتقال داخل حدود الدولة القومية، ومع معطيات الزمن الراهن وقوى العولمة أصبح تجاوز هذه الحدود من الأمور اليسيرة بعد أن كان من المحرمات.

ومن هذا المنطلق فإن الدول التى لا تزال تقف فى وجه التأثيرات الثقافية الخارجية بحسبانها شرا كاملا، لن تصمد طويلا فى ظل السماء المفتوحة لكل الأقمار الصناعية، وفى ظل السهولة المطلقة لانتقال المعلومات ومن ثم انتقال الأفكار والقيم والمبادئ. لكن الدول التى سمحت لهذه القيم والأفكار بدخول حدودها، مع إدراك عيوب هذه العولمة الثقافية وإيجابياتها، نجحت فى إحياء وظيفتها الثقافية بما يتناسب مع معطيات العصر، فكان دورها فى إحياء ثقافتها، فى مقابل الثقافة الأخرى الدخيلة، أولى خطواتها لإحياء وظيفتها الثقافية، فى ظل عالم بدأت فيه الدول بالتنازل عن هذه الوظيفة. بينما أن الدول التى اندمجت فى أطر العولمة، بكل سلبياتها وإيجابياتها، كانت قد تنازلت عن وظيفتها الثقافية لقوى العولمة لاعتبارات معينة، قد يكون منها - كما فى مثالنا (دولة إسرائيل) - غياب التراث الحضارى العريق الذى يمكن أن تدافع عنه الدولة فى مقابل الثقافة الوافدة .

ومن الخلاصة يتبين لنا صحة فرضية البحث، في كون العولمة تعمل بكل ما لديها من قوى مختلفة على خلق منظومة ثقافية لتسهيل إحداث التأثيرات في دول العالم سواء الاقتصادية أو السياسية، وهذا ما تنبهت له دول متعددة بإعادة إحيائها وظيفتها الثقافية .

وكان لدولة الإمارات العربية المتحدة النهج نفسه الذى انتهجته الدول التى استفادت من أدوات العولمة فى الحفاظ على إرثها الثقافى، وهذا باستغلال ما تدعو إليه العولمة من شفافية ومحاسبة وقدرة على استيعاب ثقافة الآخر ومحاورته. وعلى الرغم من أن نموذج تليفزيون أبو ظبى وصحيفة الاتحاد وإذاعة أبو ظبى ليس كافيا لقياس أثر العولمة الثقافى على الإعلام فى دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنه – إلى حد ما – يعطينا فكرة عن وضع الإعلام الإماراتى فى ظل المستجدات العالمية، وقدرة هذه الدولة الناشئة على الإفادة مما يجرى حولها ،بما يتناسب مع خصوصيتها وتميز تجربتها وإرثها الحضارى المستمد من الحضارة العربية والإسلامية .

المراجع

١. صامويل هانتنغتون، الصدام بين الحضارات، شؤون الأوسط، عدد ٢٦، شباط ١٩٩٤، ص٧٩ - ٨٠ .

٢. صامويل هانتنغتون، المرجع السابق، ص٨٠ .

٣. دافيد روثكوبف، فى مديح الإمبريالية الثقافية، ترجمة أحمد خضر، الثقافة العالمية، عدد ٨٥، نوفمبر ١٩٩٧، ص٢٨

٤. صامويل هانتنغتون، مرجع سبق ذكره، ص٨٠ .

٥. السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية : دراسة فى سياسات التعاون الدولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص٤٠ .

٦. عبد العزيز بن عثمان التويجرى، الحوار من أجل التعايش، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٦٣ .

٧. السيد يسين، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤٠ - ٤١.

٨. Samuel Huntington, The West : Unique, Not Universal, Foreign Affairs, Nov. / Dec. 1996, Vol. 75, pp. 28 – 46.

٩. عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨،ص ٣١٩ .

١٠. محمد عابد الجابرى، العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدى لممارسة العولمة فى المجال الثقافى، العرب والعولمة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٨.

١١. دافيد روثكوبف، فى مديح الإمبريالية الثقافية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

١٢. Webster's Nuth New Collegiate Dictionary, 1991, p. 521.

١٣. عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٨.

١٤. المرجع السابق، ص ٣١٨ - ٣١٩ .

١٥. دافيد روثكوبف، مديح الإمبريالية الثقافية، مرجع سابق ذكره ،ص ٣٢.

١٦. انظر : فى مديح الليبرالية، المرجع السابق، ص ٢٩ - ٣٠ .

١٧. بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة فى مطلع القرن الحـــادى والعشـــرين، العرب والعولمة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١ .

١٨. المرجع السابق، ص ٢٢٣.

١٩. المرجع السابق، ص ٢٢٣.

٢٠. العرب والعولمة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٢.

٢١. فى مديح الإمبريالية الثقافية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

٢٢. ناصر الرباط، نرجسية السوق المؤدلجة : السينما وهوليود وجوائز الأوسكار، الحياة الدولية، ع ١٣١٨٧، ١٦ أبريل ١٩٩٩، ص أ، ملحق سينما وقضائيات .

٢٣. بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة ..، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٧ - ٢١٨ .

٢٤. جورج تادونكى، أفريقيا ليست وحيدة فى العالم، الثقافة العالمية، مرجع سق ذكره، ص ٩٠ .

٢٥. محمود عوض، العولمة على كف عفريت، الحياة الدولية ع ١٣١٤١، ٢٨ فـــبراير ١٩٩٩، ص ١٥.

٢٦. السيد أمين شلبى عفى الهيمنة الأمريكية، الحياة الدولية، ع ١٣١٨١، ١٠ أبريـــل ١٩٩٩، ص ١٦ .

العولمة وقضايا المرأة

هبة أحمد عبد الله(*)

مقدمة تحليلية

طرأت تغيرات جوهرية لا يمكن إغفالها على الواقع النسائى العربى خلال السنوات الماضية، تمثلت فى الكثير من الجهود الحكومية وغير الحكومية للنهوض بأوضاع المرأة العربية، فى إطار التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى شهدتها المجتمعات العربية المعاصرة. إذ لا يمكن إغفال الزيادة المطردة فى نسبة الفتيات المتعلمات ونسبة النساء العاملات فى الوطن العربى كله. لكن هذه الزيادة الكمية الملحوظة – سواء فى عدد النساء المتعلمات أو العاملات – ليست فى حد ذاتها دليلا على التغيير الجوهرى فى الوضع الاجتماعى للمرأة أو دليلاً على تحررها الشامل بصورة حقيقية. فما زالت المرأة العربية تواجه كثيراً من العقبات التى تحول دون انطلاقها بكامل قدراتها ومواهبها للمشاركة فى صياغة شكل المجتمع العربى وعلاقاته. ولا تزال المرأة العربية تعانى من إشكال عدم التوافق بين إمكاناتها الحقيقة والحقوق المعترف لها بها، قانونيا واجتماعيا. وبرغم حصولها على الكثير من الحقوق فإن بعض الباحثين لأوضاع المرأة يرون أن ما اكتسبته لا يعبر عن الدور الحقيقى الذى يفترض أن تقوم به داخل المجتمع هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى فقد أصبحت هذه المكتسبات مهددة اليوم، أكثر من أى وقت مضى؛ وذلك نتيجة صعود الحركات الدينية المتطرفة وتأثيرها على المجتمع، بصفة عامة وعلى المرأة على وجه الخصوص، وهو الأمر الذى أصبحت معه قضية المرأة تحتل اليوم أكثر من أى وقت مضى أهمية كبرى على الصعيدين الداخلى والخارجى.

الآن تشهد كل دول العالم، ومن ضمنها الدول العربية، تطورا متواصلا للحركات النسائية ذات الأهداف العامة أو الخاصة، للحصول على المساواة الحقيقية

(*) باحثة مصرية.

بين الرجل والمرأة فى كافة الحقوق، خصوصا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يعيشها العالم اليوم وتؤثر بالضرورة على أوضاع المرأة.

وسوف يتناول هذا البحث تأثيرات العولمة على المرأة العربية، من خلال تحليله تأثير العولمة على واقع المرأة فى بلدان العالم النامى ومن ضمنها الدول العربية.

فى البداية ستتناول الباحثة أوضاع المرأة العربية الحالية على الصعيدين الاجتماعى والسياسى، ثم تنتقل إلى شرح مفهوم العولمة وتداعياتها على دول الجنوب والدول العربية، وسوف ينقسم البحث إلى عدة أجزاء تصنف على الوجه الآتى:

- أولا: عولمة الاقتصاد وتأثيره على المرأة: تهتم الباحثة فى هذا الجزء بإبراز دور البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والشركات عابرة الحدود فى عولمة الاقتصاد، وتأثيرها على الدول النامية، فضلا عن الجهود التى يجب أن تتخذها الحكومات والمنظمات الدولية للعمل على تنمية المرأة ومساعدتها اقتصاديا.
- ثانيا: التأثير السياسى للعولمة على المرأة، ويشمل: تداعيات العولمة على المرأة فى مواقع السلطة والقرار. ويركز هذا الجزء على التغيرات التى طرأت على الأوضاع السياسية للمرأة الخليجية، بالإضافة إلى التدابير التى ينبغى اتخاذها من قبل الحكومات والمنظمات النسائية والمنظمات الدولية، للوصول بالمرأة إلى هياكل السلطة وعمليات صنع القرار.
- ثالثا: عولمة العلم، وتأثير ذلك على المرأة، وضرورة الاهتمام بتعليمها وتدريبها على وسائل التكنولوجيا الحديثة.
- رابعا: عولمة الإعلام والهوية الثقافية، وتأثير ذلك على المنطقة العربية بوجه عام وعلى المرأة بوجه خاص، فضلا عن الإجراءات التى يجب اتخاذها، لزيادة مشاركة المرأة، وتحسين فرصها للتعبير عن آرائها وصنع القرارات فى وسائل الإعلام.

- خامسا: العلاقة بين الرجل والمرأة والعنف الموجه ضد المرأة وكيفية مواجهته.
- سادسا: المرأة وحقوق الإنسان. بالإضافة الى جزء أخير يتناول العولمة والصحة وتأثيرها على زيادة الضغوط الأسرية على المرأة.
- سابعا: الخاتمة التى تتناول رؤية الباحثة لما ينبغى القيام به لمواجهة تأثير العولمة على المرأة.

الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة العربية

تعترف دساتير أغلب الدول العربية بمبدأ المساواة بين الجنسين، وهذا الاعتراف ليس دائما صريحا، فدساتير تونس والمغرب ولبنان والأردن تعترف ضمنيا بمبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون، ويقرر دستور مصر صراحة عدم التمييز بين الجنسين، ويذهب إلى النص على أن "الدولة تكفل التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع، ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية" (المادة ١١).

ولأن معظم الدساتير تعترف بالمساواة بين الرجل والمرأة وتعد المرأة مواطنا كامل الحقوق، فإنها تعترف لها أيضاً بكل الحريات العامة والحقوق التى تقرها للمواطنين بصفة عامة؛ كالحق فى التعليم والحق فى العمل والحق فى الصحة ومجموع الحقوق السياسية.

ويرى بعض الباحثين أن هذا التوجه الليبيرالى لأغلب الدساتير العربية محدود التأثير والفاعلية، ويعود ذلك إلى أن القوانين الداخلية التى يمنحها الدستور مهمة تطبيق المبادئ المنصوص عليها داخله، تتجاوز فى كثير من الأحيان هذا الدستور وتناقضه أحيانا أخرى، ولا توجد دائما محاكم دستورية مكلفة بمراقبة مدى دستورية القوانين وتكون قادرة على إلغاء هذه القوانين اللادستورية. لذا تحتوى عدة قوانين على أشكال مختلفة من التمييز ضد المرأة وتكون لصالح الرجل.

الحق فى العمل

تشترك كل التشريعات العربية فى النص على بعض القوانين التى تحمى المرأة: مثل منع عمل النساء فى الليل أو فى الأعمال الشاقة أو المضرة بصحتها أو بأخلاقها وتقر لها(*) بعض الحقوق منها:

- تمتع المرأة الحامل بإجازات للوضع.
- العمل نصف الوقت أو التغيب لبضع ساعات للرضاعة.
- الحق فى إجازة بدون مرتب.
- تمتع العاملات بكل الحقوق المعترف بها للعمال من منحة تقاعد وإجازات سنوية.

مع ذلك توجد بعض السلبيات التى تميز قوانين العمل فى بعض البلدان العربية؛ منها معاملة هذه القوانين المرأة والطفل بالطريقة نفسها وكأنهما متساويان. فينص مثلا قانون العمل المغربى على منع عمل النساء فى المحلات التى يمنع فيها عمل الأحداث دون ١٦ سنة.

بالنظر إلى نسبة النساء العاملات فى مختلف الدول العربية، نجد أن هذه النسب لا تزال ضعيفة بالمقارنة مع نسب الرجال العاملين، وهذا الانخفاض لا يتفق مع الحقيقة. ويرجع بعض الراصدين لأوضاع العاملات ذلك إلى أن مراكز الإحصاء عندما تقوم بدراسات حول نسبة النساء العاملات، لا تحتسب النساء اللاتى يمارسن أعمالاً غير معلنة رسمياً (وهى الأعمال التى تقوم بها النساء فى منازلهن والتى تدر عليهن دخلاً مالياً).

(*) التشريع العربى الوحيد الذى يشذ عن القاعدة هو التشريع السارى فى الضفة الغربية. حيث تحرم العاملات اللاتى تشتغلن بمؤسسات تستخدم أقل من خمسة عمال من الإجازة السنوية، ومن إجازة الأمومة مدفوعة الأجر، ومن صرف منحة الولادة، ويوم العطلة المدفوع الأجر، بينما يتمتع العامل بالمؤسسات بإجازته السنوية.

وتتركز أكبر نسبة من النساء العاملات فى القطاع الإدارى وقطاع الخدمات وقطاع التعليم. فمثلا تمثل نسبة النساء العاملات فى قطاع التعليم فى الأردن ٥٠,٣% من مجموع النساء العاملات، وترتفع النسبة نفسها إلى ٥٧,٥% فى البحرين.

ويستقطب القطاع الصناعى نسبة كبيرة من الأيدى العاملة النسائية، وتعمل أكبر نسبة من النساء العاملات فى القطاع الصناعى فى ميدان النسيج. أما القطاع الزراعى فلا يزال فى بعض الدول العربية يستغل اليد العاملة النسائية بشكل كبير، ففى مصر على سبيل المثال تمثل النساء العاملات فى القطاع الزراعى ٥٠,٧% من جملة العاملين فى هذا القطاع نفسه، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٤,٤% فى تونس.

الحقوق السياسية للمرأة العربية

تنص معظم دساتير الدول العربية على كونها تكفل للمرأة والرجل على حد سواء حق الترشيح وحق التصويت فى الانتخابات وإبداء الرأى فى الاستفتاءات، وطرأت حالياً تغيرات فى منطقة الخليج العربى، حيث ظهرت بوادر إعطاء المرأة حقوقها السياسية ومشاركتها بشكل إيجابى فى الحياة السياسية داخل المنطقة (سنتحدث عن ذلك لاحقاً).

لكننا نستطيع القول إن المرأة العربية لا تمارس حقوقها السياسية بصورة جدية ولا تتمتع بمشاركة فعالة فى الحياة السياسية، وذلك لعدة أسباب، أرجعها البعض إلى:

- أن التشاريع العربية لم تقم بوضع تدابير خاصة لحث النساء على العمل السياسى (تخصيص نسب للنساء داخل المؤسسات المنتخبة).
- أن العمل السياسى فى البلدان العربية لا يزال فى حد ذاته يشكو عدم العمق والفاعلية، فحتى مشاركة الرجال تتصف بالكثير من النقائص.
- أن المجتمع ما زال برغم تطوره لا يقبل الاعتراف بقدرة المرأة على المشاركة فى الحياة السياسية وتقلد مراكز قيادية، فيقع إبعادها من قبل الناخبين.

ولكن على الرغم من وجود هذه النقائص والعوائق، فإن أكثر البلدان العربية اليوم تولت فيها النساء بعض المناصب العليا كالوزارات، ودخلت فى المجالس المنتخبة (كما حدث فى مصر والكثير من الدول العربية)، وإن كان وجودهن لا يتساوى مع حجمهن العددى وقدراتهن الفعلية.

وضع المرأة العربية فى الأسرة

لا يزال قانون الأحوال الشخصية (قانون الأسرة)، من أكثر القوانين التى تكرس التمييز واللامساواة بين الجنسين. ويعود ذلك أساساً إلى أن معظم هذه القوانين إن لم يكن كلها وضع فى فترة كانت المرأة فيها عنصراً مهمشاً، ولم تكن تطورت بعد نظرة المجتمع لضرورة حصول المرأة على حقوقها بوصفها إنساناً كامل الأهلية، وهو الأمر الذى كان يجعل بعض الدول العربية التى صدقت على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمرأة تضع دائماً تحفظات حول كل ما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية، وتبرر هذا التحفظ بمخالفة أحكام المعاهدة لما جاء فى الشريعة الإسلامية.

علاقة المرأة والرجل داخل الأسرة العربية:

أما على مستوى علاقة المرأة بالرجل داخل الأسرة، فيرى بعض القانونيين أن أغلب التشريعات تنص على مبدأ توزيع الأدوار بين المرأة والرجل، فالرجل هو المنفق على العائلة وله حق الإشراف والولاية عليها، بينما تقوم المرأة بدور الأم، وللزوج عليها حق الطاعة والمعاشرة. وكما أنه لا حق للزوج فى أموال زوجته، ولا تجبر المرأة على الإنفاق على العائلة، فإنه بالمقابل لا يحق لها الامتناع على زوجها أو العمل دون موافقته، أو الإخلال "بواجباتها" المنزلية، وهو ما يسمى بواجب الطاعة. (ويرى البعض أن هذا التوزيع التقليدى للأدوار لا يتفق مع طبيعة تنظيم الأسرة اليوم فى الدول العربية، حيث إن الإنفاق على الأسرة أصبح من الأدوار المشتركة بين الزوجين).

كما تمنح التشريعات العربية للرجل (باستثناء تونس) حق تعـــدد زوجاتـــه، ولا تعطى بعض هذه التشريعات المرأة الحق فى طلب الطلاق بسبب وجود زوجة أخـــرى (أو عدة زوجات)، فتجبر المرأة على تحمل ذلك الوضع دون أن تكون لها القدرة علـــى الخروج منه.

وللتخفيف من آثار هذا الحق (تعدد الزوجات) المعترف به للرجل العربى، فقـــد قامت بعض التشريعات باعتماد بعض الإجراءات، لا لمنع تعدد الزوجات بـــل لغايـــة إعلام المرأة بوجود زوجة أخرى، فينص التشريع المصرى علـــى ضـــرورة إبـــلاغ الزوجة من قبل زوجها بزواجه بأخرى، ويتم هذا الإعلام بصورة رسمية، ويحق لـــها طلب الطلاق فى حال عدم إخبارها، كما يحـــق لـــها الاختيـــار بيـــن الاســـتمرار أو الانفصال.

أما فيما يخص حق الطلاق فتوجد ثلاثة اتجاهات رئيسية فى الدول العربية:

فى بعض البلدان العربية تحرم المرأة من حقها فى الطلاق والانفصـــال عـــن الزوج إلا فى حالة تمتعها بالعصمة؛ إذ يمكنها فى هذه الحالة تطليق نفســـها بنفســـها، ومثالنا فى ذلك القانون اللبنانى الذى يطبق على الطائفتين السنية والشيعية، حيث تبيـــح هاتان الطائفتان الطلاق بإرادة الزوج وحده، دون الوقوف على رأى الزوجة أو المثـــول أمام القاضى. كما يتمتع الزوج لدى هاتين الطائفتين فى حالة الطلاق الرجعـــى بحـــق إعادة زوجته خلال فترة عدتها ودون رضاها.

فى بلدان عربية أخرى (منها مصر والمغرب) يمكن المشرع المرأة من حقـــها فى طلب الطلاق فى حالات خاصة هى حالات اختفاء الزوج لمدة معينة، أو عدم إنفاقه عليها وعلى الأسرة، أو وجوده فى السجن لمدة معينة، أو لحالة الضرر الناتجـــة عـــن سوء معاملة الزوج وتعنيفه لزوجته. أما البلد العربى الوحيد الذى يمنح فيـــه القـــانون للمرأة الحق فى أن تطلق دون وجود أى شرط أو سبب فهو التشريع التونسى، ويســـمى هذا الطلاق طلاق الإنشاء.

شكل الأسرة العربية:

وتشير بعض الدراسات إلى أنه بالرغم من وجود بعض الأشكال التقليدية للأسرة فى بعض الدول العربية، كالدولة الموريتانية، التى لا تزال فيها الأسرة تأخذ شكلا ممتدا، وتتفشى فيها ظاهرة الزواج بين الأقارب، فإن أغلب الأسر فى الدول العربية أصبحت أسراً نووية، فعلى سبيل المثال تمثل نسبة الأسر النووية فى تونس ٦٩% من مجموع الأسر، وهو الأمر الذى أوجد عدة تغييرات تتمثل فى:

- مشاركة المرأة فى اتخاذ القرار داخل الأسرة.
- تعاون الزوجين فى الإنفاق على الأسرة.

وبرغم خروج المرأة إلى سوق العمل فإن ذلك لم يغير كثيراً فى العلاقات داخل الأسرة، ففى أغلب الأسر العربية لا يزال اتخاذ القرار فى يد الزوج وهو رب الأسرة (لا يزال الرجل يتحكم فى مصروفات البيت بنسب كبيرة تصل إلى ٥٨% من الأسر التونسية على سبيل المثال، ولا تزال الأعمال المنزلية من الأعباء الخاصة بالنساء (وترى الأغلبية الساحقة من الرجال فى مجتمعاتنا العربية أن سلطة الأب هى التى تأتى فى الدرجة الأولى بالنسبة إلى الأطفال)، وهو الأمر الذى زادت معه أعباء المرأة العاملة التى تقوم بدورين معا فى الوقت نفسه الأول دورها بوصفها ربة منزل بوصفها امرأة عاملة ومنتجة داخل مجتمعها.

المرأة وظاهرة العنف(*)

التشريع المصرى لا يعامل ارتكاب المرأة لجريمة الزنا بالعقوبة نفسها التى يعامل بها زنا الرجال، فقد نص قانون العقوبات فى المادة ٢٣٧؛ على أنه من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها فى الحال هى ومن يزنى بها يعاقب بالحبس لمدة تتراوح ما بين ثلاث سنوات إلى سبع سنوات، طبقاً للعقوبات المقررة فى المادتين ٢٣٤،٢٣٦ لكن المرأة التى تقتل زوجها فى حال تلبسه بالزنا هو ومن يزنى بها لا

(*) طرحت الباحثة جرائم الزنا والشرف بوصفها نموذجا للعنف ضد المرأة.

تستفيد من العذر المخفف طبقاً لنص المادة ٢٣٧؛ أى لا تعاقب بالحبس، بل تعاقب وفقاً للعقوبات الأخرى الواردة فى المادتين ٢٣٦،٢٣٤ حسب طبيعة الجريمة التى تصل فيها العقوبة إلى الإعدام أحياناً. كذلك يعاقب الزوج فى حالة الزنا فى منزل الزوجية بمدة لا تزيد عن ستة أشهر (م٢٧٧)، بينما يحكم على المرأة التى يثبت زناها فى أى مكان بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين (م٢٧٤). كما أن التشريع اللبنانى لا يعامل زنا الرجل على أنه جريمة إلا إذا قام به الزوج فى بيت الزوجية واتخذ له خليلة جهارا فى أى مكان آخر. أى يكفى أن يعاشر الرجل اللبنانى المتزوج امرأة أخرى فى السر ويتصل بها جنسيا فى مكان آخر غير بيت الزوجية حتى يعد غير مخطئ ويفلت من عقاب القانون، أما المرأة اللبنانية فتعد زانية بمجرد اتصالها برجل آخر فى أى مكان وإن كان سراً، وتعاقب بالحبس من ٣ أشهر إلى سنتين.

فضلا عن وجود الكثير من مظاهر العنف الاجتماعى ضد المرأة من الضرب إلى القتل، خاصة فى جرائم الشرف التى توجد فى مصر والأردن على سبيل المثال لا الحصر؛ حيث تصل إلى درجة قتل الأنثى فى حال الشك فى سلوكها أو فى حال إقامتها علاقة مع رجل خارج مؤسسة الزواج، أو فى حال فقدها عذريتها أو حملها سفاحا دون معرفة الأسرة.

نظرا لكل هذه الاعتبارات، ونظرا لتفشى ظاهرة العنف بكل أشكاله ضد المرأة، بدأت كل المنظمات الإنسانية الدولية والإقليمية، وكذلك المنظمات النسائية فى كل الدول العربية بالقيام بحملات توعية ومطالبة بطرح هذا الموضوع للبحث وإيجاد الحلول السريعة له. فشكل موضوع العنف أهم المواضيع التى طرحت فى فيينا فى ١٩٩٣، وكذلك فى صدارة اهتمامات مؤتمر بكين الذى عقد مؤخراً فى سبتمبر ١٩٩٥.

وقامت بعض الجمعيات النسائية فى بعض الدول العربية منها (مصر، والأردن، وتونس) بتكوين مراكز استماع لمساعدة النساء اللاتى تعرضن للعنف، وأصبح موضوع العنف الممارس ضد المرأة من المواضيع المحورية فى أنشطة

الحركات النسائية العربي، خاصة فى المغرب وتونس ومصر والأردن، خلال السنوات الأخيرة.

خطاب العولمة:

تواجه العولمة بخطابها العالم كله بعد أن سقطت معاقل الأيديولوجيات المناهضة لليبرالية الاقتصادية. ويقول الخطاب الأمريكى إن العولمة ليست مجرد خيار قابل للتبنى والرفض بل هى حتمية لا مناص عنها فى توجه النظام العالمى الجديد، ولا خيار للعالم النامى غيرها إلا خيار بقائه محبوسا فى تخلفه. ويضيف هذا الخطاب أن العولمة هى أقرب الطرق وأجداها لتحقيق الحداثة السياسية والاجتماعية والفكرية للعالم المتخلف. وهى أنجح الوسائل لطيه بسرعة مراحل التنمية الشاملة؛ لأنها وحدها الكفيلة بتأهيله اقتصاديا، ومن ثم فكريا واجتماعيا، بل يذهب الخطاب إلى القول إن تغيير العالم إلى الأفضل مرهون بتطبيقها. وبذلك يأخذ شكل الهجوم وإحكام الطوق على حرية الاختيار؛ لأن العولمة بمقتضى هذا الخطاب هى السبيل الوحيد إلى تنمية عالم بلا حدود اقتصادية، عالم لا يسوده إلا قانون السوق، ولأن برنامجها وحده الكفيل بتضييق الهوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء، وبين المجتمعات المتقدمة اقتصاديا والأخرى الطامحة إلى النمو.

ويضيف الخطاب الأمريكى مدللا على العولمة أنه لم يعد فى إمكان الدول الصغرى أن تستغل تناقضات الكبار كما كانت تفعل أثناء الحرب الباردة، وأن الانفتاح السياسى الذى تحقق بين العالم بعضه على بعض لا ينفصل عن الانفتاح الاقتصادى، فهما معا أساسان فى مفهوم العولمة، لذلك تربط الولايات المتحدة بينهما ربطا عضويا، وترهن تعاونها مع الغير بمدى احترامه والتزامه بالانفتاحين معا.

حول مفهوم العولمة:

برز مصطلح "العولمة" ***Globalization*** خلال السنوات العشر الماضية، وهو يشير إلى علاقات القوة والاقتصاد والاتصال الذى يمتد عبر العالم بما ينطوى عليه من

ضغط للزمن والمسافة، وإعادة تكوين العلاقات الاجتماعيــة نتيجــة تحريــر الســوق العالمية ، وظهور طبقة جديدة من السلع الثقافية وتكنولوجيـــا المعلومـــات والترفيــه. ***(Schiller, 1996: 12)***

ويرى "بويد باريت" أن العولمة عبارة عن خطاب ***Discourse*** يستخدم الأوجــه المتعددة للخبرة الإنسانية التى أفرزها العقد الأخير من القرن العشرين، وهى أبعـــاد لا يمكن حسابها فى إطار الدولة ذات السيادة، ومع ذلك فإن وسائل الإعــلام تلعــب دورا رئيسيا فى تحقيق العولمة، ذلك أنها الوسائل التى تقـــدم العـــالم إلـــى العالـــم. ***(Boyd-Barrett, 1997: 21)***

وتنطوى ظاهرة العولمة على نوعين من التيارات الفكرية، النوع الأول يـــرى أن العولمة هى تطور من أجل صالح الإنسانية جمعاء. ومن أنصار هذا الرأى "هارفى" الذى يرى أن ظاهرة العولمة تعكــس التطــور الســريع للــترابط بيــن المجتمعــات والمؤسسات والأفراد على نطاق العالم، لكى تجعل المسافات الجغرافية أقصر والشعور الإنسانى أقرب، كما أنها توسع من العلاقات الاجتماعية التى تحكــم حياتنــا اليوميــة، وتعبر بها من السياق المحلى الضيــق إلـــى الســـياق الدولـــى الضيــق الشــامل. ***(Harvey, 1989: 38)***

ويذهب "فوكوياما" إلى أن العولمة أصبحت ظاهرة حتمية ***Inevitable*** ،وهـــى تعتمد على ثلاثة أسس: تكنولوجيا المعلومات، وحرية التجارة الدولية، والتوســـع فـــى الأسواق العالمية. فقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثـــورة فـــى التجـــارة العالمية، ثم حدث نوع من التكامل بين التجارة الحرة وارتفاع أداء القطاع الاقتصـــادى بعد التحرر من التنظيمات الحكومية ***Deregulations***، وأسفر ذلك عن فتـــح الأســـواق العالمية، وهو ما يعـــد انتصـــارا كبـــيرا للنظـــام الاقتصـــادى الرأســـمالى الحديـــث. ***(Fukuyama, 1996: 349-352)***

أما التيار الثانى المضاد للعولمة فينتمى معظمه إلى دول الجنوب النامية، وهو يرفض العولمة بإطلاق، على أساس أنها ليست سوى استمرار لنظام الهيمنة الرأسمالى القديم الذى يستهدف تحقيق أعلى معدلات الربح على حساب الفقراء من شعوب العالم الثالث. ولعل من أنصار هذا التيار محمد سيد أحمد الذى يرى أن "العولمة" نوع من "العالمية" استقرت له ملامح فى أعقاب سقوط القطبية الثنائية بمعناها التقليدى، وفى أعقاب انهيار نظام دولى قام على أيديولوجيتين متعارضتين غاية كل منهما وضع نهاية للأخرى. (محمد سيد أحمد، ١٩٩٨: ٣٥)

ويعتقد "جلال أمين" أن ظاهرة العولمة ليست حديثة، حيث تعتمد عناصرها الأساسية على ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، وانتقال رءوس الأموال، وانتشار المعلومات والأفكار، وتأثر أمة بقيم غيرها من الأمم وبعاداتها وكل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، وعلى الأخص منذ الكشوف الجغرافية فى أواخر القرن الخامس عشر. ويرى "جلال أمين" أن الذين يهللون لظاهرة العولمة يقعون فى خطأ فادح؛ فهم يفهمون العولمة على أنها عملية "تحرر" من ربقة الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الواسع؛ تحرر من نظام التخطيط الآمر الثقيل إلى نظام السوق الحرة، ومن الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة إنسانية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعاً. ويضيف أن العولمة تنطوى على تعددية صورية فى التعبير عن الرأى لا تزيد فى الحقيقة عما يتفق مع استراتيجية الشركات العملاقة متعددة الجنسيات. (جلال أمين، ١٩٩٨: ١٣-٣٥)

تفرق "عواطف عبد الرحمن" بين العولمة والعالمية مؤكدة على أن العولمة هى احتواء للعالم وفعل يستهدف اختراق الآخر وسلبه خصوصيته الثقافية، فى حين أن العالمية تعد تفتحا على ما هو كونى، وتستهدف إغناء الهوية الثقافية. (عواطف عبد الرحمن، ١٩٩٨: ٦١)

بناء على التعريفات السابقة ترى الباحثة أن التعريف الجامع للعولمة هو "أن العولمة عبارة عن ظاهرة متعددة الأبعاد، سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى،

وهى تقتحم أربعة عناصر أساسية للدولة ذات السيادة هى: الاحتكار، والسلطة، والتشريع، والحدود الجغرافية. ويتحكم فيها البعد الاقتصادى الذى يستهدف تحرير الأسواق العالمية بوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بهدف تكريس الهيمنة الاقتصادية والسياسية الغربية على باقى المجتمعات " (ليلى السيد، ١٩٨٩: ٣)

إدارة العولمة:

للعولمة إدارة اقتصادية عالمية تمارسها بحزم وقوة وبتقنيات علمية مؤسسات دولية على صعيد التنظير والممارسة، أكبرها البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التى يقال عنها إنها نادى الأغنياء.

لقد تم تأسيس صندوق النقد الدولى أصلا للمساعدة فى ضمان الاستقرار المالى فى العالم، من خلال المراقبة والمساعدة، فى الحفاظ على نظام ثابت لأسعار الصرف، دفعت إليه الرغبة فى تجنب التنافس على خفض العملات، وتحاشى سياسات "أفقر جارك" اللتين رافقتا عقد الثلاثينيات. أما المنظمة الشقيقة للصندوق وهى "البنك الدولى" فكان المقصود منها أن تركز جهودها على المساعدة فى التنمية والمعونة فى مجال التكنولوجيا.

غير أنه لا صندوق النقد الدولى ولا البنك الدولى كان يملك الموارد المالية الكافية التى تجعله قادرا على مواجهة مشاكل ما بعد الحرب. فى حين كانت الولايات المتحدة، تملك الموارد، فاستجابت لذلك فى صورة خطة مارشال، التى كان المقصود منها إعادة تدوير الفائض التجارى الضخم المتوفر لديها، وفى الوقت نفسه مواجهة النقص فى الدولار، الذى أصيبت به أكثرية البلدان الأوربية بين أعوام ١٩٤٨، ١٩٥٢. وفى هذا السياق، قدمت خطة مارشال المساعدة إلى ١٦ بلدا من بلدان أوربا الغربية وعلى نطاق واسع بواقع ١٧ بليون دولار حسب سعر الدولار فى ذلك الحين.

حتى هذه المرحلة كان صندوق النقد الدولى لا يزال على الهامش، فحتى فى الخمسينيات والستينيات استمرت الولايات المتحدة ومجموعة صغيرة من الدول المهمة

فى السيطرة على السياسات النقدية. وكان كبار المسئولين فى تلك البلدان يجتمعون بصورة منتظمة سرية، فى مقر البنك فى مدينة بازل لإجراء التسويات الدولية. وفى سنة ١٩٦١ أوجدوا منتدى ثانيا هو مجموعة العشرة التى تضم: بلجيكا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.وبعد ذلك أوجدت هذه المجموعة "الاتفاقية العامة للإقراض"؛ وهى مجموعة ترتيبات مقصورة على أعضائها. ثم تمت تقوية مجموعة العشرة هذه بطرف ثالث هو منظمة التعاون الاقتصادى والتنموى التى كان وزراء المال والاقتصاد ينسقون سياساتهم فيها. وتواصل جميع هذه المنتديات، فى الوقت الحاضر، ضمان إدارة النقد الدولى من قبل حلقة قوية مغلقة ذات امتياز.

كان تطوير مؤسسات مالية رئيسية أمرا استدعته، وإلى درجة كبيرة، أزمة الدين فى أوائل الثمانينيات. فالولايات المتحدة (وهى الدولة الأكثر تأثرا بالعجز المالى للعالم الثالث) شكلت مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ائتلافا مركبا، ضم مصالح المقرضين الكبار الذين جاء معظمهم من بلدان مجموعة السبعة (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة). وهذا هو التجمع الذى يمكن الإشارة إليه بـ "رابطة مجموعة السبعة"، وإن كان من المهم التأكيد على أن قوتها ونفوذها يمتدان على نطاق العالم، وأنها تضم أفرادا ومؤسسات من عدة بلدان.

ويرى البعض أنه ينبغى عدم النظر إلى رابطة السبعة بوصفها تعنى أن جميع الحكومات والمؤسسات المشاركة فيها تتبع جدول أعمال واضحاً وثابتاً، أو أنها على المستوى نفسه من الالتزام السياسى. بل هى تمثل تركيبة من قوى سياسية اجتماعية، منهمكة فى عملية تعلم تدريجى. وهى تحاول أن تتحرك صوب نوع من الإجماع الدولى على المكونات الأساسية لتعامل دولى. وهذا يتطلب إيجاد دولة، ذات تدخل حكومى أقل، وخدمات رفاه عام أقل سخاء، ووزن أكبر للتكنوقراطيين الاقتصاديين التقليديين الجدد، والإداريين الماليين، ومدراء البنوك المركزية ممن يعتقدون أن إطلاق

العنان لقوى السوق سوف يعود بأفضل حصيلة، ومن لهم مثل تفكيرهم حول قضايا التعاون الاقتصادى الدولى.

بالمقارنة مع إدارة شئون النقد نجد أن هناك تعاملاً عالمياً أوسع فى مجال التجارة الدولية. والمنبر الأساسى هنا هو الاتفاقية العامة للتجارة "الجات" التى وقعت سنة ١٩٤٧. والمبدأ الأساسى "للجات" هذه مبدأ "الدولة الأكثر رعاية" الذى يعنى أنه إذا منحت إحدى الحكومات الموقعة على الاتفاقية امتيازا تجاريا أو تنازلا لأية دولة أخرى، فإنه يتوجب عليها أن توسع ذلك حتى يشمل جميع الدول الموقعة على الاتفاقية. وفى الأمور المتعلقة بفرض الضرائب والقواعد التنظيمية، والتوزيع، على الحكومات الموقعة أيضاً أن تعامل السلع المستوردة المعاملة ذاتها التى تطبقها على السلع والخدمات المنتجة محليا. علاوة على ذلك وضعت منظمة الجات مجموعة قواعد تتعلق بالمنازعات التى قد تنشأ حول دعم السلع وإغراق السوق بها، وعدم تشجيع نظام الحصص أو أية قيود أخرى تتعلق بالكميات فى التجارة.

لكن هناك عددا من الاستثناءات من قواعد "الجات" هذه. فاتفاقيات التفضيل القائمة حاليا، والاتحادات الجمركية المستقبلية، وجمعيات التجارة الحرة (مثل السوق المشتركة والجمعية الأوربية للتجارة الحرة) قد أعفيت من مبدأ المعاملة بالمثل. إذ وضعت شروطا منفصلة للتجارة الزراعية، تسمح لأشكال حماية الرفاهية الوطنية أن تستمر وتتدعم. وهناك جوانب معينة أخرى من التجارة تم حذفها أيضا، بما فيها اتفاقيات البضائع الاستهلاكية، والمتاجرة بالخدمات. لكن حتى المجالات التى كانت تشملها القواعد التنظيمية للجات غالبا ما استخف بها الأعضاء، كما أن الآليات الموضوعة لفض المنازعات كثيرا ما قامت بتأجيل أعمالها، ولأمد طويل.

لذلك يرى بعض الباحثين أن التقدم الظاهر الجارف للعولمة ليس الحصيلة النهائية لعملية طبيعية. فلا شك أن التقدم التكنولوجى كان سيسرع الاتصالات الدولية ويكثفها، لكن "شكل" العولمة قد صاغته العلاقات بين القوى الدولية القائمة، وهو مازال يتبع خطوطها.

وفى حين أن الكثير من المؤسسات القومية أخذت تضعـف، نمـت الشـركات عابرة الحدود بشكل ملحوظ، فخلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٢ تضاعفت مبيعات تلـك الشركات أكثر من مرتين؛ إذ قفزت من ٢,٤ تريليون دولار إلى ٥.٥ تريليـون دولار أمريكى. وبحلول عام ١٩٩٤ كانت هناك ٣٧٠٠٠ شركة أم بلغ عدد فروعها أكثر مـن ٢٠٠ ألف فرع – تسيطر على ٣٣% من أصول الإنتاج فى العالم، مع أنـها – بحكـم ميلها إلى التمركز فى الصناعات ذات الرساميل المكثفة – لا تستخدم بصورة مباشـرة أو غير مباشرة أكثر من ٥% من القوى العاملة فى العالم.

وتتعرض الشركات العابرة للحدود للانتقاد فى كثير من منـاطق العـالم، فقـد اتهمت مثلا بأنها تستغل العمل الرخيص فى الأقطار النامية، وتطرح منتجات خطـرة فى السوق، كما تقوم بالتهرب من دفع الضرائب(*)، وتخلف تدميرا خطيرا للبيئة.

ومع ذلك فإن تلك الشركات لا تزال، وإلى حد بعيد، خارج نطاق أى شكل مـن أشكال التنظيم الدولى. فقد يتقدم المواطنون فى قطر ما بمطالبـة حكومتـهم بمراقبـة الشركات المحلية، على أن مساعيهم تتوقف عادة عند حدود بلدهم. وتكمن مشكلة تلـك الحكومات فى أنها شديدة الحاجة إلى الاستثمارات، فإذا هى حاولت، توجيه أى ضغـط إلى تلك الشركات، فإنه فى مقدور الأخيرة الانتقال إلى موقع آخر.

ومن الطرق التى تتبعها تلك الشركات لاتقاء الرقابة الرسمية، ممارسة التنظيـم الذاتى – أو أن تتعهد بذلك على الأقل – وتضع نظم سلوك خاصة بها. وهناك أرضيـة أصلب من هذا لضمان المسئولية المشتركة، ألا وهى قيام شـكل مـن تنظيـم دولـى بخصوصها. على أن آفاق قيام ذلك التنظيم تبدو ضعيفة فى الوقت الحاضر. ففى بدايـة السبعينيات أنشأت الأمم المتحدة لجنة خاصة بالشركات عابرة الحدود. فوضعت اللجنـة عدة مسودات لتنظيم قواعد عمل تلك الشركات. لكـن حكومـات البلـدان الصناعيـة وحكومات البلدان النامية عجزت عن التوصل إلى اتفاق حين عرضت عليها المسـودة النهائية فى سنة ١٩٩٢. ولم يتم تعليق إصدار تشريع فحسب، بل يبدو أنـه تـم قلـب

(*) تؤدى ٩% من مجموع الضرائب العالمية بينما تحتكر ٨٠% من التجارة الدولية.

العملية إلى عكس ما قصد منها (حسب رأى بعض الاقتصاديين)، فقدمت منظمة "الجات" للمؤسسات حريات أوسع، ووضعت قواعد من شأنها معاقبة الحكومات التى قد تحاول ممارسة رقابة أشد على تلك الشركات.

تداعيات العولمة على دول الجنوب:

ينوه بعض الباحثين إلى أن تداعيات العولمة على دول الجنوب ومنها الدول العربية تتمثل فيما يأتى:

١. تكمن قوة "العولمة" فى تحويل السلطة بعيدا عن الحكومات ذات السيادة إلى شركات دولية ذات أصول غربية، تجعل السوق الدولية محققة لفائدة الدول الأقوى التى تحتكر تدفق المعلومات، وتزيد من صعوبة تحكم الدول النامية فى مواردها الاقتصادية.

٢. تعدد الفاعلين من خارج الدولة ويمكن تصنيفهم فى فئتين عريضتين على النحو الآتى :

أ. الفاعلين من دوائر القطاع الخاص فى الشركات دولية النشاط والشركات عابرة القوميات.

ب. المنظمات التى لا تهدف إلى الربح وتمتد من المنظمات الأهلية أو التطوعية، إلى ما يطلق عليه الجماعات العابرة للقوميات. (يسين ١٩٩٨: ٣٢).

٣. يوجد ٣٥٨ مليارديرا يمتلكون ثروة تضاهى ما يملكه ٢,٥ مليار نسمة من سكان المعمورة (حوالى نصف سكان العالم). وعلى مستوى الدول تستحوذ ٢٠% من دول العالم على ٨٥% من الناتج العالمى الإجمالى، وعلى ٨٤% من التجارة العالمية، وعلى ٨٥%من مجموع المدخرات العالمية (بيتر- مارتن وشومان١١:١٩٩٨،).

٤. إن نسبة ٢٠% من حجم القوى العاملة ستكفى فى القرن القادم للحفـــاظ علــى نشاط الاقتصاد الدولى، ويبقى ٨٠% من قوة العمل عاطلين، وكمـــا يقــول بيــتر مارتن وشومان فى كتابهما "فخ العولمة" فإن المسألة فى المستقبل ستكون إمـــا أن تأكل أو تؤكل *to have lunch or to be lunch*(بيتر-مارتن وشومان،١٩٩٨:٢٦).

٥. فى ظل تحرير التجارة العالمي، هنـــاك حسـابات دوليــة مسـتقرة للأربــاح والخسائر، تصب غالبيتها العظمى كأرباح فى خانة الدول الأكثر تقدمــا، وتصــب خسائرها الغالبة فى خانة الدول الأقل تقدما، وتصل جملة الأربــاح وفقــا لتقريــر لجنــة الصناعة والطاقة بمجلس الشورى المصرى إلى نحو ٢٤٧ مليـــار دولار. كذلك يؤكد تقرير التجارة والتنمية الصادر عن منظمة "الأنكتاد" انخفاض متوســط الدخل الفردى فى الدول النامية إلى نحو ٣٢٥ دولار سنويا بمعدل عام ٢٠٣٠، فى حين تصل تقديرات متوسط الدخل الفردى فى الدول المتقدمة إلــى أربعيــن ألــف دولار سنوياً. (غيث، ١٩٩٨: ١٥)

٦. انخفاض ما تقدمه الدول الصناعية من معونة إلى الدول النامية. ففى عـلم١٩٩٤ قدمت ألمانيا ما يعادل ٠,٣٤% من مجموع ناتجها القومى الإجمالى ثم انخفضـــت القيمة إلى ٠,٣١% عام ١٩٩٥ أى بمقدار ١٠% تقريبا. كذلك ارتفــع المجمــوع الكلى لمديونيات الدول النامية، على الرغم من تعهدات حكومـــات الشــمال بأنــها ستتخذ الخطوات اللازمة لشطب نسبة كبيرة من هذه الديـــون. ففــى عــام ١٩٩٦ بلغت هذه الديون ١,٩٦ ألف مليار دولار؛ أى أنها ارتفعت إلى ضعف مــا كــانت عليه قبل عشرة أعوام. (بيتر-مارتن وشومان،١٩٩٨: ٦١)

٧. جعل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وقيم وسلوك ونظرة إلى الكون والحياة شيئا نمطيا. والتكنولوجيا الحديثة تزيد من درجة "النمطية" ***Standardization*** التى هى بطبيعتها نقيض التفرد (أمين، ١٩٩٨: ٥٣-٥٥).

٨. إن قدرات المشاركة بفاعلية فى المنافسة التكنولوجية على نطاق العالم موزعة بطريقة غير متوازنة، حيث تستأثر ثلاثة مراكز رئيسية: أمريكا الشمالية، وأوربا الغربية، واليابان بأكثر من ٩٠% من جميع الاستثمارات فى البحوث والتطوير التكنولوجي، وبنسبة أكبر من براءات الاختراع. وعدا استثناءات قليلة، فإن الفجوة بين مراكز الحضارة التكنولوجية والأطراف تتعمق بسرعة متزايدة. ويعد هذا الاستقطاب جبهة مقابلة للنزاعات التى نشأت نتيجة للفروق التكنولوجية الصارخة، وكذلك الاختلافات السياسية والاقتصادية التى صاحبتها. ***(Turek, 1993: 65-81)***

٩. أدى تركيز تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى دول الشمال الغنية إلى تحول دول الجنوب إلى سوق الاستهلاك الإعلامى والإعلانى، وتجسد ذلك فى زيادة اعتماد دول الجنوب على الأخبار والمسلسلات والإعلانات الغربية – وعلى الأخص الأمريكية – كما أدى إلى تدفق الثقافة المركزية الغربية بلا ضوابط، وفى إطار تجارى تنافسى بحت. (عبد الرحمن،١٩٩٨: ٧٢)

١٠. إن تأثير العولمة على دول الجنوب يرتبط مباشرة بعملية "الخصخصة" ***Privatization*** ، ومن ثم تحرير الشركات والمؤسسات من التنظيمات الحكومية، حيث تنمو الأنشطة الاستهلاكية فى الدول النامية بسرعة شديدة بالمقارنة بالدول الغربية المتقدمة. ولم تعد الأسواق الاستهلاكية محصورة فى السلع والبضائع الاستهلاكية، وإنما امتدت إلى المنتجات الثقافية والإعلامية، وقد أدى ذلك إلى اهتمام شركات الإعلان الدولية العابرة للقارات بالموزعين والمنتجين فى الدول النامية. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن عولمة تكنولوجيا الاتصال قامت بدور مهم فى زيادة استهلاك السلع والخدمات فى الدول النامية، كما انطوت عملية العولمة على زيادة تدفق الإعلانات عن السلع والخدمات فى الدول النامية، وقد خلق هذا الرغبة لدى دول الجنوب فى إنشاء قنواتهم التليفزيونية الفضائية

وتطويرها، وتم ذلك فى ظروف عدة، مـــن خـــلال قبـــول سياســـات القـــروض المشروطة من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. *(Mohammadi 1997: 78)*.

١١. إن الخطة الحالية لبناء طريق سريع للمعلومات فى الـــدول الغربيـــة تســـتهدف المزيد من تغلغل المؤسسات العالمية الغربية فى السوق العالمية، فهى حاليـــا فـــى وضع مسيطر، وسيكون الطريق السريع للمعلومات فى خدمة من يســـتطيع دفـــع مقابل هذه الخدمة (الأغنياء)، ومن ثم تستفيد منه المؤسسات الغربية حتى تواصـــل احتكارها للسوق العالمية. *(Mohammadi 1997: 3-4)*

تداعيات العولمة على الوطن العربى:

١. تشير المؤشرات الديموغرافية إلى أن سكان الوطن العربـــى ســـيتزايدون مـــن ٢٤٥مليون نسمة إلى ٢٩٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ بمعدل نمـــو ســـكانى ٢,٥% وهو من أعلى المعدلات فى العالم، إذ لا يتجاوز هذا المعدل ١,٩% فـــى الـــدول النامية، و٠,٧% فى الدول المتقدمة. ومع أن متطلبات النمـــو الســـكانى المـــتزايد تفرض أن تكون معدلات النمو الاقتصادى متزايدة هى الأخرى، فإن الواقع يشـــير إلى أن الوطن العربى يخضع لعجز غذائى كبير يتجاوز ٢٠مليـــار دولار ســـنويا، وتمثل البنية الهرمية السكانية نسبة ٤٥% دون ١٥ سنة، ومع إضافة نسبة الشـــيوخ فوق ٦٥ سنة تصل النسبة إلى ٥٣% وهذا يعنى أن أكثر من نصف سكان البلـــدان العربية ليس سوى معطل ومستهلك فى المسيرة التنموية.

٢. تبلغ قيمـــة إجمالى الدخل القومى للدول العربية ٣٨٠مليار دولار ســـنويا بمـــا يعادل ٢١% من دخل ألمانيا، و٣١% من دخل إيطاليا. وتتكون صادرات الوطـــن العربى من ٨٩% من المواد الأولية، و١١% من السلع الصناعية، فـــى حيـــن أن استيراد العالم العربى يتكون من ٧٤% من السلع الصناعية، و٢٦% مـــن المـــواد الأولية. وتتضح المقارنة بصورة أكبر إذا ما عرفنا أن مجمـــل الدخـــل المحلـــى

لإسرائيل يبلغ ٧٥ مليار دولار تصدر منه ١١,٨مليار دولار في شكل سلع صناعية، في حين تبلغ قيمة صادرات الدول العربية بكاملها ٩,١ مليار دولار فقط.

٣. تتجاوز مديونية الوطن العربي الخارجية ١٧٠مليار دولار (دون العراق)، ومن المتوقع أن يصل حجم الفجوة الغذائية إلى ٣٠مليار دولار عام ٢٠٠٠، كما تمثل المجتمعات العربية أدنى نسبة في العالم فيما يتعلق بتعليم المرأة.

٤. يقول روبرت د. كابلان الخبير الأمريكي بشئون العالم الثالث: "إن نسبة ٩٥% من الزيادة السكانية في العالم تتركز في أفقر مناطق المعمورة، لذا لم يعد السؤال يدور حول ما إذا كانت ستندلع حروب أم لا ، وإنما صار يدور حول طبيعة هذه الحروب، وحول من سيحارب من، فمن بين اثنتين وعشرين دولة عربية ينخفض الناتج القومي في سبع عشرة دولة منها، هذا في الوقت الذي يتوقع فيه المرء أن يتضاعف حجم السكان في بعض هذه الدول في السنوات العشرين القادمة. من ناحية أخرى ستكون المياه أشد ندرة في الكثير من المناطق، وعلى وجه الخصوص في أواسط آسيا والسعودية ومصر وأثيوبيا". ويعلق كابلان على هذا السياق قائلا: "في هذا الجزء من العالم سيكون الإسلام أكثر جاذبية بسبب تأييده المطلق للمقهورين والمظلومين، فهذا الدين مطرد الانتشار على المستوى العالمي هو الديانة الوحيدة المستعدة للمنازلة والكفاح".

٥. بلغ حجم التجارة الإلكترونية في أوربا عام ١٩٩٧ نحو مليار دولار، ومن المتوقع عام ألفين أن يصل إلى ٢٠مليار دولار، بينما لم يتجاوز حجم هذه التجارة بين الأقطار العربية ١١,٥مليون دولار فقط.

٦. لم تستخدم حتى الآن تكنولوجيا المعلوماتية بالقدر الكافي في الوطن العربي، ومازالت هناك عوامل متعددة تؤثر في أنشطة المعلومات العربية. وقد حدد تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال بعنوان "الإعلام العربي حاضرا

ومستقبلا" الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هذه العوامل على النحو الآتى:

أ. الفجوة الاقتصادية بين الدول العربية، فهناك دول غنية يمكنها اقتناء أحد نظم تكنولوجيا المعلومات، ودول فقيرة ترى تكنولوجيا المعلومات رفاهية غير مطلوبة قبل توفير الغذاء والمسكن لشعبها.

ب. التباين الشديد فى الكثافة السكانية للدول العربية، حيث تستطيع بعض الدول أن توفر القوى العاملة المدربة فى مجال تكنولوجيا المعلومات، فى حين أن هناك دولا تفتقر إلى القوى البشرية المدربة.

ج. التباين الكبير فى مستويات العلوم والتكنولوجيا والمعرفة بشكل عام بين الدول العربية.

د. اختلاف المفاهيم والمعانى المتصلة بتكنولوجيا المعلوماتية.

هـ .ضعف دور المنظمات العربية المتخصصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات.

و .نقص مصادر المعلومات، وخطط وأساليب التنسيق فى خدمات المعلومات بين الهيئات العربية، وهو ما يؤدى إلى تكرار الخدمات والجهود والنفقات نفسها.

ز .هجرة بعض الكفاءات التى يتم إيفادها إلى الدول المتقدمة نظرا لتوفر فرص عمل وحياة أفضل.

ح . عدم وجود خطط شاملة ومنظمات للتدريب فى مجال تكنولوجيا المعلوماتية.

٧. يقابل الاهتمام العربى الملحوظ بالمجال السمعى البصرى ضعف فى ميدان المكتوب، فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة توزيع الجرائد اليومية فى البلدان العربية

عام ١٩٨٤، ٣٥ نسخة لكل ألف نسمة، وذلك أقل بكثير من المتوسط العالمى الذى حددته منظمة اليونسكو حداً أدنى، ويصل إلى ١٣٦نسخة لكل ألف نسمة. وتتماثل هذه الظاهرة فى استهلاك الأنواع الأخرى من الورق للطباعة والكتابة، إذ لم تتجاوز حصة الفرد الواحد فى الوطن العربى ٢,٨كيلو جرام من الورق عام ١٩٨٤، بينما بلغت ٣٥,٣ كيلو جرام فى البلدان المصنعة فى السنة نفسها، ويحمل هذا الضعف فى الوسائل المكتوبة عدة دلالات، ذلك أن المكتوب هو الذى يسمح بالتراكم المعرفى ومن ثم الحضارى، بالإضافة إلى نمط التعليم والثقافة التى ينشئها والذى يعتمد على التفكير والمشاركة.

أولاً : عولمة الاقتصاد :

اتسع حجم عولمة الاقتصاد مع بداية التسعينيات نتيجة الترابط بين رؤوس الأموال العالمية والأسواق، وبفضل مسارعة الدول التى لم تلتحق بمنظمة التجارة إلى الانخراط فيها والالتزام باتفاقية التجارة العالمية، وزاد حجم عولمة الاقتصاد بعد الجولة الثانية التى عقدتها المنظمة العالمية للتجارة، وقد جاءت أوراقها تؤكد على مبادئ حرية منافسة رءوس الأموال والإلغاء التدريجى للحواجز والقيود التى تعترض حرية تنقلها وتدفقها على الأسواق.

كما جاءت تؤكد حرية تبادل الإنتاج الوطنى بين الأسواق، وبذلك تتدرج الاقتصادات الوطنية شيئا فشيئا فى نطاق الاقتصاد العالمى، وهو ما أصبح يطلق عليه اسم "الانفتاح الاقتصادى الشامل"، الأمر الذى أدى إلى تخلى القطاع العام عن دوره لفائدة رأس المال الخاص الوطنى والأجنبى.

نتيجة لذلك تردت أحوال الكثير من المؤسسات الوطنية فى السنوات الأخيرة، ولم تستطع الحكومات أن تحمى مواطنيها ضد نزعات الاضطراب فى الوسط الاقتصادى الدولى.

وتعد الشركات عابرة الحدود الآن أقوى ماديا من الاقتصادات الوطنية، فعلى سبيل المثال تجاوزت مبيعات شركة جنرال موتورز السنوية إجمالى الناتج المحلى لجمهورية إندونيسيا، كما أن المبيعات السنوية لشركة "سونى" تساوى إجمالى الناتج المحلى لمصر، بينما زادت المبيعات السنوية لشركة *IBM* عن إجمالى الناتج المحلى لكل من تشيلى وكوستاريكا والإكوادور مجتمعة.

ويدافع البعض عن الشركات عابرة الحدود، لأنها من وجهة نظرهم تسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا باعتبارها توفر العمل، وتدفع الضرائب التى يمكن استخدامها فى البرامج الاجتماعية، كما تنقل التكنولوجيا، وتساعد فى بناء قاعدة صناعية فى البلدان الفقيرة. كذلك يسهم الكثير من تلك الشركات فى النشاطات الخيرية، وهم يؤكدون أن بوسع هذه الشركات أن تقوم بدور إيجابى أقوى مما تقوم به الآن، فى هذه المجالات وفى المجالات الأخرى.

وتشير الإحصائيات إلى أن الشركات عابرة الحدود تستخدم فى الوقت الحاضر ٧٣ مليون إنسان، منهم ١٥مليون شخص فى الأقطار النامية، ويشكل هذا الرقم ٢% إلى ٣% من قوى العمل العالمية. كذلك فهى تشغل أكثر من هؤلاء بصورة غير مباشرة بإيجاد عمل للموردين المحليين والمقاولين من الباطن، كما أنها توفر الموارد المالية التى يستطيع البلد المضيف أن يستخدمها للإنتاج بصورة أخرى، فهى تستخدم ما يصل إلى ٥% من قوى العمل فى العالم، وهى نسبة تعد ضعيفة؛ حيث إن هذه الشركات تسيطر على ما يزيد على ٣٣% من أصول الإنتاج العالمية.

ويعلل المدافعون عن الشركات عابرة الحدود استخدامها أعداداً قليلة نسبيا من العمال بأنها تركز فى مشروعاتها على الرأسمالية الكثيفة. فمثلا فى الصناعات التى لا تعتمد على الزراعة، تشغل تلك الشركات خمس كامل العمالة مدفوعة الأجر، فبرغم توسع نشاط هذه الشركات فإنها لم يزد فيها عدد العمال كثيرا، فمنذ عام ١٩٧٧ على سبيل المثال لم يزد عدد العاملين فى الصناعة لدى الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات فى الأقطار النامية عن ٦٠٠٠٠ وظيفة فقط.

وتشير الشركات على كل حال،إلى أن هذه الوظائف حسنة الأجور نسبيا. ففي البلدان الصناعية والنامية على السواء، تدفع الشركات عابرة الحدود أجورا أعلى، وتوفر ظروف عمل أكثر سلامة، ومزايا أفضل، إذا ما قورنت بالمؤسسات المحلية. ويعود هذا أساسا إلى أن تلك الشركات تتركز في المجالات الاقتصادية التي تتطلب مهارات أرفع، والعادة أن تتوفر لديها تكنولوجيا أرقى، وخبرات إدارية أفضل من المؤسسات المحلية، ويرجع ذلك إلى وجود بعض الحسابات السياسية، فالشركات عابرة الحدود تحظى باهتمام أعلى مما تناله الشركات الأخرى، وتخضع لضغوط تجعلها تدفع رواتب مجزية لتحمي نفسها من الانتقاد من بعض الرافضين وجودها داخل البلد.

بينما يرى بعض المعارضين لهذه الشركات أنه حتى لو كانت الشركات عابرة الحدود تعامل مستخدميها بأفضل مما تفعل الشركات المحلية، فإن ذلك لا يعني الكثير؛ إذ إن ظروف العمل في مصانع الشركات عابرة الحدود والمقاولين الذين يعملون معها من الباطن لا يمكن تبريرها، فالمستخدمون في مواقع التصنيع المخصص لتصدير البضائع مثل المنسوجات، والإلكترونيات، والأحذية وتوابعها، ولوازم النشاط الرياضي يعملون بانتظام لساعات طويلة في ظل ظروف خطيرة لقاء أجر قليل جدا. ففي إندونيسيا، مثلا، تعمل النساء اللاتي يشتغلن في خياطة الأحذية الخفيفة، لحساب شركة ***Reebok*** أكثر من ٦٠ساعة في الأسبوع لقاء ٨٠ دولاراً في الشهر؛ هي تقريبا سعر زوج واحد من الأحذية.

نقل التكنولوجيا

مثلما تقوم الشركات عابرة الحدود بتوفير فرص عمل فإنها تقوم أيضا بنقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، وذلك عن طريق استيراد أجهزة حديثة، أو إدخال أفكار حديثة في تصميم السلعة وعملية تصنيعها. ومن شأن هذا أن يساعد الصناعة المحلية. فعلى سبيل المثال فإن توسع الشركات عابرة الحدود في إقامة معامل أشباه الموصلات بعيدا عن الساحل قبالة سنغافورة، دفع إلى ظهور صناعة محلية لأشباه الموصلات

ضمن حدود سنغافورة نفسها. ولكن فى حالات كثيرة أخرى قد لا تتمكن التكنولوجيا من مد جذور محلية عميقة خصوصا فى الأقطار الأشد فقرا التى قد تعجز عن الاستفادة من التكنولوجيا التى تتطلب رأس مال كبيراً.

أيضا بمقدور الشركات عابرة الحدود أن تسهم فى تدريب العمال المحليين على أساليب عمل أفضل فى شئون الإدارة والتسويق، وضبط الجودة، كذلك أن تعزز قدرات البحث والتطوير لدى البلد المضيف (والواقع أن إنجازات الشركات فى هذا المجال متفاوتة). ويؤخذ على الشركات عابرة الحدود أن معظمها يوظف عدداً قليلاً نسبيا من أهل البلاد التى تعمل بها فى مراكز مهمة، ولا تمرر إليهم إلا الحد الأدنى من الخبرات الإدارية التى تتمثل فى أعمال البحث والتطوير التى لا يكون لها سوى تأثير ضئيل؛ حيث إن الشركات الأجنبية تقوم بجزء ضئيل من بحوثها فى البلدان النامية، لما تتطلبه معظم هذه البحوث من تعديل التكنولوجيا المتوفرة وفق الظروف المحلية، وهو أمر صعب.

الموقف الضريبى للشركات عابرة الحدود:

برغم أن الشركات عابرة الحدود قد تسهم فى تنمية البلد المضيف عن طريق دفع الضرائب، فإن الإحصاءات تؤكد على تهربها من دفع الضرائب الحقيقية، وذلك لتمتعها بقدر كبير من الحرية بخصوص موعد دفع الضرائب وطريقة هذا الدفع ، فمن خلال عملية تعرف بـ "نقل التسعيرة" تستطيع الشركات بكل سهولة نقل أرباحها المعلنة إلى أقطار يكون فيها مستوى الضرائب أكثر انخفاضا. فمثلا، قد ترغب شركة تباشر العمل الصناعى فى فرنسا تجنب دفع الضرائب المستحقة عليها هناك، فتقوم ببيع المنتج أولا بسعر أدنى من سعر التكلفة إلى فرعها الذى يشتغل بالتجارة فى بورتوريكو، فيقوم ذلك الفرع بطبع تسعيرة أعلى ويعيد بيع المنتج نفسه مرة أخرى إلى فرنسا. وبعد ذلك يعلن عن جميع الأرباح فى بورتوريكو، حيث الضريبة منخفضة. وقد تعلن الشركة فى فرنسا، حيث الضرائب أعلى كثيرا، أنها عانت خسارة

فى العمل. ولما كان حوالى ثلث التجارة العالمية يتألف من صفقات مالية تتم ضمن شركات فردية، فإن الإغراء للقيام بمناورات كهذه لا يقاوم.

ولقد بذلت بعض الحكومات جهودا للتصدى لهذا التحايل عن طريق "الضرائب الموحدة"؛ محددة نسبة نشاطات الشركة على نطاق العالم ، وطالبة أن تدفع ضريبة عن شريحة معادلة لتلك النسبة، من أرباحها العامة فى العالم. وعلى كل حال، فإن الضرائب الموحدة تثير قضايا بالغة التعقيد، كما أن الشركات قد تكتلت بنجاح ضدها فى معظم البلدان.

ويؤكد بعض الخبراء أنه مع زيادة الشركات عابرة الحدود لأهدافها ومراميها أصبحت الاقتصاديات الفردية أكثر حساسية لنجاح تلك الشركات أو فشلها، يبرز هذا بشكل جاد عند حدوث الإفلاسات. فانهيار شركة فى أحد البلدان يستطيع أن ينتقل كموجة عارمة عبر الحدود الوطنية، لكن المؤسسات التقليدية لإدارة الإفلاسات فى سوق وطنية لبلد ما لا ترقى إلى درجة حماية الأقطار والمواطنين فى مكان آخر (*).

وبرغم أن الشركات العابرة للحدود قد تعطى فرصاً للتشغيل داخل بلد ما فإنه حين تبقى إحدى الشركات خاملة، قد تترك عملياتها أثرا غير متوازن على الاقتصاد الوطنى. وفى حين أنه قد ترحب حكومة ما أول الأمر بشركة عابرة للحدود على أمل توفير فرص عمل فورية، فإنه ليست هناك أية ضمانات لخططها المستقبلية. فقد تخرج الشركة عابرة الحدود المصانع الوطنية متدنية الكفاءة من سوق العمل، لكنها قد تقوم بعد ذلك بالانسحاب أو تقوم بإعادة هيكلة، وهو الأمر الذى ينجم عنه تأثير مدمر على الاقتصاد الوطنى.

حقوق الشركات عابرة الحدود ومسئولياتها:

أفادت الشركات عابرة الحدود فى السنوات الأخيرة من التوسيع الذى لا سابقة له فى حقوقها وامتيازاتها. فقد حددت اتفاقية "الجات" السلطات التنظيمية التى تتمتع بها الحكومات على تلك الشركات، بينما وسعت امتيازاتها إلى مجالات أخرى. كما أن

الاتفاقية المتعلقة بالنواحى التجارية لحقوق الملكية الثقافية، مثلا، تعزز سلطة الشركات المعنية فى فرض حقوق براءات الاختراع، و"الماركات" المسجلة، وحقوق النسخ، فى حين أنها فى الوقت ذاته تعوق جهود الحكومات فى مطالبة تلك الشركات بأن تساعد على تطوير تقنيات محلية. وبالمثل، فإن الاتفاقية الخاصة بقوانين الاستثمار التجارى تقيد حكومات الأقطار النامية التى ترغب فى وضع شروط على الاستثمار.

بيد أن الشركات عابرة الحدود استفادت فعلا من الإجراءات التى وضعتها الحكومات الوطنية بصورة طوعية حرصا منها على جذب المزيد من الاستثمارات. فمعظم الأقطار الأفريقية تقريبا، حررت الآن القوانين الخاصة بنظم الاستثمارات الأجنبية عندها، فألغت الرقابة على سعر الصرف، والقيود على تحويل الأرباح، والالتزام بنقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، وحتى الدول الأخرى فى قارة آسيا- ومنها ألبانيا وفيتنام والمملكة العربية السعودية- قد حررت بدورها نظم الاستثمار منذ عهد قريب.

ويحاول كثير من الشركات عابرة الحدود تعزيز التنمية الاجتماعية عن طريق الهبات العامة، إما بصورة مباشرة وإما عبر مؤسسات يتم الإشراف عليها بصورة مشتركة. وليست هناك بيانات تتعلق بالأنشطة الخيرية التى تقدمها الشركات عابرة الحدود، وإن كانت المعلومات عن تقديم الشركات للهبات فى الولايات المتحدة ذات التقليد القديم والقوى فى فعل ذلك، تشير بصورة عامة إلى حجم تلك الهبات. ففى عام ١٩٩٣ كان فى الولايات المتحدة ما يزيد على ٦٠٠ شركة تقدم برامج لهذا الغرض، وأكثر من ١٧٠٠ مؤسسة خيرية أقامتها الشركات (ففى سنة ١٩٩٢ كانت قائمة المانحين الكبار تضم *IBM* التى قدمت ١٤٢مليون دولار، وشركة أكسسون التى قدمت ٤٦مليونا، وشركة *ATFT* وقدمت ٣١مليونا)، لكن هذه الأرقام أخذت فى الهبوط(فبين ١٩٨٧ و١٩٩٢ هبطت قيمتها الحقيقية بحوالى ١٤%، برغم أنها تمثل جزءا صغيرا جدا من دخل الشركة، ففى ١٩٩٢ مثلت ١,٦١% من الدخل قبل دفع الضريبة).

معظم هذه النفقات يكون فى الولايات المتحدة. ورغم وصول الهبات إلى مختلف أرجاء العالم، فإن شركة *IBM* توزع ٢٢% فقط من مخصصات الخير والإحسان على نطاق دولى، أما الشركات الأخرى فتوزع نسبة أدنى من ذلك. هذا إضافة إلى أن معظم أموال الإحسان الدولية إنما تذهب إلى البلدان الصناعية الأخرى، أما البلدان النامية فلا تنال منها إلا أقل القليل.

وتغطى هذه الأموال مجموعة كبيرة من الاهتمامات، بما فيها الصحة، والتعليم والإسكان وتنمية المجتمع، وكذلك الخدمات الترفيهية والمناسبات الثقافية. لكن بعض هذه المصروفات يكون ذا علاقة مباشرة بمصالح الشركة، فقد تساعد شركات النفط فى بناء البنية التحتية التى تنقل إنتاجها، والشركات الكيماوية قد تساعد على إقامة مشاريع الإسكان قليل الكلفة قريبا من منشآتها كى يتيسر تشغيل العمال ساعات أطول، وشركات الأدوية قد تساعد العاملين فى المجالات الصحية فى البلدان النامية لحثهم على ترويج إنتاجها بين المرضى.

ومع أن شعوباً كثيرة أفادت من سرعة وتيرة التغير الاقتصادى والاجتماعى الذى تم فى السنوات الأخيرة فإن ملايين لم يفيدوا شيئاً. ومع أنه ليست هناك بيانات إحصائية تستطيع التعبير بصورة وافية عن الوضع الإنسانى الدولى فإن البيانات الآتية تثير ما يكفى من القلق:

- يعيش ثلث السكان فى الأقطار النامية تقريباً فى حالة مطلقة من الفقر.
- يعوق سوء التغذية النمو البدنى والعقلى لطفل واحد من كل ٣ أطفال فى الأقطار النامية.
- ما يقرب من ١,٣ بليون إنسان فى الأقطار النامية محرومون حتى من الحد الأدنى المناسب من مياه الشرب.
- فى ١٩٩٢ مات٦ ملايين طفل دون الـ ٥ سنوات من العمر من مرض الرئة أو الإسهال.

- إن موارد عيش حوالى بليون إنسان من سكان الريف فى خطر نتيجة تدهور البيئة عندهم.
- عدد السنوات التى تقضيها الفتيات فى الأقطار النامية فى المدرسة يبلغ نصف عدد السنوات التى يقضيها الفتيان.

وهذا الواقع ذو مضاعفات معقدة تعود بالفائدة على البعض وتفرض صعوبات على الآخرين. فقد جلب التوجه العالمى نحو تعزيز المشاريع الخاصة فوائد كثيرة، وخاصة بالنسبة لتوزيع الموارد بصورة أكثر كفاءة وفعالية، لكن امتداداته أبعد من تلك الفعالية؛ إذ قاد إلى تحول كبير فى علاقات القوة. فعلى المستوى الدولى، عمل بروز قوى السوق، إلى درجة كبيرة، على تقوية تحكم المستثمرين الدوليين والدول المقرضة، كما زاد من قوة المؤسستين الماليتين الكبيرتين: صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وفى الوقت ذاته، أضعف موقف البلدان التى تعتمد بشدة على رأس المال أو المساعدة الأجنبيين.

كذلك حدثت تحولات كبرى فى القوى داخل الدول ذاتها، فأصحاب رأس المال وبعض فئات الإداريين، والمجموعات المهنية حققوا مكاسب بشكل عام ، بينما عانت الطبقة العاملة المنظمة من خسارة كبيرة.

هناك نتيجة أخرى ترتبت على الليبرالية، وهى أنها أطلقت عقال المنافسة الحادة ضمن الأمة الواحدة، وفيما بين الأمم. وقد زاد هذا من الكفاءة الإنتاجية.

من إيجابيات العولمة ما ضمنته اتفاقية "الجات" من المطالب والمقاصد للدول الصناعية والنامية على السواء، وما قامت بتنفيذه على فترات فى المرحلة الانتقالية، وما وعدت بالوفاء به وفاء تاما ابتداء من سنة ٢٠٠٥. من ذلك تخفيض الضرائب الجمركية، وتعزيز المنافسة بين الدول والشركات الكبرى المصدرة، ومكافحة أسلوب إغراق الأسواق، وتوسيع قاعدة التجارة الدولية يجعلها تشمل الخدمات، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والمواصلات التى مكنت من تصميم المنتجات أينما تتوفر

المهارات، والمعرفة الضرورية، وإنتاج أجزائها المطلوبة فى أرخص مكان يمكن صناعتها فيه، ثم شحنها للتجميع فى أرخص مكان يمكن تجميعها فيه، وكذلك فتح الأسواق العالمية أمام سلع ومنتجات السلع للدول العربية وغيرها من الدول النامية.

ولقد تجلت آثار ذلك فى ارتفاع حصة التجارة بسرعة فى الناتج المحلى الإجمالى للبلاد النامية من ٢٣% فى منتصف الثمانينيات إلى ٤٣% حاليا (نهاية التسعينيات ومطلع الألفية الجديدة).

وتبع الاندماج المتزايد للبلاد النامية فى التجارة العالمية اندماجها المتنامى فى التمويل العالمى. فتدفق رءوس الأموال الخاصة إلى البلاد النامية تضاعف أربع مرات من ١٩٩٠-١٩٩٤، لكن ذلك أدى إلى خفض الأجور ورفع معدلات البطالة، وانتشار الفقر. ففى معظم الأقطار النامية ومنها الدول العربية، شهدت الأجور تدنياً ملحوظاً، وبصورة خاصة فى بلدان جنوب الصحراء الأفريقية وفى أمريكا اللاتينية. ولقد تعقدت مشكلات الناس الأشد فقراً من جراء التراجع المستمر من جانب الدولة، التى واصلت خفض دعمها للمواد الأساسية، مثل دعم المواد التموينية، والنقل، وقطع خدمات الرفاه الاجتماعى الأخرى. فقد تسبب انتشار الانكماش الاقتصادى، فى بعض المناطق، فى إعاقة أهداف التنمية فى كثير من البلدان، وهو ما أدى إلى انتشار الفقر المدقع. وتمثل النساء الأغلبية الساحقة من السكان الذين يعيشون تحت وطأة الفقر المدقع، وعددهم يزيد على البليون. كما أدت عملية التغيير والتكيف السريعة فى جميع القطاعات إلى زيادة البطالة والعمالة غير الكافية، بما لها من أثر على المرأة على وجه الخصوص. وفى حالات كثيرة، لم تصمم برامج التكيف الهيكلى بشكل يحد من آثارها السلبية على الفئات الضعيفة والمحرومة أو على المرأة، كما أنها لم تصمم لتكفل آثارها إيجابية على تلك الفئات عن طريق الحيلولة دون تهميشها فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وقد أكدت الوثيقة الختامية لجولة أوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف على ترابط الاقتصادات الوطنية المتزايد، إلى جانب أهمية تحرير التجارة والنفاذ إلى أسواق نشطة مفتوحة. وكان هناك أيضاً إنفاق عسكرى

ضخم فى بعض المناطق منها الخليج العربى، وسجلت المساعدة الإنمائية الرسمية فـــى جملتها انخفاضا فى الفترة الأخيرة، بالرغم من الزيادات فى تلك المساعدة التى قدمتـــها بعض البلدان.

الفقر المدقع، وتأنيث الفقر، والبطالة، وتزايد هشاشة البيئة، واستمرار العنـــف ضد المرأة، والاستبعاد واسع النطاق لنصف البشرية من مؤسسات الســلطة والحكـم، إنما هى أمور تؤكد الحاجة إلى مواصلة السعى إلى تحقيق التنمية والسلم والأمن، وإلـى إيجاد طرق لضمان أن يكون الناس محور التنمية الدائمة. ومشاركة نصـــف البشـرية الأنثوى واضطلاعه بدور قيادى أمر ضرورى لنجاح ذلك المسعى.

كان للتطورات الاقتصادية والدولية الأخيرة فى كثير من الحالات أثـــر غـير متكافئ على النساء والأطفال، الذين يعيش أغلبيتهم فى بلــدان ناميــة، منــها الــدول العربية. ففى الدول التى ترزح تحت عبء دين خارجى ثقيـل، أدت برامــج التكيـف الهيكلى وتدابيره، بالرغم من كونها مفيدة فى الأجل الطويــل، إلــى تقليـص النفقــات الاجتماعية، وكانت لها من ثم آثار سيئة على المرأة، ولا سيما فى أفريقيا وأقل البلــدان نموا. وهذا الأمر يزداد حدة عندما تتحول مســئوليات توفــير الخدمــات الاجتماعيـة الأساسية من الحكومات إلى المرأة التى زاد عليها العبء. نتيجة ذلك فقد نجمت عـــن الانكماش الاقتصادى الذى ألم بكثير من البلدان المتقدمة و النامية، وعن عمليات إعــادة الهيكلة الجارية فى البلدان التى تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية- آثــار سـلبية غـير متناسبة على المرأة. وغالبا ما تجد المرأة أنه ليس أمامها من ســبيل إلا قبــول عمــل يفتقر إلى الأمن الوظيفى طويل الأجل أو تحيط به ظروف تنطوى علـــى مخــاطر، أو دخولها فى نشاط إنتاجى منزلى يفتقر إلى الحماية، أو بقاءها عاطلة عن العمل. وتدخـل نساء كثيرات سوق العمل حيث تلتحق بوظائف يدفع مقابلها أجر أقــل مــن أعبائــها الحقيقية أو يبخس قدرها، وذلك سعيا منهن إلى تحسين دخل أسرهن المعيشــية، بينمـا يقرر بعضهن الهجرة سعيا وراء هذا الهدف. ونظرا إلى أن عمــل المــرأة لا يقابلــه

خفض فى المسئوليات الأخرى المنوطة بها، فإن محصلته تكون زيادة جملة العبء الواقع على عاتقها.

وعند وضع سياسات الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى وبرامجهما، بما فيها سياسات التكيف الهيكلى وبرامجه، لا يراعى دائما ما يترتب عليها من آثار على المرأة والطفلة، وبخاصة المرأة والطفلة اللتين تعيشان فى فقر. ولقد زادت معدلات الفقر من حيث أرقامها المطلقة والنسبية، وزاد عدد النساء اللاتى يعشن فى حالة فقر فى معظم المناطق. وثمة نساء فقيرات كثيرات يعشن فى الحضر، وبرغم ذلك فإن محنة المرأة الفقيرة القاطنة فى الريف وفى المناطق النائية تستحق اهتماما خاصا، مع الأخذ بعين الاهتمام الركود الحاصل فى عملية التنمية فى هذه المناطق. وفى البلدان النامية، بما فيها البلدان التى تنبئ مؤشراتها الوطنية عن حدوث تحسن، ما فتئت أغلبية الريفيات يعشن فى ظروف التخلف الاقتصادى والتهميش الاجتماعى.

المرأة شريك رئيسى فى مكافحة الفقر سواء بعملها المأجور أو غير المأجور الذى تضطلع به فى البيت وفى المجتمع المحلى وفى مكان العمل. وقد استطاع عدد متزايد من النساء تحقيق استقلاله الاقتصادى عن طريق العمل الذى يدر عائداً. كما أن ربع الأسر فى أنحاء العالم ترأسه نساء. ويعتمد كثيرمن الأسر على الدخل الذى تتكسبه المرأة حتى مع وجود الرجل. وتلك الأسر التى تتحمل مسئوليتها النساء هى فى الأغلب الأعم من أشد الأسر فقرا بسبب التمييز فى الأجر، وأنماط التمييز الوظيفى فى سوق العمل، وغير ذلك من الظروف القائمة على أساس التمييز بين الجنسين. وثمة أيضا عناصر أخرى تسهم فى زيادة عدد الأسر التى تتحمل مسئوليتها النساء ومنها التفكك الأسرى، وتحركات السكان بين المناطق الريفية والحضرية داخل البلدان، والهجرة الدولية، بالإضافة إلى الحروب، وعمليات التشريد الداخلى.

وخلال عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦-١٩٨٥) تم إنشاء كثير من المؤسسات المخصصة تحديدا للنهوض بالمرأة على كل من الصعيد الوطنى والإقليمى والدولى. فعلى الصعيد الدولى، أنشئ المعهد الدولى للبحث والتدريب من أجل

النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة ولجنة رصد تنفيذ الاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولقد أصبحت هذه الهيئات، بالإضافة إلى لجنة مركز المرأة وأمانتها وكذلك شعبة النهوض بالمرأة، بمثابة المؤسسات الرئيسية فى الأمم المتحدة المخصصة تحديدا للنهوض بالمرأة على الصعيد العالمى. وعلى الصعيد الوطنى قام عدد من البلدان بإنشاء آليات وطنية أو تعزيزها للتخطيط والدعوة لإحراز تقدم فى مجال النهوض بالمرأة ورصد خطى هذا التقدم.

الضغوط فى نطاق الأسرة والقلق الدولى حيالها:

يشعر الكثير من الناس بالقلق خاصة بالنسبة للعائلة التى ليس بها سوى أحد الوالدين، ترأسها الأم عادة. خصوصا فى حالات الطلاق والترمل والهجرة. وكثيرا ما يصف الباحثون الأسر التى تترأسها نساء بأنها فقيرة نظرا لإنفاقها كل دخلها على تغذية الأطفال، فى حين يرى البعض الآخر أن مثل تلك الأسر ليست على الدوام هى الأشد فقرا، والواقع أن الأطفال فى بعض الظروف يكونون أحسن حالا فى العائلة ذات الوالد المنفرد منهم فى العائلات ذات الوالدين؛ لأن العائلة التى تضبط فيها المرأة سبل الإنفاق يغلب أن تخصص نسبة من دخلها للطعام ورفاه الأطفال أعلى مما تخصصه لغير ذلك. لكن هذا لا يعنى بأية حال أن الأسر التى ترأسها النساء لا تعانى الحرمان؛ فالنساء يواجهن عدة أشكال من التمييز ضدهن: فى الملكية، والأرض، والدخل، والاقتراض. لذلك فإن الأسر التى ترأسها النساء تدخل ضمن فئة المحرومين، ليس لأن النساء يعوزهن الشعور بالمسئولية تجاه أسرهن، بل لأن البنى الاجتماعية والاقتصادية متحاملة ضدهن فى أغلب الأوقات.

لقد كانت النساء على الدوام هن اللواتى يرعين العائلة؛ ومن ثم فإنه حين تطالب الحكومات بأن تتحمل العائلات مسئوليات أكبر للرفاه الاجتماعى فإن تلك الحكومات إنما تحمل النساء قدرا أكبر من الضغوط، خصوصا فى حالة عمل النساء خارج منازلهن، وحين تتعرض العائلات الفقيرة للضغط، ينتقل هذا بدوره إلى أطفالنا. ويرصد بعض الباحثين أن حوالى ١٠٠مليون طفل تحت سن الخامسة عشرة يمارسون

عملا ما فى الدول النامية. وهو الأمر الذى يؤدى بدوره إلى تفكك العائلة وضياع قيمها نتيجة الصعوبات وانعدام الفرص التى تضع الناس فى ظروف يسـهل فيـها انـهيار العلاقات الأسرية.

المشاركات الأسرية غير المتكافئة:

تسهم الأسرة بنصيب كبير جدا من الوقت والمال الضروريين لإيجـاد أفـراد معافين، متعلمين، قادرين على الإنتاج، لصيانة "رأس المال البشرى". ومع أنه كثـيرا ما يفترض أن الأسرة كلها تقوم بهذا الدور، فإن النساء فى الواقع هن اللواتـى يقمـن بمعظم العمل، وخاصة خدمة الأطفال، ورعاية المسنين، والعناية بالمرضى. هكذا ظـل الحال على الدوام، فإن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات الأخيرة جعلـت الحياة الأسرية أثقل عبئا على كاهل النساء.

وتشير الإحصاءات فى الأقطار النامية إلى أن قلة من النساء يعملـن خـارج بيوتهن، ولا يتعدى العمل الرسمى لهؤلاء ٣١%. وأيا كان الحال، فإن عددا كبيرا مـن النساء يعملن فى القطاع الخاص، فلا يراهن جامعو بيانات الإحصـاء. وحيـن يفقـد الرجال وظائفهم، يكون أسهل على النساء أن يجدن عمـلا، وبخاصـة فـى القطـاع الخاص، حيث يعد عمالة رخيصة.

وبصرف النظر عن اضطرار عدد أكبر من النساء لكسب دخل عائلاتهن، فـإن الأزمة الاقتصادية فى كثير من البلدان زادت أعباء المرأة فى عدة نواح أخرى. فـهن لا يستطعن شراء الكثير من الأطعمة الجاهزة مثلا، وعليهن أن يقضين وقتا أطول فـى التسوق لشراء أصناف أرخص، كما يشترين كميات قليلة منها إذا لم يكنّ قادرات علـى شراء ثلاجة، كذلك عليهن أن يصنعن الكثير من طعامهن الخاص.

والأغلب أن تعانى النساء أكثر من الرجال من جراء خفض مستوى الخدمـات العامة؛ فتدهور الخدمات الصحية يدفع إلى استدعاء النساء للعناية بالأقارب المرضـى، وحين تخفض ساعات الدراسة، تضطر النساء إلى قضاء وقت أطول فـى الإشـراف

على الصغار سواء كانوا أولادهن أو أخواتهن. والواقع أن الطرق المتعددة التي امتصت النساء بها آثار الأزمة الاقتصادية ترقى إلى ما أسمته منظمة اليونيسيف وبعض عالمات الاقتصاد "التصحيح الخفي".

ويتعرض الأطفال فى البلدان النامية لضغوط أكبر. فلقد تحسنت معدلات حياة المواليد فى تلك البلدان كثيرا خلال السنين الثلاثين الأخيرة، وهى فترة هبطت فيها وفيات الأطفال الحديثى الولادة والذين هم دون الخامسة إلى أقل من النصف، ومع ذلك فإن الأطفال الذين يبقون أحياء كثيرا ما يعيشون تحت ضغط عظيم وخاصة حين يضطرون إلى العمل. وتقدر منظمة العمل الدولية *(ILO)* أن حوالى ١٠٠مليون طفل دون سن الخامسة عشر يعملون الآن، ٩٥% منهم فى الأقطار النامية، ونصف هؤلاء فى آسيا. لكن أعلى نسبة للأطفال العاملين – واحد من ثلاثة – موجودة فى أفريقيا، أما فى أمريكا اللاتينية فتتراوح النسبة ما بين ١٥% إلى ٢٠%. ولا شك أن الأطفال عموما يقومون بعمل ما – قد يكون عملا خفيفا لديهم – فلا يجب أن ينظر إلى جميع أعمال الأطفال على أنها من النوع المؤذى؛ فالأطفال فى المناطق الريفية يشاركون فى أنشطة أهليهم فى العائلة منذ عهد مبكر جداً، وهكذا يتعلمون المهارات التى ربما احتاجوها فى مستقبل حياتهم.

لقد أكدت المناقشة التى دارت فى مايو ١٩٩٨ برعاية اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى جنيف – أن العولمة جلبت عدداً من التغيرات فى العلاقات الاجتماعية خصوصا علاقات العمل. فطبقا لـ ***ILO*** يتراوح معدل مشاركة الرجال فى سوق العمل ما بين ٨٣ و ٨٨%، بينما يصل معدل مشاركة النساء إلى ٦٠% على مستوى العالم. وقد أرجعت الأسباب التى تضطر المرأة لدخول سوق العمل إلى سببين، الأول رغبتها فى أن تثبت ذاتها بوصفها مواطنة فى المجتمع من خلال عملها والتعريف بها بوصفها عاملاً ينتج فى سوق العمل. والآخر احتياجها للعمل نظراً لظروفها العائلية التى قد يكون من أسبابها ضعف دخل الرجل فى الأسرة، وعدم تمتعها بالمميزات الاجتماعية التى يتمتع بها الرجل بحكم أنه عائل الأسرة أو له

القدرة على الكسب. ومع ذلك تحدث هذه المشاركة في جو من التفرقة العنصرية التي وضعت جذورها منذ القدم، والتي تنظر للمرأة بوصفها احتياطي ***reserve labour*** وتعرض عليها شروط عمل غير مُرضية ومرتبات ضعيفة قد تضطر إلى قبولها.

وفي الوضع الحالي والمستقبلي تحاول الشركات تقليل تكاليف إنتاجها لكي تزيد من منافستها في السوق الدولية، ولذلك تهتم بالتوجه للعمل في الدول النامية أو الدول التي يقبل عمالها مرتبات ضعيفة، وهو ما يطلق عليه ***Export Processing Zones*** وتستخدم عدم التوظيف العالي لتحديد تكاليف العمال،(*) وبناء عليه سوف تكون النساء أول من يقبل العمل بمرتبات ضعيفة أو بوصفهن ***part time*** في ظل عدم وجود أي تأمين اجتماعي.

ليس الأمر مقتصراً على الدول العربية فحسب، بل إن العولمة في دول أوروبا الغربية ودول مثل شيلي وأوكرانيا والصين ومالي والهند والفلبين وجنوب أفريقيا، غيرت العمالة الكاملة بأجور إلى عمالة مؤقتة أو عمالة من الخارج. ويعد عدم وجود عقود عمل بمرور الوقت وسيلة للخروج من العمل.

طبقاً لاتحاد التجارة السويسري تزداد نسبة مشاركة النساء في معظم البلاد الصناعية في العمل لنصف الوقت حيث تصل في ألبانيا إلى ٩٠% و إلى ٦٥% في إيطاليا واليونان وأمريكا، ويتميز معظمهن بكونهن أمهات لأطفال صغار، ونظراً لطبيعة عملهن فإنهن لا يفدن من الفوائد والفرص التي يتيحها العمل الكامل.

من تأثيرات العولمة كذلك اتجاه الشركات الكبرى إلى رفض توظيف هيئة كاملة يرأسها مدير تنفيذي كما كان يحدث سابقاً قبل أن يملأ العمل المؤقت احتياج التوظيف، وبناء عليه أيضاً لم تعد هناك فرص أمام العامل للاختيار بين العمل الكامل ***full time*** أو العمل المؤقت. وأصبحت المرأة في هذا الوضع جزءاً رئيسياً من

(*) على سبيل المثال في عام ١٩٨٤ عندما قررت الحكومة البرازيلية أن تضع تشريعاً بحد أدنى لأجور العمال وصلت نسبة عمالة المرأة إلى ٦٦% من العمالة في السوق، الأمر الذي أجبر الرجل على الاستمرار وقبول الحد الأدنى حتى لا يتم اللجوء إلى بديل نسائي.

المصادر الخارجية للعمل، ومن العمال الذين لا يحصلون علـــى أى فوائـــد اجتماعيـــة ويعملون على نحو لا يعطيهم أى ضمانات للحصول على حد أدنى للمعيشة.

ومع كثرة عدم التوظيف (البطالة) سوف يتجه بعض النساء إلى العمل المحلـــى أو المؤقت بالإضافة إلى العمل المنزلى. وهناك كذلك العمل فى القطاع غير الرســـمى للنساء بوصفهن *street vendors* وأى عمل خاص غير معلن، وينتشر هذا الأمر فـــى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛ حيث يعيش بعض النساء ويســـاعدن أطفالـــهن علـــى المعيشة فى ظروف صعبة وفقر، الأمر الذى يضطرهن إلى مثل هذه الأعمـــال، التـــى تستفيد منها الشركات الكبيرة حيث لا توجد عقود عمل. وتتورط هذه الشــــركات فـــى استغلال النساء والأطفال، خصوصاً فى ظل وجود حماية دولية لهذه الشركات أو اتبـاع بعض الحكومات والجهات الاقتصادية الموجودة بالبلاد سياسة غض البصـــر لزيـــادة الاستثمارات.

وقد اتجهت النساء كذلك إلى العمل المنزلى الذى يسمح لـــهن بـــالعمل داخـــل منازلهن ومراعاة حياتهن الأسرية، وهو الأمر الذى يتركز فى صناعات المنســـوجات التقليدية والملابس والجلود أو عمل الأجزاء التى تدخل فى بعض الصناعات الأخـــرى. ورغم عدم وجود معلومات متاحة فى الدول النامية، فإن بعض الخبراء يشيرون إلـــى أن الإحصاءات والأرقام فى هذه الدول تبدو مثل الأرقام نفسها التى توجد فـــى الـــدول الصناعية، وهى كالآتى :

٩٠% فى ألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا.

٨٤% فى فرنسا.

٧٠% فى إسبانيا وبريطانيا.

٩٣,٥% فى اليابان.

٩٧% فى الجزائر.

ويؤدى هذا النوع من العمل إلى الحصول على مادون الحد الأدنـــى للأجـر، حيث تكون ساعات العمل أكثر مما يفرض القانون، فضلاً عن أن العمل بالقطعة يجـبر العمال على إنتاج أكبر عدد ممكن من القطع لكسب معيشتهم.

ويكون من الصعب تنظيم ذلك أو رصده، فعمـال المنـازل يمثلـون فرصـة للاستغلال، حيث توجد شبكة من الوكلاء والمتعاقدين الذين يسعون إلى الكسـب مـن مثـل هذا العمل، وهناك تأثير آخر للعولمة فى الحياة والعمل للنسـاء وهـو الـهجرة للدول الأخرى. وطبقاً لمصادر دقيقة،هناك ٨ ملايين عامل يعملون خارج بلادهم عـام ١٩٩٤، ففى آسيا وحدها كل عام يعبر حوالى ٣٠٠ ألف عامل الحـدود للعمـل فـى الخارج وهم يعملون فى شركات صغيرة أو فى قطاع الخدمات.

ويرتفع عدد النساء فى بعض الدول كالفلبين عن الرجال، وتتميز آسـيا عـادة بارتفاع نسبة هجرة النساء منها وتستقبلهن منطقة الخليج العربى على وجه الخصـوص للعمل بوصفهن خادمات، وقد ظهر وكلاء منظمون لمثل هذا العمل.

كذلك الأمر بالنسبة للأراضى الزراعية، فقد أدى وجود التكنولوجيا إلى تقليـل عمل النساء؛ حيث يأخذ الرجال الصدارة كما حدث فى إندونيسيا والهند وبنجلاديـش. وبرغم أن النساء يوجدن بموقع أفضل فى الدول غير المتقدمـة فـى الزراعـة فإنـه باستخدام التكنولوجيا يسوء وضعهن، بالإضافة إلى أن جلب محـاصيل مـن الخـارج يعتمد أيضاً على الرجال بشكل أساسى.

ويمثل هذان عنصرين ضد عمل المرأة فى المجال الزراعى، ويساعدان علـى تقليل فرصتها للحصول على دخل. وطبقاً لبعض الآراء فإن زيادة الفقر والبطالة تـؤدى إلى العنف ضد النساء، ويرجع ذلك إلى نقص طاقاتهن الاقتصادية وزيـادة أعبائـهن بسبب نقص الخدمات الاجتماعية.

إن المرأة فى العالم عليها مهام كثيرة، ليست الولادة وحدها بل أيضـاً إعـداد الطعام، والتعليم، والعناية بالأطفال، والاهتمام بأفراد الأسرة. و دخول المرأة فى سـوق

العمل قلل من وقتها فى قضاء هذه المهام وقلل من وقتها فى الراحة وتعليم الأطفال ومشاركة أسرتها وتقديم الخدمات الخاصة بها، وهو الأمر الذى يعد عاملا قويا سوف يدفع المرأة إلى قبول العمل فى وظائف نصف الوقت فى الفترة القادمة، خصوصاً أنها تضطر فى بعض الأحيان إلى ترك أطفالها لأسر نسائية أو حاضنات وهو ما يزيد العبء عليها. كما أن خصخصة الخدمات الصحية سوف يعنى أن النساء سيقع عليهن عبء الاعتناء بأقاربهن المرضى.

ويؤكد بعض الخبراء أنه عندما لا يكون لدى المرأة وقت لكل مهام العمل، ويكون عليها إنجاز هذا العمل، فإنها تتجه إلى أن تحمّل أطفالها خاصة الفتيات عبء بعض هذه الأعمال، وأن تجبرهن على ترك المدرسة، و تستمر الدائرة التى تعيشها المرأة فى ظروف صعبة.

لقد أدت العولمة فى المجال الاقتصادى إلى عالمية الإنتاج والخدمات، وساعد على ذلك إمكان الانتقال من دول إلى أخرى فى وقت قصير، وتكّون الرابطات الدولية عبر الحدود، ونتيجة لهذه الرابطات وأسلوب عملها، أصبحت لا توجد فرصة أمام الموظفين والعمال للحصول على المساواة الاجتماعية، وقد أدت الفرص المتاحة أمام هذه الشركات للانتقال من أماكن إلى أخرى أو الانسحاب من ضغط المطالبة بزيادة المرتبات، فضلاً عن أن الدولة المضيفة نفسها قد تحد من حقوق عمالها رغبة منها فى تحريك الاستثمارات الأجنبية فى المناطق الحرة، مما يؤدى إلى عدم المساواة الاجتماعية بين الموظفين الذين يعملون فى هذه الشركات ويتبعون الدولة المضيفة. ففى جمهورية الدومينيكان على سبيل المثال، وجد أن ٩٠% من الشركات متعددة الجنسيات، ووجد أن ٧٦% من العمال كانوا نساء عام ١٩٨٥، وواصلن الزيادة حتى بلغن ٨٠% الآن.

وطبقاً للتقرير السنوى الخاص بالاتحاد الدولى للتجارة الدولية وجد أن بالولايات المتحدة -التى يوجد بها أغلب الرابطات الدولية على الأقل- فرد واحد من كل ١٠ أعضاء فى اتحاد تجارى، وأكد التقرير أن هذه الدولة لم توقع معاهدة *ILO*

الخاصة بحق التنظيم والمساواة الجماعية. ونستطيع القول إنه برغم توغل الرابطات الدولية فى اقتصاد العالم وزيادة استثماراتها، فإن معدل البطالة (عدم العمل) زاد بوصفه أكبر مرض اجتماعي يواجه عصرنا الحالى، حيث توجد الآن أكثر من ١٠٠ رابطة دولية تتحكم فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتصدر للعالم كله مبيعاتها التى تمثل معاً جملة تصدير العالم كله، وقد كان لهذا تأثير على دول العالم النامى، ومنها الدول العربية، فقد زادت نسبة التوظيف من ٧ ملايين وظيفة إلى ١٢ مليوناً، ومثل توزيعهم ٣% من قوة العمل فى العالم، و ٢% من قوة العمل فى هذه الدول وهو ما استمر فى الفترة من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٩٢، ومثلت هذه الوظائف عمل أقل من ٥% من عدد العاطلين والمسجلين فى هذه الدولة و ١% من العاطلين الحقيقيين. وبرغم وجود هذه الوظائف فإن لها تأثيراً سلبيا على العمالة فى هذه الدول والصناعة بها حيث تسبب فى اختفاء بعض الصناعات المحلية وتشجيع الشركات الفرعية على الاندماج فى هذه الرابطات الدولية.

ويعد انتقال الشركات من بلد لآخر فرصة للبحث عن مزايا نسبية فى عدد الوظائف، لكن معدل إنشاء الوظائف لديها غير كافٍ إذا ما قورن بحجم استثماراتها التى تنمو، حيث تتجه استثماراتها إلى التكنولوجيا والإلكترونيات. فمعدل استثمارات رأس المال إلى خلق الوظائف يكون أكبر إذا ما قورن بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعندما تنتقل الرابطات من دولة إلى أخرى، يحدث نتيجة تصاعد استخدام الإلكترونيات تقليل الأيدى العاملة.

كما تدخل الحصة الكبرى من الاستثمارات المباشرة للرابطات إلى مناطق التصدير التى تمثل ١٧٦ منطقة فى ٤٧ دولة نامية، وطبقاً لبعض الخبراء فإنه لا يوجد سبب لتأكيد أن فرص العمل سوف تتغير كثيراً فى الأعوام القادمة، بل على النقيض سوف تستمر وتنمو الزيادة السكانية بمعدل ٢% سنوياً، وطبقاً لنتائج ***ILO*** على الأقل فإن ٦٠٠ مليون وظيفة سوف تخلق عام ٢٠٠٠ فى سوق العمل، ولكن بشروط الشركات الدولية التى ستحقق مصلحتها فى الأساس.

وسوف يكون للاتجاه العام تأثير على حق المرأة فى العمل وفى النواحى الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث يكون للحكومة دور ضئيل فى تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أصحاب العمل والعمال، وبرغم اتساع دور المرأة فى الصناعات التصديرية والخدمات سوف تكون ظروف عملهن صعبة حيث الأجور أقل وساعات العمل أطول والضمان الاجتماعى ضعيف (إن لم ينعدم). خصوصاً أن التقليد السائد هو اعتماد العمل على الرجال وبحيث لا تتساوى المرأة معهم رغم أن معظم تشريعات مؤسسات العمل الدولية والإقليمية ولوائحها تمنحها حقها فى المساواة.

وبرغم أن الجماعات ذات الدخل العالى سوف تفيد من ارتفاع الأسعار، فإن الطبقات الضعيفة سوف تعانى، فحرية السوق أدت إلى تفاوت ارتفاع الدخول، ونتيجة ذلك يرى الخبراء أن حق المرأة فى الفرص المتساوية فى العمل ومصادر الإنتاج والتعليم والتدريب، يفرض على المؤسسات الدولية أن تبحث عن سياسات تأخذ فى حسبانها أجر (وعدم أجر) عمل المرأة فى القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

وعلى العولمة من منظور اجتماعى أن تعمل (تجارياً) ضد نفسها، من خلال دعم المرأة وإعادة مراجعة العمل المحلى والمؤقت والدخول المنخفضة وأعباء الأسرة وكل ما يؤدى إلى ارتفاع نسبة البطالة. ففقر النساء له صلة مباشرة بانعدام الفرص الاقتصادية والاستقلال الذاتى وانعدام إمكان الحصول على الموارد الاقتصادية، بما فى ذلك الائتمان وامتلاك الأراضى وإرثها، وخدمات التعليم والدعم، واشتراك المرأة بالحد الأدنى فى عملية صنع القرار. كذلك فإن الفقر يضطر المرأة إلى الوقوع فى حالات تجعلها عرضة للتحرش بها.

وفى الكثير من البلدان متقدمة النمو، حيث يعد المستوى العام للتعليم والتدريب المهنى للمرأة والرجل متماثلاً، وحيث توجد نظم للحماية من التمييز، أدت التحولات الاقتصادية التى شهدها العقد المنصرم فى بعض القطاعات إما إلى زيادة قوية فى بطالة المرأة وإما إلى جعل عمالتها محفوفة بمخاطر قوية، لذلك زادت نسبة النساء فى أوساط الفقراء. وفى البلدان التى يوجد فيها مستوى عالٍ لانخراط البنات فى التعليم،

تعد البنات اللاتى يتركن النظام التعليمى فى وقت مبكر، دون أن يكتسبن أى مؤهلات، من أضعف الفئات فى سوق العمل. وفى البلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والبلدان التى تشهد تحولات جذرية فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كثيراً ما أدت هذه التحولات إلى خفض دخل المرأة أو إلى حرمانها من الدخل كلية.

وبصفة خاصة ينبغى زيادة قدرة المرأة على الإنتاج فى البلدان النامية لتمكينها من الوصول إلى رأس المال والموارد والائتمان والأرض والتكنولوجيا والمعلومات والمساعدة التقنية والتدريب؛ كى يتسنى لها زيادة دخلها وتحسين تغذيتها وتعليمها ورعايتها الصحية ومركزها داخل الأسرة. ويعد إطلاق سراح الطاقة الإنتاجية للمرأة أمراً حيوياً للخروج من دائرة الفقر بحيث تستطيع المرأة أن تجنى فوائد التنمية وثمرات عملها بالكامل. ومن ثم يوجد كثير من الإجراءات الإنمائية التى يتعين اتخاذها من قبل الحكومة والمؤسسات الدولية للنهوض بالمرأة ومساعدة النساء اللاتى يعشن تحت خط الفقر على وجه الخصوص ويستدعى ذلك اتخاذ جملة اجراءات من جانب أطراف مختلفة.

من جانب الحكومة:

(أ) تحليل السياسات والبرامج، بما فى ذلك السياسات والبرامج ذات الصلة بتحقيق الاستقرار فى مجال الاقتصاد الكلى، والتكيف الهيكلى، ومشاكل الدين الخارجى، والضرائب، والاستثمارات، والعمالة، والأسواق وكافة القطاعات ذات الصلة بالاقتصاد، من حيث أثرها على الفقر والإجحاف بالحقوق وخاصة حقوق المرأة، وتقييم أثر تلك البرامج والمشاكل على رفاه الأسرة وأحوالها، وتكييفها، حسب الاقتضاء، بحيث تؤدى إلى توزيع الأصول الإنتاجية والثروة والفرص والدخل والخدمات بصورة أكثر إنصافاً.

(ب) انتهاج سياسات اقتصاد كلى وقطاعى سليمة ومستقرة وتنفيذها، على أن يجرى وضعها ورصدها باشتراك المرأة اشتراكاً تاما وعلى قدم المساواة، وأن تشجع

على النمو الاقتصادى الدائم عريض القاعدة، وتعالج الأسباب الهيكلية وراء الفقر، وتكون موجهة نحو استئصال شأفته، والحد من حالات الإجحاف القائم على التمييز على أساس الجنس فى إطار تنمية دائمة محورها البشر.

(جـ) توفير شبكات السلامة المناسبة، وتعزيز نظم الدعم المستندة إلى الدولة وإلى المجتمع المحلى بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية، بهدف تمكين المرأة التى تعيش تحت وطأة الفقر من تحمل الظروف الاقتصادية السلبية، وصون رزقها وأصولها وإيراداتها فى أوقات الأزمات.

(د) القيام، حيثما يقتضى الأمر، بصياغة سياسات محددة وتنفيذها فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية من أجل دعم الأسر التى ترأسها إناث.

(هـ) إقامة نظم للضمان الاجتماعى عندما لا توجد، أو استعراضها بهدف تحقيق المساواة بين الأفراد من النساء والرجال، فى كل مرحلة من مراحل الحياة.

من جانب المؤسسات المالية والإنمائية متعددة الأطراف، بما فى ذلك البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والمؤسسات الإنمائية الإقليمية وعن طريق التعاون الإنمائى متعدد الأطراف:

(أ) السعى -وفقاً للالتزامات التى وردت فى مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية- إلى تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية تكون كافية ويمكن التنبؤ بها.

(ب) إيجاد حلول فعالة لمشكلتَى التنمية والدين الخارجي وذلك بالمساعدة فى تمويل البرامج والمشاريع التنموية، ومن بينها النهوض بالمرأة، والتنفيذ الفورى لشروط الإعفاء من الدين المتفق عليها فى نادى باريس فى ديسمبر ١٩٩٤.

(جـ) استعراض آثار برامج التكيف الهيكلى على التنمية الاجتماعية عبر تقييم المردود الأثر الاجتماعى والنتائج الأخرى ذات الصلة التى تراعى الفروق بين الجنسين من أجل وضع سياسات ترمى إلى الحد من الآثار السلبية لتلك البرامج، وإلى

تدعيم آثارها الإيجابية، وهو الأمر الذى يكفل عدم تحمل المرأة قسطاً غير متناسب من عبء تكاليف زيادة؛ واستكمال الإقراض لأغراض التنمية الاجتماعية.

الأدوار الواجبة على المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية والجماعات النسائية:

(أ) تنظيم جماعات ضغط (*)، وإنشاء آليات للرصد على النحو الملائم، والاضطلاع بغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة التى تكفل تنفيذ التوصيات المتعلقة بالقضاء على الفقر، و ترمى إلى كفالة المساءلة والوضوح من جانب القطاعين الحكومى والخاص.

(ب) الاشتراك، بالتعاون مع الحكومة والقطاعات الخاصة، فى وضع استراتيجية وطنية شاملة لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية كى يتسنى للفتيات والنساء الفقيرات فى جميع الأعمال الإفادة بشكل كامل من هذه الخدمات والسعى إلى الحصول على تمويل لكفالة الوصول إلى الخدمات من منظور يراعى فارق الجنس، وتوسيع نطاق هذه الخدمات لتبلغ المناطق الريفية والمناطق النائية التى لا تغطيها المؤسسات الحكومية.

(ج) الإسهام، بالتعاون مع الحكومات، وأرباب العمل، وغيرهم من الشركاء الاجتماعيين، فى وضع سياسات خاصة بالتعليم والتدريب وإعادة التدريب لضمان اكتساب المرأة مجموعة واسعة من المهارات بغية مواجهة المتطلبات الجديدة.

(د) التعبئة من أجل حماية حق المرأة فى الوصول، بصورة كاملة وعلى قدم المساواة، إلى الموارد الاقتصادية، بما فى ذلك الحق فى الميراث وتملك الأرض والممتلكات الأخرى، والائتمانات، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات الملائمة.

(*) معظم الحركات النسائية فى الدول العربية تمارس ضغطاً من أجل تحسين وضع المرأة العربية وإعطائها المزيد من الحقوق التى تقرها الشرائع الدينية والمواثيق الدولية.

هذا فضلاً عن فتح المصارف التجارية والمؤسسات المالية المتخصصة، والقطاع الخاص منافذ لإقراض النساء، بما فى ذلك إقراض الشابات، اللاتى يفتقرن إلى سبل الوصول إلى المصادر التقليدية للضمانات، وكفالة مشاركة النساء المقترضات فى عملية صنع القرار فى المؤسسات التى توفر الائتمان والخدمات المالية، ومشاركتهن فى ملكيتها حيثما يمكن ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تهتم كل المؤسسات السابقة بما يأتى لتعزيز قدرة المرأة الاقتصادية والتجارية:

من جانب الحكومات:

(أ) تشجيع المرأة ودعمها فى العمل لحسابها الخاص وقيامها بمشاريع صغيرة،(*) وتدعيم سبل حصول المرأة على الائتمان ورءوس الأموال بشروط مناسبة على قدم المساواة مع الشروط التى تمنح للرجل؛ وذلك عن طريق الزيادة التدريجية فى نسبة المؤسسات المكرسة لتشجيع المشاريع النسائية، بما فى ذلك، حسب الاقتضاء، نظم الائتمان غير التقليدى ونظم الائتمان المتبادل، فضلاً عن إقامة روابط جديدة مع المؤسسات المالية.

(ب) تعزيز دور الدولة بوصفها ربة عمل لإتاحة الفرص المتساوية للمرأة والرجل.

(ج) تعزيز قدرة المرأة الريفية على تحقيق الدخل، على الصعيدين الوطنى والمحلى، بتيسير سبل وصولها على قدم المساواة إلى موارد الإنتاج، والأراضى، والائتمان، ورأس المال، وحقوق الملكية، وبرامج التنمية، والهياكل التعاونية، وسيطرتها عليها.

(*) تهتم الجهات الرسمية وغير الرسمية الآن فى الدول العربية بإعطاء المرأة قروضا ومساعدتها فى معرفة كيفية إدارة المشاريع ،ويأتي ذلك اتساقا مع الاتجاه الدولي المعنى بتطوير المرأة.

(د) تشجيع المشاريع متناهية الصغر، والأعمال التجارية الصغيرة الجديدة [*]، والمشاريع التعاونية، والأسواق الموسعة، وفرص العمل الأخرى والقيام، حيثما كان ذلك مناسباً، بتيسير الانتقال من القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى، ولا سيما فى المناطق الريفية.

(هـ) وضع البرامج والسياسات التى تعترف بدور المرأة الحيوى فى الأمن الغذائى وتعززه، وتيسير الفرص المتساوية للمرأة المنتجة بأجر وبدون أجر، ولا سيما المرأة التى تشارك فى إنتاج الأغذية، ومن مصادرها الزراعة، وصيد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، وكذلك المشاريع الحضرية، للوصول إلى التكنولوجيات المناسبة، وخدمات النقل وخدمات الإرشاد ومرافق التسويق والائتمان على الصعيدين المحلى والمجتمعى.

(و) زيادة نسبة النساء بين العاملين فى مجال الإرشاد والموظفين الحكوميين الآخرين الذين يقدمون المساعدة التقنية أو يقومون بإدارة البرامج الاقتصادية.

(ح) إزالة ما تشكله السياسات والأنظمة من عقبات تواجه المرأة فى البرامج الاجتماعية والإنمائية مما يثبط المبادرة الخاصة والفردية.

من جانب المصارف المركزية ومصارف التنمية الوطنية والمؤسسات المصرفية الخاصة:

(أ) تعبئة القطاع المصرفى لزيادة الإقراض وإعادة التمويل عن طريق تقديم الحوافز وإيجاد مؤسسات وسيطة تلبى احتياجات النساء اللاتى ينظمن المشاريع والمنتجات فى المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، وإشراك المرأة فى قيادة تلك المؤسسات والتخطيط لها وصنع قراراتها.

(*) يرى بعض المعنيين بالمرأة ضرورة تنمية قدرتها على العمل واستخدامها التكنولوجيا الحديثة قبل إقراضها أموالاً، وذلك لإعطائها الفرصة كاملة لاختيار ما يتناسب مع رغبتها العملية على العلم. (نيفين عبيد. مركز قضايا المرأة المصرية)

(ب) تصميم خدمات للوصول إلى المرأة الريفية والحضرية العاملة فى مشاريع متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة الحجم، مع إيلاء اهتمام خاص للشابات منخفضات الدخل اللاتى لا يتيسر لهن سبل الحصول على رءوس الأموال والأصول؛ وتوسيع نطاق وصول المرأة إلى الأسواق المالية عن طريق تشجيع الإصلاحات الإشرافية والتنظيمية المالية التى تدعم الجهود المباشرة وغير المباشرة المبذولة من جانب المؤسسات المالية لتلبية الاحتياجات الائتمانية والاحتياجات المالية الأخرى على نحو أفضل.

(جـ) ضمان إدراج أولويات المرأة فى برامج الاستثمار العام المتعلقة بالهياكل الأساسية الاقتصادية، مثل المياه، والصرف الصحى، والكهرباء وحفظ الطاقة، والنقل وإنشاء الطرق، وتشجيع زيادة مشاركة المرأة فى مراحل تخصيص المشاريع وتنفيذها لكفالة توفير سبل الحصول على الوظائف والعقود.

من جانب الوسطاء الماليين، ومعاهد التدريب الوطنية، والاتحادات الائتمانية، والمنظمات غير الحكومية، والرابطات النسائية، والمنظمات المهنية، والقطاع العام:

(أ) تعزيز مشاركة النساء، بمن فيهن النساء المهمشات، فى التعاونيات الإنتاجية والتسويقية، عن طريق توفير الدعم التسويقى والمالى، وخاصة فى المناطق الريفية والمناطق النائية.

(ب) تشجيع المشاريع النسائية متناهية الصغر، والأعمال التجارية الجديدة الصغيرة، والمؤسسات التعاونية، وتوسيع الأسواق وفرص العمل الأخرى والقيام، حسب الاقتضاء، بتيسير الانتقال من القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى، فى المناطق الريفية والحضرية.

(جـ) استثمار رءوس الأموال وإنشاء حوافظ استثمارات لتمويل المشاريع التجارية النسائية.

(د) إيلاء الاهتمام الكافى لتوفير المساعدة التقنيـــة، والخدمـــات الاستشـــارية، والتدريب وإعادة التدريب للنساء فيما يتعلق بانضمامهن إلى الاقتصاد السوقى.

من جانب القطاع الخاص، بما فى ذلك الشركات غـــير الوطنيـــة والشـــركات الوطنية:

(أ) اعتماد سياسات وإنشاء آليات لمنح العقود على أساس غير تمييزى.

(ب) تعيين المرأة فى المنـــاصب القياديـــة، ومناصـــــب صنـــع القـــرارات، والمناصب الإدارية، وتوفير برامج تدريبية؛ كل ذلك على قدم المساواة مع الرجل.

(جـ) احترام القوانين الوطنية المتعلقة ببيئة العمـــل، والمســـتهلك، والصحـــة، والسلامة، لاسيما ما يتعلق منها بالمرأة.

ثانياً التأثير السياسى للعولمة على المرأة:

تؤدى التداعيات الاقتصادية (لعولمة الاقتصاد) إلـــى تـــأثيرات علـــى الصعـــد السياسية والاجتماعية والثقافية، وتشغل تداعيات (عولمة الاقتصاد) أهـــل الـــرأى فـــى مختلف المجتمعات، من واقع ما يرونه من محاولات قوى الهيمنة الاقتصادية " تنميـــط سلوكيات البشر وثقافتهم فى المجتمعات كافة وإخضاعها لمركزية نظم المفاهيم والقيـــم والأنماط السلوكية السائدة فى الغرب فى ظل النظام الرأسمالى"، بغيـــة الإقبـــال علـــى استهلاك المنتجات الغربية وتحقيق الانتصار المنجز النهائى للرأسمالية الذى رمز إليـــه (بجعل المواطن فى براغ بالتشيك وفى رانجون ببورما وفى طهران بـــإيران يرقـــص على أنغام موسيقى الروك، ويأكل سندويتشات ماكدونالدز ويشرب الكوكاكولا ويشـــاهد *CNN*)(محمود عبد الفضيل فى ورقته "حقوق الإنسان الاقتصادية").

أمام هذا الواقع الحضارى يؤكد بعض الباحثين أنه– وبمرور الوقت– يصبـــح لا مناص من تطبيق الديمقراطية الغربية؛ مضمونا وشكلاً، بحيث يتعولم شكل الحكـــم ونوع المشاركة فيه، وتتعولم الآليات الموصلة إلى إفراز اقتراع شعبى سليم، وتتكفـــل المنظمات الدولية بعولمة القانون الدولى والشرعية الدولية وحقوق الإنســـان، وتعولـــم

مواثيقها نظم الحرب والسلم وطرائق التعاون الدولى. وبذلك تتعولم السياسة فى أوسع معانيها التى تشمل تنظيمات الحكم وشروط التعاون الدولى والعلاقات الدولية. وهكذا يضبط المجتمع الدولى دقائق هذه العولمة ويتحكم فيها من أصغر مكوناته إلى هيئة الأمم المتحدة بمرافقها، وعلى رأسها مجلس الأمن.

ويرى البعض الآخر أن عولمة القانون الدستورى تظل مسألة بديهية، ومن هنا تسارع أغلب الدول إلى وضع دساتير لها تكون بمثابة شعار للسيادة والاستقلال عن كل تبعية خارجية. وقد أصبحت الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة مفاهيم مشتركة بين كل الدساتير رغم أن مضمونها لا يكون موضوع إجماع تام، كما أن تفاصيل العمل السياسى وآلياته تظل على درجة كبيرة من الاختلاف، فى حين تسعى نتائج الممارسات الدستورية، رغم اختلاف الآراء القانونية، إلى سن نظام للدولة يتضمن جهازاً تقريرياً يعبئ الرأى العام الوطنى لصالح برنامج عام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويصاحبه جهاز آخر للتداول والمتابعة.

وبرغم أن الدول، خاصة النامية، كانت ناجحة نسبياً فى الحفاظ على الاستقرار السياسى و الاقتصادى، فإنه كانت هناك بعض المآخذ حيث شهد توسيع الدولة تمدداً فى مجال البيروقراطية، التى مالت إلى تقييد مبادرات الأفراد والمجتمعات المحلية. ونتيجة للأزمة المالية فى السبعينيات والثمانينيات، زاد الركود والبطالة مما أدى إلى تفاقم الصعوبات أمام الدول فى إدارة اقتصاداتها.

لذلك تفككت الروابط الرسمية أو شبه الرسمية بين الدولة والمجتمع، وأخذت تحل محلها ترتيبات أكثر انتشاراً تضم أنماطاً جديدة من التجمعات والتحالفات الاجتماعية. ومما زاد من تسارع هذه العملية تكاثر الإصلاحيين الليبراليين الجدد الذين شنوا هجوماً أيديولوجياً على الدولة، عبروا فيه عن عدم رضاهم عن طريقة عمل الدولة، والدعوة للحد من تدخلها فى الشئون الاقتصادية خصوصا.

ونظراً للصعوبة التى تواجهها بعض الحكومات فى تقديم الخدمات فقد أخـــذت فى الابتعاد عن المركزية ومنح مسئوليات أكبر للمجتمعات المحلية، ومـــع أن نقابـــات العمال والأحزاب السياسية تبدو وكأنها آخذة فى خسران بعض من نفوذها، فإن أشــكالاً بديلة من التنظيم الاجتماعى تتزايد قوتها. كما أن توفر تمويل ثنائى أو متعدد الأطــراف للمنظمات غير الحكومية قد وسع نطاقها ومجال عملها كثيراً. وهناك الآن عـــدد مـــن حكومات البلدان النامية يستخدم المؤسسات غير الحكومية لتقديم الخدمـــات، غـــير أن نظام علاقات "الراعى – الرعية" كان ينطوى على مسئوليات خاصة لتوفير حد أدنـــى من الدعم للفقراء، أما الآن فمن المتوقع ألا يوجد هذا الحد الأدنى.

المرأة فى مواقع السلطة وصنع القرار:

ينص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على حق كل فرد فى أن يشـــترك فـــى حكومة بلده. وتمكين المرأة من أداء دورها ونيلها الاستقلال الذاتى وتحسين مركزهـــا الاجتماعى والاقتصادى والسياسى أمر ضرورى لتحقيـــق الحكـــم والإدارة والتنميـــة الدائمة، على أساس من الوضوح والمساءلة فى جميع جوانب الحياة خصوصاً أن عـــدم إشراكها يؤثر على عدة مستويات فى المجتمع، من المستوى الشـــخصى إلـــى أعلـــى مستوى فى الحياة العامة. لذلك فإن تحقيق الهدف المتمثل فى اشتراك المرأة والرجـــل على قدم المساواة فى صنع القرار من شأنه أن يؤدى إلى توازن يعكس بصـــورة أدق تكوين المجتمع، وهو لازم لتعزيز الديمقراطية وتشجيع التطبيق الديمقراطـــى الســـليم. وتؤدى المساواة فى عملية صنع القرار السياسى وظيفة مؤثرة يتعذر بدونها، إلى حـــد كبير، تحقيق الإدماج الفعلى لعنصر المساواة فى عملية صنع القرار الحكومـــى. وفـــى هذا الصدد فإن اشتراك المرأة فى الحياة السياسية على قدم المساواة يـــؤدى دوراً بـــالغ الأهمية فى عملية النهوض بالمرأة عموماً. فاشتراك المرأة فى عملية صنع القرار علـــى قدم المساواة لا يعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية البسيطة فحسب، وإنما يمكـــن عده كذلك شرطاً ضرورياً لمراعاة مصالح المرأة. فبدون اشتراك المرأة اشتراكاً نشـــطاً

وإدخال منظورها فى كافة مستويات صنع القرار، لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة فى المساواة والتنمية والسلم.

وعلى الرغم من الحركة واسعة النطاق نحو الأخذ بالديمقراطية فى معظم البلدان، لا تزال المرأة إلى حد كبير ممثلة تمثيلاً ناقصاً فى معظم مستويات الحكم، لاسيما فى الهيئات الوزارية وغيرها من الهيئات التنفيذية، ولم تحرز سوى قدر ضئيل من التقدم فى الهيئات التشريعية أو فى تحقيق هدف الوصول إلى ٣٠% من مناصب صنع القرار بحلول عام ١٩٩٥، وفق ما أقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى. فنسبة النساء بين أعضاء الهيئات التشريعية ما زالت لا تتعدى ١٠%، وتقل نسبتهن عن ذلك الآن فى المناصب الوزارية، عالمياً. بل إن بعض البلدان بما فى ذلك البلدان العربية التى تمر بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية، شهدت انخفاضاً كبيراً فى نسبة تمثيل المرأة فى الهيئات التشريعية. ورغم أن المرأة تمثل نصف الناخبين على الأقل فى جميع البلدان تقريباً، وأنها حصلت على الحق فى التصويت وفى شغل المناصب فى كافة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة تقريباً، فإنها لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً على نحو خطير فيما يتعلق بالمناصب العامة. ذلك لأن أنماط العمل التقليدية للكثير من الأحزاب السياسية والهياكل الحكومية يمكن أن تظل بمثابة عقبات تحول دون اشتراك المرأة فى الحياة العامة. وقد تتعرض المرأة للتثبيط عن السعى إلى شغل المناصب السياسية بسبب المواقف والممارسات التمييزية، ومسئولياتها عن الأسرة ورعاية الطفل باهظة التكلفة ، برغم أن الاشتراك فى السياسة وفى مناصب صنع القرار فى الحكومات والهيئات التشريعية يسهم فى إعادة تحديد الأولويات السياسية، ويؤدى إلى إدراج بنود جديدة فى جداول الأعمال السياسية من شأنها أن تظهر وأن تعالج ما للمرأة من اهتمامات وقيم وتجارب تتعلق بجنسها.

ولقد أثبتت المرأة تمتعها بقدر كبير من المهارات القيادية فى المنظمات المجتمعية وغير الرسمية، وفى الوظائف العامة. لكن التنشئة الاجتماعية والقولبة السلبية للمرأة والرجل، بما فى ذلك القولبة عن طريق وسائل الإعلام، تؤكد استمرار

جعل عملية صنع القرار السياسى حكراً على الرجل. كذلك فإن تمثيل المرأة تمثيلاً ناقصاً فى مناصب صنع القرار فى مجالات الفن والثقافة والرياضة ووسائل الإعلام والتعليم والدين والقانون قد حال دون أن يكون للمرأة أثر يذكر فى الكثير من المؤسسات الرئيسية.

ولما كانت المرأة محجوبة عن السبل التقليدية للوصول إلى السلطة، كهيئات صنع القرار فى الأحزاب السياسية ومنظمات أرباب الأعمال والنقابات، فقد تمكنت من الوصول إلى السلطة من خلال هياكل بديلة، لاسيما فى قطاع المنظمات غير الحكومية، حيث تمكنت من خلالها من وضع القضايا النسائية على جداول الأعمال الوطنية والإقليمية والدولية.

وكثيراً ما يبدأ عدم المساواة فى الحياة العامة بالمواقف والممارسات التمييزية داخل الأسرة، ويؤكد الخبراء أن تقسيم العمل والمسئوليات بصورة مجحفة بين أفراد الأسرة على أساس علاقات سلطوية لا تقوم على المساواة، يحد أيضاً من قدرة المرأة على إيجاد الوقت اللازم للاشتراك فى عملية صنع القرار فى المحافل العامة الأوسع نطاقاً وتنمية المهارات اللازمة لذلك الأمر. من هنا فإن اقتسام هذه المسئوليات بين الرجل والمرأة بصورة أكثر إنصافاً من شأنه أن يؤدى لا إلى تحسين نوعية حياة المرأة فحسب، بل يؤدى كذلك إلى تعزيز فرصها فيما يتعلق بتكييف السياسات والممارسات وتصميمها، بحيث يتسنى الاعتراف بمصالحها وتلبيتها. خصوصاً أن أنماط صنع القرار على صعيد المجتمع المحلى، التى تعكس غلبة الذكور، تقيد قدرة المرأة على الاشتراك على قدم المساواة فى الحياة السياسية والاقتصادية. وهو أمر نجده على سبيل المثال فى منطقة الخليج العربى الذى طرأ عليه مؤخراً الكثير من التغيرات التى تنبئ عن تحسن ملحوظ فى واقع المرأة العربية داخل هذه المنطقة، وتؤكد على اتجاه الأنظمة العربية فى الخليج إلى العمل على توسيع مشاركة المرأة فى الحياة السياسية ومنحها الحق فى الترشيح والانتخاب.

ويرجع بعض الخبراء ذلك إلى تأثير العولمة على المنطقة التى اختلفت فيها الأوضاع خاصة بعد الغزو العراقى للكويت، ودخول القوات الأجنبية إلى المنطقة واستمرار وجودها بنسق قيمى مختلف، فضلاً عن اتجاه الأنظمة فى منطقة الخليج إلى تبنى زيادة الانفتاح على الليبرالية الغربية.

كما يعلل البعض ذلك برغبة هذه الأنظمة فى إعطاء صورة إيجابية عن نفسها أمام المجتمع الغربى الذى يدافع عنها عن طريق إرسال جيوشه وقادته لحمايتها، ويحتاج لسبب قوى يدعم مبررات قادة الغرب السياسيين فى الحفاظ على أنظمة تنتهك حقوق المرأة.

وبرغم تحفظ بعض الأنظمة الحاكمة فى الخليج، منها السعودية، على استخدام مواطنيها لشبكة الإنترنت بشكل مطلق، فإن ما يحدث ينبئ عن أن التطور قادم وأن الليبرالية الغربية تضرب بجذورها بقوة فى المنطقة. وبرغم الصراع الحالى بين التيار المحافظ والتيار الليبرالى داخل بلدان الخليج، فإن الاتجاه الليبرالى يسير بخطى ثابتة تدعمه الأنظمة الحاكمة التى تعمل فى ظل تعاون مع بعض الخبرات العالمية فى مجال تدريب المرأة وتأهيلها لخوض التجربة السياسية كاملة.

على سبيل المثال، تم فى قطر تشكيل لجنة برئاسة "الشيخة عائشة بنت خليفة آل ثان" للتنسيق مع بعض الخبرات الدولية لتدريب المرأة القطرية على المشاركة الانتخابية بعد أن تم منحها حق الانتخاب والترشيح مؤخراً. كما أصدر أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة آل ثان" قانوناً جديداً للمجلس البلدى يمنح المرأة القطرية حق الانتخاب والترشيح فيه، وهى خطوة تمثل تطوراً ملحوظاً فى العمل على ازدياد مشاركة النساء بشكل إيجابى فى مواقع السلطة واتخاذ القرار.

كذلك استطاعت الحركة النسائية البحرينية والتنظيمات الأهلية بها الحصول على بعض المكاسب، فمنذ الخمسينيات ومع حركة الإصلاح الاجتماعى السياسى التى قادتها هيئة الاتحاد الوطنى كان للمرأة البحرينية حضور فى التجمعات والمظاهرات

التى عمت البلاد للمطالبة بالإصلاح والوحدة الوطنية، وتعمقت هذه المشاركة عام ١٩٦٥، فى الانتفاضة التى عمت البحرين، وركزت على مطالب أكثر عمقاً فى التغيير والمشاركة الشعبية، وشهدت أول مظهر احتجاج علنى للمرأة على الحجاب؛ إذ أحرقت المتظاهرات العباءة السوداء (رمز العزل والقهر الاجتماعى). وفى السبعينيات، وبعد أن طرحت السلطة السياسية فكرة التمثيل الشعبى من خلال المجالس النيابية (المجلس التأسيسى ثم المجلس الوطنى)، صدر قانون أحكام الانتخاب عام ١٩٧٢، حيث حدد فى أول نقاطه أنه "لكل بحرينى من الذكور بلغ من العمر عشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب"، وبذلك سقط حق المرأة البحرينية فى الانتخاب والترشيح، وفى إثر صدور هذا القانون بدأت الجمعيات النسائية بالتحرك وعقد اللقاءات والندوات، من أجل الضغط على الحكومة، لتأكيد حق المرأة السياسى، وتوج هذا التحرك برفع عريضة لأمير البلاد تدعو للاعتراف بحقوق المرأة السياسية.

كما لا تصدت الجمعيات النسائية وفئات كبيرة من النساء من مختلف القطاعات لمشروع (قانون الاختلاط فى وزارات الدولة) الذى طرح من قبل الكتلة الدينية فى المجلس الوطنى ١٩٧٢، واستمرت المرأة فى تأكيد حقها فى المشاركة فى صنع القرار السياسى حيث عبرت عن موقفها تجاه الأحداث التى تمر بالبلاد، ودعت من خلال عريضة وقع عليها معظم نساء البحرين إلى تفعيل الدستور والدعوة لانتخاب المجلس الوطنى وحرية التعبير وإطلاق سراح المعتقلين وحصول المرأة على حقوقها السياسية، وما زالت الحركة النسائية مستمرة فى المطالبة بتعزيز حقوقها السياسية.

كما لا تزال المرأة فى الكويت تحاول الحصول على حقها الانتخابى الذى أقره لها مرسوم أميرى، لكن صوتت ضده أغلبية نواب مجلس الأمة. كما حضرت فى خلال شهر أكتوبر الماضى لأول مرة عشرون سيدة سعودية جلسات مجلس الشورى فى الرياض، واستطاع هؤلاء السيدات متابعة المداولات من شرفة مطلة على قاعة الجلسات. وجاءت تصريحات رئيس المجلس "إبراهيم بن جبير" فى تعليقه على هذا الحدث بأنه لا مانع من حيث المبدأ فى حضور المرأة جلسات المجلس، وأقر أن المرأة

شريك للرجل، وإن حاول التأكيد على مراعاة الفروق فى الواجبات الشرعية بين الجنسين بوصف ذلك أمراً معروفاً لكل مسلم.

وبرغم أن الخطاب السعودى فى الكثير من الحوارات يحاول أن يؤكد على استمرار نهجه فى قضية المرأة إرضاء للتيار المحافظ التقليدى الذى ما زال يهيمن ويسيطر وله قوة ونفوذ داخل البلاد، فإن الخطوات الحادثة - مهما كانت بطيئة - تتبئ عن حدوث تطور قادم لا محالة، خصوصاً أن منطقة الخليج بدأت تهتم أيضاً بفكرة التنمية والتطوير لمشاركة المرأة أيضاً فى النشاط الاقتصادى وتدريبها على كيفية إدارة مشروعات اقتصادية.

على سبيل المثال لا الحصر تم إنشاء مركز دار تنمية الأسرة تحت مظلة مؤسسة قطر للثقافة والعلوم لتأهيل المرأة لعمل المشاريع الاستثمارية، وترأسه الشيخة موزة قرينة أمير قطر التى تقود التطور الذى يحدث للمرأة القطرية وتشجعه.

فى النهاية نؤكد أن انخفاض نسبة النساء بين صانعى القرار الاقتصادى والسياسى على كل من الصعيد الوطنى والإقليمى والدولى يدل على وجود حواجز هيكلية ومواقفية تتعين مواجهتها باتخاذ تدابير إيجابية؛ إذ إن الحكومات والشركات الوطنية وغير الوطنية، ووسائل الإعلام والمصارف والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والمنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها الهيئات الداخلة فى منظومة الأمم المتحدة، لا تستغل بشكل كامل مهارات النساء بوصفهن مديرات فى المستويات العليا وبوصفهن مقررات للسياسة ودبلوماسيات ومفاوضات.

ويتوقف التوزيع المنصف للسلطة وصنع القرار، على كافة المستويات، على دور الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى التى تقوم بتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالجنسين وبإدخال منظور يراعى الفروق بين الجنسين فى التيار العام لعملية وضع السياسات وتنفيذ البرامج، والمساواة فى صنع القرار أساسية لتمكين المرأة. وفى بعض

البلدان أدى العمل الإيجابى لصالح المرأة إلى جعل نسبة تمثيلها فـــى أجـــهزة الحكــم المحلى والحكومات الوطنية تبلغ ٣٣,٣ فى المائة وأكثر.

ولا تزال دراية المؤسسات الإحصائية الوطنية والإقليميـــة والدوليـــة بطريقـــة عرض القضايا ذات الصلة بالمعاملة القائمة على المساواة بين المـــرأة والرجـــل فـــى المجالين الاقتصادى والاجتماعى- غير كافية. وبصفة خاصـــــة، لا تســـتخدم قواعـــد البيانات والمنهجيات الموجودة حالياً بما يكفى فى هذا المجـــال المـــهم؛ مجـــال صنـــع القرار.

وينبغى على الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى، وهى تتصدى لمشكلة عـــدم المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق باقتسام السلطة وصنــــع القـــرار علـــى كافـــة المستويات، أن تشجع على انتهاج سياسة نشطة علنية ترمى إلى إدخال منظور مراعـــاة الفروق بين الجنسين فى صميم كل السياسات والبرامج كى يتسنى بذلك تحليـــل أثرهـــا على كل من المرأة والرجل، قبل اتخاذ أية قرارات.

وبالنسبة لدور الحكومات فإن عليها كذلك اتخاذ التدابير الكفيلة بوصول المـــرأة على قدم المساواة إلى هياكل السلطة وعمليات صنع القرار والمشاركة الكاملة فيها عـــن طريق:

١. تشجع الأحزاب السياسية على إشراك المرأة فى مناصبـــــها القياديـــة بالنســـب والمستويات نفسها المتاحة للرجل.

٢. حماية حقوق المرأة والرجل وتعزيزها على قدم المساواة، فى ممارســـة العمـــل السياسى وفى حرية تكوين الجمعيات، بما فى ذلك العضوية فى الأحزاب السياســـية والنقابات.

٣. مراجعة التأثير المتغاير للنظم الانتخابية على التمثيـــل السياســـى للمـــرأة فـــى الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء، فى تعديل هذه النظم أو إصلاحها.

دور الأحزاب السياسية:

(أ) النظر فى دراسة الهياكل الحزبية وإجراءات إزالة كل الحواجز التي تتحيز ضد مشاركة المرأة تحيزاً مباشراً أو غير مباشر.

(ب) النظر فى إدخال قضايا التمييز على أساس الجنس في برامجها السياسية، واتخاذ تدابير تكفل أن يكون بوسع المرأة المشاركة فى زعامة الأحزاب السياسية على قدم المساواة مع الرجل.

دور الأمم المتحدة:

عليها مواصلة جمع البيانات الكمية والنوعية عن المرأة والرجل فى مناصب صنع القرار ونشرها، وتحليل تأثيرها المتغاير على عملية صنع القرار، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الذى حدده الأمين العام لتقلد المرأة ما نسبته ٥٠ فى المائة من مناصب الإدارة ومناصب صنع القرار.

دور المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية والنقابات، والشركاء الاجتماعيين، ومنظمات المنتجين والصناعيين والمهنيين:

عليها بناء التضامن بين النساء وتعزيزه من خلال أنشطة الإعلام والتعليم والتوعية، وإقامة قواعد للبيانات عن المرأة ومؤهلاتها، وذلك لاستخدام هذه البيانات في تعيين النساء فى المناصب العليا لصنع القرار والمناصب الاستشارية، ونشر هذه البيانات وتوزيعها على الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية ومؤسسات القطاع الخاص والأحزاب السياسية وغيرها من الهيئات المعنية، وذلك بما يتفق وتشريعات حماية البيانات.

وعلى هؤلاء جميعاً توفير التدريب على القيادة واحترام الذات لمساعدة النساء والفتيات، ولاسيما ذوات الاحتياجات الخاصة والمعوقات، بما يزيد من احترامهن لذواتهن ويشجعهن على تقلد مناصب صنع القرار، وإنشاء نظام لتقديم

المشورة والتوجيه إلى النساء المفتقرات إلى الخبرة، وبالخصوص لتوفير التدريب لـهن، بما فى ذلك التدريب على صنع القرار والتحدث أمام الجمهور وتوكيـد الـذات وكـذا الحملات السياسية، وصنع آليات وتوفير فرص تدريب تشجع المرأة على المشـاركة فى العمليات الانتخابية والأنشطة السياسية والمجالات القيادية الأخرى.

ثالثاً عولمة العلم:

لم تعد عظمة الدول تقاس باتساع ما تستحوذ عليه من فضاء جغرافى واسـع الامتداد، ولا بمقدار حصولها على أدوات النفوذ العسكرى وتفوقها فى التسلح المتطور. بل تقاس- بالإضافة إلى ذلك وقبله- بقدرتها على الإفادة مـن الشـبكات الاقتصاديـة ومراقبتها، وتوجيهها لقنوات الإعلام والاتصال، كما تقاس بمقدار ما تملك من قـدرات البحث والمؤهلات العملية للاختراع، وهذا ما يتوفر بتفوق وعلى تفـاوت للمجموعـة العلمية الثلاثية أو الثالوث *(TRIADE)*: أمريكا الشمالية، وفى طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربى، واليابان.

وتقول الإحصاءات إن نفقات البحث- التنمية *(R.D.)* كانت تبلغ فـى عـام ١٩٩٢ على المستوى العالمى ٢٥ مليار دولار. وكان نصيب هذا الثالوث وحده منـها ٨٢,٦% موزعاً كما يأتى:

أمريكا	%٣٨,٥
الاتحاد الأوربى	%٢٨,٣
اليابان	%١٥,٨

وقد ساعدت أدوات التطور التكنولوجى على عولمة العلـم بجعـل معطياتـه وقواعده تتوحد، لكن الأرقام السابقة تجعلنا نتعرف على من يتحكم فى تطوير عولمـة العلم ومن ثم من يسود العالم اليوم.

وفى الجزئية القادمة سوف نوضح تأثير ذلك على الرجل والمرأة، فى المجتمع الدولى خاصة الدول النامية، ومدى ما يتلقونه من تعليم وتدريب للتواصل مع العلم.

تعليم المرأة وتدريبها:

على الصعيد الإقليمى، حقق الإناث والذكور المساواة فى فرص التعليم الابتدائى باستثناء بعض مناطق أفريقيا، وبخاصة جنوب الصحراء الكبرى ووسط آسيا، حيث ما زالت مرافق التعليم غير كافية. وأحرز تقدم فى التعليم الثانوى حيث تحقق تكافؤ فرص الوصول بين الفتيات والفتيان فى بعض البلدان. وزاد قيد الفتيات والنساء زيادة كبيرة فى التعليم على جميع المستويات. بيد أنه على الرغم من مضى ما يزيد على خمس سنوات منذ أن اعتمد المؤتمر العالمى لتوفير التعليم للجميع –الذى عقد فى تايلاند عام ١٩٩٠– الإعلان العالمى لتوفير التعليم للجميع، وإطار العمل لتلبية احتياجات التعليم الأساسى، لا يزال هناك زهاء ١٠٠ مليون طفل، بينهم ما لا يقل عن ٦٠ مليونا من الإناث يعانون من الأمية. وما زال ارتفاع مستوى الأمية فى معظم البلدان النامية، ولا سيما فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبعض الدول العربية، يشكل عائقاً خطيراً أمام النهوض بالمرأة وأمام التنمية.

ولا يزال التمييز فى وصول البنات إلى التعليم مستمراً فى الكثير من المناطق بسبب الأعراف، والزواج المبكر والحمل المبكر، وعدم كفاية لوازم التدريس والتعليم، والانحياز القائم على الانتماء الجنسى، والتحرش الجنسى، والافتقار إلى المرافق المدرسية الكافية التى يسهل الوصول إليها مادياً .. إلخ. وتتحمل الفتيات فى سن مبكرة للغاية أعباء العمل المنزلى، كما ينتظر من الفتيات والشابات أن يضطلعن بمسئوليات التعليم والمسئوليات المنزلية فى آن واحد، مما يسفر فى كثير من الأحيان عن أداء مدرسى ردىء وانقطاع عن الدراسة فى مرحلة مبكرة. وينطوى ذلك على عواقب بعيدة الأثر بالنسبة لجميع الجوانب الحياتية للمرأة.

ولا تزال المناهج ومواد التدريس متحيزة إلى حد كبير على أساس الانتماء الجنسى، ونادراً ما تهتم بالاحتياجات الخاصة للبنات والنساء. ويعمل ذلك على ترسيخ أدوار الأنثى والذكر التقليدية التى تحول دون نيل المرأة فرص المشاركة الكاملة والمتساوية فى المجتمع. ويؤدى افتقار المربين، على جميع المستويات، للوعى بشئون الجنسين، إلى تعزيز أوجه عدم الإنصاف القائمة بين الذكور والإناث، من خلال تعزيز الميول التمييزية، كما أنه يضعف تقدير النساء لذواتهن، وإلى الآن لا تعكس الكتب المدرسية تجارب الحياة اليومية للمرأة والبنت، ولا تعطى العالمات التقدير الواجب. ولذلك وجب على **الحكومات** ما يأتى:

١. إنشاء نظام تعليمى يراعى الجنسين لكفالة تكافؤ الفرص التعليمية والتجريبية بينهما، ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية فى الإدارة التعليمية ووضع السياسات وصنع القرارات.

٢. القضاء على أوجه التباين فى الوصول إلى جميع مجالات التعليم العالى، وذلك عن طريق ضمان فرص متساوية للمرأة فى التطور الوظيفى، والتدريب، والحصول على الزمالات والمنح الدراسية، واعتماد إجراءات إيجابية عند الاقتضاء.

٣. وضع برامج لتعليم حقوق الإنسان تشمل البعد المتعلق بالتمييز على أساس الجنس، وذلك فى جميع مستويات التعليم، ولا سيما بتشجيع مؤسسات التعليم العالى على أن تدرج- خصوصاً فى مناهج العلوم القانونية والاجتماعية والسياسية على المستوى الجامعى وعلى مستوى الدراسات العليا- دراسة حقوق المرأة بوصفها إنساناً كما ترد فى اتفاقيات الأمم المتحدة.

٤. تأمين التعليم غير الرسمى، وخصوصاً للريفيات، لتمكينهن من تحقيق الطاقات الكامنة لديهن فيما يتعلق بالصحة، والمشاريع الصغرى، والزراعة، والحقوق القانونية.

هذا، بالإضافة إلى الاهتمام بتحسين إمكانية حصول المرأة على العلم والتكنولوجيا والتدريب المهنى، عن طريق التعاون مع أرباب العمل والعمال، والنقابات العمالية، والمنظمات الدولية، وغير الحكومية، ومن ضمنها المنظمات النسائية ومنظمات الشباب، والمؤسسات التعليمية فى :

أ. صوغ وتنفيذ سياسات للتعليم والتدريب وإعادة التدريب من أجل النساء، ولاسيما الشابات والعائدات إلى سوق العمل، من أجل إكسابهن المهارات اللازمة لتلبية الاحتياجات الموجودة فى سياق اجتماعى- اقتصادى متغير، توخيا لتحسين فرص حصولهن على الوظائف.

ب. تعريف الفتيات والنساء حقهن فى فرص التعليم غير الرسمى ضمن النظام التعليمى.

جـ. تزويد النساء والفتيات بالمعلومات المتصلة بتيسر التدريب المهنى وبرامج التدريب فى ميدان العلم والتكنولوجيا، ضمن برامج التعليم المتواصل، وبالمنافع التى يمكن استمدادها منها.

د. تصميم برامج تعليمية وتدريبية للنساء العاطلات عن العمل، بغية تزويدهن بالمعارف والمهارات الجديدة التى تعزز فرص استخدامهن وتوسعها، مع تضمن ذلك عملهن لحسابهن، وتنمية مهاراتهن فى ميدان تنظيم المشاريع.

هـ. إتاحة المزيد من فرص التدريب فى المجالات التقنية والإدارية وفى مجال الإرشاد الزراعى ومجال التسويق أمام العاملات فى مجالات الزراعة والصناعة والأعمال التجارية والفنون والحرف، توخياً لزيادة فرص توليد الدخل واشتراك النساء فى اتخاذ القرارات الاقتصادية، وخصوصاً عن طريق المنظمات النسائية العاملة على مستوى القواعد الشعبية، ومن خلال مساهمتها فى الإنتاج والتسويق والأعمال التجارية والعلم والتكنولوجيا.

رابعاً عولمة الإعلام والهوية الثقافية:

إن عولمة الاقتصاد والسياسة ونظم الحكم والإعلام والتكنولوجيا تفضى حتماً إلى عولمة الثقافة التى يراد لها أن تصبح نموذجاً فكرياً وحيداً ، وأن تكون مرتكزة فى العقول والضمائر، بوساطة ما تبثه الأشرطة المتلفزة أو أشرطة الفيديو أو ما تبثه قنوات الفضاء التى تطرق البيوت وتقتحم الأسر، وتقدمه بوصفه إحدى وسائل الإيضاح التربوى المعاصر.

لقد أصبح أغلب ثقافة اليوم هو محتوى ما يبث عن طريق هذه الشبكات، وأصبحت الثقافة تعكس ما يزخر به ذلك المحتوى من قيم وأفكار تمثل أخلاقيات من يشرفون على تلك الشبكات ويوجهونها. والكل يعلم أن النمط السائد فى هذه الثقافة هو النمط الأمريكى، وعلى سبيل المثال فإن ٨٠% من حصيلة صناديق التذاكر فى دور السينما البريطانية تأتى من عرض أشرطة أمريكية، تصل نسبتها إلى ٦٠% فى فرنسا، بينما تصل نسبتها فى ثلاث دول أوربية شرقية هى جمهورية التشيك وبولونيا وهنغاريا إلى ٩٠%، ناهيك عن الدول العربية. وكما تقول الإحصاءات فإن الإنتاج السينمائى الأمريكى كان يبلغ سنه ١٩٩٤ ٦٠% من الإنتاج العالمى، ومن المؤكد أن هذه النسب قد تنامت فى السنوات الأخيرة. كما أن ٨٨% من معطيات "الإنترنت" تبث باللغة الإنجليزية مقابل ٩% بالألمانية، و ٢% بالفرنسية، و ١% يوزع على بقية اللغات الغربية.

وإذا عرفنا أن أكثر من خمس سكان العالم أميون؛ أى لا يعرفون القراءة والكتابة، وأن الأغلبية الساحقة من سكان العالم أميون حضاريون؛ أى لا يعلمون شيئاً عن تطورات الحضارة التكنولوجية والمعلوماتية، إما لأنهم لا يستعملونها بالمرة، وإما لأنهم يكتفون باستعمالها فى الحدود الدنيا، علمنا أن عولمة العالم فى مجال الإعلام لا يفيد منها إلا القادرون على اكتسابها؛ أى أقلية نادرة بين البشر، وهو ما يتفق مع اتجاه العولمة الذى يقوم على حرية التنافس وتمكين الأفضل والأقوى.

في إطار التسليم بالأدوار الحاسمة التى تؤثر بها كل من المنظومة التعليمية والثقافية والإعلامية فى تشكيل النسق الثقافى والقيمى السائد فى المجتمعات العربية، يبرز الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام والسياسات المرتبطة بها، لأسباب كثيرة، تتمثل فى قدراتها الهائلة على التأثير المستمر متعدد الأبعاد على مختلف الشرائح الاجتماعية المتعلمة والأمية، علاوة على ما تتميز به وسائل الإعلام من طبيعة مزدوجة تساعدها على نشر الأفكار والقيم المتناقضة فى آن واحد وترويجها، فهى تساعد على تغيير القيم والعادات والمفاهيم التقليدية، فتسهم بذلك فى خلق أشكال جديدة من الوعى، أو تعمل على تثبيت القيم والرؤى التقليدية وتعميقها، فتسهم عندئذ فى تزييف وعى الأفراد بواقعهم وذواتهم وأدوارهم الحقيقية.

وسائل الإعلام والنزعة الاستهلاكية:

كانت إحدى النتائج بالغة الأهمية لتكنولوجيا الاتصالات الجديدة ذلك الزخم الذى يسرته لتطوير وسائل الإعلام العالمية. فالكلمة المكتوبة، وعملية الطباعة والنشر فى مجملها، آخذة الآن فى الانتقال إلى الحوسبة. لكن التطورات الثورية الحقيقية قد تمت فعلاً فى حقل التليفزيون والفيديو، فهناك الآن ما يزيد على ١,٢ بليون جهاز تليفزيون قيد الاستعمال فى مختلف أنحاء العالم.

وفى مقدور التليفزيون أن ينشر المعرفة والتفهم. وحيث يتم إنتاج البرامج التليفزيونية محلياً تستطيع تلك البرامج أن تحسن كلاً من اللغة المحلية والثقافة الوطنية، والحفاظ عليهما. لكن هناك سيطرة لا تلين من "ملوك وسائل الإعلام"، بسبب قلة عدد البلدان التى تنتج برامج للبث التليفزيونى فى مختلف أنحاء العالم، فالولايات المتحدة تُصَدِّر أكثر من ١٢٠,٠٠٠ ساعة من برامج البث التليفزيونى فى العام إلى أوربا وحدها، فضلاً عن أن إنتاج التجارة العالمية فى البرامج ينمو بمعدل يزيد على ١٥% فى السنة. وقد أثارت إمكانات التليفزيون من حيث تشجيع النزعة الاستهلاكية، وإضعاف القيم التقليدية، المعارضة فى الكثير من البلدان خاصة الدول العربية، لكن الواقع أقوى من أن يقف أمام هذه التغيرات أية اعتراضات.

فى السنوات العشرين الماضية، شهد العالم ثورة فى ميدان الاتصالات. ومع التطورات الحاصلة فى تكنولوجيا الحاسوب والأقمار الصناعية واستخدام الكابل فى الإرسال التليفزيونى، تتزايد الإمكانات العالمية للحصول على المعلومات ويتسع نطاقها، بما يهيئ فرصاً جديدة لمشاركة المرأة فى ميدان الاتصالات ووسائل الإعلام فى مجال نشر المعلومات المتعلقة بها. بيد أن شبكات الاتصالات العالمية استخدمت فى نشر الأفكار النمطية والصور المهينة للمرأة لأغراض تجارية واستهلاكية ضيقة. وإلى أن يتاح للمرأة إمكان المشاركة على قدم المساواة فى المستويات التقنية والمتعلقة بصنع القرار فى مجالىَّ الاتصال ووسائل الإعلام، بما فى ذلك الفنون، سيستمر تقديمها بصورة مسيئة، وسيظل هناك دائماً نقص فى فهم حقيقة الحياة التى تعيشها المرأة. ولوسائل الإعلام إمكانات كبيرة لتعزيز النهوض بالمرأة والمساواة بين المرأة والرجل عن طريق تصوير المرأة والرجل بطريقة غير نمطية ومتنوعة ومتوازنة، وتحترام كرامة الإنسان وقيمته.

التأثير السلبى للإعلام:

إن هذا التطور الإعلامى وسيطرة دول كبيرة عليه -كما يرى بعض الباحثين- له جوانب سلبية، نتيجة التحكم فى بعض الاتجاهات وفرض سياسات لا تتفق وطبيعة المرحلة الحالية، مما أثار كثيراً من الانتقادات التى وجهها الباحثون لأدوار الإعلام. فعلى سبيل المثال أثارت قضية صلة الاتصال بالوعى ومدى تأثير الوسائل على تشكيل وعى الأفراد قلق الباحثين وتساؤلاتهم، وأثارت اهتمام اللجنة الدولية لبحث مشكلات الاتصال، وتناول الباحثون تلك القضية بالبحث وأثاروا تساؤلات حول مدى حق المتحكمين فى وسائل الاتصال فى تشكيل وعى الناس، خاصة بعد التطور الهائل فى تكنولوجيا الاتصال، وقد تفاوتت آراء الباحثين فى ذلك. لكن هناك إدانة شديدة لوسائل الاتصال فى هذا المجال، رغم اتفاق مجمل الآراء على أن وسائل الإعلام تهيئ المناخ الصالح للتنمية والتغيير، بما تقدمه من معلومات تتيح الانفتاح على الدول المتقدمة وتوسع آفاق الأفراد وتزيد حصيلة معلوماتهم وتثير

طموحاتهم. خصوصاً أن الفكرة التى تسود العالم الآن أن وسائل الاتصال هى التى تشكل الرأى، حيث يجرى تقييم الرأى العام بشكل مستمر حتى يمكن لصانعى القرار تحقيق المواءمة بين أفعالهم والرأى العام كما يتم تقييمه حتى يمكن وضع استراتيجيات بهدف تغيير الرأى العام وجعله متفقاً مع قرارات أولئك الذين يحكمون، بل يصبح من الأمور المفترضة فى المجتمعات الديمقراطية أن وسائل الإعلام تستطيع أن تؤثر – بل إنها تؤثر بالفعل– فى الرأى العام.

ويشير الباحثون إلى وجهة النظر الماركسية التى تقرر أنه قد توجد فى كل المجتمعات طبقة مسيطرة تتحكم فى كل من وسائل الإنتاج الفكرى والمادى، وتستطيع من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج الفكرى الإشراف على تشكيل مجموعة من الأفكار والمعتقدات التى تخدم مصالحها، وأن عملية غسيل المخ والتلقين أو التحويل الفكرى هى تطورات أو استخدامات حديثة للسيطرة على عقل الإنسان والتحكم فى سلوكه. هذا الهدف نفسه هو محور وسائل الاتصال بالجماهير جميعاً وإن اختلفت الوسائل فى طريقة التحقيق وفى الدرجة لا فى النوع والجوهر، وهذا ما أكده ماركس وقرره من أن الطبقة تتحكم فى قوى الإنتاج المادى وتستحوذ فى الوقت نفسه على وسائل الإنتاج الفكرى.

وإذا كانت الحكومات العربية، بدرجات متفاوتة، تعى دور وسائل الاتصال فى توصيل المعرفة إلى الناس ونشر الثقافة بينهم وتعليمهم والإسهام فى تكوين الذوق وتهذيبه وتقديم التسلية المفيدة للمتلقين، فإنها فى الوقت ذاته ترى أن الراديو والتليفزيون بما لهما من فاعلية وقوة وتأثير يجب أن يتوجها فى المقام الأول إلى دعم سياسات السلطة المتولية للحكم وتجهيزها والترويج لمؤسسات الدولة وإبراز إيجابياتها. فاهتمامها بالثقافة عرض طارئ وما تقدمه من برامج يكون فى أحيان كثيرة غير ذى نفع، وفى أحيان أخرى يكون ضاراً بالمشاهدين ضرراً مباشراً. ويذكر أحد الباحثين العرب أن ما نشاهده حالياً من انحباس لإمكان الوعى فى مجتمعنا العربى – الذى يرزح تحت نيران المفهوم السلعى للعلم والتنمية –مصدره ما يمارسه التعامل

الاستهلاكى مع التقدم والتصور الاستيرادى للتكنولوجيا من كبت للطاقات الإبداعية الذاتية ولجم للإسهام والمشاركة الحقيقية فى حل قضايا التنمية. وأن النظرية العامة التى تحكم هذه الممارسات تدين بالتبعية شبه الكاملة للنظريات الغربية فى الإعلام، مضافاً إليها السمات الخاصة بالواقع السياسى والاجتماعى فى الوطن العربى (سيطرة النظم الأوتوقراطية والفلسفات السلفية والنظرة الاستعلائية للجمهور بسبب انتشار الأمية والتخلف الاجتماعى)، فالإعلام العربى يقوم بدور أساسى فى عمليات الضبط الاجتماعى وحماية الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة، ولا يحترم عقلية الجماهير ولا يحرص على تلبية احتياجاته الإعلامية والاتصالية.

من ناحية أخرى وظفت وسائل الإعلام للتبشير بقيم الغرب وأخلاقياته بحسبانها المثل الأعلى الذى ينبغى أن يحتذى، وأدى هذا التوظيف الخاطئ للإعلام إلى أن سادت أفكار وأطروحات تدعو إلى تحويل عقائد الفرد وقيمه الأصلية إلى أوضاع عصرية وقيم غربية. وكان منطق الإعلام العربى هو حفز الدافع الفردى نحو الأهداف المادية لتحقيق حياة أفضل على النسق الغربى المادى، ونتيجة لذلك كان على الإعلام أن يشجع المزيد من التطلع إلى النمو الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة وزيادة المشاركة السياسية، ولم ينجز شيئاً من ذلك وانتهت ثورة التطلعات إلى إحباط وفشل ذريعين، وتعمقت أسباب الظلم المتمثلة فى ازدياد الهوة بين الأغنياء المستغلين والفقراء المسحوقين. وهذه المظاهر ما هى إلا مظاهر لواقع مر يتمثل فى انسياق صانعى القرار فى الوطن وراء إغراء النماذج العلمية والإعلامية الجاهزة بوصفها حلاً بسيطا سهلاً يعفيهم من عناء اختيار الطريق الصحيح الكفيل بتوفير المقومات الفعلية، لإبداع سياسة علمية إعلامية وتكنولوجية تستجيب لحاجات المجتمع الفعلية، وليس لرغبة فى التقليد ومحاكاة نموذج التقدم اعتقاداً أن ذلك هو سبيل تحقيقه، وهذه الرغبة بالذات هى التى تقود إلى انعزال العلم والتكنولوجيا وتكريس التبعية.

وفى رأى أحد الباحثين أن مسألة التعريب والتغريب لم تقتصر على نقل أفكار ومذاهب نقبلها أو نرفضها، فإن نمطاً كاملاً من الحياة هو الذى يخترق أسوار

كل المعاقل والوطنيات والهويات الثقافية والعقائدية. إنه نمط هذا العصر الذى لا يستطيع أحد اختياره كما لا يستطيع رفضه، ولكن يمكن على الأقل تسليط بعض الضوء حتى لا يظل هذا العصر وحده يسكننا بأوهامه ومعاييره كما يشاء بل نحاول نحن أن نسكن فيه وعلى طريقتنا. وفى هذا الصدد يرى أحد الباحثين أن وسائل الإعلام بكل تأثيرها على تشكيل العقل العربى المعاصر استقالت من أداء وظائفها وأخلت الطريق أمام مهمة الترفيه، بل إنها فى كثير من الأحيان تقوم بدور بارز فى تزييف الوعى.

إن عواقب بث نتاجات حضارية وإذاعتها ونشرها، سواء فى شكل رموز لغوية أو غير لغوية، قد تكون أدهى وأمر، خاصة وأن بنى مؤسسات المجتمع العربى مازالت مشروعا حضارياً لم يكتمل بعد. والمفارقة التى يعانى منها العالم العربى مفارقة تاريخية إعلامية علمية تكنولوجية، تتمثل فى أنه لم يحقق النموذج الكلاسيكى للتنمية فى وقت هو مضطر فيه إلى تحقيق النموذج الثانى أى الثورة الإعلامية والتكنولوجية. ولا سبيل إلى الخروج من هذا المأزق إلا بوضع سياسة إعلامية وعلمية نهضوية يؤطرها مشروع حضارى متحرر يريد بناء مجتمع مثقف؛ ذلك أن تنمية منظومة العلوم التكنولوجية العربية ودمجها العضوى بالمجتمع العربى يشكلان جزءاً رئيسياً من المشروع الحضارى لهذا المجتمع، وهى مهمة تاريخية لا بد له أن يعمل بإصرار وأناة على إنجازها. إن إثارة الوعى المعلوماتى فى الوطن العربى، واستنهاض همم النخبة السياسية وصانعى القرار والمثقفين العرب، لكى يرتفعوا إلى مستوى التحدى الذى يمثله عصر المعلومات بكل ما يتضمنه من تطورات خطيرة، ستحدد بدون أدنى مبالغة مصير الجنس البشرى فى القرن الحادى والعشرين والقرون التالية، وهى نقطة الانطلاق فى أى مشروع عربى وفكرى.

المرأة ووسائل الإعلام:

نتيجة للتطور الإعلامى ازداد عدد النساء العاملات فى قطاع الاتصال، بيد أن قلة منهن وصلن إلى مناصب على مستوى صنع القرارات أو عملن فى مجالس

الإدارة وهيئاتها التى تؤثر فى سياسة وسائل الإعلام. ويتجلى عدم مراعاة الفروق بين الجنسين فى وسائل الإعلام فى التقاعس عن إزالة القولبة النمطية للأدوار.

ومن هنا لابد من تغيير الصور السلبية والمهينة للمرأة فى وسائل الإعلام؛ الإلكترونية والمطبوعة والبصرية والسمعية. فوسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية فى معظم البلدان لا توفر صورة متوازنة عن تنوع حياة المرأة ومساهماتها فى المجتمع فى عالم متغير. وبالإضافة إلى هذا، فإن منتجات الإعلام العنيفة والمهينة والإباحية تؤثر أيضاً بشكل سلبى على المرأة وعلى مشاركتها فى المجتمع. والبرامج التى تعزز أدوار المرأة التقليدية يمكن أن تكون مقيدة. كما أن الاتجاه السائد فى العالم أجمع نحو الاستهلاكية خلق جواً غالباً ما تُصَوِر فيه الإعلانات والدعايات التجارية المرأة بوصفها مستهلكا، وتستهدف الفتيات والنساء من جميع الأعمار على نحو غير لائق، وهو أمر قد يزداد مع ازدياد الاتجاه الترفيهى فى وسائل الإعلام.

ولذلك يجب زيادة مشاركة المرأة وتحسين فرصها للتعبير عن آرائها وصنع القرارات فى وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصالات الجديدة ومن خلالها. **وعلى الحكومات:**

(أ) دعم تعليم المرأة وتدريبها وتوظيفها بقصد تعزيز وصول المرأة، على قدم المساواة، إلى جميع مجالات وسائل الإعلام وفى جميع مستوياتها.

(ب) السعى إلى تحقيق التوازن بين الجنسين فى مجال تعيين الرجل والمرأة فى جميع الهيئات الاستشارية أو الإدارية أو التنظيمية أو هيئات الرصد، بما فى ذلك الهيئات المتصلة بوسائل الإعلام الخاصة والحكومية أو العامة.

(جـ) تشجيع شبكات وسائل الإعلام النسائية والاعتراف بها، بما فى ذلك الشبكات الإلكترونية وغيرها من تكنولوجيات الاتصال الجديدة بوصفها وسيلة لنشر المعلومات وتبادل وجهات النظر، ودعم المجموعات النسائية العاملة فى جميع وسائل الإعلام ونظم الاتصال لهذا الغرض.

(د) اتخاذ تدابير فعالة أو إرساء مثل هذه التدابير، بما فى ذلك سن تشريع ملائم ضـــد نشر المواد الإباحية، وضد التركيز فى وسائل الإعلام على العنف ضد المرأة والطفل.

من جانب المنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية لوسائل الإعلام:

(أ) تدريب المرأة على استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغــراض الاتصــال ووســائل الإعلام بشكل أكبر بما فى ذلك ما يوجد على الصعيد الدولى.

(ب) إنشاء شبكات فيما بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية والمنظمـــات المهنية لوسائل الإعلام، ووضع برامج إعلامية لها، بغية التعرف علـــى الاحتياجـات المحددة للمرأة فى وسائل الإعلام، وتيسير المشاركة المتزايدة للمرأة فى الاتصال، بمـا فى ذلك ما يوجد على الصعيد الدولى دعماً للحوار فيما بيــن بلــدان الجنــوب وبيــن الشــمال والجنوب داخل هذه المنظمات، لتحقيق جملة أمور، منها تدعيم حقوق المــرأة الإنسان.

(جـ) تشجيع صناعة وسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية ومؤسسات التدريــب فــى مجال وسائل الإعلام، على أن تستحدث أشكالاً من وسائل الإعلام، باللغات الملائمــة، ومن قبيلها الرواية والتمثيل المسرحى والشــعر والأغــانى، التــى تعكــس ثقافاتــها، واستخــدام أشكال الاتصال هذه لنشر المعلومـــات عــن قضايــا التنميــة والقضايـا الاجتماعية.

الهوية الثقافية:

فى أحدث دراسة لصمويل هنتنجتون تحت عنوان (الغـــرب منفــرد وليــس عالمياً) بمجلة الشئون الخارجية فى عدد شهرى (نوفمبر – ديسمبر ١٩٩٦)، يقــول إن شعوب العالم غير الغربية لا يمكن لها أن تدخل فى النسيج الحضارى للغــرب، حتــى وإن استهلكت البضائع الغربية وشاهدت الأفلام الأمريكية واســتمعت إلــى الموســيقى الغربية، فجوهر كل حضارة هو اللغة والدين والقيم والعـــادات والتقــاليد، وحضــارة

الغـــرب تتميز بكونها وريثة الحضارات اليونانيـــة والرومانيـــة والمســـيحية الغربيـــة والأصول اللاتينية للغات شعوبها والفصل المدنى والهياكل النيابية والحرية الفردية.

ويضيف قائلاً إن التحديث والنمو الاقتصادى لا يمكـــن أن يحققـــا التغريـــب الثقافى فى المجتمعات غير الغربية، بل على العكس يؤديان إلى مزيـــد مـــن التمســـك بالثقافات الأصلية لتلك الشعوب، ولذلك فإن الوقت قد حان لكى يتخلى الغرب عن وهـــم العولمة، وأن ينمى قوة حضارته ويحفظ عليها انســـجامها وحيويتـــها فـــى مواجهـــة حضارات العالم، وهذا الأمر يتطلب وحدة الغرب بقيادة الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة ورسم حدود العالم الغربى فى إطار التجانس الثقافى.

وفى المقابل، هناك فريق من المفكرين يعتقد أن العولمة وجدت لتكون بديـــلا لكل الانتماءات الأخرى، ويقف إلى جانب هـــؤلاء رجـــال الأعمـــال الذيـــن يتبعـــون مصالحهم. لكن فريقا آخر يمكن أن ننعته بالفريق المتفائل يميل إلى الاعتقـــاد بأنـــه لا يوجد تناقض إطلاقا بين العولمة والهوية، فهى تسير فى طريقها المعروف معتمدة على سياسة العلم بحيث يكون من حق كل واحد أن يحتفظ بهويته.

إن التساؤل الذى يفرض نفسه هو: هل تنسحب العولمة إلـــى شـــتى جوانـــب الحياة الإنسانية عن طريق عولمة الاقتصاد، وتهمش كـــل الـــهويات والخصوصيـــات القومية لتنتهى إلى فرض النموذج الوحيد للحياة؟

لا تعتقد الغالبية أن العولمة تستطيع أن تقدم أى نموذج ثقـــافى قـــادر علـــى تهميش الثقافات وإفراغ كل الهويات الثقافية من محتواها، ولا سيما الهوية الإســـلامية والحضارية الأقوى صموداً فى هذا السياق. ذلك أن إنشاء ثقافة عالمية هو ضرب مـــن الأوهام، لأنه إذا أمكن أن تتحقق عولمة للصناعة، أو عولمة للعلوم المادية، أو عولمـــة للإنتاج التكنولوجى، أو عولمة لوسائل الإعلام نفسها؛ فإن هذه العولمة تظل طبيعيـــة، لأنها لا تمس فى الحقيقة سوى الجوانب المادية فى حياة الإنسان من إنتـــاج زراعـــى وصناعى، واستهلاك وتنافس فى مجال التكنولوجيا. وهى جوانب لا يختلف فيها إنســـان

عن إنسان أو شعب عن شعب، لأن الهدف المادى والمعرفى يظل واحداً. أما الجوانب المعنوية فى حياة الإنسان من لغة وعقيدة وذوق وتراث حضارى فإنها جوانب تختص بها الثقافة، وتعبر عنها الهويات الثقافية المختلفة؛ لأن الثقافة معناها التعبير عن الهويات المتعددة التى هى فى الوقت نفسه تعبير عن الحرية الإنسانية فى أعمق معانيها.

وحين يفكر أحدنا فى أن يجعل من الثقافة ثقافة عالمية ومن وحدة العقل ووحدة مفهوميته منهجاً واحداً، فإن هذا معناه تغييب حرية الإنسان وتزييف هويته وتحويله إلى طرف فى قطيع. وقد كان التاريخ الاجتماعى للإنسان، وبالنسبة لكل الحضارات، يكذب إمكان نجاح أى منطق يتجاهل التعددية أو ينكر التنوع، ولذلك فإن العولمة إذا اتجهت لهذا المنحى لن تحقق غير النتائج نفسها لحركات سابقة فى التاريخ.

وعندما تحاول الشعوب العربية أو الإسلامية اليوم حماية هوياتها فلن يتحقق لها ذلك إلا إذا استطاعت أن تحصن تلك الهويات الثقافية. بل إنه يتحتم عليها أن تنتقل للحفاظ على هوياتنا الثقافية -من موقع الدفاع إلى موقع المواجهة، بمفهوم العمل على نشر إشعاع ثقافتها وتعميق قيمها الروحية والدينية وسط الفراغ الذى تعانيه الأجيال، وذلك بوضع سياسات ثقافية شاملة توازى سياسات التنمية وتحتويها، مع دعم الفكر الحر الملتزم بتلك القيم الروحية العليا وسط التيارات المتطرفة التى تريد وأد قيمة الحرية الإنسانية نفسها. لأنه بقدر ما يتسع الفراغ الروحى وتهتز القيم الروحية ويشيع التطرف فى أى اتجاه ويسود النظام الاستبدادى، بقدر ما يكون المجتمع أكثر تطلعاً إلى من يخرجه من متاهاته، ويدله على فطرته، وبهذا المنهج قد تتحول تحديات العولمة إلى استنهاض الإرادات نحو النضال من أجل استعادة حرية الإنسان فى أن يتوافق مع هويته، ويحقق فيها ذاته عن طريق الإبداع والتميز والاختلاف.

إن حماية حق التنوع الثقافى تقضى بتنمية التعاون الدولى فى ميادين التربية والعلوم والثقافة، فى إطار المواثيق والاتفاقيات القائمة التى تحكم عمل المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، وفى الوقت نفسه، فإن ممارسة حق التنوع الثقافى على

مستوى العالم لن تتم إلا إذا انتعش الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات ونما وتطور، وأدى إلى ترشيح قيم التوافق والتعاون والتعايش بين أتباع الحضارات، وإلى تدعيم التعاون الدولى فى إطار المنظمات الدولية والإقليمية القائمة، التى تشكل فى حد ذاتها المنظومة العالمية التى تجتمع حولها الشعوب والأمم والدول والحكومات، وهى التى يتفق عليها أتباع الأديان والثقافات والحضارات.

ولكى يكون الحوار والتفاعل بين الثقافات والحضارات، حواراً هادفاً مؤثراً، وتفاعلاً فاعلاً وبانياً، يجب أن يقوم على قاعدة الاحترام المتبادل، بالمعنى الأخلاقى الرفيع، وبالمدلول الحضارى السامى، كما يجب أن يقوم على قواعد اجتمع البشر على صحتها وسلامتها، وانعقد إجماع الإنسانية على اعتبارها القانون الذى يحكم المجتمع الدولى، حتى يكون الحوار والتفاعل الحضارى فى هذا الإطار، مستندين إلى الشرعية الدولية، وقواعد القانون الدولى، التى تشكل القواسم المشتركة بين جميع الشعوب والحكومات فى عالمنا المعاصر، وهى المرجعية المتفق عليها؛ فقد جاء فى المادة الأولى من إعلان مبادئ التعاون الثقافى الدولى:

١. لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامهما والمحافظة عليهما.

٢. من حق كل شعب ومن واجبه أن ينمى ثقافته.

٣. تشكل جميع الثقافات بما فيها من تنوع خصب، وبما بينها من تباين وتأثير متبادل، جزءاً من التراث الذى يشترك فى ملكيته البشر جميعاً.

خلاصة القول إن الهوية الثقافية والحضارية لأمة من الأمم هى القدر الثابت والجوهرى والمشترك من السمات والقسمات العامة التى تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات، وتجعل للشخصية الوطنية أو القومية طابعاً تتميز به عن الشخصيات القومية والوطنية الأخرى.

خامسا العلاقة بين الرجل والمرأة:

ثمة اتجاهان ديموغرافيان يتركان آثارا عميقة على معدلات الإعالة داخل الأسرة. ففى كثير من البلدان النامية يبلغ عدد السكان ممن تقل أعمارهم عن ١٥ عاما نسبة تتراوح بين ٤٥ – ٥٠%، بينما تتجه نسبة عدد كبار السن من السكان إلى التزايد فى البلدان الصناعية. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة فإنه بحلول عام ٢٠٢٥ سيمثل عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاما ممن يعيشون فى البلدان النامية نسبة ٧٢% من مجموع السكان، وسيكون أكثر من نصفهم من النساء. والمرأة هى الطرف الرئيسى الذى يقع على كاهله على نحو غير متناسب رعاية الأطفال والمرضى وكبار السن، بسبب عدم المساواة والتوزيع غير المتوازن للعمل المأجور وغير المأجور بين المرأة والرجل.

ويواجه كثير من النساء عوائق خاصة تنجم عن وجود عوامل معاكسة مختلفة بالإضافة إلى العوائق المتصلة بمسألة الاختلاف البيولوجى بين الرجل والمرأة. وفى أغلب الأحيان تؤدى هذه العوامل المعاكسة إلى عزل هؤلاء النساء أو تهميشهن، فينكر ما لهن من حقوق الإنسان ويفتقرن إلى الحصول على التعليم والتدريب المهنى والعمل والإسكان وتحقيق الاكتفاء الاقتصادى الذاتى، أو يحرمن من ذلك، ويستبعدن من عمليات صنع القرار. وتحرم هؤلاء النساء من فرصة مشاركتهن فى مجتمعاتهن بوصفهن جزءا من تياره الرئيسى.

وكانت القوة المتنامية لقطاع المنظمات غير الحكومية، لا سيما منظمات المرأة والجماعات المنادية بالمساواة بين الجنسين واحدة من القوى الدافعة للتغيير. فقد قامت المنظمات غير الحكومية بدور بالغ الأهمية فى مجال الدعوة لتنفيذ التشريعات أو إنشاء الآليات التى تكفل تقدم المرأة. وأصبحت هذه المنظمات أيضاً جهات حافزة لاتباع نهج جديد للتنمية. وفى الآونة الأخيرة أقر عدد متزايد من الحكومات بأهمية الدور الذى تضطلع به المنظمات غير الحكومية، وأهمية التعامل معها من أجل إحراز التقدم. ومع ذلك لاتزال الحكومات فى بعض البلدان العربية

تفرض قيودا على المنظمات غير الحكومية مما يحد من قدراتها على العمل بحرية. وقد تسنى للمرأة، من خلال المنظمات غير الحكومية تقديم مساهمات مهمة وممارسة تأثير قوى فى المحافل الأهلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وفى المناقشات الدولية.

ومنذ عام ١٩٧٥، تزايدت المعارف المتصلة بمركز كل من المرأة والرجل، وما زالت تسهم فى زيادة الأعمال التى تهدف إلى تحسين وضع المساواة بينهما، وأمكن فى عدة بلدان تحقيق تغيرات مهمة فى العلاقة بين الرجل والمرأة، خاصة بعد تحقق تقدم كبير فى تعليم المرأة وزيادة مشاركتها فى قوة العمل المأجور. ويجرى بصورة تدريجية تجاوز حدود تقسيم العمل بين الجنسين إلى أدوار إنتاجية وأدوار إنجابية، وبدأ النساء يدخلن تدريجياً فى مجالات العمل التى كانت حكراً فى السابق على الرجال، كما بدأ الرجال يقبلون تدريجياً القيام بمسئولية أكبر تدخل فى نطاق المهام المنزلية، بما فى ذلك رعاية الطفل. ومع ذلك فإن التغيرات التى طرأت على الأدوار التى تضطلع بها المرأة جاءت أكبر وأسرع بكثير من التغيرات التى طرأت على الأدوار التى يقوم بها الرجل. ولا تزال كثير من البلدان خاصة العربية، بعيدا عن قبول فكرة أن الفروق بين منجزات الرجال والنساء وأنشطتهم هى نتيجة تصورات اجتماعية لا فروق بيولوجية ثابتة.

وللمرأة دور حاسم فى الأسرة التى تعد الوحدة الأساسية فى المجتمع. وبرغم وجود أشكال مختلفة للأسرة فى النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية المختلفة؛ فإن المرأة تسهم بقدر كبير فى تحقيق الرفاه للأسرة وفى تنمية المجتمع، لكن هذه المساهمة لا تزال غير معترف بها ولا تؤخذ فى الحسبان. وينبغى الاعتراف بالأهمية الاجتماعية للولادة وللأمومة ولدور الوالدين فى الأسرة وفى تنشئة الأطفال التى تستلزم تحمل الوالدين للمسئولية، ويؤكد البعض أنه يجب ألا تشكل الولادة والأمومة والأبوة ودور المرأة فى الإنجاب أساساً للتحيز، وألا تعوق مشاركة المرأة مشاركة كاملة فى المجتمع.

وفى العقد الماضى، تزايد عدد النساء الفقيرات بنسبة تفـــوق عـــدد الرجـــال الفقراء، ولا سيما فى البلدان النامية. ومنذ عهد قريب صار تأنيث الفقـــر مشـــكلة لـــها خطرها فى البلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوصـــف ذلـــك مـــن النتـــائج قصيـــرة الأجل لعمليات التحول فى الميادين السياســـية والاقتصاديـــة والاجتماعيـــة. وبالإضافة إلى العوامل الاقتصادية هناك عوامل تعد هى الأخرى مســئولة عـــن هـــذه الحالة؛ وتتمثل فى: تصلب الأدوار الاجتماعية المحددة للجنســـية، ومحدوديـــة فـــرص وصول المرأة إلى السلطة والتعليم والتدريب والموارد الإنتاجية، فضلاً عـــن العوامـــل الناشئة الأخرى التى قد تفضى إلى عدم الأمان بالنسبة إلى الأسرة، ومن العوامل التـــى أسهمت فى هذه الحالة عدم جعل كافة عمليـــات التحليـــل والتخطيـــط فـــى المجـــال الاقتصـــادى تتضمن فى صلبها الأساسى منظورا يراعى نوع الجنس بصـــورة وافيـــة للغرض، والتصدى للأسباب الكامنة وراء الفقر.

وفى حين أن الفقر يؤثر على الأسر فى مجملـــها، نظـــراً لتوزيـــع العمـــل والمسئوليات على أساس اختلاف الجنسين، تتحمل المرأة قسطاً غـــير متناســـب مـــن العبء، حيث تحاول إدارة دفة شئون الأسرة المعيشية من حيث اســـتهلاكها وحمايتـــها فـــى ظل ظروف ازدياد شح الموارد. وتشتد حدة الفقر بصفة خاصة بالنســـبة للمـــرأة التى تعيش فى الأسر الريفية أو فى المناطق العشوائية.

العنف ضد المرأة:

يمثل العنف ضد المرأة عقبة أمام تحقيق أهداف المساواة والتنميـــة والســـلم. والعنف ضد المرأة وينال من تمتع المرأة بحقوقها، وهى مسألة تثير قلق جميع الـــدول وينبغى معالجتها. وقد اتسع نطاق المعرفة بمسبباته (أى العنـــف) وآثـــاره، ومـــدى انتشاره والتدابير الرامية إلى مكافحته منذ مؤتمر نيروبى، وفـــى جميـــع المجتمعـــات، تتعرض النساء والفتيات بدرجات متفاوتة لإيذاء بدنى وجنسى ونفسى يتخطـــى حـــدود الدخل والطبقة والثقافة. ويرى البعض أن تدنى المركز الاجتماعى والاقتصادى للمـــرأة يمكن أن يكون ســـبباً ونتيجة على حد سواء لأعمال العنف ضـــد المـــرأة – الإنســـان

ويعطل الحريات الأساسية أو يبطلها، كما أنه يمثل الإخفاق طويل الأمد فى حماية تلك الحقوق والحريات وتعزيزها فى حالة حدوث عنف ضد المرأة.

ويقصد بمصطلح (العنف ضد المرأة) أى عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس يترتب عليه -أو من المحتمل أن يترتب عليه- أذى بدنى أو جنسى أو نفسى أو معاناه للمرأة، بما فى ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل، أو الإكراه أو الحرمان التعسفى من الحرية، سواء حدث ذلك فى الحياة العامة أو الخاصة. وبناء على ذلك، يشمل العنف ضد المرأة ما يأتى، على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) أعمال العنف البدنى والجنسى والنفسى التى تحدث فى الأسرة، بما فى ذلك الضرب، والاعتداء الجنسى على الأطفال الإناث فى الأسرة وأعمال العنف المتعلقة بالبائنة (المهر)، وختان الإناث وغير ذلك من التقاليد الضارة بالمرأة، وأعمال العنف بين غير المتزوجين وأعمال العنف المتعلقة بالاستغلال.

(ب) أعمال العنف البدنى والجنسى والنفسى التى تحدث داخل المجتمع بوجه عام، بما فى ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسى، والتحرش الجنسى، والتخويف فى مكان العمل وفى المؤسسات التعليمية وفى أماكن أخرى، والاتجار بالنساء والإكراه على البغاء.

(جـ) أعمال العنف البدنى والجنسى والنفسى التى تقترفها أو تتغاضى عنها الدولة، أينما تحدث.

كما تشمل أعمال العنف ضد المرأة التعقيم القسرى والإجهاض القسرى، والاستخدام الإكراهى/القسرى لوسائل منع الحمل، والانتقاء الجنسى قبل الولادة، ووأد الإناث.

وأعمال العنف أو التهديد باستعماله، سواء حدثت داخل البيت، أو فى المجتمع المحلى، أو اقترفتها الدولة أو تغاضت عنها، تغرس الخوف والشعور بانعدام الأمن فى نفس المرأة وتشكل عقبة أمام تحقيق المساواة والتنمية والسلم. ويمثل الخوف من العنف، بما فى ذلك التحرش، معوقاً دائماً أمام قدرة المرأة على التحرك ويحد من

إمكانية حصولها على الموارد ومزاولتها للأنشطة الأساسية. ثمة تكاليف اجتماعية وصحية واقتصادية مرتفعة بالنسبة للفرد والمجتمع تترتب على أعمال العنف ضد المرأة، ويمثل العنف ضد المرأة آلية من الآليات الاجتماعية الخطيرة التى ترغمها على أن تشغل مرتبة أدنى بالمقارنة بالرجل. وفى كثير من الحالات، يحدث العنف ضد النساء والفتيات فى الأسرة أو داخل البيت، حيث يتم التغاضى عن أعمال العنف فى كثير من الأحيان. وكثيراً ما يجرى إهمال البنات الصغيرات والنساء، والاعتداء عليهن بدنياً وجنسياً، واغتصابهن من جانب أفراد الأسرة والأقارب، كما تحدث حالات إيذاء من جانب الزوج أو من غير الزوج دون الإبلاغ عنها، ومن ثم يصعب اكتشافها. وحتى فى حالة الإبلاغ عن أعمال العنف تلك، كثيراً ما يكون هناك قصور فى حماية الضحايا أو معاقبة الجناة.

ويرى البعض أن "العنف ضد المرأة مظهر من مظاهر علاقات القوى غير المتكافئة على مدى التاريخ بين الرجل والمرأة، مما أدى إلى سيطرة الرجل على المرأة وتمييزه ضدها والحيلولة دون نهوض المرأة بالكامل". والعنف ضد المرأة طوال أطوار حياتها نابع أساساً من الأنماط الثقافية، وبخاصة الآثار الضارة المترتبة على عادات أو تقاليد معينة، وجميع أعمال التطرف بسبب الاختلاف فى العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين والتى تديم تدنى المرأة ترتبط بالضغوط الاجتماعية، وبخاصة الخجل من شجب أعمال معينة ما برحت ترتكب ضد المرأة، وافتقار المرأة إلى سبل الحصول على المعلومات القانونية، أو المساعدة أو الحماية، وإلى القوانين التى تحظر بصورة فعالة أعمال العنف ضد المرأة، وعدم إصلاح القوانين القائمة، وعدم كفاية الجهود المبذولة من جانب السلطات العامة لزيادة الوعى بالقوانين القائمة وإنفاذها، وعدم وجود الوسائل التعليمية وغيرها لمعالجة مسببات العنف وآثاره. أما صور العنف ضد المرأة التى تنقلها وسائل الإعلام، وبخاصة تلك التى تصور الاغتصاب أو الرق الجنسي، وكذلك استخدام النساء والبنات بوصفهن سلعا جنسية بما فى ذلك المواد

الاعلامية الإباحية، فإنها تمثل عوامل تسهم فى استمرار انتشار ذلك العنف، مما يؤثر سلبا على المجتمع المحلى عامة، وعلى الأطفال والشباب خاصة.

وترى المؤسسات الدولية المعنية بالمرأة أن عدم وجود قدر كاف من البيانات والإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس بشأن مدى انتشار العنف - يجعل من الصعب وضع البرامج ورصد التغيرات. ويؤدى الافتقار إلى الوثائق والبحوث المتعلقة بالعنف الأسرى، والتحرش الجنسى، وأعمال العنف ضد النساء والبنات سرا وعلنا، بما فى ذلك ما فى أماكن العمل، أو عدم كفاية تلك الوثائق والبحوث، إلى عرقلة الجهود المبذولة لتصميم استراتيجيات محددة للتدخل. ويشير بعض خبراء المرأة إلى أنه اتضح من الخبرة المكتسبة فى عدد من البلدان إمكان تعبئة النساء والرجال للتغلب على أعمال العنف بجميع أشكالها، وأنه يمكن اتخاذ تدابير عامة فعالة لمعالجة مسببات أعمال العنف وآثارها على حد سواء. وتمثل جماعات الرجال التى تعبئ جهودها ضد العنف القائم على نوع الجنس حليفا ضروريا من أجل التغيير، خصوصا مع التغيرات العالمية الحالية التى تزيد العبء على الأسرة، وهو الأمر الذى قد يكون سبباً رئيسياً فى استمرار العنف ضد المرأة بوصفها وسيلة من وسائل تفريغ الكبت الذى يعانيه الرجل من جراء البطالة وعدم قدرته على الاستقرار. ولذلك يجب اتخاذ إجراءات متكاملة لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه.

ويلقى ذلك على الأطراف المعنية مجموعة من المسئو الأساسية.من **جانب الحكومات**، فإن المطلوب هو :

أ. النص فى القوانين المحلية على عقوبات جزائية أو مدنية أو عقوبات ترتبط بالعمل أو عقوبات إدارية ،أو تشديد هذه العقوبات من أجل المعاقبة على الأذى الذى يلحق بالنساء والبنات اللائى يتعرضن لأى شكل من أشكال العنف، سواء حدث فى المنزل أو فى مكان العمل أو فى المجتمع المحلى أو فى المجتمع عموماً .

ب. تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع مراعاة التوصية العامة التى اعتمدتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فى دورتها الحادية عشرة .

جـ .الترويج لاتباع سياسة نشطة واضحة ترمى إلى تضمين السياسات والبرامج المتصلة بالعنف ضد المرأة منظوراً يتعلق بنوع الجنس، والقيام، على نحو نشط، بتشجيع تنفيذ تدابير وبرامج تستهدف زيادة معرفة وفهم أسباب وتبعات وآليات العنف ضد المرأة، وذلك بين المسئولين عن تنفيذ هذه السياسات، ومنهم موظفو إنفاذ القوانين وموظفو الشرطة، والعاملون فى الميادين القضائية والطبية والاجتماعية؛ وصوغ استراتيجيات تضمن للنساء من ضحايا العنف ألا يتكرر إيذاؤهن بسبب وجود قوانين أو ممارسات قضائية أو ممارسات فى إنفاذ القوانين لا تقيم اعتباراً لجنسهن .

هذا، فضلا عن توفير مراكز إيواء ممولة تمويلاً جيدا وتقديم الدعم لإغاثة البنات والنساء الواقع عليهن العنف، فضلا عن تقديم الخدمات الطبية والنفسية وغيرها من خدمات المشورة والمعونة القانونية المجانية أو ذات التكلفة المنخفضة، حيثما توجد حاجة إليها، وتقديم المساعدة المناسبة لتمكينهن من إيجاد سبل الرزق، وتنظيم حملات تثقيفية وتدريبية من المجتمع المحلى ودعمها وتمويلها من أجل زيادة الوعى بالعنف ضد المرأة بوصفه انتهاكا لتمتع المرأة بحقوق الإنسان، وتعبئة المجتمعات المحلية من أجل استخدام مناهج تقليدية ومبتكرة قائمة على الوعى بالفروق بين الجنسين لفض الخلافات، وزيادة الوعى بمسئولية وسائل الإعلام عن ترويج صور المرأة والرجل غير النمطية، فضلا عن القضاء على أنماط العرض فى وسائل الإعلام التى تولد العنف، وتشجيع المسئولين عن محتوى وسائل الإعلام على وضع مبادئ توجيهية مهنية ومدونات لقواعد السلوك، وزيادة الوعى أيضاً بأهمية دور وسائل الإعلام فى إعلام وتثقيف الناس بشأن أسباب ونتائج العنف ضد المرأة ونتائجه، وفى الحفز على مناقشة الموضوع مناقشة عامة، بالإضافة إلى تشجيع المنظمات غير الحكومية

والمنظمات المحلية وتدعيمها فى جهودها لتشجيع التغييرات فى المواقف والممارسات السلبية ضد البنات، ووضع برامج تعليمية ومواد وكتب مدرسية من شأنها تثقيف البالغين وتوعيتهم بشأن ما يلحق بالطفلة من آثار ضارة بسبب ممارسات تقليدية أو عرفية معينة، واتخاذ الخطوات الكفيلة بألا تتخذ التقاليد والأديان ومظاهر ممارستها أساسا للتمييز ضد النساء.

سادسا حقوق الإنسان للمرأة

إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية حق بحكم المولد لجميع البشر، وحمايتها وتعزيزها هما المسئولية الأولى التى تقع على عاتق الحكومات. وتؤكد المواثيق الدولية أن جميع حقوق الإنسان – المدنية منها والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما فى ذلك الحق فى التنمية – عامة وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ويتوقف بعضها على بعض، مثلما يبين ذلك إعلان عمل فيينا وبرنامجه. وأكد المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان من جديد أن حقوق الإنسان للمرأة وللطفلة هى جزء غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان العامة وجزء لا يتجزأ من هذه الحقوق ولا ينفصل عنها. وتمتع المرأة والطفلة تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية هو أولوية من أولويات الحكومات والأمم المتحدة، هو أمر لا غنى عنه للنهوض بالمرأة.

والمساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق مذكورة بشكل صريح فى ديباجة ميثاق الأمم المتحدة وتدرج جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان نوع الجنس على أنه أحد الأساليب التى لا يجوز للدولة أن تميز على أساسها .

وعد تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها هدفا ذا أولوية بالنسبة إلى الأمم المتحدة، وفقا لمقاصدها ومبادئها، ولاسيما هدف التعاون الدولى. وفى إطار هذه المقاصد والمبادئ يشكل تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها شاغلا مشروعا بالنسبة إلى المجتمع الدولى .

وقد أكد المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان من جديد التزام جميع الدول رسميا بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، ومراعاتها وحمايتها على الصعيد العالمى وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولى، والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا يقبل الطابع العالمى لهذه الحقوق والحريات أى نقاش، وأشار إلى أن حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات ينبغى أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة التى تضطلع بها الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان. وهناك حاجة إلى بذل جهود مكثفة بغية إدراج المساواة فى المركز وحقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات ضمن التيار الرئيسى لأنشطة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، ومعالجة هذه القضايا بشكل دورى ومنتظم فى جميع الهيئات والآليات ذات الصلة. وهذا الأمر يستدعى جملة أمور؛ منها تحسين التعاون والتنسيق بين لجنة مركز المرأة، ومفوض الأمم المتحدة السامى لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان، بما فى ذلك مقرروها الخاصون المعنيون بمواضيع محددة والخبراء الاستشاريون المستقلون، والأفرقة العاملة، ولجنتها الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، ولجنة التنمية المستدامة، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات، والمعنية بحقوق الإنسان، وجميع الكيانات ذات الصلة فى منظومة الأمم المتحدة، بما فى ذلك الوكالات المتخصصة. وهناك حاجة أيضاً إلى التعاون تعزيزاً لجهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وترشيده وتبسيطه وزيادة فعاليته وكفاءته، مع مراعاة ضرورة تفادى الازدواج والتداخل اللذين لا داعى لهما فى الولايات والمهام .

ولا يقتصر واجب الحكومات على أن تمتنع فحسب عن انتهاك حقوق الإنسان للمرأة، بل عليها أن تعمل على تعزيز هذه الحقوق وحمايتها. (ومما يدل على الاعتراف بأهمية حقوق الإنسان للمرأة أن ثلاثة أرباع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة قد أصبحت أطرافا فى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) .

وينبغي أن يكون لكل شخص الحق في المشاركة في التنمية الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإسهام فيها والتمتع بها. خصوصا وأنه في كثير من الحالات تعاني المرأة والفتاة من التمييز في توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية. وفي ذلك انتهاك مباشر لحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتؤكد المنظمات المعنية بالمرأة أنه على الرغم من ضرورة أن تستخدم المرأة على نحو متزايد النظام القانوني لممارسة حقوقها، فإن نقص الوعي بوجود هذه الحقوق، في كثير من البلدان، يشكل عائقا أمام تمتع المرأة الكامل بحقوق الإنسان وبلوغها درجة المساواة. وقد بينت التجربة في كثير من البلدان أن في الوسع تمكين المرأة وحثها على التمسك بحقوقها، بصرف النظر عن مستواها التعليمي أو مركزها الاجتماعي – الاقتصادي، وقد أدت برامج محو الأمية القانونية، واستراتيجية وسائل الإعلام، دورا فعليا في مساعدة المرأة على فهم الصلة بين حقوقها والجوانب الأخرى من حياتها، وعلى إثبات أنه بالإمكان الاضطلاع بمبادرات فعالة من حيث التكاليف لمساعدة المرأة في نيل تلك الحقوق .وأكدت على أن توفير التعليم في مجال حقوق الإنسان أمر ضروري من أجل تعزيز فهم حقوق الإنسان للمرأة بما في ذلك معرفة آليات منع انتهاك حقوقها، كما أنه يجب حماية المرأة المهتمة بالدفاع عن حقوق الإنسان. ومن واجب الحكومات أن تضمن تمتع المرأة التي تعمل بشكل سلمي وبصفة شخصية أو في إطار منظمة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تمتعاً كاملاً بجميع الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أدت المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية والمجموعات الداعية إلى مساواة المرأة دورا حفازا في الترويج لحقوق الإنسان للمرأة، من خلال الأنشطة المضطلع بها على صعيد القاعدة الشعبية، والدعوة والعمل معا بوصفها شبكة ، وهي بحاجة إلى التشجيع والدعم من جانب الحكومات وإلى الوصول إلى المعلومات بغية الاضطلاع بهذه الأنشطة .

وقد طالبت **الحكومات** باتخاذ إجراءات فعالة لحماية المرأة منها :

١. التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والانضمام إليها وضمان تنفيذها حتى يتحقق التصديق عليها على الصعيد العالمى بحلول عام ٢٠٠٠ .

٢. الحد من نطاق أى تحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو صياغة أى تحفظات من هذا القبيل بأقصى قدر ممكن من الدقة والتضييق، وضمان عدم تعارض أى تحفظ مع موضوع الاتفاقية والغرض منها، أو تعارضه بشكل آخر مع قانون المعاهدات الدولى؛ واستعراض التحفظات دورياً بهدف سحبها؛ وسحب التحفظات التى تتناقض مع موضوع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والغرض منها، أو التى تتعارض على نحو آخر مع قانون المعاهدات الدولى .

٣. وضع خطط عمل وطنية تحدد الخطوات الكفيلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما فى ذلك حقوق الإنسان للمرأة على نحو ما أوصى به المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان .

٤. وضع برنامج شامل للتعليم فى مجال حقوق الإنسان لزيادة وعى المرأة بما لها من حقوق الإنسان ووعى الآخرين بتلك الحقوق .

٥. حظر ختان الإناث، حيثما كان موجوداً، وتقديم دعم قوى للجهود التى تبذل فيما بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلى والمؤسسات الدينية للقضاء على هذه الممارسات .

٦. ضمان أن يكون للنساء نفس ما للرجل من حق فى أن يكن قاضيات أو محاميات، أو فى تقلد غير ذلك من وظائف المحاكم، وكذلك الحق فى أن تصبح المرأة ضابطة فى الشرطة وضابطة فى السجون والمعتقلات، بين جملة وظائف أخرى .

٧. ضمان تمتع جميع النساء وجميع المنظمات غير الحكومية بجميع حقوق الإنسان – المدنية منها والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية – تمتعا كاملاً بما يتفق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وسائر صكوك حقوق الإنسان، وحماية القانون الوطني.

من جانب الأجهزة والهيئات والوكالات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، جميع هيئات حقوق الإنسان .

ضمان إدماج المرأة ومشاركتها الكاملة بوصفها فاعلة ومستفيدة في عملية التنمية، وإعادة تأكيد الأهداف المحددة للعمل العالمي من أجل المرأة، توخيا للتنمية الدائمة والمنصفة، التي ينص عليها إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وتعزيز التعاون التنسيق بين لجنة مركز المرأة، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة التنمية المستدامة، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وهيئات الأمم المتحدة المعنية برصد معاهدات حقوق الإنسان بما فيها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة عاملة في إطار الولايات الخاصة بكثير منها من أجل تعزيز حقوق الإنسان للمرأة وتحسين التعاون بين شعبة النهوض بالمرأة ومركز حقوق الإنسان .

سابعا: العولمة والصحة العامة وتأثيرها على زيادة الضغوط الأسرية على المرأة :

الشركات عابرة الحدود والصحة :

بصرف النظر عن القدرة المالية للشركات عابرة الحدود فإن لها أيضا نفوذا بالغا على التنمية الاجتماعية من خلال مخرجاتها الهائلة من السلع والخدمات، وبمقدور ذلك أن يعود بفوائد على صحة المستهلك وغذائه؛ إذ إن استثماراتها مسئولة عن تطوير عدد كبير من العقاقير الصيدلانية مثلاً وإنتاجها، وكذلك عن نواحي تقدم كبيرة في

تكنولوجيا الغذاء . لكن حرية تلك الشركات فى تسويق هذه السلسلة الضخمة من المنتجات تفتح بدورها الباب أمام إساءة استعمال تلك الحرية، فكثيرا ما تبيع شركات الأدوية البلدان النامية أدوية تم تحريم استعمالها فى مواطن صناعتها هى. فهذه شركة ستيرلنغ ونثروب ومقرها الولايات المتحدة، مثلا، قد ثبت أنها تبيع إلى ٢٠ بلدا ناميا دواء *Dypyrone* رغم أنه تم تحريم استعماله فى ٢٣ بلدا. وحتى حيث تكون الأدوية فعالة، إذا ما استعملت بطريقة سليمة، فإن إلصاق ورقة البيانات *Label* عليها بصورة غير صحيحة قد يجعل استعمالها خطيرا؛ وقد بينت دراسة حديثة أن نسبة الثلثين من أصل ٢٤١ دواء تصنعها الشركات عابرة الحدود التى مقرها الولايات المتحدة ويتم بيعها إلى الأقطار النامية تعانى من عيوب شديدة فى ذكر البيانات، فهى تعجز عن تقديم المعلومات الضرورية للأطباء كى يصفوا الدواء بأمان، وبصورة فعالة .

كما تمثل المبيدات الحشرية خطورة كبيرة على الصحة، فالواقع أن ٢٥ % من جميع أصناف مبيدات الحشرات التى صدرتها الشركات عابرة الحدود من الولايات المتحدة فى أواخر الثمانينيات – كانت موادا كيماوية حرم استعمالها وتم إتلافها أو سحبها من الأسواق فى الولايات المتحدة. وهذا سيئ جدا للعاملين فى المجال الزراعى الذين يجدون أنفسهم مضطرين لاستعمال تلك المبيدات، لكن كذلك ضمن "دائرة السموم "، فالمبيدات نفسها تعود بالضرر على المستهلكين للمنتجات التى منعت فيها بلد المنشأ أيضا؛ وهذه شركة *FMC* الأمريكية، مثلا، قد ثبت أنها تصدر إلى دولتين من الأقطار النامية مبيدا تم منع استعماله فى الولايات المتحدة، وهو يرش على محاصيل تتم معالجتها للتصنيع، ثم تستوردها الولايات المتحدة نفسها. ولربما كان بيع التبغ هو الأشد ضررا من غيره من أشكال التسويق الدولى، فلما ضيقت الدول المصنعة الخناق على توزيع السجائر، ردت شركات صناعة السجائر بزيادة تشجيع التدخين فى الأقطار النامية، حيث إن التعليمات بخصوص ذلك متراخية تماما. فبين عامى ١٩٨٦ و١٩٨٩ ارتفع تصدير السجائر من الولايات المتحدة بأكثر من الضعف، من ٦٤ مليار سيجارة إلى ١٨٢ مليار سيجارة .

وتشكل العولمة تهديداً للصحة العامة، حيث إن التوترات التى خلقها التكامل فى الاقتصاد العالمى المتمثلة فى فقدان الوظائف، وخفـض الأجـور، وتدنـى مسـتويات السلامة، وسهولة الحصول على منتجات تدمر الصحة مثل التبغ والكيماويات الزراعيـة – قد أثرت تأثيراً كبيراً على الصحة البدنية والعقلية عند الكثـيرين، ففـى الاقتصـاد العالمى، لم ترتفع أسعار بعض المنتجات الطبية والخدمات الطبية بفعل الخصخصـة، بـل إن نوعية العلاج المقدم قد تدهورت أيضاً حيث إن تراخى قيود التجارة والسـوق قد سهل إغراق المجتمعات الغافلة بالأدوية غير الآمنة منتهيـة الصلاحيـة، وشـجع الرفـع المطرد للحواجز التجارية الذى سمح بتدفق السلع والخدمات فى شـتى أنحـاء العالم، فما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ زادت التجارة العالمية فى مجال الخدمات على سـبيل المثال، بمعدل ١٢ % فى السنة. لكن البلدان الصناعية استمرت فى فـرض حواجـز جمركية وغير جمركية على الكثير من السلع التى تنتجها البلدان الناميـة. وحيـث إن الشبكات الرئيسية فى الإعانة الاجتماعية للدول النامية ومنها الدول العربية قد ضعفـت، فقد تأثرت الصحة العالمية بحقيقة أن الكثير من العائلات والمجتمعات المحلية لم يعـد قادرا على توفير نوع الرعاية الضرورية للوقاية من المرض والمساعدة على الشـفاء منه .

إن تأثير ذلك كله سلبى على المرأة التى من حقها التمتع بـأعلى المسـتويات الممكنة من الصحة البدنية والعقلية. والتمتع بهذا الحق أمـر لازم لحياتـها ورفاهـها وقدرتها على المساهمة فى جميع مجالات الحياة العامة والخاصة. والصحة هى حالـة سلامة بدنية وعقلية واجتماعية كاملة، وليست وحسب انعـدام المـرض أو الإعاقـة. وصحة المرأة تشمل سلامتها عاطفياً واجتماعيا وبدنياً، وهى تتحدد بالسياق الاجتمـاعى والسياسى والاقتصادى لحياتها، وكذلك بتكوينها البيولوجى الخاص. ومع ذلـك فـإن الصحة والسلامة لا يتوفران لغالبية النساء، وانعدام المساواة بين الرجل والمرأة وفيمـا بين النساء أنفسهن هو العائق الرئيسى أمام بلوغ المرأة أعلى المستويات الممكنة مـن الصحة فى مختلف المناطق الجغرافية والطبقات الاجتماعية. وقد شددت النساء، فـى المحافل الوطنية والدولية، على أن المساواة، بما فى ذلك المشاركة فـى المسـئوليات

الأسرية، والتنمية والسلم، هى شروط لازمة لتمتع المرأة بالقدر الأمثل من الصحة طوال دورة حياتها .

وفى كثير من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، يؤدى انخفاض الإنفاق على الصحة العامة، وفى بعض حالات التكيف الهيكلى، إلى تدهور نظام الصحة العامة. بالإضافة إلى ذلك، تؤدى خصخصة نظم الرعاية الصحية، دون توفير ضمانات ملائمة لحصول الجمهور على رعاية صحية يمكن تحمل تكاليفها، إلى تقليل مدى توافر الرعاية الصحية بدرجة أكبر. وهذه الحالة لا تؤثر فحسب بصورة مباشرة على صحة البنات والنساء؛ بل إنها تلقى أيضا بمسئوليات غير متناسبة على عاتق المرأة، التى لا يعترف غالبا بأدوارها المتعددة، بما فى ذلك دورها فى الأسرة وفى المجتمع المحلى، ومن هنا، فإنها لا تتلقى الدعم الاجتماعى والنفسى والاقتصادى اللازم .

ولابد من كفالة حق المرأة فى التمتع بأعلى مستويات الصحة طوال دورة حياتها على قدم المساواة مع الرجل. وتتأثر النساء بكثير من الأوضاع الصحية ذاتها التى يتأثر بها الرجال، وإن كانت المرأة تمر بها بصورة مختلفة. فشيوع الفقر والتبعية الاقتصادية بين النساء، وما يصادفنه من عنف، والمواقف السلبية من النساء والبنات والتمييز، ومحدودية ما يتمتع به كثير من النساء من سلطان على حياتهن الجنسية والإيجابية، والافتقار إلى التأثير فى عملية صنع القرار – هى من الحقائق الاجتماعية التى تترك أثرا معاكسا على صحة المرأة. فافتقار النساء والبنات إلى الغذاء، وكونه يوزع بصورة غير عادلة فى بعض الأسر، وعدم كفاية إمكانية وصولهن إلى المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحى وإمدادات الوقود، ولاسيما فى المناطق الريفية الحضرية الفقيرة، وقصور أوضاع الإسكان، تلقى جميعها بأعباء زائدة على كاهل النساء وأسرهن وتترك تأثيرا سلبيا على صحتهن، وسلامة الصحة أمر لازم لتمتع المرأة بحياة منتجة ومرضية .

والتمييز ضد البنات، الذى كثيرا ما ينشأ عن تفضيل الأبناء الذكور، فى الحصول على التغذية وخدمات الرعاية الصحية، يعرض للخطر صحتهن وسلامتهن فى الحاضر وفى المستقبل. كما أن الأوضاع التى تضطر الفتيات إلى الزواج والحمل

والولادة فى وقت مبكر، إلى جانب الممارسات الضارة مثل ختان الإناث، تشكل مخاطر صحية جسيمة، وتحتاج الفتيات مع بلوغهن إلى الحصول على الخدمات الصحية والتغذية اللازمة، وإن كن لا يحصلن عليها فى الغالب الأعم. وحصول المراهقات على المشورة والمعلومات والخدمات فيما يتعلق بالصحة والإنجاب لا يزال قاصراً أو معدوما تماماً، وكثيراً ما لا يؤخذ فى الحسبان حق الشابات فى الخصوصية والسرية والاحترام. والمراهقات أكثر تعرضاً، بيولوجياً واجتماعيا ونفسيا، من المراهقين، للإيذاء الجنسى والعنف والبغاء ، مع انعدام المعلومات والخدمات، مما يزيد من خطر الحمل المبكر وغير المرغوب فيه. ولا يزال الحمل المبكر يعوق إحداث تحسينات فى الوضع التعليمى والاقتصادى والاجتماعى للمرأة فى جميع أنحاء العالم.

والاضطرابات العقلية المتصلة بالتهميش، والافتقار إلى أسباب القوة، إلى جانب العمل الزائد والضغوط وتزايد تواتر أعمال العنف الأسرى، وكذلك إساءة استخدام الموارد، هى من بين المسائل الصحية الأخرى التى تشكل قلقاً متنامياً للمرأة. فالنساء فى أنحاء العالم، بخاصة الشابات منهن، يزدن من استهلاكهن للتبغ، مع ما يتركه ذلك من آثار خطيرة على صحتهن وعلى أطفالهن. كما أن المخاطر الصحية المهنية تتزايد فى أهميتها، حيث يعمل عدد كبير من النساء فى وظائف منخفضة الأجور فى سوق العمل الرسمية أو غير الرسمية فى ظل أوضاع مرهقة وغير صحية، وهذا العدد مستمر فى التزايد (كما سبق أن أوضحنا) .

والمرأة، شأنها فى ذلك شأن الرجل، ولاسيما فى المناطق الريفية والمناطق الحضرية الفقيرة، تتعرض بصورة متزايدة للمخاطر الصحية البيئية نتيجة للكوارث البيئية ولتدهور البيئة. وإن كانت للمرأة حساسية مختلفة تجاه مختلف المخاطر وملوثات المواد البيئية، وهى تعانى آثاراً مختلفة من التعرض لها، ونتيجة لذلك يتعين **اتخاذ الحكومات الكثير من الإجراءات لحماية المرأة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات أصحاب العمل والعاملين وبدعم من المؤسسات الدولية وهذه** الإجراءات هى :

١. القيام بالتعاون مع المنظمات النسائية ومنظمات المجتمعات المحلية، بتصميم وتنفيذ برامج صحية تراعى نوع الجنس، وتشمل خدمات صحية مركزية، بحيث تلبى احتياجات المرأة فى جميع مراحل حياتها، وتأخذ فى الحسبان أدوارها ومسئولياتها المتعددة وما يتطلبه أداؤها من وقت، وتنوع احتياجات المرأة الناشئ عن الاختلافات فى السن والفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية، وإزالة جميع العقبات التى تعترض تقديم الخدمات الصحية للمرأة .

٢. تمكين المرأة، طيلة دورة الحياة، من الاستفادة من نظم الضمان الاجتماعى على قدم المساواة مع الرجل .

٣. كفالة حصول البنات بشكل مستمر على المعلومات والخدمات الصحية والغذائية، بغية تيسير انتقالهن بشكل سليم من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب .

٤. وضع برامج وخدمات إعلامية لمساعدة المرأة على فهم التغيرات المتصلة بالتقدم فى السن والتكيف معها؛ والعناية بالاحتياجات الصحية للمسنات وتلبيتها، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء اللائى يعتمدن على آخرين جسديا أو سيكولوجيا .

٥. كفالة حصول الفتيات والنساء، من جميع الأعمار، اللاتى يعانين من أى شكل من أشكال الإعاقة، على الخدمات الداعمة .

٦. صياغة سياسات خاصة وتصميم البرامج وسن التشريعات اللازمة بغية تخفيف الأخطار البيئية والمهنية المرتبطة بالعمل داخل البيت، وفى أماكن العمل، وغيرها، والقضاء على تلك الأخطار، مع إيلاء الاهتمام للحوامل والمرضعات .

٧. إنشاء آليات لدعم المنظمات غير الحكومية، وبصورة خاصة المنظمات النسائية والجماعات المهنية وغيرها من الهيئات العاملة، من أجل تحسين صحة البنات والنساء، والمساهمة فى وضع السياسات الحكومية وتصميم البرامج، على النحو الملائم، وتنفيذها فى إطار القطاع الصحى والقطاعات ذات الصلة على جميع المستويات .

٨. دعم المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال صحة المرأة، والمساعدة على إنشاء الشبكات الرامية إلى تحسين التنسيق والتعاون بين جميع القطاعات التى تؤثر فى الصحة .

٩. تشجيع الرجل على تحمل نصيبه بالتساوى فى رعاية الأطفال والعمل داخل البيت، وتقديم حصته من الدعم المالى لأسرته حتى وإن كان لا يعيش معها .

١٠. صياغة سياسات تشجيع الاستثمار فى مجال صحة المرأة والقيام، حيثما يقتضى الأمر، بزيادة الاعتمادات المخصصة لهذا الاستثمار، وإعطاء أولوية أعلى لصحة المرأة واستحداث آليات لتنسيق وتنفيذ الأهداف الصحية الواردة فى منهاج العمل والاتفاقات الدولية ذات الصلة، ضمانا لتحقيق التقدم .

فى النهاية نؤكد أنه فى ظل العولمة ينبغى زيادة قدرة المرأة على الإنتاج فى البلدان النامية، لتمكينها من الوصول إلى رأس المال والموارد والائتمان والأرض والتكنولوجيا والمعلومات والمساعدة التقنية والتدريب؛ كى يتسنى لها زيادة دخلها وتحسين تغذيتها وتعليمها ورعايتها الصحية ومركزها داخل الأسرة. ويعد إطلاق سراح الطاقة الإنتاجية للمرأة أمراً حيويا للخروج من دائرة الفقر، بحيث تستطيع المرأة أن تقسم فوائد التنمية وثمرات عملها بالكامل .

ولا يمكن تحقيق النمو الاقتصادى والتنمية الدائمين إلا بتحسين المركز الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والقانونى والثقافى للمرأة، ويلزم تشجيع المنظمات غير الحكومية على المساهمة فى تصميم وتنفيذ هذه الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية وتنفيذها. ينبغى أيضا تشجيعها على وضع البرامج الخاصة بها لاستكمال الجهود الحكومية. ويقتضى الأمر تشجيع منظمات المرأة والتجمعات النسائية على أن تعمل، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، للنهوض بالمرأة، وعلى الدعوة لتنفيذ منهاج العمل بوساطة الحكومات والهيئات الإقليمية والدولية، والعمل على تنفيذ ما جاء فى إعلان بكين (سبتمبر ١٩٩٥)، الذى يشمل ما يأتى :

١. تكريس الجهود لمعالجة العقبات التى تقف أمام سبل النهوض بأحوال المرأة وتمكينها فى جميع أنحاء العالم .

٢. العمل على تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة فى جميع جوانب حياة المجتمع، بما فى ذلك المشاركة فى عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة بوصفها أموراً أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم .

٣. النظر إلى حقوق المرأة بوصفها من حقوق الإنسان .

٤. أن المساواة فى الحقوق، والفرص، والوصول إلى الموارد، وتقاسم الرجل المرأة المسئوليات عن الأسرة بالتساوى، والشراكة المنسجمة بينهما –أمور حاسمة لرفاهيتهما ورفاهية أسرتهما وكذلك لتدعيم الديمقراطية .

٥. أن القضاء على الفقر بالاعتماد على النمو الاقتصادى المطرد، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، وتوفير العدالة الاجتماعية، يقتضى إشراك المرأة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق تكافؤ الفرص، ومشاركة المرأة والرجل مشاركة كاملة على قدم المساواة بوصفهما صنوين فى تحقيق التنمية الدائمة الموجهة لخدمة البشر.

٦. اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والطفلة، وإزالة جميع العقبات التى تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وتمكينها .

٧. تعزيز الاستقلال الاقتصادى للمرأة، بما فى ذلك توفير فرص العمل لها، والقضاء على عبء الفقر المستمر والمتزايد الواقع على المرأة، من خلال معالجة الأسباب الهيكلية للفقر، عن طريق إجراء تغييرات فى الهياكل الاقتصادية، وضمان تحقيق المساواة لجميع النساء بمن فيهن نساء المناطق الريفية، بوصفهن من الأطراف الحيوية فى عملية التنمية .

المراجع

- موزة عبد الله المالكى، المرأة والتنمية : معالجة نفسية، الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية، القاهرة، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ١٩٩٩ .
- الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة، جنيف، الأمم المتحدة،١٩٩٥ .
- المعهد العربى لحقوق الإنسان، المرأة العربية : الوضع القانونى والاجتماعى، تونس، المعهد العربى لحقوق الإنسان، ١٩٩٦ .
- فؤادة البكرى، الثقافة الوطنية بين الإعلام والعولمة، المؤتمر العلمى الأول لقسم الدراسات الإعلامية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩.
- ليلى السيد، عولمة مصادر الإعلام وانعكاساتها على تدفق الأخبار، المؤتمر العلمى الأول لقسم الدراسات الإعلامية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩.
- حسن عماد، أبعاد العولمة وإعادة هيكلة وسائل الإعلام : المؤتمر العلمى الأول لقسم الدراسات الإعلامية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩.
- جلال أمين، العولمة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٨ .
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقرير مسيرة الأمم، جنيف، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ١٩٩٥ .
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقرير مسيرة الأمم، جنيف، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ١٩٩٨ .
- أكاديمية المملكة المغربية، ندوة العولمة والهوية، المملكة المغربية، أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٩٧ .
- مركز قضايا منظمة العمل العربية، قانون العقوبات المصرى، القاهرة، مركز قضايا المرأة، ١٩٩٨ .

- منظمة العمل العربية، العولمة وآثارها الاجتماعية،القاهرة، منظمة العمل العربية، ١٩٩٨ .
- البنك الدولى، التقرير السنوى عن التنمية،الولايات المتحدة الأمريكية، البنك الدولى، ١٩٩٦.
- التنمية، منظمة الأمم المتحدة، حالات فوضى : الآثار الاجتماعية للعولمة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية، ترجمة عمران أبو حجلة،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨ .
- منتدى عبد الحميد شومان الثقافى، ندوة الأزمات الاقتصادية الراهنة فى العالم، الأردن، مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٨ .
- الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، جنيف، الأمم المتحدة، ١٩٧٩.

United Nations, Day of General Discussion : Globalization and its Impact on the Enjoyment of Economic and Social Rights. (Geneva : UN , 1999)

United Nations , Globalization and Economic Social Rights of Women (Geneva : UN,1999)

United Nations , Globalizations and The Human Rights . (Geneva : UN , 1999)

تعقيب

أ د. أحمد يوسف أحمد(*)

أ د. نيفين عبد المنعم مسعد(**)

اتفقت مع د. نيفين مسعد على أن أتولى التعقيب على بحث أمجد جبريل عن "العولمة والهوية الثقافية : دراسة حالة للوطن العربى "، بينما تتولى هى التعقيب على الأبحاث الثلاثة الأخرى فى هذه الجلسة. والواقع أنه بعد الثناء على جدية البحث والباحث، أود إثارة نقاط ثلاث أساسية بخصوص موضوع أمجد. النقطة الأولى أننى كنت أتمنى عند دراسة أثر العولمة على الهوية الثقافية استخدام المنهج التاريخي، والمقارنة بين التجارب التاريخية للأمم المختلفة لمعرفة كيف كان رد فعلها عندما تعرضت للتجربة الاستعمارية فى بداية هذا القرن. النقطة الثانية أننى اندهشت من عدم الاستعانة ببعض البحوث التجريبية التى تقيس أثر البث الأجنبى على الهوية العربية أو البث الإسرائيلى على الهوية الفلسطينية، وهى أبحاث محدودة لكنها تخلص إلى نتائج شديدة الأهمية. وفى هذا السياق يحضرنى بحث تجريبى أجراه د. عبد الخالق عبد الله أثبت فيه أن طلاب دولة الإمارات الذين يرتدون "الجينز" أو يأكلون "الماكدونالدز" لهم مواقف قومية ويعدون الولايات المتحدة عدوا لهم؛ أى أن هويتهم لم تتأثر بنمط الزى أو نوع الطعام. النقطة الثالثة أننى كنت أود لو اشتملت دراسة أمجد على تحليل أثرين متعارضين للعولمة؛ أحدهما أثر تكاملى أو اندماجى فى تيار العولمة؛ والآخر أثر تفكيكى للهوية الثقافية بفعل تيار العولمة نفسه؛ بمعنى أنه رغم الدعوة للوحدة الثقافية أو لما يسمى الثقافة العالمية، فإنه قد يجرى تشجيع النزعات الثقافية شديدة الخصوصية لو كان فى ذلك ما يخدم مصالح القوى الكبرى. وشهدنا- ولا نزال - نماذج لهذا التيار التفكيكى فى المغرب بإحياء النزعات الأمازيغية، وفى جنوب السودان بإحياء عناصر الهوية الإفريقية غير العربية. وثمة مجلد ضخم صادر

(*) مدير معهد البحوث والدراسات العربية، وأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

(**) أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

عن اليونسكو بعنوان " التنوع البشرى الخلاق " يحمل بين ثناياه هذه الرسالة : رسالة التفكيك.

وإذا كان من غير المطلوب وأد مثل هذا التنوع، فإن من المهم تكوين منظومة ثقافية واحدة تسمح فى داخلها بالتنوع. هذا إلى أننى كنت أتوقع أن يناقش بحث أمجد قضية لا تقل أهمية عما أثاره من قضايا فى ورقته، هى قضية ثقافة السلام التى يجرى الترويج لها لترويض الهوية القومية فى مرحلة ما بعد التسوية. لكن فى كل الأحوال، فإن هذا لا يقلل من أهمية الورقة، وأترك الكلمة لـ د. نيفين للتعقيب على ما تبقى من أوراق.

فى الواقع نحن أمام ثلاث أوراق ثرية تعالج ثلاثة جوانب مختلفة لقضية العولمة الثقافية، والثقافة هى أهم أبعاد العولمة، وسوف أبدأ بورقة الخضر عبد الباقى عن " الحركة الإسلامية فى عصر العولمة "، وهى ورقة أختلف معها وأتفق. أختلف مع عنوان " الحركة الإسلامية "، وأتصور أن المقصود هو " الحركات الإسلامية "؛ لأنه ليست هناك حركة إسلامية واحدة أو موحدة ، وقد استخدمت الورقة داخل المتن مصطلح الحركات الإسلامية، لذلك أرجو التوحيد. يتصل بذلك أننى لا أرى ما يراه الباحث عند تشخيصه الملامح العامة للحركات الإسلامية من أن هذه الحركات صارت أكثر " تنسيقا وتعاونا " فى ظل العولمة (ص٤)، فما يدور على أرض الجزائر ومصر ودون الحديث عن أفغانستان لا يثبت هذا التنسيق، والملاحظ أن الباحث عاد لينقض رأيه السابق بنفسه عندما سجل أن من أهم المخاطر على الحركات الإسلامية فى عصر العولمة، اختلافاتها البينية (ص١٣).

كذلك يعد الخضر أن من سلبيات العولمة بالنسبة للحركات الإسلامية ممارسة هذه الأخيرة للعنف، فهل العنف وليد العولمة ؟ هل لأفكار سيد قطب فى مصر أو مصطفى أبو يعلى فى الجزائر صلة بالعولمة ؟ ثم إن الباحث فى تحليله لموقع الحركات الإسلامية على مستوى العالم الإسلامى كله، يميز بين حركات تمارس الحكم فى السودان وإيران وأفغانستان وأخرى خارج نظام الحكم. وأتصور أنه يفيد أكثر لو تم توسيع مفهوم مشاركة الحركات الإسلامية فى الحكم لينطوى على عضوية المجالس النيابية، وتشكيل الأحزاب السياسية، ودخول الوزارة؛ لأن مثل هذا المفهوم

المتسع للمشاركة كان سيسمح لنا بأن ندرس حالات أخرى كحالة اليمن أو حالة الأردن على سبيل المثال.

وأخيرا أختلف مع رأى الباحث حول خصخصة وسائل الإعلام واستفادة الحركات الإسلامية منها فى ظل العولمة، فأنا أعد هذه الخصخصة ظاهرة لا تعرف إلا فى أضيق نطاق على مستوى الوطن العربى. لأنه باستثناء لبنان وقطر (وهما حالتان خلافيتان) لا نستطيع أن نتحدث عن خصخصة الإعلام العربى، وربما كان الباحث يقصد إتاحة وسائل الإعلام مساحة أكبر لممارسة حرية الرأى والتعبير، وتلك قضية أخرى. لكن حتى على هذا المستوى أذكّر الباحث بقوانين النشر وعقوباتها المغلظة فى مصر والأردن وحتى فى لبنان. لكنى على صعيد آخر أتفق مع الورقة فى طائفة أخرى من النقاط. أتفق معها فى تشخيصها العام لسلبيات الحركات الإسلامية، وأجد فى هذا التشخيص قدراً وافراً من الموضوعية والحياد. ومن تلك السلبيات موضع الإشارة، الموقف المضطرب للحركات الإسلامية من الديمقراطية، وهذا صحيح فهناك حركات ترفض الديمقراطية شكلا ومضمونا، وترميها بالكفر، وأخرى تقبل منها وترفض، وثالثة تمزج بينها وبين الشورى فيما يعرف باسم الشورقراطية. ويتفرع عن هذا الموقف من الديمقراطية، ضبابية الموقف من الأقليات، وأحيلك هنا إلى كتاب الحريات العامة فى الدولة الإسلامية للشيخ راشد الغنوشى الذى يناقش فيه الشروط الأربعة التى وضعها أبو الأعلى المودودى لممارسة الشورى وهى: الإسلام والذكورة والبلوغ والعقل أو الرشد، فهذه المناقشة تطلعنا على منهجين مختلفين فى التعامل مع قضية الأقليات. كذلك هناك ضبابية مماثلة فى الموقف من المرأة، واختلاف بين جماعات تدعو للمشاركة السياسية للمرأة وأخرى لا ترى خروج المرأة إلا للزواج أو القبر، وبين هذين النموذجين تنويعات كثيرة وأطياف متعددة. ولتقارن مثلاً بين وضع المرأة فى إيران و التطورات الأخيرة لوضع المرأة فى الكويت. وأتفق مع الورقة بالأساس فيما رصدته بامتياز من تناقض بين أفكار الحركات الإسلامية وممارستها، بخصوص قضايا من قبيل الموقف من الأقليات الدينية الإسلامية (فى الخارج) وغير الإسلامية (فى بلدانها)، وهناك الكثير من النماذج الأخرى المماثلة؛ منها مواقفها من منظمات حقوق الإنسان، وقبولها الدفاع عنها،

وتبنيها قضاياها فيما تتكر عليها فى مواضع أخرى مرجعياتها العلمانية وتمسكها بما يسمى بالشرعية الدولية.

تبقى ملاحظة أخيرة على ورقة الخضر؛ تتعلق بضرورة تدقيق بعض معلوماتها. فلقد أشارت الورقة إلى وجود ميثاق مبادئ بين إيران وشبكة بن لادن عام ٩٨ (ص٤) وهذا مشكوك فيه خصوصاً على ضوء وصول الرئيس خاتمى إلى السلطة. كما أشارت الورقة إلى أن الولايات المتحدة دافعت عن الطائفة البهائية فى إيران. فمن قال هذا ؟ ولماذا الأقلية البهائية بالذات وهى ليست الأهم فى إيران، فهناك الأقلية الكردية والأقلية البالوشية والأقلية العربية، ولكل منها امتداد فى الدول المجاورة؟ لقد عدت إلى مصدر المعلومتين السابقتين فوجدته كتاب بعنوان " دولارات الرعب " لريتشارد فيرى، وهو ليس مصدرا موثوقا .

أنتقل إلى بحث السعد المنهالى عن " الأبعاد الثقافية للعولمة : دراسة حالة الإمارات "، وأحسب أن مشاركة فتاة إماراتية بهذا البحث الجاد إضافة مهمة تحسب لندوتنا. وأنا أثنى على تصنيف الباحثة لردود أفعال الدول إزاء العولمة، ما بين الرفض المطلق والقبول المطلق والموقف الوسط، فحتى أكثر المتحمسين للعولمة عندما أرادوا إثبات أن العولمة هى قدر العالم فى القرن الحادى والعشرين، وجدوا أنفسهم وهم يرصدون مظاهر الانسياق وراء العولمة يكتفون بالإشارة إلى وقوف الصينيين فى الصف أو تناول اليابانيين الوجبات السريعة، وهذا يعنى أن الجانب الثقافى للعولمة لم يستطع أن ينفذ عند بعض الشعوب إلى أبعد من القشرة السطحية الرقيقة، وأحيل الباحثة فى هذا الخصوص إلى العرض النقدى الذى قدمه أ. جميل مطر لكتاب توماس فريد مان " اللكزس وشجرة الزيتون " فى عدد يوليو ٩٩ من مجلة وجهات نظر. لكن على صعيد آخر، لا أحسب أن قياس آثار العولمة الثقافية على الإمارات من خلال دراسة تليفزيون أبو ظبى وإذاعتها وجريدة الاتحاد، قياسا كافيا خصوصا أن السعد لم تتعرض لمواقف هذه الأجهزة والصحف من قضايا هى فى صميم الحوار حول العولمة من قبيل وضع المرأة، أو التعليم، أو الفن، أو العلاقة مع الغرب ... إلخ. أتصور أن الباحثة كان بإمكانها أن تقدم إضافة حقيقية لو أنها قامت بتحليل مضمون البرامج الثقافية فى الإذاعة أو التليفزيون الإماراتى، وتدرس أثر هذا

المضمون على الهوية الثقافية أو الانتماء الوطنى ... إلخ. وربما يمكن للباحثة تطوير دراستها فى هذا الاتجاه مستقبلاً. وأخيرا أشير إلى بعض الملاحظات الشكلية حول البحث، كما فى إشارة الباحثة إلى التمييز والخصوصية، أتصور أن المقصود فى الواقع هو التمايز وليس التمييز .

أما بحث هبة قاسم حول " أثر العولمة على قضايا المرأة "، فملاحظتى الأساسية بخصوصه هى أن الباحثة عنيت فى المقام الأول برصد كل قضايا المرأة، وحاولت دراسة تأثرها بالعولمة، رغم أن هذا التأثر قد لا يكون قائماً بالضرورة، ولذلك وجدنا فى الورقة قضايا نسوية لا شأن لها بالعولمة، كما وجدنا قضايا نسوية تأثرت بالعولمة لكنها غابت عن الورقة. ولا أريد أن أضع نفسى موضع الباحثة، لكنى أتصور أن الأثر الأهم للعولمة فيما يخص المرأة وقضاياها كان أثراً مزدوجا؛ بمعنى أن العولمة أدت إلى تدويل الخاص وتخصيص العام. فقد أدت إلى تدويل الخاص من خلال المسائل المتصلة بعلاقة المرأة بالرجل، والأبوين بالأبناء من نطاق الأسرة الضيق إلى حيز الجماعة الدولية الواسع، وهى المسائل التى جرت مناقشتها فى مؤتمرات عالمية؛ مثل مؤتمر السكان والتنمية فى القاهرة، ومؤتمر المرأة فى بكين. وفى السياق نفسه يمكن أن نتعامل مع محاولة فرض مصطلحات معينة (كمصطلح الجندر) وقضايا معينة (كقضية الختان) على أولويات الحركة النسائية فى الدول العربية، وكذلك على برامج كل المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان. كما أدت العولمة فى المقابل إلى تخصيص العام، وهنا يدخل كل ما أشارت إليه الباحثة من تأثيرات اقتصادية على وضع المرأة نتيجة برامج الإصلاح الهيكلى، وهى تأثيرات تتعلق بصفة ودية بفرص تشغيل المرأة، وبفرض شروط قاسية على هذا التشغيل. وأنا أحسب أن الجزء الاقتصادى فى ورقة هبة هو الأكثر تكاملا مقارنة بالأجزاء الأخرى وخاصة الجزء السياسي، وأعتقد أن بالإمكان التركيز على هذا البعد من أبعاد قضية المرأة مستقبلا، واستيفاء تأثره بالعولمة، وفيه كثير يقال.

المحاضـــــرة الختاميـــــة

الشباب العربى

و

تحديات العولمة

الشباب العربي وتحديات العولمة

أ د. على الدين هلال*

قدم أ. د. أحمد يوسف أحمد، مدير معهد البحوث والدراسات العربية، الأستاذ المحاضر، محدداً ثلاثة أسباب رئيسية للاحتفاء به فى رحاب المعهد وفى إطار الندوة. السبب الأول أن المحاضر شخصية أكاديمية رفيعة المستوى، والسبب الثانى أنه تولى مؤخراً منصباً تنفيذيا هو مسئولية وزارة الشباب، وهذا يعنى أن له رؤية لقضايا الشباب العربى، والسبب الثالث أن له صفه أسبق بكثير من توليه الوزارة، هى عمله لسنوات طويلة بالمعهد تخرج فيها على يديه طلاب علم كثيرون من شتى الدول العربية، وشارك مؤخرا فى إعداد المخطط البحثى لمشروع " الحركة الصهيونية فى مائة عام : دروس الماضى وآفاق المستقبل " الذى يعكف المعهد حاليا على تنفيذه. كما يدين له المعهد بوقوفه إلى جانبه فى قضية الاعتراف بشهاداته، عندما كان أ. د. على الدين هلال يشغل منصب أمين عام المجلس الأعلى للجامعات .

ومن بعد، ألقى وزير الشباب محاضرة، فيما يلى نصها :

تعود علاقتى بهذا المعهد إلى عام ١٩٦١، عندما دخلت القاعة التى نجتمع اليوم فيها، والتى تحمل اسم "ساطع الحصري"، ومنذ ذلك الحين وأنا أحتفظ بعلاقات مختلفة مع هذا المعهد الكريم الذى أحترمه وأحترم مديره.

والواقع أننى عندما دعيت إلى هذه الندوة سألت : ما هو هدفها ؟ ماذا تعنى رؤية الشباب للعولمة ؟ أى كيف تختلف هذه الندوة أو كان يجب لها أن تختلف عن عشرات الندوات حول العولمة ؟ لقد نظم المجلس الأعلى للثقافة مؤتمرا عربيا حاشدا فى عام ١٩٩٨ حول العولمة، وقبل أسبوعين نظم المجلس القومى للبحوث الاجتماعية

* وزير الشباب بجمهورية مصر العربية.

والجنائية ندوة عن العولمة. فهل هناك خصوصية لندوتنا هذه ؟ لا أكتمكم أننى عندما اطلعت على البحوث لم أجد فارقا بينها وبين سواها فى تناول قضية العولمة/ البحوث جيدة، لكنها مسحية للكتب والآراء والأفكار المتداولة، من قبيل : حماية الأقليات، المرأة، التدخل الإنسانى .. ووجدت من المفارقة أن يتم تخصيص بحث للمرأة، بينما تخلو الندوة من بحث عن الشباب وأثر العولمة عليه. وتصورت أنه عند التخطيط للندوة كان يمكن تخصيص قضايا تهم الشباب بذاته، أو قضايا يكون للشباب فيها رأى مختلف رغم أنها تهم الجميع. وعندما اكتشفت أن الشباب يكرر الأسئلة والإجابات نفسها، دفعنى ذلك إلى أن أفكر فيما يمكن أن يكون هناك من اختلاف بين جيلين من المثقفين (الجيل الشاب والجيل الأكثر خبرة)، عندما يتناولان كلاهما بالتحليل موضوع العولمة، واستطعت أن أحصر فارقين أساسين :

١ــ إن الجيل الأكبر سناً مهما امتد به العمر لن يرى كل تداعيات العولمة، لكن الجيل الشاب سيفعل. ومن ثم نحن نسأل : هل العولمة جيدة أم سيئة بمقاييس اليوم ؟ لكن الشباب فى العشرينيات عندما يتقدم به العمر ستكون له مقاييس أخرى يحكم بها ويحتكم إليها .

٢ــ إن الجيل الأكبر سناً اكتمل نموه الثقافى، ومن ثم فإن قدرته على التغير محدودة؛ لأنه ــ إذا جاز التعبير ــ قد تقولب. ومن ثم فإنه عندما يستقبل فكرة جديدة لا تغيره بل يقولبها ومن هذا المنطلق كنت أتصور أن يتحلى الشباب بجرأة أكبر، وقلق أكبر، وتساؤلات أكثر، فليس من المتصور أن يملك شاب فى عمر الخامسة والعشرين أو الثلاثين كل إجابات الأسئلة التى تعن له .

وفى هذا السياق، أريد أن أثير ثلاث قضايا تتصل بالموضوع :

١ــ نحن ــ المثقفين العرب ــ ننفق جهدا كبيرا فى خلافنا حول العولمة وهل هى خير أم شر ؟ هل هى فى صالحنا أم ضدنا ؟ وفى الوقت الذى ننشغل فيه بهذا الأمر، فإن الأسئلة موضع الخلاف حسمت قبل عامين، بحيث لا تعدو إثارتنا لها كونها

اجترارا. وواقع الأمر أن العولمة فيها جانب إجرائى حادث لا محالة كما فى الجانب الاقتصادى المقنن بواسطة الجات ومنظمة التجارة العالمية، والجانب التكنولوجى الذى قد تقاطعه لكنك سوف تحكم على مواطنيك بالتهميش. ومن ثم فإن الأكثر جدوى من السؤال: " هل العولمة جيدة أم سيئة ؟ " السؤال : " كيف يمكن أن نتعامل مع الجانب الإجرائى للعولمة بسلبياته وإيجابياته ؟ " من السلبيات زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ومن يعلمون ومن لا يعلمون، وتهديد الخصوصيات الثقافية، ومن الإيجابيات آفاق جديدة للعلم والمعرفة .

٢ـ فى القضايا الثقافية لا توجد حتميات، وهذا شأن الجانب الأيديولوجى للعولمة، فنحن لا نستطيع أن نناور فى المجال الاقتصادى حيث توجد قوى هائلة تهيمن عليه، أما المجال الثقافى فهو الوحيد الذى يمكن أن تتحقق فيه الندية. وهذا المجال هو أقل المجالات عرضة للتغيير وأكثرها ارتباطا بالولاءات التحتية. فلقد ظل الاتحاد السوفيتى يحارب الأديان حربا منظمة طيلة سبعين عاماً؛ فمنع تدريس الدين فى المدارس بل وتهكم عليه، وأغلق دور العبادة وقصر دورها على استقبال زيارات رؤساء الدول، وفعل الشىء نفسه مع القوميات. فماذا حدث ؟ ثبت أن سبعين عاما مضت كأن لم تكن، فظل المسلم مسلما والأرثوذكسى كذلك والطاجيكى والشيشانى....إلخ.

وفى تركيا كانت هناك تجربة مماثلة؛ حيث قاد كمال أتاتورك حربا منظمة ضد الدين بدءاً من عام ١٩٢٣. لأن الولاءات التحتية من لغة ودين وقومية تتمتع بالاستمرار والاستقرار، وبطبيعة الحال فإن هناك مظاهر تسيب وانحلال لكنها لا تنصب على عموم الشباب، خاصة أنك فى مجتمع لا يشكل فيه الشباب الجامعى أكثر من مليون ونصف مليون نسمة، بينما يبلغ إجمالى عدد الشباب ١٥ مليون نسمة. وهذا يعنى ألا نتجاهل المخاطر المحتملة، لكن لاتبالغ فيها فى الوقت نفسه، فالبعد الثقافى للعولمة فيه من الجهل أكثر من الحقيقة .

وفى هذا السياق، أشير إلى الواقعة الآتية : فقد كنت فى زيارة صباح اليوم لمعهد إعداد القادة، وسئلت من أحد الحضور : كيف نقاوم الغزو الثقافى ؟ وكانت إجابتى بأن طرح السؤال على هذا النحو طرح خاطئ. وذلك لأن الجماعات المتطرفة تشد الحكومة والإعلام لمناقشة أولوياتها، فعندما تطرح هذه الجماعات أن عمليات التجميل أو السياحة أو التعاملات البنكية حرام، وتبدأ الحكومة فى مناقشتها؛ فإنها فى الواقع ترقص على أنغام خصومها. هذا الشيء نفسه يحدث إذا أنت اهتممت بالرد على المقولات الثقافية للغرب. لكن المدخل السليم هو أن أحدد مكوناتى الشخصية الثقافية وأنميها؛ أى أن آخذ موقف المبادرة. ومن ثم أسائل نفسى : أى تنشئة اجتماعية نريدها لأبنائنا ؟ وأى فهم للدين ؟ وأى قدرات ثقافية ومهارات ؟ ولو كان لى أن أجيب؛ لاقترحت برنامجا من شقين : تقوية جهاز المناعة الوطنية والقومية والدينية وتطويره من خلال المعرفة بتاريخ الأمة والشعب والدين والفخر به، والانفتاح على العالم وتنقية ما يردنى منه، عبر فلتر جيد التصميم لا يسرب الغث ولا يسمح بمروره.

إن عالم العولمة تسوده المنافسة سواء داخل الوطن الواحد أو بين الدول والمجتمعات، ومن ثم فإن علينا أن نتساءل : ما هى القدرات والمهارات التى نملكها حتى ننميها ؟ والإجابة دائما ليست مريحة أو مطمئنة، طالما أن هناك دائما صفوة، لكن فى كل الأحوال علينا تأهيل أنفسنا بثقافة المبادرة فى عالم يتحرك بسرعة صوب اقتصاد السوق والقطاع الخاص والعولمة.

أختم بأن من الأهمية بمكان أن نتحلى بالقدرة على وضع المشكلة فى حجمها الحقيقى، والتمييز بين مشكلة يمكن أن تحل نفسها بنفسها، وأخرى يمكن إرجاء حلها، وثالثة تحتاج تدخلا سريعا حتى لا تستفحل. لكن من عيوب ثقافتنا العربية أن فيها أعظم من يؤدلج ويبنى أطرا ويسوغ مفاهيم تحليلية، لكن فيها قليلين ممن يخصصون جهدهم للإجابة على سؤال : كيف ؟ وليس : ماذا ؟. وكيف هى محك التقدم. أما ماذا فلا إضافة كبيرة ترتبط بها لأنك لا تختلف على حقوق الإنسان، أو المشاركة، أو المرأة، لكنك تختلف حول كيفية تحقيق ذلك فى السعودية أو الكويت أوالبحرين .. إلخ.

لقد رفعنا شعار الوحدة العربية قبل أن يرفع الأوربيون شعار وحدتهم. والشعار لا خطأ فيه، ولا عيب فى القومية العربية، لكن تطبيقها يحتاج جهدا متصلا وإجراءات تتراكم يوما فشهرا فسنة فسنتين. ويجب أن يتوازى مع هذا التقدير الموضوعى لحجم المشاكل وأبعادها، فخرنا بأنفسنا وثقتنا فى قدرتنا على الإنجاز، فلن تتقدم أمة تنظر إلى نفسها نظرة دونية.

وفى أعقاب المحاضرة دار حوار مثمر بين أ.د على الدين هلال والسادة الحاضرين، أداره أ.د. أحمد يوسف أحمد. وقد انصبت مداخلات الشباب حول آليتى تحصين الذات والانفتاح على الآخر اللتين اقترحهما المحاضر للتعامل مع تحديات العولمة. وكانت أهم النقاط التى أثيرت فى هذا الخصوص :

١. تقوية جهاز المناعة الدينية والقومية والوطنية عبر التنشئة. وطرحت الأسئلة الآتية : هل ستجرى التنشئة وتشكل الهوية على أساس ليبرالى أم قبائلى عشائرى ؟ هل سيسود الحسم الأتاتوركى الذى وجه إليه النقد، أم سيكون الاحتكام إلى الديمقراطية ؟ وإلى أى مدى يمكن التزامها فى الصراع السياسى على السلطة؟ أم سيدمج التراضى والوئام ؟ وفى هذه الحالة، كيف تنشأ الكتلة الثالثة ؟ (عبد السلام طويل من المغرب) .

٢. كيف يمكن تطوير جهاز المناعة القومية فى ظل ضرب المشروع القومى ؟ (سامى القرعان من الأردن).

٣. إذا كان الانفتاح وتنمية المهارات والتنافس، جميعها أفكار قادمة من الغرب، فهل يعنى ذلك أن فى المنافسة إنهاء الذات ؟ (محمد الحميرى من اليمن)

٤. كيف نوفق بين الانفتاح على العالم والحفاظ على الخصوصيات الثقافية ؟ وهل هناك أمل فى مواجهة تحدى العولمة ؟ (شابة مصرية).

٥. كيف يصوغ الشباب رؤية متكاملة للعولمة فى الوقت الذى ينشأ فيه قطاع منه في مؤسسات تقليدية كالأزهر، وقطاع آخر فى مؤسسات تعليمية حديثة ؟ (محمد مختار من موريتانيا).

وفى تعليقه على النقاط والتساؤلات المثارة، ذكر أ.د. على الدين هلال الملاحظات الخمس الآتى :

١. إن مراجعة تاريخ الفكر السياسى والاجتماعى الغربى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر تكشف عن إثارة المناقشات والقضايا نفسها. فعندما وفدت الحملة العثمانية وعندما هزمت الإمبراطورية العثمانية طرح السؤال : ما علاقتنا بالغرب ؟ ووردت بخصوص هذا التساؤل المواقف الثلاثة نفسها الموجودة حالياً على الساحتين السياسية والفكرية. الأكثر من ذلك أن معهد البحوث والدراسات العربية أصدر لى فى عام ١٩٧٥ كتاب " التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث "، ناقشت فيه كيف نتعامل مع الغرب والحضارة الغربية ؟. القضية إذن ليست جديدة، وهناك محاولات سابقة للتفاعل معها جرت على أيدى خير الدين التونسى، وشكيب أرسلان، وناصيف اليازجى، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وغيرهم كثيرون .

٢. إن العولمة لا تعنى الأمركة. ولقد كانت المرة الأولى التى استخدم فيها لفظ العولمة بوساطة اتحاد البريد الدولى فى السبعينيات من القرن التاسع عشر، عندما شغلت أوروبا فى حينه بأفكار العالم الجديد واختصار الحدود والمسافات بوساطة الطائرة والتلغراف والتليفون والبريد، وهو ما تواصل عبر الكومبيوتر و الفاكس والإنترنت. إن العولمة تعنى زيادة الترابط بين أنحاء العالم، أما أن تفيد دولة فى لحظة معينة من هذا التطور، فهذا لا يعنى بالضرورة استمرار الوضع إلى ما لا نهاية، وإلا كان معنى ذلك الخلط بين المؤقت والدائم .

٣. نحن لا نتفق جميعاً على رأى واحد، ويجب أن نقبل ذلك بصدر رحـــب. فلـو شاء الله لجعلنا كلنا على دين واحد : إسلام أو مسيحية أو يهودية. لكـــن أســاس حكمة الخلق والخالق هو التعدد والتنوع. فإذا كانت هذه هى سنة الخالق؛ فـالأولى أن تكون سنة البشر. وبالنسبة لجهاز مناعة الفرد فإنه يتكون فى السنوات الأولـــى من عمره من خلال الأم فى الأسرة ثم الأب، وكثير من مشــاكل التفكـك مردهـا الأسرة. ثم يأتى بعد ذلك المسجد والكنيسة. لذلك يجب الحفاظ على كيان الأســرة العربية، ولا شبهة لدى فى هذا .

٤. قضية المرجعيات التى أثيرت فى بعض مداخلاتكم هى قضية الصفوة؛ قضيـــة ٦ ملايين عربى هم مجموع المثقفين. وهؤلاء المثقفون افتعلوا قضايا ومشــــاكل؛ منها مشكلة العلاقة بين القومية والإسلام، بينما لم يطف هذا الموضوع بعقل أغلبيـة المواطنين العاديين الذين يعبرون ببساطة شديدة عن حميمية العلاقة بين العروبـــة والإسلام من خلال عبارة : النبى عربى. إذن لابد أن نميز بين المشكلات التـــى تعانى منها الصفوة وتلك التى تعانى منها الجماهير، وكذلك بين مشكلات الجمــاهير نفسها فمثلاً من الصحيح أن مصر هى رئيس المكتب التنفيــذى لــوزراء الشــباب العرب، لكن ما يصلح لشباب مصر قد لا يصلح لغيرهم، وإن ظلت ثــم توجــهات عامة لكيفية التعامل مع قضايا الشباب العربى. فأنا مع ما ذكره عبد السلام طويـل حول كتلة الوفاق .

٥. ليس من الصحيح أنه لا أمل لنا فى المستقبل، أو أن الأمل ضعيف ولا حيلـــة لنا، فلابد أن نعمل ما فى وسعنا مع اعتراف بوجود معوقات. ومن المفــروض أن تكون عيون الشباب على المستقبل لا الماضى وألا ينساقوا وراء دعــاوى تخويــن الخصوم السياسيين وتجريحهم على المستوى الشخصى. فالخــلاف فـــى الــرأى ينبغى ألا يفسد للود قضية .

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية
٨٨٩١ / ٢٠٠٠